

شعبة الدراسات الإسلامية
تخصص العقيدة والفكر الإسلامي

جامعة محمد الخامس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- الرباط -

بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن زكري التلمساني

المتوفى : سنة 900 هـ

دراسة وتحقيق

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية

تمت إشراف الدكتور
محمد أمين السماعيل

إعداد الطالب :
عبد الله بن يوسف الشنيخ سيجدي
رقم التسجيل : 88/13

السنة الجامعية 1414 - 1415 هـ

1993 - 1994

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[اَمَرَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ
 وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ
 وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا
 وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ لَا يَكْفُفُ
 اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
 اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا
 وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
 قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ
 عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا
 عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ]

البقرة 284 ، 285

سُبْحَانَكَ إِلَهِي الْعَلِيِّ

إهداء

"إلى روح أخي وأعز أصدقائي...
عبدالله بن موسى بن آل محمد".

الدراسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَحَلِّهِ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ

تمهيد : أسباب اختيار الموضوع وصعوبات البحث

الحمد لله الذي تقدر عن التشبيه والتمثيل ، وتعالى عن الجهة والمكان .. والصلاة والسلام على محمد إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين البررة .. والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن الباحث الفيور على دينه - وهو في بداية مشواره العلمي - لا يجد بدا من أن يكون شغله الشاغل هو خدمة التراث الإسلامي ، ذلك التراث الذي رقيت به الإنسانية منذ فجر التاريخ الإسلامي إلى اليوم . ومن أهم ما تتمثل فيه هذه الخدمة هو تقديم نصوصه في إطار تسهل معه الاستفادة منها .

وقد خمرتني كثيرا فكرة المشاركة في إحياء هذا التراث خصوصا بعد حصولي على شهادة استكمال الدروس .

ثم ترطدت هذه الفكرة عندما اكتشفت أن أستاذي الجليل محمد أمين السباعي يهتم اهتماما كبيرا بهذا الموضوع .

وفي أثناء بحثي عن موضوع دبلوم الدراسات العليا ، اقترح علي أستاذي المشرف أن يكون الموضوع هو تحقيق مخطوط في واحد من أهم جوانب هذا التراث ، بل وأهمه على الإطلاق ، ألا وهو العقيدة التي دعا لتصحيحها كل الرسل [وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ] (1) .

وخلال بحثي عن هذا المخطوط وفقني الله في الحصول على كتاب "

بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب .

تأليف : الشيخ أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المتوفى سنة تسعمائة هجرية (900 هـ) .

وبعد مراجعتي له وجدت أن شموليته لأبواب العقيدة ، ومكانة صاحبه تحتم الوقوف عليه والإهتمام به .

وفعلا قررت العمل فيه بعد مرافقة كريمة من أستاذي المشرف . لكن ما إن بدأت فيه حتى واجهتني صعوبات جمة كادت أن تشل من حركتي وتصميمي لولا التشجيع الذي ما فتئت ألقاه من شيعي وأستاذي الفاضل الدكتور محمد أمين السماعيل .

فقد كانت توجيهاته النيرة وآراؤه الموفقة التي رعاني بها منذ بداية عملي إلى اليوم من أقوى الأسلحة التي واجهت بها هذه الصعوبات التي أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1- عدم حصولي على النسخة الأصلية للكتاب رغم الجهد الكبير الذي بذلته في سبيل بلوغ ذلك الهدف .

وقد تولد لدي شعور بعدم وجودها خصوصا بعد تأكدي من أنها غير موجودة في أهم مكتبات الرباط وفاس وحتى تلمسان مسقط رأس المؤلف .

2- صعوبة الحصول على مؤلفات الشيخ لما أصابها من التهجير - شأنها في ذلك شأن كل التراث الإسلامي - بسبب بطش أيدي المستعمر وحقداء الدفين على الأمة الإسلامية .

3- عدم الوقوف على أهم المراجع التي نقل منها الشيخ خصوصا أبنكار الأفكار لسيف الدين الأمدي (2) ، والذي بحثت عنه طويلا ولكن بدون جدوى .

4- صعوبة الحصول على ترجمات وافية لهذا العدد الهائل من الأعلام الواردة ضمن النص ، وذلك راجع أساسا إلى أن المؤلف غالبا ما يذكر العلم بغير اسمه المشهور وفي بعض الأحيان يكتفى بذكر المرجع دون ذكر مؤلفه مما يدفع الباحث إلى بذل جهد كبير في تحديد المرجع ثم التعرف على مؤلفه .

5- نسبة بعض مؤلفات الشيخ إلى مؤلفين آخرين من ذلك قصيدته في منازل السنة والتي نسبت في بعض المراجع إلى أبي عبدالله محمد بن زكري الفاسي (3) .

6- الغموض الذي يخيم على شخصية المؤلف وذلك راجع أساسا إلى أن الكتب التي تعرضت لترجمته لم تعطيه حقه ، فقد اكتفت أغلبيتها بذكر اسمه واسم جده وذكر تاريخ الوفاة ، والناذر منها ما يتعدى ذلك فيذكر نسبته وبعضا من مؤلفاته .

7- من هذه الصعوبات أيضا أن أيا من مؤلفاته لم يتعرض له لا بالطباعة ولا بالتحقيق حتى وقت إنجاز هذا العمل .

ورغم هذه الصعوبات وغيرها كثير فقد بدأت هذا العمل الذي جاء مقسما على ما يلي : الباب الأول : الدراسة . والباب الثاني : التحقيق

أ- الباب الأول وفيه فصلان :

1- الفصل الأول : عصر المؤلف وبه مباحث :

(2) - المتوفى سنة (631هـ / 1233م) ستاتي ترجمته .

(3) - المتوفى سنة 1144هـ / 1731م) ستاتي ترجمته .

الأول : الحالة السياسية و فيها مطلبان :

المطلب الأول : ذكرت فيه أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف ، و يلاحظ الاختصار على اثنين من أهم هؤلاء الملوك وهما : أبو العباس أحمد العاقل (834- 866 هـ) و محمد المتوكل على الله (866- 890 هـ) . وذلك لأن فترتهما الزمنية شملت أهم أطوار حياة الشيخ .

المطلب الثاني : ذكرت فيه نظام الحكم .

المبحث الثاني : خصصته للحديث عن الحالة الإقتصادية نبهت فيه إلى المدى الذي وصلت له من الإزدهار رغم سوء الأوضاع السياسية و كان سبب ذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها الموقع الجغرافي الهام الذي امتازت به تلمسان.

المبحث الثالث : في الحديث عن الحالة الإجتماعية . مبينا فيه مدى ما وصلت إليه من الإنحطاط ، رابطا صلة ذلك بسوء الحالة السياسية التي سادت البلاد في تلك الحقبة من الزمن.

المبحث الرابع : في الحديث عن الحالة الدينية و الفكرية و به مطلبان :

الأول في الحالة الدينية التي طبعت بطابع التصوف.

الثاني : في الحالة الفكرية و التي كان النشاط هو الطابع العام لها.

2- أما الفصل الثاني فقد خصصته للتعريف بالمؤلف . وقد تضمن

مباحث:

المبحث الأول : في الحديث عن شخصية المؤلف و به مطلبان :

الأول : ذكرت فيه إسم المؤلف و نسبه

الثاني : تعرضت فيه لمكان و تاريخ المولد ثم تاريخ الوفاة .

المبحث الثاني : و به مطلبان : الأول : خصصته للحديث عن نشأة

المؤلف و أطوار حياته .

الثاني : تضمن حياة المؤلف العلمية، تعرضت فيه لأهم شيوخه و

تلاميذه ثم أعقبت ذلك بالكلام على تراثه.

II- الباب الثاني و به ثلاثة فصول :

1- الفصل الأول و به مبحثان :

الأول : في تصحيح نسبة الكتاب

الثاني : خصصته لدراسة الكتاب مبتدئاً في ذلك بدبياجته التي رفع

المؤلف فيها ثمرة عمله إلى السلطان أبي العباس أحمد العاقل.

ثم تعرضت لعنوان الكتاب ، ثم تطرقت كذلك إلى تلخيص محتوى

الكتاب فإبراز أبوابه و ترقيمها باباً، باباً.

2- الفصل الثاني و به مباحث :

الأول : بينت فيه أهمية الكتاب و أصوله العقدية.

الثاني : ذكرت فيه المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليفه لكتابه.

و أما الثالث ففي تحديد تاريخ التأليف ، حيث خلصت إلى أن ذلك كان

في سن مبكرة جدا من عمر الشيخ.

3- الفصل الثالث وقد تضمن ثلاثة مباحث :

الأول : في وصف نسخ الكتاب ، وإبراز النسخة المعتمدة و سبب

اعتمادها.

الثاني : في ذكر تقنيات التحقيق .

الثالث : نص كتاب : " بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب "

ذكرت فيه نص الكتاب محققا و مقابلا بالنسخ الخمس التي وقفت عليها. و أضفت

إلى ذلك نص العقيدة المشروحة.

ثم أتبع ذلك بالفهارس التي من شأنها تيسير الوقوف على مطالب

الكتاب ، فجاءت كالتالي :

1- فهرسة الآيات القرآنية مرتبة حسب الترتيب الأبجدي.

2- فهرسة الأحاديث و قد اخترت لها نفس الترتيب .

3- فهرسة الشواهد الشعرية التي رتبها حسب ترتيب الصفحات .

4- فهرسة الطوائف و المذاهب مرتبة حسب الترتيب الأبجدي.

5- فهرسة الأمكنة بالترتيب السابق .

6- فهرسة الأعلام التي رتبها أبجديا و قسمتها إلى قسمين :

أ- فهرسة أعلام الدراسة .

ب - فهرسة أعلام التحقيق .

7- فهرسة المراجع بالترتيب الأبجدي ، و قد تضمنت :

أ- فهرسة مراجع الحراسة

ب - فهرسة مراجع التحقيق

8- تم في الأخير فهرسة الموضوعات .

وذلك كله قصد تسهيل الاستفادة من هذا البحث .

و في سبيل بلوغ هذه الأهداف كان رجوعي إلى أمهات الكتب، خصوصا كتب العقيدة و علوم القرآن والحديث واللغة و كتب التاريخ و التراجم ... ضروريا ، بل ودفعني ذلك إلى القيام برحلات علمية أذكر منها عدة زيارات لمدينة فاس وزيارة لمدينة تلمسان مسقط رأس المؤلف و زيارة لكل من طنجة و تطوان.

هذا إلى جانب ربط صلات بيني و بين شيوخ و علماء أجلاء أذكر في مقدمتهم شيخي و أستاذاي الدكتور محمد أمين السماعيل الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل و ذلك بفضل تعهده و رعايته له ، تلك الرعاية التي لم تعرف طوال هذه الفترة كلها أي ملل و لا كلل ، بل كانت رعاية الشيخ الحنون و الأستاذ المخلص ... فكان من نتائج ذلك أن خرج هذا العمل على هذه الصورة التي نأمل أن نحقق كل ما نرجوه من الإفادة . أسأل الله العلي القدير أن يحفظه للعلم و طلابه و أن يجاريه خير جزاء. ثم أذكر الأستاذ الجليل الدكتور علل الفازي الذي ضيع لي ببشاشة وجه و رحابة صدر كثيرا من وقته القالي. كما أذكر الدكتور عبد الحميد حاجيات الذي لم تثنيه شيخوخته و لامشاغله الجمعة عن مقابلتي و تقديمه لي يد المساعدة...

فإلى هؤلاء جميعا أتقدم بأصدق الشكر وأعشق الإمتنان راجيا من الله
أن يتيبهم على ما قدموه في سبيل خدمة العلم ...

و بهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا
البحث من قريب أو من بعيد و أخص بالذكر أسانذة و موظفي و طلاب كلية الآداب
بجامعة محمد الخامس فرع الرباط.

كما أخص بالذكر موظفي كل من السفارة الموريتانية بالمغرب ، و
الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

و في الختام أرجو من المولى جلت قدرته أن أكون قد وفقت في بلوغ
المقصد و أن أكون مخلصا في ذلك .

إنه للدعاء سميع و بالإجابة جدير .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ

الباب الأول : الغرسة

الفصل الأول : عصر المؤلف

المبحث الأول : الحالة السياسية

المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف

المطلب الثاني : نظام الحكم

المبحث الثاني : الحالة الاقتصادية

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية

المطلب الأول : الحالة الدينية (خصوصا التصوف)

المطلب الثاني : الحالة الفكرية

الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف

المبحث الأول : شخصيته

المطلب الأول : اسمه ونسبه

المطلب الثاني : مكان وتاريخ المولد - وفاته - قبره

المبحث الثاني : حياته

المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته

المطلب الثاني : حياته العلمية

- شيوخه وإجازاتهم له

- تلاميذه وإجازاته لهم .

- تراثه

الفصل الأول : عصر المؤلف

المبحث الأول : الحالة السياسية

المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف

لقد عاش الشيخ أحمد بن محمد بن زكري 1 في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي بمسقط رأسه تلمسان عاصمة مملكة بني زيان². وكان لهذه المملكة جارتان هما مملكة بني حفص 3 وعاصمتها تونس نحددا من الشرق ، ومملكة بني مرين 4 وعاصمتها فاس نحددا من الغرب .

وكان حكام كل عاصمة يستهدفون ضم العواصم الأخرى تحت لواء حكمهم. فأدى ذلك إلى أن نشبت بينهم نزاعات وحروب طاحنة وطويلة اعتبرت فيها تلمسان وسكانها أسوأ حظ من شقيقتيها ، حيث كانت هدفا أساسيا لحكام العواصم الأخرى . فاتجهت إليها الجيوش الغازية مرة من الشرق ومرة من الغرب بهدف الاستيلاء عليها إن أمكن وإلا فقد يفرض عليها الحصار الذي قد يقصر أو يطول حسب المدى الذي يمكن لحكامها الصمود أمامه .

هذا ما جعل تلمسان - مدينة ابن زكري - تعيش في قلق دائم واضطراب وفوضى . فقد نهبت وقتل أبناؤها وشردوا ، واضطر أهلها في بعض الأحيان إلى الأكل من الشجر بسبب الجوع الشديد الذي أصابهم في الحصار

1- (ت 900 هـ / 1494 م) انظر ابن مريم البستان ، ص : 41

2- أبو بني عبد الواد ، مؤسس مملكتهم الفعلية هو : يغمراش بن زيان بن ثابت أبو يحيى (603-681 هـ / 1206 - 1283 م) ، بوبع سنة 633 هـ / 1236 م - انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 813 ، جمال الدين يوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 15 هـ (3) - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،

3- أسرة اسلامية بربرية حكمت تونس والجزائر الشرقية وطرابلس الغرب (627 - 982 هـ / 1229 - 1574 م) انظر : المعجم العربي الاساسي / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص : 332 ، مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 757

4- أسرة بربرية اسلامية حكمت المغرب الأقصى (588 - 875 هـ / 1195 - 1470 م) - انظر : المعجم العرب ، الاساسي ، ص : 1132 ، مبارك الميلي / تاريخ الجزائر ، ص : 793

الطويل والبشع الذي فرضه عليهم أبو يعقوب يوسف المريني 5 في إحدى حملاته على تلمسان 6 .

أضف إلى تلك المعانات الصراع المرير بين أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة مع ما كان يتحلى به هؤلاء من فساد واحلال وطفيان وتكالب على أموال الخزينة .

هكذا وقعت العاصمة الزبانية فريسة لهذه الظروف فتداولنها أيدي مختلفة فتارة تحت الحكم الحفصي وتارة تحت الحكم المريني ، ونادرا ما تنفَس الصعداء فتكون زبانية .

وفي كل الأحيان إلا النادر يكون تعيين حكامها يخضع لمصلحة حكام إحدى الدولتين المجاورتين . فقد كانوا يولون من شاءوا ويعزلون من شاءوا ومتى شاءوا 7 ، وبسبب تلك الظروف ساد تلمسان تشتت سياسي واسع فانتشر الخوف وعدم الأمن واضطربت الأحوال وانقلبت الموازين وكثر الولاة بحيث أصبح الوقت القصير يشهد أعدادا قياسية منهم 8 .

ذلك هو الطابع العام للحالة السياسية بتلمسان باستثناء الفترة التي نمند ما بين عام (834 هـ / 1430 م) إلى عام (890 هـ / 1485 م) .

فقد عرفت العاصمة الزبانية في تلك الفترة هواءا نسبيا بحيث لم

5- هو يوسف بن عبدالحق المريني أبو يعقوب (638 - 706 هـ / 1240 - 1307 م) انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 17 ، 3 .

6- فرض أبو يعقوب حصاره هذا على تلمسان سنة 698 هـ / 1299 م ودام مدة تزيد على ثماني سنوات . عن هذا الحصار وما جرى لأهل تلمسان بسببه ، انظر : يحيى ابن خلدون / بغية الرواد ، ص : 120 ، 125 ، عبدالمعالي منصور / قبائل المغرب ، ص : 148 .

7 ، حاجيات / أبو حمو موسى الزباني . ص : 14 ، 15 ، 16 .

8 ، مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 797 .

9 ، جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 17 .

7- انظر بشاري لطيفة / التجارة الخارجية لتلمسان ، ص : 54 .

8- انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 21 .

ينعاقب على الحكم فيها سوى أميرين هما السلطان أبو العباس أحمد العاقل 9
والسلطان أبو عبدالله محمد المتوكل علي الله 10 . 11

وكما سيتبين 12 إن شاء الله فإن هذين الأميرين هما أهم الملوك
الذين عاصروا الشيخ أحمد بن زكري ولذلك فضلت أن أخصهما بالذكر في هذا
المطلب مبينا أهم مواقفهما السياسية .

أما عن أولهما وهو السلطان أحمد العاقل فقد بدأ حكمه سنة (834 هـ
/ 1430 م) ودام اثنتين وثلاثين سنة حاول السلطان أثناءها نشر الأمن وتعميم
الرخاء وجلب الرعية إليه ، وانتهاز الفرص لإعلان استقلال مملكته عن جارتها
خصوصا الحفصية .

غير أن الغارات الخارجية على ملكه والثورات والفتن الداخلية التي
أدكتها بعض القبائل وبعض أفراد الأسرة الحاكمة قد كدرت صفوه .

فمن تلك الغارات الحملة التي قادها - بعد ثلاث سنوات من حكمه -
أبو فارس 13 الحفصي ، حيث نهض بجيشه قاصدا الاستيلاء على تلمسان بدعوى
أن السلطان أحمد العاقل قد أبطل الدعوة له ، لكن المنية اخترمته قبل إنجاز
للمهمة فعاد جيشه إلى تونس 14 .

-
- 9- أبو العباس أحمد العاقل وقيل أحمد المعتمد بن أبي حمو موسى (834 هـ / 1430 م - 866 هـ / 1461)
- انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 : 432
(محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، ص : 213
(بوعيد / جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري ، ص : 19
10- السلطان أبو عبدالله محمد المتوكل على الله بن أبي زيان محمد المستعين بن أبي ثابت الأول بدأ
حكمه سنة (866 هـ / 1461 م)
انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 836
(د . حاجيات / البرائر في التاريخ ج 3 : 433 ، بوعيد / جوانب من 19 ، 20
(محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ص : 213
11- انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ص : 836 . 12 - انظر : نشأة المؤلف .
13- هو أبو فارس عبدالعزیز (عزوز) المتوكل الذي تولى الحكم الحفصي في 796 هـ / 1393 م) انظر :
جمال الدين بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ص : 18 (ق)
14- انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 836

هذا مع ما كان يتعرض له من حين لآخر من منافسة 15 أقر بائه شأنه في ذلك شأن كل الملوك الزيانيين . من ذلك الثورة التي ترأسها ضده أخوه أبو يحيى 16 بن أبي حمو الثاني حيث ملك وهران بعد أن فشل في الاستيلاء على تلمسان 17 .

وكان آخر هذه الثورات وأخطرها الثورة التي قادها ضده أبو عبد الله محمد المتوكل سنة (866 هـ / 1462 م) 18 . فقد تمكن هذا الأخير من اقتحام تلمسان على صاحبها أحمد العاقل فأخرجته منها وأجازه إلى الأندلس بعد أن استجار بقبر الولي الصالح أبي مدين 19 شبيب بالعباد 20 ... 21 .

هذه وغيرها كثير كانت حجر عثرة في وجه السلطان أحمد العاقل إلا أنه رغم ذلك فقد سعى جاهدا في نشر الأمن والرخاء ...

فكان عهده عهد استقرار نسبي أصلحت فيه أحوال الأوقاف التي كانت تستغل لفائدة المشاريع الدينية والتعليمية . عرف بخصال حميدة من عدل وحسن تدبير وعطفت على الفقراء وتشجيع للعلم والعلماء ، فعرف لذلك بالعاقل .

وفي عهده ازدهرت الحياة الفكرية وكثر الإقبال على طلب العلم فشيّد لذلك المدارس 22 وأوقف عليها أوقافا جليلة .

15- بوعباد / جوانب ، ص : 19

16- استنبر تملكه لوهراّن الى سنة (852 هـ / 1447 م) حيث فتحها جيش أحمد العاقل ، ففر أبو يحيى إلى الشرق وتوفي بتونس سنة 855 هـ - انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ، ص : 433

17- نفس المرجع السابق ،

18- المرجع نفسه ،

19- هو أبو مدين شبيب الأندلسي (ت 594 هـ / 1197-1198 م) بتلمسان في طريقه الى مراکش .

انظر : مبارك البيلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ص : 720 .

20- مدينة بجوار تلمسان .

21- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ، ص 432 ، 433 .

22- من هذه المدارس المدرسة الجديدة التي بناها بزاوية الولي الصالح الحسن بن مخلوف أبركان (ت

857 هـ / 1451 م) .

انظر : د . حاجيات في التاريخ ج3 ، ص : 433

11- ... / علم الدر والعشائ الورقة 212/ ب .

... أبي منصور الأرماع الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيانية من : 22 ، 25 .

نستنتج مما سبق أن عهد السلطان أبي العباس أحمد العاقل عرف استقراراً سياسياً نسبياً ، وازدهاراً للعلم والعلماء رغم ما كان يقف في وجه ذلك من العراقيل .

أما عن الثاني وهو السلطان أبو ثابت محمد المتوكل على الله ، فقد بدأ حكمه بثورته على سلفه وعمره 23 أحمد العاقل سنة (866 هـ / 1462 م) 24 . فامتدت أيامه في سكون ودعة (جمع آل زيان المتشتتين شرقاً وغرباً ، وأحسن معاملتهم وأدر عليهم الرزق ، ومهد المملكة ، وأخضع الرعية) 25 . كان أهم ملوك بني زيان حيث كان آخر سلطان زياتي تمكن من إعادة بعض البأس القديم للدولة وبعض أبهتها رغم ما كان يواجهه من غارات الدولة الحفصية ومن ثورات داخلية ...

من ذلك الحملات التي قادها ضده معاصره عثمان 26 الحفصي كان آخرها عام (870 هـ / 1465 م) حيث وجه عثمان الحفصي جيوشه نحو تلمسان فقاتلوا أهلها ولم توقف تلك الحملة إلا بعد أن اعترف بنور زيان بولائهم للحفصيين 27 .

ومن ذلك أيضاً الإضطرابات العنيفة التي وقعت في نفس السنة (870 هـ / 1465 م) بين مساعدي السلطان محمد المتوكل وأعدائه فكانت الغلبة فيها لمساعدي السلطان حيث تمكنوا من القبض على أعدائهم فقطعوا رؤوسهم وعلقوها على أبواب تلمسان 28 .

23- انظر : بوعباد / جوانب من الحياة في المغرب الأوسط ، ص : 20

24- انظر : آخر حكم السلطان أحمد العاقل

25- محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ص : 213

26- هو أبو عمرو عثمان ابتداء حكمه سنة (839 هـ / 1435 م) ضعفت بعده الدولة الحفصية .

27- محمد عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، ص : 213

، بوقلي حسن / الأعمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 19

، الزركشي / تاريخ الدولتين ، ص : 157 ، 158 .

28- المرجع نفسه .

ورغم ذلك كله فقد قامت على عهده للعلم دولة ونبع من العلماء أئمة 29
يقتدي بهم منهم الشيخ ابن زكري وغيره كثير 30 .

كانت له مكانة مرموقة عند العلماء حيث وجد من بينهم من ألف له
الكتب 31 . لم نكتف مملكته برفع شأن علمائها فحسب بل استقبلت الوافدين
عليها من العلماء وطلبة العلم وأحسن وفادتهم وأكرمت مجالسهم .

نذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر المؤرخ المصري
عبدالباسط 32 بن خليل الذي قام بزيارة المغرب الأوسط في عهد هذا السلطان
ومكث بلمسان ما يقرب من سنة يأخذ دروس النحو والكلام والطب 33 ثم نذكر
العالم الرياضي الأندلسي علي بن محمد القلصادي 34 .

هذا وتعد نهاية هذا الملك نهاية غامضة حيث اختلفت فيها آراء
الباحثين فمن قائل أنها لا تعرف على وجه التحديد 35 ، ومن قائل أنها كانت
بتاريخ (873 هـ / 1464 م) 36 ، ومن قائل أنها كانت بتاريخ (890 هـ /
1485 م) 37 ، وعلى كل فإن نهايته كانت النهاية الفعلية للدولة الزيانية 38 .

يلاحظ مما سبق أن عهد السلطان محمد المتوكل على الله لم يكن أقل
تعرضا للآثرات من عهد سابقه إلا أنه بفضل جهوده المضنية قد تمكن من تخطي

29- سنذكر بعضا من هؤلاء العلماء في مطلب الحياة الفكرية .

30- انظر : محمد القاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماخ من : 100 ، مخ ، خ ، م رقم 170

31- من هؤلاء المؤرخ الجليل محمد بن عبدالله التنسي (ت 914هـ / 1506م) الذي ألف له كتاب : نظم
الدور العقبان في بيان شرف بني زيان - انظر : بوعباد / جوانب من : 20

32- عبدالباسط بن خليل بن شاهين (844-920هـ / 1440-1514م) القاهري زين الدين ، مؤرخ ، له
اشتغال بنشء الحنفية ، تعلم بدمشق والقاهرة - له تصانيف منها : الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم

انظر : الزركلي / الأعلام 3 م : 270

33- انظر : بوعباد / جوانب هـ (68) م : 57

34- (ت 891هـ / 1486م) انظر : بوعباد / جوانب م 56 هـ (68)

35- التنسي / تاريخ بني زيان / تحقيق بوعباد م : 290 ، بوعباد / جوانب من الحياة في المغرب
الأوسط ، م : 17

36- الزركلي / تاريخ الدولتين ، م : 152 ، د ، حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ، م : 434

37- مباركة البيلي / تاريخ الجزائر في التديم والحديث م 836

38- انظر : بوعباد / جوانب ، م : 20

أغلبها مما يمكنه من قضاء فترة يسودها الإزدهار النسبي في شتى الميادين .

المطلب الثاني : نظام الحكم

إن المتتبع لنظام الحكم في الدولة الزيانية يرى أن ملوكها اهتموا اهتماما كبيرا بتنظيم دولتهم . فقد أدخل مؤسسها يغمراس 39 بعض الطقوس والمراسيم على حياة البلاط وعين الوزراء والكتاب وأرسل العمال إلى مختلف الجهات من مملكته 40 . وقد قام أبو حمو موسى الأول 41 بترتيب مراسيم الملك وهذب قواعده 42 . ويعد من أهم أسباب اهتمام الملوك الزيانيين بتنظيم دولتهم هو التأثير المباشر بملوك غرناطة 43 .

هذا وكان للسلطان - الذي يلقب بأمير المسلمين 44 - علامات اختص بها من دون رعيته منها : (الآلة) من نشر الأولوية والرايات وقرع الطبول والنفخ في الأبواق والقرون 45 . وكان له موكب يتبعه في مسيره يسمى الساقة 46 . كما كان له أعوان يعينهم في مناصبهم الخاصة - وغالبا ما يعينون من بين أفراد الأسرة الحاكمة أو كبار الحكام أو قواد الجيش 47 .

39- يغمراس بن زيان بن ثابت بن محمد العبدالوادي أبو يحيى (603-681هـ / 1206-1283م) ، انظر هـ

(2)

40- يحيى بن خلدون / بنية الروادج 1 ص : 110-112

41- تولى الحكم سنة (701هـ / 1308م) وكانت نهاية حكمه على يد ابنه أبي تاشفين الأول سنة (718هـ / 1318م) - انظر : تاريخ بني زيان ملوك تلمسان / مختلف من نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان / محمد بن عبدالله التتسي - تحقيق محمود بوعباد . ص : 289 . المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1405هـ / 1985م .

42- فائل المغرب / عبد الوهاب بن منصور ج 1 ص : 148 - المطبعة الملكية - الرباط 1388هـ / 1968م .

43- عبد الرحمن بن خلدون / العبر ، القسم الأول م . ص : 204

44- د . أحمد المختار العبادي / دراسات في تاريخ المغرب والأندلس . ص : 198 ، 199 . ط 1 1968 م .

45- بوعباد / جوانب . ص : 24

46- المرجع السابق ص : 25 ، ابن خلدون / المقدمة م 1 ص : 462 - دار الكتاب اللبناني 1956 .

47- نفس المرجع السابق .

47- أحمد مختار العبادي / دراسات في تاريخ المغرب والأندلس . ص : 201

1- الوزير : منصبه من أهم المناصب التي يشغلها المساعدون السامون للسلطان 48 . ويلاحظ أن عددا كبيرا من وزراء هذه الدولة كانوا من أهل الاندلس 49 .

2- الحاجب : وكانت مهمته الأولى مدافعة الناس ذوي الحاجات عن السلطان ثم تطورت وأصبح للحاجب مكانة في الدولة 50 .

3- كاتب الإنشاء : ويقال له صاحب القلم الأعلى وكان يسند إليه ديوان الرسائل وكان يختار من أهل نسب السلطان ومن عظماء قبيلته 51 .

4- صاحب الأشغال أو (القهرمان) 52 ومهمته الإشراف على دخل الدولة وخرجها 53 . وهناك وظائف أخرى منها وظيفة القضاء والفتيا والإمامة في الصلاة ، والسكة والجباية ووظيفة الإحتساب والتي اكتست أهمية خاصة في تلمسان 54 .

48- بوعبيد / جوانب ص : 26

49- أحمد مختار التياجي / دراسات في تاريخ المغرب والاندلس ، ص : 201

50- انظر : بوعبيد / جوانب ص : 27

، ابن خلدون / المقدمة - القسم الثاني م 1 ص : 429

، ابن خلدون / الجبر ص 433، 434

51- ابن خلدون / المقدمة ص : 441، 442

52- ابن خلدون / المقدمة - القسم الثاني م 1 ص : 432

53- المرجع نفسه

54- بوعبيد / جوانب . ص : 28

المبحث الثاني : الحالة الإقتصادية

إن تلمسان عاصمة المملكة الزيانية تتميز بالطبيعة الخاصة لأرضها وبالموقع الجغرافي الفريد 55 وبالتنوع الكبير في الأجناس 56 ، مما جعل منها أرضا صالحة ونجارية وصناعية 57 . إذن لا غرابة إذا كان لها نشاط إقتصادي متميز . أضف إلى ذلك الإهتمام الخاص الذي أولاه أمراؤها لهذا القطاع ، مما أعطاه زخما خاصا . فتعددت أوجهه وتنوعت فكان أكثرها روجا الفلاحة وتربية المواشي حيث اعتمد عليها سكان هذه المملكة خصوصا أهل الأرياف منهم اعتمادا كبيرا .

فكان غالب تكتيبيهم الفلاحة وحرك الصوف لصنع الثياب الرقيقة 58 ثم الصناعة التي ازدهرت بسبب الهجرة المكثفة للاندلسيين خصوصا مع أواسط القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي .

ومن مظاهر ذلك الازدهار وجود عدد كبير من الصناع العاملين بدار الصناعة التابعة لقصر السلطان 60 . ثم التجارة التي بلغت أوجها في ذلك القطر 61 . وقد سبقت الإشارة إلى أن العامل الجغرافي من أهم أسباب ذلك . وكان الذهب يتصدر هذه التجارة ، بل كان العامل الأساسي على اغتناء التجار بل واغتناء المنطقة كلها 62 . ومما يؤكد هذا الازدهار أن التجارة صارت تخضع

55- فهي تقع في ملتقى لعدة طرق وعدة شبكات تجارية بين البحر والصحراء من جهة وبين المغرب الأقصى من جهة أخرى .

56- حيث كانت محط رجال عدد كبير من الأندلسيين والأوربيين بل والقادمين من بلاد السودان .

57- مبارك الميلي وآخرون / مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، ص 132، 133، اندري برنيان ، وايف لافوس / المراكز بين الماضي والحاضر - ترجمة اسطنبولي رابع ونصف عاشور ، ص 113 ، 114 ، 115 .

58- بوعباد / جوانب ص 33 ، يحيى بن خلدون / بغية الروادج 1 ص : 22 .

59- انظر : محمد الثاني / ربة التاريخ وزهرة الشماريخ ص 100 . مخ . خ . م . رقم 170 .

60- يحيى ابن خلدون / بغية الروادج 2 ص : 161 .

61- بوعباد / جوانب ، ص : 34 .

62- بنك الله ، بنك وآخرون / المراكز في التاريخ 3 ص : 477 .

63- أحمد البصري / سح اليبس 5 ص : 20 .

لمساعدات وينود خصوصا بين المملكة الزيرية وأوروبا 63 . ومن ذلك أيضا أن تلمسان بصورة خاصة قد ضربت فيها الدناير 64 .

نستنتج من هذا العرض الموجز للحالة الاقتصادية للمملكة الزيرية أن الإزدهار الاقتصادي كان هو الطابع العام رغم ما كانت تتعرض له من الأزمات السياسية الخاتمة .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

لقد سبق ذكر بعض الأزمات التي كانت تتعرض لها تلمسان مما جعلها تعيش في كثير من مراحل تاريخها في خوف وقلق . ناهيك عن ما كان يسودها من تسلط الحكام واستبدادهم وتبذيرهم للأموال ، واتخاذهم البطانة من اليهود والنصارى أعداء المسلمين ، وفرضهم الضرائب الباهضة على المواطنين من أجل تجهيز الجيوش ، وشراء رؤوس القبائل بالمال بغية المساعدة على الحروب . كل ذلك أدى إلى ترويع الأوضاع الاجتماعية وفك عرى الإسلام التي وحدت المسلمين .

وكان من نتائج ذلك أن ساد الظلم ، وانتشرت الطبقية 65 بسبب جور الملكية ، فكانت طبقة الأغنياء التي يمثلها السلطان وولائه وأقرباؤه وكبار التجار ورؤوس القبائل . ثم طبقة العامة التي يمثلها المزارعون من أهل القرى وصغار الصنائع وصغار التجار في المدن . هذا مع ما كان يسود تلمسان في بعض الأزمات من الغلاء الشديد والجوع المهول مما سبب في بعض الأحيان إلى تعطيل الصلاة في كثير من المساجد لانشغال الناس بهما 66 .

وكان من نتائج ذلك أن ظهرت اللصوصية وازداد خطر عصاباتاتها في كل مكان في المدن والأرياف والصحراء فشاع عدم الأمن والحواف الدائم أضف إلى

63- عن هذه البنود والمعاهدات ينظر : د . عطاء الله دهبنة / الجزائر في التاريخ ج3 ص 478

64- عن هذه الدناير وأسماء الملوك التي طبعت عليها ينظر .

د . عطاء الله دهبنة وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 488 ، 489 .

65- حمال الدين بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 24

66- حمال الدين بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 24

ذلك فساد أخلاق الناس التجارية 67 فعم الفش في المعاملات وكثر الخداع .

هذا ، ويعتبر تعدد الأجناس المتواجدة بتلمسان عاملا مؤثرا في تفكك عرى المجتمع . فقد كان هناك الصمراويون والسودانيون وغيرهم مع الجراثريين والإيطاليين والفرنسيين واليهود والمسيحيين والأتراك والأندلسيين . وكل صنف من هؤلاء له عاداته وتقاليده وأهواؤه الخاصة يحافظ عليها فتداخلت العادات . ولم يقف الحد عند ذلك بل بدأت بعض هذه الجاليات خصوصا اليهود والنصارى الذين اتخذهم الأمراء بطانة - يتحكمون في أمور المسلمين فاستغلوا على الرعايا بضروب من التعدي وأخذ الأموال بغير حق وتوظيف الضرائب المتنوعة 68... فاشتدت الوطأة على الناس وضاعت مذاهبهم، فانقلبت الموارين وضاع الإيمان واضطربت العقيدة في النفوس وجهلت ولم يعد ميزان الأفضلية للعلم والتقوى بل للقرب من الحكام الظلمة 69 . وهذا يبين بوضوح مدى انحراف الناس عن الحق ومدى تحكم الأهواء والأطماع في نفوسهم .

تلكم هي الحالة الإجتماعية العامة التي كان يعيشها الناس والتي وجدهم ابن زكري عليها مما دفعه إلى أن يعطي أهمية خاصة لإصلاح النفوس . وقد ظهر ذلك جليا في مؤلفاته خصوصا عندما يتعرض لمجال التصوف - الذي كان تعدد أديانته وانحرافهم 70 نتيجة حتمية لما شهدته تلك النفوس من يأس قاتل بسبب سوء الأوضاع التي أحاطت بها .

يتضح مما سبق أن عصر ابن زكري كان في وضعية اجتماعية مزرية وأن من بين العوامل التي أدت إلى ذلك هو تعدد الأجناس وتذبذب الوضع السياسي ، واستبداد الحكام وبطانتهم وتسلطهم على رقاب الناس .

67- محمد بن عمرو الطمار / تلمسان عبر العصور ، دورها في سياسة وحضارة الجزائر من : 223/224 المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر .

68- جمال الدين بوقلي حسن / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، من : 27/ 28

69- ابن مريم / البستان من 7 طبع المدرسة الثعالبية (326هـ / 1908 م)

70- سباني سحت خاص عن التصوف الذي ساد الحالة الدينية في تلك الفترة .

المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية

المطلب الأول : الحالة الدينية

لقد سبقت الإشارة إلى **﴿﴾** أن سوء الأوضاع - خصوصا السياسية والاجتماعية - في عصر ابن زكري نتج عنه تعدد أدياء النصوص الذي طبعت به الحالة الدينية العامة .

فقد انتشرت حركة المتصوفة بين جميع طبقات الشعب بسبب ميل الكثير من الناس إلى الانقطاع للخلوة والعبادة والزهدة في الدنيا ، بحثا عن الهدوء والإطمئنان .

فتعدد الأشياخ بمختلف الأصناف واضطر العامة إلى الإقتداء بهم 71 . فوجد أدياء التصوف - الذين كان الكثير منهم أقرب إلى الإحتيال والتلصص منه إلى التصوف 72 - الأرض الخصبة لبلوغ مآربهم ، حيث كثرت تجمعاتهم وانسبوا في مختلف أنحاء الدولة ينشرون معتقداتهم وآرائهم بمرأى ومسمع من السلطات بدون أن تحرك ساكنا ، بل وجد من بين الأمراء من قدم لهم يد المساعدة بكل احترام وتبجيل يتوخون من وراء ذلك الترويج لسمعتهم عند العامة 73 .

فنبهت الإعتقادات واستولى على العقول ركام من الخرافات 74 التي استغل أصحابها العامة باسم الدين ، وتقربوا للسلطان باسم الطريقة . فأقبل عليهم الناس بالرشى والقرايين وقصدهم الحكام بالعطايا والهدايا 75 فكثرت زواياهم تحت إمرة دجاجلتهم وعم بأسهم ، وكثرت المؤلفات 76 عن الكرامات

71- جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص: 30

72- المرجع السابق ، ص : 31

73- كتاب الجرائر بين الهاشي والهاشمي / ترجمة : اسلمبولي رابع ومنصف عاشور ، ص : 119

74- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 31

75- أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ص : 482

حتى اختلط أمرها بالخرافات والسحر . وبذلك وجد الغلو طريقه حتى وصل الحد إلى درجة أن ادعى بعض الأتباع في شيوخهم 77 النبوة ، بل وجد من بين هؤلاء من ادعى النبوة 78 .

هكذا أدت الفوضى السياسية والنفك الاجتماعي إلى ميل الناس إلى الخلوة والانعزال فاردهر التصوف ولكن للأسف لم يكن هذا التصوف في أغلبه تصرفاً سنياً بل كان تصوف شعوذة وخرافات وطريقاً إلى الرشوة والنهب واستغلال العامة . فكان من الطبيعي أن يبرز في مثل هذا المجتمع المريض طائفة من العلماء والوعاظ المخلصين - وإن كانوا أقلية كما سرى مع الشيخ ابن ركري وأمثاله 79 - تصحح المفاهيم للناس خصوصاً العامة منها ، وتدعوهم إلى الطريق المستقيم .

المطلب الثاني : الحالة الفكرية

يبين مما سبق أن اضطراب الأحوال أدى إلى ارتباك الأمور الدينية والإجتماعية غير أنه لم يحدث نفس الأثر بالنسبة للحالة العلمية . فرغم انتشار الشعوذة والسحر ، وكثرة الطرق الصوفية المنحرفة فإن أغلب السراج أجمعت على أن الحياة الثقافية حافظت على حيوتها ونشاطها خلال تاريخ بني زيان خصوصاً في القرن التاسع 80 . فقد اشتهرت تلمسان بانتشار العلم فيها ،

76- من هذه المؤلفات : النجم الثاقب لابن سعد ، والبستان لابن مريم .

77- من هؤلاء أحمد بن يوسف الهواري الواجوي (ت 927هـ / 1521م)

انظر : جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 31 ، محمد بن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق / تحقيق : اسعيد عليوان ، ص : 10

78- منهم : عمرو البخيتي المعروف بابن السباق (ت 890هـ / 1485م) ، انظر جمال الدين بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 32 (2)

79- منهم : السوسي (ت 895هـ / 1490م) ستاتي ترجمته

، المغيلي (ت 909هـ / 1503م) " "

80- انظر : فياض المغرب / عبد الوهاب منصور ج 1 ص : 151

، مصباح الرواح في أصول الفلاح للمغيلي / تحقيق رابع بونار ، ص : 3847

، د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 436-437 .

، ابن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق / تحقيق : اسعيد عليوان ، ص : 12

، تلمسان عبر العصور / محمد بن عمرو الطاهر ، ص : 221

، جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري / بوعبيد ، ص : 56

، تاريخ الجزائر الثقافي / أبو القاسم سعد الدج 1 ص : 70

وتواصلت عليها الزيارات 81 التي يقوم بها العلماء من المغرب خاصة ، ومن الأندلس والمشرق الإسلامي أيضا وذلك ليأخذوا العلم على الأساتذة التلمسانيين . ولا أدل على هذا النشاط العلمي من وجود هذه النخبة 83 الكبيرة من مناعير العلماء الذين أنجبهم ذلك العصر ، وقد خدموا حياتهم الفكرية : بالدروس التي شملت شتى العلوم ، وعمت كل الناس ، حيث حضرها الأئمة والرعية والقاضي والرافد . وبمؤلفاتهم الفائقة التي ضمنت لهذه الثقافة حيرتها إلى اليوم رغم ما سادها 84 من مفهضات ومن شروح . ومن الأدلة كذلك على هذا النشاط هو وجود عدد لا بأس به من المدارس بتلمسان . فقد كانت هناك مدرسة ابن الإمام 85 والتي أسسها أبو حمزة موسى الأول 86 ثم المدرسة التاشفينية 87 التي بناها ابنه 88 بجانب الجامع الأعظم . ثم مدرسة قرية العباد 89 التي أمر ببنائها السلطان أبو الحسن المريني 90 ثم المدرسة التي أنشأها ابنه 91

81- من هؤلاء العلماء العالم الرياضي الأندلسي علي بن محمد القلصاني (ت 891هـ / 1486م) ، وعبدالباسط بن خليل المصري (ت 920هـ) .

82- توحيد / جوانب 56

83- منخصص فترة في آخر هذا المطلب نذكر فيها أهم هؤلاء العلماء وأهم مؤلفاتهم .

84- الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد / جمال الدين بوقلي حسن . ص : 48، 48

« المزاكر في التاريخ / د . حاجيات وآخرون ، ج 3 ، ص : 439

85- هما : أبو زيد عبدالرحمن بن محمد (ت 743هـ / 1341م) ، أبو موسى عيسى ابن الإمام (ت 749هـ /

1348م) للمزيد عنهما ، انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 440 ، 441 .

86- انظر الباش 41

87- لم نزل أضخم مدرسة في المغرب الأوسط إلى عهد الاحتلال الفرنسي للقطر الجزائري - انظر : د .

حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 438 .

88- أبو تاشفين عبدالرحمن القزول (718-737هـ) - انظر : الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث .

ص 832 ، د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 438

89- نسمى اليوم المدرسة الخلدونية . وهي التي تابع فيها ابن زكري دراسة - بعد وفاة شيخه ابن زاغو -

انظر : التعريف بالمؤلف .

90- أبو الحسن المريني (علي المنصور) . (1297-1351م) خلفه ابنه أبو عثمان ، انظر : البعيد ص 17 (

قسم الاعلام)

91- عثمان بن أبي الحسن علي (749هـ / 1348م) - انظر : الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث . ص :

بجانب مسجد الحلوي 92 . ثم المدرسة اليعقوبية التي أسسها أبو حمر موسى
93 الثاني ثم المدرسة الجديدة التي بناها السلطان أحمد العاقل 94 .

هذا إلى جانب الإنتشار الواسع للمساجد التي شيدت خصيصا لإقامة
الصلوات وحلقات التدريس ويعد الجامع الأعظم رائد هذه المساجد . هذا ويعد من
أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار ثقافة العصر هو :

1- اهتمام ملوك بني زيان بالثقافة فقد شيّدوا المدارس - كما سبق
ذكره ، وأوقفوا عليها أوقافا جلييلة ودعوا لها الشيوخ والعلماء من كل مكان .
وعرف العلماء في عهدهم الإحترام والتبجيل ، بل كان منهم من يحضر حلقات
الدرس 95 وفيهم من كان ينظم المهرجانات الشعبية كل سنة عند حلول ليلة
المولد النبوي . بل وشارك بعضهم العلماء في التأليف 96 .

2- هجرة كثير من علماء الاندلس إلى تلمسان حيث نقلوا إليها علومهم
وأدابهم ونظموا حلقات التعليم بالمساجد والمدارس ، حتى صار الجامع الأعظم لا
يقل أهمية عن جامع الزيتونة بتونس والقرويين بفاس .

إذا الطابع العام للحياة الثقافية في عصر ابن زكري كان طابع الحيوية
والنشاط ، وقد سبقت الإشارة إلى أن من أهم الأدلة على ذلك هو ذلك العدد الكبير
من العلماء الأجلاء الذين أنجبهم العصر أضف إلى ذلك كثرة العلوم المتداولة
وتنوعها . ولذلك وجدت من المفيد أن أختتم هذا المطلب بذكر بعض من هؤلاء

92- أبو عبدالله الشوفي الإشبيلي الملقب بالحلوي تاج الأولياء نزيل تلمسان — ابن مريم / البستان ص 70x69

93- (760-791هـ/1359-1389م) . ولد بالاندلس - انظر : الميلي / تاريخ الجزائر . ص : 833 ، د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ، ص : 399

94- انظر د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ، ج3 ص : 433

95- سترى ان السلطان أحمد العاقل وهو أحد معاصري ابن زكري كان يحضر هذه الدروس - انظر : التعريف بالمؤلف .

96- منهم : أبو حمر موسى الثاني الذي تولى الحكم (760هـ/1359م) . قد خلف كتابا بعنوان : واسطة السلوك في سياسة الملوك ، ابنته أبو زيان الذي تولى الحكم (796هـ/1394م) ألف كتابا في التصوف . انظر : بوعباد / جوانب . ص 53-54

العلماء ثم التعرف على أهم هذه العلوم . أما عن العلماء فأذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر 97 :

1- سعيد العقباني : (ت 811 هـ / 1408 م) ، أبو عثمان بن محمد بن محمد ولد بتلمسان سنة (720 هـ / 1320 م) ، وأخذ العلم بها . ولي القضاء ما ينيف على أربعين سنة . أخذ عنه جماعة منهم : ابن مرزوق الحفيد 98 وابن زاغو 99 .

من تصانيفه: تفسير سورتي الفاتحة والآعام ، وكتاب الوسيلة بذات الله وصفاته إلى حاجب خليقته في مخلوقاته ، وشرح قصيدة بن الياسمين في الجبر ... 100

2- الهواري (ت 843 هـ / 1438 م) ، أبو عبدالله محمد بن عمر ، أصله من مغراوة . وأخذ العلم ببجاية ، وفاس والقاهرة ، وجاور مدة بالحرم الشريف ... ألف : تبصرة السائل ، والتبيان ، والتسهيل ... 101

3- محمد أبو الفضل المشدالي (ت 865 هـ / 1461 م) ، اهتم بالتفسير والحديث والأصول والفرائض والحساب 102 .

4- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى الحباك (ت 867 هـ / 1463 م) ، الفلكي ، الفرضي . ألف على الخصوص في علم الاسطرلاب 103 .

5- أبو الحسن القلصادي (ت 891 هـ) علي بن محمد القرشي

97- يلاحظ تأجيل الكلام على الشيخ ابن زكري وأهم شيوخه وتلاميذه إلى الفصل الثاني من هذا الباب .

98- (ت 842 هـ / 1438 م) سيأتي ذكره ضمن شيوخ ابن زكري .

99- (ت 845 هـ / 1441 م) سيأتي ذكره ضمن شيوخ ابن زكري .

100- المزمع من ترجمته ينظر : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 445 ، بوعباد / جوانب ص 61 ، رحلة القلصادي ص 98 هـ (91) ، طبقات المفسرين / الداودي ج 1 ص 189 ، ط (1)

101- انظر عنه : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 450

102- ينظر عنه : أحمد بابا / النيل ص 330-331 ، بوعباد / جوانب ص 62

103- محمد بن محمد الفاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماريح . ص 99 مخ ، خ ، م رقم 170 .

، ابن مريم / البستان ص 219، 220 ، بوعباد / جوانب ص 62

البسطي نزيل تلمسان نبغ في الرياضيات والفرائض ، وأصله من الأندلس . أخذ عن السنوسي وغيره . من كتبه : كشف الحجاب عن قانون الحساب ، وشرح فرائض مختصر خليل ...104.

6- محمد بن يوسف السنوسي (ت 895 هـ / 1490 م) . من أكابر علماء عصره 105 . ولد ونشأ بتلمسان ، وأخذ بها عن أشهر علمائها . اشتهر في سائر أنحاء العالم الإسلامي . من أهم تصانيفه : عقيدة التوحيد الكبرى ، وشرحها ، والعقيدة الوسطى وشرحها ، وشرح صحيح البخاري ، وتفسير سورة (ص) وما بعدها من السور ، ومختصر في القراءات السبع ...106 .

7- ابن سعد التلمساني (ت 901 هـ / 1495 م) محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد ، ولد ونشأ بتلمسان ، وأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى المشرق ، وتوفي بمصر . ألف كتاب : النجم الثاقب فيما لا ولياء الله من مفاخر المناقب ...

107

8- ابن مرزوق العجيسي (ت 901 هـ / 1495 م) محمد بن مرزوق العجيسي الكفيف ، أخذ عن والده ابن مرزوق الحفيد 108 وعن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني 109 ... 110 .

9- محمد بن عبدالكريم المفيلى (ت 909 هـ / 1503 م) أبو عبدالله ، نشأ بتلمسان ودرس بها ، ثم غادرها واستقر مدة بناحية توات .

104- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 452 / الهامش 81 ، هـ (34) .

105- سنرى أنه وابن زكري كانا كبرسي زهنا .

106- انظر : د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 445 ، بوعباد / جوانب ص 63 ، وفيه أنه توفي سنة 865 هـ / 1490 م . ولا آراء إلا خطأ مطبعيا .

، محمد بن محمد الفاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماخ ص 99 وفيه أنه توفي 885 هـ وهو أيضا خطأ حسب ابن مريم / البستان ص 237-248

107- انظر : الجزائر في التاريخ / د . حاجيات ج3 ص 451

108- ستاتي ترجمته ضمن شيخ ابن زكري .

109- أبو الفضل أحمد (ت 852 هـ / 1449 م) محدث من الأئمة الكبار ومؤرخ مصري . له : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، الإصابة في تمييز الصحابة - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 6

110- انظر : أحمد المقري / شع الطيب ج5 ص : 419 ، دائرة المعارف الإسلامية 12 ص 290 ، محمد بن عمرو الطمار تلمسان عبر العصور . ص : 224

من كتبه : تفسير الفاتحة ، والبحر المنير في علوم التفسير ، ومفتاح
النظر في الحديث ، ومصباح الأرواح في أصول الفلاح (رسالة في قضية يهود
توات) 111 ... 112

10- الحوضي التلمساني (ت 910 هـ / 1503 م) محمد بن
عبدالرحمن ، عالم وشاعر ، ألف منظومة في العقائد ، وقد شرحها الإمام السنوسي
113...

11- أبو العباس الونشريسي (ت 914 هـ / 1507 م) أحمد بن يحيى
بن محمد بن عبدالواحد التلمساني ، نشأ بتلمسان وأخذ عن علمائها ، ثم غادرها
إلى فاس قاستقر بها إلى أن توفي .

من كتبه : المعيار ، وإيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ، والفتاوى
في أحكام الوثائق ... 114

12- شقرون المغراوي (ت 929 هـ / 1524 م) أبو عبدالله بن محمد بن
أحمد بن أبي جمعة ، من تأليفه : تقييد على مورد الظمان في القراءات ، والجيش
الكمين في الكر على من يكفر عوام المسلمين ... 115

هؤلاء وغيرهم يصعب حصرهم في هذه العجالة ، قد بذلوا جهودا حثيثة
من أجل ازدهار ثقافة مجتمعاتهم ، ويتضح ذلك من خلال هذه القائمة الطويلة من
المؤلفات القيمة التي زودوا بها ذلك العصر . هذا عن علماء العصر أما عن
العلوم المتداولة فهي كثيرة جدا وقد احتلت العلوم الدينية فيها الصدارة .

111- هي قضية هدم كنائس يهود توات التي افترى بها المغيلي .

112- د . حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 445 ، بوعباد / جوانب ص : 64

113- د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446 .

114- انظر : د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446

، ابن مزيم / البستان ، ص 53

، محمد بن محمد الثاني / زبدة التاريخ وزهرة الشماخ ، ص 100

115- د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج3 ص 446

، عبدالحى بن عبدالكبير / فهرس الفهارس ج2 ص 1065

وليس ذلك بغريب في عصر كان طابع الثقافة فيه مصبرغا بالصيغة الدينية 116 . ولذلك أجد من الضروري في هذه الفقرة أن أبدأ الحديث عن هذه العلوم بأكثرها رواجاً وهو علم الفقه .

فرغم ما شهدته الفقه والفقهاء المالكيون من تقلبات 117 في تلك المنطقة فقد حافظ على نشاطه وحيويته خصوصاً في القرن التاسع . فقد كان يدخل لأصحابه الحصول على وظائف هامة خصوصاً في القضاء والدواوين الإدارية ولعل ذلك من أهم الدوافع وراء إقبال الناس عليه 118 . هذا وكان المرجع الأساسي في الفقه آنذاك هو مختصر سيدي خليل 119 ومختصر ابن عرفة 120 وقد انهال عليهما العلماء بالشروح والتعليق .

أما كتب الفقه الأكثر تداولاً فهي بالإضافة إلى مختصر خليل ومختصر ابن عرفة نجد المدونة لسحنون 121 ، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني 122 ومختصر ابن الحاجب 123 . ومن العلوم الدينية التي نالت اهتمام علماء تلك الفترة كذلك هو علم التفسير ، فقد شاع تدريسه في كل المدارس إلا أن التأليف فيه لم ينل حظاً وافراً 124 إذا استثنيت : الجواهر الحسان في تفسير القرآن

116- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص 36 ،
بوعبيد / جواب ص 64

117- عن هذه التقلبات التي تأثرت سلباً أو إيجاباً حسب تنوع الأنظمة ، انظر : بوقلي حسن / الامام السنوسي ، ص 36-42 .

118- د ، حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 439 .

119- خليل بن إسحاق الجندي شياء الدين (ت 776هـ / 1374م) فقيه مالكي - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص 234

120- محمد بن عرفة الورغمي أبو عبدالله (716-803 هـ / 1316-1400م) - الزركلي / الأعلام ج 7 ص 43
121- هو : عبدالسلام المشهور بسحنون (= 240هـ / 854م) أعاد علي ابن القاسم قراءة وتصحيح مدونة ابن

الفرات - انظر : بوقلي حسن / السنوسي وعلم التوحيد ، ص 38 هـ (2) ، الشقا / عياض ، تحقيق : محمد أمين قرعة علي ج 1 ص 188 هـ (1)

122- أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني إمام المالكية في زمنه (ت 386هـ) - أحمد أمين / ظهير الاسلام ج 1 ص 299-300 ، مخلوف / شجرة النور الزكية ص 96 .

123- عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس (570-646هـ / 1174م) . انظر : أبو الفداء المختصر في أخبار البشر ج 6 ص 81 ، الذهبي / معرفة القراء الكبار ج 2 ص 516 ، 517 ، ابن كثير / البداية والنهاية ج 13 ص 176 .

124- أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 ص 116

لعبد الرحمن الشعالبي 125 وتفسير محمد السنوسي 126 الذي لم يكمله ،
وتفسير للفتاحة لكل من الشيخ أحمد بن رافو 127 وسعيد العقباني 128
ومحمد بن عبد الكريم المغيلي 129 .

أما كتب التفسير الأكثر رواجاً في تلك الفترة فما عدا تفسير فخر
الدين الرازي 130 ، والكشاف لجار الله الزمخشري 131 فإن أغلب المراجع قد
اكتفت بذكرها مجملة ، أما عن القراءات والرسم فقد اشتهرت (الشاطبية) 132
و (الخراز) 133 .

ثم هناك علم الحديث الذي لم يبلغ الإهتمام به درجة الإهتمام بالفقه
134 ومن أشهر كتبه المتداولة : صحيح البخاري 135 ومسلم ، وكتاب
الاربعة حديثاً النووي 136 . وعن الأصول اشتهرت كتب منها : شفاء الغليل ،
والمستصفى ، وبعض أجزاء من الإحياء للإمام الفزالي 137 ، والبرهان للجويني
138 . ومختصر ابن الحاجب الأصلي . وهناك السيرة النبوية التي عرفت
ازدهاراً خاصاً ، وازدهرت كتبها وبالأخص الشفا بتعريف حقوق المصطفى

125 - (ت 875 هـ / 1471 م) أبو زيد محمد بن مخلوف ... انظر : د . حاجيات / الجزل في التاريخ ج 3 ص 444 ، أحمد بابا النيل ، ص 148-151 ، بوعباد / جوانب ، ص 63 - 126 - سبقت ترجمته .

127 - انظر : شيخ المؤلف . - 128 - سبقت ترجمته . - 129 - سبقت ترجمته .

130 - (ت 606 هـ / 1209 م) - انظر نهاية الإنجاز في دراية الأعجاز ، تحقيق د . بشرى شيع أمين ص 1 - دار العلم للملايين ، ط 1)

131 - (ت 538 هـ / 1144 م) محمود بن عمر أبو القاسم جار الله - انظر : مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية / تحقيق عدنان ص 83 دار القرآن .

132 - ناعلمها هو : أبو القاسم الرعيثي الشاطبي (ت 590 هـ / 1194 م) - بوعباد / جوانب ص 69 هـ 99 ، 100 .

133 - لمحمد بن محمد الأموي الشريفي الشهير بالخراز (ت 718 هـ / 1318 م) - بوعباد / جوانب ، ص : 70 ، للأعلام ج 7 ص 262

134 - انظر : أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 ص 115

135 - لقد قام أبو زيان بن أبي حمو (ت) بنسخ نسخة من صحيح البخاري وحسبوا في المكتبة التي أسسها بالجامع الكبير في تلمسان ، بوعباد / جوانب ، ص 70 هـ 102 .

136 - جمع يحيى النووي (ت 676 هـ / 1228 م) .

137 - أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الفزالي (ت 505 هـ) - وفيات الأعيان ج 4 ص 216

138 - أبو المصالي عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف (478 هـ) لمع الأدلة / تحقيق : فؤادية حسين ص 9 ، وفيات الأعيان ج 3 ص 167

للقاضي عياض 139 .

وكثر المديح واشتهرت كتبه وبالأخص (البردة) لشرف الدين محمد بن سعيد الصنهاجي المعروف بالبوصيري 140 يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن تلك العلوم كذلك علم الفرائض الذي كان يفرض على صاحبه أن يكون خبيراً بالحساب . وقد عنى الدارسون بكتاب الفرائض المعروف (بالحوفي) تأليف أحمد بن خلف الحوفاي 141 . والأرجوزة في الفرائض المعروفة بالتلمسانية (لأبي إسحاق 142 بن أبي بكر التلمساني الوشقي 143 .

ثم هناك التصوف الذي استحوذ على جل عقول العلماء وقد رأينا سابقاً أنه كان في أغلبه تصوف شعوذة وخرافات وليس تصوفاً سنياً . وقد نالت (حكم ابن عطاء الله 144 شهرة لم ينلها فيه أي كتاب ، وقد كثرت شروحه 145 . هذا مع الانتشار الواسع لعلم العقائد فازدهرت بذلك كتب المنطق 146 وعلم الكلام 147 . وقد كانت السيطرة فيه للأشعرية التي يرجع الفضل في دخولها المنطقية إلى الموحدين 148 . أضيف إلى ذلك ما لقيته اللغة والأدب وقواعدهما من رواج

139- أبو النضر عياض (ت 544هـ /) - وفيات الأعيان ج3 ص 483 ، الشفا / عياض ، تحقيق قره علي ج1 ص 24-21 .

140- محمد بن سعيد بن حماد أبو عبدالله (608-696هـ / 1212-1296م) الأعلام ج6 ص 139 .

141- علي ابن إبراهيم بن سعيد الموفاي (ت 430هـ / 1039م) - الأعلام ج4 ص 250 .

142- إبراهيم بن محمد بن خلف (ت 690هـ /) مشهور بأرجوزته في الفرائض ، ابن مريم / البستان ، ص 55 ، 56 .

د. حاجيات / الجزائر في التاريخ ج3 ص 440

143- بوعباد / جوانب ص 72 ، 73 .

144- تاج الدين أحمد بن محمد الاسكندري (ت 709هـ / 1309م) - طبقات الشافعية / السبكي ط (1) ج5 ص 176 .

145- منها شرح الشيخ زروق والتي تزيد على العشرين ، البستان ص 46 .

146- من كتبه الأكثر رواجاً هو كتاب : الجمل في مختصر نهاية الأمل في المنطق لأفضل الدين محمد بن تامور الخونجي (ت 648هـ / 1248م) ، ومن علماء المغرب الأوسط الذين شرحوا هذا الكتاب هم : الشيخ بن العباس التلمساني (ت 871هـ / 1466م) ، محمد السنوسي (ت 895هـ /) - انظر بوعباد / جوانب ص 75 (120) .

147- لنت في كتب الفزالي (الرسالة القدسية ، والاقتصاد في الاعتقاد ، ومقاهد الفلسفة) وكذلك الإرشاد للجويني عنابة خامسة ، انظر : جمال الدين بوقلي حسن / بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 43

148- انظر : السنوسي و ترجمه لمختصره في المنطق / تحقيق اعليان ، ص : 13

بسبب ارتباطهما الوثيق بعلمي القرآن والحديث 149 .

وبذلك أصبحت لغة القرآن هي لغة التخاطب ولغة الكتابة... وبهذا أصبح العلماء عربا في فكرهم وثقافتهم ولو من كان منهم من أصل مازيني يتكلم لغة مازيغية في بيئته الخاصة 150 . أما العلوم الطبيعية فقد وجهت إليها عناية كبيرة خصوصا (الرياضيات و الفلك والطب) .

أما علم التاريخ فيعد أقل حظا من العلوم الأخرى إذ لم يؤثر من علماء القرن التاسع الإهتمام به اللهم ما لقيه من طرف العالم الجليل 151 التنسي 152 .

نسن مما سبق أن الحياة الفكرية في القرن التاسع كانت في نشاط وتفاعل دائمين صاحبتهما حركة واسعة في التأليف . وقد أرجع بعض الباحثين 153 سبب هذه الحركة الواسعة في التأليف وهذا التنوع في المواد إلى عوامل منها :

- 1- لامبالاة الحكومات في فرض اتجاه معين في الفقه أو الاعتقاد... ولكن ورغم هذا فقد ساد المذهب المالكي .
- 2- توزع السعرفة وتدريسها في مختلف المواضيع و لمختلف المستويات .

3- جعل التعليم في متناول الجميع في المدينة والقرية ...

149- انظر : بوقلي حسن / بن يوسف السنوسي وعلى التوحيد ، ص : 44 ، ابن يوسف السنوسي وشرحه لمختصره في المنطق / عليوان ، ص : 14 .

150- سنري أن ابن زكري له قصيدة باللغة الأمازيغية تتحدث عن منازل السنة - انظر مؤلفات الشيخ .

151- محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي التلمساني (ت 899هـ / 1492م) ، انظر : ابن مريم / البستان ص 248 ، 249 .

152- بوعباد / جراب ، ص 67

153- بوقلي حسن / الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص 45 ، 46 .

هذا ولم تكن هناك طريقة منهجية واحدة متبعة عند علماء العصر بل كان كل عالم له طريقته الخاصة . فقد ينظم الشيخ أوقاته فيقسمها حسب الفصول وحسب المراد التي يدرسها في هذا الفصل أو ذاك . فابن زاغو 154 مثلاً : كان يدرس بالمدرسة البعقوبية في فصل الشتاء (التفسير والحديث والفقه والأصول) . وفي فصل الصيف : (العربية والبيان والحساب والفرائض والهندسة) . وكان في كل يوم خميس ويوم جمعة يعتنى بإلقاء دروس في التصوف وتصحيح تأليفه 155 . وكان الشيخ ابن زكري يكرر المسألة الواحدة ثلاثة أيام أو أربعة حتى يفهمها الخاص والعام... 156 .

وإلى جانب هذا فلم يكن هناك أي حرج على الطالب في تحديد سن التعليم ولا في نوعية المدرسة التي سيتوجه إليها . فقد كان للبتعلم الحق في الدخول إلى الكتاتيب والزوايا والمساجد . وكان المتعلم يتقدم إلى حفظ القرآن بعد تحصيله على الخط والقراءة . وكان لا يرقى إلى التخصص في العلوم الدينية وغيرها إلا بعد أن يكون قد تمكن من أدواتها الضرورية كالنحو واللغة والأدب ... وليس بالضرورة أن يكون ذلك بالمعاهد الرسمية .

فقد يصاحب التلميذ شيخه مدة معينة ليدرس عليه موضوعاً ما أو شيئاً من المعرفة ، حتى إذا ضبطه ضبطاً أجازه شيخه بشهادة يعترف فيها بعلم تلميذه وإسلامه في نص طويل كله دعاء وشهادة بالخير ، وقد يدرج فيه الشيخ أبياتاً شعرية لمدح تلميذه 157 كما سنرى ذلك مع الشيخ ابن زكري وتلميذه أحمد بن الحاج البجري 158 . كان ذلك من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

154 - ستاني ترجمته سنن شيخه بن زكري ،

155 - انظر : ابن مريم / البستان من 43 ، أحمد بابا / النيل ، ص : 78 ، 79

، بوقلي / حنى / السنوسي وعلم التوحيد من 47 هـ (1)

156 - ابن مريم / البستان ، ص : 43 ، بوقلي / السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 48 ، هـ (1) ،

157 - بوقلي / حنى / الإمام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص : 45 ، 46 ،

158 - انظر : اجازات الشيخ ،

والديسة والشكرية لعصر الشيخ أحمد بن زكري التلمساني . ففي هذه البيئة عاش ابن زكري وقد حان الأوان للتعريف به .

الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف

المبحث الأول : شخصيته

المطلب الأول : اسمه ونسبه

هو الشيخ أبو العباس 159 أحمد بن الشيخ (160 المقدس ، المرحوم أبو عبدالله 160) محمد بن زكري 161 المانوي 162 ، المغراوي النسب 163 ، التلمساني الدار 164 ، السني ...

يلاحظ هنا أن المراجع التي تعرضت لترجمة هذا الشيخ اقتصرت على جده الأول (زكري) إلا أنه خلال زيارتي لتلمسان وجدت أحد المتسبين إليه يضيف إليه جدا آخر وهو (اصغير) 165 .

المطلب الثاني : مكان المولد - تاريخ الميلاد -

تاريخ الوفاة - ضريحه

لقد أهملت كتب التراجم عدة جوانب من حياة هذا الشيخ من ذلك مكان وتاريخ المولد ، والحديث عن حياته الاجتماعية وكذلك الحديث عن إجازاته ... وعليه يضطر الباحث إلى فرض فرضيات تصحبها استنتاجات لعله يوجد بحثا متكاملا شيئا ما عن هذه الشخصية الفذة .

159- ابن عسكر / دوحة الناشر ، ص 88 ،

، ابن مريم / البستان ، ص 41 ، 42 ،

، حاجي خليفة / كشف الظنون ج 2 ص 1157 ،

، دائرة المعارف 3 ص 139 ،

(160 ، 160) - محصل المقاصد لابن زكري ، مخزنهم ، رقم D1066 .

161- وقيل (زكرياء) . و (زكرياء) اسم جده ، وحكي الجوازي فيه المهد والقصير . وقرئ بوجا في التنزيل وأهل نجد يقولون (زكري) على لفظ النسب ، ولا يظهر أن يقال أن اسم جده (زكري) لما هو الجاري على الألسنة اليوم . انظر : شرح محصل المقاصد لمؤلف مجهول . مخزنهم ، رقم 8224 .

162- أحمد بابا التنبكتي / نبيل الابتهاج ص 84 ، كفاية المحتاج ، ص 131 ، كحالة / معجم المؤلفين ج 1 ص 225 ، الزركلي / الأعلام 1 ص 231 ، ابن القاضي / حرة الحجال ، القسم الأول ، ص 42 ،

163- محصل المقاصد لابن زكري ، الورقة (1) مخزنهم ، رقم D2766 .

164- بوقلي ، حسن / بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد ، ص 70 .

165- مقابلة بتلمسان مع أحد المتسبين لهذا الشيخ .

1- سكان المولد والنشأة :

يمكن القول بأن الشيخ أحمد بن محمد بن زكري ولد بتلمسان ونشأ بها وذلك لعدة أسباب منها :

أن أبا من المراجع لم ينسبه لأي مكان سوى تلمسان ، كما لم يذكر أي منها أنه تعلم خارجها سوى في مرحلة تعليمه على الشيخ محمد بن العباس 166 بالعباد 167.

بل على العكس من ذلك فإنها تؤكد أنه تجاوز تعليمه الابتدائي ودخل الصناعة في محل قريب من بيته 168 بتلمسان لا يبعد كثيرا عن المدرسة العفوية التي كان يدرس فيها الشيخ ابن زاغو 166 .

2- تاريخ ولادته

لم يكن تاريخ ولادة الشيخ أحسن حفظا في كتب التراجم من مكان الميلاد ، إلا أن الاستنتاج يبقى هو المهيمن في ذلك انطلاقا من بعض العبارات الواردة هنا وهناك في بعض المراجع . فمثلا يقول السخاوي 169 في آخر ترجمته لابن زكري : وهو - أي ابن زكري - في سنة 890 هـ حتى ويكون تقريبا في حدود السبعين . يستخلص من هذه العبارة أن الشيخ ولد عام (820 هـ /) ولنجعل هذا الاستنتاج هو الاحتمال الأول . (1) يقول (Brosselard) ما ترجمته : (وذهبت به أمه عند حائك ليعلمه الصناعة وكان عمره في ذلك الوقت اثنتا عشرة سنة) - 170 - و يقول أيضا (Brosselard) - بعدما بين أن ابن

166 - ستأتي ترجمته

167 - مدينة قريبة من تلمسان بها ضريح أبي مدين شعيب -

168 - انظر : مجلة الثقافة / 15 / 90 ع / سفر - ربيع الأول 1406 هـ / تصدرها وزارة الثقافة الجزائرية .

169 - الضوء اللامع ج 1 ص 303 .

، والسخاوي هو : محمد بن الحسن بن علي السخاوي الشافعي ، فاضل (ت بعد 846 هـ / 1442 م) . انظر : الاعلام

6٢ ص : 88 .

ركري كان عمره إبان تعلمه على ابن زاغو اثنتي عشرة سنة - ما ترجمته :
(...وبعد ثلاث أو أربع سنوات من بداية قراءته على ابن زاغو 171 فقد أمه وبعد
قليل فقد شيخه) 172 .

يستخلص من ذلك أن ابن زكري كان عمره إبان وفاة شيخه ابن زاغو لا
يتجاوز السبع عشرة سنة مما يدل على أنه ولد سنة 828هـ . وليكن الاحتمال
الثاني (II) .

ويقول (Bresselard) مرة أخرى ما ترجمته : (ورغم صغره على
السنونسي فقد بدأ بتكوين صداقة بينهما) 173 . فإذا علمنا أن السنوسي ولد
سنة (832هـ / 1428م) 174 ، تبين لنا أن ابن زكري ولد سنة 833هـ أو بعدها
بقليل ولنفرض أنه ولد سنة (834هـ / 1430م) . وهذا احتمال ثالث (III) .

ثم أورد (Bresselard) عبارات أخرى تتناقض مع هذا التقدير منها
ما ترجمته :

(لقد توفي الشيخ ابن زكري سنة 910هـ / 1504م) عن عمر يناهز
الستين) 175 .

يستخلص من ذلك أنه ولد سنة (850هـ) . وليكن هذا هو الاحتمال
الرابع (IV) .

ولا يمكن للباحث في بداية الترجيح بين الاحتمالات الأربعة إلا أن يلغى
مباشرة الاحتمال (IV) وذلك لسبب واضح وهو أنه يعارض أو يكذب قراءة ابن

171 - (ت 845هـ) ستاتي ترجمته

Bresselard / Revue Africaine . P 163 - 172

Bresselard / Revue Africaine . P 165 - 173

174 - ابن مريم / البستان ، ص 237 - 248 ، الزركلي / الاعلام 7م ص : 154 .

Bresselard / Revue Africaine . P 166 - 175

ركري علي ابن راغو الأمر الذي قالت به كل المراجع بل قاله (Bresselard) نفسه 176 . وبذلك تبقى الاحتمالات الثلاثة الأولى .

فلو أخذنا الاحتمال الأول لتبين أن ابن ركري لم يأخذ علي ابن راغو إلا بعد بلوغه (العشرين) من عمره . وهذه النتيجة الأخيرة تعارض مسائل منها :

1- الذكاء الذي عهد في ابن ركري منذ الصغر .

2- صغر سنه إبان تعلمه علي ابن راغو الشيء الذي تقول به أغلب المراجع .

3- صغر سنه وقت تعلمه الصنعة .

هذا التعارض يدفعني إلى إلغاء الاحتمال الأول . فلم يبق لدي بعد ذلك إلا الثاني والثالث وبمقارنة بينهما أجد الاحتمال الثالث أقرب إلى الصواب لأسباب منها :

1- تناسب عمره مع تاريخ تعليمه الحياكة والتي بدأها وهو مازال صغيرا لظروفه القاسية .

2- يتضمن هذا الاحتمال تقدير نسبي معقول لعمر ابن ركري إبان تعلمه علي ابن راغو ، الشيء الذي يبرز ذكاءه الذي عهد فيه .

3- معاصرته للسنوسي المطلقة والتي لا تسمح بأن يكون بينهما فارقا كبيرا في السن .

4- هذا فضلا عن كونها تجمع بين تاريخ أخذه علي ابن راغو مع صغره على السنوسي .

5- يجعل عمره عاديا (ست وستون) والذي يتماشى مع تاريخ الوفاة الذي ذكر ابن مريم 177 .

لهذه الأسباب أقول بأن ابن زكري ولد سنة (834هـ / 1430م) أي بداية عهد السلطان أبي العباس أحمد العادل بن أبي حمو 178 .

3- وفاته :

أما وفاته فهي سنة (899هـ / 1493م) على أكثر الأقوال 179 .

وقيل سنة (900هـ / 1494م) 180 . وقيل سنة (906هـ /) بالطاعون 181 . والأرجح أنه توفي سنة (900هـ) وذلك لأسباب منها :

- أن هذا التاريخ ذكره أقرب تلاميذه له وهو (أحمد بن أطاع الله)

182 .

- ولأنه هو التاريخ الذي رجحه ابن مريم 183 .

- ولأنه يأتي مناسبا لتاريخ الميلاد الذي رجح سابقا .

4- قبره :

هو الآخر اختلف في مكانه فقد ذكر ابن مريم 184 أنه بمقبرة الشيخ السنوسي بنلمسان . وقد وفقني الله لزيارة هذه المقبرة ، ووقفت بها طويلا فلم أجد أثرا لقبر هذا الشيخ الجليل . وقيل يوجد قبره بمسجده ، وهي عادة كثير من

177- البستان من 41

178- سبق ترجمته -

179- احمد بابا/نبيل الابتهاج من 64 ، الزركلي / الاعلام ج 1 ص 220 ، وفيات الوفريسي من 153 ، ابن عسكر / دوحة الناصر ص 121 ، شرف الطالب في أسنى المطالب / احمد بن القنفذ ، ص 274 ،

180- ابن مريم / البستان ص 41 ، د . جيلالي صاري / مقال بمجلة الثقافة 90 / ص 15 / ص 92

181- ابن عسكر / دوحة الناصر ص 99 .

182- ويقال احمد بن الحاج البحري (ت 930هـ) ستاتي ترجمته ضمن تلاميذ ابن زكري .

183- البستان ، ص 41

184- المرجع نفسه

شسوح تلمسان 185 . وذكر (Bresselard) أنه بمقبرة القاضي ودعم قوله هذا باكتشافه وثيقة حجرية بالمقبرة تثبت ذلك 186 . وهذه المقبرة تبعد الآن عن تلمسان مسافة عتس كيلومترات في قرية تسمى سيدي العبدلي 187 .

ورغم بعد هذه المقبرة عن مسجد ابن زكري ، وعن الجامع الأعظم الذي كان إماما له كما سنرى ، إلا أن قول (Bresselard) قد دعمته تلك الوثيقة الحجرية .

المبحث الثاني : حياته

المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته

ولد الشيخ أحمد بن زكري في بداية عهد السلطان أحمد العاقل سنة (834هـ / 1430م) من أبوين فقيرين ورغم ذلك فقد بذلا كلما في وسعهما من أجل تربيته ولدهما الوحيد 188 . فضعنا له تعليمه الابتدائي على غرار بني جنسه 189 ، فتعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن في تلك المرحلة وقد بدت ملامح الذكاء تظهر عليه .

ولكن (تجري الرياح بما لا تشتهي السفن) كما يقولون - فد فقد الولد أباه في هذه المرحلة الحرجة من حياته 190 ، فاضطرت الأم لضيق حالها أن تعلمه الصنعة لمساعدتها في الحياة . فأدخلته في طراز عند معلم ليتعلم الجباكة ، وبقي عنده حتى تعلم النسيج 191 . وكان الصبي محبا لوالدته الحنون ،

185- مقابلة مع د . عبدالمجيد حاجيات - تلمسان بتاريخ يوم السبت 19/12/1992 .

186- د . جيلالي ماري / مقال بمجلة الثقافة ع 90/ص 92 .

187- مقابلة مع الأستاذ : محمد باغلي ، أحد أعيان تلمسان .

188- Bresselard / Revue Africaine . 5^e Année N 27 Mai 1861 . P 161 .

189- د . جيلالي ماري - مقال بمجلة الثقافة / ع 90 / ص 15 / ص 88 .

190- انظر : دائرة المعارف ص 139 - بيروت 1960 .

191- ابن مريم / البستان . ص 38

وكان حريصا على مساعدتها وإخراجها من حباتها التعسة . فدفعه ذلك إلى الإخلاص في العمل مما أكسبه خبرة عظيمة في فترة وجيزة جدا نال خلالها إعجاب ومذابة معلمه حيث رفع أجره ونصبه رئيسا على عماله ، مما كان سببا لإدخال السرور على والدته التي ازدادت آمالها في ولدها الوحيد ، فما زاده ذلك إلا مواظبة وإخلاصا في العمل 192 . فاستمر على ذلك الحال إلى أن جاءت اللحظة التي غيرت مسار حياة الابن . يقول ابن مريم 193 :

كان الدكان الذي يعمل فيه ابن زكري ويترنم فيه من حين لآخر بصوته العجيب يقع على الطريق الذي يمر منه الشيخ ابن زاغو في غدوه ورواحه من بيته إلى المسجد الذي يؤم الناس فيه ويدرس فيه تلامذته . فكان الشيخ كلما مر بالدكان وسمع صوت ابن زكري يعجبه ويتمنى لو كان صاحب هذا الصوت يقرأ . وذات يوم أتى الشيخ أحمد ابن زاغو بغزل ينسجه عند المعلم فلم يجده فأغلى الغزل لابن زكري وقال له قل لمعلمك : يقول لك ابن زاغو انسح له هذا الغزل .

فلما أتى المعلم أخبره القصة . وسفح المعلم الغزل وصار ينسجه فخصته الطعمة 194 ، فبعث متعلمه سيدي أحمد بن زكي يأتيه بالطعمة من عند الشيخ ابن زاغو . فلما جاءه وجده في المسجد يفرغ الطلبة في ابن الحاجب الفرعي في مسألة ثوب الحرير والنجس وهو قول ابن الحاجب : فإن اجتمعا فالمشهور ابن القاسم 195 بالحرير وأصبح 196 بالنجس فخرج في الضمير قولين . فقرر مسألة التخيخ للطلبة فلم يفهموها وفهمها ابن زكري .

192-162-161 : F. Revue Africaine / Bruxelles

، د. جيلالي ماري / مقال بعجلة الثقافة ، ص 88 ، 89 ، بتصرف .

193- البستان ص 57 ، 58

194- الطعمة بالكسر حالة الأكل وهباته .

وبالضم فهي العاكلة ، أو الرزق أو (وجه المكسب) ويجوز فيها كسر الطاء أيضا .

أما الحالة والمهابة فهي بالكسر لا غير . انظر : الرسالة / الامام الشافعي ، ص 352 .

195- عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري أبو عبدالله (132-191 هـ / 750-806 م) تفقه

بالامام مالك ونظر إليه له : المهونة رواها عن الامام مالك . الزركلي (الاعلام م 3 ص 323 ، الشفا / عياض :

تتقيق مجموعة من الاساتذة ج 1 ص 314 هـ (3) . مؤسسة علوم القرآن .

196- (أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نايف) (225... هـ / 840... م) فقيه من كبار المالكية بمصر ... الاعلام م 1 ص

فحين خرج ابن زاغو قال له ابن زكري : يا سيدي فهمت تلك المسألة : فقال له : قررها لي كيف فهمتها . فقررها له . فقال له : بارك الله فيك يا ولدي ، أين أبوك ؟ فقال له : مات ! وأمك ؟ فرد ابن زكري بقوله : حية . وما أشرت في الطراز ؟ قال له : نصف دينار في الشهر .

فقال له الشيخ : أنا أعطيك نصف دينار في كل شهر وأرجع بولدي تقرأ وسيكون لك شأن . ففرح الولد بهذا العرض القيم أشد الفرح لكنه علق موافقته على موافقة أمه . فرد عليه ابن زاغو بقوله لا بأس رافقني إليها . فذهبا وبعد إخبار الوالدة بذلك العرض وافقت عليه . وشرع الولد يقرأ على الشيخ بحده واجتهاده المعهودين حتى صار شيخه يعطيه لطلبته كنموذج يحتذى به 197 .

وبعد ثلاث أو أربع سنوات فقد الولد أمه ثم شيخه فلم يزد ذلك إلا صلابة وقوة عزيمة على متابعة تعليمه ، فاتصل بأحد أعلام المدينة وهو الشيخ محمد 198 بن العباس أستاذ بالمدرسة 199 الواقعة بجوار مسجد أبي مدين بن شعيب 200 بالعباد . فصار يقرأ عليه يمشى إليه كل يوم صباحا ويروح مساء ... وذات يوم ذهب التلميذ كعادته إلى العباد لمتابعة دروسه اليومية فصعب عليه الرجوع في المساء ثم العودة غدا للقراءة وذلك لشدة البرد وكثرة الثلوج ، فحرص على البقاء بالعباد . فلما كان المساء التجأ إلى المكان المخصص لوضع التبن لفرس أستاذه . فلما جاء الخادم لتقديم التبن للفرس وجد فيه شخصا فتعجب من ذلك وأحضر الشيخ . فلما جاء الأستاذ عرف تلميذه ابن زكري فقال له : ما حملك على هذا ؟ قال له : البرد ! فقال له الشيخ : فلم لم تخبرني ؟ وأرسل من حينه للسلطان يطلب منه أن يكتب لابن زكري بيتا بالمدرسة مع جميع منطلباته ،

Brezelard / Revue Africaine . P 163 - 197

196- (ت 871 هـ / 1467 م) . انظر : شيخ ابن زكري .

199- انظر : هـ 89

200- (ت 534 هـ / 1137-1138 م) أبو مدين شعيب الأندلسي . توفي بتلمسان في طريقه إلى مراکش . انظر : مبارك الميلي / تاريخ الجزائر في القديم والحديث . ص : 720

فوافق السلطان 201 على هذا المطلب .وبذلك أصبح لابن زكري ست مع كل احتياجاته ، فصار شغله الشاغل هو رضى الله ثم الناس خصوصاً شيخه 202 .

هذه باختصار قصة دراسة الشيخ ابن زكري كما وردت في البستان وكما وردت في دوحة الناشر 203 مع الاختلاف في اسم الشيخ الذي وقعت لابن زكري معه القصة حيث ذكر ابن عسكر 204 أن الشيخ هو : أبو عبدالله محمد بن العباس أو أبو عبدالله محمد 205 بن الحسن .

وذكر الحضيكي 206 هذه القصة وزاد عليها قصة أخرى تتلخص في أنه حدثت مناظرة في مسألة بين الشيخ أبي عبدالله محمد بن العباس وأبي عبدالله محمد بن الحسن وشاعت تلك المناظرة فقال ابن زكري هذه المسألة التي توغل فيها الفقهاء قريبة الفهم ، فيبينها وشرحها . فسمع ابن زاغو تصويره لها فاعجب به وقال مثل هذا لا يصلح إلا لطلب العلم ... إلى آخر القصة الأولى 207 . ويمكن القول بأن قصة البستان هي الأرجح لعدة أسباب منها :

- 1- إجماع المراجع تقريبا إذ لم يشذ عنها إلا ابن عسكر الذي لم يخالفها إلا في اسم الشيخ .
- 2- لأن القصة الثانية التي ذكرها الحضيكي يمكن جمعها بهذه القصة .
- 3- العامل الجغرافي الذي يؤكد أن البيت الذي ترعرع فيه ابن زكري لا يبعد كثيرا عن بيت ابن زاغو 208 وعن المسجد الذي كان يقدم فيه دروسه مما

201- لقد استخلصت من تاريخ ميلاد ابن زكري أن هذا السلطان هو أبو العباس أحمد العادل الذي ولد لابن زكري في بداية عهده (834 - 868 هـ) . انظر : تاريخ مولد بن زكري .

202- البستان ص 38 ، 163-162 P Bresselard / Revue Africaine .

203- لابن عسكر ، ص : 88

204- محمد (1529 م - 1578 م) مؤرخ مر اكش . له : دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من أهل القرن العاشر . انظر : العنجد في اللغة والأعلام . ص 11

205- محمد بن الحسن بن علي التميمي القلعي ، له : (الموضح) في النحو وغيره . انظر : الأعلام م 6 ص 86 .

206- محمد بن أحمد بن عبدالله الجزولي الحضيكي (1118 - 1163 هـ / 1700 - 1770 م) . انظر : عبدالحى الكتاني / فهرس الفهارس . دار الغرب الإسلامي / بيروت . ج 1 ص 351 ، 352 ، 353 .

207- انظر : طبقات الحضيكي ص 10 مع ج 4 ر 1124 P .

208- Bresselard / Revue Africaine . P 169 - 208

يدفع إلى القول بأن القصة وقعت مع ابن زاغو .

4- إطباق كل المراجع على أن ابن زكري لم يدرس على محمد بن

العباس إلا بعد وفاة شيخه ابن زاغو 209 .

أقول استمر ابن زكري عدة سنوات يدرس على الشيخ ابن العباس وكان مخلصا وفيما له . وقد وقف معه وقفات كانت من أسباب حب الشيخ لتلميذه وإعجابه به . من ذلك موقفه معه أثناء إحدى الجلسات العلمية 210 . وهذا الموقف يتلخص فيما يلي :

ذات يوم كان الشيخ محمد بن العباس في أحد مجالسه العلمية بحضور تلاميذه ومن بينهم ابن زكري ، وبحضور السلطان 211 . وقد خصص ذلك المجلس لتفسير القرآن .

وبعد تلاوة البسملة والشروع في تفسير الآية [إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا] 212 ، وهي لم تكن إذاك مدرجة في تلك الجلسة ، خاصة وأن ابن العباس لم يكن مستعدا لشرح هذه السورة فتدخل حينما سيدي ابن زكري وبين بوضوح وظيفة (إن) مستشهدا في ذلك بالبيت رقم 179 من ألفية ابن مالك 213 . وهكذا وبفضل هذا التدخل القيم والدقيق استطاع ابن العباس أن يواصل التفسير من الساعة العاشرة إلى الواحدة .

وبعد انتهاء الجلسة قدم ابن العباس كل الحاضرين إلى السلطان الزياتي . وحينما جاء دور سيدي ابن زكري أسمع السلطان فيه النظر وطلب معرفته ، فأجابه ابن العباس : هذا ابن ذراع . أي أن سمعته تعود إلى جهده قبل

209- انظر : ابن مريم / البستان . ص : 38

Bresselard / Revue Africaine . P 163

210- عن هذه المواقف . انظر : البستان . ص : 40

، د . جلالى ساري / مقال بهجة الثقافة . ج : 90 ، ص : 15 ، ص 90

211- هذا السلطان تؤكد كل الاحتمالات أنه السلطان : أبو العباس أحمد العاقل .

212- سورة الفتح 1

213- انظر : مجلة الثقافة / ص 15 . ج : 90 ، ص 90

كل شيء ولا حاجة في معرفة عائلته ، فرضى السلطان وقال : (لا برضيني إلا ابن ذراعه إنه لفقير بارع) 214 .

وهنا يجب أن نقف وقفة خاصة مع هذه القصة ليتبين لنا المدى الذي وصلت له سمعة الشيخ ابن زكري ، وعلمه وهو مازال في ريعان شبابه ، لقد اكتفى بذراعه عن نسبه (إنه ابن ذراعه) ، ونال بعلمه وذكاؤه وجرأته احترام الآخرين خصوصاً شيخه وسلطانته الذي ترجم ذلك الإحترام بتعيين ابن زكري إماماً للجامع الأعظم بتلمسان وهو ما يزال في حدود سنة الخامسة والعشرين 215 .

إذا لقد توج السلطان إعجابه بابن زكري بتعيينه إماماً للجامع الأعظم ، المنصب الذي لا يناله إلا كبار العلماء في ذلك الوقت ، وقد احتفظ به هذا الشيخ بقية حياته 216 .

وهنا ابتدأ ابن زكري طوراً جديداً من حياته ، فبينما تأرجحت أطوار حياته الماضية بين طور الصبي والتعليم الابتدائي ، وطور الصنعة ، ثم طور التعليم العالي ، أصبح اليوم على قمة الهرم الثقافي . ولم يكتف ابن زكري في نشاطه العلمي بهذا المنصب (الإمامة ، والإفتاء ، وحلقات الدرس) بالجامع الأعظم فحسب بل خاض غمار جميع المستويات العلمية الأخرى ، ناظر العلماء 217 ، واهتم بالردود على الأسئلة التي ترد عليه من بعيد ، بنى مسجداً لإقامة الصلاة وإلقاء الدروس بالقرب من منزله ، حرر رأيه في الأمور الحساسة في عصره 218 ، اشتغل بالتأليف ... وعلى العموم فقد قضى حياته كلها في سبيل خدمة العلم والعلماء قصد مرضاة الله رب العالمين .

214- مجلة الثقافة / ص 15 ، ع 90 ، ص 90

Bresselard / Revue Africaine . P 165

Bresselard / Revue Africaine . P 165-215

، مجلة الثقافة / ص 15 ، ع 90 ، ص 90

216- أنظر : Bresselard / Revue Africaine . P 165

217- أمثال : الشيخ السنوسي - وهذا وحده دليل قاطع على علو المنزلة التي وصل إليها ابن زكري .

أنظر : Bresselard / Revue Africaine . P 165

218- قضية يهود توات مثلاً - سيأتي الحديث عنها .

ومن خلال العرض السابق لحياة ابن زكري يمكن تقسيمها الى أربعة أطوار :

الطور الأول : ويبدأ بتاريخ ولادته ، وينتهي بوفاة والده . ورغم قصر هذا الطور فقد حظي فيه بحنان والده 219 مما مكّنه من حفظ كتاب الله ، وتعلم الكتابة والقراءة كعادة أغلب أبناء جنسه 220 .

الطور الثاني : وهو طور تعليم الصنعة

ويبدأ بوفاة والده واضطرار أمه لإدخاله الصنعة ، وينتهي ببداية متابعة دراسته على ابن زاغو . وفيه تعلم الصنعة بل وتفوق فيها مما أكسبه احترام معلمه 221 .

الطور الثالث : طور التعليم العام

ويبدأ ببداية دراسته على ابن زاغو وينتهي بتعيينه إماماً للجامع الكبير . فهو طور إظهار مواهبه كما أنه طور امتحان حيث امتحن في بدايته عندما فقد أمه الحنون ثم بعد فترة قصيرة فقد شيخه ابن زاغو .

لكن هذا الإمتحان لم يزد إلا قوة عزيمة وإصراراً على بلوغ أُنبل وأحسن الأهداف . فقد قرر رغم ذلك أن يتابع دراسته مهما كان الثمن ، فاتصل بالشيخ ابن العباس ولازمه حتى كان منه ما كان في الطور الرابع .

الطور الرابع : طور النضج

ويبدأ بتعيينه على رأس الإمامة في سنة الخامسة والعشرين ، وينتهي بانتهاء حياته سنة (900 هـ / 1494 م) . فهو طور الإنتاج كما سنرى عند الحديث عن تراث هذا الشيخ .

وخلاصة القول فإن أطوار حياة ابن زكري لجديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار وهي جدية كذلك بأن تؤخذ منها الدروس والعبر . ومن هذه الدروس والعبر ما يلي :

- 1- عناية الله بعباده الصالحين . وقد ظهرت هذه العناية خلال أطوار حياة هذا العالم .
- 2- حنان الوالدين .
- 3- بركة حبهما والإعتناء بهما .
- 4- نتيجة الإخلاص والتقاني في العمل .
- 5- حرص العلماء على نشر العلم .
- 6- صدق فراسة المؤمن
- 7- بركة طلب العلم وخدمة العلماء .
- 8- آثار قوة العزيمة وعدم اليأس .
- 9- أهمية استغلال الوقت .
- 10- منزلة العلم والعلماء عند بعض الأمراء .

هذه وغيرها كثير يجب على الجيل الجديد أن يأخذها بعين الاعتبار حتى يفهم جيدا متطلبات الجد وكل رقي وازدهار على المستوى الثقافي والمادي . بقي أن نذكر هنا أن الجانب الإجتماعي لهذا الشيخ لم يتطرق له أي مرجع . ويمكن للمرء أن يلاحظ أن هذه الحالة كانت عادية بمعنى أن هذا الشيخ كان متزوجا وربما كان له أولاد ..

وهذه الملاحظة لها ما يبررها من ذلك أنه لم يعرف عن هذا العالم أنه كان متبطلا لدرجة انقطاعه عن الحياة وملذاتها ، بل على العكس فقد عرفت مشاركته في الحياة العامة حيث كان يتدخل لدى السلطان في صالح العامة مما يبين علاقته بالحكام .

ومنها أيضا أنه لو كانت حالته الاجتماعية غير عادية لما أهملتها المراجع كلها . وزاد هذا الشعور لدي عندما قمت بزيارة إلى تلمسان مسقط رأس المؤلف ووجدت من بين أهلها من يدعي أنه ينتسب إلى هذا الشيخ 222 . بل وحدثني أحد أعيانها 223 أن الذين يدعمون نسبته لابن زكري كثيرون خصوصا بضواحي الجزائر العاصمة .

المطلب الثاني : حياته العلمية

1- شيوخه وإجازاتهم له

كانت حياة ابن زكري حياة حافلة بالنشاط الثقافي . لقد حفظ القرآن وتعلم الكتابة والقراءة 224 وهو لم يبلغ بعد التاسعة من عمره وتعلم الصنعة وهو قريب من عمره ذاك . تابع دراسته على ابن راغو وهو في حدود الثالثة عشر من عمره . ألف وهو لم يبلغ بعد الخامسة والعشرين من عمره 225 . جلس للإمامة والإفتاء والدرس وهو في حدود الخامسة والعشرين 226 . كل ذلك بفضل الله تعالى ثم بفضل ذكائه الخارق الذي برزت ملامحه وهو ما زال في سن الطفولة .

222- مقابلة بتلمسان مع أحد هؤلاء ، واسمه : محمد ولد عبد القادر ، والمولود سنة 1922 م .

223- السيد بانلي

224- مقال بهيئة الثقافة / س : 15 / ع : 90 / صفر / ربيع الأول (1406 هـ) ، ص 88

225- انظر : الورقة رقم (1/2) من بغية الطالب في شرح معقبة ابن الحاجب . فقد ذكر فيها أنه ألف كتابه هذا في خلافة أبي العباس أحمد العاقل . وذلك يتضمن أنه ألفه وهو ما زال في ريعان شبابه . انظر تاريخ مولد ابن زكري .

هذا ويعد من أقوى الأدلة على علو منزلة هذا الشيخ انتسابه لأهم علماء عصره . وقد ذكرت له كتب التراجم 227 عددا لا بأس به من الشيوخ نذكر منهم ما يلي : 1- الشيخ الولي الصالح سيدي أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن زاعر المفسراوي 228 التلمساني العالم الفاضل ، الزاهد العلامة المحقق القدوة المصنف ، الفقيه المالكي ، الناسك العابد . أخذ عن أبي عثمان سعيد العقباني 229 وعن الشيخ العارف المفسر أبي يحيى الشريف 230 وغيرهما 231 .

وصفه القلصادي 232 (بأعلم الناس في وقته بالتفسير ... أكرمه المولى بقراءة القرآن ، وشرفه بملازمة قراءة العلم والتصنيف والتدريس والتأليف ...) 233 . وتوفي يوم الخميس وقت العصر رابع عشر ربيع الأول عام (845هـ / 1441م) من الوباء وصلى عليه يوم الجمعة في الجامع الأعظم وحضر جنازته العام والخاص وأسف الناس لفقده وعمره نحو ثلاث وستين سنة 233 . وعلى ذلك يكون مولده سنة (782هـ / 1380م) 233 .

من أشهر تلامذته : أبو زكرياء المازوني (234) ، وأبو الحسن القلصادي ، والمافظ التنسي 235 وابن زكري ... وله : تفسير الفاتحة ، وشرح التلمسانية في الفرائض ، وله فتاوي عديدة ... 236 . وللأسف لم تذكر السراج التي أطلعت عليها حتى الآن هل هذا الشيخ أجاز ابن زكري أم لا ؟ وأغلب الظن عدم الاجازة وذلك لتقصير الفترة الزمنية التي لازمه فيها ؟ 237 .

227- منها : ابن مريم / البستان / أحمد بابا / النيل ، تعريف الخلف برجال السلف .

228- رحلة القلصادي 102 .

229- (ت 811هـ / 1408م) سبقت ترجمته ضمن علماء العصر .

230- سيدي محمد أبو عبدالله الشريف التلمساني ت 847هـ . اختصر شرح التسمويل لابي حيان ... انظر : ابن

مريم / البستان : ص 102

231- انظر : ابن مريم / البستان ص 42 ، 44 ، 41 ، 42 ، بوعباد / جواثب ص 62 ، الحفناوي / تعريف الخلف برجال السلف

- القسم الأول ص 47 ، محمد بن عمرو الطاهر / تلمسان عبر العصور ص 222 .

232- انظر : رحلة القلصادي ص 18 هـ 43

233- انظر : ابن مريم / البستان ص 44 ، 43 ، 44

234- أبو زكريا يحيى بن موسى المازوني (ت 883هـ / 1381م) - نقلاً بما زونه وأخذ عن والده وقاسم

العقباني وغيرهما 'توفي بتلمسان ، من كتبه : الدرر المكنونة في نوازل ما زونه ، انظر : حاجيات / الجزائر

في التاريخ ج 3 ص 445 .

235- سبق ذكره . / 236 . د . حاجيات وآخرون / الجزائر في التاريخ ج 3 ص 443 .

237- انظر : نقشة ابن زكري .

2- قاسم بن سعيد العقباني التلمساني (ت 854هـ / 1451م) أبو الفضل أو أبو القاسم .

قال عنه أحمد بابا التنيكتي : (حصل العلوم حتى بلغ درجة الإجتهد)
 239 أخذ من والده 240 وغيره . وقال تلميذه القلصادي : (إنه انفرد بنسي المعقول والمنقول ... ولي خطة القضاء بتلمسان في صغره ... وكانت أخلاقه رضي الله عنه حسنة مرضية قل أن يرى مثلاً توفي في ذي القعدة وصلى عليه في الجامع الأعظم وحضر جنازته السلطان فمن دونه 241 . تخرج عليه كثيرون منهم أبو زكريا المازوني ، وابن زكري ، والتنسي . من كتبه : التعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي ، وأرجوزة في التصوف . لم تذكر المراجع العلوم التي أخذها عليه ابن زكري ، كما أنها لم تحدد تاريخ أخذه ولعل ذلك بعد وفاة ابن زاغو .

3- سيدي محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق الحفيد المسيحي التلمساني (ت 842هـ / 1442-1443م) 242 .
 نعتة أحمد بابا : بالفقيه ، والمجتهد والأصولي ، والمفسر والمحدث والنحوي واللغوي ، والبياني والعروضي 243 .

وقال عنه ابن مريم : الإمام ، المشهور ، العلامة ، الحجة ، الحافظ ، المحقق ... الثقي الصالح ، الزاهد ، الخاشي لله الخاشع ، الصوفي ، الأخذ من كل فن بأوفر نصيب ، الرحلة ، الحاج ، الحافظ ، الجامع بين المعقول والمنقول ..
 244 . ولد بتلمسان وأخذ عن جماعة من علمائها ، ثم رحل إلى فاس وتونس والحجاز ومصر ، فأخذ عن كبار علماء عصره ... ثم عاد إلى تلمسان فأخذ عنه

238- ابن مريم / البستان . ص : 148 ، 149

239- النيل . ص 216

240- سعيد العقباني (ت 811هـ / 1408م) . سبق التعريف به . انظر : علماء العصر .

241 ابن مريم (البستان . ص 148 .

242- رحلة القلصادي ص 97 ، ابن مريم / البستان ص 201-214 ، بوعيد / جوانب ص 62

243- نيل الأيتهاج . ص 305

244- البستان ص 203 ، 204

الكثير من الطلبة منهم ابن زكري ، والسنوسي ، والقاضي 245 عسر القلشاني ، وأحمد بن يوسف 246 القسنطيني وغيرهم .

من تأليفه : سورة الاخلاص ، ونور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتقين ، وثلاثة شروح على البردة 247 . هذا وسابقه كسابقيهما لم أعثر حتى الآن على مرجع يؤكد أو ينفي إجازتهم لابن زكري .

4- الشيخ محمد بن العباس العبادي الشهير بابن العباس التلمساني (ت 871هـ / 1467م) 248 .

هو الإمام ، العالم ، العلامة ، الحافظ ، المحصل ، المتفنن الصالح... قال ابن مريم 249 : وبالجمله فهو من أكابر علماء تلمسان ، أحد أوعية العلم بها ، أخذ عنه جماعة كالحافظ التنسي 250 والشيخ السنوسي 250 ، والعالم ابن زكري وابن سعد 251 وغيرهم كثير .

له تأليف منها 252 : العروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرية الالتقاء ، فتاوي ، (شرح لامية الأفعال) في الصرف ، شرح جمل الخونجي في المنطق توفي بالطاعون آخر عام أحد وسبعين وثمانمائة ودفن بالعباد 253 . ويذكر هنا أنه الشيخ الذي طلب من السلطان بيتا في المدرسة لأحمد بن زكري

245- عمر بن محمد القلشاني الفقيه الحافظ أبو حفص (ت 842هـ / 1442م)

انظر : ابن القاضي / حرة الجبال ج 3 ص 303 - دار التراث

246- شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت 878هـ / 1472م) ولد بقسنطينة ورحل إلى المشرق مرارا واستقر بالمدينة المنورة إلى أن توفي . من تأليفه : رسالة في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، انظر : د . عبد الحميد حاجيات / الجزائر في التاريخ ج 3 ص : 449 ، تعريف الخلف برجال السلف . ص :

106

247- انظر : اب مريم / البستان ص : 201-214 ، أحمد بابا / النيل ص : 305 ، المقري / نفح الطيب ج 7 ص 339 . ، بو عياد / جواذب . ص 62 .

248- ابن مريم / البستان ص 223 .

249- المرجع نفسه

250- سبق ت ترجمته

251- محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعيد بن سعد الانصاري ، فاضل من أهل تلمسان . له : النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب ، مفاخر الاسلام ، توفي (901هـ / 1496م) .

انظر الاعلام / الزركلي ص 335 .

252- ابن مريم / البستان ص 223 .

253- اللآلئ السندية في الفضائل السندية ص 109 ، اب مريم / البستان ص 223 .

وكان لهذا الأخير عنده منزلة خاصة ، فقد كان يضرب به المثل . وقد سبق ذكر أهم المواقف التي وقفها التلميذ مع شيخه .

والظاهر أن هذا الشيخ قد أجاز تلميذه في الحاجبين (الأصلي والفرعي) وسلسلتها هي : علامة الوقت ابن زكري عن سيدي محمد بن العباس عن سيدي محمد بن مرزوق 254 (شارح البردة) عن الإمام بن عرفة 255 عن الإمام القرافي 256 عن الإمام ابن الحاجب 257 . وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي الإجازة الوحيدة التي عثرت عليها حتى الآن .

ب - تلاميذه

كان ذلك من بعض أهم شيوخ ابن زكري . وإن كانت علاقته بهؤلاء وغيرهم كثير ، دليل على رسوخ قدمه في ثقافة عصره ، فإن عدد وأهمية الذين تخرجوا عليه ، وتراثه الذي خلف وراءه ، يعد مثالا حيا على ذلك . ومن أهم هؤلاء الذين أخذوا العلم عليه نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

1- سيدي أحمد بن محمد بن محمد بن عثمان بن يعقوب بن سعيد بن عبدالله المناوي أصلا الورينيدي مولدا ودارا . عرف بابن الحاج 258 ، أخذ من شيخه الأصول والمنطق والمعاني والبيان والعريية - وكان ماهرا فيها - والحساب . وكان شاعرا ماهرا في عروض الشعر ، وكان معاصرا للإمام محمد بن غازي 259 ، وكان يلغز كل واحد لصاحبه بالمسائل نظما وبجيبه صاحبه بالنظم 260 . أخذ من جماعة منهم ابن زكري والسنوسي والتنسي ... وتخرج عليه جماعة

254- (ت 842 هـ / 1442 م) سبق الكلام عليه .

255- انظر : الهامش 120 .

256- شهاب الدين أحمد (ت 684 هـ / 1285 م) فقيه مالكي مصري - الهند في اللغة والاعلام . ص 434 .

257- العباس بن ابراهيم / الاعلام من حل مراکش وأغمت من الاعلام ج 2 ص 36 ط 1355 هـ / 1939 م .

258- عادل تويحيى / معجم اعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى منتصف القرن العشرين . ص : 41 ط : (1) بيروت .

259- (841-919 هـ / 1437-1513 م) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي الشافعي المتناسي . أبو عبدالله ، مؤرخ ، فقيه ولد بمكناسة وتفق بها وبفاس وتوفي بها .

له : (انفاذ الشريعة) في رسم القرآن / تفصيل الدور في القرايات ... انظر : الزركلي / الاعلام م 5 ص 336 .

260- ابن مريم / البستان ص 8

منهم : سيدي محمد بن بلال المديوني 261 ، وسيدي عبدالرحمن الرلي الصالح 262 . من كتبه : نظم عقيدة السنوسي الصغرى ، ونظم في طهارة الثوب ، وله أجوبة فقهية ، وشرح السينية لابن باديس 263 ، وشرح البردة للبوصيري 264 ولم يكمله... وكان رضى الله عنه حجة في المسائل النقلية والعقلية . وكان لا تقضى عنده حاجة كبيرة شاقة إلا لمن توسل إليه بشيخه سيدي أحمد ابن زكري لآتيه رياء صغيرا .

كان شيخه ابن زكري إذا جاء إليه بسؤال من بلدة بعيدة ولم يجد فيه نصا يدفعه إلى أحد طلبته ويأمره بالرد عليه فإذا لم يوفق فيه يدفعه إلى الثاني وهكذا إلى أن يجد جوابا مرضيا .

وفي أحد المرات جاءه سؤال فدفعه إلى طلبته الواحد تلو الآخر فلم يوفقوا إلى أن دفعه إلى أحمد بن الحاج وأمره بالرد عليه . وفي الغد جاء ابن الحاج بالرد ولما قرأه على الأستاذ والطلبة استحسناه ووافقوا عليه . توفي رحمه الله قريبا من الثلاثين وتسعمائة ودفن في روضة هو وأبوه سيدي الحاج في بني إسماعيل من جبل بيدر... 265 .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإجازة الوحيدة التي عثرت عليها لابن زكري هي إجازته لتلميذه ابن الحاج هذا ، وذلك بعد طلب قدمه التلميذ لشيخه . يقول ابن الحاج بعد الحمد لله والثناء عليه ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر بعض من خصال الشيخ ابن زكري :

إرادة العبد من سيده ومولاه * أن يتطول عليه بما قد كان أولا * بإجازة

261- سيدي محمد بن بلال : أدخل عن شيخه - القراءات السبع والعربية والتصوف ، صاحب كرامات عبيدة ، ذرية الربية العالية في العلم والدين والفضل والكتابة وغيرها . انظر : ابن مريم / البستان من : 291 .

262- عبدالرحمن بن عبدالله اليعقوبي ، أدخل التصوف ، وكتب ابن عملاء الله كلها عن شيخه . انظر : البستان من : 133 .

263- لعلة حسن بن أبي القاسم بن باديس القسنطيني (أبو علي) ، فقيه ، محدث ، مؤرخ ، صوفي ، من تصانيفه : شرح مختصر بن فارس في السيرة ... انظر : معجم المؤلفين . ج 3 - 270 - مطبعة الترقي - دمشق 264 - انظر هـ 140 من الباب .

265- ابن مريم / البستان من : 23-8 ، الزركلي / الاعلام 14 من 232 .

تقيد ما عليه أعلامه) وجوزته إجازة مطلقة عامة 266 * وإفيه بالفرض المقصود
تامة ... وجوزته مطلقا في كل ما * أجزت فيه للشيخ العلماء 267 ... إلى آخر
الطلب 268 . وقد أجابه شيخه بقوله ، بعد الحمد لله والثناء عليه والصلاة على
رسوله :

أما بعد : فمرغوب الفقيه اللبيب * الوجيه الأريب * كاتب اسمه في
الاستدعاء المكتوب هذا بظهره ملتقى بالإسعاف * ومقابل بنيل قصده بطريق
الإنصاف وما طلبه من الإجازة * فقد سوغته إنجازة ... الخ 269 .

ولولا خوف الإطالة لنقلت الإجازة وطلبها لكثرة فوائدهما . هذا وقد
ذكر الحضيكي في طبقاته 270 أن الشيخ أبي عثمان النودي 271 أجاز محمد
272 ابن هبة الله تعالى الزناتي المعروف بشقرون مفتي تلمسان علم الكلام من
السنوسي وابن زكري .

2- سيدي أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي الشهير بزروق
273. الشيخ الإمام العالم الفقيه المحدث الزاهد القطب الفوث ، الحاج المجاور
... دو التصانيف العديدة ...

أخذ عن علماء أجلاء منهم ابن زكري ، والسنوسي ، والامام عبدالرحمن
الثعالبي ، والمشدالي والحبائك والتنسي ، والسنهوري 274 ، والسخاوي
275....

266- دليل على أنه أعلم عليه أغلب العلوم .

267- دليل على أنه أجاز عدة شيوخ قبله .

268- ابن مريم / البستان . ص 19-21 .

269- فرغ من كتابتها بتاريخ : أوائل شهر ربيع الثاني من عام سبعة وتسعين وثمانمائة . انظر : ابن مريم /
البستان . ص : 23

270- ص : 93 ؛ مخ / ج 1 1124 D

271- لم أشر على ترجمته

272- سبق ترجمته - ضمن علماء العصر -

273- ابن مريم / البستان ص 45

274- (815-889 هـ / 1412-1484 م) علي بن عبدالله بن علي الأزهري السنهوري .
نور الدين ، فقيه مالكي ، له شرح على مختصر خليل في الفقه .. الأعلام 4 م ص 307 .

275- انظر هـ 169 .

من تأليفه : شرح العقيدة القدسية للغزالي ، ونيف وعشرون شرحا
على حكم ابن عطاء الله، وشرح الأسماء الحسنى ، والنصح الأنفع والجنة للمعتصم
من البدع بالسنة ... توفي رحمه الله في صفر (899هـ / 1493م) بطرابلس
الغرب 276 .

3- سيدي أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق حفيد الحفيد . كان
نجيبا عالما ، صالحا ، من أهل تلمسان . ولد العالم الكفيف بن مرزوق 277 . أخذ
عن والده ، وعن ابن زكري والسنوسي والتنسي ... ولم يعمر ومات مضطربا به .
نقل عنه صاحبه أبو عبدالله محمد بن العباس في مسائله النحوية 279 .

4- سيدي محمد بن محمد بن العباس التلمساني الشهير بأبي عبدالله
الشيخ الفقيه النحوي العالم ابن الإمام العلامة المحقق ابن العباس . أخذ رحمه
الله عن علماء تلمسان ولازم الإمام السنوسي والعالم ابن زكري والكفيف ابن
مرزوق والحافظ التنسي ...

ورحل لفاس وأخذ عن ابن غازي 280 ورجع إلى بلده تلمسان . له
شرح في المسائل المشكلات في مورد الظمان ، وكذلك في النحو ... وكان حيا في
حدود العشرين وتسعمائة 281 .

هؤلاء وغيرهم كثير تخرجوا على يد الشيخ ابن زكري . وتجدر الإشارة
إلى أن المراجع لم تسعفني إلا بنص إجازته لتلميذه ابن الحاج 282 .

276- د . جيلالي ماري / مقال بمجلة الثقافة ، ص : 15 ، ع : 90 ، ص 92 .

277- ابن مرزوق العجيسي (ت 901هـ / 1495م) سبق ترجمته .

278- الأتي قريبا .

279- ابن مريم / البستان ص 52

280- سبق التعريف به . انظر : هـ 259 السابق

281- ابن مريم / البستان . ص 259

282- سبق ذكره .

تراثه

إن الحديث عن تراث الشيخ ابن زكري ، خصوصاً مؤلفاته ، له عراقيله الجمة منها على سبيل المثال :

- 1- أن هذا الشيخ لم تجر عليه حتى الآن أي دراسة موسعة .
- 2- أن المراجع التي تعرضت له لم تحصر مؤلفاته فضلاً عن التعريف بها والوقوف عليها .
- 3- أن مؤلفاته أصابتها يد البطش والتهجير شأنها في ذلك شأن كل تراث المنطقة . هذه وغيرها من العراقيل لجديرة بأن تكون حجر عثرة في وجه الباحث ، ورغم ذلك فقد حرصت كل الحرص أن أضع بين يدي القارئ الكريم التعريف بأكثر عدد ممكن من مؤلفات هذا الشيخ وأن أختتم هذه الفقرة بالحديث عن جامع ابن زكري الذي ما زال قائماً الى اليوم . وقد قسمت هذه المؤلفات إلى قسمين :

أولاً : المؤلفات التي اطلعت عليها . ثانياً : المؤلفات التي لم أطلع عليها .

أولاً : المؤلفات التي اطلعت عليها هي :

- 1- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب : وهذا المؤلف هو الذي وقع عليه اختياري ليكون تحقيقه موضوع هذا البحث . وسيأتي التعريف به وينسخه في بداية الباب الثاني .

- 2- محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد 283 .

هذا المؤلف هو نظم كبير يتألف من ألف وخمسمائة بيت وزيادة 264

283- انظر : ابن مريم / البستان ، ص 41 ، أحمد بابا / النيل ، ص 70 ، 71 ، ابن القاضي / حرة المجالج ص 42 ، دائرة المعارف ص 159 - طبعة بيروت 1960 .

284- وقد يختلف تعداد أبياته من نسخة لأخرى - انظر : البستان ص 41

يقول الساطم 285 أبياته ألف ونصف : ونيف تألفت بالآلف .

كما نظمته سنة 890هـ .

يقول الساطم 286 :

وعدة السيف مثل حسنة كان كمال النظم أول سنة
تسعين من بعد ثمانمائة كفى الآله شر كل فئة
فهو نظم في العقائد يمكن الإستغناء به من كثير من المؤلفات .
يقول الناظم 286 :

حتى أتى بعونه مستوفيا عن أكثر المختصرات مغنيا
فكم به من غامض قد انجلي ومن عويص فيه جاء مسهلا
تشابه الى حد بعيد موضوعاته بموضوعات المؤلف الذي قبله (بغية الطالب) لم يتعرض له العلماء بالشرح في البداية . ويبدو أن ذلك لصعوبته وعلو شأنه 287 . لكن انهال عليه العلماء بعد ذلك بالشرح . ومن هذه الشروح :

١ - شرح المنجور 288 له ثم اختصار ذلك الشرح .

٢ - شرح الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن الشيخ عبدالقادر الفاسي 289 الفهري . وهذا الشرح مطبوع على الحجر بفاس 290 .

٣ - شرح محمد بن إبراهيم الشيخ التمارتي الجزولي 291 ، توفي

285- انظر : الورقة الأخيرة (ب) من النسخة رقم (D 1066) خ، ع، هـ .

286- نفس المرجع

287- لم نعد نعتبر السنوسي من شرحه - انظر : تاريخ الجزائر الثقافي (القرن 10-14 ق / سيد الله ج 2 ص 99

288- (926-995 هـ / 1520 - 1587 م) أحمد بن علي المنجور من (أهل فاس ، فقيه له علم بالأدب من كتبه :

شرح المنهج المنتخب في فقه المالكية - انظر : الأعلام ، م 1 ص 180 .

289- (1058-1134 هـ / 1648-1722 م) أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن عبدالقادر الفاسي فاضل من أهل

فاس ، الأعلام م 6 ص 196 .

290- انظر : عبدالعزيز بنعبدالله / الموسوعة المغربية للإعلام البشرية والحضارية ج 6 ص 112

291- هو الفقيه العالم الورع أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الجزولي (ت 970 هـ) - انظر : ابن عسك / دوحة

الباشتر ص 111 .

قبل إكماله .

١٧- شرح سيدي الحسين بن محمد السعيد الشريف الورشيلاني 292 .

٧- شرح مجهول المؤلف يوجد بالخزانة الملكية رقم 8224 .

- النسخ المطلع عليها من المؤلف :

أ- نسخه ضمن مجموع رقم (D 1066) خ، ع، 293 . وهو المؤلف

السابع والأخير من هذا المجموع - به الف وخمسمائة وخمسة عشر بيتا .

كاتب هذه النسخة هو : عبدالله مسعود بن عبدالمتنافي (294) .

تاريخ النسخ : أواسط شوال سنة 969 هـ بخط مغربي وسط مشكول ،

يبدأ بالورقة 243/أ وينتهي مع نهاية الورقة 261/ب .

أوله : يقول عبدالله أحمد هو ابن زكري الله رب أحمد

آخره : ثم الصلاة والسلام في الختام على رسولنا الذي به الختام

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين .

ب- نسخة أخرى ضمن مجموع رقم (580 ق) خ، ع ، ر يبدأ بصفحة

(94) . وينتهي مع انتهاء صفحة (171) .

أوله 295 بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول

الله :

يقول عبدالله أحمد : هو ابن زكري الله رب أحمد

آخره : ثم الصلاة والسلام في الختام : على رسولنا الذي به الختام

292- (1125 - 1193 هـ / 1713 - 1779 م) مؤرخ من فقهاء المالكية له اشتغال بالتصريف - انظر الاعلام ج 2 ص

281 .

293- الخزانة العامة بالرباط .

294- لم أعثر على ترجمته .

295- على هامش الورقة (1/ب) ما يلي : في هذا التأليف ألف بيت وخمسمائة بيت وستة وعشرون بيتا ، والله اعلم .

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين

حجم الورق كبير ، لم يذكر الناسخ ، ولا تاريخ النسخ

بنهاية النسخة ما يلي : تأليف ووضع شيخ الإسلام ومفتي الأنام وعلم

الأعلام الشيخ الفقيه الإمام المتفمن الشيخ الأنجد أبو العباس أحمد بن (296

الشيخ المقدس المرحوم أبي عبدالله 296) محمد بن زكري نضر الله تريحهما

ج- نسخة أخرى وهي المؤلف الأول ضمن مجموع رقم (3217) خ، ع، هـ

يبدأ بصفحة (1 / ب) وينتهي بنهاية ص (129 / ب) .

بدون ذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

بدايته : يقول عبدالله أحمد : هو ابن زكري الله ربي احمد

آخره :

ثم الصلاة والسلام في الختام على رسولنا الذي به الختام

وآله وصحبه والتابعين وتابعي إحسانهم والصالحين

- النسخ التي اطلعت عليها من الشرح ومختصره :

(296 ، 296) - هذه العبارة انفردت بها هذه النسخة عن والد هذا الشيخ .

العنوان	المؤلف	المكتبة	الرقم	ملاحظات
1- نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد	المنجور	م، م، ر	297 8224	مجموع يضم هاتين النسختين
11- نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد	مجهول	م، م، ر	8224	
111- "	المنجور	"	11379	مبتور الطرفين
117- "	المنجور	خ، ع، ر	2701	نسخة جيدة
مختصر الشرح				
1- مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد	المنجور	م، م، ر	11699	نسخة لا بأس بها
11- "	"	"	11609	الكتاب الأول ضمن مجموع
111- "	"	"	1382 298	م، م، ر، ف ضمن مجموع يضم
117- "	"	"	2450	خ، ع، ر النسخة فوائد جدة
17- "	"	"	2997	خ، ع، ر د نسخة قديمة

3- معلم الطلاب بما 299 للأحاديث من الألقاب

وهو نظم قيم في اصطلاح الحديث وهو دليل واضح على أن الشيخ ابن

297- المكتبة الملكية الرباط

298- مكتبة القرويين - فاس

299- كلها في بعض المراجع ، وفي بعضها الآخر (ما)

زكري لم ينحصر مجال علمه في العقيدة بل تعداها إلى علوم أخرى ومنها علم الحديث . وقد اطلعت على نسختين من هذا المؤلف هما :

أ- نسخة بالخزانة العامة بالرباط . وهي المؤلف الثاني ضمن مجموع رقم (151د) . بدون ذكر تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ . يبدأ بالورقة رقم (54/ب) وينتهي بالورقة رقم (60/ب) .

كتابة مغربية جيدة

تاريخ التأليف : عام ست وسبعين وثمانمائة

أوله : يقول بعد الحمد ثم الشكر عبد الله أحمد بن زكري

آخره : فالحمد لله على إكماله من جوده ذاك ومن إفضاله

ثم الصلاة والسلام دائماً على الذي شرع شرعاً قائماً

محمد وآله وصحبه التابعين المؤمنين حزبه

ب- نسخة أخرى بمكتبته الصبيحي بسلا .

وهي ضمن مجموع رقم (124) يضم أربعاً وعشرين مؤلفاً . عدد أوراقه:

ورقتان .

نوع الخط : مغربي - دقيق جداً - بيتان في كل سطر . تاريخ النسخ :

لم يذكر الناسخ : قاسم بن الهاشم الزلال الزروالي البرهمي 300 . ويذكر أن هذا النظم قد شرحه كل من 301 :

1- علي بن أحمد بن علي المريني 302 ، ضمنه وفيات بهيئتين بعض

مشاهير هذه الأمة .

300- لم أشر على ترجمته .

301- انظر : عبدالعزيز بن عبد الله / الموسوعة المغربية للإعلام البشرية والحضارية ج 6 من 112+113

302- المريني (1042-1143 هـ / 1633-1730 م) فقيه مالكي من أهل فاس . انظر : الزركلي / الاعلام ج 5

من 65 ط (3)

11- عبدالصمد بن التهامي حنون 303

4- منظومة المراد

وهو في العقيدة، اقتصر مؤلفه على الصحيح منها وجنبه أنواع الضلال. يقول الناظم في آخر نظمه :

وصنته عن التعرض لما له لمذهب الضلالة انتما .

وفي نظري أن المؤلف يشير بذلك إلى ما وصلت إليه الحالة الدينية من اضطراب في زمنه .

ويلاحظ أيضا أنه أشار إلى سوء الأحوال ، وذلك في بيت يعتذر فيه عن التقصير ومن الأعذار التي قدمها هي عسر الحال .

يقول 304 : معتذرا فيه فمن عذري من زمن في وطن عسير

ولم أطلع من هذا المؤلف إلا على نسخة واحدة ، وهي بالخزانة العامة بالرباط رقمها (3287 ك) وهي مبتورة الأول . الخط جيد، بدون اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

وقد قسم المؤلف هذه المنظومة إلى أربعة مراد وخاتمة ، ويبدو أن المرصد الأول وأغلب الثاني من الجزء المبتور .

أما الثالث : فهو في أفعاله تعالى ، والرابع : في الرسالة وما أخبرت به .

5- شرح الورقات في أصول الفقه للجويني، أو شرح مقدمة إمام الحرمين، أو غاية المرام في شرح مقدمات الإمام 305 .

303- (1290 - 1352 هـ / 1934 م) عبدالصمد التهامي بن المهدي كنون الحسيني الفاسي أبو العضل . توفي بطنجة ، كان شديد التكبر على أهل البدع .
انظر : الزر : على الأعلام ج 4 ص 153 ط (3)
304- انظر : الورقات ج 2 / 1 من النسخة التي ذكرها .
305- انظر : الورقة (1 / 1) من المصحح التي ذكرها .

هذا المؤلف توجد منه نسخة بالخزانة العامة رقسمها (D 2519)

يبدأ بالورقة (1 / ب) وينتهي بالورقة (70 / ب) . كتابة مغربية لا بأس بها بدون تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ . ويبدو أن هذه النسخة ناقصة .

6- منظومة في منازل السنة (أي حساب المنازل والبروج) . هذا المؤلف دليل آخر على تنوع وتشعب العلوم التي أخذها ابن زكري على شيوخه .

فبعدما أُلّف في العقيدة وفي مصطلح الحديث وفي أصول الفقه... وغيرها .

هنا نحن نعثر له على مؤلف في الفلك . وقد اطلعت على نسخة من هذا المؤلف بمكتبة تطوان ضمن مجموع رقم (26) .

وهي بدون اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . ويبدو أنها باللفظ الأمازيغية.

وَجدير بالذكر أنني اطلعت على نسخة من هذا النظم منسوبة للشيخ أبي عبد الله سيدي محمد بن العربي بن زكري رحمه الله 306 .

وهي موجودة بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم (D 1755) ورغم ذلك فقد فضلت إدراجها ضمن مؤلفات ابن زكري التلمساني لعدة أسباب منها : أن ابن زكري الفاسي لم أطلع عليها منسوبة له إلا في المجموع السالف الذكر ، أما نسبتها لابن زكري التلمساني فقد كثرت في كتب التراجم .

7- فتاوي كثيرة منقولة في المعيار المعرب للونشريسي منها :

1- جوابه عن سؤال ورد على فقهاء تلمسان . وهذا السؤال لخص في المعيار بما يلي : ما السر في تقسيم ورثة الجثة الى أقسام ثلاثة ؟ 307 . فجا

306- (ت 1144 هـ / 1731 م) فقيه مالكي من أهل فاس ، له : حاشية على الجامع الصحيح للبخاري ، .. انظر :
الاعمال ، ص 8 عن 197 .

307- المعيار / الونشريسي 112 ص 303 - نشر وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية للملكة المغربية 1401 هـ /
1981 م .

جواب الشيخ على قدر كبير من الأهمية ، فكان جواب متضلع بفنون العلوم عقليها ونقلها ، صاحب يد طولى فيها .

يقول الرصاع 308 إثر تعليقه على أجوبة علماء تلمسان على هذا

السؤال :

(أما ما ذكر من الشيخ الفقيه المفتي أبي العباس المذكور فهو كلام

فيه استعمال العلم والتصرف فيه بالقواعد المنطقية وغيرها من الأصول ...)
309 .

II- جوابه في نازلة يهود توات 310

وذلك رداً على سؤال ورد على علماء تلمسان في شأن كنائس اليهود بتوات والتي أمر المغيلي بهدمها . وقد أجاب رضي الله عنه بجواب ابتدأ فيه بالمنع مستشهداً برأي المحققين في الفقه المالكي 311 . وجدير بالذكر أن الشيخ ابن زكري خالف المغيلي والسنوسي في هذه المسألة وغيرها مما يدل على استقلالية رأيه .

III- جوابه على سؤال ورد عليه من المشرق مضمونه : كنيسة في بيت

المقدس لأهل الذمة أراد بعض الفقهاء هدمها فهل تهدم أم لا ؟

قال في تلخيصه لجوابه : إن بيت المقدس قد استفتحه الصحابة رضي الله عنهم صلحا من غير خلاف بين أهل السيرة والتاريخ . وما استفتح صلحا للمسلمين إلا أحداث على مذهب المدونة ، فكيف يهدم ما هو مبني من قبل الفتح ؟

وهذا يدل على أن ابن زكري لا يقر هدم هذه الكنائس . والمتمعن في

308- هو قاضي الجعاعة بتونس ، أبو عبدالله محمد بن قاسم الانصاري التونسي . له تلمذة المعبين في أسماء سيد المرسلين ، وجزء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ... توفي سنة 694 هـ / 1483 م .

انظر : فهرس الفهارس / الكتاني ج 1 ص 430 - دار الغرب الاسلامي - بيروت

، شجرة النور الزكية / سخلوف ص 209 ، الفهرست الاصل لأهل القرن التاسع / عبدالرحمن السخاوسي ج 8 ص 287 . دار مكتبة الحياة - بيروت .

309- الوترنيسي / المعيار ج 11 ص 319 .

310- نفس المرجع ج 2 ص 214 .

311- نفس المرجع ص 218 .

هذا الجواب رغم اختصاره يتضح له النظرة الشمولية التي يعالج بها الشيخ ابن زكري المسائل .

١٧- جوابه عن الإجتهد والتقليد في الحكم والفتيا 312

وقد منح ابن زكري في بداية جوابه الفتيا والقضاء بالقول المرجوح مدعما رأيه ذلك بتفاخر نصوص الأئمة على ذلك، خصوصا إذا كان القاضي أو المفتي من أهل الإجتهد ...

٧- جوابه عن نارلة في شأن الوصية 313 .

٧١- جوابه في حكم من سب الدهر 314 - والكلام على الحديث (لا تسورا الدهر فإن الله هو الدهر) 315 .

هذه وغيرها كثير نقلها الونشريسي في المعيار .

ب- أما ما لم نقف عليه من هذه المؤلفات فهي :

١ - تأليف في مسائل القضاء والفتيا 316

ولا أدري هل هو عبارة عن مجموع الفتاوي التي نقلها عنه الونشريسي

أم عمل مختلف ؟

2- كتاب القواعد الذي يحمل عنوان أصول الفقه 317 .

3- كتاب في التصوف ويحمل عنوان : كتاب الحقائق والرقائق 318 .

312- المعيار ج 12 ص 948 .

313- نفس المرجع ج 9 ص 377 .

314- نفس المرجع ج 11 ص 345 و 346 .

315- أخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة مانتظر : صحيح مسلم تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة 4 م ص 1763 ، كتاب : الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب : النهي عن سب الدهر

، مسند أحمد 2 م ص 259

، فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ج 13 ص 464 . باب : قول الله تعالى : [يريدون أن يبدلوا كلام الله] ، الفتح 15 .

316- Bresselard / Revue Africaine . P 166

، د . جيلال عاري / مقال بمجلة الثقافة / ص : 15 ، ج 90 ص 91

317- نفس المرجع المرجع السابق

318- المرجع نفسه

ويمكن أن تكون له مؤلفات أخرى غير التي ذكرت كما أُلحج إلى ذلك بعض المراجع 320 .

وعلى العموم فإن مؤلفاته تعد صورة مصغرة لدائرة المعارف آنذاك .
وعذا لا عرارة فيه من مثل الشيخ ابن زكري العالم الجليل الذي نجاور كل الصعوبات من أجل تحقيق أطلماعه النبيلة .

وبإلقاء نظرة فاحصة على هذه المؤلفات والوقوف على هؤلاء الشيوخ والتلاميذ لنبيين حقا أن الشيخ بن زكري كان واحدا من أهم علماء عصره ، وأن ثقافته لا تعرف الحدود ، وأن هسته لا يتطرق إليها الوهن .

الحديث عن جامع ابن زكري

وقبل الحديث عن الجامع الذي كان ابن زكري يؤدي فيه دروسه بكل جدارة 321 يجب أن نذكر أن ابن زكري كان أشعري المعتقد ويلاحظ ذلك بكل سهولة من خلال مؤلفاته حيث صرح في عدة مناسبات منها بإضافة نفسه إلى الأشاعرة ، الذين يفهمهم في بعض الأحيان (بأصحابنا) ومرة يفهمهم بأهل الحق ، أو أهل السنة . والمقام جدير أيضا بالتنبيه على أن ابن زكري صنفه بعض العلماء في الطبقة الثامنة عشرة من طبقات المالكية 322 .

كان رحمه الله ينهج نهجا خاصا في التدريس ، كان يكرر المسألة الواحدة ثلاثة أيام أو أربعة حتى يفهمها الخاص والعام 323 . كان إذا ذكر مسألة في مجلس تدريسه ينقل ما ذهب إليه فيها الأوائل ثم يتعرض للرد والقبول وبسط الأدلة والتصويب إليه والتخطي ولا يختصر على التقليد لتمكنه من آلات

319- نفس المرجع

320- نفس المرجع

321- 469-471 ، 1861 ، N 27 ، 5 جلد ، Revue Africaine / Evershard

322- مخلوف / شجرة النور الزكية ص 267 ، ط 1349 هـ .

323- ابن مريم / البستان ، ص 41

الترجيح والاجتهاد 324 .

إذا لنقدم الآن ورقة تعريف عن واحد من أدلة خدمة ابن زكري للعلم والمسلمين ألا وهو جامع الكائن (بحومت باب الحديد الفوقي) بالقرب من شارع الدكتور دامرجي أبي شارع باريس 325 سابقا، وفي هذه المنطقة كان يوجد بيت ابن زكري والحانوت الذي تعلم فيه الصنعة والمدرسة البعقرية التي يرجح أنه تابع فيها دراسته علي ابن زاو 326 . وهذه المنطقة تصل الآن اسم (درب سيدي زكري) .

هذا عن موقع الجامع أما عن تاريخه فيعود الى القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي . تقنية بنائه بدائية .

بقي إلى فترة قريبة تدرس فيه المواد الدينية خصوصا القرآن والحديث والفقه حيث قامت الشيخة 327 فضيلة بتدريسها فيه ما بين سنة (1980، 1990م) 328 . وهو الآن غير صالح للاستعمال، ويقوم اهل الحي بترميمه ومحاولة إعادة استخدامه .

ولهذا الجامع أحباس كثيرة وفي غاية الأهمية ويعود تاريخها الى سنة (1154هـ / 1741م) 329 .

من هذه الأحباس :

324- ابن عسكر / حوطة الناشر ص 89 .
 325- جليل ماري / مجلة الثقافة ، ص 15 ، ع 90 ص 92
 326- انظر : نشأة ابن زكري ، P 169 Bressolard / Revue Africaine .
 327- حاولت الاتصال بها ولكن للأسف لم أفلح في ذلك .
 328- حسب أ د القيمين عليه
 329- حسب الوثيقة التي ما زالت معلقة بجدران المسجد ، والتي يعود الفضل في اكتشافها الى السيد (Brosse-land) - انظر : د - جليل ماري / مجلة الثقافة ، ص 15 ، ع 90 ، ص 92

- حانوت ، ونصف قيمة آخر موجودان بالسوق القديمة لتلمسان، وقد
فحص هذا الحانوت لقراءة القرآن .

- منزل قريب من المسجد وكان يحمل اسم ابن توزينت تم صار يحمل
اسم سيدي ابن زكري .

عدة قطع بساتين وعدد من سلك أراضي بضواحي تلمسان .

هذه الأحباس وغيرها كثير 330 لدليل واضح على أهمية هذا العالم
ومدى رسوخه في أذهان الناس خصوصا وأن تاريخ هذه الأحباس جاء بعد قرنين
ونصف تقريبا من وفاته .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

الباب الثاني : نسبة الكتاب ودراسته ومنهج التحقيق

الفصل الأول : تصحيح نسبة الكتاب ودراسته

المبحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب

المبحث الثاني : دراسة الكتاب

الفصل الثاني : أهمية الكتاب ومنهج المؤلف وتاريخ التأليف

المبحث الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقدية

المبحث الثاني : منهج المؤلف

المبحث الثالث : تاريخ التأليف

الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب ونصه

المبحث الأول : وصف نسخ الكتاب

المبحث الثاني : تقنية التحقيق

المبحث الثالث : نص الكتاب

الفصل الأول

البحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب

ليس هناك أي شك في صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه وذلك لأسباب

منها :

1- نسبة الكتاب إلى مؤلفه في كل النسخ التي اطلعت عليها حتى

الآن.

2- إجماع المراجع 1 التي ترجمت للمؤلف على نسبة الكتاب إليه .

3- ما ذكره المؤلف في ديباجة كتابه 2 من أنه يقدم ثمرة عمله هذا إلى

السلطان أحمد العاقل 3 . وقد سبق في التقديم أن فترة حكم هذا السلطان

احتضنت أغلب مراحل حياة المؤلف 4 .

4- المنهج الذي اتبعه في كتابه هذا هو نفس المنهج الذي اتبعه في

مؤلفاته الأخرى مثل : محصل المقاصد ، المراصد ، شرح الورقات .

5- استشهاده بآراء بعض الشيوخ 5 الذين أخذ عنهم .

1- ابن سريم / البستان ، أحمد التنبكتي / النيل ، الزركلي / الأعلام ، السخاوي / الضوء اللامع ..

2- انظر ص 142

3- سبق التعريف به

4- انظر ص 15

5- فاسم بن سعيد الغتباتي (ت 854 هـ / 1451 م) سبقت ترجمته ص 52

المبحث الثاني : دراسة الكتاب

أولاً : عنوان الكتاب

يحمل الكتاب عنوان 6 : بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب 7 .

فهذا العنوان يتماشى ومضمون الكتاب

فمواضيع الكتاب كلها ليست إلا شرحاً لما أجمله ابن الحاجب في هذه العقيدة من أفكار متقدمي ومتأخري الأشاعرة ، حيث حرص المؤلف على بذل أقصى جهد في بلورة مواضيع هذه العقيدة مدعماً ذلك بالبراهين والأدلة .

ويظهر أن المؤلف قد قيد نفسه بالترتيب المتبع في فقرات النص المشروح مما أدى إلى تداخل بعض أبواب الشرح بل وإلى تكرار بعضها كما سنرى ذلك من خلال عرض هذه الأبواب .

ثانياً : مقدمة الكتاب

فبعد ديباجة 8 المؤلف التي تضمنت بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ذكر اسم السلطان الذي أُنجز هذا العمل في حكمه ، والثناء عليه ، ورفع ثمرة هذا العمل إليه ، ثم التعريف بالعقيدة موضوع الشرح ، ثم وضع العنوان لهذا العمل ثم ذكر الدوافع وراء التأليف والتي ننمّل أساساً في الإستجابة لسؤال بعض الطلبة .

فبعد هذه الديباجة قدم المؤلف كتابه بمقدمة 9 شبه عامة شملت على

6- انظر : ص 114

7- سبق التعريف به . انظر : ص 31 / هـ (123)

8- انظر : ص 141

9- انظر : ص 143

المختصر من فصول ثلاثة تعقبها فائدة عظيمة . أما فصول هـ ز الح المقدمة فهي على النحر التالي¹⁰:

الفصل الأول : وقد شمل التعريف بمبادئ هذا العلم ، وحده واسمه وفائدته وحكمه . فذكر أن مبادئ هذا العلم هي على اصطلاح المناطق عبارة : عن القضايا العقلية والقواطع السمعية فيما لا يتوقف إثبات المعجزة عليه . وأما حده فقد اختار فيه المؤلف قول العضد 11 في المواقف والمراسد : علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه . وأما اسمه فقد ذكر له ثلاثة أسماء مع ذكر مناسبة التسمية :

1- علم الكلام . وله مناسبات منها أن قدماء المتكلمين ترجموا على مطالب هذا العلم في كتبهم بالكلام .

2- علم أصول الدين . مناسبتها : أن ما سواه من علوم الشريعة كال تفسير والحديث ... تسمى بالدين وهي فروع عن هذا العلم .

3- علم التوحيد . مناسبتها : أنه يشتمل على إثبات الوجدانية .
وأما فائدته : فمعرفة العقائد التي كلف العقلاء بتحصيلها ... وهي معرفة المعبود وصفاته ومعرفة الرسل وما جاءوا به .

وأما حكمه : فقد نقل فيه الإجماع على وجوب المعرفة والتي لا تحصل إلا بالنظر في هذا العلم .

الفصل الثاني : وهو في الحديث عن موضوع هذا العلم

فهو أعلم الموضوعات ، وهو الوجود المطلق ، والمطلوب فيه لواحق

10- انظر : ص 145

11- (... 756هـ / ... 1355م) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الإيجي ، عالم الأصول والمعاني والغربية من أهل إيج و بشارس (... انظر : الزركلي / الاعلام ج3 ص 295 - دار العلم للملايين ، بيروت)

الموجود ككونه واجبا أو ممكنا .

الفصل الثالث : في مسائله

وقد قسمها المؤلف إلى قسمين : الأول ما ثبت فيه بالبراهين

العقلية كحدوث الجوهر والأعراض ، وإثبات الصانع

الثاني : ما ثبت بالدلائل السمعية كإثبات السعاد والحشر

والنشر... ونحوها .

أما الفائدة التي أعقبت هذه الفصول فهي في التعريف بوضع هذا

العلم وذكر الاختلاف في سبب رجوعه عن مذهب الاعتزال إلى المذهب الحق .

فواضعه هو أبو الحسن 12 على بن إسماعيل بن بشر الأشعري

المتكلم، ونسبه ينتهي إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه

وسلم . كان في بداية أمره على مذهب المعتزلة 13 ثم تحول عنه إلى المذهب

الحق ، قيل في السبب : أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فبين

له الحق وأمره باتباعه ، وقيل بسبب موافقه الجدلوية مع أستاذه الجبائي 14 .

ثالثا : أبواب الكتاب

لم يبرب المؤلف كتابه هذا بل اكتفى في ترتيب مواضعه بالتسلسل

الواقع في نص العقيدة المشروحة . وقد فضلت أن أرتب فصوله ومباحثه على

أبواب على النحو التالي :

12- (ت 324هـ) من كتبه : إبانة عن أصول الديانة (اللمع) مقالات الاسلاميين ... انظر : وفيات الاعيان ج 3 ص 284

، إبانة تحقيق فوقية حسين ص 9 ، 10 ، اللمع تحقيق عبدالعزيز عز الدين ص 15 - ومياتي ذكره ضمن النص المختص ،

13- فرقة كلامية يرجع اسمها الى اعتزال إمامها واهل بن عطاء مجلس الحسن البصري ... انظر : الفرق بين الشرق / البغدادي ص 21

، اعتقادات فرق المسلمين والبشرى / الرازي ص 27-29

14- أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن إبان مولى عثمان بن عفان (ر ع) ، المعروف بالجبائي أحد أئمة المعتزلة . توفي سنة 303هـ - انظر بن خلكان / وفيات الاعيان ج 4 ص 267

1- الباب الأول :

وقد ضمنه المؤلف مقدمة وعدة فصول

أما المقدمة 15 فقد شملت على الخصوص عدة مباحث ابتدأها المؤلف بالإجابة عن السبب الذي جعل المصنف لم يبدأ عقيدته بالحمد رغم أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك في الحديث : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد ...) 16 . الحديث . فقال : إن الحديث يدل على تصدير الأمر الذي له بال بالحمد وذلك أعم من كتابته فيحتمل أن يكون المصنف حمد عند ابتدائه أو استغنى بالبسملة لأن المقصود الثناء على الله وهو حاصل بالبسملة . ثم بين بعد ذلك معنى الوجوب لغة واصطلاحاً ، ومعنى التكليف والمكلف والمكلف به فذكر أن الوجوب لغة : الثبوت والسقوط فهو من الأضداد .

وفي الاصطلاح : طلب فعل غير كلف ينتهض تركه في جميع وقته سبباً للعقاب . أما التكليف فهو عبارة عن حمل المكلف على فعل ما فيه كلفة وهي المشقة وذلك مطالبته بفعل أو ترك بأمر أو نهى أو ما جرى مجراهما . أما المكلف بكسر اللام فهو الشارع ويفتحها من تعلق به التكليف . أما المكلف به فهو أفعال المكلف التي يتعلق بها التكليف .

ثم أتبع ذلك ببيان مذاهب المتكلمين في أول ما يجب على المكلف ، وقد رجح من بين هذه المذاهب مذهبين هما القصد إلى النظر والمعرفة . ورد على المعتزلة قولهم : إن مدرك الوجوب هو العقل ، على عكس ما يقوله أهل الحق حيث يعتبرون مدرك الوجوب هو الشرع مستدلين بقوله تعالى : [وَمَا كُنَّا

15- انظر : ص 153 الآتية

16- الحديث ورد بصيغ مختلفة منها : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) ، انظر : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين / النووي ص 346 ، ك : حمد الله تعالى وشكره ، ب : رقم 242 ، الحديث : 1391 .

، مسند الإمام أحمد 3 ص 359 . دار صادر للطباعة والنشر ، شرح العقيدة الواسطية - لابن تيمية / هراس ص 8 .

مَعْدِيَيْنَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا [17] .

ثم شرح معنى العقد بقوله : هو ضد الحل وهو حقيقة في المسموسات كالربط والشد . فاستعير لتصميم القلب على أمرها من الأمور .

ثم خصص فقرة للحديث عن دور حرف الفاء في جملة (فيومن بأن لا إله إلا الله) ، وعن خبر (لا) النافية فيها ، وعن لفظ الاستثناء ...

فذكر أن (الفاء) هنا قد أذنت بالتسبيب عما تقدم وذلك أنه إذا وجب على المكلف أن يكون على عقد صحيح في التوحيد ينشأ من ذلك اعتقاد الوحدانية لله واستحالة شريكه .

وأما عن خبر (لا) في مثل هذا التركيب فقد ذكر أنه عند النحويين محذوف تقديره : موجودا أو في الوجود . وأن لا خلاف بين النحاة أن (إلا) في كلمة الإخلاص بمعنى : غير .

وذكر أن لقائل أن يقول جاء بالنفي والإثبات في الكلمة ردا على من يعتقد الشركة فيكون من باب قصر الصفة على الموصوف كقولنا لا كاتب إلا زيد ، خطابا لمن كان يعتقد الشركة المتهومة عند المخاطب فلا يلزم على هذا أن يكون الاستثناء في هذه الكلمة كفرا وإيمانا كما اعتقد بعض الناس .

أما الفصول 18 فهي على النحو التالي :

1 - الفصل الأول : في الكلام على لفظ الجلالة وبه مسائل :

المسألة الأولى : في الكلام على اشتقاق لفظ الجلالة . فذكر في ذلك

أقوالا منها :

القول الأول : أن فاء هذه الكلمة (لام) ، ولامها (هاء) وعينها : تبيل :
(باء) من لاه ، يليه . وقيل : واو من لاه يلوه أي احتجب . القول الثاني : أن فاءها
همزة ، وعينها : لام ، ولامها : هاء من أله الله العبد يألهه إلهة أي عبده يعبده
عبادة . وأصلها على هذا القول إله على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب للمكتوب .
ثم ذكر الاختلاف في إعلاها وبين أن ذلك على وجوه منها :

أنه حذفت الهمزة منه على غير قياس وأدخلت الألف واللام عليه
للتعظيم .

وقيل : أدخلت الألف واللام على إله ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام
فصار أله ثم أدغمت اللام في اللام ...

وقيل عن الكوفيين : إن أصله (لاه) فأدخلت عليه الألف واللام .

وقيل عن الفراء 19 إنها لتعريف اللفظ ليتطابق اللفظ والمعنى إذ
لفظ «إله» نكرة فدخلت الألف واللام للتعريف اللفظي . أما على القول بعدم
الاشتقاق فلا يقال الألف واللام فيه للتعريف بل وضع الاسم بالألف واللام كوضع
غيره من الأعلام .

المسألة الثانية : الإختلاف في كون هذا الاسم عربي أو معرب

فذكر في ذلك قولين أساسيين هما :

1- قول البلخي 20 بأنه غير عربي استنادا إلى أن اليهود والنصارى

كانوا يقولون :

19- (144-207هـ / 761-822م) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي ، مولى بني أسد إمام

الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وكان فقيها متكلماً ، يميل إلى الاعتزال .

من كتبه : المقصور والمحدود ، المعاني ، المنظر ، الزركلي / الأعلام ج8 ص 145 ط (4) ، معاني القرآن /

عالم الكتب ج1 ص 7 .

20- أبو التمام عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي العالم المشهور ، رأس طائفة كبيرة من المعرّاة ، قال له
(الكعبة) (ت 317 هـ) - انظر : ابن خلكان / وفیات الأعيان ج3 ص 45 ، الفرق بين الرف / السخاوي ص

19هـ (1)

إليها ومرحاما ، فلما عرب قالوا : الله

2- قول الإمام فخر الدين الرازي 21 بأنه عربي مستندا على أدلة

منها :

أن العرب كانوا معترفين بوجود خالق العالم وبيعد أن يقال : أنهم مع هذا الإعراف ما كانوا يعرفون له اسما في لغتهم حتى أخذوه من لغة أخرى .

- قوله تعالى [وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ]

22 حيث أخبر عنهم أنهم معترفون بالله تعالى .

- أن القرآن نزل بلغة العرب فلو لم تكن هذه اللفظة عربية مع كثرتها

في القرآن لم يكن القرآن عربيا .

والظاهر أن رأي الإمام أقوى لهذه الأدلة .

المسألة الثالثة : في ذكر الاختلاف في كون هذا الاسم من باب الصفة

المشتقة كباقي أسماء الله الأخرى أو غير مشتق . وفي ذلك بين ثلاثة أقوال رئيسية :

الأول : أنه غير مشتق وهو رأي الشافعي 23 وأبي حنيفة 24 وهو

قول جماعة كبيرة من الأدباء والمحققين .

الثاني : أنه مشتق وهو رأي كثير من الأدباء وجمهور المعتزلة .

الثالث : أن هذا الاسم كان مشتقا ثم صار علما وهو رأي نقي الدين أنو

21- سبق ذكره ، انظر ص 33 هـ 130 / 22-اثنان 24

23- أبو عبدالله محمد بن ابريس ، عالم مكة ولد في غرة سنة 150هـ / 767م وتوفي في مصر سنة 204هـ / 820م

انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 27 ، الشفا / عياض ج 1 ص 155 هـ 8 .

، الشافعي (حياته وأرائه الفقهية) محمد أبو زهرة ص 14 - 33 ، دار الفكر العربي سنة 1978 .

24- نعمان بن ثابت (ت 150هـ / 767م) أحد الأئمة الأربعة ولد ونشأ بالكوفة ، انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 499 هـ 6

العز مظفر 25 .

المسألة الرابعة : في بيان آراء القائلين بالاشتقاق في الأصل الذي اشتق منه هذا الاسم .

فذكر المؤلف في ذلك عدة أقوال منها :

أنه مشتق من أله الرجل إلى الرجل يأله إليه إذا فزع إليه من أمر ينزل به وقد روى ذلك عن ابن عباس 26 وقيل : مشتق من وله يوله ولها . وأصله ولاء فأبدلت الواو همزة لانكسارها في أول الكلمة . والوله عبارة عن المحبة الشديدة . وقيل من لاه يلوه : إذا احتجب . وقيل من لاه يليه : إذا ارتفع . وقيل من أله الرجل يأله إذا تحير . وقيل من التأله وهو التعبد ... ثم ختم هذا الفصل بتبيينين هما :

الأول : أن أسماء الله تعالى توقيفية على معنى أن إطلاق الاسم عليه يتوقف على الإذن الشرعي .

الثاني : بيان الخلاف بين العقلاء في أن الاسم هل هو المسمى أو غيره وينسب الأول لاهل السنة والثاني للمعتزلة . وجزم الغزالي 27 بأن الاسم غير التسمية وغير المسمى .

2- الفصل الثاني 28 : في إحصاء وشرح أسماء الله التسعة

25- المظفر بن عبدالله بن علي المصري الشافعي تقي الدين ، ولد سنة 526هـ وتوفي سنة 612هـ . انظر السبكي / طبقات الشافعية ج5 ص 156 - المطبعة الحسنية ، مصر ، البغدادي / هدية العارفين ج3 ص 463 - استانبول 1955م .

26- أبو العباس عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب توفي سنة (68هـ / 687م) بلف بحجر الأمة . انظر : وفيات الأعيان ج3 ص 62 ، الشفا / القاضي عياض ج1 ص 52هـ (6)

وقد دعا له صلى الله عليه وسلم بقوله : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) - انظر : العسلاسي / إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج1 ص 412 . ك : الوضوء . ب : وضع الماء عند الغناء .

ج : مسلم ج4 ص 1927 . ك : فضائل الصحابة ، ب : من فضائل عبدالله بن العباس ، ر : 138 ، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، تحقيق د . عدنان زرزور ص 96 ط (1) 1391هـ / 1971م - دار القرآن الكريم الكويت .

27- سبق ترجمته / 28- انظر : ص 414 الأتية

فبعد إحصاء هذه الأسماء مع بيان معانيها بين أن التنصيص الواقع في الحديث على التسعة والتسعين لا يدل على نفي ما سواها ، والأسماء كثيرة وإنما وقع التنصيص على التسعة والتسعين لشهرتها ، وقد مهد لذلك بفائدة ذكر فيها انه روى 29 في بعض الأخبار أن لله أربعة آلاف اسم ، ألف لا يعلمها إلا الله ، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة ، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة والأنبياء ، والألف الرابعة ، منها ثلاثمائة في التوراة وثلاثمائة في الإنجيل وثلاثمائة في الزبور ، ومائة في القرآن تسعة وتسعون ظاهرة وواحد مكتوم من أحصاها دخل الجنة .

ثم ختم هذه الفقرة بالحديث من الطرف الثاني من كلمة الإخلاص ضمنه عدة مباحث منها معنى محمد وأحمد في اللغة ، ومعنى الرسول لغة واصطلاحاً ، ومعنى الهدى والدين .

فذكر أن وزن (محمد) مفعّل من أوزان المبالغة وهو منقول من الصفة .

فالمحمد في اللغة هو الذي يحمد حمداً بعد حمد ولا يكون مفعلاً إلا لمن تكرر فيه الفعل المرة بعد المرة ...

والله تعالى سماه به قبل أن يسمى به فهو علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، إذ كان اسمه صادقاً عليه فهو محمود في الدنيا بما هدى إليه من العلم والحكمة ، وهو محمود في الآخرة بالشفاعة ولواء الحمد .

وأما (أحمد) فهو - أفعّل - مبالغة من صفة الحمد أي أكثر الناس

29- ذكر الرازي أنه رأى في بعض كتب التذكير أن لله أربعة آلاف اسم ، ألف منها في القرآن والأخبار الصحيحة وألف منها في التوراة ، وألف في الإنجيل ، وألف في الزبور ويقال ألف آخر في اللوح المحفوظ . انظر : التفسير الكبير ج 1 ص 154 ط (1) - المطبعة البهية المصرية

حمداً ، وقد سمي بأحمد قبل أن يسمى بمحمد ، وبأحمد ذكره عيسى 30 وموسى 31 على الجميع صلوات الله، وعن معنى العبد والعبودية ذكر أن العبد بضاف إلى الله تعالى إما باعتبار الملك الحقيقي وهو لا يكون إلا لله ، وإما باعتبار وصف العبادة وهي الاتقياء إلى الطاعة ، وإما باعتبار وصف العبودية وهي الرجوع إلى الله في كل شيء على حد الاضطرار . ولما كان لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم كمال الرسالة وجب أن يكون له كمال العبودية .

وقد تقرر في علم التصوف أن مقام العبودية أشرف المقامات إذ لأجلها كان الإيجاد . [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] 32 .

ثم ذكر أن الرسول : من ثبتت له الرسالة ، وهي في اللغة مأخوذة من المتابعة يقال لمن رسل إذا تتابع دره ، وأما في الشرع فهي عبارة عن قول الله تعالى لمن اصطفاه من عباده أرسلتك فيبلغ عندي .

ومعنى الهدى هاهنا : الإرشاد إلى الحق . ومعنى الدين : الطريق .

والصدق عبارة عن الخبر المطابق للواقع والكذب مقابله .

30- نبي الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام .

31- نبي الله موسى الكليم ، عليه وعلى نبيينا الصلاة والسلام .

32- الفاريات 56 .

2- الباب الثاني 33 : وهو في الحديث عن الإيمان

بدأ المؤلف ببيان أن الحديث عن هذه المسألة يتعرض له المتكلمون في الأسماء والأحكام . ومعنى ذلك عند أهل السنة أن الإيمان والإسلام والعصيان والكفران أسماء مأخوذة من اللغة وأحكامها متلقات من الشرع . وأما عند المعتزلة فهي أسماء دينية وأحكامها مدركة بالعقل . ثم بين معنى الإيمان لغة وشرعا فذكر أنه في اللغة عبارة عن مطلق التصديق . ففي التنزيل [وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ] 34 .

وأما في الشرع فقد اختلف في معناه : فذهبت الكرامية 35 إلى أن مجرد الإقرار باللسان كاف في الإيمان وإن أبطن الكفر . وقد رد المؤلف على قولهم هذا بقوله : وهو مذهب باطل لأن الله يشهدان المنافقين لكاذبون والكرامية تشهد أن المنافقين لصادقون فبان أن الإيمان الشرعي لا بد له من التصديق بالقلب والإقرار باللسان . ثم ذكر الخلاف في دخول الأعمال في معنى الإيمان .

وقد رجح المؤلف عدم دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وهذا هو الظاهر من كلامه ولعل الدافع الذي دفعه على هذا هو التنبيه على فساد قول المعتزلة في الحكم على صاحب الكبيرة ، وإلا فالإيمان عند أهل السنة هو قول باللسان واعتقاد بالحنان وعمل بالأركان ، وأن هذه الثلاثة داخلة في معنى الإيمان المطلق . ثم خصص المؤلف فقرة للرد على قول المعتزلة بأن الأعمال تسمى الدين حيث عارض أدلتهم بأدلة أخرى وحكم في النهاية بأن الإسلام ظاهر الإيمان ، والإيمان باطن الإسلام .

33- انظر : ص 186 الآتية

34- يوسف 17

35- اتباع عبدالله بن كرام (ت 896 م) - انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 215

ثم بين أن الإيمان الشرعي هو التصديق النفساني التابع للمعرفة بالعقد الصحيح . وأن التقليد لا يكفي في ذلك على الأصح ، لأن التقليد ترك للمعرفة وترك المعرفة حرام فالتقليد حرام .

وبين أن النظر الواجب على الأعيان هو ما تحصل به المعرفة للمكلف .
والدليل الموصول إليها يحصل بأيسر نظر .

3- الباب الثالث 36 : وهو في الكلام على الله وصفاته

وقد خصصه المؤلف للحديث عن مطالب علم الكلام التي قسمها إلى ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول : في بيان ما يستحيل عليه تعالى

القسم الثاني : في بيان ما يجب له تعالى

القسم الثالث : في بيان ما يجوز في حقه

وقد ضمن المؤلف هذا الحديث مقدمة وفصل .

أما المقدمة ففي تعريف السند والمسند والفرق بينهما ، ثم الوجود والثابت ، والفرق بينهما ، ثم وجوب الوجود . فذكر أن المسند هو السند وهو عبارة عن الأصل الذي يبنى عليه غيره والمراد به هنا الدليل . ثم بين أن الثابت على القول بالحال أعم من الوجود .

وأما الوجوب المقصود هنا فهو الوجوب الذاتي وهو الذي يلزم من فرض عدمه محال لذاته ومقابلته المستحيل وهو الذي يلزم من فرض وجوده محال لذاته . ومقابلتهما الممكن وهو ما لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال لذاته .

أما الفصل فقد خصصه المؤلف لإقامة الدليل على إثبات هذه المطالب. وقد بدأها بدليل ثبوت الصانع. عرف في بدايته بالعالم وأقسامه وأحكامه. فذكر أن العالم عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى وصفاته ذاته، وهو إما جواهر وإما أعراض، والجواهر هو المتحيز، والعرض هو المعنى القائم بالجواهر، وكل عرض حادث للظرو والانتفاء وكل جوهر حادث لأنه لا يخلو عن الحادث ...

ومن أحكام العالم الإمكان لأنه مفتقر وكل مفتقر ممكن. ثم أجمل المؤلف دليل وجوب الوجود بعد أن بين حدوث العالم وأنه لا بد له من محدث بقوله: مدبر العالم يجب أن يكون موجودا لأنه ثبت له التأثير وكل من ثبت له التأثير يجب أن يكون موجودا. فمدبر العالم يجب أن يكون موجودا. ثم نقول: إن كان واجبا لذاته فهو المطلوب وإلا كان ممكنا فيحتاج إلى مؤثر ويعود الكلام فيه فيلزم الدور أو التسلسل، فتعين أن يكون واجبا لذاته وهو المطلوب 37. ثم انتقل إلى شرح معنى صفة القدم وبرهان ثبوتها. فذكر أن القدم بمعنى أن الباري لا أول لوجوده، وقد سبق البرهان على أنه واجب الوجود لذاته فيجب أن يكون قديما باقيا. وتطرق بعد ذلك إلى بيان القسم الأول من الأقسام الثلاثة السابقة، وهو في ذكر ما يستحيل في حقه تعالى.

فذكر أن الدليل على عدم تركيبه تعالى هو أن الله فاعل بالاختيار والفعال بالاختيار يستحيل عليه التركيب فالله تعالى يستحيل عليه التركيب. أما الدليل على عدم التجزئة فهو نفس الدليل السابق على عدم التركيب.

وبين أن المصنف ذكر عدم التجزئة هنا للتنبيه على فساد معتقد النصاري في معبودهم حيث يعتبرونه جوهرًا له ثلاثة أقانيم (الآب، الابن،

والروح القدس) . أما حلوله في المتحيز فقد ذكر في بداية الحديث عنها الفرق بين حلول المتمكن في المكان بمعنى تماسهما بسطحيهما والذي هو من صفات الجواهر والأجسام .

وبين أن حلول اللون في المتلون حلول الاتصاف من لوازم الأعراض . ويستحيل على الباري أن يحل في الغير لاستحالة كونه جوهرًا أو جسمًا أو عرضًا . وأما برهان عدم اتحاده بغيره هو : أن أحد الشيئين إذا اتحد بالآخر فلن بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد وإن عدما كان الموجود غيرهما ، وإن عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الموجود .

وأما استحالة كونه في جهة ، فقال : إنه لو كان في جهة لكان متحيزًا وكل متحيز حادث وقد قام البرهان على قدمه .

واستحالة قيام الحوادث به : يتلخص برهانها في أن كل ما كان قابلاً للحوادث فهو حادث وقد قام البرهان على أن البارئ ليس بحادث فلا يكون قابلاً للحوادث . واستحالة الألام والذات عليه ، برهن على ذلك بقوله : لو صح عليه الألام أو الذات لكان جسمًا تكن التالي باطل فالمقدم مثله . ولما فرغ من القسم الأول المشتمل على ما يستحيل في حقه تعالى شرع في بيان القسم الثاني وهو ما يجب لله تعالى من الصفات الثبوتية 38 .

أبطل في بدايته قول الفلاسفة : ان واجب الوجود موجب بالذات مما حدا بهم إلى القول بأنه لا يوصف بصفة ثبوتية ولا نفسية ولا معنوية وأن جميع ما يوصف به يرجع إلى سلب أو إضافة أو مركب منهما كتسميته عقلًا ومبدأً وجوذاً ... وصحح قول المتكلمين أنه موصوف بصفات ثابتة نفسية ومعنوية بناء على أنه فاعل بالاختيار .

ثم تطرق الى أقسام هذه الصفات عند القائلين بها فذكر أن الناس للأحوال ليس عندهم في الحقيقة إلا صفات المعاني ، وأما المشتون للأحوال فجعلوها ثلاثة أقسام : نفسية ومعنوية ، ومعان . وجعلها بعض المتأخرين ستة أقسام : سلبية ، ونفسية ، ومعنوية ، ومعان ، وفعلية وما يشمل الجميع . وذكر تعريفهم لهذه الأقسام من ذلك :

أن الصفات السلبية هي عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به الباري مثالها : الله ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر . وأما الصفات النفسية فلها تعريف منها : أنها كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها ... ومثالها : كونه واجب الوجود أزليا ، أبديا ... وأما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات . مثالها : كونه عالما ، قادرا ...

وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بالموصوف موجبة له حكما ، وقيل هي المعاني الموجبة للأحوال . مثالها : العلم والقدرة ...

وأما صفات الأفعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرة الله تعالى . ومثالها : خلق الله ... ومثال الصفات الجامعة لجميع ما تقدم من الأقسام : عزه الله ، وجلاله ، وعظمته ... ثم شرع في بيان معاني الصفات الوجودية وإقامة الدليل عليها والرد على المعارضين عليها . فذكر أن الدليل على قدرته سبحانه القائمة بذاته : أنه محدث وكل محدث قادر فالبارئ تعالى قادر . وأما دليل علمه فلأنه تعالى مريد وكل مريد عالم . وأما دليل الإرادة فهو اختصاص وجود الحادث بوقت معين دون ما قبله أو ما بعده .

أما السمع والبصر فدليلهما المعقول والمنقول ، أما المعقول : فهو أنهما من صفات الكمال ولو لم يكن الباري موصوفا بهما لكان المخلوق أكمل من

الخالق وهو باطل . أما المنقول فقله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام 39
[لَمْ تَعْبُدْهُ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعْ وَلَا يَبْصُرَ] 40 . فلو لم يكن الاله تعالى سميعا بصيرا لانقلب
عليه السؤال في معبوده ولصارت حجته داحضة .

أما صفة الكلام فقد أثبتتها كما أثبتتها جمهور الأشاعرة حيث أثبتوها
باعتبار المعنى الذي في النفس ثم باعتبار اللفظ المنطوق فآله سبحانه يسمى
متكلما وليس متلفظا لأن ذلك من سمات الأجسام والله منزّه عن ذلك . ثم عقد في
أعقاب هذه الصفات فصلا عاما بين فيه مذاهب الناس في الصفات مع بيان فساد
مذهب النفاة ورد معتمدتهم في ذلك . فصنف هذه المذاهب على صنفين :

الأول : مذهب أهل الحق وهم الأشاعرة الذين أثبتوا أن الواجب لذاته
قادر بقدره ، مرید بإرادة ... وهذه كلها صفات وجودية أزلية زائدة على ذات واجب
الوجود قائمة بذاته .

الثاني : مذهب النفاة وهم الفلاسفة والسعترلة والشيعة 41 . وهؤلاء
معتمدتهم أنه لو قدر لله صفات وجودية زائدة على ذاته فإما أن تكون كلها واجبة
أو ممكنة أو البعض واجبا والبعض ممكنا . وقد رد المؤلف على النفاة بعدما
صحح مفاهيم اعتمدها في ذلك ، منها : الواجب لذاته ، والافتقار إلى الغير .
فبين أن المعنى الصحيح للواجب لذاته هو الذي لا يكون مفتقرا إلى مؤثر فاعل
ولا يمتنع أن يكون واجبا لذاته وإن كان مفتقرا إلى القابل . ثم بين أن الفلاسفة
أنكروا الصفات طنا منهم أنها تتناقض مع الوجدانية ، فدفعهم ذلك إلى القول
بأن الله موجب بالذات لا بالاختيار .

39- أبو الأنبياء ابراهيم عليه السلام

40- مريم 42 .

41- هم الذين يرون أن الخلافة يجب أن تكون في بيت النبي صلى الله عليه وسلم . وقرروا أنها حق لعلي بن
أبي طالب ثم لأولاده من بعده ..

انظر : ص 343 ج 1 من تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / د . حسن ابراهيم حسن ، ط
(7) 1964 - مكتبة النهضة المصرية .

الشيء الذي رد عليه المؤلف بأدلة تتركز أساسا على إبطال كون الصانع علة أو طبيعة ، ثم بين أنه فاعل بالاختيار والفاعل بالاختيار يجب اتصافه بالعلم والقدرة ... ثم خصص حيزا هاما في الرد على المعتزلة والشيعة . من ذلك قولهم : أن القدم أخص وصف الإله تعالى . فبين المؤلف أن قولهم هذا إن أريد به أنه خاص بالله تعالى على وجه لا يشارك فيه غيره من الموجودات الخارجة عن مسماه فمسلّم ، ولكن ليس في ذلك ما يدل على نفي القدم عن صفاته تعالى ، وإن أريد به أنه غير متصور أن يعم شيئين على الوجه الذي نقول في ذات واجب الوجود وصفاته فهو لمصادرة عن المطلوب .

وأما قولهم بأن قيام الصفات بذاته يفضي الى ثبوت خصائص الأعراض لها فقد رد عليه المؤلف بقوله : أن ذلك يستقيم لو ثبت أن خاصية العرض قيامه بالمحل مطلقا وليس كذلك بل خاصية العرض وجوده في الحيز تبعا لمحلّه فيه وهو غير متصور في صفات الله تعالى .

وأما قولهم بأن الله كفر النصارى بإثباتهم الأقسام الثلاثة وهي : الذات ، والعلم والحياة . فرد المؤلف عليه بقوله : بأن تكفير النصارى ليس سببه إثبات العلم والحياة ، بل بإثباتهم آلهة ثلاثة على ما قال الله تعالى : [لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ] 42 ، ثم نبه بعد ذلك على ضعف مسلك بعض أهل الإثبات مبينا في أعقابها طريقة سهلة يمكن طردها في إثبات جميع الصفات .

وملخص هذه الطريقة : أن يقال المفهوم من كل واحدة من الصفات المذكورة إما أن يكون في نفسه صفة كمال أو لا صفة كمال ، لا جائز أن يكون لا صفة كمال ، وإلا كان حال من اتصف بها في الشاهد أنقص من حال من لم يتصف بها ... وذلك باطل فبان أنها صفة كمال فلو قدر عدم اتصاف الباري بها لكان أنقص من المخلوق وذلك محال .

وبعد ذلك خص صفة البقاء بالحديث ولعل تأخير الحديث عنها عن باقي الصفات الأخرى هو الخلاف في كون الباقي باقياً ببقاء رائد عليه أو باقياً لنفسه لا ببقاء رائد عليه . فذكر أن الأول للشيخ أبي الحسن الأشعري ومعظم الأئمة ، والثاني لأبي بكر الباقلاني 43 وهو مذهب المعتزلة وإمام الحرمين 44 والإمام فخر الدين الرازي .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الخلاف في كون حقيقة ذاته تعالى معروفة للبشر فذكر في ذلك مذهبين أساسيين هما :

الأول : مذهب الجمهور وهو أن ذات الله تعالى معلومة للبشر ودليلهم أن موسى عليه السلام أجاب فرعون (*) لما سأله عن ماهية رب العالمين قال له : [رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ] 45 .

الثاني : مذهب القاضي وإمام الحرمين وحجة الإسلام وهو أنها غير معلومة . من أدلتهم قوله تعالى : [وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ] 46 . وقد وفق المؤلف بين المذهبين بقوله : وبالجملات فالحق في المسألة الوقف . فلا يجزم بجوار ذلك ولا يستحالته وإذا كان كذلك فيرجع إلى الوجدان .

4- الباب الرابع 47 : وهو في الكلام على رؤية الباري .

كان من المفروض أن يكون هذا الباب ضمن مباحث الباب السابق . وذلك لأن الحديث فيه يندرج في الحديث على ما يجوز في حقه تعالى . ولكن

43- القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني ، البصري ، المتكلم على مذهب الأشاعرة ، توفي سنة 403 ببغداد ، انظر : ابن خلكان / وفیات الأعيان ج 4 ص 269 ، ابن عساکر / تبیین کذب المفتری ص 217 ، مخلوف / شجرة النور الزكية ص 92 ، 93 .

44- سبق ذكره ، انظر ص 138 .

45- الشعراء 23

46- طه 107

(*) لقب لكل ملك من ملوك القبط فإن أطلق فهو فرعون موسى - قيل اسمه : ومعبد بن الوليد بن ريان وكان من القبط المعاقبة ، عمر أكثر من أربعمئة سنة .

انظر : الشفا / عیاض ج 1 ص 211 هـ 2 .

47- انظر ص 8 باب الآتية

إفراد المؤلف له بالحديث عنه يدل على الأهمية الخاصة التي يوليها المتكلمون لصفة الرؤية . وقد ضمن المؤلف هذا الباب ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : في تفسير الرؤية والرأي والمرئي ، فذكر أن للرؤية تعريفات :

أحدها : أن الرؤية إدراك يقوم بالمحرك ويتعلق بالمحرك .

وثانيها : أن الرؤية صفة لأجلها كان الرأي رأيا .

وثالثها : أن الرؤية ما أوجب لمحلّه كونه رأيا .

أما الرأي : فهو المبصر للمرئيات ، وقيل هو المحرك بإدراك زائد على ذاته يتعلق وجوده بوجود المرئيات .

وأما المرئي : فهو الشيء الذي تعلقت به الرؤية . المسألة الثانية : في متعلق الرؤية .

فذكر المؤلف اختلاف المتكلمين في ذلك ، ثم بين أن الذي عليه أكثر أهل السنة أن الرؤية يجوز أن تتعلق بكل موجود خلافا لعبدالله بن سعيد 48 الذي قال : إن الرؤية لا تتعلق بغير القائم بنفسه فلا تتعلق بالصفات .

ثم ذكر اتفاق أهل السنة على أن رؤية الله تعالى جائزة في الآخرة وأما في الدنيا فذهب بعض المثبتين إلى منعها وجورها آخرون .

كما ذكر اتفاق أهل السنة على أن الله يرى نفسه وجوبا ، وذكر إجماع

48- عبدالله بن سعيد بن كلاب أبو محمد القطان (245هـ / 860م) متكلم من العلماء له كتب منها : الصفات ، خلقت الأفعال ، الرد على المعتزلة ، انظر : الزركلي ج 4 ص 90 ، نار العلم للمأثورين بيروت .

المعتزلة والخوارج 49 وجماعة من الرافضة 50 على امتناع رؤية الباري عقلا لذوي الحواس واختلفوا في رؤيته تعالى لنفسه فذهب الأكثرون إلى السنج وجوزوه الأقلون .

المسألة الثالثة : في إقامة الدليل على الجواز والوقوع . بين في بدايتها مراتب الإدراكات الثلاثة وهي :

أولا : معرفة الشيء لا بحسب ذاته المخصوصة بل بواسطة آثاره .

ثانيا : معرفة الشيء بحسب ذاته المخصوصة .

ثالثا : معرفته بالرؤية

ثم ذكر إطباق العقلاء على معرفة الله بالمعنى الأول ، وهو الواقع في حقنا ، أما معرفة الأنبياء والرسل فيمكن أن لا تكون بالنظر والاستدلال ، بل قد يعرفون الله تعالى بخلق علم ضروري أو البقاء على الفطرة الأولى . وقد اختلفوا في المرتبة الثانية .

أما المرتبة الثالثة وهي أكمل المراتب الثلاثة فالأشعرية تدعى أن الإدراك المسمى بالرؤية صفة زائدة على العلم من غير ارتسام ولا شعاع وأنه غير مشروط بهما عقلا ، وتدعى صحة تعلقه بذاته تعالى . ويذكر أنهم استدلوا على ذلك بأدلة عقلية ونقلية .

أما العقلية فدليلها : أن الرب تعالى موجود وكل موجود مرئي . وقد رد المؤلف على الاعتراضات الواردة على هذا الدليل حيث أجمل تلك الاعتراضات في

49- ويقال لهم الحرورية ، والنواميس ، والشرقة ، والحكمية ، والمارقة ، وهم فريق يجتمعها : انكار علي ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن رضي بالتحكيم ، وصوب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر ، انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 72 - 73 ، 50- ذكر البغدادي أن الروافض ظهروا في زمن علي (ر . ع) ، خصوصا السبئية منهم ، حيث ادعى بعضهم في علي (ر . ع) الإلهية ، فاحرق علي قوما منهم ، انظر : الفرق بين الفرق البغدادي ص 29 ، 21 ، الأبانة عن أصول الديانة (الأشعري تحقيق فوقية حسين ص 274 هـ ، 21 ، الشافعي (حياته - وعصره - آراؤه وفقهه) / محمد أبو زهرة 40 ، 141 ، دار الفكر .

أربعة عشر سؤالاً فأجاب عنها مبينا الضعيف منها ورادا على القوى . أما الدليل النقلي فقد اختاره المؤلف من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فبآيات منها قوله تعالى : [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] 51- ووجه الاستدلال بها من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن النظر وإن كان من الألفاظ المشتركة لكنه إذا قرن بإلى وقيد بالوجوه كان خاصا برؤية البصر وهو في هذه الآية كذلك .

وثانيها : أن الله تعالى وصف الوجوه الناضرة إليه بالناضرة فقوله [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ] 52 . أي ناعمة فيبطل قول المعتزلة أن النظر هما بمعنى الانتظار لأن الانتظار يلزمه الغم والكدر .

وثالثها : تقييد النظر في الآية بالوجوه الناضرة وهي غير عامة يدل بدليل الخطاب على أن ثم وجوها غير ناطرة . ولو كان المراد بالنظر الانتظار لما كان تخصيص الانتظار بالوجوه الناطرة فائدة لاستواء الجميع في الانتظار .

أما السنة فبأحاديث منها : ما وري 53 أن ناسا سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ؟) فقالوا : لا !

قال : (فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟) قالوا : لا

قال : فو الذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم كما لا تضارون في رؤية أحدهما ! .

51- القيامة 21، 22

52- القيامة 21

53- انظر : صحيح مسلم / نشر إدارة البحوث العلمية السعودية ، ك : الزهد والرقائق .

ب : رؤية الله بالابصار ج4 ص 2279 ، ر 16

أما الإجماع : فقد ذكر فيه اتفاق سلف الأمة قبل ظهور أهل البدع على جواز وقوع الرؤية .

وفي أعقاب أدلة أهل السنة بدأ يعرض أدلة المعتزلة والرد عليهم مبتدئا بدليلهم العقلي الذي يتركز أساسا على الشروط الضرورية للرؤية عندهم وهي : عدم القرب المفرط وعدم البعد المفرط ، وعدم اللطافة وعدم الخجاف الكثيف ، قالوا وهذه شروط رؤية الجسم والله تعالى ليس بجسم فلا يصح أن يرى .

أجاب المؤلف عن هذا الدليل بقوله : إن جميع ما ذكروه من الشروط في الرؤية فنحن لم نقل بثبوت مثل تلك الرؤية ولا يلزمنا شيء من ذلك . وأما دليلهم النقلي فقوله تعالى [لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ] 54 .

وقوله [لَنْ تَرِيْنِي] 55 . فأجاب عن الآية الأولى بقوله : لا نسلم أن الإدراك بمعنى الرؤية ، وأن سلب العموم المذكور في الآية لا ينافي ثبوت الحكم لبعض الأفراد .

ورد على الآية الثانية بقوله : إن كلمة (لَنْ) لا نسلم أنها للتأييد بدليل قوله تعالى : [وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا] 56 مع أنهم يتمنونه في الآخرة . وقال أيضا : إن سلمنا أنها للتأييد تكن ليس في ذلك ما يدل على منع الجواز ، وأيضا فإن قوله [لَنْ تَرِيْنِي] 57 وارد على سلب فوجب قصره عليه لأن موسى عليه السلام إنما سأل رؤية حاضرة في الدنيا فيضخص النفي بذلك الوقت لوجوب مطابقة المبراب للسؤال .

54- الانعام 104

55- الاعراف 143

56- البقرة 94

57- الاعراف 143

5- الباب الخامس 58: في الحديث عن الصفات السمعية

يعرض المؤلف فيه كل صفة على حدة فيبين المذاهب فيها ويذكر أدلة كل مذهب مبتدئاً بمذهب السلف الذي يثبتها انطلاقاً من النص المنزل .

وفي مقدمة هذه الصفات صفة الوجه حيث ذكر أن إثبات صفة الوجه كصفة ثبوتية زائدة على ماله سبحانه من الصفات لا أنه بمعنى الجارحة هو مذهب السلف والأستاذ 59 وأحد قولي الشيخ أبي الحسن الأشعري دليلها قوله تعالى: [وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ] 60 .

وذهب بعض الأئمة إلى أن ذلك عبارة عن الذات ومجموع الصفات . ثم ذكر صفة (اليد) فبين أن مذهب السلف والشيخ هو إثبات اليدين صفتين ثبوتيتين زائدتين على ذاته وباقي صفاته لا أنهما بمعنى الجارحة . وذهب أكثر أئمة الأشاعرة إلى تفسير اليدين بالقدرة . أما عن صفة (الاستواء) التي أثبتها السلف والشيخ لقوله تعالى : [الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] 61 .

فقد ذهب بعض الأئمة إلى حمل الاستواء في الآية على الاستبلاء والقهر . أما صفة الشم والذوق واللمس بلا جارحة فقد أثبتها القاضي أبو بكر بن الطيب . ثم ذكر أن عبدالله بن سعيد أثبت صفة القدم وراء البقاء . ثم انتقل بعد ذلك إلى أحكام صفات المعاني والتي أثبتها مثبتوا الحال من الأشاعرة كالقاضي ومن تبعه .

58- انظر ص 275 لائحة

59- ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الأسفرائيني أبو إسحاق الملقب بركن الدين ، الفقيه ، الشافعي ، الأشعري ، توفي سنة 418 هـ .، انظر : ابن عساكر / تبیین كذب المفتري ص 243 ، السبكي / طبقات الشافعية ج 3 ص 111 .

60- الرحمن 25

61- طه 4

وأشار بعد ذلك إلى أن أبا سهل الصعلوكي 62 من الأشعرية أثبت لله تعالى بحسب كل معلوم علما . وقد رد عليه المؤلف بأن إثبات علوم ما لا نهاية لها قديمه فمجمع على بطلانه . وبين في أعقاب ذلك مجمل المذاهب في هذه الصفات وأمثالها ، فذكر ثلاثة مذاهب .

الأول : أنها من المجمل الذي لا يعلم تأويله إلا الله - وهذا المذهب مرجوح عند الأمة .

الثاني : أنها تفيد إثبات صفات لله تعالى لا يوجب العقل إثباتها وإنما إثبات طريقها الشرع . وهو مذهب الأشعري وابن كلاب والقلانسي 63 .

الثالث : مذهب من سلك بها طريق التأويل وهو مذهب إمام الحرمين ومتأخري الأشاعرة . ثم أعقب ذلك بالتنبيه على أن عبدالله بن سعيد أثبت ثلاث صفات وهي الرحمة والكرم والرضى زائدة على ما وجب اتصافه به من صفات المعاني . وأن السلف أثبت الجنب صفة زائدة على ماله من الصفات النفسانية لا بمعنى الجارحة . وأنه نقل عن الشيخ قولين في العينين فقال مرة : هما صفتان كما قال في اليدين وقال إنهما بمعنى البصر .

6- الباب السادس 64 : في إثبات الوجدانية

بدأ المؤلف ببيان مناسبته بالباب السابق .

فذكر أن ذلك يهدف أساسا إلى بيان بطلان توهم الفلاسفة بأن تعدد

62- أبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصعلوكي النيسابوري ، الفقيه الشافعي ، متكلما ، قيل توفي 387هـ ، وقيل 402هـ ، انظر : وفيات الأعيان ج2 ص 435 ، فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان / سلامة ص 13 .

63- أحمد بن عبدالرحمن بن خالد القلانسي ، أبو العباس ، أحد متكلمي أهل السنة ، المتابعين لنهج ابن كلاب ، وقد زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابا .
انظر : مراجعات كلامية بين السنوسي والمغيلي ، مجلة كلية الآداب بقم ج 3 ، ص 198 ، ص 198 ؛
الغنادي / الفرق بين الفرق ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ص 364 ، المكتبة العصرية ، 64- انظر : ص 283 الآتية

الصفات يوجب تعددا في الذات مما دفعهم إلى إنكارها . وقد حصر المؤلف الكلام في هذا الباب في ثلاث مسائل :

الأولى في تفسير الوحدة والواحد . والثانية : في أقسام الواحد .
والثالثة : في إقامة البرهان على إثبات الوجدانية لله تعالى .

أما المسألة الأولى : فقد فسر فيها الوحدة بما فسر بها ناصر الدين البيضاوي 65 وذلك بقوله : هي كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في الماهية . أما الواحد فذكر أن له في اللغة معنيين : أحدهما مفتوح العدد .

والثاني : المستبد بالاشياء المنفرد بها . وذكر أن له في اللغة سبعة أبنية وهي : الواحد والآخر والوحيد ، والوحد بكسر الحاء وفتحها وإسكانها والموحد وأحاد وأوحد . والمستعمل في باب الوجدانية وورد شرعا خمسة الفاظ : الواحد والوحيد والآخر والوتر والفرد .

أما حقيقته في اصطلاح الأصوليين هو الشيء الذي لا ينقسم . أما المسألة الثانية : وهي في أقسام الواحد . فذكر له ستة أقسام وهي : الواحد الحقيقي ، والواحد بالاتصال ، والواحد بالتركيب ، والواحد بالجنس ، والواحد بالنوع ، والواحد بالعرض .

المسألة الثالثة وهي ثلاث مطالب :

المطلب الأول : في البرهان على إثبات الوجدانية لله تعالى . وقد اعتمد فيه المؤلف دليل التمانع عند المتكلمين ، وذلك بفرض إلهين اثنين ثم يشرح كيفية تعارض إراتهما وبالتالي لا يمكن وجودهما معا ثم يخلص من ذلك

65- عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي - أو سعيد ، قاضي ، مفسر ، ولد بالبيضاء بقارس ، له : أنوار التنزيل (تفسير البيضاوي) ، طوابع الدنوار ، توفي سنة 685هـ / 1286م .
انظر : الأعلام ج4 ص 110 ، المنجد في اللغة والأعلام . ص 161 .

إلى إثبات أحدهما دون الآخر ، وذلك الثابت هو واجب الوجود .

أما المطلب الثاني : في إقامة الدليل على استحالة القسم كما صارت إليه الثنوية .

بين المؤلف في بداية هذا المطلب مذهب الثنوية 66 حيث قالوا: إنا وجدنا في الموجودات الممكنة خيرا وشرأ وصلافا وفسادا ، واختلاف وجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على أن فاعل الخير غير فاعل الشر . ثم بس فساد رأيهم بقوله: والدليل على فساد ما ذهبوا إليه أن الأفعال تنسب إلى الله تعالى من حيث افتقارها إلى المخصص وذلك لا يختلف بكونه خيرا أو شرأ أو صلافا أو فسادا فإنها أمور إضافية ليست من صفات أنفس الأفعال . ثم ذكر أدلة نقلية على إثبات الوجدانية منها قوله تعالى : [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَإِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] 67 . وعوله تعالى : [إِذَا لَذَبْتَ كُلُّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ إِلَهِ عَمَّا يُصِفُونَ] 68 .

وأما المطلب الثالث وهو نفي التفسير وهو بمعنى أن الله تعالى مخالف للحوادث فلا يشبهه شيء ولا يشبه شيئا .

وفي بداية هذا المطلب حصر المؤلف الموجودات في ثلاثة أقسام وهي: المتماثلات ، والمتضادات والمختلفات الغير المتضادة . وبعد تعريف هذه الأقسام بين أن الله مخالف للحوادث والدليل عليه المعقول والمنقول :

أما المعقول فقد تركر دليله أساسا على نفي حكم الحوادث عنه تعالى .

فقال: الدليل على أن الباري تعالى مخالف للحوادث أنه لو لم يكن

66- سموا بالثنوية لقولهم باثنين أزليين وهم فرق ...والفرق بينهم وبين المجوس أن المجوس يقولون : إن النور قديم أزلي والظلام مخلوق حادث ، أما الثنوية فيقولون بأزلية النور والظلام ويتساووا في القدم . انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي ص 138 .

67- الأنبياء 22

68- المؤمنون 92

مخالفاً لكان إما مثلاً أو حداً والتالي يشقيه بأطل فكذلك المقدم .

وأما المنقول فقوله تعالى : [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]

69 . ثم ختم المؤلف هذا الباب بفائدة وقاعدة عظيمتين :

أما الفائدة فهي في حصر الموجودات في أربعة : الله وصفاته ،
والجوهر وصفاته . مبينا عدم التماثل بين القديم والحادث . أما القاعدة فيمكن
اعتبارها تلخيصاً لموقف السلف من تعارض المنقول والمعقول في الدات
الكريمة أو الصفات العلية .

7- الباب السابع 70 : في الكلام على إرادة الله وإرادة العبد

حكم في بدايته بأن لا تأثير لقدرة العبد بل قدرته ومقدوره واقعان
بقدره الله تعالى وإنما للعبد الكسب بمعنى وجود المقدور بالقدرة الحادثة .
ومقابلته الخلق وهو وجود المقدور بالقدرة القديمة . ثم بين معنى الكسب لغة :
وهو ما جربه فاعله نفعاً . وبدأ بعد ذلك بتقرير المذاهب والرد على الفاسد منها
خصوصاً مذهب الجبرية 71 والمعتزلة .

فقال في بطلان مذهب الجبرية : قال علماؤنا : الذي يدل على إثبات
الأعراض هو بعينه يدل على إثبات القدرة الحادثة للعبد ، فإنها عرض من
الأعراض ثم بالضرورة يفرق العاقل بين حالتيه قادراً وعاجزاً وإنكار ذلك يهت .
وأما مذهب المعتزلة فقد قال في إبطاله : لو كان العبد موجوداً لأفعال نفسه لكان
عالمها بتفاصيلها والتالي باطل فالمقدم مثله .

ثم بدأ بالاستدلال على المذهب الحق وهو مذهب الشيخ ، بالمعقول

69- الشورى 9

70- انظر ص : 296 الأتية

71- ويقال لهم : الجهمية اتباع جم بن صفوان (ت 128 هـ / 745 م) الذي قال بالإجبار والاضطرار الى
الأعمال ، وأنكر الاستطاعات كلها ،

انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص : 211

، المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 205

والمُنقول أما المعقول فيقول له : إن أفعال العباد ممكنة وكل ممكن مقدور لله تعالى . فأفعال العباد مقدورة لله تعالى . وأما المنقول فمن الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب فآيات منها قوله تعالى : [وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ] 72 . وأما السنة فأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى خلق الخير وخلق له أهلاً ، وخلق الشر وخلق له أهلاً) 73 .

وأما الإجماع فقد ذكر إجماع الأمة قبل ظهور البدع والأهواء على أن الله رب كل مخلوق وإله كل محدث . ثم بعد ذلك ذكر الأدلة التي استندت بها المعتزلة من المعقول و المنقول . من ذلك قولهم : لو كان فعل العبد بخلق الله تعالى لكانت أفعاله جارية مجرى حركات الجمادات وقد عارض المؤلف هذا الدليل بأن الإلزام الوارد في الدليل إنما يلزم لو لم يكن العبد مكتسباً لفعله .

وأما دليلهم النقلي فقد عارضه المؤلف بآيات أخرى أكثر دلالة منها قوله تعالى : [خَلَقُ كُلَّ شَيْءٍ] 74 وأتبع ذلك بمسائل ناقش فيها المعتزلة :

منها مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، فبدأ المؤلف هذه المسألة بتعريف العقل وآراء الناس فيه واختلافهم في مجله ...

أما تعريفه لغة : فقيل العلم ، وقيل هو مشتق من عقل الدابة .

ونقل عن مالك أنه نور يميز به بين الحق والباطل . ونقل عن الشيخ

أن العقل : هو العلم ببعض الضروريات . ونقل عن المحاسبي 75 أن العقل : غريزة يتهيأ بها درك العلوم وليست منها .

72- الصافات 96

73- انظر : كشف الخفاء / العجلوني ج 1 ص 455 ، مؤسسة الرسالة

74- الزمر 59

75- أبو عبدالله الحارث بن أسد المحاسبي البصري الأصل ، الزاهد ... له كتب في الزهد والأصول منها :

الرياسة ، ... توفي سنة 243 هـ ... انظر : وفيات الأعيان ج 2 ص 57

، البحث والنشور للمحاسبي / تحرير محمد عيسى رضوان ص 13 . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

، معجم المؤلفين ج 3 ص 174 ، مكتبة المتنبي - بيروت .

أما محله فقد عينه الشرع في قوله تعالى : [اَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا] 76 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب) 77 .

والى هذا ذهب مالك 78 والمتكلمون من أهل السنة ، وقال أبو حنيفة محله الرأس وهو مذهب المعتزلة . ثم بدأ بالدليل على فساد مذهب المعتزلة والقاضي بأن الحسن والقيح يحددهما العقل ومن جملة ردوده عليهم : أن العقل لو كان مدركا للأحكام للزم التعذيب على مباشرة بعض الأفعال وترك بعضها قبل البعثة الشيء الذي نفاه القرآن في قوله تعالى [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] 79 .

ثم انتقل إلى مناقشتهم (المعتزلة) في قولهم بوجوب رعاية الأصلاح للعباد على الله تعالى . ومن جملة ردوده عليهم قوله : لو وجب عليه رعاية الأصلاح لما خلق الكافر الفقير لأن الأصلاح له ألا يخلقه حتى لا يكون معذبا في الدنيا والآخرة . واستدل على فساد قولهم نقلا بقوله تعالى [لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ] 80 . ثم انتقل إلى رد قولهم بأن الله تعالى لا يفعل شيئا إلا لتحصيل غرض . ومن جملة رده عليهم أن كل من فعل شيئا لتحصيل مصلحة أو دفع مفسدة فهو ناقص لذاته ، والله تعالى ليس بناقص لذاته فلا يفعل شيئا لتحصيل مصلحة أو دفع مفسدة فلا تكون أفعاله وأحكامه معللة بالأغراض . وتطرق بعد ذلك إلى

76- الحج 44

77- صحيح مسلم ج3 ص 1220 ، ك : المساقاة ، ب : أخذ الحامل وترك الشبهات ، ر : 107

78- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر (93-179هـ / 712-795م)

انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 734 ، المنجد ص 515 ، عياض / ترتيب المدارك ، تعليق محمد بن تايوت الطنجي ج 1 ص : 107

(مالك) حياته وعصره وآراؤه الفقهية محمد أبو زهرة ص 18 - 39 - دار الفكر العربي ... ، مخلوف / شجرة النور الزكية 52-55 .

79- الاسراء 15

80- الانبياء 23

مناقشة قولهم بوجوب الثواب على الله تعالى للمطيع ووجوب العقاب للعاصي .

فرد عليهم بقوله : لو وجب الثواب على الله تعالى لما وجد عنه محيد وذلك يوجب كونه مضطرا في فعله غير مختار وقد بان بطلانه ووجوب كونه فاعلا بالاختيار بحكم بما يشاء ويفعل ما يريد [لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ] 81

8- الباب الثامن 82: وهو في الكلام على إثبات النبوات .

وشمل الكلام فيه على مقدمة وفصل . أما المقدمة فقد شملت ثلاث

مسائل :

المسألة الأولى : فهي في معنى النبوة والنبى والرسالة والرسول .

فذكر أن النبوة في اللغة على وجهين مهموزة وغير مهموزة .

أما في لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ ، وهو الخبر ... والمعنى أن المتصف بها اطلعه الله على غيبه وأعلمه أنه نبى .

وأما لغة من لم يهمز فهو مأخوذ من النبوءة وهو ما ارتفع من الأرض ، ومعنى المتصف بها على هذا الوجه هو أن له عند الله رتبة رفعة ومكانة عظيمة . ثم رد على قول الكرامية بأنها صفة ذاتية . وقول الفلاسفة بأنها مكتسبة . وأعقب ذلك بتعريف أهل الحق لها وهو : أنها ترجع إلى اصطفاء الله تعالى عبدا من عباده بالوحي إليه بواسطة أو دونها ، فإن أمر بتبليغه فرساله . وعلى هذا تكون الرسالة أعم من النبوة .

المسألة الثانية : في حكم الرسالة .

قرر في بدايتها مذهب أهل الحق وهو : أن بعثة الرسل ممكنة أن تكون

وأن لا تكون . ثم اتبع ذلك بذكر مذاهب الناس فيها فبين أن الفلاسفة يقولون بوجوبها عقلا ، وأن المعتزلة منهم من قال بوجوبها مطلقا ومنهم من فصل . وذهبت البراهمة 83 والصابئة والتناسخية 84 إلى امتناع البعثة عقلا .

المسألة الثالثة : في فوائد البعثة

وقد مهد لهذه الفوائد ببيان ما يستقل العقل بإدراكه وما لا يستقل العقل بإدراكه . وعلى أساس هذا التقسيم بين الفوائد التي لا تخصي ذكر منها على الخصوص أن المكلف يبقى خائفا فيقول : لو اشتغلت بالطاعة كنت منصرفا في ملك الله تعالى بغير إذنه ولو لم نشتغل بها فربما عذبت وعهد البعثة يزول هذا الخوف ومنها كذلك : أن العقول متفاوتة والكمال نادر والأسرار الإلهية عزيزة فيستفاد بعد بعثة الأنبياء وإنزال الكتب عليهم مالا يستفاد قبل ذلك .

ثم أعقب ذلك ببيان معنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وحكمها وكيفيتها فذكر أن معناها إن كانت من العباد فهي الدعاء له بتضاعف الرحمة ، وإن كانت من الملائكة فهي الاستغفار وإن كانت من الله تعالى فهي الرحمة . وأما حكمها فقد ذكر في ذلك قول القاضي عياض 86 بأنها فرض في العمر مرة من غير تحديد ، وقد تطرق قبل ذلك إلى أن التسليم ثلاث معان .

أولها السلامة لك ومعك . وثانيها : السلامة على حفظك ورعايتك متول له وكفيل به . وثالثها : أنه بمعنى المسالمة والانقياد .

وأما عن كيفية الصلاة فذكر أن أصح ما ورد في ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك . فقال : (قولوا اللهم صل

83- وهم الهنود عبدة النار والعجل - انظر : الشفا / عياض ج 2 ص 607 هـ (2)

84- اتباع لحلة تولد الكواكب ، كان مقرهم في حران .. انظر : المنجد في اللغة والأعلام ، ص 342

85- القائلون بانتقال النفس الناطقة من بدن إلى بدن آخر وهم أصناف : صنف من الفلاسفة وصنف من السمنية ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام ، وصنفان آخران ظهرا في دولة الإسلام أحدهما من حيلة القدرية والآخر من جملة الرافضة الغالية - انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 270 ،

86- سبق ذكره ص 139 هـ .

على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد (*) .

وذكر بعد ذلك أن الرسول بمعنى المرسل وهو في اللغة مأخوذ من المتابعة . وأن معنى ختم الرسالة هو أن عمل الله تعالى في تفضيل من فضل بالرسالة والنبوة قد فرغ منه برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . ثم عقد بعد ذلك فصلا في إثبات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأنه أفضل المرسلين .

وقد شمل هذا الفصل مقدمة وثلاث مسائل .

أما المقدمة فقد ذكر المؤلف فيها أن عدة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مائة وأربعة وعشرون ألفا أولهم آدم وآخرهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما المرسلون منهم فثلاث مائة وثلاثة عشر ، منهم أولوا العزم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم . ومنهم خمسة من العرب هم : هود ، وصالح ، وإسماعيل ، وشعيب ، ومحمد صلى الله عليه وسلم .

أما مسائل الفصل فهي :

المسألة الأولى : في إقامة الدليل على رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . فذكر الدليل على ذلك مجملا فقال : والدليل على ذلك أن نقول : (نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كان موجودا وادعى الرسالة ، وظهرت المعجزات على وفق دعواه ، وتحدى بها ولم يوجد له معارض ، وكل من كان كذلك فهو رسول صادق ، ينتج أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول صادق ...) .

(*) صحيح مسلم / نشر إدارة الافتاء السعودية . ك : الصلاة ، ب : الصلوة على النبي (ص) بعد التشهد ج 1 من 306 ر : 69 .

، موطأ مالك رواية يحيى الليثي / دار التفائس من 115 رقم الحديث 355 ، 396 .
، سنن ابن ماجه / دار احياء التراث العربي ج 1 من 293 ، ك : إقامة الصلاة والسنة فيها . ب : الصلوة على النبي (ص) ر : 903 .

وقد رتب هذا الدليل على أربع مقدمات :

الأولى : أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم كان موجودا وادعى الرسالة . وقد جاء إثبات ذلك بالأخبار المتواترة .

الثانية : أنه عليه السلام ظهرت المعجزات على وفق دعواه وقد ثبت ذلك بالتواتر اللفظي والتواتر المعنوي .

الثالثة : وهي أنه عليه السلام تحدى بالمعجزات . وأعظم ما تحدى به صلى الله عليه وسلم القرآن ، فقد تحدى به العرب الذين هم النهاية العظمى في الفصاحة والغاية القصوى في البلاغة فعجزوا عن معارضته والإتيان بسورة من مثله لكون آياته في البلاغة من طرفها الأعلى .

ثم تطرق المؤلف في هذه المقدمة إلى حقيقة الفصاحة والبلاغة ، وبين أن أصل البلاغة في القرآن جلي ، فهو جامع لفنون من إفادة المعنى الكثير باللفظ القليل وضروب التأكيد والتشبيه والتمثيل والاستعارة ...

ثم تطرق بعد ذلك إلى اختلاف الناس في وجه إعجازه على أقوال ذلك نذكر منها :

قول بعض المعتزلة أن وجه الإعجاز ما اشتمل عليه من النظم الغريب...

قول الجاحظ⁶⁷: وهي كونه في الدرجة العالية من البلاغة .

وقيل : إخباره عن الغيوب . وقيل : عدم اختلافه وتناقضه مع ما فيه من الطول . وفي أعقاب هذه الأقوال بين أن الإعجاز يمكن أن يكون من جهة

87- أبو عثمان عمرو بن بحر الكندي الليثي البصري (... 255هـ / ... 868م) إليه نسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة من تصانيفه : الحيوان ، البيان والتبيين ، اسطر : البند في اللغة والأعلام . ص : 194 قسم الأعلام .

الأسلوب والنظم مع ما اشتمل عليه من العلوم المهمة في الدين المفتقر إليها في إصلاح السيرة والسريرة والمباحث الإلهية ، وعلوم الأخلاق ... إلخ .

أما المقدمة الرابعة : وهي أنه لم يوجد لمعجزاته صلى الله عليه وسلم معارض . والدليل على ذلك : أنه لو وجد له معارض لنقل كما نقل القرآن لتوفر الدواعي على نقل مثل ذلك لكنه لم ينقل فوجب القطع بنفيه .

المسألة الثانية : في إقامة الدليل على أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل وقد استدلل المؤلف على ذلك بالعقل والنقل . أما العقل فقد تركز دليhle على درجة الكمال والتكميل سواء في القوة العلمية أو في القوة العملية .

فبين أن رأس الكمالات في القوة العلمية معرفة الله سبحانه وتعالى ، ورأس الكمالات في القوة العملية طاعة الله تعالى ، ومن كانت درجته في هاتين المرتبتين أعلا كانت درجة ولايته أكمل ، ومن كانت درجته في تكميل الغير في هاتين المرتبتين أعلا كانت درجة نبوته أكمل .

ولما حصل في هذا الأثر بسبب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر مما ظهر بسبب غيره من الرسل علمنا أنه كان سيد الأنبياء والمرسلين وقُدوة الأصفياء والمقربين . وأما دليل النقل فمن الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقولته تعالى : [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ] 88 .
والمرحوم به يجب أن يكون أفضل من المرحوم .

أما السنة فقولته صلى الله عليه وسلم : (أنا سيد ولد آدم ولا فخر)

89.

88- الأنبياء 106

89 - مسند أحمد م 1 ص 5 ، 281 ، دار صادر للطباعة والنشر
(سنن ابن ماجه ج 2 ص 1440 ، ك : الزهد) ب : ذكر الشافعية ، ر : 4308 - دار إحياء التراث العربي

وأما الإجماع فقد انعقد إجماع المسلمين على أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل .

المسألة الثالثة : في ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم .

وقد أثبت المؤلف في بداية هذه المسألة أن كل ما يتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم يتعلق بالاعتقاد .

ثم ذكر المتفق عليه من نسبه صلى الله عليه وسلم وهو : محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . ثم ذكر أمه صلى الله عليه وسلم وهي: أمنة بنت وهب بن عبدمناف بن زهرة بن كلاب . وتزوجها عبدالله وهو ابن ثلاثين سنة وقيل ابن خمس وعشرين ..

ثم تطرق إلى الأقوال في تاريخ مولده صلى الله عليه وسلم عام الفيل . قيل : يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من رمضان ، وقيل : بل يوم الاثنين ليلتين خلتا من ربيع الاول وقيل لثمان خلون ، وقيل : لاثنتي عشرة ليلة خلت منه .

ثم إلى مرضعته فذكر ثوية (*) جارية أبي لهب (**) وحليمة (***) بنت أبي ذؤيب السعدية ... ثم إلى صفته عليه السلام فذكر أنه كان ريع القامة ، بين القرم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، ضخم الرأس كثير شعره ... كث اللحية ... أزهو اللون ... إذا مشى تكفاً كأنما يمشي في صيب ، وإذا التفت التفت معا بين

(*) - جارية ممتقة لابي لهب وماتت بمكة بعد هجرته عليه السلام - انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 261 هـ (1)
(**) - أبو لهب عم النبي (ص) واسمه عبدالعزي ، مات بعد غزوة بدر ... انظر : أوجز السير لشير البشري / أحمد بن فارس الرازي ، تحقيق محمد محمود حمدان ، ص 32 هـ (1)
(***) - الشفا / عياض ج 1 ص 261 هـ (1)

(*) - حليمة بنت عبدالله بن الحارث السعدية .. انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 645 (12) ، أوجز السير ص 9 هـ (4) .

كتفيه خاتم النبوة أرسله الله تعالى على رأس الأربعين فأقام بمكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشرا .

وقيل على ثلاث وأربعين فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشرا .

وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة ضحى يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الاول . هذا هو مذهب الأكثرين ، وقيل غيره ... ثم تعرض إلى الأقوال في سنه إبان زواجه من خديجة بنت خويلد 90 .

فقييل : كانت سنه إحدى وعشرين سنة ، وقيل ابن خمس وعشرين ، وقيل ابن ثلاثين ، وأولاده كلهم منها إلا إبراهيم 91 فإنه من مارية القبطية 92 .

ثم تعرض إلى أسماء أولاده صلى الله عليه وسلم وإلى أسماء أزواجه وسراريه ثم ذكر أسماء صلى الله عليه وسلم ومنها : محمد وأحمد وطه ، والمحيي والحاشر والعاقب ، ويس ، والمدثر والمزمل ، وعبدالله .

وبين أنها غير محصورة وأن الحديث الذي ذكر أنها خمس لا يدل على حصرها ثم ختم هذه المسألة بتنبيه بين فيه أنه لما نفخت روح النبي صلى الله عليه وسلم في جسده أدرجت في ذاته جميع النبؤات والولايات .

وبيان ذلك أن عدد الرسل كما تقدم ثلاث مائة وثلاثة عشر وهذا العدد من الرسل على عدد أسمه عليه السلام عجت فيه جميع شرائع الرسل وأخلاقهم وطبائعهم الكريمة . ثم تطرق إلى الحديث عن المعجزة ودلائلها على صدق النبي

90- خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبدالمزى بن قصي بن كلاب .. انظر : ابن هشام / السيرة ج1 ص 198 ، القوانين الفقهية / بن جزي ص 354

91- إبراهيم ابنه صلى الله عليه وسلم ، أمه مارية القبطية ولدت في ذي الحجة سنة ثمان . توفي وهو ابن سنة ونصف ، انظر ص 20 من أوجز السير لخير البشر / أحمد بن فارس الرازي ، تحقيق : محمد محمود حيدان - دار الرشاد - القاهرة ط(1) 1413هـ .

، الشفا / القاضي عياض - تحقيق محمد أمين قرة علي ، ج1 ص 457 ، إصدار مؤسسة علوم القرآن ، دار الفحاء ط (2)

92- (ت16هـ / 637م) وهي زوج النبي (ص) أهداها له المقوقس صاحب الاسكندرية مع أخيها (سيرين) في سنة سبع من الهجرة .. انظر : أوجز السير لخير البشر / أحمد بن فارس الرازي ص 20 . ، المنجد في اللغة والأعلام ص 512 .

صلى الله عليه وسلم وفيه مقدمة وأبحاث .

أما المقدمة فقد عرف فيها المعجزة ومدلولها في الاصطلاح ، ثم عرف بالإرخاص . أما المعجزة فهي مأخوذة من الإعجاز الذي هو مصدر أعجز ، وقيل من العجز . وأما مدلولها في الاصطلاح فهي : أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة . وأما الإرخاص فهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبيء قبل بعثته كالنور الذي كان يظهر من جيب عبدالمطلب . وهو مشتق من الرخص وهو عبارة عن أساس الحائط فلما كان الرخص أساس قاعدة الجدار كان الإرخاص تأسيسا لقاعدة النبوة .

أما الأبحاث فهي :

البحث الأول في شرائط المعجزة وهي ست وهي : أن تكون فعل الله أو ما يقوم مقامه ، أن يكون خارقا للعادة ، سلامتها من معارض لها ، أن يكون ظاهرا على يدي مدعي النبوة ، أن يكون موافقا للدعوى ، أن لا يكون متقدما على الدعوى بل مقارنا لها .

البحث الثاني : في وجه دلالة المعجزة على الصدق

ذكر فيه اتفاق المتكلمين على امتناع كون دلالة المعجزة سمعية لتوقف السمع على صدق الرسول المتوقف على دلالة المعجزة على صدقه . ثم ذكر اختلافهم في كون دلالتها عقلية أو عادية على قولين .

أحدهما : أنها تدل عقلا : قالوا لأن في خلق الله تعالى الخارق على وفق دعواه وتحديه مع العجز عن معارضته . يدل على إرادة الله تعالى لتصديقه .

الثاني : أن دلالتها عادية كدلالة قرائن الأحوال الدالة على خجل الخجل

وخوف الخائف . ثم بين الخلاف في كون دلالة المعجزة على الصدق تتوقف على إثبات الصدق لله .

خلص في آخر ذلك إلى أن من نزل المعجزة منزل الإنشاء فإنه لا يحتاج في تفسير دلالتها على الصدق إلى إثبات صدق الله ، أما من نزلها منزلة الخبر فإنه يحتاج إلى ذلك .

البحث الثالث : في الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر .

ذكر فيه أن الكرامة هي عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المال . وبين أن السحر هو عبارة عن قلب صورة إلى غير صفتها في رأي العين . ثم أشار بعد ذلك إلى الفرق بين المعجزة والآية فبين أن الآية تدل على صحة ما جاء به الرسول وإن لم يتحد بها بخلاف المعجزة . ثم ذكر في نهاية هذا البحث الخلاف في ظهور الخارق على يد الكذاب أو الساحر مرجحاً ظهوره على يده استدراجاً وليس معجزة .

ثم تطرق بعد ذلك إلى الكلام في عصمة الأنبياء . وقد قسم المؤلف هذه الفقرة إلى مسألتين وخمسة أطراف .

أما المسألة الأولى : في مدلول العصمة لغة واصطلاحاً وذكر أسبابها وأقسامها .

فذكر أن العصمة في اللغة هي عبارة عن المنع ، يقال اعتصمت بالله إذا امتنعت بلفظه من معصيته . وأما مدلولها في الاصطلاح : فصفتة توجب الحكم بامتناع عصيان موصوفها . وأما أسبابها فأربعة وهي :

(1) خاصية للنفس تقتضي ملكة مانعة من الفجور .

(2) حصول العلم بمخالب المعاصي ومناقب الطاعات .

3) تأكيد تلك العلوم بتتابع الوحي والبيان من الله تعالى .

4) أنه متى صدر عنه أمر من باب ترك الأولى والنسيان لم يترك مهملًا بل يضيق عليه الأمر فيه وأما أقسامها فثلاثة وهي :

1 - ما يتعلق بالمعارف كاختصاص النبي بعلم ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه .

2- ما يتعلق بالأقوال كاختصاص النبي بالصدق في السقال والوفاء بالعهد ..

3- ما يتعلق بالأفعال كاختصاصه بفعل ما حسنه الشرع .

وأما المسألة الثانية : ففي وقت وجوب عصمة الأنبياء وطريق الوجوب .

وفي هذه المسألة أجمل المؤلف الأطراف الخمسة وهي :

الأول : ما يتعلق بالاعتقاد وهو وجوب الايمان بعصمة الأنبياء عليهم السلام .

الثاني : وهو ما يتعلق بوقت عصمة الأنبياء فبين في ذلك أن أكثر الأشاعرة وأكثر المعتزلة لا يمنعون عقلا صدور المعصية من النبي قبل نبوته ، وذهب الأقلون إلى امتناع ذلك .

أما بعد النبوة فقد اتفق أهل الملل وأرباب الشرائع على عصمتهم من الكذب عمداً ومن كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه . واختلصوا في صدور ذلك منهم عن طريق الغلط والنسيان . وأما غير الكذب من المعاصي القولية والفعلية فالإجماع على عصمتهم من تعمد الكبائر والصغائر

المؤمنة سبحانه النفس .

أما الطرف الثالث : ففي التبليغ عن الله

وفي هذا الطرف ذكر المؤلف إجماع المسلمين على أنه لا يجوز عليهم التحريف والتبديل في ذلك لا عمدا ولا سهوا .

أما الطرف الرابع : وهو ما يتعلق بالفتاوي

وقد نقل الإجماع على أنه لا يجوز عليهم تعمد خلاف الحكم . ونقل الخلاف في جواز السهو على أنهم لا يقرون عليه .

وأما الطرف الخامس : فيما يتعلق بأفعالهم . وقد سبق نصيب ذلك في الطرف الثاني . ثم ختم ذلك بتنبيه عرف فيه كل من الكبائر والصغائر وذكر حكمها ، وبين فيه التوبة وحكمها . أما الكبائر فذكر أن ما سوى الشرك منها عتسرون : تمايية في الفم وأربعة في القلب ، واثنان في اليدين ، واثنان في الفرج ، وأربعة في سائر البدن . وأما الصغائر فذكر لها عدة تعريفات منها :

أنها ما لا يؤذن في ارتكابه ولا تسقط العدالة والشهادة بفعله ، وقيل هي ما نهى عنه نهى كراهة كالأكل بالشمال ، وقيل هي مقدمات المحرمات كالنظر والقبلة . أما حكم الصغائر فذكر أنها محرمة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد وأنها مفسرة باجتناب الكبائر . وأما الكبائر فلا خلاف في افئسارها إلى التوبة على الفور .

وأما معنى التوبة في الشرع فذكر أنها عبارة عن الندم على ما وقع به التفريط من الحقوق من جهة كونه حقا مع العزم على أن لا يعود إلى مثل ما فعل في المستقبل عند كونه أهلا لفعله في المستقبل .

وأما حكمها : فقد ذكر فيه الوجوب على النور بإجماع المسلمين .

ثم تطرق إلى الخلاف في تفاضل الأنبياء والسلائكة . فذكر في ذلك رأيين أساسيين هما :

الأول : رأي جمهور الأشاعرة وهو أن الأنبياء عليهم السلام أفضل من السلائكة .

الثاني : رأي بعض أهل السنة : وهو تفضيل كل السلائكة على الأنبياء . وهذا هو مذهب الحكماء والمعتزلة . ثم بين أن الخلاف في غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الحق الذي لا شك فيه .

9- الباب التاسع 93 : وهو في الحشر والجزاء

استهله ابن زكري 94 بالمحديث عن النفس والروح وعلاقتها بالحياة . فذكر أن النفس والروح مرادفة للحياة والحياة عرض قائم بكل أجزاء البدن .

وقيل في متباينة . ثم ذكر كثرة الاختلافات الواقعة في النفس والروح ثم لمحض بعضها منها ، وأغلبها في الخلاف على أن النفس هل هي هذا الهيكل المحسوس أم هي مغايرة له . وقد بنى على تلك الآراء الكلام في معنى المعاد فذكر في ذلك أقوالا :

الأول : أن المعاد ليس إلا لهذا البدن . وهو قول نفاة النفس الناطقة .

الثاني : أن المعاد ليس إلا للنفس الناطقة . وهو قول الفلاسفة حيث أثبتوا المعاد الروحاني دون الجسماني وقد كفرتهم الأمة بذلك .

الثالث : نفي المعاد الروحاني والجسماني ، وهو قول قدماء الفلاسفة .

الرابع : إثبات المعاد للروح والجسد جميعا وهو مذهب أهل الحق . إلا

93- انظر ص 348 الآتية

94- تقدمت ترجمته

أنهم اختلفوا في تفسير المعاد وما يجوز أن يعاد . أما المعاد فلم في تـسـريـفه
 قولان : الأول بمعنى جمع الأجزاء بعد تفريقها . والثاني : إعادتها بعد إعدامها .
 وأما ما يصح أن يعاد فالجواهر باتفاق والأعراض على رأي أكثر
 المحققين .

وبعد هذه المقدمة تطرق المؤلف إلى البحث في طرفين :

الأول : في جواز المعاد ، والثاني : في وقوعه .

أما الطرف الأول فقد استهله بما احتجت به الأشعرية على الجواز من
 المنقول بما أرشد إليه المنقول وهو قوله تعالى : [كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ] 95 .
 حيث شبه النشأة الثانية بالنشأة الأولى . ثم ذكر المؤلف بعد ذلك الرد على شبه
 المبطلين متبعا في ذلك الأسلوب القرآني مبتدئا بقوله تعالى : [وَصَرَبْنَا مَثَلًا
 وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ
 وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] 96 .

أما الطرف الثاني : في وقوع المعاد

ذكر فيه إجماع أهل الحق من الاسلاميين والمـتـشـرـعـين على وجوبه ،
 لكن اختلفوا في طريقة الوجوب . فالمعتزلة أوجبوا إعادة المكلفين عقلا بناء على
 أصولهم في وجوب الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية . أما الأشعرية فقد
 أوجبوا الإعادة بالسمع ودليل وروده ما تواتر عن إخبار جميع الأنبياء عليهم
 السلام بالمعاد الجسماني هذا إضافة إلى كثرة الآيات والأخبار الدالة على وقوع
 حشر الأجساد .

ثم خصص في إثر ذلك مبحثا عن مصير الأرواح ومعناها ثم معنى

الدين . ابتدأ فيه بسعنى الأرواح فذكر أنها جمع روح وهي النفس وأنها تذكر وتؤثت ، وقيل الروح هي الانبساط ، وقد أثر عن العرب التصبير عن الأمور الشريفة بالروح .. ولما كان روح الانسان أشرف ما فيه عبر عنه بذلك . وهذا المعنى هو مفسود الكلام هنا . ثم استدل على بقاء الأرواح بآيات وأحاديث منها قوله تعالى : [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا] 97 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (أن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة وتأوى إلى قناديل معلقة في ساق العرش) 98 .

وأما كونها منعمة أو معذبة فقد استدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم :

(إذا مات أحدكم مرض عليه مقعده بالفداء والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه) 99 . ثم بين أن الدين هنا بمعنى الجزاء ، وقد يطلق ويراد به السلك والسلطان . وانتقل بعد ذلك إلى بيان حدوث الإواح وإبطال تناسخها . وأما دليل حدوثها فقد تركز أساسا على حدوث الجواهر والأعراض أو على الامكان . أما الأول فدليل القائلين بأنها جسم أو جسماني .

وأما الثاني على رأي القائلين بأنها جوهر ليس بجسم ولا جسماني . ثم ذكر الخلاف في كون النفس تحدث مع البدن أو قبله ، فأشار إلى أن دليل القول الأول هو قوله تعالى بعد تعداد أطوار البدن [ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ] 100 والمراد إضافة النفس وأن دليل القول الثاني ما روى عنه عليه السلام : (خلق الأرواح

97- آل عمران 169

98- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج3 ص 1502 ، ك : الامارة ، ب : بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون . ر : 121

99- صحيح البخاري / دار الفكر ج4 م2 ص 85 ، ك : بدء الخلق ، ب : ما جاء في وصف الجنة .

100- البراهين 14

قبل الأجسام بألفى عام) 101 ، ثم ناقش بعد ذلك القائلين بالتناسخ وهم شاذية قليلون من الفلاسفة .

فذكر أن معناه عندهم هو : أن النفس إذا انقطع تعلقها عن بدن صح تعلقها ببدن آخر . ومن جملة ردوده قوله : لو صح التناسخ على النفس البشرية لكان للبدن الواحد نفسان لكن التالي باطل فبطل المقدم .

وختم المؤلف هذا الباب بالصديث عن السمعييات من ثوابه تعالى وعقابه ، والصراط والميزان وعذاب القبر ووزن الأعمال ونطق الجوارح ، والحرص وأحوال الجنة والنار ووعيد أهل الكبائر... ولم يخرج في حديثه عنها عن ما ذكره أهل السنة . فذكر أن الصراط في اللغة هو الطريق المستقيم ، ويطلق ويراد به الجسر وهو المراد هنا وهو جسر محدود على متن جهنم أرق من التسر وأحد من السيف تثبت عليه أقدام المؤمنين وتزل عنه أقدام الكافرين .

دليله قوله تعالى : [قَاهُذُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْجَحِيمِ] 102 . ومن السنة ما روي عن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشفع له فقال : أنا فاعل ، قال : قلت يارسول الله أين أطلبك ؟ قال اطلبني عند الصراط ... الحديث 103-

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من السلف قبل ظهور المخالفين على إثبات الصراط بهذا المعنى . وأما الميزان فذكر أنه في اللغة عبارة عن الآلة التي يوزن بها ، وقيل هو العدل . وأما في الشرع فهو ذو الكفتين واللسان . وكفناه كطباق السموات والأرض إحداهما من نور والآخرى من ظلمة وصنوجه كمنافيل الخمر تحقيقاً للعدل . ثم الدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

101- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس / العجلوني - مؤسسة الرسالة ج 1 ص 265

102- الصافات 23

103- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر ج 3 ص 178 .

أما الكتاب فقولته تعالى [وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَيْسَطَ لِيَوْمٍ ذِي قِلَّةٍ] 104 .
ومن السنة أحاديث منها ما روى أن لله ملكا موكلًا بالميزان 105 . وأما الإجماع
فقال سيف الدين : أما الميزان فقد أثبتته الأشاعرة والسلف وأكثر المسلمين .

وعن عذاب القبر ذكر إجماع السلف قبل ظهور الخلاف وأكثرهم بعده
على إثباته وعن وزن الأعمال ذكر أن المراد به صحائفها لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم . وأما نطق الجوارح فلقوله تعالى : [يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ
وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ] 106 . وعن الحوض ذكر أن هدلوله لغة حوض الماء وشرعا
حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . دليله الكتاب والسنة والإجماع . أما
الكتاب فقولته تعالى : [إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَىكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ] 107 . أما السنة
فأحاديث منها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم : (حوضي مسيرة شهر مأواه
أبيض من اللبن وأحلى من العسل ...) الحديث 108 .

أما الإجماع فقد نقله شرف الدين في شرح المعالم . ثم تطرق إلى
الحية والنار فيين إمكانيه وجودهما . وذكر أن أصل الجنة البستان وقيل هي من
الشجر المتكاثف المخلل بالنتفاد أغصانه ، وتطلق على دار الشواب لاشتغالها
على الجنان .

والنار مؤنثة وألفها منقلبة عن واو ، وتطلق على النار الحسية كنار
الدنيا والآخرة وتطلق مجازا على دار العقاب لاشتغال تلك الدار على النار . وأن
نعيم الجنة وعذاب النار دائمين وأنهما مخلوقتان الآن وقد أخبر الله تعالى عنهما
بما يقتضي وجودهما من ذلك قوله تعالى عن الجنة : [وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ

104- الانبياء 47

105- لم يثبت عليه في بعض مطابعه

106- النور 24

107- الكوثر 1 ، 2

108- مسلم / اطاره البحوث السموية ج4 من 1793 . ك : الفضائل ، ب : إنبات حوض نبينا محمد (ص) ، ر :

وَالْأَرْضُ أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ [109]. وعن النار قوله تعالى: [فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْخِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ] [110].

ثم تطرق إلى الحديث عن أصحاب الكبائر فذكر أن وعيدهم منقطع وأنهم لا يخلدون في النار بخلاف وعيد الكفار فإنه دائم لا نهاية له ، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة . وأما من جهة التسمية والحكم ففي ذلك أقوال منها :

قول أهل السنة : وهو أن مرتكب الكبيرة أو المداوم على الصغيرة من المؤمنين يسمى مؤمناً فاسقاً ، وأما حكمه فلا يقطع فيه بالعقاب ولا بالعفو بل هو في المشيئة .

قول المعتزلة : قالوا هو فاسق ، يقطع بعقابه . وقال المرجئة 111 : إنه لا يقاوب . ثم شرع بعد ذلك في الرد على مذهب المرجئة والمعتزلة . أما مذهب المرجئة فقد ذكر الدليل على إبطاله من وجهين :

الأول : أن الذنوب الصادرة عن المؤمنين محرمة بالاجماع من المرجئة وغيرهم وما هذا شأنه فلا يمنع من التواعد عليه واستحقاق العقاب به .

الثاني : أنه ملام مذموم على المعصية بالاجماع والزم من العقوبة . ثم رد على النصوص التي استدلوا بها بقوله : إن ما ذكرناه من النصوص يصح الاستدلال بها لو ثبت العموم في كل واحد من النصوص المذكورة وهو غير مسلم ، ويتقدير التسليم يجب اعتقاد الخصوص في كل واحد منها جمعا بين الأدلة . ثم عارضهم كذلك بنصوص عدة .

109- آل عمران 133

110- البقرة 23

111- ترقية كلامية ظهرت في أول الاسلام يقولون : بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة انظر : الإبانة عن أصول الديانة / الأشعري ، تحقيق فؤاد حسين ، ص 273 هـ 18 .

وأما الرد على مذهب المعتزلة والقائل بنفوذ الوعيد فقد تضمن الرد بالعقل والنقل ونصوص للمعارضة . أما العقل فقد تركز على حسن العفو والصفح عن مستحق العقوبة ، وأن الشرع ندب إلى ذلك وما كان كذلك فكيف يكون ممتنعاً .

أما النقل فمن الكتاب والسنة والاجماع من ذلك : قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ] 112 . وقوله صلى الله عليه وسلم : (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) 113 . ثم الإجماع منعقد على تبوت الشفاعة للنبي صلى الله عليه وسلم لأهل الذنوب . وقد عارض النصوص التي استدلووا بها بنصوص أكثر دلالة .

10- الباب العاشر 114: في الأسماء والأحكام الشرعية

تعرض فيه المؤلف إلى معنى الإيمان العرفي واللغوي ، وإلى حكمه ، والخلاف في زيادته ونقصانه . ومعنى الكفر لغة وشرعا ، ثم إلى حكم أهل الفرق الضالة . فبين أن الإيمان في اللغة : هو التصديق ، وفي العرف الشرعي هو : تصديق الرسل في كل ما علم بالضرورة مجيئهم به . وقد أعطى المؤلف أهمية خاصة لهذا التعريف فشرحه شرحا وافيا مبينا في ذلك أن العمل لا يدخل في معنى الإيمان كما هو عند السلف ، وبالتالي ليس هو العمل كما قال بذلك المعتزلة . ثم بين أن إطلاقه على العمل إنما هو من جهة المجاز مؤكدا بذلك المعنى الذي أطلقه الأشاعرة على الإيمان وهو المعنى السالف الذكر . وقد حظيت زيادة الإيمان ونقصانه بأهمية خاصة بنى الحديث فيها على بحثه السابق في معنى الإيمان . فلما كان الإيمان عند أغلب الأشاعرة هو التصديق امتنع أن يكون

112- الشورى 23

113- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر 3 من 213

114- انظر من 143 الآتية

لذلك قابلا للزيادة والنقصان .

ولسا كان عند المعتزلة اسما للعبادات كان لذلك قابلا للزيادة والنقصان ، وكذلك عند السلف لأنه عندهم عبارة عن الإقرار والعمل والاعتقاد . فرفض المؤلف بين القولين بما ملخصه : أن الأعمال من ثمرات التصديق فكل ما دل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقصان كان مضروفا إلى الأصل ، وما دل على كونه قابلا لهما فمضروف إلى الإيمان الكامل . ثم اتبع ذلك بالحديث من الكفر . وعرفه لغويا بأنه الستر والتغطية . وأما مدلوله في العرف الشرعي فهو عدم المصنف : إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسل به . ثم ذكر له تعريفات أخرى تختلف حسب الاختلاف في تعريف الإيمان .

فمن قال الإيمان : هو المعرفة . قال الكفر : هو عبارة من الجهل .

ومن قال الإيمان : هو الطاعة . قال الكفر : هو المعصية .

ومن قال الإيمان هو المعرفة بالجنان والإقرار باللسان والعمل

بالأركان .

قال: الكفر هو الإخلال بأحد هذه الأمور الثلاثة . وهناك تعريفات أخرى تدور كلها حول التعريفات السابقة . ثم تطرق إلى الحديث عن حكم أهل الفرق الضالة حيث ركز في حكمه عليهم على حديث الفرق الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن الفرقة الناجية هي التي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهي الأشاعرة وأهل السنة والجماعة .

هذا عن حكمهم في الآخرة أما عن حكمهم في الدنيا فذكر في ذلك آراء منها : أنهم مسلمون وعزا ذلك للأشعري وجماعة من فقهاء الأمة مثل الشافعي وأبي حنيفة . وقيل بتكفيرهم . وظاهر ما جاء في المدونة في آخر كتاب الجهاد

أنهم كفار . ويذكر هنا بالخصوص تكفير الفزالي للفلاسفة بإنكارهم حشر الأجساد وعلم الله الجزئيات وحدوث العالم .

11 - الباب الحادي عشر 115 : الكلام في الإمامة

ويشمل هذا الباب مسألة وأربعة أطراف .

أما المسألة ففي مدلول الإمامة والإمام لغة وشرعا .

فالإمامة لغة : هي عبارة عن التقدم . وأما في الشرع فهي : عبارة من رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد غير نبي . وأما الإمام لغة هو : المتبوع . وفي الشرع فهو : الشخص الذي يقتدى به في دينه ودنياه .

أما الطرف الأول : في حكم الإمامة

ذكر المؤلف في ذلك قولين :

الأول : القائل بالوجوب وقد اختلف أصحاب هذا القول في أمرين :

الامر الأول : طريق معرفة الوجوب .

فمن قائل أن الوجوب ثابت بالسمع دون العقل وهو رأي الأشاعرة .

ومن قائل أنه بالعقل دون السمع وهو قول الإمامية والإسماعيلية .

ومن قائل أن الوجوب بهما معا وهو مذهب الجاحظ والكعبي 116 .

الامر الثاني : أن إقامة الامام هل هي واجبة على الله تعالى أو على

الخلق وهؤلاء فرقتان :

الأولى : الأشعرية وأكثر المعتزلة قالوا بوجوبها على الخلق .

115 - انظر ص 118 ، الفكية

116 - أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي رأس فرقة الكعبية - ولد ببلخ وتوفي بها سنة (319 هـ / 931 م) من مصنفات : المقالات ، تهذيب الجدل - أوائل الأدلة ، انظر : وفيات الثمانيان ج3 ص45 ، مجلة كلية الآداب شاسن ، ج : 3 ص 1988 م 206 هـ (94)

الثانية : الإمامية 117 والاسماعيلية 118 إلى أنها واجبة على الله تعالى من ذلك علوا كبيرا .

الثاني : القائلون بنفي الوجوب وهؤلاء ثلاث فرق .

الفرقة الأولى : الأصم 119 ومن تابعه قالوا نصب الإمام إنما يجب عند ظهور الفتن والشرف .

الفرقة الثانية : عكس الأولى وهو مذهب القرطبي 120 وأصحابه

الفرقة الثالثة : الخوارج : قالوا لا يجب نصب الامام في شيء من الأوقات فإن فعله قوم جاز وإن تركوه جاز . وبعد أن قرر المؤلف مذاهب الناس في الإمامة استدل على السذبح الحق وهو مذهب الأشاعرة بما تواتر من إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة ، مستشهدا في ذلك بخطبة أبي بكر 121 رضي الله عنه المشهورة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم جرى التابعون على طريقتهم ، ولم يزل الناس على ذلك في كل زمان إلى زماننا هذا من إقامة الأئمة . أما الرد على القائلين بالوجوب العقلي أو بوجوبها على الله ، فقد أجمله المؤلف بأنهم بنوا رأيهم هذا على أساس التحسين والتشبيح العقليين وبما أن هذا الأساس باطل فكذلك يبطل ما بنى عليه .

117- فرقة من الرافضة ، ولها فرق معدودة في فرق الأئمة . انظر : الفرق بين الفرق / البغواني ص 21 ، 23
118- هم القائلون بإمامة اسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه ، وهم طائفة من الشيعة - نفس المبرج السابق ص 62 .

119- لعل : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأعمى له تفسير على أصول المعتزلة . انظر : مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، تحقيق عدنان زر زور - دار القرآن الكريم - الكويت ، ط (1) 1391هـ / 1971م ص 82
120- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت 671هـ / 1273م) ، له : التذكرة / تفسير القرطبي - انظر : الأعلام ج 6 ص 217 ط (ج) ، فتح الطيب / المقي ج 2 ص 210 . دار صادر - بيروت 1388هـ / 1968م .
121- أبو بكر الصديق (عبدالله) ، ولد بعد الفيل بسنتين وستة أشهر أول الخلفاء الراشدين . توفي 13هـ / 634م . انظر : خصائص العشرة الكرام البررة (ربح) / الزمخشري ، تحقيق د. بهيجة باقي الحسين - المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية - بغداد 1388هـ / 1969م ، ص 23 .
الشفا / عياض ج 1 ص 156هـ (ج)

أما الطرف الثاني فقد ذكر فيه المؤلف شروط الإمامة بعد أن مهد لها سدحعل بس شبه أن الإمامة من فروض الكفاية إن قام بها البعض سقطت عن الآخرين وإن لم يعم بها خرج يتركها فريقان أحدهما أهل الحل والعقد ، والثاني كل من يصلح للإمامة . ثم بين شروط كل من هذين الفريقين بالإضافة إلى ذكر ما يلزم الإمام من أمور الرعية . وأما الطرف الثالث : ففي بيان الوجوه التي تنعقد بها الامامة . فبين المؤلف أن ذلك لا يخرج عن التنصيص والاختيار والدعوة الى الله تعالى بإجماع الامة . ثم أبطل القول بالتنصيص والدعوة وأثبت القول بالاختيار .

أما الطرف الرابع : ففي ذكر ما يجب به خلق الامام . وقد قسم المؤلف ذلك الى قسمين أساسيين :

الأول : ما يرجع الى دينه فمنه ما هو متفق عليه وهو : الكفر بعد الإيمان وترك إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك ، ومنه ما هو مختلف فيه كفسوقه .
الثاني : ما يرجع إلى نقص في البدن .

فلا بد أن يكون سالم الحواس . واختلف في الخرس والصمم هل يمنعان من استدامة العقد أم لا ، فقليل يمنع قياسا على ابتداء العقد ، وقيل : لا يمنعان لقيام الإشارة مقامهما . وقيل : لا يمنعان ان كان يحسن الكتابة .

12- الباب الثاني عشر 122 حكم الاستثناء في الإيمان

وهذا الباب يمكن اعتباره مكملا لما سبق وأن ذكره المؤلف عن الإيمان، وأن سبب أفراد الحديث هنا يرجع الى حرص المؤلف على إبراز الخلاف فيه وبيان حقيقته . وقد بدأ المؤلف الحديث فيه بالتفليل من شأن

الضلال ، والتوفيق بين الرأيين . فذكر أن القائلين بالجواز ليس ذلك محسولا عندهم على التثنية في الحال بل في العاقبة وأما من دعب إلى المنع فيحمل ذلك على التثنية في الحال ولا نزاع فيه .

واستشهد على ذلك بقول الحسن البصري 123 عندما سأله رجل : أتقول أنا مؤمن إن شاء الله ؟ ، فقال : إن أردت بالإيمان ما يحل ذبيحتي وتجاوز به مناكحتي فأنا مؤمن حقا ، وإن أردت ما يحكم لي به من النجاة من النار فأنا مؤمن إن شاء الله .

13- الباب الثالث عشر 124 : في حكم دفع شبه أهل الضلال .

هذا هو آخر المواضع التي تطرق لها المؤلف . وقد بين أن دفع شبه أهل الضلال من فروض الكفاية ولا يسقطه إلا قيام من يظن أن الدين بقيامه منيع ، فلا يتعرض له إلا من طالع علوم الشريعة وحفظ الكثير منها وفهم مقاصدها وأحكامها وبلغ درجة الامامة في هذا العلم ، وأما غيرهم فلا يجوز له التعرض لذلك .

خاتمة الكتاب 125

وكما افتتح المؤلف كتابه بالحمد ختمه كذلك بالحمد والشكر لله ، وطلب العصمة والهداية معقباً ذلك بالآية رقم 285 من سورة البقرة ، ثم بعد ذلك الصلاة والتسليم على رسول رب العالمين .

123- أبو سعيد السقوفي سنة 110هـ / 728م تابعي ومتكلم ومحدث من مشاهير الثقات وكبار الزهاد ، ولد بالمدينة وسكن البصرة كان إمام أهل البصرة ... تخرج عليه عمرو بن عبيد وروامل بن عطاء رأس المجتهد ، أسكن : ابن النقيب / ابن قنفذ القسطيني - نشر وتصحيح محمد القاضي / المركز الجامعي للبحث العلمي ، ص 43

، مفتاح السعادة / أحمد مصطفى - دار الكتب العلمية ج 2 ص 145 ، 146 .

124- انظر ، ص 44 الثانية

125- انظر ، ص 44 الثانية .

هذا عن مواضع الكتاب التي حصرها مؤلفه في الفصول التالية :

الفصل الأول : في مبادئ هذا العلم ، وهدفه ، واسمه ، وفائدته ، وخصمه .

الفصل الثاني : في موضوعه

الفصل الثالث : في مسائله

الفصل الرابع : في الكلام على لفظ الجلالة

الفصل الخامس : في أسماء الله تعالى

الفصل السادس : في إقامة الدليل على ثبوت الصانع ، ووجوده ،

ووجوب وجوده .

الفصل السابع : في ذكر المذاهب في الصفات الوجودية

الفصل الثامن : في إثبات رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد تضمنت تلك الفصول ست عشرة مسألة ، وواحد وعشرين تنبيها ،

وخمس فوائد ، وقاعدة .

الفصل الثاني

البحث الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقديّة

من خلال ما سبق من عرض أبواب الكتاب وفصوله ومسائله يتبين أنه يمثل لبنة من لبنات العقيدة الإسلامية في أحد أهم جوانبها وهو الإيمان .

فقد قدمه مؤلفه في أسلوب برزت فيه معالم الممركة المستخدمة بين الحق والباطل ، بين فرق ضلت فطغت عليها عقولها فأخضعت لها الحقائق الدينية ، وبين فرقة عرفت الحق والتزمت به وابتعدت عن الغلو العقلي فأثبتت العقائد التي أثبتتها السلف بالنصوص المنزلة وحرسها بالعقول السليمة . فالكتاب وإن أعطى فيه مؤلفه أهمية كبيرة للدليل العقلي إلا أنه بقي محافظاً على أصول أهل الحق في إثبات الحقائق الدينية . فقد درج فيه مؤلفه على الاستدلال بالأدلة النقلية بعد أن يمهّد لها بمفاهيم عقلية مستقاة من تفسير تلك الأدلة . فمثلاً في استدلاله على نبوت رؤية الباري تعالى في الدار الآخرة نراه يبدأ بمفاهيم عامة تدور كلها حول بيان معنى الرؤية وجوازها وعدم استحالتها ثم أعقب ذلك بعرض الأدلة النقلية من الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فبآيات منها قوله تعالى : [وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] 126 . وقد حصر وجوه الاستدلال بهذه الآية في ثلاثة (*) أوجه وهي :

- 1- أن النظر إذا قورن بإلى دل على أنه نظر العين .
- 2- لما وصف الوجوه الناضرة بالناضرة دل على أنه لا يريد الانتظار لان الانتظار يصحبه الغم والكدر .
- 3- أنه لو كان النظر بمعنى الإنتظار لما كان لتفخيم الإنتظار

بالوحد الناطرة فائدة لاستواء الجميع في الانتظار .

ويلاحظ أن مناقشته لهذا الدليل والأدلة الأخرى ليست إلا تلخيصا لما سبق وأن ناقته به علماء السلف مثل الأشعري ومن قبله أحمد بن حنبل (*) .

وأما السنة فقد ذكر أحاديث منها : " ما روى 127 أن ناسا سأولوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا : لا . قال : فوالذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم كما لا تضارون في رؤية أنفسكم " .

أما الإجماع : فقد ذكر اتفاق سلف الأمة قبل ظهور أهل البدعة على جواز وفرع الرؤية . وهكذا يرى المؤلف اتبع تلك الطريقة في سائر أبواب الكتاب والتي حافظ فيها على الطابع لطريقة السلف فقد أثبت ما أثبتته الشرع ونفى ما نفيه فثبت وجود الله بحدوث العالم واحتياجه إلى خالق ومدبر ، وأثبت الصفات الإلهية مبتعدا عن تأويل الآيات الواردة فيها إلا بحجة مبينة فساد ما ذهب إليه أهل الزرع من التأويل مع عرض آرائهم والرد عليها بطرق النظر والاستدلال العقلي والنسبي .

وثبت كذلك الأمور السمعية التي لا مجال لإثباتها إلا بالسمع . وهذه كلها أصول حافظ عليها السلف . أضاف إلى ذلك ما احتواء الكتاب من قواعد وتبسيهات ونوافذ تزينت بها مواضعه . فالكتاب إذا مع ما امتاز به من شمولية وأسلوب تعليمي راقى يعد إنتاجا منقطع النظير بذل فيه صاحبه أقصى جهد حتى

(*) - أحمد بن حنبل : ابن عبد الله بن حنبل بن أسعد الذهلي الشيباني ، إمام في الحديث ، والفقه والثرآن والبدع ، والسنة ... توفي شهر ربيع الآخر سنة 241 هـ .
انظر : طبقات الصائبة / أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ج 1 ص 4 - 20 ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ، الشفاء ، عباس ج 1 ص 165 هـ (1)
127 - انظر : ص 93 س 53 .

جاء به نسفا متكاملا ودستورا وافيا ، حافظ فيه المؤلف على منهج السلف
 بسرفف عقلي مدافع عن العقيدة في صورتها الصحيحة . ولذا استحق أن يدرج في
 مصنف مؤلفات كبار أئمة الأشاعرة مثل : الأشعري ، والباقلاني ، والجويني ،
 والرازي .

السبب الثاني : منهج المؤلف

سبق وأن ذكرنا أن المؤلف لم يبوب كتابه بل تتبع فقرات نص
 العقيدة المستروعة . مما أدى إلى تكرار بعض المواضع فمثلا الإيمان تعرض له
 المؤلف في أكثر من مرة . إلا أنه من خلال دراسة فصول كتابه يتضح أنه وضع
 لنفسه منهجا خاصا تظهر معالمه فيما يلي :

1- عرض فصول الكتاب عرضا وافيا يبدأ كل فصل بمقدمة شاملة ،
 وكل موضوع يذكر مناسبتة لما قبله .

2- يلتزم المؤلف في شرحه بالعقيدة الأشعرية ، وذلك يظهر جليا عند
 تعرضه للمسائل الخلافية حيث يرد الآراء المخالفة ويثبت رأي الأشاعرة ، الذي
 يطلق عليه أحيانا رأي أهل الحق ، أو رأي أهل السنة ، أو رأي السلف .

3- يعطي لادلة العقل اهتماما كبيرا .

4- قوة الادلة النقلية التي يستدل بها فزيادة على أدلته من الكتاب
 نراه يحرص على الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة ، مع حرصه على ذكر الإجماع كلما
 أمكن ذلك كما أنه يعطي أهمية خاصة لأراء كبار الأئمة مثل الأشعري - الجويني -
 الرازي - الأمدى 128 .

128- أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التتلي ، الشقيه الأمولي ، الملقب سيف الدين الأمدي ،
 كان منسلي المذهب ، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي . له : أفكار الأفكار ، دقائق الأحكام ، الأحكام في أصول
 الشكوك ، توفي سنة 631هـ / 1233م ،
 انظر : وفيات الأعيان ج3 ص 293 / المنجد في اللغة والأعلام ص 68

5- تجنبه للروايات الضعيفة في الحديث إذ يكتفي في أغلب الأحيان بما صح من الأحاديث ، من ذلك اكتفاؤه بذكر ما صح في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرفه النظر عن المختلف فيه .

6- اقتصره على محل الشاهد من الآية أو الحديث .

7- كثيراً ما يبرز شخصيته بعد أن يظهر خياله في سرده للأراء المختلفة .

8- شديد التحري في النقل مع الحرص على الأمانة العلمية ، فكثيراً ما يختم نقله عن غيره بعبارة : هكذا نصه من المؤلف كذا ، وأحياناً يبدأ النقل بذكر المرجع ..

9- توظيفه لكل الأساليب المتعارف عليها في التأليف : فنراه أحياناً يلجأ إلى أسلوب الإخبار بعرض آراء الغير موضعاً أولاً بأول كل الأفكار التي تتألف منها تلك الآراء ، مبرزاً رأيه في المسألة إما برأي مستقل أو بترجيح رأي عالم على آخر أو طائفة على أخرى .

وفي أغلب الأحيان يعرض للمسألة فيقسمها إلى مسائل أو فروع أو أقطاب . وذلك حرصاً منه لتوضيحها على أكمل وجه .

هذا مع عدم إهماله لأسلوب الحوار والاستدلال ، فقد يعرض آراء الآخرين الواردة والمحتملة ثم يرد عليها وخلال رده يدخل أسئلة استنكارية ثم يجيب عليها بسبيل من الأدلة العقلية والنقلية حتى يعطى الموضوع ثراء أكثر ويقربه إلى الأفهام قدر المستطاع .

وعلى العموم فمنهجه منهج يقصد من ورائه الشرح والتعليم كما صرح

بذلك في بداية مؤلفه هذا .

المبحث الثالث : تاريخ التأليف

لا يجد الباحث بدا من أن يحكم بأن هذا المؤلف هو أول مؤلفات الشيخ ابن زكري ، وأنه ألفه وهو لا يزال في سن مبكرة من عمره ، وذلك لعدة أسباب منها :

1- لم يذكر المؤلف في كتابه هذا أيًا من مؤلفاته الأخرى وذلك من أقوى الأدلة على أنها لم تؤلف بعد .

2- ذكر المؤلف في ديباجة 129 مؤلفه هذا أنه يقدم إلى السلطان أحمد العاقل سررة عمله هذا الذي ألفه بسعاده وبركة خلافته . وقد سبق القول 130 بأن هذا السلطان قد تولى الحكم سنة 834هـ / 1431م وأن نهاية حكمه كانت سنة 866هـ / 1462م .

وقد سبق كذلك القول بأن ابن زكري ولد ما بين سنتي 634هـ ، 835هـ . وعليه تكون فترة شبابه كلها في عهد السلطان أحمد العاقل . ومن هذا وذاك يمكن القول بأن الشيخ أحمد ابن زكري ألف مؤلفه هذا ولما يبلغ بعد الثلاثين من عمره .

وهذا لا غرابة فيه ممن تقلد إمامة الجامع الأعظم بتلمسان وهو لا يزال في حدود الخامسة والعشرين من عمره .

الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب وتقنية التحقيق

المبحث الاول : وصف نسخ الكتاب

قبل وصف النسخ المطبع عليها تجدر الإشارة إلى أن هناك نسختين

جاء ذكرهما في بعض المراجع لم أطلع عليهما .

إحداهما موجودة 131 في أوقاف بغداد رقم 5223، وهذه يصعب التعرف عليها خصرصا بعد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية على بغداد المحروسة . وقد طلبت من أحد أصدقائه هناك أن يبذل كل ما في وسعه من أجل الحصول على نسخة منها أو على الأقل على معلومات عنها . فأخبرني أنه جد في ذلك ولكن بدون جدوى للسبب الأنف الذكر . والآخرى بمكتبة 132 الإسكوريال شمال غرب مدريد بإسبانيا - رقمها 1536. وهذه هي الأخرى لم أطلع عليها رغم محاولتي ذلك عن طريق المراسلة .

أما النسخ المطلع عليها والتي اعتمدت عليها في التحقيق فهي خمس نسخ خطية ثلاثة منها موجودة بمكتبة القرويين بفاس ، واثنان واحدة منهما موجودة بالمكتبة الملكية بالرباط ، والآخرى بالمكتبة العامة - قسم الوثائق بالرباط .

وهذه النسخ هي :

1 - نسخة ضمن مجموع رقم (742) يضم إلى جانبها : المحصل للإمام فخر الدين الرازي ، والشامل لابن عرفة 133 . تبدأ النسخة في المجموع بالورقة 161/ب وتنتهي بالورقة 232/ب .

وهي جزء متوسط بخط مغربي جيد به إصلاح قديم في الأطراف ويسير خرق السوس ثبت بآخرها بخط الناسخ ماصورته :

كامل كتاب بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب تأليف الشيخ الفقيه سيدي أحمد بن محمد بن زكري التلمساني رحمه الله ورضي عنه ،

131- انظر : الأعلام 1 م ص 231 - دار العلم للملايين - بيروت

132- انظر : 125 : T3 p 1928 Martwig Lereboudg Paris

133- سبق التعريف به .

المنتسخ يرسم خزانة السلطان المعظم مولانا محمد 134 بن مولانا أمير المسلمين الغالب بالله مولانا محمد الشيخ الشريف الحسنى قدس الله روحه آمين على يد حويدم آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - سالم بن أحمد العكرمي 135 نغمده الله بلطفه . وفرغ منه جمادى الأولى عام إحدى وثمانين وتسعمائة (981 هـ) . مقياس ورق النسخة 16/24 .

عدد صفحاتها : مائة وخمسة وأربعون (145) بسعدل خمس وعشرين سطرا بالصفحة ، رقمها بخزانة القرويين هو (742) .

أولها : الحمد لله الذي أبدع العالم من غير مثال .

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (أ) واعتبرتها هي النسخة الأم لأسباب منها :

1- جودتها .

11- قدمها

111- قلة الساقط منها إذا استثنيت الفقرة التي سقطت من أغلب النسخ وامتازت بها نسختا ، والآتى ذكرهما إن شاء الله .

1V- لوضوح نص العقيدة المشروحة والمثبت بأخرها .

٧- امتازت عن باقي النسخ الأخرى بالإشارة الى الفترة الزمنية للتأليف .

2- وهي جزء متوسط بخط مغربي غير جيد كثير التصحيف .

134- محمد بن محمد الشريف بن يوسف المسنى السجلماسى : مؤسس دولة الأشراف العلويين المتوفى سنة 1075 هـ / 1664 م
انظر : الأعلام ج 7 ص 293 ، الاستقما / الناصري . تحقيق وتعليق ولدي المؤلف : الأستاذ جعفر الناصري ، الأستاذ محمد الناصري . ج 7 ص 15-31 . دار الكتاب - الدار البيضاء 1956 .
135- لم أعثر له على ترجمة .

أوله : الحمد لله الذي أبدع العالم من غير مثال .

أوراقه : 94

مقياس : 15 / 18 / 21

وقع الفراغ من نسخه عام خمسة وتسعين وتسعمائة (995 هـ) .

الناسخ : عبدالله بن ابراهيم بن الحاج 136 .

رقمها بخزانة القرويين هو (1385) .

رمزها في التحقيق هو (ب) .

3- النسخة الثالثة ضمن مجموع رقم (1382) . أوله : الحمد لله

الذي أبدع العالم من غير مثال . تبدأ من الورقة 1/ب إلى 85/ب . جزء متوسط
بخط مغربي رقيق .

أوراقه 85 مقياس : 13/18/25

وقع الفراغ من نسخها في شهر جمادى الثانية عام ألف بعد الهجرة

(1000 هـ) على يد أحمد بن عبدالله بن يخلف بن موسى 137 بتأمنجينية من
لبطة .

رمزت لهذه النسخة بالحرف (ح) . ويحتوي المجموع الى جانب هذه

النسخة : مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد لابن
زكري تأليف المنجور 138 .

4- النسخة الرابعة بالمكتبة الملكة بالرباط رقم (2256) . يوجد

على الورقة رقم 1/أ ما يلي : شرح ابن زكري على المسمى بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب والتي عليها (139) بتحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب .

عدد ورق النسخة : اثنان وسبعون ورقة (72) من الحجم الكبير .
الكتابة مغربية واضحة ، غير أن الأوراق بها خرق السوس ...
غير صالحة للتصوير لضعفها .

بآخرها ما يلي : انتهت بتوفيق المولى الكريم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ذوي الشرف العظيم على يد عبدالله وأفقرهم إلى عفوهِ وغفرانه محمد خلف له بمنه ورحم الله والديه ووالديهما وجميع أسلافه آمين
يارب العالمين .

رمز هذه النسخة في التحقيق هو حرف (م) .

5- النسخة الخامسة موجودة بقسم الوثائق بالخزانة العامة بالرباط .

وهي المؤلف الرابع ضمن مجموع رقم (2123 د) .

تبدأ النسخة بالورقة رقم 96/ب من المجموع وتنتهي بالورقة 154/ب . خط مغربي جيد .

حجم الورق متوسط مسطرتة 29 ، مقياسه 18/24 .

على الورقة الأخيرة ما يلي : انتهى الشرح المبارك بحمد الله وعونه .
وكان الفراغ من نسخه يوم الاثنين خامس عشر من شوال سنة إحدى وثلاثين
وألّف (1031 هـ) .

بدون ذكر اسم النسخ - رمزت لها بالحرف (و) .

وبعد مقابلة هذه النسخ تبين لي ما يلي :

١- أن نسخة (أ) هي الأصل وقد نسخت منها نسختين (ب) ، (ج) وذلك

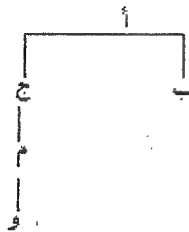
للتقارب الشديد بين فوارق هاتين النسختين من هذه النسخة .

١١- أن نسخة (م) منسوخة من النسخة (ج) وذلك للتشابه الكبير بينهما

وللترتيب الزمني .

١١١- أن نسخة (م) أصل للنسخة (و) لنفس الأسباب .

وعليه يمكن ترجمة ذلك بالجدول التالي :



١٧- أن الفروق بين النسخ بصورة عامة فروق محدودة رغم الزيادة

التي امتازت بها نسختا : م ، و .

المبحث الثاني : تقنية التحقيق

- 1- وضعت الآيات القرآنية بين معقوفتين كبيرتين هكذا : []
- 2- وضعت الأحاديث بين قوسين كبيرين ()
- 3- العبارات المنقولة من الكتب أو المنسوبة لشخص والواردة للاستشهاد ، بين خطين متوازيين هكذا / /
- 4- وضعت قوسين صغيرين مصحوبين برقم المقابلة فوق الزيادة هكذا : () 1
- 5- جعلت مكان الكلمات التي لا تمكن قراءتها ، قوسين صغيرين بدون رقم ()
- 6- وضعت نص العقيدة خلال الشرح بين قوسين مزدوجتين هكذا ()
- 7- استخدمت علامات النقص في حالة نقل المؤلف كلاما ناقصا للاستشهاد مع الإشارة في الهامش إن أمكن ذلك إلى النقص .
- 8- وضعت رقم المقابلة بدون قوس هكذا : -1
- 9- وضعت رقم التفريجات داخل القوس هكذا : (1)
- 10- خصصت لكل باب ترقيمه الخاص .
- 11- أشرت في الهامش إلى الأخطاء التي قمت بتصحيحها ، مع تصحيح البعض الآخر دون ذكره في الهامش .
- 12- قمت بتوثيق النصوص خصوصا النصوص القرآنية والأحاديث وما أمكنني توثيقه من نصوص الكتب الواردة في المخطوط مع شرح مفردات

بعض الأحاديث .

13- صححت نسبة أغلب الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى بحورها .

14- قمت بشكل النص المحقق ، ووضع علامات الترقيم ، وتبويب موضوعاته كل ذلك من أجل تقريب النص إلى الفهم ، وهو مرادي الذي اجتهدت في الحصول عليه .

15- كل نسخة رمزت لها بحرف خاص على النحو التالي :

رقم النسخة رمزها مصدرها رقمها من مصدرها

1- النسخة الأم (أ) القرويين بفاس 742

2- النسخة الثانية (ب) القرويين بفاس 1385

3- النسخة الثالثة (ج) القرويين بفاس 1382

4- النسخة الرابعة (م) المكتبة الملكية الرباط 2256

5- النسخة الخامسة (و) الخزنة العامة الرباط 2123 د

16- أدرجت ضمن النص المحقق الزيادة التي امتازت بها نسختنا :

م،و، مع الإشارة في الهامش إلى ذلك .

المبحث الثالث :
نص الكتاب مع الهوامش

الْحَبِيبَةِ السَّرُوسِيَّةِ، أَيُّدُ اللَّهِ أَمْرُهُ وَأَعَزُّ نَصْرُهُ، رَأَيْتُ أَنْ أَرْفَعُ إِلَى حَضْرَتِهِ الْعَالِيَةِ مَا أَتَقْتُهُ بِسِقَاتِهِ وَبِرَكَّةِ خِلَافَتِهِ فِي أَفْضَلِ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ : وَهُوَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ الَّذِي ارْتَضَتْ 17 دُونَ إِدْرَاكِهِ أَكْثَرُ الْفُهُومِ فِي سَائِرِ الْأَرْهَانِ وَالْيَقَاعِ، الْأَوَّلُ فِي الْخِطَابِ الشُّكْلِيِّ، وَالْمُقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ بِالْإِجْمَاعِ، قَبْتَنِي الشَّرَائِعِ وَأَسَاسُهَا وَرَبِّسُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ وَرَأْسُهَا 15 () الْمُؤَوَّلُ 18 إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ الْمُتَعَبُّودِ، الْكَاشِفُ 19 عَنْ أَحْزَالِ السُّعْدَاءِ وَأَهْلِي الْجُحُودِ. وَشَرَفُ الْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ شَرَفِ الْعُلُومِ وَلَا أَجَلَ مِنْ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 20 سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْمُؤَوَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ 21 تَعَالَى وَصِفَاتِهِ أَجَلَ الْعُلُومِ.

وَقَدْ وَضَعَ فِيهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ الْمُتَّقِينُ الْعَالِمُ الْمُتَمَكِّنُ أَبُو عَمْرٍو 22 عُمَانُ (4) بَنُ عُمَرُو أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ 23 بِابْنِ الْحَاجِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً، هِيَ نَتِيجَةُ أَفْكَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ مُتَقَدِّمِي 24 الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. (1/2) نَصٌّ عَلَى نِسْبَتِهَا إِلَيْهِ بَعْضُ الْمَشَارِقَةِ مِمَّنْ تَعَرَّضَ لِقَدْ مَصَنَّفَاتِهِ الْعَالِيَةِ.

وَسَأَلَنِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ إِخْوَانِي فِي الدِّينِ أَنْ أُعْلِقَ عَلَيْهَا تَعْلِيلًا يَحُلُّ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا وَبَيِّنَ، فَسَرَعْتُ فِي ذَلِكَ مُرْتَجِبًا ثَوَابَ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَسَمِعْتُهُ : بَغْيَةَ الطَّلِبِ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ . وَاللَّهُ أَسْأَلُ 25 أَنْ يُعَمِّ بِه النِّفْعَ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، بِعَيْنَايَةِ سَيِّدِ الْعَالَمِينَ . وَبِوَأْجِبِ الْعَقْلِ أَسْتَعِينُ فِي ذَلِكَ الْحَقَائِقِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَضَائِقِ إِنَّهُ هُوَ الْقَوِيُّ الْمُعِينُ .

17- أ : ارتجت

18- ب : ج : هـ : و : ب : يتوصل

19- ب : ج : هـ : و : ب : تنكشف

20- زيادة من : م : هـ

21- زيادة من : ب : م

22- م : و : هـ : من متقدم

23- م : و : هـ : من متقدم

24- جميع النسخ : استل

25- ساقط من ج

(هـ) بدون التعريف به

اللَّهُمَّ ارِنِي الْحَقَّ حَقًّا وَأَعِنِّي عَلَى اتِّبَاعِهِ ، وَارِنِي الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَأَعِنِّي عَلَى اجْتِنَائِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ 26 وَأَصْحَابِهِ 27 .

قَالَ الْمُصَيِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى 28 ((يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ شَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَمِيحٍ فِي التَّوْحِيدِ وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَفِي تَصْدِيقِ رُسُلِهِ)) .

أَقُولُ : لَا بُدَّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي شَرْحِ كَلَامِ الْمُصَيِّفِ مِنْ تَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ يَتَّبِعِي تَقْدِيمِهَا أَوْ يَجِبُ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَذَلِكَ بِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَطَالِبَ تَجِبُ مَعْرِفَتُهَا عَلَى مَنْ يُحَاوِلُ عِلْمًا مَا مِنَ الْعُلُومِ .

وَهِيَ مَبْدَأُ 29 الْعِلْمِ ، وَهِيَ 30: خُذُهُ وَاسْمُهُ وَفَائِدَتُهُ وَحُكْمُهُ شَرْعًا وَمَوْضُوعُهُ وَمَسَائِلُهُ .

أَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَبْدَأِ 29 فَيَلْتَوَقَّفُ الْمَطْلُوبُ 31 عَلَيْهَا . وَهِيَ مِنْدَ الْمُتَبَلِّغِينَ 32 : عِبَارَةٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْبَغِي مَبَاحَثُ الْعِلْمِ 33 عَلَيْهَا وَهِيَ : 34 (إِمَّا تَصَوُّرَاتٍ (5) وَإِمَّا تَصْدِيقَاتٍ (6) 34) ، سَوَاءٌ كَانَتْ التَّصْدِيقَاتُ بَيِّنَةً فِي نَفْسِهَا وَتُسَمَّى أَوْضَاعًا ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ بَيِّنَةٍ فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهَا مُبَيِّنَةٌ فِي عِلْمٍ آخَرَ 35 . وَتُسَمَّى مَصَادِرَاتٍ . وَقَدْ تَطَلَّقَ الْمَبْدَأُ 29 عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْمَقْصُودُ بِوُجْهِهِ مَا وَ 36 هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُصُولِيِّينَ . وَلَا يَخْلُو تَوَقُّفُ 38 الْمَقْصُودِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ (39) بِاعْتِبَارِ مَعْرِفَتِهِ أَوْ (39) بِاعْتِبَارِ الشَّرُوعِ فِيهِ ، أَوْ بِاعْتِبَارِ

26- جميع النسخ : داله

28- زيادة من : م، و

30- زيادة من : م، و في و : د، هو

31- م، و : المطالب

32- م، و : عند المنطقين

33- م، و : الكلام

(34، 34) - م، و : إما تصور وإما تصديق .

35- أ، ب، م، و : آخر

(5) وهي تعريف أشياء تستعمل في ذلك العلم ، وهي موضوعه وأجزاؤه ، وأنواعه وأعراضه الداتية وأنواعها ... انظر : شرح محصل المقاصد / المنجور ص 18 - مخ : غير . رقم 2647 .

(6) وهي المقدمات التي تولد منها قياسات منتجة لمسائل ذلك العلم عليها سواء كانت مسلمة في نفسها أو مقبولة على أن يبرهن عليها في علم آخر ... انظر : نفس المرجع السابق .

27- ساقط من و

29- ب، ج، م، و : مبادي

36- ساقط من : ب، و

37- أ، ب، ج، م، و : لا يخلوا

38- ج : التوقف

(39، 39) - ساقط من و

السَّحْبِ عَنْ سَائِلِهِ . فَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ مَعْرِفَتِهِ فَلَا يَخْلُو 40 : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، أَوْ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ . وَالْأَوَّلُ : (41 الْحَذُّ وَ 41) مَعْرِفَتُهُ تَسْتَلِزُّ مَعْرِفَةَ الْمَوْضُوعِ .

وَالثَّانِي : الْأَسْمُ . وَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ الشُّرُوعِ فِيهِ :

فَأِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْغَايَةِ وَالْمَقْصُودِ مِنْهُ ، وَهِيَ الْفَائِدَةُ ، أَوْ بِاعْتِبَارِ الْإِذْنِ فِي الشُّرُوعِ فِيهِ ؛ وَهُوَ الْحُكْمُ . وَإِنْ تَوَقَّفَ بِاعْتِبَارِ الْبَحْثِ عَنْ مَسَائِلِهِ فَيُسَمَّى ذَلِكَ بِالِاسْتِمْدَادِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ ، وَبِالْتَّبَادِي 42 عَلَى اضْطِلَاحِ 43 التَّنْطِيقِيِّينَ . وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْحَدِّ فَلَتَوَقَّفُ تَمْيِيزَ الْحَقِيقَةِ عَلَيْهِ لِأَنَّ 44 مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ شَيْءٍ لَا يَطْلُبُهُ ، وَهَذَا يَعْينُهُ هُوَ فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الْأَسْمِ .

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْفَائِدَةِ : فَلِأَنَّهَا هِيَ الْبَاهِثَةُ عَلَى مَلَلَيْهِ ، وَتُسَمَّى عِنْدَ الْحَكَمَاءِ بِالْعِلَّةِ الْعَلَائِيَّةِ . وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ فِي التَّصَوُّرِ ، وَ 45 مُتَأَخِّرَةٌ فِي الوجودِ ، كَالشَّاجِرِ فَإِنَّهُ يَتَصَوَّرُ فَائِدَةُ التَّجَارَةِ أَوَّلًا وَهِيَ الرِّيحُ فَيَتَجَرُّ لِتَحْصِيلِهَا . فَتَقْصُورُ الرِّيحُ مُتَقَدِّمٌ ، وَوُجُودُهُ مُتَأَخِّرٌ ، وَكَذَلِكَ فَائِدَةُ (1/3) كُلِّ عِلْمٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا لِيَلْأَ يَكُونَ الطَّلَبُ عَيْنًا ، وَهَذَا أَيْضًا هُوَ فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ .

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَوْضُوعِ فَلِإِنَّ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ عِبَارَةٌ عَمَّا 46 يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الدَّنَائِيَّةِ : أَعْنِي الْعَوَارِضَ الَّتِي تَلْحَقُهُ لِمَا هُوَ هُوَ 47 كَبَدَنِ الْإِنْسَانِ لِعِلْمِ الطَّبِّ (فَإِنَّ الطَّبِيبَ يَبْحَثُ فِي الْيَطِّ عَمَّا 48 يَغْرِضُ لِيَبْدِيَ الْإِنْسَانِ مِنَ الصُّحَّةِ وَالْعَرَضِ .

40-----أ، ب، ج، د : فلا يخلو

41(41) . ساقط من ج

42-----ب، ج : وبالعبادي م، و : وبالعباد

43-----و : على الاصطلاح المنطقيين

44-----أ، ب : ومن ، ج : وعليه

45-----ساقط من م، و

46-----ج، م، و : عن ما

47-----ساقط من ج

48-----ج : عن ما، وفي و : على ما

(49 قَبْدَنْ الْإِنْسَانِ مَوْضُوعُ الْيُطِ 50 ، وَالْيُسْكَةُ وَالْمَرْضُ 49)
عَرَضَانِ ذَاتَيْنِ اللَّيْنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ لِيُمْكِنَ 51 الْبَحْثُ عَنْ عَوَارِضِهِ .
وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَسَائِلِ فَلِكُلِّهَا عِبَارَةٌ عَمَّا يَتَّبِعُنُ فِي الْعِلْمِ فَلَا بُدَّ مِنْ
تَصَوُّرِهَا لِيُمْكِنَ 51 طَلِبُهَا فِي الْعِلْمِ . فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ : لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ثَلَاثَةِ
فُصُولٍ :

الْأَوَّلُ : فِي مَبَادِي 52 هَذَا الْعِلْمِ ، وَحَدِّهِ ، وَاسْمِهِ ، وَقَائِدِيهِ ، وَحُكْمِهِ .
وَالثَّانِي : فِي مَوْضُوعِهِ . **وَالثَّالِثُ :** فِي مَسَائِلِهِ .
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : فِي مَبَادِي 53 هَذَا الْعِلْمِ ، (54 وَحَدِّهِ ، وَاسْمِهِ ،
وَقَائِدِيهِ ، وَحُكْمِهِ .

أَمَّا مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ 54 فَهِيَ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ عِبَارَةٌ عَنْ
الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةِ وَالْقَوَائِدِ السَّمْعِيَّةِ (7) فِيمَا لَا يَتَوَقَّعُ اثْبَاتُ الْمُعْجَزَةِ (8) عَلَيْهِ .
وَأَمَّا حَدُّهُ : فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ حُدَّ بِحُدُودٍ كَثِيرَةٍ أَقْرَبُهَا قَوْلُ الْعَصَدِيِّ (9)
فِي الْمَوَاقِفِ وَالْمَرَاصِدِ (10) :

/ عِلْمٌ يَّقْتَدِرُ مَعَهُ 55 عَلَى اثْبَاتِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ بِإِيرَادِ الْحَبِيجِ وَدَفْعِ
الشُّبُهَةِ (11) . / قَالَ : / وَالْمُرَادُ بِالْعَقَائِدِ مَا يُقْصَدُ بِهِ نَفْسُ الْإِعْتِقَادِ دُونَ الْعَمَلِ ،
وَبِالدِّينِيَّةِ الْمُنْتَسِبَةِ إِلَى دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّ الْخَصْمَ وَإِنْ
خَطَأَتْهُ لَا نَخْرُجُهُ مِنْ 57 عِلْمَاءِ الْكَلَامِ / (11) . وَلَقَدْ أَحْسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ :

(49 ، 49) ————— ساقط من ج
50 ————— م : هو ؛ للطلب
51 ————— م : هو ؛ للمكي
52 ————— م : هو ؛ لمبادي
(54 ، 54) ————— ساقط من م هو
53 ————— م : كل الشيخ ؛ لمبادي
54 ————— م : هو ؛ ساقط من ج
55 ————— م : هو ؛ ساقط من ج

(7) كالقرآن والسنة المتواترة إذا كان كل منهما بما في مدلوله ، وكالإجماع القولي المنقول بالتواتر بخلاف الكوفي أو المنقول بالأحاد . انظر : ص 28 من شرح محمل المقامد / المنجور . مرجع سبق ذكره .
(8) كادعاء المومن أولاً وقوعه وكالسمع والبصر وكالوحدانية على رأي . نفس المرجع السابق .
(9) سبق التعريف به .
(10) انظر : ص 11 ، 12 المواقف والمراسد / شرح علي بن محمد الجرجاني / طبع مطبعة الحاج مكرم أفندي البوسني سنة 1286 م .
(11) اختصر المؤلف على الحد اللقب ، انظر : ص 99 شرح محمل المقامد / المنجور . (سبق ذكره)

لَآئِ الْخَصْمِ إِلَى آخِرِهِ 58؛ لِأَنَّ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ (12) وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُهُ عَدَمُ تَكْفِيرِ الْفَرَقِ الْمُخَالِفِينَ. وَهُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ (13) وَالْمُحَقِّقِينَ. وَأَمَّا اسْمُهُ فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُسَمَّى بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَيَعْلَمُ أَصُولُ الدِّينِ، وَيَعْلَمُ التَّوْحِيدَ.

وَلِكُلِّ اسْمٍ مِنْهَا مُنَاسِبَةٌ. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّ قُدَمَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ تَرَجَّحُوا عَلَى مَطَالِبِ هَذَا الْعِلْمِ فِي كُتُبِهِمْ بِالْكَلَامِ؛ كَقَوْلِهِمْ: بَابُ الْكَلَامِ عَلَى خُذُوتِ الْعَالِمِ، وَبَابُ الْكَلَامِ فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ أَهْلَ الظَّاهِرِ مَتَى سُئِلُوا عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ قَالُوا: هَذَا مِنْهَا نَهْيَانًا 59 عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَشَاعَ فَسُمِّيَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ لِذَلِكَ 60. وَقِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لَمَّا تَحَدَّثُوا فِي اثْبَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى 61.

وَأَمَّا تَسَمِيَّتُهُ بِعِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ: فَلِأَنَّ مَا سِوَاهُ مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَأُمُورِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ تَسْمَى بِالدِّينِ وَهِيَ فُرُوعٌ عَنْ هَذَا الْعِلْمِ. وَأَمَّا تَسَمِيَّتُهُ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ: فَلِأَنَّهَا عَلَى اثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَائِدَتُهُ (14): فَتَسْمَعُ الْعَقَائِدَ الَّتِي كَلَّفَ 62 الْعَقَلَاءُ 63 يَتَفَصِّلُهَا، الْمُتَطَوِّبَةَ عَلَى النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، الْمُوَصِّلِينَ إِلَى السَّعَادَةِ وَهِيَ: مَعْرِفَةُ الْمُتَعَبُّودِ وَصِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةُ (1/4) الرُّسُلِ وَمَا جَاءُوا بِهِ. وَلَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ فِي مَجَرَى الْعَادَةِ يُوصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ خَلْقُ الْمُعْجَزَةِ عَلَيْهَا إِلَّا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ.

58----- كل النسخ: آخره

59----- م، و: نهين

61----- اثبتوها الناسخ في الحاشية

62----- ب، ج، هـ: كلفت

63----- و: العقلا

(12) - انظر: الأمانة عن أصول الديانة للأشعري / تحقيق فوقية حسين، ص: 26

(13) - إمام الحرمين (سبق ذكره) وللمزيد انظر: لمع الأدلة، تحقيق فوقية حسين، ص: 9، 16، الزركلي / الأعلام ج 4 ص 146.

(14) - اختصر المؤلف على ذكر فائدة واحدة، لكنها هي أم الفوائد، فكل الفوائد الأخرى متفرعة منها وترجع إليها، فإضافة إلى هذه الفائدة العقلية له فوائد أخرى منها: (1) الدب عن الدين ونصرته ومقابلة أهل البدع والعتاد بالتأويل وتمييز السنة من البدعة عند التشابه، ومنها كثرة التصرف في العلوم لمن حصل له فيه ملكة لأن صاحبه إنما ينظر في الأمور الكلية (...) انظر: شرح محصل المقاصد، / المنهج، ورقة: (15/1)، مرجع سبق ذكره.

(64) وَقَوْلُنَا: فِي مَجْرَى الْقَادَةِ: إِحْتِرَازًا مِنْ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى 65
لِعَبْدِهِ مِنْ عِبَادِهِ 66 مَعْرِفَتَهُ بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِالْجِسِّ (64) وَلَا
بِالْوُجْدَانِ وَلَا بِصُرُورِهِ 67 الْعَقْلِ. وَلَا يَكُنُ التَّوَصُّلُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِالْخَبَرِ، فَإِنَّهُ
إِمَّا يُبَيِّدُ 68 إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْمُخْبِرِ 69 صَادِقًا فِي إِبْنَائِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْتِهَاثِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ: فَقَدْ نَقَلَ خَيْرٌ وَاجِدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ
وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ نَقَلَ 70 شَهَابٌ (*) الْيَدِينَ فِي الدُّخِيرَةِ عَنْ ابْنِ الْقَصَّارِ (15)
وَعَبْدِهِ: أَنَّ مَذْهَبَ هَآلِكَ 71 وَجُوبَ النَّظَرِ وَامْتِنَاعَ التَّقْلِيدِ فِي أُصُولِ الدِّيَانَاتِ.
وَقَدْ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّينَ وَالْأَسْنَادُ (16) لَمْ يَرِ بِالتَّقْلِيدِ إِلَّا أَهْلُ
الظَّاهِرِ / (17).

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ: / وَرَأَيْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ جَوَابًا لِكَلَامِ كَتَبَ بِهِ إِلَيْهِ هَآلِكَ
71 إِنَّكَ تَتَحَدَّثُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَإِنَّ السَّلَفَ لَمْ يَكُونُوا يَتَحَدَّثُونَ 73 فِيهِ.

فَأَجَابَ: بِأَنَّ السَّلَفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ تَكُنْ 74 الْيَدُ ظَهَرَتْ 75 فِي
رَمَائِهِمْ فَكَانَ تَحْرِيكُ الْجَوَابِ عَنْهَا دَائِمَةً لِإِظْهَارِهَا فَهُوَ سَعْيٌ 76 فِي مُنْكَرٍ عَظِيمٍ،
فَلِذَلِكَ نُرِكَ. وَفِي رَمَائِنَا ظَهَرَتْ الْيَدُ قَلْبًا سَكَنَّا كُنَّا مُقَرِّرِينَ لِلْيَدِ فَافْتَرَقَ

64+64) ساقط من ج	65—أب: م؛ و: تعلق	66—م؛ و: عبيد
67—م؛ و: بالضرورة	68—م؛ و: يعيد	69—م؛ و: الخبر
70—م؛ و: انقل	71—أ: ج؛ م: ملك	72—زيادة من ب
73—ج: يتحدثوا	74—و: لم يكن	75—م؛ و: ظهر
		76—ب: (+) و

(ج) القرافي / شهاب الدين أحمد / ت 684 هـ / 1285 م) سبق ذكره. وللمزيد انظر: معجم المؤلفين / كتابه
1 ج ص 158.

(15) أبو المباس أحمد بن محمد بن عبد الله حمن الأرحي التونسي الشهير بابن القصار، الأمام النحوي، له
تصانيف منها: شرح شواهد المغني، شرح البردة، حاشية على الكشف، كان حيا بعد التسعين وسبع مائة.

انظر: القسم الثالث من الطل السندسية ج 1 ص 663.

(16)—(سبق التعريف به: انظر: ص 95 هـ: 69)
(17) انظر: شرح تنقيح الغصول في اختصار المصنوع في الأصول / القرافي، تحقيق: د. عبد الرؤوف ط (1)

الْحَالُ / (16).

وَهَذَا جَوَابٌ سَدِيدٌ وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْيَدَعَ ظَهَرَتْ فِي بِلَادِ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَعْرَاقٍ وَمَالِكٌ 77 لَمْ تَظْهَرْ بِبَلَدِهِ فَلِذَلِكَ أُنْكِرَهُ.

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ : / قَالَ لِي بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ مَنَّعِينَ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ

. 78

قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لَوْ وَجَدْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَضَرَبْتُهُمْ بِالْجَرِيدِ 79 يُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ تَحْرِيمُ الْإِسْتِغْثَالِ بِأُصُولِ الدِّينِ . قُلْتُ لَهُ : لَيْسَ كَذَلِكَ قِلٌّ الْمُتَكَلِّمِينَ أَلْيَوْمَ إِنَّمَا هُمْ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا الشَّافِعِيَّ وَلَا يَتْلُكَ الطَّبَقَةُ ، إِنَّمَا كَانَ فِي رَمَازِ الشَّافِعِيِّ عَمْرُو 80 بْنُ عُبَيْدٍ (19) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ 81 الْمُبْتَدِئَةِ ، وَلَوْ وَجَدْنَاهُمْ لَضَرَبْنَاهُمْ بِالسَّيْفِ فَضَلًّا عَنِ الْجَرِيدِ 82 فَكَلَامُهُ ذَمٌّ لَوْلَيْكَ لَا لِأَصْحَابِنَا .

فَأَيُّهُمْ الْقَائِمُونَ بِحُجَّةِ اللَّهِ وَالنَّاصِرُونَ 83 لِدِينِهِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْظَمُوا وَلَا يَهْتَضَمُوا 84 لِأَنَّهُمْ الْقَائِمُونَ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ عَنِ الْأُمَةِ . فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَةُ عَلَى أَنَّ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

قَالَ : قَالَ لِي فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ يَكْفِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ . قُلْتُ : فَمَنْ لَا يَعْتَقِدُهُمَا كَيْفَ نَقَامُ 86 عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِهِمَا 87 ؟ فَسَكَتَ . / وَذَكَرَ

77-...م، هو : سلك	78-...م، هو : يريد	79-...و : بالحديد
80 : و . عمر	81-...ب : (+) و	82-...و : بالحديد
83-...ب، ج، هـ : الناصرون	84-...ب : ولا يهتضوا . و : لا ينضوا ، والمعنى : ولا يظلموا ، انظر المنجد ص 667	
85-...ب، ج، هـ : ج	86-...م، هو : تقوم	87-...و : فيهما

(16) لم أشر على هذا الكلام في بعض من كتبه
(19) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب ، المتكلم ، الزاهد المشهور ، مولى بني عقيل ثم آل عروة بن يربوع ابن مالك . كان جده باب من سبي من جبال السند . وكان أبوه يخلق أصحاب الشُرط بالبرسة فكان الناس أذاروا عمرو مع أبيه قالوا : هلا خير الناس ابن شر الناس ، فيقول أبوه صدقتم : هلا إبراهيم وأنا آزر ... له رسائل وخطب وله كتاب في الرد على القدرية ، وكلام كثير في العدل والتوحيد . ولد سنة 80 هـ . وتوفي سنة 144 هـ . وقيل 142 هـ . انظر : ابن خلكان / وفيات الأعيان ج 3 ص 460 .

الرَّبِيدِي (20) فِي الطَّبَقَاتِ: أَنْ مَالِكًا 68 اخْتَلَفَ إِلَى ابْنِ هُرَيْرٍ (21) عِدَّةَ سِنِينَ فِي عِلْمٍ لَمْ يَبْنُئْهُ فِي النَّاسِ يَرَوْنَ 89 ذَلِكَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ وَمَا تَرُدُّ بِهِ مَقَالَاتُ 90 أَهْلِ الرَّيْغِ / (22). وَنَقَلَ الْمُصَيِّفُ قَوْلًا 91 فِي مُخْتَصَرِهِ (23). (1/5) أَنْ النُّظَرَ فِي هَذَا الْعِلْمِ حَرَامٌ وَزَيْفُهُ 92.

(93) الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي مَوْضُوعِ هَذَا الْعِلْمِ

أَمَّا مَوْضُوعُهُ : فَهُوَ أَعَمُّ الْمَوْضُوعَاتِ ، وَهُوَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ . وَالْمَطْلُوبُ فِيهِ لَوَاحِقُ 94 الْمَوْجُودِ ؛ كَكَوْنِهِ وَاجِبًا أَوْ مُمَكِّنًا أَوْ قَدِيمًا ، أَوْ حَادِثًا ، وَجَوْهَرًا وَعَرَضًا وَ 95 كُتِبًا ، وَجَزْئِيًّا 96 وَعِلَّةً وَمَعْلُولًا وَكَوْنِهِ مُوَافِقًا أَوْ مُخَالَفًا . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمَوْجُودَاتِ (93) .

الْفَصْلُ الثَّالِثُ : فِي مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ

أَمَّا مَسَائِلُهُ فَهِيَ مَا ثَبَتَ فِيهِ بِالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ كَحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ ، وَاثْبَاتِ الصَّانِعِ وَالضَّائِقِ .

أَوْ بِالذَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ كَاثْبَاتِ الْقَدَادِ وَالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ . وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَطَالِبِ .

68-أ: م. م. و: مالک	89-م: و: يروي	90-ب: ج: م: و: مقالة
91-ساقط من ج	92-و: وريفة	(93+93) -ساقط من ج
94-و: الواحد	95-م: و: أو	96-أ: ب: م: و: جزءيا

(20) أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مهج بن محمد بن عبد الله الزبيدي نشأ في اشبيلية وتأدب على أبيه . كان أوجد عصره في النحو وحفظ اللغة . له عدة مصنفات منها طبقات النحويين ، مختصر العين ، الواضع في النحو . توفي بقرطبة سنة 378 هـ .

(21) عبد الرحمن بن هرم ز: من أول من وضع العربية ، وكان من أعلم الناس بالنحو وانساب قريش . توفي سنة 129 هـ . انظر : طبقات النحويين للزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر . ص 26

(22) الكلام موجود بتغيير طفيف في ص 26 طبقات النحويين للزبيدي (المرجع السابق)

(23) انظر : منتقى الوصول للأمل . ص 219

قَائِدَةً : وَاضِحٌ هَذَا الْعِلْمُ هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ الْمَكَلِيمُ وَأَسْمُهُ : عَلِيٌّ

ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَشَرٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي سَالِمٍ 97 بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ 98
مُوسَى بْنِ يَلَلٍ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَهُوَ مَالِكِيُّ الْمَذْهَبِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ جَمَاعَةُ أَهْلِ الشُّنَّةِ .

وَيُلَقَّبُونَ بِالْأَشَاعِرَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ ، وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ فَهْمِهِ يُلَقَّبُونَ
بِالْمُتَنَبِّهِ . إِذَا تَنَبَّأُوا مَا تَفَتَّ الْمُعْتَرِلُ .

وَذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ مُعْتَرِلًا مُتَدَمِّمًا عَلَى نُظَرَائِهِ مِنْ
الْمُعْتَرِلَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، فَكَثُرَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ
فَقَالَ : كُنْتُ تَلِيَّةً مِنْ رَمَضَانَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : يَا أَبَا
الْحَسَنِ كَتَبْتُ الْحَدِيثَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ 99 : فَهَلْ كَتَبْتُ فِيهِ أَيْ
قُلْتُ إِنْ اللَّهُ يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ . قُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَلِمَ لَا تَقُولُ
يَه ؟ !

قُلْتُ : قَامَتِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ ،
فَعَمِلْتُ الْخَبَرَ عَلَى التَّأْوِيلِ وَلَمْ أَحْمِلْهُ عَلَى الظَّاهِرِ . فَقَالَ لِي : أُطْلُبُ فَإِنَّكَ تَجِدُ مِنْ
ذَلِكَ عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدْتُ . فَلَمَّا أَصْبَحْتُ اِشْتَغَلْتُ بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ وَتَرَكْتُ عِلْمَ
الْكَلَامِ .

فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَشِيرِ الثَّانِي رَأَيْتُهُ فَقَالَ لِي 100 : مَا عَمِلْتَ فِي الْمَسَائِلِ
الَّتِي طَلَبْتُ مِنْكَ ؟

97-أ : سلام

98-ساقط من : ج و هـ و

99-ساقط من م و هـ

100-ساقط من ب و ج و هـ و

فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَكْتُ الْكَلَامَ وَاسْتَعْلَيْتُ بِالْحَدِيثِ وَالْفُرَّانِ .

فَغَضِبَ وَقَالَ : أَقُولُ لَكَ شَيْئًا وَتَفْعَلُ غَيْرَهُ ! وَقَدْ قُلْتُ لَكَ : أَطْلُبُ عِلْمَ الْكَلَامِ وَانْبُتَّ بِهِ 101 مَسْأَلَةَ الرُّؤْيَةِ . فَلَمَّا اسْتَبْهَتْ قُلْتُ : وَاللَّهِ مَا أَذْرِي 102 مَا أَفْعَلُ كَيْفَ أَدْعُ الْمَذَاهِبَ الْمَقَرَّرَةَ بِالْمَتَاقَاتِ ؟ فَأَلْوَيْلُ لِي إِنْ اعْتَقَدْتُ خِلَافَ مَا أَقُولُهُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْوَيْلُ لِي مِنْ تَشْنِيعِ الْمُعْتَرِلَةِ إِنْ قُلْتُ يَذَلِكُ ، وَبَقِيْتُ مَتَفَكِّرًا مَتَحِيرًا 103 .

فَلَمَّا أَنْ كَانَتْ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ خَرَجْتُ إِلَى الْجَامِعِ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّلَاةِ فَوَقَعَ عَلَيَّ نَوْمٌ كَالْمَوْتِ الَّذِي لَا يَنْدَفِعُ بِحِيلَةٍ ، فَقُمْتُ بَاكِئًا عَلَى مَا فَاتَنِي مِنْ ذَلِكَ .

فَلَمَّا دَخَلْتُ الْبَيْتَ نُمْتُ فَرَأَيْتُ (1/6) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي : مَا الَّذِي فَعَلْتَ فِيمَا قُلْتَ لَكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَدْعُ مَذْهَبًا 104 تَصَرَّهَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، يَقُولُ النَّاسُ : هَذَا رَجُلٌ مُؤَسَّسٌ يَدْعُ الْمَذَاهِبَ بِالْمَتَاقَاتِ ! فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ : كَذَلِكَ كَانُوا 105 يَقُولُونَ 106 فِي إِنْهُ مُؤَسَّسٌ وَمَجْنُونٌ وَمَا تَرَكْتُ الْحَقَّ لِأَجْلِ أَقْوَالِ النَّاسِ فَهَذِهِ امْتِذَا رَأَتْ 107 بَاطِلَةٌ فَدَعَمَهَا وَانْصَرَّ 108 هَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنَ الرُّؤْيَةِ 109 وَعَدِمَ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْفُرَّانِ وَالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ 110 ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُلْهِمُكَ الْأَدْلَةَ . وَاسْلُكْ فِي نَصْرَةِ مَا قُلْتُ لَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَدْلَةَ الْمُعْقُولِ فَإِنَّهَا حَقٌّ وَصَوَابٌ . فَاسْتَبْهَتْ وَتَصَرَّتْ 111 هَذِهِ الطَّرِيقَةَ . هَذَا مَا تَقَلَّ الْقَاضِي (25) عِيَاضٌ .

- | | |
|----------------------|-------------------|
| 101-زيادة من : ب:ج | 102-أ: ما نري |
| 103-ب:ج:هـ:و: متحمرا | 104-و: منهبا |
| 105-ساقط من ج | 106-ج: يقول |
| 107-و: لتعديرات | 108-أ:هـ:و: وانظر |
| 109-و: الروية | 110-أ: وأن الله |
| 111-م: نصرة | |

وَذَكَرَ الْمُضَدُّ فِي الْمَوَاقِفِ وَالْمَرَاصِدِ : / أَنْ سَبَبَ رُجُوعِ الشَّيْخِ
الْأَشْعَرِيِّ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ قَالَ لِأُسْتَاذِهِ 112 أَبِي عَلِيٍّ (26) الْجُبَّائِيُّ 113 :
مَا تَقُولُ فِي ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ عَاشَ أَحَدُهُمْ فِي الطَّاعَةِ ، وَأَحَدُهُمْ فِي الْمَعْصِيَةِ ، وَمَاتَ
أَحَدُهُمْ صَغِيرًا ؟

فَقَالَ : يُثَابُّ الْأَوَّلُ بِالْجَنَّةِ ، وَيُعَاقَبُ الثَّانِي بِالنَّارِ ، وَالثَّالِثُ لَا يُعَاقَبُ
وَلَا يُثَابُّ 114 .

قَالَ (27) : فَإِنْ قَالَ الثَّالِثُ : يَارَبِّ 115 لَوْ عَمَّرْتَنِي قَاصِلُحُ فَادْخُلْ
الْجَنَّةَ ! قَالَ : يَقُولُ الرَّبُّ تَعَالَى 116 .

كُنْتُ أَعْلَمُ مِنْكَ (28) أَنَّكَ لَوْ عُمِّرْتَ لَفَسَدْتَ وَأَقْسَدْتَ فَدَخَلْتَ النَّارَ .

قَالَ 115 : فَيَقُولُ الثَّانِي : (29) رَبِّ لِمَ لَمْ تُمْسِكْنِي صَغِيرًا لِئَلَّا
أَذِيبَ فَلَا أَدْخُلَ النَّارَ كَمَا أَمَتَ أَخِي ؟ فَبُهِتَ الْجُبَّائِيُّ 118 ، فَتَرَكَ الشَّيْخَ (30)
مَذْهَبَهُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْحَقِّ وَكَانَ أَوَّلُ مَا 119 خَالَفَ فِيهِ الْمُعْتَرِلَةَ (31) / .

113- في كل النسخ : الجبائي

115- ساقط من : و

117- م ، و : له الم .

119- م ، و : من

112- م ، و : الاستاذ

114- ساقط من : م ، و

116- جميع النسخ : تعالى

118- في جميع النسخ : الجبائي

(26)- سبق التعريف به .

(27)- في المواقف والمراسد / شرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني . مطبعة الحاج مكرم إفتندي
البوسنوي / سنة 1286 هـ . ص 536 : (4) لا أشعري

(28)- من المرجع السابق ، نفس الصفحة

(29)- في المرجع السابق نفس الصفحة : (4) يا

(30)- في المرجع السابق نفس الصفحة : لا أشعري

(31)- انظر : المرجع السابق . ص 536

قَوْلُهُ : ((تَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ (1) شَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ)) إِلَى

آخِرِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ لَمْ يَصَرِّ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ بِالْحَمْدِ كَمَا فَعَلَ أَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ إِقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَ2 لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ 3 لَا يُتْبَعُ فِيهِ 3) (الْحَدِيثُ 2) .

قُلْتُ : الَّذِي يَكُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ تَصْدِيرُ 4 الْأَمْرِ الَّذِي لَهُ بَالٌ بِالْحَمْدِ ، وَذَلِكَ أَعْمٌ مِنْ كِتَابَتِهِ 5 . فَسَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ حَمْدَ عِنْدَ اقْتِدَائِهِ ، أَوْ نَقُولُ اسْتَفْتَى 6 بِالْبَسْمَلَةِ 7 لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ ، وَهُوَ حَاصِلُ الْبَسْمَلَةِ 7 (3) ، وَمَعْنَى الْوُجُوبِ لُغَةً الثُّبُوتُ (4) ، وَالسُّقُوطُ .

فَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِذَا وَجِبَ الْمَرِيضُ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً) (5) . أَيْ إِذَا سَكَنَ وَزَالَ عَنْهُ الْإِصْطِرَابُ . وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى 8 : [فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا] (6) . أَيْ سَلَطَتْ . وَمَعْنَاهُ فِي اصطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ : / طَلَبُ فِعْلٍ غَيْرِ كَيْفٍ يَنْتَهِضُ 9 تَرْكُهُ فِي جَمِيعِ وَقْتِهِ سَبَبًا لِلْعِقَابِ / . كَذَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي مُحْتَصَرِّهِ (7) . وَلَا بُدَّ مِنْ تَبَيَانِ التَّكْلِيفِ ، وَالْمُكَلِّفِ ، وَالْمُكَلَّفِ ، وَالْمُكَلِّفُ بِهِ ، وَشُرُوطُ التَّكْلِيفِ وَعَلَامَاتُ 10 الْبُلُوغِ . فَأَمَّا التَّكْلِيفُ فَعِبَارَةٌ عَنْ حَمْلِ الْمُكَلِّفِ عَلَى فِعْلٍ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَهِيَ الْمَشَقَّةُ ؛ وَذَلِكَ مُطَابَقَتُهُ لِفِعْلِ

- | | |
|----------------------|------------------------|
| 1- م- هو : المؤلف | 2- م- هو : (+) هي |
| (3) زيادة من م ، و | 4- م- هو : تصوير |
| 5- م- أ- كتبه | 6- م- هو : استغنى |
| (7) ماقط من م ، و | 8- م- جميع النسخ وتعلی |
| 9- م- هو : ينتهض | 10- م- هو : علامة |

- (1) هو العاقل البالغ الذي بلغته الدعوة شرعا - كتابا سنة وإجماعا - انظر : شرح الشيخ سيدي الغري الصغرى للسنوسى - الورقة (1/3)
 (2) تمام الحديث : (لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع ابتر موقوف البركة) - انظر : ص 76 هـ (16) .
 (3) لقد ورد : (كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع ...) انظر : شرح صغرى الصغرى للسنوسى ، تأليف : الشيخ سيدي . ص 2 ، مع يجوز في
 (4) نفس التعريف الذي ذكره سيف الدين في كتابه : الأحكام في أصول الأحكام ج 1 ص 137 . دار الكتب العلمية / بيروت 1408 هـ / 1980 م .
 (5) موطن مالك رواية يحيى الليثي / دار النفائس . ص 155 ، رقم الحديث 554 .
 (6) الحج 34
 (7) انظر : ابن الحاجب / منتهى الوصول والامل في علمي الأصول والجلد ص 33 . الطبعة الاولى / دار الكتب العلمية / بيروت . وقارن ذلك بعد سيف الدين له . انظر : الأحكام في أصول الأحكام ج 1 ص 156 .

أَوْ سَرَكِ [1/7] بِأَسْرِ أَوْ نَهَى ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاعَهُمَا . وَأَمَّا السُّكُفُفُ بِكَسْرِ اللَّامِ فَهُوَ
الْقَارِعُ ، وَيَسْتَجِهَا مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ التَّكْلِيفُ . وَأَمَّا الْمُكْلَفُ بِهِ فَهُوَ أَفْعَالُ الْمُكْلَفِ
الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا 11 التَّكْلِيفُ ، وَهِيَ 12 عَلَى قِسْمَيْنِ : وَاجِبُ الْفِعْلِ كَالْإِيسَانِ
وَالْفُلُوبَاتِ الْخَمْسِ . وَوَاجِبُ الشَّرَكِ ، كَالْكَفْرِ وَسَائِرِ الْمُقَاصِي . فَأَلْوَجِبُ الْفِعْلِ :
هُوَ الَّذِي يَبْدَحُ فَاعِلُهُ وَيَذْمُ 13 تَارِكُهُ شَرْعًا . وَالْوَجِبُ الشَّرَكِ : هُوَ الَّذِي يَذْمُ 13
فَاعِلُهُ وَيَبْدَحُ تَارِكُهُ شَرْعًا .

وَأَمَّا سُرُوطُ التَّكْلِيفِ فَثَلَاثَةٌ : الْعَقْلُ وَالْبُلُغُ ، وَمَجِيءُ الرُّسُولِ 14 ،
أَوْ بُلُغُ دَعْوَتِهِ . وَأَمَّا عَلَامَاتُ الْبُلُغِ فَخَمْسُ 15 : الْإِخْتِلَامُ ، وَالْيَسَنُ ، وَالْإِنْبَاتُ ،
وَالْحَسَلُ ، وَالْحَبْصُ . فَالْخَمْسُ فِي الْجَوَارِي ، وَ (16) الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ (16) فِي
الْإِنْسَانِ . ثُمَّ تَوَلَّى الْوُجُوبَ بِالْمُكْلَفِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ((يَجِبُ عَلَى الْمُكْلَفِ))
إِنَّمَا هُوَ لِيُوصِفَ التَّكْلِيفَ ، فَإِذَا تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ هِيَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ ،
لِأَنَّ أَوَّلَ وَقْتٍ يَتَصَبَّحُ فِيهِ الْإِنْسَانُ بِالتَّكْلِيفِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخُطَابُ بِأَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ
صَحِيحٍ ؛ وَمَوْ السَّعِيرَةَ بِأَلْفِهِ تَعَالَى 8 وَصِفَاتِهِ ، لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ .
فَلِإِنْ قُلْتُ : الْمَعْرِفَةُ لَا تَحْصُلُ 17 إِلَّا بِالنَّظَرِ فَإِذَا أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ هُوَ النَّظَرُ . قُلْتُ :
وُجُوبُ النَّظَرِ مِنْ تَابِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَوُجُوبُهُ وَجُوبُ الْوَسَائِلِ ، بِخِلَافِ
الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبُ الْمُقَاصِدِ . فَلِإِنْ قُلْتُ : لَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا
يُنَبِّئُ مَا ذَكَرْتُ لِأَنَّهُ كَمَا يَصْدُقُ أَنَّ الْمُكْلَفَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ
الْمَوْدِيِّ إِلَى الْمَعْرِفَةِ يَصْدُقُ أَنَّهُ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالتَّقْلِيدِ .

11----م: 29 : بد

12----م: 29 : وجر

13----م: 29 : ويذم

14----م: 29 : الرسل

15----م: 29 : فخصه

(16/16) ---- م: 29 : في الثلاثة الأولى

17----م: 29 : لا تحصيل

قُلْتُ : الْإِحْتِمَالُ كَمَا ذَكَرْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ فِي التَّقْلِيدِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ فَلَا جَرَمَ تَعَيَّنَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْدِيدِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَوَّلِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ ، فَقِيلَ : اتِّعَاقُ الْوُجُوبِ الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ . (8) وَقِيلَ : الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ (18) وَهُوَ مَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ ، وَقِيلَ : أَوَّلُ جُزْءٍ مِنَ النَّظَرِ (8) ، وَقِيلَ : النَّظَرُ . وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْهُمْ الشَّيْخُ ، وَقِيلَ : التَّعْرِيفُ بِأَلَيْهِ (9) . وَقِيلَ : الْإِيمَانُ بِأَلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ (19) وَالشَّافِعِيِّ (10) وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَقِيلَ : النُّطْقُ بِالسَّهَادَتَيْنِ ، وَقِيلَ : التَّقْلِيدُ ، وَقِيلَ : الشُّكُّ ، وَنُسِبَ إِلَى أَبِي فَوْرِكَ (11) مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَبِي هَاشِمٍ (12) مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ . وَقِيلَ : وَطِيقَةُ (20) الْوَقْتُ وَمَتْنَاهُ : أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اتَّصَفَ بِالتَّكْلِيفِ فَإِنَّهُ يُخَاطَبُ بِمَا يُخَاطَبُ بِهِ غَيْرُهُ مِنْ صَلَاةٍ إِنْ حَضَرَ وَقَتَهَا ، أَوْ صِيَامٍ إِنْ حَضَرَ وَقْتَهُ ، أَوْ جِهَادٍ إِنْ فَجِئَ (21) الْعَدُوُّ مَحَلَّةً قَوْمٍ . وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَقِيلَ : التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّقْلِيدِ . وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَذْهَبَانِ وَهُمَا : 22 : الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ وَالتَّعْرِيفِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَقِّ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَوَّلِيَّةِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ (1/8) أَوَّلُ وَاجِبٍ خُطَابًا وَمَقْصِدًا 23 . وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ أَوَّلُ وَاجِبٍ سَبَبًا وَاشْتِقَالًا . فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْأَوَّلِ فَالْمَعْرِفَةُ ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الثَّانِي فَالْقَصْدُ . فَقَدْ نَظَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ هَذَيْنِ الْقَرْنَيْنِ إِلَى أَوَّلِيَّةٍ لَمْ يَنْظُرْ لَهَا 25 الْآخَرُ . وَلَمَّا كَانَ مُدْرِكُ الْوُجُوبِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ هُوَ السَّرْعُ (26) وَحَدَّهُ قَيْدُ 27 الْمُصَنِّفِ الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ

(18 : 18) ساقط من : ب	19 --- أ ب : ملك	20 --- م هـ : وخليفة
21 --- ب ، م ، و : فيها	22 --- ساقط من ج	23 --- أ : و مقصودا
24 --- م هـ : فإن نظر	25 --- م هـ : إليها	(26 : 26) --- ساقط من ج
27 --- و : قيد		

(8) راي القاضي . انظر : ص 76 من شرح محصل المقاصد المنهجرة .

(9) يعزى للشيخ أيضا . انظر : نفس المرجع السابق

(10) انظر ص 9 من الفتاوى الأكبر لابي حنيفة و يليه الفقه الأكبر للشافعي . ط (9) مكتبة : محمد علي صبح

وأولاده - مصر -

(11) أبو بكر محمد (330-406 هـ) عرف بكثرة تصانيفه في التوحيد والزهد والأصول - انظر سير أعلام النبلاء

الذهبي ج 14 ص 214

، مقدمة في نكت من أصول الفقه لابن فورك - قرأها وعلق عليها محمد السليمانى - مجلة الموافقات 16 ص

1412 تصدر بالجزائر . ص 417

(12) عبدالسلام بن أبي علي بن محمد الجبائى - المتكلم المشهور ، العالم بن العالم كان هو وابوه من كبار

المتنزهة ولهما مقالات على مذهب المعتزلة . ولد سنة 247 هـ وتوفي 321 هـ ببغداد .

انظر : السبكي في اللغة والأعلام --- ص : 197 .

26 (احْتِرَارًا مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ . فَإِنَّ مُدْرَكَ الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْعَقْلُ . فَإِنْ عَلَتْ : عَلَى بَحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ شَرْعًا قِيدًا فِي التَّكْلِيفِ ، أَوْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ قِيدًا فِي الرُّجُوبِ . قُلْتُ : يَتَعَيَّنُ الثَّانِي لِأَنَّ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ بِهِ لَهُ فَائِدَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ بِخِلَافِ تَقْيِيدِ 27 التَّكْلِيفِ بِهِ 28 إِذْ لَا يَظْهَرُ لَهُ كَبِيرُ فَائِدَةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

إِخْتِجَ أَهْلُ الشُّنَّةِ يَقُولُهُ تَعَالَى : [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] (13) . وَوَجَّهَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْآيَةِ يَنْبَنِي عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ : الْأُولَى قَوْلُنَا 29 : لَوْ كُفِّرُوا قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَتَرَكُوا . (30) وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا 31 : وَلَوْ تَرَكُوا لَعَذَّبُوا . فَيَسْتَجِبُ لَوْ كُفِّرُوا قَبْلَ الْبِعْثَةِ لَعَذَّبُوا ، كُنْ (30) النَّالِي 32 بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ . فَظَهَرَ مِنْ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُمْ آمَنُوا 33 مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بِعْثَةِ 34 الرَّسُولِ 35 فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا وَجُوبَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ أَوْ تَقُولُ لَوْ كَانَ النَّظَرُ وَاجِبًا عَقْلًا لَعَذَّبَ تَارِكُهُ قَبْلَ الْبِعْثَةِ ، كُنْ 25 النَّالِي 32 بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ . أَمَّا الْمَلَاظِمَةُ فَلِأَنَّ التَّعْذِيبَ بِالتَّرْكِ مِنْ تَوَازِيهِ الْوَاجِبِ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ :

فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى 37 [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا] (14)

فَلَا يَكُونُ النَّظَرُ وَاجِبًا عَقْلًا فَيَكُونُ شَرْعِيًّا .

قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الطَّوَالِيعِ : وَفِي الْمَلَاظِمَةِ مَنَعٌ عَلَى جَوَازِ الْعَفْوِ / (15) .

قُلْتُ : مِنْ أَصُولِ (16) الْمُعْتَزَلَةِ عَدَمُ جَوَازِ الْعَفْوِ قَبْلَ الشُّوْبَةِ فَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَنَعُ ، وَلَا يَقَالُ الدَّلِيلُ الْإِزَامِيُّ 38 لِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى تَقْيِ التَّعْذِيبِ وَلَا يَرْمِ الْوُجُوبِ

29-م: هو؛ قوله

32-م: هو؛ الثاني

35-و: الرسل

38-و: الراعي

26-ز: زيادة من ج

31-م: والثاني قوله .

34-م: بعث

37-م: ب: ج . تعالى

27-ز: قيده

(30) (30) -ساقط من ج

33-أ: آمنون

36-ب: هو؛ لاكن

(13) الاسراء 15

(14) الاسراء 15

(15)

(16) - انظر عن هذا الاصل : الفرق بين الطرق / البغليدي ص 116

مَوْ اسْتَخْلَافُ الْعَذَابِ لَا وَقُوعُهُ، وَلَمْ تَذَلِ الْآيَةُ عَلَى تَفْصِيهِ لَأَنَّا نَقُولُ: وَقُوعُ الْعَذَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَزِمًا لِتَرْكِ الْوَاجِبِ (39) فَقَدْ دُمِ الْأَمْنُ 40 لَزِمَ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ (39). وَقَدْ ذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى تَفْصِيهِ قَبْلَ الشَّرْعِ 41 فَيَكُونُ بُرْهَانِيًّا. وَاجْتَبَيْتِ الْمُعْتَرِكةُ بِأَنْ قَالُوا: لَوْ ثَبَتَ وَجُوبُ النَّظَرِ بِالسَّمْعِ لَزِمَ إِفْخَامُ الرُّسُلِ، وَاللَّارُ بِاطِلُ، فَالْمَلَزُومُ مِثْلُهُ.

بَيَانُ السَّرِيطَةِ: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ادَّعَى 42 الْإِسْرَافَةَ وَأَتَى بِالْمُعْجِزَةِ عَلَى وَفَى دَعْوَاهُ، وَقَالَ لِلْمُعَانِدِ أَنْظِرْ فِي مُعْجِزَتِي كَيْ تَعْلَمَ صِدْقِي.

فَلَمْ أَنْ يَقُولَ لَهُ 43: لَا أَنْظِرْ (44) فِي مُعْجِزَتِكَ (44) حَتَّى يَجِبَ النَّظَرُ عَلَى، وَلَا يَجِبُ النَّظَرُ عَلَى حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرْعُ، وَلَا يَثْبُتَ الشَّرْعُ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَى النَّظَرِ وَلَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبَ النَّظَرُ، أَوْ يَقُولَ الْمَدْعُو 45: لَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبْ عَلَى الشَّرْعِ، وَلَا 47 يَجِبْ عَلَى الشَّرْعِ حَتَّى أَنْظِرَ قَبْلَ إِنْخَامِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا: جَدَلِيٌّ. وَالْآخَرُ: حَقِيقِيٌّ.

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْخَصَمَ وَإِنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ الْعَقْلِيِّ فَوُجُوبُهُ إِنَّمَا هُوَ بِنَظَرِ الْعَقْلِ.

فَيُلْتَمَعُ 45 أَنْ يَقُولَ: (1/9) لَا أَنْظِرْ حَتَّى أَعْرِفَ وَجُوبَ النَّظَرِ. وَلَا أَعْرِفَ وَجُوبَ النَّظَرِ إِلَّا إِذَا نَظَرْتُ وَهُوَ 48 دَوْرٌ.

أَوْ يَقُولَ: لَا أَنْظِرْ حَتَّى يَجِبَ عَلَى النَّظَرِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى النَّظَرِ 49 حَتَّى

40-ب:ج:الامر

42-أ:ج:م:ادعا

(44، 44) ساقط من: ب:ج:م.

46-ساقط من: و:م

48-م:و:فهو

(39، 39)-ب:ساقط من: م:و

41-ب:م:و:الشروع

43-ساقط من: ب:ج:م:و

45-ج:البدعي، والمدعوا

47-ساقط من: و

49-ساقط من: ب:م:و.

أَنْظَرَ قَبْلَهُمُ الدُّورَ وَإِقْحَامَ الرُّسُلِ . قَبِلَ مِنْهُمْ فِي إِبْجَابِهِ عَقْلًا مَا أَلْزَمُونَا فِي
إِبْجَابِهِ سَدَسًا . فَكَلَّمَا يَخْطُبُونَهُ جَوَابًا عَنْهُ فَهُوَ جَوَابُنَا . وَتَقْرِيرُ الشَّائِنِ وَهُوَ
الْحَقِيقَتِيُّ أَنَّ تَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّظَرَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ وَجُوبِهِ ، لِأَنَّهُ 50 قَدْ
يَخْصُلُ النَّظَرُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَهُ .

سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُ 51 وَلَيْكُنْ 52 لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ وَجُوبِهِ 53
بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِمْكَانِ وَجُوبِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهُوَ مُسْتَقَادٌ مِنَ الشَّرْعِ سَوَاءٌ "نَظَرَ" أَوْ
لَمْ يَنْظُرْ .

فَسَتَى طَهَرَتْ الْمُعْجِزَةُ الدَّالَّةُ عَلَى صَدَقِ الرُّسُولِ 54 وَكَانَ الْمَدْعُوُّ
مُتَمَكِّنًا مِنَ النَّظَرِ فَقَدْ اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ ، وَتَبَتِ الْجُوبُ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْوَاجِبَاتِ
الشَّرْعِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ بِدُونِ الْعِلْمِ لَوُجُوبِهَا . فَلَا يَشْتَرُطُ فِي الْجُوبِ
الْعِلْمُ بِالْجُوبِ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْجُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجُوبِ . ضَرُورَةٌ أَنَّ الْعِلْمَ تَابِعٌ
لِلْمَعْلُومِ 55 فَلَوْ 56 تَوَقَّفَ الْجُوبُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ لَزِمَ الدُّورُ . تَعَمُّ يَشْتَرُطُ فِي
الرُّوحِ تَسَكُّنُ السُّخَّاطِ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ حَاجِلٌ .

وَقَرَأَهُ ((أَنَّ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ)) .

يَعْنِي أَنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ يَاسْتِكْمَالِ 57 شَرَائِطِ 58 التَّكْلِيفِ
تَحْصِيلُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْأَدْلِيلِ . وَلَا يَكْفِي (17) فِي ذَلِكَ التَّقْلِيدُ كَمَا سَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى 59 . فَأَنَّ وَصَلَتِهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْقَاعِلِيَّةِ يَجِبُ . وَالْعَقْدُ

50- أ، ب، ج : فإنه	51- ب : وقوفه
52- ب : و : ولا يكن	53- أ : (+) فإنه قد يحصل النظر لمن
54- م : هو : الرسل	55- م : هو : المعلوم
56- ج : بل	57- م : هو : باشتغال
58- ن : الضرائط	59- كل النسخ : تعلي

ضِدُّ الْحَلِّ ، وَهُوَ حَقِيقَتُهُ فِي الْمَحْسُوسَاتِ كَالرُّبُطِ وَالشَّدِّ (16) ، فَاسْتُعِيرَ لِنَتِصِمِيمِ الْقَلْبِ عَلَى أَهْرَاقٍ مِنَ الْأَهْوِيَةِ وَالصُّحُوحِ ضِدُّ الْفَسَادِ .

وَقَوْلُهُ: ((فِي التَّوْحِيدِ)) يَتَعَلَّقُ بِتَكُونِ إِنْ قُلْنَا بِجَوَارِ التَّعَلُّقِ بِكَانِ السَّاقِصَةِ ، وَإِلَّا فَهُوَ خَالٍ مِنْ عَقْدٍ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ .

وَقَوْلُهُ ((وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ)) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ((فِي التَّوْحِيدِ)) . وَكَذَا قَوْلُهُ ((وَفِي تَعْدِيقِ رَسُولِهِ)) .

ثُمَّ قَالَ : ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ ، وَلَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي صِفَتِهِ مِنْ (60 صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 60) ، وَلَا قِسِمَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ)) .

أَقُولُ : قَدْ أَذِنْتُ الْفَاءُ بِالسُّبُوبِ عَمَّا 61 تَقَدَّمَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ عَلَى التَّكْلِيفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، يَنْشَأُ مِنْ ذَلِكَ إِعْتِقَادُ التَّوْحِيدِيَّةِ لِلَّهِ ، وَاسْتِحَالَةُ شَرِيكِهِ 62 ، وَاسْتِحَالَةُ تَنْظِيرِهِ 63 فِي صِفَتِهِ مِنْ صِفَاتِهِ الْعَلِيَّةِ .

وَالْفَاضِلُ نَصَّبَ قَوْلُهُ ((فَيُؤْمِنُ)) (64 مِنْ بَابِ 64) الْعَطْفِ 65 عَلَى الْإِسْمِ الْخَاصِ 66 وَهُوَ قَوْلُهُ ((عَقْدٍ)) 67 . وَقَدْ جَمَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ نَوْحِي الْكَلْبِ وَالنَّسِيرِ (19) ، وَهُمَا الْمَفْرُوقُ وَالْمَجْمُوعُ . لِأَنَّ قَوْلَهُ ((فِي التَّوْحِيدِ)) إِلَى قَوْلِهِ ((رَسُولِهِ)) تَلْفِيفٌ مَفْرُوقٌ .

وَقَوْلُهُ: ((وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ)) تَلْفِيفٌ مَجْمُوعٌ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ

(60+60) --- هـ : وَفِي صِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ
61 --- جـ هـ : عَنْ مَا
62 --- هـ : شَرِيكَ
63 --- بـ جـ هـ : مَعْ وَ : تَنْظِيرُ
64+64) (64) زِيَادَةٌ مِنْ بـ جـ هـ : وَ
65 --- أـ : بِالْمَعْلُوفِ
67 --- أـ : (+) صَحِيحُ

(18) - انظر : د . خليل / المعجم العربي الحديث - مكتبة لاروس ، ص 842 .
(19) وهو ذكر متعدد على التفضيلي أو الإجمالي ثم ذكر ما لكل من أفراد هذا المتعدد من غير تعيين ، انبعاثاً على صرف السامع في تمييز ما لكل واحد منها وثقة في قدرته على رد كل إلى صاحبه ...
انظر : القزويني / شرح التلخيص في علوم البلاغة - شرحه وخرجه شوالهده : محمد هاشم دويدري - منشورات دار المكنة / دمشق ، ص 168 و 169 .

صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْأَفْصَالِ . وَالتَّشْرِعُ قَوْلُهُ : ((قَيُومِينَ يَأْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) (1/10) إِلَى قَوْلِهِ ((وَأَنْ مَحْمَدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ 68)) . فَقَوْلُهُ : ((قَيُومِينَ يَأْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ ((فِي التَّوْحِيدِ)) . وَهُوَ أَنْ لَا تَرَى إِلَهَ سِوَكُنَا فِي مَلِكِيهِ .

وَشَرُّهُ : ((وَلَا تَظْلِمْ لَهُ فِي شَيْءٍ (69) مِنْ صِدْقَاتِهِ إِلَهِيَّةٍ (69))) .

رَاجِعْ إِلَى أَخِي نُرْعِي الْكَلْبَ الْمَجْشُوعَ؛ وَهُوَ حَيَاتُ الدَّائِي.

وَقَوْلُهُ ((وَلَا قَيْسِمَ لَهٗ فِي أَفْعَالِهِ)) رَاجِعٌ إِلَى النَّوعِ الثَّانِي : وَهُوَ صَيَّغَاتُ الْأَفْعَالِ 70 .

وَقَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا ((وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ ((وَفِي تَعْدِيقٍ بِهِ)).

قَوْلُهُ ((فَيُؤْمِنُ بِأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) مَعْنَى الْإِيمَانِ التَّصَدِيقِ . وَهُوَ
الَّذِي حَدَّثَ الْبُخَّارِيُّ كَمَا سَبَّأْنِي (20) .

وَقَوْلُهُ: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)) (21) خَبَرُ لَا الشَّرِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرَكِيبِ عِنْدَ النُّحَاسِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (22) مَوْجُودًا أَوْ 71 فِي الْوُجُودِ .

وَأَعْتَرَضَهُ 72 بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَقَى الْمَاهِيَةَ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ
أَعْمٍ مِنْ نَفْسِهَا بَلِيدٍ. وَرَأَى 73 النُّحَويُّونَ أَنَّ الْمُسْتَشْتَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا هُنَا

68- زيادات سن ب، ج
69- م، و: من صفات الألوهية
70- ج: الفات
71- ب، ج، م، و: و
72- ب، ج، م، و: و نازع
73- أ، و: و، و

(20) سيخص المؤلف باباً خاصاً باليهانن متى ينعزم له بعد ذلك ضمن باب آخر .
 (21) يقول العلامة محمد خليل خراسي في شرحه للفتاوى الواسطة لابن تيمية ص 728 هـ / 1328 م : « ولا إله إلا الله » هي كلمة التوحيد التي اتفقت عليها كلمة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، بل هي خلاصة دعوتهم وزيادة رسالاتهم . كما قال علي عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإذا فاءوا على فاقد عصموا مني ، دماءهم وأموالهم إلا بحقها » وحسابهم على الله عز وجل .
 وقد ذكرنا هذه الكلمة على التوحيد باعتبار اشتغالها على الفني والآيات العنقضي للمصنف وهو إبلغ من الآيات المبهرات ، كقولنا الله واحد مثلاً ، فهي تدل بصرها على نفي الإلهية عما سوى الله تعالى ، وتدل بجزءها على إثبات الإلهية له وحده - (انظر ص 13) (يتصرف)

(22) لا متصور بحق موجود إلا الله - انظر: نفس المهرج، شرح مغزى الصغرى السنوسى، الورقة 19 ب/،
 ميم، الطلاب في الاعراب والاسلاء، د. اميل بديع يعقوب، ص: 208، دار العلم للملايين ط (3) وقيل في
 معنى (لا إله إلا الله) أي لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه إلا الله تعالى، انظر: شرح
 مغزى الصغرى السنوسى / تأليف الشيخ سيدى، الورقة 19 ب/.

مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا: لَزُومُ الْإِخْتِيَارِ بِالْخَاصِّ عَنِ الْعَامِّ، فَإِنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عَامٌّ
وَالْمُسْتَشْنَى 74 خَاصٌّ . وَالثَّانِي: أَنَّ لَا إِثْمًا تَعْمَلُ فِي 75 النُّكْرَاتِ بِقَيْدِ النَّفْيِ
وَأَسْمِ الْجَلَالَةِ مَعْرِفَةُ مُوجِبٍ . وَقَدْ قِيلَ لَا خِلَافَ بَيْنَ النُّحَاةِ 76 أَنَّ إِلَّا فِي كَلِمَةٍ
إِلَّا خِلَافٌ يَسْتَعْنِي غَيْرُ .

تَسْيِيءٌ : قَالَ صَاحِبُ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ (23) :

/ لَقَطُ الْإِسْتِثْنَاءِ 77 فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ لَا يَجْرِي عَلَى ظَاهِرِ مَا يَقْهُسُهُ كُلُّ
قَاصِرٍ 78 مِنْ أَنَّهُ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ هَاهُنَا كُفْرٌ وَإِيمَانٌ .
وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ : أَنَّ الْمُقَرَّرَ بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً ، أَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِسَبْعَةٍ لَا بِعَشْرَةٍ .
وَيَنْفِي مِنْهَا ثَلَاثَةً .

إِذْ يَلْزَمُ 79 (80) أَنَّ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ (80) .

نَعَمْ لِلْسَّبْعَةِ عِبَارَتَانِ : سَبْعَةٌ ، وَعَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ .

فَيَكُنْ صِيغَةُ النَّفْيِ أَبْلَغُ فِي إِضَافَةِ مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ . إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ
الْثَمَنِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ / (24) إِنْتَهَى .

قُلْتُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ جَاءَ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي الْكَلِمَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ
الشَّرَكَةَ ، فَتَكُونُ مِنْ تَابِ قَصْرِ الْوَصْفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِنَا: لَا كَاتِبٌ إِلَّا زَيْدٌ
خَطَابًا لِمَنْ كَانَ 81 يَتَّقِدُ اشْتِرَاكَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو 82 فِي الْكِتَابَةِ . وَيُسَمَّى هَذَا النُّوعُ مِنْ

75- ساقط من نسخة م، و

77- نسخة م، و: الاستثنى، وفي ب: الاستثنا

79- نسخة م، و: منه

81- زيادة من: م، و

74- م: (+) به

76- ب، م، و: النحات

78- م، و: قاص

(80 و 80) - ساقط من م، و

82- نسخة م، و: عسر

(23) تقي الدين أبو العز منظر - سبق التعريف به وللمزيد انظر :

مراجعات كلامية بين السنوسي والمغيلي - مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ، فاس ، السنة 1988 ،

المجلد : 3 ، ص 192 هـ (13)

(24) - لم أجد على هذا الكلام

الضَّيِّيرِ عِنْدَ عِلَّاسٍ السَّيَّانِي 83 قَصَرَ أَفْرَادَ لِقَاطِعِهِ 84 الشَّرِكَةَ السَّوْهَمَةَ عِنْدَ السَّطَّاطِي . فَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ 85 فِي الْكَلِمَةِ كُفْرًا وَإِسْنَاءً . وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ فِي مُخْتَصَرِهِ الْأَصْلِيِّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ 86 مِنَ النَّفْيِ إِنِّبَاتٌ بِتَوْرِيهِ : / لَوْ لَمْ يَكُنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْجِيدًا ، وَهُوَ مَحَلُّ وَفَاقٍ وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ / (25) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَوْلُ الْمُفْهَمِ فِي الْمُقَرَّرِ بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً أَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِسَبْعَةٍ لَا بِعَشْرَةٍ وَيُنْفِي مِنْهَا ثَلَاثَةً مَرْجُوحٌ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ 85 وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى خِلَافِهِ .

(87 قَالَ الْمُصَنِّفُ 87) : / هُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ مَنْ قَالَ : اِشْتَرَيْتَ الْجَارِيَةَ إِلَّا يَصِفُهَا ، لَمْ يَرُدَّ إِسْتِثْنَاءُ يَصِفُهَا (88 مِنْ يَصِفُهَا 88) ، وَلِأَنَّهُ كَانَ يَتَسَلَّلُ ، وَلِأَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الضَّيِّيرَ لِلْجَارِيَةِ يَكْمَالُهَا وَلَا جَمَاعَ أَهْلٍ 89 الْعَرَبِيَّةِ (90 عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ بَعْضًا مِنْ كُلِّ 90) وَلَا بَطَالَ التَّصْوِصِ ، وَلِلْعَلَمِ بِأَنَّا نَسْقِطُ الْخَارِجَ ، فَتَعْلَمُ (11 / 1) أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ / (26) . وَكَذَا أَيْضًا قَوْلُ مَنْ قَالَ لِلْسَّبْعَةِ عِبَارَتَانِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَاضِي (27) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَرَدُّ بَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ قَاوِنِ اللَّفْظِ إِذَا لَا تَرْكِيبَ مِنْ ثَلَاثَةٍ .

وَالْمُخْتَارُ 91 فِي تَقْرِيرِ الدَّلَالَةِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ الْمُرَادَ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً : عَشْرَةٌ بِاعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ ، ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ وَوَقَعَ الْإِسْنَادُ

83 - - - - - و : السبني

84 - - - - - ب : القطع

85 - - - - - و : الاستثنى

(87 ، 87) - - - - - ساقط من : و

86 - - - - - ساقط من : ب ، ج ، م ، و . ومن الأصل

(90 ، 90) - - - - - أ ، ب ، ج : على أنه بعض من كل . وفي الأصل على أن الاستثناء لخراج بعض من كل .

91 - - - - - ب ، ج ، م ، و : (4) أن المراد

(25) انظر : ص 127 من كتاب : انتهى الوصول والامل في علم الاصول والجدل / ابن الحاجب . الطبعة الاولى . وهو نفس الاستدلال الذي استدل به شهاب الدين القرافي في كتابه شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الاصول / تحقيق طه عبدالرؤف سعد . ص 247 دار الفكر .

(26) انظر : ص 122 من كتاب : انتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل / ابن الحاجب ، ط (1) (27) سبق التبريف به .

إِلَى السَّبْعَةِ نَعْدَ الْإِخْرَاجِ فَلَمْ يَسْتَيْدِ إِلَّا إِلَى السَّبْعَةِ 92. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

مُضَلَّ : فِي الْكَلَامِ عَلَى لَفِظِ الْجَلَالَةِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْمَسْأَلَةُ 93 الْأُولَى : فَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِالِاسْتِثْقَائِ لَمْ،
وَلَمْ يَهْمَزْ هَاءُ، وَعَيْنُهَا قِيلَ يَاءٌ مِنْ لَاءَ يَلِيهِ أَفٍّ: اذْ رَفَعَ (26). وَقِيلَ : وَأَوْ مِنْ لَاءَ يَلُوهُ
أَفٍّ اجْتَنَبَ (28).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَفْتُوحَةً كَقَامٍ أَوْ مَضْمُومَةً كَقَالَ .

وَقِيلَ فَأَوْهَا 94 هَمْزَةٌ وَعَيْنُهَا لَمْ، وَلَامُهَا هَاءٌ مِنْ أَلْهَ اللَّهُ الْعَبْدُ بِأَلْهَهُ
إِلَهَهُ 95 أَيْ عَبْدُهُ يَعْبُدُهُ عِبَادَةً.

وَأَصْلُهَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَهُ 96 عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ يَمَعْنَى مَفْعُولٍ كَكِتَابٍ 97
لِلْمَكْتُوبِ .

ثُمَّ اخْتَلَفَ 98 فِي إِعْلَالِهَا 99 عَلَى وَجْهِ أَحَدِهَا أَنَّهُ حَذَقَتْ 100 (101)
الْهَمْزَةُ مِنْهُ عَلَى عَبَّرَ 102 قَبَاسٍ وَأُدْخِلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَيْهِمُ لِلتَّعْظِيمِ . وَقِيلَ فِي
هَذَا الرَّجْحِ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ .

وَتَأْنِيهَا : أُدْخِلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى إِلَهَ 103 ثُمَّ ثَقُلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى
اللَّامِ فَصَارَ أَلِيلَهُ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ اللَّامُ فِي اللَّامِ .

92-ب،م،و: سبعة

93-كامل النسخ: المسئلة

94-و: فارها

95-أ: الالهة، ب، ج: الالهة

96-ج،م،و: إله

97-م،و: ككتابا

98-أ: إعلاها

(101، 101) -ساقط من و

102-ساقط من م

103-م: الله

98-م: ثم لختلفوا و: ثم عليه لختلفوا

100-و: حذفت

102-ساقط من م

وَنَالِهَا : أَدْخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ 104 عَلَى إِيَّاهُ فَصَارَ الْإِلَهُ 105 وَلَمْ يَكُنْ
 106 يَبْنَى الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا حَرْفُ سَاكِنٍ وَهُوَ غَيْرُ حَاجِزٍ حَصِينٍ فَكَانَ 107 الْهَمْزَتَيْنِ
 مَلْتَمِئَتَيْنِ .

وَمِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا التَقَتِ هَمْزَتَانِ 108 أَنْ يَخْفِضُوا إِحْدَيْهِمَا 109 أَوْ
 يَسْتَطِيعُوا . وَلَوْ خَفِضَتْ هَاهُنَا إِحْدَاهُمَا 110 أَذَى إِلَى اجْتِنَاعِ الشَّاكِنَيْنِ وَالْإِيتِدَاءِ
 بِالشَّاكِنِ إِنْ خَفِضَتْ الْأُولَى . وَلَا يَصْعُقُ إِسْقَاطُ الْأُولَى لِأَنَّهَا اجْتَلَبَتْ لِلنُّطْقِ بِالشَّاكِنِ
 وَهُوَ اللَّامُ فَلَوْ خُفِضَتْ لِاحْتِيجِ إِلَى غَيْرِهَا ، فَتَعَيَّنَ حَذْفُ الثَّانِيَةِ فَاجْتَمَعَ اللَّامَانِ
 وَأَوَّلَاهُمَا سَاكِنٌ 111 فَوَجَبَ الْإِدْغَامُ . فَادْعَمُوا لَامَ التَّعْرِيفِ فِي لَامِ الْأَصْلِ وَلِكِرَمِ
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ 112 الْكَلِمَةَ حَتَّى كَانَتْ كَالْجُزْءِ مِنْهَا عِوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الدَّائِمَةِ .

وَقِيلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ إِنَّ أَصْلَهُ لَمْ 113 (29) فَادْخَلَتْ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ .

وَوَقِيلَ (114) قِيلَ أَدْخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ (114) عَلَى إِيَّاهُ لِلْعَلَبَةِ كَمَا هِيَ
 فِي الشَّرْطِ وَالذِّكْرِ (30) .

وَقِيلَ عَنِ الْفَرَّاءِ (31) أَنَّهَا لَتَعْرِيفِ اللَّفْظِ لِيَتَحَمَّاتِيَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ،
 إِذْ لَفْظُ إِيَّاهُ تَكْرَرٌ فَدَخَلَتِ الْآلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ
 بِالِاشْتِقَاقِ .

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ (32) الْإِشْتِقَاقِ فَلَا يَقَالُ الْآلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ
 لِلتَّعْرِيفِ بَلْ وَضَعُ الْإِسْمِ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ كَوَضْعِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ (33) .

104- ساقط من ج	105- ب، ج، هـ، و : اللام	106- ج : ييق
107- م : كان	108- ب، ج، هـ، و : الهمزتان	109- أ، ب، ج : إحداهما
110- زيادة من ب، ج	111- أ : ساكنة	112- ج : تعريف
113- الواو : ساقط من ب	(114 + 114) - زيادة من ب، ج، هـ، و	

(29) لعل صوابه (إله) . انظر : التفسير الكبير للرازي ج 1 ص 163 .
 (30) لعله قول البصريين اللذين قالوا (بأن أصله - لام - فالحقوا بها الالف واللام فقبل الله ...) انظر :
 التفسير الكبير للرازي ج 1 ص 163
 (31) سبق التعريف به .
 (32) هو اختيار الامام فخر الدين الرازي . انظر : التفسير الكبير ج 1 ص 156
 (33) ينظر في هذه الأقوال : اللامه الاقصى / ابن العربي ورفقي 16 ، 17

السَّالَةِ الثَّانِيَةِ : اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْإِسْمِ هَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أَوْ مُعَرَّبٌ .

سَقَلَ الْإِسْمَاءُ فَخَرُ الدِّينِ (34) عَنْ أَبِي 114 زَيْدِ التَّلَخِي (35) أَنَّهُ قَالَ : / قَوْلُنَا اللَّهُ لِبَنِي مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ هُوَ عِبْرَانِيٌّ أَوْ سُرْيَانِيٌّ ، وَاخْتَجَّ بِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ إِلَهًا وَزَخْسَامًا وَمَرْحَامًا فَلَمَّا عِزَّبَ قَالُوا : اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ / (36) .

وَاخْتَجَّ الْإِسْمَاءُ عَلَى أَنَّهُ عَرَبِيٌّ يَوْجُوهُ أَحَدُهُمَا : / أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِرُجُودِ (12/1) خَلْقِ السَّالِمِ . وَيَتَّبِعُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمْ مَعَ هَذَا الْإِعْتِرَافِ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ لَهُ اسْمًا فِي لُغَتِهِمْ . حَتَّى أَخَذُوهُ مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى . وَثَانِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 116 [وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُوا اللَّهُ] (37) . أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى 116 . وَثَالِثُهَا : أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ 117 الْعَرَبِ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةً مَعَ كَثَرَتِهَا فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا / (38) . وَفِي الدَّلِيلِ 118 الْأَخِيرِ 119 بَحْثٌ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ .

السَّالَةِ الثَّالِثَةِ : قَالَ الْإِسْمَاءُ فَخَرُ الدِّينِ (120 فِي التَّلَوَامِيعِ 120)

إِتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا 121 فِي مَعَانِي أَسْمَاءِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ 122 مَا يَسُومِي هَذَا الْإِسْمَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى 116 أَنَّهُ مِنْ تَابِ الصِّفَةِ الْمُسْتَقْفَةِ .

أَمَّا هَذَا الْإِسْمُ فَأُخْتَلِفَ فِيهِ فَذَهَبَ الْخَلِيلُ (*) (123 فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ 123)

116-----أ:ب:ج:هـ: ن: على
118-----ب: الدين
(120 ، 120)-----ساقط من ب:ج:هـ:و
122-----ب:ج: هـ:أ:ن:ها

115-----ساقط من ب: ج
117-----أ: ب:لغات
119-----ساقط من: ب: وفي أ: الآخر
121-----أ: على
(123 ، 123)-----ساقط من ب: ج: هـ: م

(34) انظر : تفسير الفاتحة ص 163 .

(35) سبق التعريف به .

(36) نقله المؤلف بتمصرف من شرح أسماء الله الحسنى للرازي - تقديم وتعليق عبد الرؤوف - ص 107 ، تفسير الفاتحة للرازي ، ص 163 .

(37) لسان 24

(38) الكلام نقله المؤلف بتمصرف من كتاب : شرح أسماء الله الحسنى للرازي ، تعليق طه عبد الرؤوف ص 107 ،

108

(ز) الخليل بن إسحاق (ابن عبد الله) (ت 170 هـ) . انظر : طبقات النحويين ص 43 ، الوفيات ج 2 ص 244 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 234 .

وَسَيَتَزِيهِ (39) وَالْمَبْرُودُ (40) مِنَ الْأَدْبَاءِ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقٍ (41) ، وَهُوَ قَوْلُ (42)
الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْقَفَالِ (43) وَأَبِي سُلَيْمَانَ (44) الْخَطَّابِيِّ وَأَبِي 124 زَيْدٍ
الْبَلْبَاسِيِّ وَالْحَمْسِيِّ بْنِ الْفَضْلِ (45) وَالشَّيْخِ الْغَزَالِيِّ (46) وَأَكْثَرَ الْمُحَقِّقِينَ .

وَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَدْبَاءِ وَجَمْعُهُورُ الْمُعْتَرِلَةِ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَقَّةِ /
(47) . اِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ .

وَدَهَبَ صَاحِبُ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ كَانَ مُسْتَقًا ثُمَّ صَارَ
عِلْمًا .

فَالْ : / وَلَا فَاغِبَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ جَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَحَسْمٌ لِمَادَةِ الْبُرْجِ
بَيْنَ الْخَمْسَتَيْنِ وَيَدُ يَنْدَقُ 125 الشَّرَادُفُ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْحُسْنَى وَهُوَ أَصْلُ
مُعْتَبَرٌ 126 فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ / (48) ، (49) .

124-----ساند من ج
125-----ب : يدفع
126-----ب : مختصر ، أ : وهو أصل في ذلك مختبر

(39) عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب (سيبويه) ، مولى بني الحارث بن كعب كان أعلم الناس - بالنحو - توفي
بشربة من قرى شيراز يقال لها البيضاء في سنة 180 هـ وقيل سنة 177 هـ ، وقيل بل توفي باليمامة سنة 181 هـ ،

وقيل غير ذلك . انظر : ابن خلكان / وفیات الاعيان ج 3 ص 463 .

(40) محمد بن يزيد بن عبدالكبير ، كان غزير الأدب وكثير الحفظ وفصبح اللسان . توفي سنة 285 هـ /

388 م . انظر : طبقات النحويين ص 108 ، المنجد ص 519 .

(41) هو أحد قولي سيبويه . انظر : شرح المفصل للزمخصري / تأليف موفق الدين يعقوب ج 1 ص 3 طبعة : إدارة
الطباعة البغدادية

(42) انظر : الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 161 (مرجع سبق ذكره)

(43) القفال السمرقندي المتوفى سنة 417 هـ فقد قيل عنه أن له في مذهب الشافعي ما ليس لغيره من إبناء عصره ،
تلقى عليه خلق كثير وتلقوه على يديه ، وكل واحد من هؤلاء صار إماما يشار إليه بالبنان . وقد قيل عنه القفال
لأنه أثنى شبابه في صنع الأفعال . انظر : الجويني / لمع الأدلة تحقيق فريدة حسين . ص 18

(44) (319-388 م) فقيه محدث من أهل يسط (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب له :
معالم السنن (في شرح سنن أبي داود) ، بيان أبحار القرآن ، اصطلاح غلط المحدثين ، غريب الحديث ، انظر :
الزركلي / الأعلام ج 2 ص 273 ، دار العلم للملايين .

(45) الحسن بن الفضل البلخي

(46) سبقت ترجمته . وللمزيد منها : انظر : ابن خلكان / وفیات الاعيان ج 4 ص 216 .

(47) انظر : ص 114 من شرح أسماء الله الحسنى للرازي المسمى لواضع اللبنيات شرح أسماء الله تعالى والصفات .
قدم له طه عبدالرؤف ، دار الكتاب العربي

(48) انظر : إبحار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية / تأليف : زكرياء بن يحيى
الشريف ورقة (1/36) . شريطة رقم (1463) خ . م .

(49) تارة من الأثر بها أو رده ابن عطاء الله الاسكندري في كتابه : القصد المجرى في معرفة الاسم المبرور . ط
(1) سنة 140 هـ / 1350 م .

السَّالَةِ الرَّابِعَةِ: الْقَائِلُونَ 127 يَأْنْ هَذَا الْإِسْمَ مُسْتَقٌّ (50) ذَكَرُوا فِي مَا اسْتَقَّ مِنْهُ أَقْرَأًا .

الأَوَّلُ : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنْ آلِهِ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ يَأْلَهُ إِلَيْهِ إِذَا فَرَعَ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ . قَالَهُ أَيْ أَجَارَهُ (51) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (52) :

وَلَهَيْتُ إِلَيْكُمْ فِي فَضَايَا 128 تَنْوِينِي قَالَفَيْتُكُمْ فِيهَا كِرَامًا أَعَايِدًا (53) 129 .

وَأَعْتَرَضَ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى 130 إِلَهُ (131 الْجَمَادَاتِ وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهَا الْفَرْعُ 131) . وَأُجِيبَ (54) يَأْنْ الْجَمَادَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فَرْعٌ فَلَهَا اخْتِشَاجٌ (131 فِي ذَاتِهَا 131) وَصِفَاتِهَا إِلَى إِبْحَادِ اللَّهِ وَتَكْوِينِهِ (101) .

الْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ 132 مُسْتَقٌّ مِنْ وَلَةٍ يَوْلُهُ وَلَهَا . وَأَصْلُهُ وَلَاهُ فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً لِإِنْكِسَاحِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، كَمَا قَالُوا فِي 132 (133) وَشَاجَ وَإِسْجَاجٌ ، وَوَكَّافٌ وَإِكَّافٌ (133) ، وَوَسَادَةٌ وَإِسَادَةٌ . وَالْوَلَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَحَبَّةِ الشَّدِيدَةِ (55) (134) وَالْمَحَبَّةُ الشَّدِيدَةُ (134) تَلَزِمُهَا طَرَبٌ شَدِيدٌ عِنْدَ الْوُجْدَانِ وَخَرْنٌ قَوِيٌّ عِنْدَ الْفُقْدَانِ (55) وَمِنْهُ قَوْلُهُ (56) :

وَلَهَيْتُ (57) تَقِيسِي الطَّرُوبَ (58) إِلَيْهِمْ وَلَهَا حَالٌ دُونَ طَعِيمِ الطَّعَامِ .

127---ب: القائل

128---في الأصل: أقصى / بن العربي الورقة (18/ب) : بلأيا

129---أ: مهجبا (133 ، 133) ---ب: ج، م، و حاف واكاف وشاج وإشاج .

130---أ: ب، ج، م، و : تحلى

(131 ، 131) ---ساقط من ب

(50) انظر ج د . معجم خليل هراس أنه مستق . انظر : شرح المفيدة الواسطية لابن تيمية ص 6

(51) انظر الرازي / التفسير الكبير ج 2 ص 181 ، الرازي / شرح أسماء الله الحسنى - تقديم وتعليق خله بمباري وروف ص 112 - وفيه نسبة هذا القول إلى الحارث بن أسد المحاسبي وجماعة من العلماء .

(52) لم انشر على نسبه ، وهو من بحر الطويل .

(53) أي وجدتهم . انظر : المنجد في اللغة والأعلام . ص 728 .

(54) هذا المواب نفسه أجاب به الرازي عن هذا القول . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى (الخواص) ص 112 .

وتجسر الإشارة إلى أن المؤلف اقتصر على هذا الاعتراض وذلك لأهميته .

(55) انظر : الرازي / شرح أسماء الله الحسنى ص 113

(56) البيت من بحر الخفيف وينسب للكهيت - انظر : لسان العرب ج 3 ص 984 - والكهيت هو الكهيت الأسدي (660 - 744 م) شاعر من أهل الكوفة ، صح بني هاشم وعرف بشاعر الهاشميين . انظر : ص 468 المنجد في اللغة والأعلام

(57) أي حنت - انظر : المنجد ص 918

(58) الطروب والمطراب والمطاربة : الكثير الطروب . انظر : معجم اللغة والأعلام . ص 462

الْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنْ لَاهُ يَلُوه إِذَا اخْتَجَبَ (59) .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَاحَتْ فَمَا بَرَزَتْ يَوْمًا بِجَارِحَةٍ يَأَلَيْتَهَا بَرَزَتْ حَتَّى تُطَيِّهَا 135 ، (60)

الْقَوْلُ الرَّابِعُ أَنَّهُ 136 مَسْتَقٌّ مِنْ لَاهُ يَلُوه 137 إِذَا ارْتَفَعَ (61) وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : لَاحَتِ الشَّمْسُ أَيِ ارْتَفَعَتْ وَقَوْلُهُ (62) :

وَلَا هَكَ قَدْ يَغْشَى الْعَشِيرَةَ ضَوْؤُهُ 138 وَنُورَكَ نُورٌ فِي الْجَدِيدَيْنِ سَائِلُ

(1/13) أَيِ ارْتِفَاعَكَ (139 عَظِيمٌ شَأْنُهُ 139) .

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّهُ مَاخُودٌ مِنْ آلَةِ الرَّجُلِ يَأْلَهُ إِلَهًا إِذَا تَحَيَّرَ (63) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلتَّفْسِيرِ 140 الَّذِي يُحَارُ 141 فِيهِ مِثْلُهُ 142 لِأَنَّهُ مُؤَلِّهُ 143 سَائِلُكُمْ ، فَالْعُقُولُ تَتَحَيَّرُ فِي كُنْهِ جَمَالِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ (64) .

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ (65) :

قَدْ تَحَيَّرْتُ فِيكَ (144 خَذَ يَدَي 144) يَا ذَلِيلًا لِمَنْ تَحَيَّرَ فِيكَ

فَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ قَلْبُهُ فِي وُجُودِ (145 مَعْرُوفِهِ وَمَعْرِفَتِهِ 145) ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ قَلْبُهُ 146 فِي عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ لِسَانَهُ يَدْوَامَ ذِكْرِهِ ،

135-ج: هو ؛ ونظما ؛ ولعل الصواب (نصيها) 136-ساقط من م انظر : الامام الاقصاب ابن العربي . ورقة (1/16)

137-ج: هم ؛ يلبه 138-أ: نوره

139-ج: وعظيم شأنك 140-ج: تميز ، في م ، و : تحار

141-ج: ب: ج: م ، و : ماله 142-ج: هم ؛ ماله

143-ج: هم ؛ و : خذ يدي 144-ج: هم ؛ و : خذ يدي

145-ج: معروف ومعرفة 146-أ: سره

(59) - انظر الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 160 ، شرح اسماء الله الحسنى ص 116

(60) - لم نعثر على نسبه وهو من بحر البسيط

(61) - انظر الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 160 ، وشرح اسماء الله الحسنى ص 116 - (62) - البيت من بحر الطويل ، لم نعثر على نسبه - (63) - انظر الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 160

(64) - انظر : الرازي / التفسير الكبير ج 1 ص 160 ، شرح اسماء الله الحسنى ص 117

(65) - رؤية ابن الجلاح (ت 145 هـ / 762 م) انظر : الرازي / شرح اسماء الله الحسنى . ص 119

والبيت من بحر الخفيف

ورؤية هو ابو محمد ، راجع من الشعراء المشهورين . من مخضر في الدولتين الاموية والعباسية . انظر :

البيداء والنهاية / بن كثير ج 10 ص 96 . مطبعة السعادة مصر ، لسان اليزان / العسقلاني ج 2 ص 464 . مؤسسة

التحفي - بيروت .

وَمِنْهُمْ مَنْ وَلِيَ فِي سَعَةِ رَحْمَتِيهِ كَيْفَ انْبَسَطَتْ عَلَى خَلْقِهِ . فَسَبَّحَانَ مَنْ هُوَ
بِالْعَظَمَةِ مَوْصُوفٌ وَبِالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ مَعْرُوفٌ .

وَالْقَوْلُ السَّادِسُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ التَّأَلُّهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ يُقَالُ تَأَلَّاهُ إِذَا
تَعَبَّدَ ، وَبُنَتْ تَسْمِيَةُ الْقَرَبِ الْأَصْنَافِ إِلَهَةً 147 لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ
(66) :

لِلَّهِ دَرُ الْغَائِبَاتِ 148 السُّدُ 149 سَبَّحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مِنْ تَأَلُّهِ (67) .

(150) آيٍ مِنْ تَنَشُّكِ 151 وَتَعْلِيمِ لِلَّهِ 152 سُبْحَانَهُ 153 . قَالَ 154

السَّهَيْلِيُّ (150 (68)) . وَاعْتَرَضَ عَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِلَهُ 155 فِي الْأَزَلِ وَمَا
كَانَ فِي الْأَزَلِ عَابِدٌ يَعْبُدُهُ . وَاجْتِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِنَا الْإِلَهِ 156 هُوَ الْمَوْصُوفُ
بِصِفَاتٍ لَا يَحِلُّهَا تَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودًا لِلْخَلْقِ فَرَأَى الْإِشْكَالَ .

الْقَوْلُ السَّابِعُ : أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْإِقَامَةِ يُقَالُ الْإِهْتُ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَمْتَ

فِيهِ .

148 ---ج : الغائيات
149 (150 + 150) --- ساقط من ب ، ج
152 ---هو : الله
154 ---زيادة من م ، و
156 ---ج ، م ، و : الاله

147 --- (ج ، م ، و : الهية
149 ---أ : الهية
151 ---م ، و : تشكك
153 ---ساقط من م ، و
155 ---هو : إله

(66) - رؤبة بن العجاج . انظر : الأمد الأقصى (الورقة 18 / ب) ، جامع البيان في تفسير القرآن / الطبري .
م 41 ، دار المعرفة ، والبيت من البحر الكامل .

(67) في لبان العرب ج 2 ص 472 . تألهي . وهي بمعنى التعميد والتتسك . انظر : جامع البيان في تفسير القرآن
/ الطبري م 1 ص 41 دار المعرفة ، معجم اللغة والأعلام . ص 16 .

(68) أبو القاسم أو أبو زيد عبد الرحمن بن الطبيب أبي محمد عبد الله بن الخطيب أبي عمر أحمد بن أبي الحسن
... ولد سنة 508 هـ بالأندلس وتوفي بمرأش سنة 561 هـ رحمه الله .

له منتخب منها : مسائل رؤية الله تعالى في الجنان ، ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم ، والروض الألف في سيرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر : وفيات الأعيان ج 3 ص 143 . بن عبد الله / معجم المحدثين والمفسرين
والقراء بالمغرب الأقصى ص 22 .

وَيَسْمُهُ قَوْلُهُ (69) :

إِلَيْهَا يَدَارِ مَا سَبَّحَ رُسْمُهَا 157 (158 كَانَتْ بَقَايَاهَا 158) وَشَامَ عَلَى الْيَدِ 159 .
فَأُطْلِقَ الْإِسْمُ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِخَوَامِ وَجُودِهِ . (70) .

تَنْبِيْهَانِ : الْأَوَّلُ : تَسْمِيَةُ الْبَارِي تَعَالَى بِالْأَسْمَاءِ تَوْقِيفِيَّةٌ (71) عَلَى
مَعْنَى أَنَّ إِبْطَاقَ الْإِسْمِ عَلَيْهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ وَذَلِكَ لِلْإِحْتِيَاظِ إِحْتِرَازًا مِمَّا
يُوهِمُ بِاطِلَالٍ لِيَتَّعِظُمَ الْخَطَرُ فِي ذَلِكَ .

وَلَا يَتِمُّ سَمُّكَ فِي ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ الْأَفْعَالِ ، إِذْ لَمْ تَحِبَّ إِلَهُ تَعَالَى تَسْمِيَةً مِنْ
جِهَةِ أَفْعَالِهِ ، فَلَقَدْ فَعَلَ أَفْعَالًا كَثِيرَةً وَلَمْ يَشْتَقْ لَهُ مِنْهَا إِسْمٌ (72) فَلَوْ لَزِمَتْ
التَّسْمِيَةُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ (160 لَا اسْتَقَى لَهُ إِسْمٌ مِنْ 161 الْمَعْلَمِ 160) مِنْ قَوْلِهِ
[وَعَلَّمَ تَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا] (73) . وَاللَّارِمُ 162 فَالْمَزُومُ وَمِثْلُهُ .

الثَّانِي : قَدْ اسْتَهَزَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي أَنَّ الْإِسْمَ هَلْ هُوَ الْمُسَمَّى
أَوْ غَيْرُهُ وَيَنْسَبُ الْأَوَّلُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالثَّانِي لِلْمُعْتَزِلَةِ .

وَجَزَمَ الْغَزَالِيُّ فِي السَّقْفِيدِ الْأَسْنَى 163 : / بِأَنَّ الْإِسْمَ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ
وَعَبَّرَ الْمُسَمَّى / (74) .

157 ----- ، ج ٤ ، ص ٤٠٠ ، رسمها

(158 ؛ 158) ----- م ، و ؛ كانا بقاياها

159 ----- م ، و ؛ العبد

(160 ؛ 160) ----- ج ؛ لا اشتق الاسم المعلوم

161 ----- ساقط من ؛ ب ؛ م ، و

162 ----- م ؛ و ؛ اللارم ج ؛ الأسم

(69) رُوْبَةُ بْنُ الْعَبَّاحِ ، انظر : ابن خرداد / جمهرة اللغة ج 1 ص 6 ، مؤسسة الحلبة وشركاها .

وتُحِيلُ لَأَمْرِ الْقَيْسِ بْنِ عَبَّاسٍ . انظر : الرازي / شرح أسماء الله الحسنى ، تقديم وتنقيح ؛ طه عبدالرؤف ، ص

177 . والبيت من بحر الطويل .

(70) هذه الآراء ذكرها صاحب الامد الاقصا ، ورقة (16/1) ، وذكرها الرازي وزاد عليها آراء أخرى . انظر :

شرح أسماء الله الحسنى ص 112 - 120 .

(71) هذا ملخص الاشاعة ، أما الممتزلة والكرامية فقد قالوا ان اللفظ إذا دخل العقل على أن المعنى ثابت في حق

الله سبحانه جار إطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى سواء ورد التوقيف به أو لم يرد وهو قول القاضي أبي بكر

الباقلاني ، انظر : المرجع السابق ، ص 40 .

(72) انظر : أبو بكر بن العربي / الامد الاقصي في شرح أسماء الله الحسنى الورقة (137/ب)

(73) المتن 50

(74) انظر : المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى / الغزالي ، حققه وقدم له د . فضلة شحادة ، دار

المشرق / بيروت ، ص 17

وَلَا يَشْكُ عَاقِلٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ الْبِرَّاعُ فِي لَفِظِ فَرَسٍ هَلْ هُوَ نَفْسُ الْحِمَارِ
الْمَخْصُوسِ، أَوْ غَيْرُهُ، بَلْ فِي مَدْلُولِ الْأَسْمِ أَهْوُ الدَّاءِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَمَّ 164
بِاعْتِبَارِ أَمْرِ فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ :

/ قَدْ يَكُونُ نَفْسُ الْمُسَمَّى نَحْوَ اللَّهِ فَإِنَّهُ إِسْمٌ عَلَّمَ عَلَى الدَّاءِ مِنْ غَيْرِ
اعْتِبَارٍ مَعْنَى فِيهِ . وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ نَحْوَ الْخَالِقِ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى غَيْرِهِ .
وَلَا شَكَّ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ يَكُونُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ (165) كَالْقَلِيمِ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَى صِفَةٍ
حَقِيقِيَّةٍ، وَمِنْ مَذْهَبِهِ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ (166) . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْخِلَافِ أَنْ
الْإِسْمَ 166 هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْمُسَمَّى مَجَازٌ فِي اللَّفِظِ أَوْ بِالْعَكْسِ .

وَهَذَا (1/14) كَاخْتِلَافِهِمْ فِي الصِّفَةِ هَلْ هِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ
بِالْمَوْصُوفِ مَجَازٌ فِي اللَّفِظِ أَوْ عَلَى الْعَكْسِ . وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ أَهْلِ الشُّنَّةِ، وَالثَّانِي
مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ .

فَصْلٌ : أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى 167 كَثِيرَةٌ وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ التَّوْقِيفُ فِي
الْمَشْهُورِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ إِسْمًا 168 فَلْنَحْصِيهَا بِسَيِّئِهَا إِحْصَاءً .

اللَّهُ : إِسْمٌ خَاصٌّ بِدَيَاتِهِ الْكَرِيمَةِ . وَهُوَ أَعْظَمُ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُ عَلَى مَا قِيلَ
دَالٌّ 169 عَلَى الدَّاءِ الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ كُلِّهَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدْخُلُ
أَحَادَهَا 170 إِلَّا عَلَى أَحَادِ الْمَعَانِي وَتُعْرَفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ فَيُقَالُ الصُّبُورُ وَالشُّكُورُ
مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى 167 وَجَرِيهَا أَيْضًا عَلَيْهِ مِنْ 171 غَيْرِ عَكْسٍ وَبَقَاءِ دَلَالَتِهِ مَعَ

164 ----- و : أو
(165 ، 166) ساقط من ج
166 ----- م ، و : (+) هو هو
167 ----- (ب ، ج ، م ، و :) تعالى
168 ----- زيادة من ب ، ج ، م ، و
169 ----- و : دل
170 ----- (ب ، ج ، م ، و :) لاجلها
171 ----- ساقط من و

نَدَبَ بَعْضُ الْحُرُوفِ مِنْهُ وَلَوْ يَقِيْنُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ بِفُلَافٍ غَيْرِهِ (75).

قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ : / وَلَئِنَّ أَحْضَ الْأَسْمَاءِ إِذَا يُطْلَقُ 172 أَحَدُ عَلَى غَيْرِهِ لَا حَفِيفَةً وَلَا مَجَارًا . وَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ قَدْ يَسْمَى 173 بِهِ غَيْرُهُ (174) كَالْقَادِرِ وَالْعَلِيمِ وَالرَّحِيمِ وَغَيْرِهِ / (76)، يَعْنِي (175) وَاللَّهُ أَعْلَمُ (175) : (176) أَنَّ إِسْمَ الْجَلَالَةِ (177) (174) الشَّيْئِيَّةُ بِهِ لَا تَجُوزُ (176).

الرُّحْمَنُ : السُّمُّ بِالْإِبْجَادِ عَلَى الْعِبَادِ (78) أَوَّلًا، وَيَهْدِيَةٌ إِلَى الْإِيمَانِ وَأَسْبَابُ السَّعَادَةِ ثَانِيًا، وَالْإِسْتَادُ فِي الْآخِرَةِ ثَالِثًا، وَزِيَادَةُ الْإِسْتِعَادِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ رَابِعًا .

الرَّحِيمُ : مَزِيدُ 177 الْإِنْتِمَاءِ عَلَى الْخَلْقِ فَزَجَعُهُ وَمَرَجَعُ الرُّحْمَنِ إِلَى صِفَةِ الْإِزَادَةِ (79) إِلَّا أَنَّ الرُّحْمَنَ أَحْضَ مِنَ الرَّحِيمِ، فَهُوَ كَلْفِيذُ الْجَلَالَةِ فِي الْعَلَمِيَّةِ وَلِذَلِكَ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ . وَالرَّحِيمُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ .

172-----م : و : لا يطلق

173-----م : يسما

(174 ، 174) -----ساقط من و

(175 ، 175) -----زيادة من ب، ج، م

(176 ، 176) -----ج : غير اسم الرحمن لأن التسمية به لا تجوز .

177-----أ : مزيد

(75) شرح ذلك : (أنك إذا حذفته الألف من قولك (الله) بقي الباقي على صورة (الله) وهو ممتنع به سبحانه كما في قوله [والله جنود السموات والأرض] (الفتح / 4) . وإن حذفته عن هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة (له) كما في قوله تعالى [له مقاليد السموات والأرض] (الزمر / 60) . فإن حذفته اللام الثانية كانت البقية هي قولنا (هو) وهو أيضا يدل عليه سبحانه كما في قوله [قل هو الله أحد] . (الاخلاص / 1) .

وقوله [هو الحي لا إله إلا هو] . (غافر / 65) . وكما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت أيضا بحسب المعنى ، فإنك إذا دعوت الله بالرحمن فقد وصفته بالرحمة ، وما وصفته بالقهر ، وإذا دعوته بالعليم فقد وصفته بالعلم وما وصفته بالقدر . وأما إذا قلت (يا الله) فقد وصفته بجميع الصفات لأن الإله لا يكون إلها إلا إذا كان موصوفا بجميع هذه الصفات . انظر : الرازي / التفسير الكبير 1 ج ص 163 . ومن خصائصه أيضا : أن كلمة السهادة وهي الكلمة التي يسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإسلام لم يحمل فيها إلا هذا الاسم ، فلو أن القاهر قال : أشهد أن لا إله إلا الرحمن ، أو لا الرحيم ، أو لا الملك . لم يخرج من الكفر ويدخل في الإسلام ، وذلك يدل على اختصام هذا الاسم بعلمه الخاصية الشريفة . انظر : نفس المرجع السابق .

(76) انظر : المتقدم الأسنى (مرجع سبق ذكره) ص 64 .

(77) انظر عن الاسم الاعظم ، ما قاله الشيخ سيدي بن المختار بن الهبيب (ت 1283 هـ / 1866 م) في شرحه لسنن السفرى للسنوسى . الورقة (1/2) (مخ) . وعن المؤلف . انظر بن عبد الله / موسوعة الاعلام البشرية للمغرب العربي 1 ج ص 130 .

(78) وذلك بدم الميم والكافر في الدنيا . انظر : الشيخ سيدي / شرح سفرى المصبرى الورقة (1/2) .
(79) رجحت تعالى : قبل بمعنى الانتماء . وقيل بمعنى إرادته ، فهي صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني . انظر : نفس المرجع السابق .

السَّلَامُ : السُّتَفْنِي فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ كُلِّ مَوْجُودٍ (178) الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ذَلِكَ مَوْجُودٍ (178) . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الَّذِي يُعَزُّ وَيُذِلُّ وَلَا يُذِلُّ . فَمَرْجِعُهُ صِفَةُ فِعْلِيَّةٍ سَلْبِيَّةٍ . وَقِيلَ : النَّامُ الْقُدْرَةُ فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الْقُدْرَةِ .

الْعَدُّوسُ : الْمَبْرَأُ مِنَ النَّعَائِبِ . وَقِيلَ : الَّذِي لَا نُذْرُكَهُ الْأَوْعَامُ وَالْأَبْصَارُ . فَمَرْجِعُهُ صِفَةُ سَلْبِيَّةٍ .

السَّلَامُ : ذُو سَلَامَةٍ 180 عَنِ الشُّقَائِصِ فَمَرْجِعُهُ 181 إِلَى صِفَةِ سَلْبِيَّةٍ . وَقِيلَ مِنْهُ 182 وَبِهِ السَّلَامَةُ فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ فِعْلِيَّةٍ . وَقِيلَ يُسَلِّمُ عَلَى عِبَادِهِ لِقَوْلِهِ : [سَلِّمُ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رُحِيمٍ] (80) . فَيَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ كَلَامِيَّةٍ .

الْمُوسَى : السُّعْدِيُّ لِنَفْسِهِ وَرُسُلِهِ إِذَا بِالْقَوْلِ فَصِفَةُ كَلَامِيَّةٍ أَوْ بِخَلْقِ الْمَسْجُورَةِ فِعْلِيَّةٍ . وَقِيلَ : الْمُؤْمِنُ لِعِبَادِهِ مِنَ الْفَرَجِ الْأَكْبَرِ إِذَا بِفِعْلِ الْأَمْنِ أَوْ بِاخْتِبَارِهِ 183 .

الْمُهَيِّمُنُ : الشَّامِدُ . وَقِيلَ : الْقَائِمُ عَلَى خَلْقِهِ بِأَعْمَالِهِمْ وَأَرْزَاقِهِمْ وَأَحْجَالِهِمْ .

الْعَزِيزُ : الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ وَتَشَدُّدُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَيَصُغُبُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ . الْجَبَّارُ : قِيلَ مِنَ الْخَبَرِ بِمَعْنَى الْأَمْلَاجِ . وَمِنْهُ جَبَرَ الْعَقْلَ . وَقِيلَ : يُجَبِّرُ خَلْفَهُ عَلَى مَا يَرِيدُ . وَقِيلَ : مَنِيْعٌ لَا يُنَالُ مِنْهُ 184 . وَمِنْهُ تَخَلَّ جَبَّارَةٌ 185 . الْمُسَكِّمُ : (186) الَّذِي يَرَى الْكُلَّ حَقِيرًا بِالْيُسْتَبَةِ إِلَى ذَاتِهِ (186) وَلَا

(178 : 178) ----- ساقط من ج

180 ----- ج : ذُو السَّلَامَةِ

181 ----- ساقط من ج

182 ----- ج : مَعْنَاهُ

183 ----- ب : ج : م : و : لا اختيار .

184 ----- زيادة من : ب ، ج ، م ، و

185 ----- ب : ج : م : و : جابرة

(186 : 186) ----- ب : الذي يرى الكل حقيرا بالنسبة الى خلقه .

ج : الذي يرى الكل صغيرا بالنسبة الى ذاته .

يَتَرَى الْبَحْرَيْنِ إِلَّا لِنَفْسِهِ .

الْخَالِقُ : الْمَقْدُرُ . الْبَارِئُ : الْمُخْتَصُّ بِاخْتِرَاعِ الْأَشْيَاءِ .

الْمَصُورُ : الْمَرْتَبُ صَوَّرَ الْمُخْتَرَعَاتِ أَحْسَنَ تَرْتِيبٍ .

الْغَفَّارُ : الَّذِي يُظَاهِرُ الْجَمِيلَ ، وَيَسْتُرُ الْقَبِيحَ 187 يُزِيلُ الْعُقُوبَةَ 188 عَنْ مُسْتَحِقِّهَا .

الْقَهَّارُ : الْقَائِلُ الَّذِي (1/15) لَا يَغْلِبُ . الْوَهَّابُ : الْكَثِيرُ الْعَطَايَا يَلَا عَوْصٍ وَلَا غَرْصٍ .

الرَّزَّاقُ : خَالِقُ الْأَرْزَاقِ الْمُتَرَقِّةِ . يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ .
السَّاحُ : يَبْدُو مَنَاحٍ 189 الْفَيْبُ . وَقِيلَ : مُبَشِّرُ الْفَيْسِرِ 190 . وَقِيلَ : خَالِقُ
النَّسِجِ أَيْ الثَّمَرِ . وَقِيلَ : الْحَاكِمُ وَهُوَ بِالْإِخْبَارِ أَوْ بِالْقَضَاءِ 191 ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
سُبْحَانَهُ : [رَبُّنَا أَفْتَحَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ] (81) أَيْ أَحْكَمَ . الْعَلِيمُ : الْعَالِمُ
بِجَمِيعِ السَّلَوِيَّاتِ . الْقَائِضُ : الْمُخْتَصُّ بِالسُّلْبِ 192 . الْبَاسِطُ : الْمُخْتَصُّ
بِالتَّوَسُّطِ .

الْمَنَافِضُ : الَّذِي يَخْفِضُ أَعْدَاءَهُ بِالْإِبْعَادِ .

الرَّافِعُ : الَّذِي يَرْفَعُ أَوْلِيَاءَهُ بِالتَّقْرِيبِ وَرَفَعَ الْمَنَازِلَ 193 .

السَّيِّدُ : مُعْطَى الْقُوَّةِ .

187-----أ: (و) لا

188-----ب، ج: الكربة

189-----أ: منافع، م، و: مفتاح

190-----ب، ج، م، و: العسر

191-----أ، م، و: بالتضا

192-----سائط من ج

193-----م، و: المنزلة

الْمُذِلُّ : الْمَوْجِبُ لِحِطِّ الْمَنْزِلَةِ .

السَّيِّعُ : الَّذِي لَا يَعْرُبُ عَنْ إِذْرَاكِهِ مَسْمُوعٌ .

الْبَصِيرُ : الَّذِي يُشَاهِدُ وَيَرَى ، لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مَا تَحْتَ الشَّرَى .

الْحَكَمُ : أَيْ الْحَاكِمُ الَّذِي لَا رَأْيَ لِحُكْمِهِ ، وَلَا مَعْقِبَ لِقَضَائِهِ .

الْمَحِلُّ : الَّذِي لَا يَقْبَحُ مِنْهُ مَا يَقَعُلُ .

الْمُطِيفُ : الْقَائِمُ بِدَقَائِقِ الْمَصَالِحِ مَعَ إِيسَالِهَا بِرِفْقٍ . وَقِيلَ : خَالِقُ

الْخَلْفِ 194 . وَقِيلَ : الْعَالِمُ بِالْخَفِيَّاتِ .

الْمُضِيرُ : الَّذِي لَا تَعْرُبُ عَنْهُ الْأَخْبَارُ الْبَاطِنَةُ . وَقِيلَ : الْمُخْبِرُ .

الْحَلِيمُ : الَّذِي لَا يَعْجِلُ الْعِقَابَ .

الْعَظِيمُ 195 : الَّذِي اسْتَفْتَتْ عَنْهُ جَمِيعُ صِفَاتِ النُّفُوسِ ، وَوَجِبَتْ لَهُ

جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ .

الْقُفُورُ : النَّامُ الْفُفْرَانِ ، الْمُبْلَغُ أَقْصَى 196 دَرَجَاتِ الْمَغْفِرَةِ .

السُّكُورُ : السَّجَارَى عَلَى الشُّكْرِ . وَقِيلَ : يُشِيبُ عَلَى الْقَلِيلِ بِالْكَثِيرِ .

وَقِيلَ : الْمُسْتَنِي عَلَى مَا أَطَاعَهُ .

الْبَلَى : أَيْ الَّذِي لَا رُتْبَةَ فَوْقَ رُتْبَتِهِ . الْكَبِيرُ : أَيْ ذُو الْكِبَرِيَاءِ .

194-----سانط من : و

195-ن : العليم

196-----أ، ح، م : أهما

التَّحِيَّطُ : الَّذِي لَا يُشْفِلُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ . وَقِيلَ : الَّذِي يُبْقِي سُورَ الْأَشْيَاءِ . الْمُحِيطُ : خَالِقُ الْأَقْوَاتِ .

التَّحْسِبُ : الْكَافِي يَخْلُقُ مَا يَكْفِي الْعِبَادَ . وَقِيلَ : الْمُحَاسِبُ بِاخْتِلَافِهِ الْمَكْلُوفِينَ بِمَا فَعَلُوا .

التَّهْلِيلُ : التَّوَصُّفُ يُعَوِّثُ 197 الْجَلَالِ . الْكَرِيمُ : أَيُّ 198 ذُو الْجُودِ وَنَبِيلُ : الْعَالِي الرُّتَبِ ، وَمِنْهُ كَرَامَةُ التَّوَائِشِ 199 .

الرَّقِيبُ : السَّرَاعِي لِلْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ عَقْلَةٍ عَنْهَا . الْمُجِيبُ : الَّذِي يُجِيبُ الْأَدْعِيَةَ .

التَّوَاسُخُ : الَّذِي اسْتَسَعَتْ مَعْلُومَاتُهُ وَانْبَسَطَتْ نِعَمُهُ .

الْحَكِيمُ : قِيلَ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَهِيَ الْعِلْمُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : [يُوتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ (201) وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا (201)] (82) . وَقَدْ يَقَالُ لِمَنْ يَحْسُنُ دَقَائِقَ الصَّنَاعَاتِ وَيَتَّقِنُهَا وَيُحْكِمُهَا . وَكَمَالَ ذَلِكَ إِلَهُ لَا يُغَيِّرُهُ .
التَّوَدُّدُ : التَّسَوُّدُ كَالْحُلُوبِ ، وَالرُّكُوبُ . وَقِيلَ : التَّوَادُّدُ تَوَادُّهُ عَلَى الْمُطْلَعِ وَتَوَابُهُ لَهُ .

السَّجِدُ : الشَّرِيفُ الذَّاتِ ، الْجَمِيلُ الْأَفْعَالِ 202 ، الْكَثِيرُ الْإِفْعَالِ . وَقِيلَ هُوَ الَّذِي لَا يُشَارِكُ فِيمَا لَهُ مِنْ أَوْصَافِ الْمَدْحِ .

197-----من : نفوس
198-----زيادة من بهج، م، و
199-----ساقط من : و
200-----أب، بهج، م، : تنقل
(201، 201) زيادة من بهج، م، و
202-----أ : الفعلا

الْبَاسِثُ : الَّذِي يُحْيِي الْخَلْقَ وَيَبْغِثُهُمْ مِنْ الْقُبُورِ يَوْمَ النُّشُورِ .

الشَّهِيدُ : الْقَائِلُ بِالْقَائِبِ وَالْحَاضِرِ . الْحَقُّ : قِيلَ 203 : الرَّاجِبُ لِذَاتِهِ وَقِيلَ : الضَّادُ . وَقِيلَ : مُظْهِرُ الْحَقِّ .

الرَّكَيلُ : الْمُتَكَلِّفُ بِأُمُورِ الْخَلْقِ . وَقِيلَ : الْمُؤَكِّدُ 204 إِلَيْهِ ذَلِكَ .

الْقَوِيُّ : أَيُّ 205 ذُو الْقُدْرَةِ الشَّامَةِ 206 . الْمَتِينُ : أَيُّ شَدِيدُ الْقُوَّةِ . وَقِيلَ : مُتَعَانٍ نَفْسِ الْيَهَانَةِ فِي الْقُدْرَةِ .

الرَّوَكِيُّ : أَيُّ الْخَافِظِ لِلْوَلَايَةِ .

الْقَصِيدُ : أَيُّ السَّخْمُودِ . الْمُخْصِي : قِيلَ : الْقَائِلُ . وَقِيلَ : الْمُنْبِي عَنْ عَدَدِ كُلِّ مَسْدُودٍ . وَقِيلَ : الْقَادِرُ ، وَمِنْهُ [عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ] (83) ، (1/16) أَيُّ لَنْ تَطْبِقُوهُ .

الْمُبْدِئُ : الْمَتَفَعِّلُ بِابْتِدَاءِ النِّعَمِ . الْمُعِيدُ : أَيُّ الَّذِي يُعِيدُ الْخَلْقَ . الْمُحْيِي : أَيُّ خَالِقِ الْحَيَاةِ .

السُّيْتُ : أَيُّ خَالِقِ الْمَوْتِ . الْحَيُّ : الَّذِي يَنْدَرُجُ تَحْتَ إِدْرَاكِهِ جَمِيعُ الْمَرْجُوعَاتِ . الْقَيُّومُ : أَيُّ الْمَدِيرِ . وَقِيلَ : الْبَاقِي الْكَائِمُ . الْوَاحِدُ : أَيُّ الْفَنِائِ عَلَى الْإِظْلَاقِ . السَّاجِدُ : أَيُّ الْعَالِي . وَقِيلَ : مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ وَالْتَّوَلِيَّةُ . الْوَاحِدُ : الْمُسْتَعَالِي عَنْ قُبُولِ الْإِنْسِلَامِ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ . الضَّمَدُ : الَّذِي يُضَمُّ إِلَيْهِ فِي الْخَوَائِجِ . وَقِيلَ : السُّيْدُ . وَقِيلَ : الْعَلِيمُ 207 . وَقِيلَ : الْعَالِي الدَّرَجَةِ .

203-----ساقط من : ب ، ج ، م ، و

204-----ب ، ج ، م ، و : المرحل

205-----زيادة من ب ، ج ، م ، و

206-----أ : العامة

207-----ب ، ج ، م ، و : العليم

وَقِيلَ : السَّعْوُ 208 السَّوُولُ . وَقِيلَ : الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ . الْقَادِرُ : هُوَ الَّذِي إِنَّ
 شَاءَ فَعَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ . الْمُقْتَدِرُ : مُبَالِغَةٌ فِي الْقَادِرِ . الْمُقَدِّمُ :
 الَّذِي يُسْرِبُ مِنْ يَسَاءٍ يَتَقَدَّمُ . الْمُؤَخَّرُ : الَّذِي يُبْعِدُ مِنْ يَسَاءٍ فَيَتَأَخَّرُ . الْأَوَّلُ :
 هُوَ الْمُتَوَجُّدُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ . الْآخِرُ : هُوَ الْمُتَوَجُّدُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ . الظَّاهِرُ : أَيُّ
 السَّلَامِ بِالْأَوَّلَةِ الْقَاطِعَةِ ، وَقِيلَ الْغَالِبُ 210 . الْبَاطِنُ : الْمُخْتَبِئُ عَنِ الْحَوَاسِ .
 وَفِيهِ : الْعَالِمُ بِالْخَفِيَّاتِ . الْبَرُّ : أَيُّ الْمُحْسِنِ لَا مَبْرُوءَ وَلَا إِحْسَانَ إِلَّا مِنْهُ .
 الثَّوَابُ : الَّذِي يَسِيرُ أَسْبَابُ التَّوْبَةِ 211 لِعِبَادِهِ لِمَا يُظْهِرُ لَهُمْ مِنْ آيَاتِهِ 212 .

الْمُنْتَقِمُ : الْمُنَاقِبُ لِمَنْ عَصَاهُ . الْعَفْوُ : أَيُّ الَّذِي 213 يَسْمَحُ فِي
 حُسْرِهِ وَيُسْفِطُ كَثِيرًا مِنْهَا عَنْ عِبَادِهِ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ . الرَّؤُوفُ 214 : الْبَرُّ
 لِلتَّخْفِيفِ 215 .

مَالِكُ الْمَلِكِ : أَيُّ الَّذِي تَنْفُذُ 216 مَشِيئَتُهُ فِي مَمْلَكَتِهِ فَيَتَصَرَّفُ 217
 فِيهَا كَيْفَ يَشَاءُ 218 وَكَمَا يَشَاءُ 219 . ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ : هُوَ الَّذِي لَا جَلَالَ
 وَلَا كَمَالَ إِلَّا وَهُوَ لَهُ ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَكْرَمَةً إِلَّا وَهِيَ صَادِرَةٌ مِنْهُ .

الْوَالِي : أَيُّ 213 الَّذِي تَوَلَّى أُمُورَ 220 الْخَلْقِ بِالتَّكْدِيرِ .
 الْمُتَعَالَى : بِمَعْنَى التَّعَالَى عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالِغَةِ .

الْمُقْسِطُ : الَّذِي يَنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ . الْجَامِعُ : أَيُّ 221
 لِلْمُضْمَرِ يَوْمَ الْقَضَاءِ 222 .

208- - - - - : السَّعْوُ

209- - - - - : ب : هـ ، و : إن شاء

210- - - - - : ب : القاتِب

211- - - - - : م : هـ ، : التَّوْبَةِ

212- - - - - : أ : ب ، ج ، م ، و : : إِيَّاهُ

213- - - - - : ساقط من م : هـ

214- - - - - : ب : م ، و : : الرُّؤُوف

215- - - - - : م : و : : التَّخْفِيفُ

216- - - - - : : تَنْفِذُ

217- - - - - : : يَتَصَرَّفُ

218- - - - - : ب : م ، : شَاءَ

219- - - - - : : شَاءَ

220- - - - - : ج : : تَوَلَّى أُمُورَ

221- - - - - : ساقط من ب : هـ ، م : و

222- - - - - : أ : : التَّخْفِيفُ

الْعَيْنِي : أَيِ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ . الْمُقْنِي : أَيِ الْمُحْسِنُ الْخَوَالِ الْخَلْقِ .

الْمَانِعُ : أَيِ الَّذِي يَمْنَعُ أَسْبَابَ الْمَصَارِ ؛ أَوْ مَا يَشَاءُ 223 مِنْ الْمَنَافِعِ .

الْمَصَارُ : أَيِ 224 الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الضُّرُّ وَالشَّرُّ . الْمَنَافِعُ : الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ النُّفْعُ وَالْخَيْرُ .

الْمُتَوَرُّ : قِيلَ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي بِهِ كُلُّ ظُهُورٍ ، وَقِيلَ : الْمُنَوَّرُ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَالِقُ الْأَنْوَارِ .

الْهَادِي : أَيِ خَوَاصِّ عِبَادِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَتَّى اسْتَشْهَدُوا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِهِ ، وَعَوَامِّ عِبَادِهِ إِلَى دَلَائِلِ مَخْلُوقَاتِهِ 225 حَتَّى اسْتَشْهَدُوا بِهَا عَلَيْهِ ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ إِلَى مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ مِنْ قَضَاءِ حَوَائِجِهِ 226 . الْبَدِيعُ : قِيلَ مِنَ الْإِبْدَاعِ ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْمُبْدِعُ . وَقِيلَ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ وَلَا شَبِيهَ فَيَقُولُ إِلَى التَّنْزِيهِ . الْبَاقِي : أَيِ 227 الْمَوْجُودُ 228 الَّذِي لَا آخِرَ 229 لَهُ .

الْوَارِثُ : أَيِ الَّذِي إِلَيْهِ تَرْجِعُ الْأَمْلَاقُ بَعْدَ فَنَاءِ الْمَلَائِكِ . الرَّشِيدُ : قِيلَ الَّذِي تَدِيرُ أُمُورَهُ عَلَى سَنَنِ الْمُرَادِ ، وَقِيلَ الْمُرْشِدُ . الصُّبُورُ : الْمَوْجِرُ لِلْعُقُوبَةِ عَنِ الْعَصَاةِ إِلَى الْأَجَلِ الْمَعْلُومِ .

إِنْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى أَسْأَلُ 230 اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ بِبَرَكَاتِهِ أَنْ يَفْتَحَ عَلَيْنَا أَبْوَابَ الْخَيْرِ ، وَيَسُدُّعَنَا أَبْوَابَ الضَّرِّ 231 ، وَيَغْفِرَ (17 / 1) لَنَا

223-—ساقط من م ، و

224-—زيادة من ب هـ و م

225-—م هو ؛ مخلوقته

226-—أ ؛ حاجاته

227-—زيادة من ب هـ ج

228-—ب هـ ج م ؛ الموجد

229-—أ ؛ لا خلة

230-—أ ب هـ ج م ؛ اسئل

231-—م هو ؛ الضر

وَلَوْلَا إِلَهُنَا وَمَسَائِينَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ 232 أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَأَثَرَكِي التَّسْلِيمِ .

فَاعْتَدَ : رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ : (أَنَّ لِلَّهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ اسْمٍ ، أَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ ،
وَأَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ ، وَأَلْفٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ ،
وَالْأَلْفُ الرَّابِعَةُ مِنْهَا ثَلَاثُمِائَةٍ 233 فِي التَّوْرَةِ 234 ، وَثَلَاثُمِائَةٍ 233 فِي الْإِنْجِيلِ ،
وَثَلَاثُمِائَةٍ 233 فِي الزُّبُورِ ، وَمِائَةٌ فِي الْقُرْآنِ : تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ 235 ظَاهِرَةٌ وَوَاحِدٌ
مَكْتُومٌ مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) (*) .

فَإِنْ قُلْتَ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (64) الَّذِي خَرَّجَهُ أَهْلُ الْيُسُخَةِ (65) وَهُوَ
أَنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ 236 إِسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، يُدَلُّ 237 بِمَفْهُومِ الْعَدَدِ
عَلَى نَفْيِ الزَّائِدِ .

قُلْتَ : التَّنْصِيصُ الْوَاقِعُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْأَسْمَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ
لَا يُدَلُّ عَلَى نَفْيِ مَا سِوَاهَا ، وَالْأَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّنْصِيصُ عَلَى التَّسْعَةِ
وَالْتَّسْعِينَ لِشَهْرَتِهِمَا . وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
مَعَ مَا قَبْلَهُ 238 قَضِيَّةً وَاحِدَةً فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ إِذَا أُحْصِيَتْ
أُورِدَتْ دُخُولَ الْجَنَّةِ لَا أَنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ 236 إِسْمًا فَقَطْ 239 وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ
كَمَا يَقَالُ إِنْ لَزِمَ ثَوْبَتِنِ لِلْجُمُعَةِ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَيْرُهُمَا . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ .

232 - - - - - ب ، م ، و : ء الهمة ، وهي ساقطة من أ ج .

233 - - - - - أ ج م ، و : ثلاث مائة

234 - - - - - أ ج م : التوراة 235 - - - - - و : وتسعين

236 - - - - - م ، و : وتسعون

237 - - - - - و ٢ يدل

238 - - - - - ب ، ج : قبله فضيلة . وفي م ، و : قبلها

239 - - - - - و ١ (-) و

(84) - (21 ق هـ - 59 هـ / 602-679 م) عبدالرحمن بن صخر الدوسي كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث . (اسلم سنة 7هـ) ولزم محبة النبي صلى الله عليه وسلم فروى عنه 5374 حديثاً نقلها عن أبي هريرة أكثر من (800) رجل بين مصابي وتابعي . انظر : الزركلي / الأعلام ج 3 ص 308 ، الشفا ج 1 ص 31 هـ 5 .
(85) انظر : صحيح البخاري / دار الفكر ج 8 ص 169 ، ك : التوحيد . ب : إن لله مائة اسم إلا واحدا .
، صحيح مسلم / نشر إدارة البحوث العلمية والاقتناء والدعوة السعودية ج 4 ص 2062 ، ك : الذكر . ب : أسماء الله تعالى . ر : 2677 .

وَقَوْلُهُ : ((وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (240) أَرْسَلَهُ بِالْهَدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَنَّ كُلَّمَا أُخْبِرَ بِهِ وَعَنَهُ صِدْقٌ (240))) إِلَى آخِرِهِ . هُوَ مُعْطَوْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَيْ قِيَمَ مِنْ بَيِّنٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَوُزْنُ مُحَمَّدٍ مُفْعَلٌ مِنْ أَوْزَانِ الْمُبَالَغَةِ . وَهُوَ مُنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ . فَالْمُحَمَّدُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الَّذِي يُحَمَّدُ حَمْدًا بَعْدَ حَمْدٍ وَلَا يَكُونُ مُفْعَلًا (241) إِلَّا لِمَنْ تَكَرَّرَ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَرَّةَ 242 نَعْدَ الْمَرَّةِ 242 ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَحْمُودٍ كُنْزٌ 243 فِيهِ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْرَارِ وَوَجْهُ الْمُبَالَغَةِ فِيهِ 244 جَمْعُهُ لَضُرُوبِ الْمَحَامِدِ كُلِّهَا . أَيْ هُوَ مَحْمُودٌ 245 الْأَخْلَاقِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْأَقْوَالِ . فَاسْمُ مُحَمَّدٍ مُطَابِقٌ لِمَعْنَاهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى 246 سَمَّاهُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى بِهِ . فَهُوَ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ 247 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِذَا كَانَ اسْمُهُ صَادِقًا عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُودٌ فِي الدُّنْيَا بِمَا هَدَى إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَهُوَ مَحْمُودٌ فِي الْآخِرَةِ بِالشَّفَاعَةِ وَلِوَاءِ الْحَمْدِ وَيَحْمَدُهُ رَبُّهُ بِالْمَحَامِدِ الَّتِي تَفْتَحُ عَلَيْهِ هُنَالِكَ . ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدًا حَتَّى كَانَ أَحْمَدَ ، فَلِذَلِكَ تَقَدَّمَ اسْمُ أَحْمَدَ عَلَى الْإِسْمِ الَّذِي هُوَ مُحَمَّدٌ ، وَبِهِ ذَكَرَهُ عِيسَى (86) فَقَالَ : اسْمُهُ أَحْمَدُ . (248) وَذَكَرَهُ مُوسَى (87) حِينَ قَالَ لَهُ رَبُّهُ تِلْكَ أُمَةُ أَحْمَدَ (248) .

فَقَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أُمَّةِ أَحْمَدَ . فَيَا أَحْمَدَ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يُذَكَرَ بِمُحَمَّدٍ لِأَنَّ حَمْدَهُ لِرَبِّهِ كَانَ قَبْلَ حَمْدِ النَّاسِ لَهُ . فَاسْمُهُ أَحْمَدُ أَفْعَلٌ مُبَالَغَةً مِنْ صِلَةِ 249 الْحَمْدِ أَيْ أَكْثَرَ النَّاسِ حَمْدًا . وَحَمْدٌ مُفْعَلٌ مُبَالَغَةً مِنْ كَثَرَةِ الْحَمْدِ كَمَا سَبَقَ . فَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْمَدُ الْحَامِدِينَ ، وَأَحْمَدُ الْمَحْمُودِينَ ، وَأَجَلٌ مِنَ حَمْدٍ ، وَأَفْضَلُ

241- م: هو : مفعول به، ج: مفعول

243- ب: هو : لاكن

245- ساقط من ج: و

247- م: نبوته . وفي و: نبوته

249- أ: صفتي

(240 ، 240) زيادة من ب: و

242- ب: ج: هو: مرة

244- ساقط من ج

246- جميع النسخ: تعالى

(248 ، 248) زيادة من ب: ج: هو

(86) عيسى ابن مريم عليه السلام

(87) موسى بن عمران عليه السلام

مَنْ حُمِدَ، وَمَعَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيَتِمَّ لَهُ كَمَالُ الْحَمْدِ وَيُسْتَمَرُّ فِي تِلْكَ 250
الْعَرَصَاتِ (1/18) بِصِفَةِ الْحَمْدِ وَيَتَّبِعُهُ رُبُّهُ هُنَاكَ مَقَامًا مَحْمُودًا كَمَا وَعَدَهُ.
يَعْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ يَشْفَعُونَ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَوْلُهُ ((عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)) الضَّمِيرَانِ الْمُخْفَوَّضَانِ بِالْإِصَافَةِ عَائِدَانِ عَلَى
اللَّهِ تَعَالَى 251. وَالْعَبْدُ يُصَافُ إِلَى اللَّهِ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْمَلِكِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ لَا يَكُونُ
إِلَّا لِلَّهِ 252. وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ وَصِفِ الْعِبَادَةِ وَهِيَ 253 الْإِنْقِيَادُ إِلَى الطَّاعَةِ، وَإِمَّا
بِاعْتِبَارِ وَصِفِ الْعُبُودِيَّةِ، وَهِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَلَى حَدِّ الْإِصْطِرَاقِ
وَتَحَقُّقِ بِنْتِكَ 254 الْإِخْتِيَارِ وَعَدَمِ مُنَازَعَةِ الْأَقْدَارِ 255. وَلَمَّا كَانَ لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَالُ الرِّسَالَةِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَمَالُ الْعُبُودِيَّةِ. وَمَقَامُ الْعُبُودِيَّةِ أَشْرَفُ
الْمَقَامَاتِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ التَّصَوُّفِ إِذْ لَا جُلْهًا كَانَ إِلَّا بِهَاءِ. قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
251 [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] (88). قَالَ تاجُ الدِّينِ بَنُ عَطَاءٍ اللَّهِ
(89):

أَجَلُ مَقَامٍ أُقِيمَ 256 فِيهِ الْعَبْدُ مَقَامَ الْعُبُودِيَّةِ. وَكُلُّ الْمَقَامَاتِ إِشْمَا هِيَ
كَالْخِدْمَةِ 257 لِهَذَا الْمَقَامِ. وَالْكَدِيلُ عَلَى 258 أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ أَشْرَفُ مَقَامٍ قَوْلُ اللَّهِ
تَعَالَى 258: [سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ يَلْبَسُ] 259 [90]. [وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا
[91]، [يَذْكُرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا] [92]. [وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ] [93].
وَلَمَّا خَبَرَ رَسُولُ اللَّهِ 258 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيِّنَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا فَلَمَّا أَوْ نَبِيًّا

251-— أ: ب: ج: هـ: وهو: تعالى: (4)
253-— ب: ج: وهو
255-— و: الاقرار
257-— ب: كخدمة

250-— م: هو: ذلك
252-— ج: زيادة (تعالى)
254-— م: وتتحقق ترك
256-— م: و: النقي

(88) التلويحات 56

(89) أحمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الفضل تاج الدين ابن عطاء الله الاسكندراني (.... 709 هـ / ... 1309 م)
متصوف شاذلي من العلماء. كان من أشد خصوم شيخ الاسلام ابن تيمية وله تصانيف منها: (الحكم العنانية
في التصوف، (تاج العروس) في الوصايا والعقائد، ... توفي بالقاهرة. سأنظر: الزركلي / الاعلام ج 1 ص
221، ابن الملقى / طبقات الاولياء. تحقيق نور الدين / مكتبة الخانجي القاهرة، ص 421.
، اسماعيل باشا البغدادي / هدية العارفين 1م ص 103 / طبع باستانبول سنة 1951 م.
، السبكي / طبقات الشافعية ج 1 ص 176، 177. ط (1).

(90) الاسراء 1

(91) الانفال 41

(92) مريم 1

(93) الجن 19

عَبْدًا فَاخْتَارَ الْعُبُودِيَّةَ لِلَّهِ 258 . قَبِيَ ذَلِكَ أَكْلٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْمَقَامَاتِ وَأَعْظَمِ الشَّرَاطِ . وَقَالَ (أَنَا عَبْدٌ لَا أَكُلُ 260 مُتَكِنًا إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ أَكُلُ 260 كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ) (94) . وَقَالَ (أَنَا سَيِّدٌ وَلَكِنْ أَدَمٌ وَلَا فَخْرُ) (95) . قَالَ سَيِّدِي أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرِّي (96) : / أَيْ 258 لَا أَفْتَحِرُ 261 بِالسِّيَادَةِ 269 إِنَّمَا السُّخْرُ لِي بِالْعُبُودِيَّةِ / (97) . وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى 263 [سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ يَلْبَسُ 259] / (98) . وَلَمْ يَقُلْ يَنْبِسُهُ وَلَا يَرْسُولُهُ وَهُوَ نَبِسُهُ وَرَسُولُهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَفْتَحِرَ بَابَ السَّرِّيَّاتِ لِلْإِتْبَاعِ فَأَعْلَمَنَا أَنَّ الْإِسْرَاءَ 264 مِنْ بَسَاطِ الْعُبُودِيَّةِ / . فَالْتَبَيَّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ كَمَالُ الْعُبُودِيَّةِ فَكَانَ لَهُ كَمَالُ الْإِسْرَاءِ . أَسْرَى بِرُوحِهِ وَجَسَدِهِ وَفَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ . وَالْأَوَّلُ لَمْ يَسْطُرْ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ فَلَهُمْ قِسْطٌ مِنَ الْإِسْرَاءِ 264 يُسْرَى بِأَرْوَاحِهِمْ لَا بِأَسْبَاحِهِمْ . وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْعُبُودِيَّةِ وَالْعُبُودَةِ وَالْعِبَادَةِ مَحَلُّهُ التَّصَوُّفُ . وَالرُّسُولُ : مَنْ تَبَتَّ لَهُ الرِّسَالَةُ . وَهِيَ فِي اللُّغَةِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُتَابَعَةِ . يَقَالُ لَبَنٌ 265 إِذَا تَتَابَعَ ذُرُّهُ ، وَيُقَالُ لِمَنْ كَانَ عَلَى خَالَةٍ حَسَنَةٍ قَارَادَ مَفَارِقَتِهَا عَلَى رِسْلِكَ ، أَيْ تَابَعَ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ ، وَهُنَا جَاءَ النَّاسُ أَرْسَالًا ؛ إِذَا تَبَعَ 266 بَعْضُهُمْ بَعْضًا . وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَهِيَ 267 حَبَازَةٌ (98) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى 268 لِمَنْ أَصْلَفَاهُ 269 مِنْ عِبَادِهِ أَرْسَلْنَاكَ 270 قَبْلَ عَنِّي 271 .

259- زيادة من ب، ج، م، و

261- م، و؛ لا أفخر

263- أ، ب، م، و؛ تعالى

265- و؛ لعن

267- م، و؛ فهو

269- و؛ اصطفه

271- ج، م، و؛ عنه

258- ساقط من م، و

260- أ، ب، ج، م، و؛ أاكل

262- و؛ السيادة

264- و؛ الأسرى

266- ب؛ أي تبع، ج؛ إذا تابَعَ

و؛ أي تتابع

268- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

270- ج، م، و؛ أرسلك

(94) البخاري ج 3 م 30 / ص 201 / دار الفكر

ك؛ الألفية، ب؛ الأكل متكناً، سنن أبي داود ج 3 ص 348 / مطبعة مصطفى محمد، ك؛ الألفية، ب؛ ما جاء في الأكل متكناً، ر 3769

، الشفا / القاضي عياض ج 1 ص 263

(95) — مسند أحمد 1 م 281، 5 / دار صادر للطباعة والنشر .

سنن ابن ماجه ج 2 ص 1440 / دار أحياء التراث العربي . ك؛ الزهد . ب؛ ذكر الشفاعة . ر 4393

(96) سيدي أبي العباس الفرسى (— 626 هـ / — 1227 م) أحمد بن عمر المرسي، أبو العباس، شهاب الدين، فقيه متصوف، من أهل الإسكندرية، أصله من مرسية بالاندلس (— 186 ج 12 الأعلام، ابن الملقن / حليقات الأولياء ص 418 .

(97) — انظر مفتحي 15، 16 من كتاب التنبؤ في إسقاط التدبير، تأليف: ابن عطاء الله ط (2) 1367 هـ /

(1984 م)

(98) انظر في معنى الرسول والنبي والفرق بينهما - شرح عقري المصطفى المصطفى، تأليف الشيخ سيجر

الورقة 1/4

وَقَوْلُهُ ((أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى)) جُمْلَةٌ (272 مُسْتَأْنَفَةٌ أَوْ خَالٌ 272) عَلَى
إِضْمَارٍ (فَذُ) وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 268 وَالْمَنْصُوبُ رَاجِعٌ إِلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَرْسَلَ وَمَعْنَاهَا الْمُصَاحَبَةُ ، وَمَعْنَى الْهُدَى (19 / 1) هَذَا
هَذَا الْإِرْشَادُ إِلَى الْحَقِّ .

وَقَوْلُهُ : ((وَدَيْنَ الْحَقِّ)) مَعْنَى الَّذِينَ هُنَا الطَّرِيقُ . وَالْحَقُّ ضِدُّ
الْبَاطِلِ .

وَقَوْلُهُ ((وَأَنْ كَلَّمَ أَخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ صَدَقْ)) أَيَّ جَمِيعٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِوَا نَصٍّ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَنِ اللَّهِ أَوَّلًا ، فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ صَادِقٌ
لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى صِدْقِهِ .

وَالْإِيمَانُ بِذَلِكَ وَاجِبٌ فَحَلُّ 273 (أَنْ) جَزُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ .

وَمَا مَوْصُولَةٌ يَمَعْنَى الَّذِي وَصَلَتْهَا 274 الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا ، وَالضَّمِيرُ
الْمَرْفُوعُ بِالْفَاعِلِ عَائِدٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَائِدُهَا الضَّمِيرُ
الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَا نَكَّرَهُ مَوْصُوفَةً وَمَحَلُّهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَزُ بِالْإِصَافَةِ .

وَقَوْلُهُ ((صَدَقْ)) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (275 مُفْرَدًا مَرْفُوعًا 275) عَلَى أَنَّهُ
276 خَبَرٌ (أَنْ) كَمَا تَقُولُ : هَذَا الْمَعْنَى حَقٌّ .

وَيَحْتَمِلُ 277 أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعِلِيَّةً ، فَحَلُّهَا رَفَعَ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَيَكُونُ
الرَّابِطُ 278 مَحْذُوفًا أَيَّ صَدَقَ فِيهِ . وَالصَّدَقُ عِبَارَةٌ عَنِ الْخَيْرِ الْمُطَابِقِ لِلْوَاقِعِ ،
وَالْكَذِبُ مُقَابِلُهُ .

(272 ، 272) ----- ب، ج، هـ : في موضع الحال 273 ----- و : فعمل
274 ----- ك، و : وصلتها
275 (275 ، 275) ج، هـ : مفرد مرفوع
276 ----- زيادة من ب، ج .
277 ----- هـ : وتحتل
278 ----- ب، هـ : الربط

ثُمَّ قَالَ ((وَأَنَّ الْإِيمَانَ (1) هُوَ التَّصَدِيقُ) وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ السَّائِغِ
لِلْمُتَرَفِّعَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ هُوَ الْمَجْرِفَةُ فَقَطَّ))

أَقُولُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 2 تَذَكُّرُهَا الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ. وَمَعْنَى
ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَالْعَصِيَانَ وَالْكَفْرَانَ اسْتِغَاءٌ "مَأْخُودَةٌ" مِنْ
الْفِعْلِ، وَأَحْكَامُهَا (3) مُتَلَفَاتٌ مِنَ الشَّرْعِ. وَقَالَتْ الْمُعْتَرِلَةُ: هِيَ أَسْمَاءٌ دِينِيَّةٌ وَأَحْكَامُهَا (3)
مَذْرُوعَةٌ بِالْعَقْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْأَصُولِيُّونَ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ الدِّينِيَّةِ كَالْإِيمَانِ
وَالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ كَالصَّلَاةِ، فَذَهَبَ الْمُعْتَرِلَةُ إِلَى إِثْبَاتِ الْجَمِيعِ، وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى
تَقْيِ الْجَمِيعِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى إِثْبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الدِّينِيَّةِ وَأَنَّ مَا اسْتَعْمَلَهُ
الشَّارِعُ (3) فِي ذَلِكَ (3) بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بَرَّاعَ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ مُطْلَقِ
التَّصَدِيقِ (1) فَفِي التَّنْزِيلِ (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (2)

وَاخْتِلَفَ فِي تَفْسِيرِ مُسْمَاهُ سَرْعًا، فَذَهَبَتِ الْكُرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ 4 مُجَرَّدٌ
الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ (3) كَافٍ فِي الْإِيمَانِ وَإِنْ أَبْطَنَ الْكُفْرَ، وَهُوَ مَذْهَبُ تَابِلٍ لِأَنَّ اللَّهَ
يَشْهَدُ بِالْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ وَالْكَرَامِيَّةُ تَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَصَادِقُونَ.

فَلَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ مِنَ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارِ 6 بِاللِّسَانِ،
وَيُكْتَفَى 7 عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِمَا فِي الْقَلْبِ فِي الْحُكْمِ بِالْإِيمَانِ لِمَنْ هَاتَ
عَقِبَ التَّصَدِيقِ وَلَمْ يَتِمَّكَ مِنَ النُّطْقِ بِاللِّسَانِ وَالْإِشَارَةِ فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ.

(1) - زيادة من به و 5- دهو ؛ (4) من

2- (أ، ب، ج، ح، و ؛ المسئلة 6- 1 ؛ النطق

(3) - ساقط من ج 7- دهو ؛ تكتفى

4- دهو ؛ أنه

(1) كذا عرفه الأشعري انظر ؛ اللمع ص 154

«الأمعي انظر غايه المرام ص 309

(2) - يوسف 17

(3) - ذكر الأمعي هذا القول وفنده ؛ انظر ص 310 من غايه المرام
وذكره الشهرستاني ؛ انظر ؛ نوايه الاقدام في علم الكلام ص 471

فَبَانَ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ شَرْطٌ فِي الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ الشُّعْلُ
بِالشَّهَادَتَيْنِ. وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ شَرْطًا 8 فِي الْإِيمَانِ أَمْ لَا؟ قَوْلَانِ. وَالْمَشْهُورُ
الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَقِّ الْقَادِرِ دُونَ الْعَاجِزِ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ فَخَارِجَةٌ بَعْدَنَا مِنْ
مُسَمًى الْإِيمَانِ (4) خِلَافًا لِلْمَعْتَرِ لِه.

وَالدَّلِيلُ لَنَا أَنَّ تَقُولَ لَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ وَالْإِيمَانُ (1/20)
مَحَلُّهُ الْقَلْبُ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَعْمَالِ بِالْإِيمَانِ.

أَمَّا الضَّرْعِيُّ فَجَلِيَّةٌ، وَأَمَّا الْكُبْرِيُّ فَدَلِيلُهَا آيَاتٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا قَوْلُهُ
تَعَالَى 9: [إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ] (5). وَقَوْلُهُ: [وَلَا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي
قُلُوبِكُمْ] (6). وَقَوْلُهُ: [وَأُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ] (7).

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيمَانَ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اسْمَ الشَّيْءِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى
مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْحَيْجُ عَرَفَةٌ) (8)، وَمَعْلُومٌ 10 أَنَّ مُجَرَّدَ
الْوُقُوفِ يَعْرِفُهُ لَيْسَ هُوَ الْحَيْجُ كُلُّهُ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (التَّوَدُّ تَوْبَةٌ) (9)، لِأَنَّهُ مُعْظَمُ أَرْكَانِهَا 11 فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ
الشَّرْعِيُّ لِأَنَّ رُكْنَهُ الْأَعْظَمُ هُوَ التَّصَدِيقُ.

قُلْنَا: قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ 12 إِبْطَاقَ إِسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ مَحَازٍ مُرْسَلٌ وَالْأَصْلُ
فِي الْإِبْطَاقِ الْحَقِيقَةِ. ثُمَّ عَطَفُ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِيمَانِ (12 فِي الْقُرْآنِ) دَلِيلٌ وَاجِبٌ
لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى 13: [يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْفَصَاحُ فِي
الْقُرْآنِ] (10). فَسَمِيَ قَائِلُ النَّفْسِ عَمْدًا عُدْوَانًا مُؤْمِنًا.

8- ج، هـ، و؛ شرط (12، 12)- زيادة من به، ج، هـ، و

9- أ، ب، ج، هـ؛ تعالى 13- أ، ب، ج، هـ، و؛ تعالى

10- ساقط من د، و

11- أ، ب؛ أركانها

(9)- ظاهر هذا الكلام يناقض ما يقتضيه أهل السنة والجماعة في أن الإيمان باللسان واعتقاد بالجنان وعمل
بالأركان وأن هذه الثلاثة داخلة في معنى الإيمان المطلق. انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية تأليف
العلامة محمد خليل هراس/ مكتب التراث الإسلامي من 162

(5)- النحل 106 (8)- مسند أحمد/ دار صادر للطباعة والنشر/ بيروت م 4 ص 335

(6)- المجرات 14 (9)- مسند أحمد م 1 ص 376، 423، م 6 ص 264

(7)- المجادلة 31 (10)- البقرة 177

وَقَوْلُهُ: [وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا] (11)، وَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: [الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ] (12)، حَيْثُ اثْبَتَ الْإِيمَانَ مَعَ الْكِبَائِرِ وَفِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ آيَةِ نَظَرٍ لِمَا فِي الصُّحُوحِ أَنَّ ذَلِكَ لَمَّا شَقِيَ عَلَى الصَّاحِبَةِ وَقَالُوا أَيْبَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [لَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ] (13).

اِحْتَجَّتِ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ تُسَمَّى بِالذِّينِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: 13:

[وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ 14 وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ 15 وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ] (14).

وَالْإِشَارَةُ عَائِدَةٌ 16 إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا مُسَمًى بِالذِّينِ، وَالذِّينُ هُوَ الْإِسْلَامُ (17) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ] (15)، (17)

وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْإِيمَانُ إِذْ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ لَمَا كَانَ مَقْبُولًا مِنْ مُبْتَغِيهِ 18 فَكُنْهُ مَقْبُولًا، بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَمَنْ يُبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ] (16).

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ الْإِيمَانَ مَقْبُولٌ بِالْإِجْمَاعِ فَثَبَتَ أَنَّ الْأَعْمَالَ دِينٌ، وَالذِّينُ الْإِسْلَامُ، وَالْإِسْلَامُ الْإِيمَانُ، فَوَجَبَ كَوْنُ الْأَعْمَالِ دَاخِلَةً فِي مُسَمًى الْإِيمَانِ.

الْجَوَابُ: لَا نُسَلِّمُ عَوْدَ الْإِشَارَةِ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ بَلْ هِيَ عَائِدَةٌ إِلَى الْإِخْلَاصِ لِيُؤْخَذَ بِهِ وَتَذَكِيرِهِ.

قَوْلُهُمْ: الْإِسْلَامُ عَيْنُ الْإِيمَانِ.

14- د.و.؛ الصلاة (17-17) - ماقط من د.و.

15- و.؛ الزكاة 18- د.و.؛ هبتفه

16- ماقط من د.و.

(11)- الحجرات 9

(12)- الأنعام 83

(13)- صحيح مسلم؛ إدارة البحوث العلمية السعودية

ج 1 ص 114 ذ؛ الإيمان، ب؛ صدق الإيمان وإخلاصه، ر؛ 197.

(14)- البينة 5 (15)- آل عمران 19 (16)- آل عمران 84

قُلْنَا 19 : مَنُوعٌ وَسَدُّ الْمُنْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ يُؤْمِنُوا وَكَانُوا 20 قُولُوا أَسْلَمْنَا] (17).

قَوْلُهُمْ : لَوْ كَانَ غَيْرَ مَا كَانَ مَقْبُولًا.

قُلْنَا : الْمَلَزَمَةُ مَنُوعَةٌ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ وَيُقْبَلُ مِنْ مُبْتَدِئِهِ لِمَا نَبَّهَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ بَاطِنُ الْإِسْلَامِ، وَمِنْ الْإِسْلَامِ النُّطْقُ بِكَلِمَتَيْ 21 الشَّهَادَةِ 22 مَعَ الْقُدْرَةِ وَهِيَ سَرَطٌ فِي اعْتِبَارِ 23 الْإِيمَانِ وَخَزَانُ الْأَحْكَامِ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى 24 : [فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ] (18).

فَعَبَّرَ عَنْهُمْ تَارَةً بِالْإِيمَانِ وَتَارَةً بِالْإِسْلَامِ لِتَلَازُمِ الْوُحْشَيْنِ.

اِخْتَجُوا أَيْضًا بِالآيَةِ (1/21) نَفْسِهَا وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 24 اسْتَشْنَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَصْلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ 25 الْإِثْصَالُ. وَالْجَوَابُ : مَا تَقَدَّمَ.

وَكَانَ بَعْضُ أَشْيَاخِي يَقُولُ فِي الْآيَةِ : / لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ أَمْرًا 26 قَلْبِيًّا وَكَانَ الْإِسْلَامُ أَمْرًا عَلَيْهِ حَسَنٌ مِنَ الْمُتَكَيَّةِ 27 أَنْ يُخْبِرُوا 28 بِإِسْلَامٍ مَنْ وَجَدُوا 29 فِي الْقَرْيَةِ لَا أَنْ يُخْبِرُوا بِإِيمَانِهِ فَلَا دَلِيلَ فِي الْآيَةِ عَلَى الشَّرَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ : ((وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ)).

يَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ الشَّرْعِيَّ هُوَ التَّصَدِيقُ النَّفْسَانِيَّ التَّائِبُ لِلْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْدِ

19- زيادة من ب، ج، د، هـ

20- ب، و؛ ولكن

21- ساقط من د، هـ

22- ج، د، هـ؛ بالشواهدين

23- ب؛ باعتبار

(17)- الحجرات 14

(18)- الذاريات 36، 35

24- (أ، ب، ج، د، هـ)؛ تعالى 27- أ، و؛ اللزقة

25- ج، د، هـ؛ والاستشنى 28- د، هـ؛ أن يخبر

26- د، هـ؛ أمره 29- د، هـ؛ وجدو

الصَّحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ وَعَلَيْهِ تَعَوُّدُ الْإِسَارَةِ فِي كَلَامِهِ هُنَا.

وَقَدْ اُخْتَلَفَ جَوَابُ الشَّيْخِ فِي مَعْنَى التَّصْدِيقِ :

فَقَالَ مَرَّةً : / هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِوُجُودِ 30 الصَّائِغِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَالْوَحْدِيَّةِ 31

وَصِفَاتِهِ وَتَّصْدِيقِ رُسُلِهِ / (19) .

وَهَذَا هُوَ مَقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَقَالَ مَرَّةً : / التَّصْدِيقُ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّائِبِ لِذَلِكَ (19)، وَهُوَ الْحَقُّ

وَإِخْتَارَهُ الْقَاضِي (20) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ 32. فَإِنَّ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ

بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ التَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ (33) وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ (33). قُلْتَ : بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ مَا بَيْنَ صِفَةِ الْعِلْمِ وَصِفَةِ الْكَلَامِ.

ثُمَّ قَالَ ((وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ)).

أَقُولُ : إِسْمُ الْإِسَارَةِ عَائِدٌ إِلَى التَّصْدِيقِ، فَيَعْنِي أَنَّ التَّقْلِيدَ عَلَى الْقَوْلِ

الْأَصَحِّ لَا يَكْفِي (21) فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخُذَّاقِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ كَالْقَاضِي

وَالْأُسْتَاذِ وَالْإِمَامِ، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ.

لِأَنَّ التَّقْلِيدَ تَرَكَ لِلْمَعْرِفَةِ، وَتَرَكَ الْمَعْرِفَةَ حَرَامًا، فَالتَّقْلِيدُ حَرَامٌ.

أَمَّا الصُّغَرَى فَجَلِيَّةٌ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ بِقَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ

دَلِيلٍ فَلَا تَحْصُلُ 34 الْمَعْرِفَةُ لِحُجُوزِ 35 الْكُذِبِ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَإِجْمَاعِيَّةٌ عَلَى مَا نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ.

31- أ ب ؛ العبئته 34- ب، م ؛ فلا يحصل

32- م ؛ المؤلف 35- ج ؛ (م) ذلك

(33) - زيادة ب، ج، م ؛ و

(19) - نهاية الأقدام في علم الكلام/ الشهرستاني ص 472

وقارن ذلك بما ورد عنه في ص 101 ج 1 الملل والنحل/ الشهرستاني تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل

مؤسسة الحلبي، شرح الشيخ سيدي لصفري الصفري للسنوسي، الورقة 1/3

(20) - انظر ؛ نفس المرجع السابق

(21) - وهو المختار عند ابن الحاجب في كتابه ؛ منتهى الوصول ص 219

وكذلك عند سيف الدين الأمعي، وعزاه للكثيرين. انظر ؛ الأحكام في أصول الأحكام ص 300 وكذلك عند الشيخ

سيدي وعزاه للجمهور - انظر ؛ شرحه لصفري الصفري للسنوسي الورقة 1/3

وَأَيْضًا (22) لَوْ أَمَرَ الْمُكَلَّفُ بِالتَّقْلِيدِ قَائِمًا أَنْ يُؤَمَرَ بِتَقْلِيدِ مَنْ شَاءَ أَوْ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ.
وَالْأَوَّلُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ مَنْ قَلَّدَ الْكَفَرَةَ 36 يَكُونُ مُتَقِلًّا 37 وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.
وَإِنْ أَمَرَ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ، قَائِمًا أَنْ يُؤَمَرَ بِتَقْلِيدِ الْحَقِّ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
هُوَ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا، 38 أَوْ بِشَرْطِ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا. وَالْأَوَّلُ مِنْ تَكْلِيفِ الْحَالِ.
وَالثَّانِي لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا 38 إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي مُسْتَنَدِهِ فَإِنْ 39 كُنَّ
مُلتَزِمَةً 39 لِمَذْهَبٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ وَالْأَقْوَالُ مُتَكَافِئَةٌ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ فَلَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مُحَقَّقًا
إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي دَلِيلِهِ وَمَعْرِفَةِ أَدَائِهِ إِلَى الْعِلْمِ 40. وَمَتَى عَرَفَ ذَلِكَ خَرَجَ عَنْ 41
كَوْنِهِ مُقِلًّا.

ثُمَّ الْأَمْرُ بِالِاسْتِدْلَالِ وَدَمَّ 42 التَّقْلِيدِ فِي غَيْرِ مَا آتَتْ 43 مِنْ الشَّرْطِ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يَكْتَفِي بِهِ فِي التَّوْحِيدِ.

لَا يَسْأَلُ لَوْ لَمْ يَكْتَفِ 44 بِالتَّقْلِيدِ لَمْ يَكْتَفِ 44 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالشَّهَابَةُ 45 مِنَ النَّاسِ بِكَلِمَتِي الْإِسْلَامَ (23)، فَرَفَعَ الْقِتَالُ وَإِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ
بِكَلِمَتِي الْإِسْلَامَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ التَّقْلِيدِ، لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ
عَلَى الْمُطَاعِ فَلَيْسَ بِمَحَلِّ الشَّرَاعِ. وَالْكَلَامُ فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ وَمَا يُنْجِيهِ مِنَ الْخُلُودِ
فِي النَّارِ.

36- م؛ و؛ الكفر 37- ساقط من؛ و (38) 38- ساقط من ج

39- ب؛ ف؛ ملزما 40- ج؛ الحق 41- زيادة من ب؛ ج؛ د؛ و 42- ج؛ د؛ و 43- ب؛ و؛ اودم

43- د؛ ب؛ ج؛ و؛ ماية 44- م؛ و؛ لم يكتفى 45- 1- أصحابه

(22)- قارن هذا الكلام بما في شرح الإرشاد/ نهج الدين الورقة (4/م)؛ مخ؛ ج؛ رقم (80) وفيها نسبة هذا الكلام إلى القاضي؛ وما ورد في الأحكام في أصول الأحكام / الأمي ج 4 ص 300، 301

(23)- ذكر سيف الدين الأمي هذا الاعتراض من جملة اعتراضات القائلين بالتقليد؛ ورد عليه بقوله؛ بانهم لم ينكروا ذلك لأن المعرفة الواجبة كانت حاصلة لهم؛ وهي المعرفة بالدليل من جهة الجملة؛ لا من جهة التفصيل.

اسطر؛ الأحكام في أصول الأحكام / الأمي ج 4 ص 305

وَهَقَائِلُ الْأَصْحِ 46 فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُوَ قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ التَّقْلِيدَ كَائِدٌ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ.

(1/22) 47 وَقَدْ تَقَلَّ تَقِيُّ الدِّينِ (24) الْقَوْلَيْنِ فِي شَرْحِ الْإِسْلَامِ وَبَنَاهُمَا عَلَى وَجْهِ الْمَعْرِفَةِ هَلْ هُوَ عَلَى الْأَعْيَانِ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ، أَوْ عَلَى الْكِسَابَةِ فَيَكْفِي بِهِ. قَالَ : / وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَدْعِي الْإِجْتِمَاعَ عَلَى تَفْيِضِ مَا يَدْعِيهِ الْآخَرُ / (25). فَإِنْ قُلْتُمْ: قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي تَفْسِيرِ التَّصَدِيقِ هَلْ هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ السَّابِغِ لِلْمَعْرِفَةِ أَوْ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، يَسْتَلِزِمُ 48 الْوِفَاقَ عَلَى طَلَبِ الْمَعْرِفَةِ (49) وَقَوْلُهُ: وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصْحِ يَنَاقِضُهُ إِذِ التَّقْلِيدُ لَا يَحْصُلُ (المعرفة 49).

قُلْتُ : فَلَمَّا 50 كَانَ الْقَوْلُ بِالتَّقْلِيدِ (49) مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ فَالْقَائِلُ بِالتَّقْلِيدِ (49) قَائِلٌ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ، إِذِ الْقَائِلُ بِالتَّقْلِيدِ قَائِلٌ بِالْمُطْلَقِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَعْرِفَةِ خِلَافٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ فَلَا تَنَاقُضٌ فِي كَلَامِهِ. فَإِنْ قُلْتُمْ : الْقَوْلُ بِوُجُوبِ النَّظَرِ يَسْتَلِزِمُ التَّكْلِيفَ بِالْمُسْتَعِينِ لِأَنَّ مِنَ الْعَوَائِمِ مَنْ لَا يَقْبَلُ النَّظَرَ.

قُلْتُ : النَّظَرُ الْوَاجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ هُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ (26) الْمَعْرِفَةُ لِلْمَكْلُفِ، وَالذَّلِيلُ الْمَوْصُلُ إِلَيْهَا يَحْصُلُ لَهُ بِإِيسَرٍ (27) نَظَرٌ.

46- دهر : الصحيح 47- يلاحظ هنا اختلاف في ترقيم بعض الصفحات 48- و : فيستلزم

(49) 49- ساقط من و 50- اب : 4

(24)- أبو العز مغلفى سبقت ترجمته

(25)- الكلام منقول بتصريف من شرح الإنشاد الورقة (4/ب) مخ، ع، ع (رقم 80 ق)

(26)- نفس القول عند الشيخ سيحي، انظر : شرح الصفوى السنوسي تأليف الشيخ سيحي الورقة 3/ب (27)- قارن ذلك بما أورده محمد شقرون في كتابه : الجيش والكمين لقتال من كفر عامة المسلمين مخ، ع خ 2775، فبعدما رجع إيمان القلة في العقائد ونسبه إلى ابن رشد وطائفة كبيرة من العلماء، أعقب ذلك بقول ابن تاشاكهاني : .. فترك الغوام على الصحة والسلامة أسلم لهم وإنما يطلب منهم دليل جملي يوجب طمانينة قلوبهم وهو يحصل بإيسر نظر كما قال الأعرجي : البعرة تدل على البعير، وأثر الاقدام يدل على المسير سماء ذات أبراج، وأرض ذات هجاج ألا يدل على المسير اللطيف الخبير... انظر الورقة رقم (3/ب)

وَلَيْسَ الْمَرَادُ مِنَ النَّظَرِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهُ تَحْرِيرُ الْأَدَلَّةِ الْمَرْكَبَةِ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ الْمُفْتَقِرَةِ
إِلَى الْأَنْظَارِ الدَّقِيقَةِ، وَدَفَعَ الشُّكُوكَ الْعَامِضَةَ وَالشُّبُهَاتِ الصُّعْبَةَ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْمَكْلُفِينَ (28) فَوُجُوبُ 51 وَمِثْلُ هَذَا النَّظَرِ إِثْمًا عَوْ عَلَى الْكِفَايَةِ. وَلِأَجْلِ مَا ذَكَرَهُ 52
السَّائِلُ فَضَّلَ بَعْضُ شُرَاحِ الْإِرْشَادِ وَقَالَ : يَوْجُوبُ النَّظَرُ فِي حَقِّ مَنْ يَسْبُلُ النَّظَرَ
وَالْإِسْتِدْلَالَ دُونَ غَيْرِهِ. وَالْحَقِيقُ مَا تَقَدَّمَ (29) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

51- م، و : فرجب

52- ساقط من نو

(28)- نفس الجواب الذي رد به ابن الحاجب- انظر : ص 219 من كتاب : منتهى الوصول
(29)- الظاهر أن المؤلف اختار الرأي الأوسط وهو كثيرا ما يتهج هذا النهج في الأمور الخلافية.

ثَمَّ قَالَ ((فَلَا بُدَّ مِنْ حَيْثُ النَّفْسِ التَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ))

2) قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ (*). وَقَوْلُهُ 2: ((عَنْ مُسْتَنْدِ جَمَلِي بِبُيُوتِ الصَّائِحِ، وَوُجُودِهِ، وَوُجُوبِ وَجُودِهِ، وَتُبُوتِ قِدَمِهِ، وَغَدَمِ تَرْكِيبِهِ، وَغَدَمِ تَجَرُّبِيَّتِهِ، وَغَدَمِ خُلُولِهِ فِي الْمُنْتَحَسِرِ، وَغَدَمِ إِتْعَادِهِ بِغَيْرِهِ، وَغَدَمِ خُلُولِهِ فِيهِ، وَاسْتِحْوَاطِهِ كَوْنَهُ فِي جِهَةٍ، وَاسْتِحْوَاطِهِ فِيمَا أَلْحَاقَتْ بِهِ، وَاسْتِحْوَاطِهِ الْآلَمِ 3 وَاللَّذِي عَلَيْهِ)).

أَقُولُ: لَمَّا سَبَتْ أَنْ 5 مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى وَجْهِ 6 الْإِخْلَاطَةِ مِمَّا لَا سَبِيلَ لِلْعُقْلَاءِ إِلَيْهِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْمُطَالِبَاتُ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ مِمَّا يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهَا 7 بِالْأَدْلَةِ وَجَيْتَ مَعْرِفَتِهَا عَلَى الْمُكَلِّفِ بِالْإِسْتِدْلَالِ.

فَإِذَا تَفَرَّرَ هَذَا فَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ قَدْ اسْتَمَلَّتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَهِيَ مَطَالِبُ عِلْمِ الْكَلَامِ.

الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ (8) عَزَّ وَجَلَّ

وَالثَّانِي: فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ لَهُ

وَالثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا يَجُوزُ 10 فِي حَقِّهِ. وَقَدْ اشْتَمَلَ كَلَامُهُ هُنَا عَلَى مَطَالِبٍ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي سَتَعْرِفُهَا بِأَدْلَتِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى 11.

قَوْلُهُ: ((فَلَا بُدَّ مِنْ حَيْثُ النَّفْسِ التَّائِبِ لِلْمَعْرِفَةِ)) قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ.

وَقَوْلُهُ ((عَنْ مُسْتَنْدِ جَمَلِي)) فَلَمُسْتَنْدُ 12 وَالشَّدُّ وَاجِدٌ 13 هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي يَتَّبِعُنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا 14 الدَّلِيلُ. وَالْخَمَلِيُّ مُقَابِلُ لِلنَّفْسِي 15، (1/23) وَهُمَا مَعًا مِنْ صِفَةِ الدَّلِيلِ.

- | | | | |
|--------------------------|--------------------------------------|--------------------------|-----------------------|
| 1- زيادة من ج، م؛ | 5- ساقط من ج | 9- ساقط من ب | 12- أ، ب: المستند |
| 2) زيادة من ج، م؛ | 6- في م؛ و: وجوب | 10- ج: ما يجب | 13- م؛ و: وهذا |
| 3- في ب، ج، م؛ و: للآلام | 7- في و: ويحصلها | 11- أ، ب، ج، م؛ و: تعالى | 14- زيادة من ب، ج، م؛ |
| 4- في ج، م؛ و: اللذات | 8) (8) ب، ج، سبحانه، وفي ج، و: تعالى | 15- أ، ب: التنصلي | |

قَسَمْنِي : أَنَّ الْمُثَلَّتْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ بِالْأَدَلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْمُتَّفِقَةِ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ الدَّقِيقَةِ كَمَا سَبَقَ. بَلِ الدَّلِيلُ الْجَمْعِيُّ كَأَنَّهُ فِي الْخُرُوجِ مِنْ نَاصِيَةِ التَّقْلِيدِ، وَهُوَ يَحْضُلُ بِأَيْسَرِ نَظَرٍ.

وَقَوْلُهُ : ((يُثْبُوتُ الصَّانِعِ وَوُجُودِهِ)). الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَعْرِفَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَسَعُّقَ يَحْدِيثٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصَرِّ وَمَعْمُولِهِ إِذْ قَدْ 16 قِيلَ بِجَوَازِهِ وَقَدْ أَعْرَبَ الرَّمَحْسَرِيُّ (1) فِي كَشَافِهِ 17 قَوْلُهُ تَعَالَى 18 : [أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ] (2) ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: الشِّسَامُ (3). وَمَعْنَى الْعَزِيمَةِ مَنْ عَلِمَ مَكَانَهُ، وَالثُّبُوتُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يُقَابِلُهُ الثَّقْنُ، وَالْوُجُودُ (4) يُقَابِلُهُ الْقَدَمُ.

فَيَأْنِ قُلْتُ : لِمَ عَطَفَ الْمُصَنِّفُ الْوُجُودَ عَلَى الثُّبُوتِ، وَالثَّابِتُ هُوَ الْوُجُودُ 19، وَالْوُجُودُ 20 هُوَ الثَّابِتُ.

قُلْتُ : أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِإِثْبَاتِ الْحَالِ فَلَا يَرُدُّ الشُّوَالُ، فَإِنَّ الثَّابِتَ 21 عَلَى الْقَوْلِ بِهَا أَعَمُّ مِنَ الْوُجُودِ إِذْ كُلُّ وَجُودٍ ثَابِتٌ وَلَيْسَ كُلُّ ثَابِتٍ مَوْجُودًا 22. فَقَلَى هَذَا تَكُونُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ عَطِيفِ الْخَاصِّ عَلَى الْقَائِمِ لَا مِنْ عَطِيفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْسِ الْحَالِ فَالَّذِي تَهَلَّلَ اخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ ((وَوُجُوبِ وَجُودِهِ)) بَعْنِي بِالْوُجُوبِ الْوُجُوبَ الدَّائِيَّ، فَالْوُجُوبُ لِدَائِهِ هُوَ الَّذِي يَلْزِمُ مِنْ قَرِضِ عَدَمِهِ مُحَالٌ لِدَائِهِ، فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ انْتِفَاؤُهُ وَصَلَايُهُ الْمُسْتَحِيلُ وَهُوَ الَّذِي يَلْزِمُ مِنْ قَرِضِ وَجُودِهِ مُحَالٌ لِدَائِهِ.

16- ساقط من ب، ج، و 18- أب، ج، و ؛ وعلى 19- د ؛ ج ؛ الموجود 20- د ؛ و ؛ والموجود

17- أ ؛ كاشه 21- ج ؛ الثبت 22- د ؛ و ؛ موجود

(1) هو : محمد عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الإمام الكبير في التفسير والحديث واللغة، وعلم البيان، كان إمام عصره من غير منافع، صنف التصانيف البديعة منها : (الكشاف) في تفسير القرآن، والمباحث بالمسائل النحوية، (المردد والمركب) في العربية، (الفائق) في تفسير الحديث، (المنهاج) في الأصول... وكان قد سافر إلى مكة وجاور بها زمنا فصار يقال له (جار الله) لذلك... كان معتزلي الاعتقاد، ولد سنة 467هـ بمخمس وتوفي سنة 538هـ بخراسان خوارزم... ابن حلكان/وفيات ج 5 ص 166
، خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم الزمخشري، تحقيق د، بويجة باقر الحسيني ص 9-16
المؤسسة العامة للصحافة والطباعة بغداد 1388هـ/1968م. (2)- البقرة 183، (3)- الكشاف ج 1 ص 170
(4)- الرجود : غيبته هي الصفة التي لا تنقل الذات بدونها، وقد عده الإمام الرازي مفة زائدة على الذات- ومنهيب الشاعري أنه عين الذات ليس بزايدة عليها... انظر : شرح صفري الصفري للسنوسي تأليف الشيخ سيدي- الرقة (4/4).

فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ، وَيُقَابِلُهُمَا 23 الْمُحَيَّنُّ وَهُوَ مَا لَا يَلْزَمُ مِنْ قَرَضٍ 24 وَجُودِهِ وَلَا مِنْ قَرَضٍ عَدَمِهِ مُحَالٌ لِذَاتِهِ.

فَصَلَّ : وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْتِهَاتِ الْمَقَالِبِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ. وَهِيَ: 25 : ثُبُوتُ الصَّانِعِ، وَوُجُودِهِ، وَوُجُوبُ وَجُودِهِ.

فَنَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الصَّانِعِ يَتَّبِنِي عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَالَمِ وَأَنْتَاسِيهِ وَأَحْكَامِهِ.

فَالْعَالَمُ عِبَارَةٌ : عَنْ كُلِّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى 26 وَصِفَاتِ ذَاتِهِ. وَهُوَ إِمَّا جَوَاهِرٌ وَإِمَّا أَعْرَاضٌ (5) وَالْجَوْهَرُ : هُوَ الْمُتَحَيِّزُ. وَالْعَرَضُ : هُوَ الْمُعْتَى الْقَائِمُ بِالتَّجَوُّهِ. وَكُلُّ عَرَضٍ حَادِثٌ لِلطَّرْوِ وَالْإِنْتِفَاءِ. وَكُلُّ جَوْهَرٍ حَادِثٌ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو 27 عَنْ الْحَادِثِ. وَمِنْ أَحْكَامِ الْعَالَمِ أَيْضًا الْإِمْكَانُ لِأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ مُمَكِّنٌ. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى ثُبُوتِ الصَّانِعِ مُمَكِّنٌ 28 أَنْ يَكُونَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، إِمَّا بِحُدُوثِهِ وَإِمَّا بِإِمَّاكِيهِ فَهَذِهِ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ (6)، (7).

23- و : يقابله 24- ساقط من م؛ و

25- م؛ و : وهو 27- أ، ح؛ و : لا يخلو

26- أ، ب، ج، د؛ و : تعالى 28- ب، د؛ و : ممكن

(5)- مرجع المصنف بين تعريفي العالم عند سلف الأمة وظفها- انظر : الملحق للجويني تحقيق فوقية حسين ص 86 .

(6)- نفس الطرق التي حصرها صاحب المواقف والمراد ضمن مسلك المتكلمين في إثبات الصانع

انظر : ص 466 من شرح السيد الشريف للمواقف والمراد (مرجع سبق ذكره)

وبالخط في هذا الصدد أن ابن زكري اقتصر هنا على مسلك المتكلمين.

ذلك المسلك الذي شهد ابن تيمية نقدا صريحا، انظر مختلطات من ذلك النقد في الصفحة التالية الهامش (8). ونقبل ذلك ذكر مول محمود قاسم في تحقيقه لكتاب مناهج الأدلة في عقائد الملة لأن رشد الطبعة الثالثة من 11، 12 حيث يقول : (...) فإذا نحن عدنا إليهم (المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة) وجدنا أنهم وإن وجدوا في أمثال هذه الآيات، (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء...) فثبت لثبوت يعقلون] -البقرة 163- دعوة إلى إثبات وجود الله بالعقل، فإنهم لم يوفضوا في الكشف عن الأدلة البرهانية التي احتوى عليها كتاب الله وإنما جنحوا إلى استخدام أدلة أخرى عليها مسحة غالبية من الجدل الكبريه الذي نضفه هذا الوصف، لأنه يشير من الشكوك أكثر مما يدعو إلى الإقناع. واشهر أدلتهم الجدلية في هذا الموضع دليان هما : دليل الجوهر الفرد، ودليل الممكن والواجب.

(7)- وبالخط في هذا الصدد أن الأشعري اقتصر في كتابه الملحق في الرد على أهل الزيغ والبدع على الدليل

الشرعي في إثبات وجود الصانع... انظر ص 82 من نفس المرجع.

الْأَوَّلُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِخُدُوثِ الْجَوَاهِرِ، وَهُوَ 29 طَرِيقُ الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى تَيْمِيَّتِهِ وَعَلَيْهِ.

وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : الْعَالَمُ حَادِثٌ وَكُلُّ حَادِثٍ قَلْبُهُ مُحْدِثٌ فَالْعَالَمُ لَهُ مُحْدِثٌ

الثَّانِي : بِإِمْكَانِيَّتِهَا وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : الْعَالَمُ مُمَكِّنٌ وَكُلُّ مُمَكِّنٍ قَلْبُهُ مُؤَثِّرٌ، فَالْعَالَمُ لَهُ مُؤَثِّرٌ.

الثَّالِثُ : بِخُدُوثِ الْأَعْرَاضِ مِثْلُ مَا نُسَّيْهَدُ 30 مِنْ انْقِلَابِ السُّطْفَةِ عَلَقَةً ثُمَّ مُضَغَةً ثُمَّ نَحْسًا وَدَمًا. فَلَا بُدَّ مِنْ مُؤَثِّرٍ حَكِيمٍ.

الرَّابِعُ : بِإِمْكَانِيَّتِهَا، وَهُوَ أَنَّ الْأَجْسَامَ مَتَمَّائِلَةً (1/24) فَاخْتِصَاصُ كُلِّ يَمَّا لَهُ 31 مِنَ الْخِصَالِ جَائِزٌ 32 فَلَا بُدَّ فِي التَّخْصِصِ مِنْ مَخْصِصٍ (6).

ثُمَّ نَقُولُ 33: مُدَبِّرُ الْعَالَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ التَّأْيِيرُ. وَكُلُّ 34 مَنْ ثَبَتَ لَهُ التَّأْيِيرُ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا. فَمُدَبِّرُ الْعَالَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، ثُمَّ نَقُولُ : إِنْ كَانَ وَاجِبَ الوجودِ لِذَاتِهِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَإِلَّا كَانَ مُمَكِّنًا فَيَحْتَاجُ إِلَى مُؤَثِّرٍ 35. وَيَعُودُ الْكَلَامُ فِيهِ فَيَلْزَمُ الدُّورُ أَوْ التَّسْلُسُ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا لِذَاتِهِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

تَنْبِيْهُ : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الوجودِ، فَقِيلَ هُوَ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْوَاجِبِ وَالْمُمَكِّنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ (36) الوجودَ زَائِدٌ عَلَى الْمَاهِيَّةِ. وَقِيلَ هُوَ طَبِيعَةٌ

مُخْتَلِفَةٌ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ (36) وجودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُ مَاهِيَّتِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ

29-1 : وهي 32-3 : ساقط من م 35-م : مؤثر

30-م : و ؛ ما يشاهده 33-3 : ساقط من م ؛ و (36/36) - ساقط من ج

31-م : و ؛ ماله 34-زيادة من م ؛ و

(38) - تلك طرق إثبات الصانع عند المتكلمين، وقد أخذ ابن تيمية على هذا الدليل اتخاذ كثيرة منها ؛

أن المتكلمين لجأوا في هذا البرهان إلى مقدمات ليست بينة بنفسها ولا يمكن إثباتها بطريق القطع ...

كما يرى أنها طريقة مبتدعة مذمومة في الشرع.. كما يعجب ابن تيمية من جعل المتكلمين النظر في هذا

الدليل هو النظر الواجب، كما رد ابن تيمية عليهم زعمهم أن هذه الطريقة هي طريق إبراهيم الخليل عليه

السلام ذلك أن إبراهيم كما قال ابن تيمية لم يكن يصعد إثبات الصانع حتى يستدل بحدوثه على سمعته وإلما

استدل بأقول الكواكب ومغيبها على بطان عبادتها وعدم صلاحيتها للآلوهية.. ثم يعرض الدليل البديل

ويشترط فيه شرطان : اتفاق العقول السليمة عليه وأن يكون شرعيا، بمعنى أن الشارع قد استدل به وأمر

الناس أن يستدلوا به، مثال ذلك الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان.. انظر : ابن تيمية السلفي نقده لسلوك

المتكلمين والفلاسفة في الإلبيات / محمد خليل هراس، مكتبة الطحاوية طنطا، ط (3) ص 70-81

ويشمل في كتاب النصوص ؛ فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة

سليمة وهي شرعية... انظر : تمام ذلك في كتاب النبوات ص 48، دار الفكر-بيروت

الْأَشَاعِرَةِ. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْمُتَنَزِّلَةِ (9).

وَقَالَتِ الْفَلَّاسِقَةُ: الْوُجُودُ زَائِدٌ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي الْمُتَكِنِ دُونَ الْوَاجِبِ.
فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ لَفْظُ الْوُجُودِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِفَةِ 37. وَعَلَى السَّانِي مِنَ
الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ. وَعَلَى الثَّالِثِ يَكُونُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِكَةِ.

وَقَوْلُهُ: ((وَتَبَوُّتِ قَدَمِهِ)). يَعْنِي أَنَّ التَّبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 38
قَدِيمٌ (10)، فَلَا أَوَّلَ لَوْجُودِهِ. وَقَدْ سَبَقَ الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا 39 بَاقِيًا.

تَنْبِيْهٌ: اِخْتَلَفَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي صِفَةِ الْقَدَمِ (11)، فَيَقِيلُ: حَتَّى 40 مِنْ
الْصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ (41) وَقِيلَ هِيَ مِنَ الصِّفَاتِ 42 الثُّبُونِيَّةِ. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي،
قِيلَ 43: هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى. وَنُقِلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الشَّيْخِ فِي أَوَّلِ
أَمْرِ 44 ثُمَّ رَجَعَ 41. وَقِيلَ حَتَّى 45 مِنَ الصِّفَاتِ الثَّقَلِيَّةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ هُوَ أَنَّهُ لَا رُتْبَةَ بَيْنَ الْقَدَمِ وَالْحَدُوثِ، فَإِنَّ
الشَّيْءَ إِذَا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَإِذَا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا.

37- د، و: المتواطئة (41، 41)- ساقط من: و

38- أ، ب، ج، د، و: وعلى 42- أ: الصفة 44- ب، ج، د، م: مرة

39- ساقط من: د، و 43- م: فقييل 45- ب، ج، د، هـ، و: إنها

40- د، و: إنها

(9)- عن مذهب الأشاعرة في الوجود، انظر: شرح صفري الصفري للسنوسي، تأليف الشيخ سيدي الورقة 1/4.

(10)- يقول محمد ناصر الدين الألباني في شرحه للعقيدة الطحاوية الطبعة الأولى ص 19: أعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى «القديم» وإنما هو من استعمال المتكلمين فإن القدم في لغة العرب التي نزل بها القرآن- هو المتقدم على غيره- ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى: {حتى عاد كالعرجون القديم} [يس: 38]

والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول قدم، وإن كان مسبقاً بغيره كما حققه شيخ الإسلام في (مجموع الفتاوى)، والشارح أبو العز في شرحه. لكن أقاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في (البدائع) أنه يجوز وصفه سبحانه بالقدم بمعنى أنه بصر عنه...

(11)- وحقيقتة سلب القدم السابق على الوجود انظر: شرح صفري الصفري للسنوسي/ تأليف: الشيخ سيدي الورقة: (1/4).

وَحَقِيقَةُ الْحَادِثِ 46 مَا لَهُ أَوَّلٌ وَالْقَدِيمِ 47 مَا لَا أَوَّلَ لَهُ وَهُوَ سَلْبٌ مَا وَجَدَ لِلْحَادِثِ (48) مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ (48) وَذَلِكَ نَفْيٌ مَحْضٌ وَالتَّفْيُّ الْخُصُّ لَا يَكُونُ صِفَةً مَعْنَى وَلَا صِفَةً نَفْسٍ. وَاخْتِجَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بِأَنَّ الْقَدَمَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْعَدَمِ السَّابِقِ وَنَفْيِ النَفْيِ بِالضَّرُورَةِ ثُبُوتٌ فَيَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ الْقَدَمُ صِفَةً شُبُوتِيَّةً.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا جَبْتِيذٌ إِذَا أُنْ تَكُونُ قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً وَالْقِسْمَانِ بَاطِلَانِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ لِلْقَدِيمِ قَدَمٌ آخَرُ وَيَلْزَمُ التَّنَسُّلُ وَهُوَ مُحَالٌ. وَأَمَّا الثَّانِي فَيَلْزَمُ 49 عَلَيْهِ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِدَائِهِ تَعَالَى 50 وَهُوَ مُحَالٌ.

وَقَوْلُهُ ((وَعَدَمُ تَرْكِيبِهِ))، يَعْنِي: أَنَّ أَنْوَاعَ الشَّرَكِيبِ كُلَّهَا مُسْتَحِيلَةٌ (12) عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 51، وَذَلِكَ بِأَنَّ الشَّرَكِيبَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَجْزَاءٍ حَشِيَّةٍ كَالْجَسَمِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِذَا مُتَّفِقَةً فِي 52 الْمَاهِيَّةِ كَأَجْزَاءِ النَّارِ وَالْمَاءِ وَالْهَوَاءِ 53 وَالشَّرَابِ.

أَوْ مَخْتَلِفَةً كَأَجْزَاءِ الْحَقَائِقِ الْمُعْتَدِيَّةِ وَالنَّبَاتِيَّةِ وَالْحَيَوَانِيَّةِ أَوْ مِنْ أَجْزَاءٍ عَقْلِيَّةٍ إِذَا مِنْ مَادَّةٍ وَصُورَةً 54 كَالْجَسَمِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، أَوْ مِنْ جَنَسٍ (25/1) وَفَصْلٍ كَالْإِنْسَانِ وَالطَّائِرِ وَالْبَيْضِ 55 وَالسَّوَادِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ الْبُرْهَانُ عَلَى اسْتِحْوَاحَةِ الشَّرَكِيبِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 51 فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْفَاعِلُ بِالْإِخْتِيَارِ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الشَّرَكِيبُ (56) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى 57 يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الشَّرَكِيبُ (56).

46- م، و : الحدوث 50- أ، ب، ج، م، و : تعالى 1-54 : وسورة

47- م : والنسب 51- أ، ب، ج، م، و : تعالى 55- ساقط من م، و

(48، 49)- ساقط من ج 52- ساقط من ب، ج، م، و (56، 56)- ساقط من ج

49- ي : فيلزم 53- م، ومن الهوا 57- أ، ب، م، و : تعالى

(12)- عن ما يستحيل في حقه تعالى انظر : شرح صفري الصفري للسبوسي تأليف الشيخ سيدي الورقة

1/8، و 1/7

أَمَّا الْمُسْتَرَى فَلَيْسَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا بِالْإِخْتِيَارِ لَكَانَ فَاعِلًا بِالذَّاتِ وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا
بِالذَّاتِ لَمْ يَتَخَصَّصْ فِي الْأَفْعَالِ مِثْلُ عَنْ مِثْلِ وَاللَّزِمُ بِاطِلُ فَالْمَزْمُومُ مِثْلُهُ.
وَأَمَّا الْكُسْرَى فَلَيْسَ الْقَاعِلُ بِالْإِخْتِيَارِ يَجِبُ إِثْصَافُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ
وَالْحَيَاةِ 58. فَلَوْ قَرَضَ تَرْكِيبُ ذَاتِهِ مِنْ جُزْئَيْنِ 59 قَائِمًا أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ جُزْءٍ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ
وَإِرَادَةٌ فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ أَوْ يَقُومَ بِالْجُعْلَةِ صِفَةً وَاحِدَةً فَيَلْزَمُ انْقِسَامُ مَا لَا يَنْقَسِمُ أَوْ يَقُومُ
بِالتَّبْطِيسِ دُونَ التَّبْطِيسِ فَيَلْزَمُ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْمُخْصِصِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَاعِلَ بِالْإِخْتِيَارِ
يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبُ.

وَقَوْلُهُ ((وَعَدَمُ تَجْزِئَتِهِ))

يَعْنِي أَنَّ 60 ذَاتَ اللَّهِ (61 سُبْحَانَهُ 61) وَتَعَالَى 62 يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا
التَّجْزِئَةُ كَالْتَّجْزِئَةِ الَّتِي أَتَتْهَا النَّصَارَى فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ جَوْهَرٌ لَهُ
ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ : أَقْنُومُ الْوُجُودِ وَيُعِيرُونَ عَنْهُ بِالْأَبِ 63.
وَأَقْنُومُ الْعِلْمِ وَيُعِيرُونَ عَنْهُ بِالْإِلَهِ. وَأَقْنُومُ الْحَيَاةِ 64 وَيُعِيرُونَ عَنْهُ
بِرُوحِ الْقُدُسِ. فَقَالُوا : اِسْمُ الْأَبِ وَالْإِلَهِ وَرُوحُ الْقُدُسِ إِلهٌ وَاحِدٌ.
وَأَقْنُومُ : كَلِمَةُ يُونَانِيَّةٌ 65 وَمَعْنَاهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَصْلُ.
أَيُّ الْأَصْلِ الَّذِي كَانَتْ عَنْهُ حَقِيقَةُ إِلَهُيهِمْ 66.

وَقَدْ فَالَتَبَهُمُ الْأَيْمَةُ فِي دَلِيلِ الْخَصِيرِ، فَقَالُوا: لِأَنَّ الْخَلْقَ وَالْإِبْدَاعَ لَا
يَتَأْتِي 67 إِلَّا بِهَا. فَقَالُوا لَهُمْ: وَالْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ لَا يَتَأْتِي 68 الْخَلْقَ إِلَّا بِهِمَا فَاحْكُمُوا
بِأَنَّ 69 الْأَقَانِيمَ خَمْسَةٌ.

58- بهم : والحياة	62- بهم : تعالى	66- 1 : الإلهم ؛ والإلهم
59- بهم : جزءين	63- بهم : الأب	67- ج : لايتاتا
60- ساقط من هو	64- بهم : الحياة	68- بهم : لايتاتا
61، 62- زيادة من بهم : هو	65- و : نونانية	69- ب : ان

وَالذَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّجْزِئَةِ هُوَ نَفْسُ الذَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ
التَّرْكِيبِ (71) لِأَنَّ التَّرْكِيبَ يَسْتَلِزُّمُ التَّجْزِئَةَ (71) إِشَاءً حِسًّا وَإِثْمًا عَقْلًا.
فَإِنْ قُلْتُ : إِذَا كَانَ التَّرْكِيبُ يَسْتَلِزُّمُ التَّجْزِئَةَ فَاسْتِحَالَتُهُ تَسْتَلِزُّمُ
اسْتِحَالَتِهَا 72 فَلِمَ عَقَلَهَا الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ

قُلْتُ : خَصَّهَا بِالذِّكْرِ تَنْبِيهًا 73 عَلَى اعْتِقَادِ النُّصَارَى لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَقَوْلُهُ : ((وَعَدِمَ حُلُولَهُ فِي الْمُتَحَيِّرِ))

يَعْنِي : أَنَّ الحُلُولَ مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 75 لِأَنَّ الحُلُولَ إِثْمًا أَنْ يَكُونَ
بِمَعْنَى الحُصُولِ فِي التَّحَلُّ كَمَا لَوْ كَانَ الحَالُ جِسْمًا كَحُلُولِ الْمَاءِ فِي الْإِتَاءِ، وَإِثْمًا أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى الْفَيْضِ بِالتَّغْيِيرِ كَحُلُولِ الْبَيْضِ فِي الْجَسِمِ.

وَالْفَرَضُ 76 أَنَّهُ تَفَرُّقُ بَيْنَ حُلُولِ الْمُتَحَيِّنِ فِي الْمَكَانِ بِمَعْنَى تَمَاشُيْهِمَا 77
بِسطَحَيْهِمَا وَبَيْنَ حُلُولِ اللَّوْنِ فِي الْمُتَلَوِّنِ حُلُولَ الْإِثْصَافِ.

فَالْأَوَّلُ مِنْ صِفَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالثَّانِي مِنْ لَوَارِمِ الْأَعْرَاضِ .
وَيَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ 79 تَعَالَى 80 أَنْ يَحُلَّ فِي الْفَيْضِ لَاسْتِحَالَةَ كَوْنِهِ جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا
(81) أَوْ عَرْضًا. أَمَّا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَنَقُولُ : لَوْ كَانَ جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا (81) لَا تُصَفَّ 82
بِصِفَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ (81) إِثْمًا يَكْلَهُمَا 83 فَيَلْزَمُ اجْتِنَابُ الصَّدْدِيقِ أَوْ بَعْضِهَا
فَيَلْزَمُ الشَّرْحُ بِلا مُرَجِّحٍ (1/26) أَوْ الْإِحْتِثَاجُ (81) فَيَلْزَمُ التَّخْذُوتُ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ 84 فَنَقُولُ 85 : قَدْ بَرَهْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى 86 فَاعِلٌ بِالِاخْتِيارِ
فَلَوْ كَانَ مُعْنًى، وَتَدْرَجُ وَجِبَ إِصْصَافُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لِلزَّمِّ قِيَامُ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى
وَهُوَ مَحَالٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِلَهَ سَبَّحَانَهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا عَرْضٍ فَلَا 87 يَصْحُقُ

70 - ساقط من م هو

78 - و ؛ بسطحوها

86 - أ ب ج هـ ؛ و ؛ تعالى

79 - ب ؛ ج هـ ؛ و ؛ الباري

(71، 71) - ساقط من م هو

87 - 1 ؛ و ؛

80 - أ ب ج هـ ؛ و ؛ تعالى

72 - م هو ؛ استحالتها

(81، 81) - ساقط من و

73 - م ؛ و ؛ تنبها

82 - م هو ؛ لا انصف

74 - 74 - زيادة من ب ؛ ج هـ ؛ و ؛

83 - ب ؛ ج هـ ؛ و ؛ كلها

76 - م هو ؛ والعرض

84 - أ ب ج ؛ الثاني

77 - ب ؛ تماشيهما

عَلَيْهِ الْخُلُولُ فِي شَيْءٍ. وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَاللَّهُ الْمُوفِقُ بِفَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ: ((وَعَدَمِ اسْتِحَالِهِ بِغَيْرِهِ 88)) -

الِاسْتِحَادُ عِبَارَةٌ عَنْ صَبْرُورَةِ السَّيِّئِينَ شَيْئًا وَاحِدًا وَهُوَ عَلَى الْإِلَهِ مُحَالٌ.
بَرَهَانُهُ: أَنَّ أَخَذَ السَّيِّئِينَ إِذَا اسْتَحْدَ بِالْآخِرِ فَإِنَّ بَقِيَّةَ 89 عَلَى خَالِهِمَا فَهِيَمَا اسْتِحَادٌ لَا
وَاحِدًا. وَإِنْ عِدْمًا كَانَ الْمَوْجُودُ غَيْرَهُمَا، وَإِنْ عِدَمًا أَخَذَهُمَا دُونَ الْآخِرِ امْتَنَعَ الْإِسْتِحَادُ لِأَنَّ
الْمُعْدُومَ لَا يَكُونُ عَيْنَ الْمَوْجُودِ.
وَقَوْلُهُ: ((وَعَدَمِ خُلُولِهِ فِيهِ)) -

شَدَّ تَقْدِمَ هَذَا الْمَعْنَى بِعَيْنَيْهِ فَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى
خَذْفِ الْمُسَافِئِ أَيِ: وَعَدَمِ خُلُولِ صَفِيهِ. وَيَكُونُ تَنْبِيْهَا 90 عَلَى مُعْتَقِدِ النَّكَارَى فِي
الْمَسِيحِ. فَإِنَّهُمْ يَتَقَبَّحُونَ أَنَّ الْكَلِمَةَ خَلَّتْ يَتَأَسَّرَتِ الْمَسِيحُ فَانْحَدَّتْ بِهِ، وَنَسَبَتْهَا إِلَى
الذَّاتِ عِنْدَهُمْ نِسْبَةً خَالٍ تَفْسِيَّةٍ أَوْ وَجْهِ وَاعْتَبَارٍ فِي الْعَقْلِ.
وَقَدْ قَامَتِ الْآيَةُ الْقَطْعِيَّةُ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْخُلُولِ 91 عَلَى 92 اللَّهُ تَعَالَى 93
فِي شَيْءٍ فَكَذَلِكَ 94 صِفَانُهُ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْإِنْتِقَالُ. وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالذَّاتِ الْقَدِيمَةِ
إِذَا لَا يَنْتَظَرُ اسْتِقَالًا عَيْنَ 95 الْمَعْنَى مِنْ ذَاتِ إِلَى ذَاتِ أُخْرَى فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.
وَقَوْلُهُ: ((وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ (13))) -

بَرَهَانُهُ أَنَّ تَقْوِيلَ: لَوْ كَانَ فِي جِهَةٍ لَكَانَ 96 مُتَحَمِّزًا وَكُلُّ مُتَحَمِّزٍ
حَادِثٌ (14) وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى قَدَمِهِ.

88- و ؛ بغير 91- و ؛ حلول 94- 1 ؛ فكذا

89- ج ؛ بشئ 92- ساقط من م ؛ هو 95- م ؛ و ؛ غير

90- م ؛ و ؛ تنبها 93- أ ؛ ج ؛ م ؛ هو ؛ تعالى 96- ج ؛ م ؛ و ؛ كان

(13) - لقد نسب الشيخ سيدي شارح مغرر الصغرى للسوسى القول بالوجه إلى الحشوية والكرامية ثم برأ
الإمام أحمد بن حنبل، والشيخ بن أبي زيد، وأبي عمر بن عبد البر، من ذلك.

انظر : شرح مغرر الصغرى للسوسى، الورقة : 7/ 1/8

(14) - انظر : مع الأتلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة الجويني. تحقيق : فوقية حسين من 107. فقد
ذكر هذا البرهان مجملًا.

وَأَبْسَأُ لَوْ كَانَ فِي الْخَيْرِ لَكَانَ إِذَا مُتَّاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ أَوْ غَيْرِ
مُتَّاهٍ 97 مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ أَوْ 98 يَكُونُ مُتَّاهِيًا مِنْ بَعْضِ الْجَوَانِبِ دُونَ بَعْضٍ 99.

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَإِلَّا لَكَانَ اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ الْمُتَنَاهِي مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ
فَيَرَى الثَّرَائِدَ وَالنَّاقِصَ مُحْتَاجًا 99 إِلَى الْخُصْمِ وَذَلِكَ يُوجِبُ الْحُدُوثَ.

وَالثَّانِي أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْبَعْدَ الَّذِي لَا بَهَانَةَ لَهُ مُحَالٌ لِأَنَّ كُلَّ بَعْدٍ قَابِلٌ لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، وَ101 كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُسْتَنَاءٌ، وَيَبْطُلُ الثَّلَاثُ 102 بِمَا يَحُلُّ بِهِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي.

وَأَيْضًا اخْتِصَاصُ بَعْضِ الْجَوَابِ بِالْنِّهَايَةِ وَالْبَعْضُ يَعْنِيهَا مُفْتَقِرٌ إِلَى الْخُصُصِ فَلَمْ يُمْ أَهْلُ الدُّوْتِ.

لَا يُقَالُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا الْمَانِعُ مِنْ قُرْضِهِ عَلَى كَثِيرَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَاجِبَةٍ
لَا تَقْبَلُ الرِّيَاذَةُ وَالنَّقْصُ كَمَا قُلْنَا إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى 103 مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ وَاجِبَةٍ
لَهُ 104 لَا تَقْبَلُ الرِّيَاذَةُ وَالنَّقْصُ لِأَنَّ قَوْلَ: يَنْسَبُ الْأَجْزَاءُ إِلَى الْجَنِيمِ الْمُؤْتَلِفِ مِنْهَا
يَنْسَبُ وَاحِدَةٌ قِيَادًا تَبَيَّنَ أَنَّ الْجِسْمَ قَابِلٌ لِلِائْتِلَافِ 105 مِنْ بَعْضِهَا (106) لَا قَابِلًا
لِلِائْتِلَافِ 105 مِنْ بَعْضِهَا (106) الْآخِرُ، وَ 104 حِينَئِذٍ يَقْبَلُ الرِّيَاذَةُ وَالنَّقْصُ وَمَاهِيَةُ
الْبَارِي تَعَالَى 107 لَمْ تَفْهَمْ حَقِيقَتَهَا فَيُحْكَمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلزَّائِدِ 108 عَلَى مَا
انْصَلَفَتْ 109 بِهِ فَاصْطَحَلَ الْخَيَالُ. وَإِنَّمَا (1/27) أَتَيْنَا الصِّفَاتَ لِلَّهِ تَعَالَى 107
يُطْرِقَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا إِنْ ثَبَتَ مَا تَوَقَّفَ الْإِبْدَاعُ وَالْإِيجَادُ 110 عَلَيْهِ مِنَ الْخَيَالِ 111،
وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقَدَمِ، وَالْبَقَاءِ.

97-9 : مثال

103- (أبجد) و : تعلم

109- ۶۲ و : اتصف

912-98

104 - ملقط من حديد

110-135

99- مرقه : محتاج

பக்கம் : 105

111- بئزاد : الحسوة

100 - 46 : زيادة

(106/106) - زيادة من ١٠٠٪

101-الواو : زيادة من بفتح واو

10- آب و جوی و کوه : تعلیم

102 - مناطق

108- ج : للإضافة

وَالثَّانِي: مَا أَرْشَدَ السَّمْعَ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ سَمِيعًا بِصِبْرٍ أَمْتَكِلِمًا عَلَى إِحْدَى 113 الطَّرِيقَتَيْنِ أَوْ يَدُلُّهُ الْإِحْتِمَاعُ وَالْعَقْلُ عَلَى نَفْيِ النُّفَائِضِ. وَمَا يَسُوَّى مَا عَلَيْنَا لَمْ يَنْهَمُ حَقِيقَتَهُ وَلَا حَقِيقَةَ الذَّاتِ فَتَشَبَّهَ إِلَيْهَا.

وَمِنْ زَعَمِ انْتِحِصَارِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 107 فَيَسَا عَلَيْنَا فَلَا يَخْفَى تَحْكُمُهُ لَا تَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَدَمُ الْمَذْلُولِ.

وَاجْتَنَبَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْأَرْبَعِينَ: / بَيَّنَّ الْعَالَمَ كَرَّةً فَلَوْ خَصَلَ قَوْوٌ أَحَدَهُ 114 الْجَوَائِبَ صَارَ 115 أَسْفَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ، وَلَوْ أَحَاطَ بِكُلِّمِيعِ الْجَوَائِبِ صَارَ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ فَلِكُمْ مِنَ الْأَفْلَاقِ الْخِطَاطَةِ بِالْأَرْضِ وَذَلِكَ لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ (15).

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ: هَذَا الْإِلْزَامُ مَتَّبِعٌ عَلَى أَنَّ سَكَلَ الْعَالَمِ كَرَّةً (16). وَلَيْسَ أَمْرًا 116 مُتَّفَقًا 117 عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ وَلَا ذَلَّ عَلَيْهِ سَمْعُ قَاطِعٍ. وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّكْلَ 119 الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْإِنْفِطَارَ وَالْإِنْشِقَاقَ 120 لَيْسَ يَشْتَبَهُ، فَإِنَّ الشَّرْعَ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ وَيَقَعُ وَلَا يَقَعُ إِلَّا جَائِزًا. وَالْإِحْتِجَاجُ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَسَاعِدُ 121 مِنْ طُلُوعِ مَنِيرَةٍ جَنَدِ غُرُوبِ أُخْرَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ مَا تَلِينَا مِنَ السَّنَاءِ مُقَرَّرٌ وَلَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَارِجَ مُعْدُودٌ. كَمَا أَنَّ شَاهِدًا سَقَطًا يَكُونُ قُبَّةً مِنْ تَلِينَا وَقَدْ يَكُونُ مَرَبِّعًا مِنْ خَارِجٍ (17).

112- الراو: زيادة من ب(ج)؛ د(و)؛ ه(و)؛ متفق

113- د(و)؛ أ(ح) 118- و؛ العقلا

114- ج؛ واحد 119- ب(ج)؛ د(و)؛ ه(و)؛ هو الشكل

115- ب(ج)؛ صارت 120- ب(ج)؛ د(و)؛ و

116- د(و)؛ أمر 121- أ؛ بما يشابهه

(15)- انظر الورقة (69/ب) من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين

(16)- لعل صوابه (مكرر)؛ انظر: المرجع نفسه

(17)- المرجع نفسه

قُلْتُ: طُلُوعُ كُلِّ دَرَجَةٍ مِنْ فَلَكِ الْبُرُوجِ مَعَ غُرُوبِ تَظْيِيرِهَا ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الْفَلَكَ مُحِيطٌ بِالْأَرْضِ. وَقَدْ لَاحَ فِي عِلْمِ الْهَيَّاتِ 122 بِالْبَرَاهِينِ الْهَيْئَتِيَّةِ أَنَّ مُحَدَّثَ
كُلِّ فَلَكٍ مَنَاسٍ لِمُقَعَّرِ 123 الْفَلَكَ الَّذِي يَلِيهِ 124 فَوْقَهُ، فَيَتِمُّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مِنْ
إِلَالَةِ (16).

وَالْخِلَافُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ سَرَفُ الدِّينِ إِثْمًا هُوَ فِي سَكَلِ الْأَرْضِ هَلْ هُوَ
كُرَّةٌ أَوْ تَسِيطٌ؟

فَعَلَى تَقْدِيرِ الْبَسَاطَةِ لَا يَتِمُّ قَوْلُ الْإِمَامِ: / صَارَ أَسْقَلُ بِالْيَسْتِ إِلَى قَوْمٍ
آخِرِينَ 125/ (19). تَكُنْ 126 مَذْمَبُ الْمُخْلِقِينَ: أَنَّ سَكَلَ الْأَرْضِ كُرَّةٌ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: ((وَاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِد (20)))، يَعْنِي أَنَّ ذَاتَ الْبَارِي
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 127 يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ كَالْأَعْرَاضِ.

بُرْهَانُهُ: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ خُلُوهُ عَنِ الْحَوَادِثِ.
وَكُلُّ 128 مَا يَمْتَنِعُ خُلُوهُ عَنِ الْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَادِثًا. فَيَسْتُخُجُّ كُلُّ مَا كَانَ قَابِلًا
لِلْحَوَادِثِ فَإِنَّهُ يَكُونُ حَادِثًا (21).

فَهَذَا الدَّلِيلُ يَعْينِيهِ 129 هُوَ الدَّالُّ عَلَى خُدُوثِ الْأَجْسَامِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ
مَنْقُورًا وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا هُ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ فَسَمَتَى هَدَقَ أَنَّ كُلَّ قَابِلٍ
لِلْحَوَادِثِ حَادِثٌ 131 هَدَقَ يَعْكُسُ النُّقِيضَ كُلَّمَا لَيْسَ بِحَادِثٍ لَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ.
وَالْبَارِي تَعَالَى 132 لَيْسَ بِحَادِثٍ فَلَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْحَوَادِثِ.

122- أجبهم و: الهيئة 126- ب؛ و: لكن 130- ساقط من: و

123- ب؛ و: لقمر 127- أجبهم؛ و: تعالى 131- د؛ و: حدث

124- زيادة من: د؛ و: 128- ج؛ د؛ و: وكلها 132- أجبهم؛ و: تعالى

125- أجبهم؛ و: الآخرين 129- ساقط من: د؛ و

(18)- أن العالم كروي الشكل (19)- انظر: ص (20) من هذه الرسالة

(20)- يقول الجويني: واتفق على ذلك: أهل المال والنحل، وخالف إجماع الأمة (طائفة دبوخوا من سبستان،
لقبروا بوالكرامية)، فزعوا: أن الحوادث تطرأ على ذات الباري- تعالى عن قولهم- وهذا نص مذهب الجوس.
انظر: الملح ص 109

(21)- شس الدليل عند الجويني- انظر: المرجع السابق

وَقَوْلُهُ: ((وَاسْتِحَالَةِ 133) الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ (133) عَلَيْهِ)).

بِرُحَانِهِ: أَنَّ قَوْلَ لَوْ صَحَّ عَلَيْهِ (133) الْأَلَمُ أَوْ (134) اللَّذَّةُ (133) لَكَانَ جِسْمًا، كَمِنْ 135 التَّالِي (1/28) بَابِلُ قَبِيضُ الْمَقْدَمُ.

تَفْسِيرُ الْكُرُومِ: هُوَ أَنَّ (136) اللَّذَّةَ وَالْأَلَمَ (136) مِنْ تَبْيِيلِ الْأَعْرَاضِ وَلَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

وَأَمَّا انْتِفَاءُ التَّالِي 137 فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْبُرْهَانِ عَلَى 138 اسْتِحَالَةِ الْجَسْمِيَّةِ عَلَيْهِ.

قِيَانٌ قِيلَ: الْعِلْمُ بِالْكَسَالِ فِي الشَّاهِدِ يُوجِبُ اللَّذَّةَ فَعِلْمُ الْبَارِي نَعَالَى 132 يَكْتَالِيهِ الْمُطْلَقُ لَمْ لَا يُوجِبُ اللَّذَّةَ كَمَا اعْتَقَدَتْهُ الْقَلَاسِقَةُ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَلِمًا 139 نَبَتَ فِي الشَّاهِدِ تَنَبُّتٌ فِي الْغَائِبِ. وَأَيْضًا قَدْ حَكَى الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْكُفَيْلِ (22) إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ وَيَأْلَهُ سُبْحَانَهُ الشَّرِيفُ.

ثُمَّ 140 قَالَ ((وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَكْلُوسَاتِ بِعِلْمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، مُرِيدٌ بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ، سَمِيعٌ بِصِيرٍ يَصِفَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ بِذَاتِهِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْآصَحِّ فِيهِمَا، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ تَفْسِيٍّ قَدِيمٍ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْخَبِيرُ عَلَى الْآصَحِّ فِيهَا 141))

(133/133) - هو : العلم واللذات 137 - هو : الثاني 140 - زيادة من ج 4 هو

134 - ج 4 هو : م : م : من 141 - هو : فيهما

135 - هو : لا من 139 - أ : كما

(136/136) - هو : الذات والالام

(22) - انظر : ص 115 من كتاب المحصل وبها مشهه العالم / الفخر ، مطبعة الحسينية بمصر سنة 1323 هـ.

أَقُولُ : لَمَّا فُرِعَ مِنْ بَيَانِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
 142 مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ
 تَعَالَى 142 مِنَ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ. فَذَكَرَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ سِتًّا وَهِيَ : (143
 كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا.

وَمِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَايِ سِتًّا وَهِيَ (143) : الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ
 وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ.

وَلَمْ أَجِدْ صِفَةَ الْحَيَاةِ 144 مَذْكُورَةً فِي غَيْرِ مَا نُسخَهُ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ.
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُصْنِفُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِيَسَمَا يَسَوَاهَا مِنْ
 الصِّفَاتِ، وَيَسْتَحِيلُ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ شَرْطِهِ، فَيُكْفِرُ الْإِسْتِغْنَاءَ 145 عَنْ ذِكْرِهَا
 بِذِكْرِ مَشْرُوطِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَدَّمَ الْمُصْنِفُ بَعْضَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ (146) وَهِيَ 147 وَجُوبُ
 الْوُجُودِ وَالْقَدَمُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ (146) لِوَيَاتِي لَهُ ذِكْرُ الْبَقَاءِ لِأَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ عَلَى
 الْأَصَحِّ.

فَالصِّفَاتُ الثَّبُوتِيَّةُ (148) عَلَى هَذَا (148) ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

نَفْسِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ وَمَعَانِيَّةٌ 149.

وَلَأَبَدٌ مِنْ بَيَانِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا وَذَلِكَ بِتَوَقُّفٍ عَلَى
 كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا يَبْدُ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ يَأْتِي مِمَّا تَقَدَّمَ.

(148) (148) - ساقط من م، م

149 - ساقط من ج

142 - (ب، ج، م، ن) : تعالى

(143) (143) - زيادة من (ب، ج، م، ن)

144 - ب، م : الحيوة

145 - و : الاستغناء

(146) (146) - ساقط من ج

147 - (ب، م، ن) : وهو

فَنَقُولُ : الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا 150 فَاعِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَصِيحُ مِنْهُ
الْفِعْلُ وَالشَّرْكُ.

بُرْهَانُهُ : أَنَّ تَقْوِيلَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِلَهَ 151 سُبْحَانَهُ مُؤَثِّرٌ فِي وُجُودِ الْعَالَمِ
فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالْإِخْتِيَارِ أَوْ بِالذَّاتِ.

وَحَصْرُ الْمُنْفَصِلَةِ فِي الشَّكِّينَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ كُلَّ مُؤَثِّرٍ لَا يَخْلُو 152 إِمَّا أَنْ
يَصِيحَ مِنْهُ الشَّرْكُ أَوْ لَا.

فَإِنْ صَحَّ مِنْهُ الشَّرْكُ فَهُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ وَإِنْ لَمْ يَصِيحْ مِنْهُ الشَّرْكُ فَهُوَ
الْمَوْجِبُ بِالذَّاتِ.

وَلَا يَخْلُو 152 إِمَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ تَأْثِيرُهُ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَابْتِغَاءِ مَانِعٍ أَوْ لَا!
وَالْأَوَّلُ : الطَّبِيعَةُ. وَالثَّانِي : الْعِلَّةُ.

وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَثِّرُ 153 فِي وُجُودِ الْمُتَعَيَّنَاتِ عِلَّةً أَوْ طَبِيعَةً.
أَمَّا الْأَوَّلُ فَنَقُولُ لَوْ كَانَ عِلَّةً لَكَانَ الْكَزْمُ (1/29) إِمَّا قَدَّمَ الْعَالَمَ لِقَدَمِ
مَلِيَّتِهِ أَوْ حُدُوثَ الْمُؤَثِّرِ 153 لِحُدُوثِ أَثَرِهِ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَالْمَعْلُولَ يَتَلَذَّرَانِ وَلَا يَصِيحُ فِي
الْعَقْلِ اتِّفَاكُكَ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ طَبِيعَةً لَتَوَقَّفَ اقْتِضَاؤُهُ عَلَى شَرْطٍ 154
فَالشَّرْطُ إِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا فَلَا يَخْلُو 155 إِمَّا أَنْ يُوجَدَ مَعَهُ مَانِعٌ فِي الْأَزَلِ أَوْ لَا.

150- بفتح همزة و تشاؤه

151- همزة و : الاية

152- بفتح همزة و : لا يخلوا

153- هاء و : المؤثر

154- بفتح همزة و : الشرط

155- بفتح همزة و : فلا يخلو

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَانِعٌ (156) فِي الْأَرْزَالِ (156) فَقَدْ تَقَرَّرَ الْمَوْجِبُ مَعَ شَرْطِهِ
وَأَمَّا مَانِعٌ فَيَلْتَزِمُ قَدَمُ الْعَالِمِ وَقَدْ قَامَ الْبَرْهَانُ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ 157 مَانِعٌ فِي الْأَرْزَالِ اسْتَحْصَالَ زَوَالِهِ لِأَنَّ مَا تَبَيَّنَ قَدَمُهُ
اسْتَحْصَالَ عَدَمِهِ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَوْجَدْ الْعَالَمُ وَقَدْ وُجِدَ هَذَا خَلْفًا.

فَلَمَّا بَانَ أَنَّ وَاجِبَ الوجودِ لِدَاتِهِ قَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ 158 بَطَلَ قَوْلُ
السَّلَاسِيَةِ: إِنَّهُ مُرْجَبٌ بِالذَّاتِ.

فَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ عِنْدَهُمْ بِصِفَةِ ثُبُوتِيَّةٍ وَلَا نَفْسِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ وَلَا وُجْدٍ
تَابِتٍ عِنْدَهُمْ غَيْرَ الوجودِ.

وَرَعَوْا أَنْ جَمِيعَ مَا يُوصَفُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ أَوْ مُرَكَّبٍ
مِنْهُمَا كَتَسْمِيَةِ عَقْلًا وَمَبْدَأًا 159، وَجَوَادًا 160، فَإِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يُعْطَى مِنْ غَيْرِ
بَطْلٍ.

وَصَحَّ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ 161 بِصِفَاتٍ 162 ثَابِتَةٍ نَفْسِيَّةٍ
وَمَعْنَوِيَّةٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ.

فَأَمَّا النَّافُونَ لِلْأَحْوَالِ مِنْهُمْ فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا صِفَاتُ الْمَعَانِي،
وَأَمَّا مَنْ أَنْتَبَهَتْهَا فَجَعَلَهَا ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ نَفْسِيَّةٍ، وَمَعْنَوِيَّةٍ، وَمَعَانٍ.

(163) وَجَعَلَهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ سِتَّةَ أَقْسَامٍ: سَلْبِيَّةٍ، وَنَفْسِيَّةٍ،
وَمَعْنَوِيَّةٍ (163)، وَمَعَانٍ، وَفِعْلِيَّةٍ، وَمَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ.

(156، 156) - ساقط من د، و

157 - و : مع

158 - و : باختيار

159 - ج : مبدؤا، بام، و : و مبدؤا (163، 163) - ساقط من ج

160 - د، و : وجود

161 - زيادة من ب، ج، د، و

162 - و : صفات

وَلَهُمْ فِي تَعْرِيفِ هَذِهِ الصِّفَاتِ عِبَارَاتٌ :

وَأَمَّا الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ فَهِيَ : عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ
الْبَارِي تَعَالَى 164

وَأَمَّا الصِّفَاتُ التَّفْسِيفِيَّةُ فَهِيَ : إِثْنَاهَا عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ حَالٍ تَثْبُتُ 165
لِلذَاتِ 166 عَنِ مُعَلِّهِ.

وَقِيلَ هِيَ : كُلُّ صِفَةٍ إِثْبَاتٍ لِلذَّاتِ 167 مِنْ غَيْرِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ.
وَقِيلَ هِيَ : كُلُّ صِفَةٍ ثَبُوتِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ لَا يَصِحُّ تَوْهَمُ انْتِفَائِهَا 168
مَعَ بَقَاءِ الذَّاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِهَا.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ 169 الْمَعْنَوِيَّةُ فَهِيَ : عِبَارَةٌ 170 عَنْ كُلِّ حَالٍ ثَبَّتَتْ لِلذَّاتِ
مُعَلِّهِ مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ، وَقِيلَ هِيَ كُلُّ صِفَةٍ لَازِمَةٍ لِلذَّاتِ لِأَجْلِ مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ.
وَأَمَّا صِفَاتُ 169 الْمَعْنَوِيَّةُ فَهِيَ : عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ قَائِمَةٍ بِالْمَوْصُوفِ مُوجِبَةً لَهُ
حُكْمًا.

وَقِيلَ هِيَ : الْمَعْنَى الْمَوْجِبَةُ لِلْأَحْوَالِ 171.

وَأَمَّا صِفَاتُ الْأَفْعَالِ فَهِيَ : عِبَارَةٌ عَنْ صُدُورِ الْأَثَرِ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 172.

سَأَلَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ قَوْلُنَا: اللَّهُ تَعَالَى 172 لَيْسَ بِجَسَمٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا
جَوْهَرٍ، وَلَا فِي حَبْرٍ، وَلَا جِهَةٍ، وَهَذِهِ السُّلُوبُ مِنْهَا قَدِيمٌ نَحْوُ: سَلَبِ الشَّرِيكِ، وَسَلَبِ
الْجِسْمِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَسَلَبِ جَمِيعِ الْإِسْتِحَالَاتِ عَنْهُ تَعَالَى 173.

164- أَيْ بِجَهْدِهِ : تَعَالَى

165- i : ثَبَّتَتْ 169- j : الصِّفَةُ

166- i : (و) مِنْ 170- سَاقَطَ مِنْ ب

167- زِيَادَةٌ مِنْ بِجَهْدِهِ 171- بِجَهْدِهِ : الْأَحْوَالُ

168- j : انْتِفَاءً 172- أَيْ بِجَهْدِهِ : تَعَالَى

173- أَيْ بِجَهْدِهِ : تَعَالَى

وَمِنْهَا: سَلُوبٌ خَائِدَةٌ تَحُو عَقُوبَ 174 اللَّهُ تَعَالَى 173 بَعْدَ تَحْقِيقِ الْمَسْأَلَةِ.
 (175) وَكَذَلِكَ جُلُمُهُ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تَأْخِيرِ الْعُقُوبَةِ بَعْدَ تَحْقِيقِ (1/30) الْجَنَابَةِ (175).
 وَالْجَنَابَةُ مِنَ الْعِبَادَةِ 176 خَائِدَةٌ، وَالْمُتَأَخِّرُ عَنِ الْخَاتَمِ خَائِدٌ. (175) وَمِثَالُ الصِّفَاتِ
 النَّفْسِيَّةِ كَوْنُهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَرْبَعًا أَكْبَرًا (175). وَمِثَالُ الصِّفَاتِ الْمُعْتَوِيَّةِ كَوْنُهُ عَالِمًا
 قَادِرًا مُرِيدًا. (175) وَمِثَالُ صِفَاتِ الْمُعَانِي الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ الصِّفَاتُ السَّبْعُ أَوْ
 الثَّمَانِ (177، 175) (23).

وَمِثَالُ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ خَلَقَ اللَّهُ وَرَزَقَهُ وَإِحْسَانَهُ. وَبَعْضُهُمْ يَمِيلُ
 بِالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ 178 وَالْمُحْيِي وَالْمُمِيتِ وَهِيَ سَبْعُونَ إِسْمًا.

وَمِثَالُ الصِّفَاتِ الْجَمَاعَةِ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَقْسَامِ وَهِيَ مِثْرَةُ اللَّهِ
 وَجَلَالُهُ وَعَظَمَتُهُ وَكِبَرُ تَأْوُهُ 179 وَتَحُو ذَلِكَ (24). فَإِنَّهُ يُقَالُ جَلَّ يَكْذَا وَجَلَّ عَنْ كَذَا.
 فَيَتَدَرَّجُ فِي الْأَوَّلِ الصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ كُلِّهَا، وَيَتَدَرَّجُ فِي النَّائِي جَمِيعِ السَّلُوبِ
 وَالنَّقَائِصِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: ((وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ
 بِدَائِهِ)). يَعْنِي أَنَّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ وَاجِبٌ. فَتَحَلَّلْ أَنَّ جَزْرَ بِالْعُطْفِ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ.

وَالْقَادِرُ هُوَ مَنْ تَبَتَّتْ لَهُ الْقُدْرَةُ.

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّلَةِ الْمُؤَيَّدَةِ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ كَذَا رَسَمَتْهَا مُعْضَدُ الدِّينِ
 فِي الْمَوَاقِفِ (25)، وَرَسَمَتْهَا سَبْطُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ (26) بِقَوْلِهِ:

صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ مِنْ سَائِبِهَا تَأْتِي الْإِبْدَاءَ وَالْإِحْدَاثَ بِمَا عَلَى 180 وَجْهِ
 يَتَصَوَّرُ مِنْ قَامَتْ بِهِ الْفِعْلُ بَدَلًا عَنِ التَّرْكِ والتَّرْكِ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ./

174- ب: يغفر 177- م: هو؛ أو الثمانية 180- ساقط من: و

175- م: هو؛ والرازق 178- م: هو؛ والرازق

179- و: وكبريائه

(23)- انظر: شرح مغرر الصغرى للسبكي/ تأليف الشيخ سيدي الورقة 1/7

(24)- نفس المرجع السابق

(25)- انظر: المواقف والمرامد شرح السيد الشريف ص 296

(26)- أكثر الشيخ ابن زكري النقل من هذا المؤلف، وللأسف لم أطلع عليه.

211
وَالرَّسْمُ شَامِلٌ لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَادِثَةِ.

فَالْقَدِيمَةُ 184 هِيَ مَا لَا مُفْتَتَحَ لَوْجُودِهَا وَمَقَابِلُهُ الْحَادِثَةُ وَهِيَ مَا لَوْجُودِهَا مُفْتَتَحٌ. وَالذَّلِيلُ 182 عَلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى 183 قَادِرٌ (27) يَفْعَلُ قَدِيمَةً قَائِمَةً بِذَاتِهِ أَنْ تَقُولَ: الْبَارِي تَعَالَى 183 مُخْبِتٌ وَكُلُّ مُخْبِتٍ قَادِرٌ هَا الْبَارِي تَعَالَى 183 قَادِرٌ.

أَمَّا الصُّغْرَى فَقَدْ تَقَدَّمَ بَرَهَانُهَا.

وَأَمَّا الْكِبْرَى فَلَيْزَ مَعْنَى الْقَادِرِ هُوَ مَنْ يَتَنَأَى مِنْهُ الْفِعْلُ

(184) ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا يَفْعَلُ لَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ 185 يَصِيحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَمَنْ لَا يَصِيحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ (184) فِي صَدَقَ الْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَالْتَفَرُّقَةُ صُرُورِيَّةٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي تَعَالَى 183 قَادِرًا يَفْعَلُ.

ثُمَّ تَقُولُ: تَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِذَاتِهِ وَإِلَّا لَزِمَ مَا قُلْنَا 186 مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الدَّوَاتِ 187 الَّتِي يَصِيحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ وَالَّتِي لَا يَصِيحُّ مِنْهَا.

ثُمَّ تَقُولُ: هَذِهِ الْقُدْرَةُ قَدِيمَةٌ، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ قَدِيمَةً لَزِمَ فِيهَا الْحَوَادِثُ بِذَاتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبُرْهَانُ عَلَيْهِ. وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ مَجْمُوعِ الْمُتَعَدُّوَاتِ وَإِلَّا أَفْسَدَتْ فِي التَّخْصِيسِ إِلَى مُخْصَصٍ فَيَلْزِمُ 188 الْحُدُوثُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

لَا يَقَالُ: الدَّلِيلُ الْمَذْكُورُ مُبْنِيٌّ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ وَأَنْتُمْ لَمْ تَسْتَدِلُّوا عَلَى نَفْيِهَا.

لَا تَقُولُ: الْقَوْلُ بِالْحَالِ مُحَالٌ كَمَا تُعَرِّرُ الْمُطَوَّلَاتِ.

181- أ : والقديمة 185- في ج : ما

182- ساقط من ج : هو 186- بهج : هو : قلنا

183- أ ب هج : هو : تعالى 187- هو : الذات

(184، 184) - زيادة من بهج : هو 188- م : هو : فلزم

(27) - انظر في ثبوت القدرة وما بعدها من الصفات - شرح مغرر الصغرى السنوسى / تأليف الشيخ موسى الورقة 14 / أ ب

وَلَيْسَ سَلَمَتَاهُ فَالدَّلِيلُ نَاهِضٌ لُجُوبِ ارْتِبَاطِ الْأَعْمَادِ بِعَلَلِهَا سَائِمًا
وَعَائِنًا.

وَالْمَقْدُورَاتُ 189 فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هِيَ الْمُمَكِّنَاتُ مُطْلَقًا سِرَاءَ قَيْلِيبِ
الْوُجُودِ أَوَّلًا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا تَوْجَدُ كِلَامَانِ أَيْ جَهْلٍ (28) فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ
(1/31) مُتَّبِعُ الْوُجُودِ لِعَبَرِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ 190.
وَقَدْ وَفَّقَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَنْ قَالَ بِالتَّعَلُّقِ
قَبْلَ النَّظَرِ إِلَى إِمْكَانِهِ فِي ذَاتِهِ.

وَمَنْ قَالَ بِتَفَيُّ التَّعَلُّقِ فَمِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِعَدَمٍ وَقُرْعِهِ (29). لَنَا لَوْ
لَمْ تَتَّعَلَّقْ بِهِ لِأَجْلِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ لَمْ يَبْقَ لِلْقُدْرَةِ مَا تَتَّعَلَّقُ بِهِ وَالسَّالِي
بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ 191 الْمَقْدَمُ.

بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ الْمُمَكِّنَ لَهُ مَرَفَاتَانِ أَحَدُهُمَا الْوُجُودُ وَالثَّانِي اسْتِحْضَارُ
الْعَدَمِ.

فَإِنْ كَانَ تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِاسْتِحْضَارِ الْعَدَمِ يُخْرِجُ الْمُمَكِّنَ عَنِ 192 التَّعَلُّقِ
فَلْيَكُنْ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ يُخْرِجُ الْمُمَكِّنَ عَنِ التَّعَلُّقِ

لِأَنَّ الْمُنَافِقَ فِي الْأَوَّلِ هُوَ 193 كَوْنُ الْمُمَكِّنِ حَيْثُئِذٍ 194 مُسْتَحِيلُ الْوُجُودِ
وَالْمُسْتَحِيلُ لَا تَتَّعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فَكَذَلِكَ 195 أَيْضًا فِي 196 الثَّانِي لِأَنَّ الْمُمَكِّنَ
حَيْثُئِذٍ 194 يَصِيرُ وَاجِبًا وَالْوَاجِبُ لَا تَتَّعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ.

189- هو: القدرات 193- ساقط من هو

190- ج: القولين (194، 194)- ساقط من: و

191- هو: وكذلك 195- 1: فذلك

192- و: من 196- ساقط من بجم: هو

(28)- (... 2 مهر ... 624م) عمرو بن هشام بن المغيرة الخزومي القرشي: أشد الناس عداوة للمسي عليه
الله عليه وسلم في صدر الإسلام؛ وأحد سادات قريش وأبطالها ودهانها في الجاهلية؛ كان يقال له: (أبو الحكم)
فدعاه المسلمون (أبا جهل)

انظر: الزركلي والأعلام ج 5 ص 87

(29)- قارن ذلك بما في كتاب الاعتماد في الاعتقاد الفزالي ص 54، ط (1)

وَاسْتَدَلَّ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي النِّهَايَةِ (30) : /بَانَ مَا وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ مُبَيَّنَّ لِدَانِهِ.

وَكُلُّ مَنْكِيٍّ لِدَانِهِ مَقْدُورٌ فَإِذَا مَا عَلِمَ اللَّهُ مِنَ الْمُكِنِّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَقْدُورٌ
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ/.

وَقَوْلُهُ : ((عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ يَعْلَمُ قَائِمَ بَدَانِهِ))

هَذَا حَبْرَ 197 تَانٍ لِأَنَّ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَيَعْنِي أَنَّهُ قَدِيمٌ
وَحَذَفَهُ لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا بَعْدَهُ فَهُوَ مِنْ حَذْفِ 198 الْأَوَاخِرِ كَذَلَالَةِ 199
الْأَوَائِلِ.

وَهَذَا النُّوعُ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ أَكْثَرُ مِنْ عَكْسِهِ.

وَالْعَالِمُ هُوَ مَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ صِفَةُ الْعِلْمِ. وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَحْصُلُ بِهَا
لِنَفْسِ الْمُتَصِفِ بِهَا تَمَيُّزٌ حَقِيقَتِيٌّ مَا غَيْرَ مَحْسُوسَةٍ حُصُولًا لَا يَتَطَرَّقُ 200 إِلَيْهِ
اِحْتِمَالٌ كَوْنُهُ عَلَى غَيْرِ التَّوَجُّهِ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ.

كَذَا قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ بَعْدَ 201 أَنْ ذَكَرَ حُدُودًا وَرَبَّيْنَاهَا،
ثُمَّ قَالَ 202:

/وَالْأَشْبَهُ فِي تَحْدِيدِهِ/ إِلَى آخِرِ 203 الْحَدِّ وَتَوَجُّهُ فِي الْأَحْكَامِ (31). قَالَ :

/وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَحْصُلُ بِهَا لِنَفْسِ 204 الْمُتَصِفِ بِهَا
التَّمْيِيزُ بَيْنَ حَقَائِقِ الْمَعَانِي الْكَلِّيَّةِ حُصُولًا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ نَقِصُهُ/.

نَمْ قَالَ (32) : /فَقَوْلُنَا صِفَةً كَانَتْ لَهَا وَلِغَيْرِهَا، وَقَوْلُنَا يَحْصُلُ بِهَا

201- وابل

197- دمو : (ب) ثاني

202- ساقط من دمو

198- و : حذف

203- أمب، ج، دمو : باخر

199- و : على

204- ج، دمو : للنفس

200- دمو : لا يطرق

(30)- لم يُقَفَّ عليه في مثله

(31)- انظر : الإحكام في أصول الأحكام/ الآمعي ج 1 ص 15- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان،

400هـ/ 1980م

(32)- نفس المرجع

السَّيِّدُ أَخْبَرَنَا 205 عَنْ الْحَقَّاقَةِ 206 وَسَائِرِ الصِّقَاتِ الْمَشْرُوقَةِ بِالْحَقَّاقَةِ 206.

وَقَوْلُنَا : بَيْنَ حَقَائِقِ الْمَعَانِي الْكَلِمَةِ 207 اخْتِزَارًا عَنِ الْإِدْرَاكِاتِ فَإِنَّهَا
مَمَيِّزٌ 208 بَيْنَ الْحَقِيقَاتِ الْجُزْئِيَّةِ 209 دُونَ الْأُمُورِ الْكَلِمَةِ وَإِنْ سَلَكْنَا مَذْهَبَ الشَّيْخِ
أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي أَنَّ الْإِدْرَاكِاتِ نَوْعٌ مَنِ الْعِلْمِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّقْيِيدِ 210
بِالْكَلِمَاتِ. وَالْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اخْتَصَرَ 211 هَذَا الْخُذَّ فِي مُحْتَصَرِهِ الْأَصْلِيِّ
قَالَ: / وَأَصْحُ الْخُدُودِ صِفَةٌ تُوجِبُ مَمَيِّزًا لَا يَحْتَمِلُ النَّقِصُ / (33).

تَنْبِيهُ 212 : وَمَا خَذَ بِهِ الْعِلْمُ هُنَا شَامِلٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْخَادِثِ
فَإِنْ قُلْتُ : عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى 213 قَدِيمٌ مَنَزَرٌ عَنِ الضَّرُورَةِ وَالنَّظَرِ بِخِلَافِ
الْعِلْمِ الْخَادِثِ فَكَيْفَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي خَدٍّ وَاحِدٍ
(1/32) قُلْتُ : لَمَّا اشْتَرَكَا فِي التَّعَلُّقِ وَالنَّمْيِيزِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ 214
النَّقِصُ بِوَجْهِهِ أَهَكَذَا تَعَرَّفَهُمَا بِخَدٍّ وَاحِدٍ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ (34) فِي الْأَمَدِ الْأَقْصَى 215 : عِلْمُ اللَّهِ
تَعَالَى 216 دَاخِلٌ تَحْتَ خَدِّ الْعِلْمِ وَحَقِيقَتِهِ وَلَكِنَّهُ 217 لَا يَصِحُّ (218 أَنْ يَكُونَ 218)
عِلْمٌ ضَرُورَةٌ لِمَا فِي الضَّرُورَةِ 219 مِنَ النَّقْصِ الَّذِي يَتَعَالَى عَنْهُ رَبُّنَا.
وَلَيْسَ بِعِلْمٍ نَظَرٌ لِمَا فِي النَّظَرِ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُبْدِمَاتِ الْمُحْصَلَةِ لِلْعِلْمِ،
وَلِمَا 220 فِي ذَلِكَ مِنْ افْتِتَاحِ الْمَعْرِفَةِ وَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى 216 قَدِيمٌ. (35)

205- م، و؛ اختصاراً 210- ب، م، و؛ التقليد 215- ب، ج، م؛ الأقسام 220- م، و؛ ولم

206- م، و؛ الجوه 211- و؛ اختصاراً 216- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى

207- ساقط من ج 212- ساقط من ب، ج، م، و 217- بنو؛ ولكنه

208- أ؛ خيز 213- أ، ب، ج، م، و؛ تعالى (218) 218- زيادة من ب، ج، م، و

209- أ، ب، م، و؛ الجزئية 214- م، و؛ لا احتمل 219- أ؛ الضرر

(33)- انظر: ابن الحاجب منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والمجلد ط: الأولى، ص5

(34)- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المالقي الأندلسي

الأنصاري الخافض المشهور... كان من أهل التنف في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها...

ولد سنة 468هـ وتوفي سنة 543هـ له مصنفات منها: الأمد الأقصى، انظر: ابن خلكان، وفيات ج4 ص 296

(35)- الأمد الأقصى، الورقة (86/1) مخبر، رقم (44)

بِأَنَّهَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ عَالِمٌ فَتَقُولُ الْبَارِي تَعَالَى 221
مُرِيدٌ وَكُلُّ مُرِيدٍ عَالِمٌ، فَالْبَارِي سُبْحَانَهُ عَالِمٌ (36).

أَمَّا أَنَّهُ مُرِيدٌ فَسَيَأْتِي بَرَعَانُهُ. وَأَمَّا أَنْ كُلُّ مُرِيدٍ عَالِمٌ فَوَأَضَحُّ إِذِ الْقَصْدُ
إِلَى الشَّيْءِ يَسْتَحْجِى الْعِلْمَ بِهِ ضَرُورَةً وَلَا يَصْغُبُ عَلَيْهِ 222 الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى مَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ 223 الصِّفَةُ مِنَ الْمَطَالِبِ كَمَا فِي صِفَةِ الْقُدْرَةِ، فَاجْرِ 224 فِي ذَلِكَ عَلَى
نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ. وَالْمُرَادُ بِالْمَقْلُوبَاتِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : الْوَاجِبُ، وَالْحَائِزُ، وَالْمُسْتَحِيلُ.
فَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ وَالْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنِ مِنَ الْأَقْسَامِ.

وَالْإِرَادَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَجَدِّدِ مِنَ الْمُكِنَّاتِ (225) فَتَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ أَخْصُ مِنْ
مَتَعَلَّقِ الْقُدْرَةِ. وَمَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةِ أَخْصُ مِنْ مَتَعَلَّقِ الْعِلْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ (225).

وَقَوْلُهُ : ((مُرِيدٌ بِجَمِيعِ 226 الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ)). الْمُرِيدُ هُوَ
مَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ صِفَةُ الْإِرَادَةِ وَهِيَ 227 عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الْمُخْصَصَةِ لِأَخْذِ طَرَفِي
الْمَقْدُورِ 228 بِالْوُقُوعِ. كَذَا نَقَلَ الْعَصَدُ عَنِ الْأَشَاعِرَةِ (37). وَالْمُرَادُ بِالْكَائِنَاتِ الْمُكِنَّاتِ
الْوَاقِعَةِ فِي الوجودِ فَيَعْنِي أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ فِي أَيِّ زَمَانٍ وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَوْقُومُهُ كَذَلِكَ
إِنَّمَا هُوَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ 229 وَتَعَالَى 230. وَهَذَا مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 230 مُرِيدٌ لِحُدُوثِ الْكَائِنَاتِ أَنْ نَقُولَ :
الْبَارِي تَعَالَى 230 مُوجِدٌ لِكُلِّ الْهَكُنَّاتِ 231 وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُوجِدًا لَشَيْءٍ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مُرِيدًا 232 لَهُ فَالْبَارِي تَعَالَى 230 يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِحُدُوثِ 233 جَمِيعِ
الْكَائِنَاتِ.

221- ساقط من ب، وفي م : قدم - 224 م : فاجري - 227 ب : وهو - 230 أ : ب، م : هو : تعلو

222- ب، م : عليه (225، 255) - زيادة من م : هو - 228 ساقط من ب - 231 م : المحذورات

223- و : بنده - 226 م : بجميع - 229 أ : سبحة - 232 ج : يريد

233- م : بحدوث

و (36) - انظر دليل الأشعري على إثبات صفته العلم، ص 87 اللمع، الإبانة ص 141

(37) - انظر نسخة الإرادة ودليل عند الأشعري في كتابه اللمع ص 101، الإبانة ص 161

أَمَّا الصُّغْرَى فَتَسَيِّئُ بَيَانُهَا فِي مَسْأَلَةٍ 234 حَلَّقَ الْأَعْمَالُ. وَأَمَّا الْكُبْرَى
: فَلِإِنَّ الْإِخْتِصَاصَ خُذُوثُ الْحَادِثِ يَوْقُتُ مَعَيْنٍ دُونَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا 235 بَعْدَهُ ذَلِيلٌ عَلَى
أَنْ مُخَدِّتَهُ مُرِيدٌ لَهُ 235. وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ تَمَسُّيُهُ الذَّلِيلِ فِي بَاقِي الْمَطَالِبِ كَمَا فِي
صَلَمَةِ النُّذْرَةِ. وَاللَّهُ الْمُتَوَقِّعُ بِفَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ : ((سَمِيعٌ بَصِيرٌ)). إِلَى آخِرِهِ 236. قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ
الْمَرْبُوعِيُّ: / أَمَّا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ فَمَشْهُورَانِ 237 فِي اللُّغَةِ. وَكَذَا قَوْلُنَا: سَمِيعٌ بَصِيرٌ.
وَمُسَا بِنَاءً فَعِيلٌ 238 مِنْ سَمِعَ وَبَصَرَ 238) وَأُخْتُفٍ فِي بِنَاءِ سَمِيعٍ عَلَى ثَلَاثَةِ
تَمَاقِينَ 239.

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَعْنَى سَامِعٍ، وَهُوَ إِذْ رَأَى الْمَسْمُوعَاتِ .
الثَّانِي : أَنَّهُ مَعْنَى : مُسَمِّعٍ لِيُغَيِّرَهُ كَمَا قَالَ عَمْرُو 241 بَنْ مَعْدٍ 242
يَكْرِتَ (36).

- 234- (أب، ج، د، هـ) : مسألة 239- (أ، و) : معاني
235- زيادة من (أ، ج، د، هـ) 240- ساقط من (أ، و)
236- (أب، ج، د، هـ) : ماخره 241- (ج، د، هـ) : عمر
237- و : فمشهورون 242- (أ، ج، د، هـ) : معنى كُرب

(238، 238)- ج : من سميع بصير
(38) عمر بن محمد يكرت بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي فارس اليمن؛ وفد على المدينة سنة (9هـ) في عشرة
من بني زبيدة فأسلم وأسلموا، وعادوا ولما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ارتد عمرو في اليمن ثم رجع إلى
الإسلام؛ فبعثه أبو بكر إلى الشام فشهد اليرموك، وبعثه عمر إلى العراق فشهد القادسية، له شعر جيد..
توفي رحمه الله سنة (21هـ/642م)- انظر : الأعلام ج 5 ص 86،
وزريخانق : قبل : اسم مكان، وقيل اسم لأخت يزيد بن الصمة- انظر : ص 77 تنزيل الآيات على الشواهد من
الآيات، شرح شواهد الكشاف، محب الدين الفخري خزانة الأدب، البغدادي مكتبة الخافجي ج 8 ص 178، 179،
رواسميخ) في هذا البيت بمعنى المسموع وهو شاذ- انظر لسان العرب ج 2 ص 203، تنزيل الآيات ص 77
والبيت من بحر الوافر- انظر : المقد الفريد ج 1 ص 147

أَسْ رِيحَانَهُ 243 الدَّاعِي 244 السَّيِّعُ 245

يُؤْرِقُنِي (39) وَأَصْحَابِي هُجْرُ (40)، (41).

أَرَادَ الدَّاعِي الْمُسْتَعِ

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ سَيِّعٌ مَعْنَى قَائِلٍ كَمَا بَقَالَ سَيِّعَ اللَّهِ لَمْ يَحْسِدْهُ أَيُّ

خَيْلُهُ (42) (1/33) وَفِي الْخَبِيثِ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ دَعَاءٍ لَا يَسْتَعِ) (43).

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (44) :

دَعَوْتُ اللَّهَ حَتَّى خَفْتُ أَلَّا يَكُونَ اللَّهُ يَسْمَعُ مَا أَقُولُ.

وَأَمَّا الْبَصِيرُ فَبِهِ أَيْضًا 246 ثَلَاثُ مَعَانٍ أَحَدُهُمَا 247 إِذْ رَأَى الْمُبْصِرَاتِ

وَرَوَّيْنَهَا.

الثَّانِي : الْعِلْمُ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ وَكَفَائِقِ الْأَشْيَاءِ كَمَا يُقَالُ فَلَنْ بَصِيرٌ

يَكْذِبُ أَيُّ خَبِيرٌ مُصَحِّقٌ بِهِ.

الثَّالِثُ : مَعْنَى مُبْصِرٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سَمِيعٍ/ (45).

وَالسَّيِّعُ مَا ذَكَرَهُ 248 الْمُحْصِفُ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ الْمَقُولُ وَالْمَقُولُ

243- م؛ ر : ربحانة - 246- ساقط من ج

244- و : الرازي - 247- و : أحمدش

245- م؛ ر : المبيعي - 248- م؛ ر : ما ذكر

(39)- امتناع النوم ليلة أو لسبب خارج عن الإرادة انظر : المعجم العربي الحديث، د. خليل الجر ص 65.

(40)- هج - هجرعا وتوجعا ؛ نام ليك (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون [الذاريات 17. انظر : المرجع السابق ص 1243

«البنفادي» خزائن الأدب ج 8 ص 178، 179

(41)- ذكر هذا البيت بنسبته في الأشمعيات/ أبو سعيد عبد الملك، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون ص 173

«أشاعري» 14 ؛ 32 ؛ خزائن الأدب البنفادي ج 8 ص 178 ؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون مفتحة المأجي/ القاهرة

(42)- وقيل أجاب حمده وتقبله- انظر لسان العرب 2 م ص 203

(43)- أخرجه أحمد في مسنده 2 م ص 167، 198/ دار صادر للطباعة والنشر

(44)- البيت من الطبريل أنشده أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان الأنصاري (119-215 هـ/ 737-830 م) - انظر لسان العرب 2 م ص 203

والسريش بابي زيد انظر الأعلام ج 3 ص 92، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السبوطي تحقيق محمد أبو النسل إبراهيم ج 1 ص 582، 583

(45)- أحمد الأشعري الورقة (1/87)

أَمَّا الْمُنْقُولُ : فَهُوَ أَمَّا تَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ مِنْ صِفَاتِ
الْكَسَالِ وَعَدَمُهَا نَقْضٌ فَلَوْ كَمْ يَكُنِ الْبَارِي مَوْصُوفًا بِهِمَا لَكَانَ الْخَلْقُ أَكْمَلُ مِنَ
الْخَالِي، وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ إِثْصَافِ الْبَارِي تَعَالَى 249 بِصِفَاتِ
الْكَسَالِ تَوَجَّبَ إِثْصَافُهُ بِهِمَا. وَأَمَّا الْمُنْقُولُ فَالْنُّصُّ وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا النُّصُّ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى 249 حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : [لِمَ تَعْبُدُونَ
مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ] (46).

فَلَوْ كَمْ يَكُنِ إِلَهُهُ تَعَالَى 249 سَمِيعًا بَصِيرًا لَانْقَلَبَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ فِي
مَعْبُودِهِ 250 وَلَصَارَتْ حُجَّتُهُ دَاحِضَةً وَدَلَالَتُهُ سَاقِطَةً وَلَمْ يَصْدُقْ قَوْلُهُ تَعَالَى 249 :
[وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ] (47). وَاللَّارِمْ 251 بَاطِلٌ قَطْعًا.
وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَطْلُوبِ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

لَا يَقَالُ يُكِنُّ رُءُ الْصِفَتَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ إِلَى الْعِلْمِ.
لَا نَأْتِي نَقُولَ ذَلِكَ مَجَازًا وَلَا ضَرُورَةً تَدْعُو إِلَيْهِ. وَأَيْضًا التَّفَرِيقُ فِيهِ بَيْنَ
السَّمْعِ وَالْعِلْمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى 249 : [السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] (48). وَكَذَلِكَ [سَمِيعٌ عَلِيمٌ] (49)
و[أَسْمَعُ وَأَبْصِرُ] (50) مَنَعَ 253 مِنْ رَدِّهِمَا إِلَيْهِ فَلَوْ كَانَا 254 رَاجِعَيْنِ إِلَى الْعِلْمِ لَكَانَ
الْمَعْنَى الْعِلْمُ الْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ. وَهَيْلُهُ لَا يَلِيْقُ بِتِلَافِيهِ الْقُرْآنِ .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا خَفَاءَ 255 بِإِتِّفَاقِ الْأُمَّةِ عَلَى وُجُوبِ الْكَسَالِ لِلَّهِ
تَعَالَى 256. وَقَوْلُهُ ((يَصِفَتَيْنِ)) أَيَّ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بَصِيرٌ يَبْصُرُ.

249- (أب، ج، هـ)؛ تعالى 252- ساقط من ج، وفي (أب، هـ)؛ تدعوا 255- (ب، ج، هـ)؛ ينبغي

250- (أب)؛ معبودة 253- د، و؛ تمنع 256- (أب، ج، هـ)؛ تعالى

251- 1؛ وذلك 252- 254- (هـ)؛ كان

(46)- (أب)؛ من 42

(47)- (أب)؛ الأنعام 84

(48)- (أب)؛ البقرة 126

(49)- (أب)؛ البقرة 180

(50)- (أب)؛ طه 45

وَقَوْلُهُ: ((زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا)).

الصَّيِيرُ الْجَرُورُ عَائِدٌ عَلَى صِفَتِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَأَنِّي بِهِ لَيْسَ يَتَوَعَّدُ
رُجُوعُ الْخِلَافِ إِلَى مَا تَبَلَّهْمَا مِنَ الْإِصْقَاتِ.

قَالَ شَهَابٌ 257 الدِّينِ الْأَصْبَهَانِيُّ (51) فِي قَوَاعِدِهِ (52) : / مِنَ الثَّانِسِ مَنْ
قَالَ: (258) السَّمْعُ وَالْبَصِيرُ (258) صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْأَسَافَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ سَمِيعًا أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْمَسْمُوعَاتِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ
صَبِيرًا أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْبَصَرَاتِ.

وَقَالَ 259 شَرْفُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْمَعَالِمِ (53) : / لِلشَّيْخِ أَبِي 260 أَحْمَدَ
الْأَشْجَرِيِّ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا (54) : أَنَّهُمَا إِذَا كَانَ بَعْضُ الْفَانِ الْعِلْمَ يَجْنِسُ بِهِمَا مَعَ مُشَارَكَتِهِمَا
لِلْعِلْمِ فِي أَنَّهُمَا صِفَتَانِ كَاثِفَتَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُمَا مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَتَعَلَّقَانِ إِلَّا بِالْمَوْجُودِ
الْمُعْنَى، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ وَالْمُطْلَقِ وَالْمَقْدُودِ وَكِلَاهُمَا مَعَ ذَلِكَ صِفَتَانِ
(1/34) زَائِدَتَانِ عَلَى عِلْمِهِ تَعَالَى 261 /.

قَالَ : / وَاصْتَخَّ - يَعْنِي الشَّيْخَ - بِمَا اصْتَخَّ بِهِ الْفَسْخُ وَهُوَ أَنَا إِذَا عَلِمْنَا
شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرْنَاهُ وَجَدْنَا بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ تَفَرُّقَةً بَدِيعَةً وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى مُفَايِرَتِهِمَا
لِلْعِلْمِ.

257- أ : شمس الدين 260- ج : أبو

(258) 258- ج : أبو ؛ السمع والبصر 261- أ : ج : أبو ؛ تعالى

259- أ : أبو ؛ ونقل

(54) - هو محمود بن أبي القاسم بن محمد الأصبهاني (شهاب الدين) وقيل (شمس الدين)
ولد بأصبهان سنة 674هـ وبرع في فنون العقليات... له تصانيف كثيرة منها : شرح مفتاح ابن الحاجب،
شرح الطوال، شرح المطالع... توفي في ذي القعدة سنة 744هـ بطاعين مصر... انظر : مفتاح السعادة
ومصباح السيادة في موضوعات العلوم أحمد بن مصطفى ج 2 ص 159،

(52) -

(53) - أنظر : الورقة (94/ب) من شرح المعالم للرازي تأليف شرف الدين مخيم ج 4 رقم 230
(54) - أنظر هذا القول في الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الخليل ج 1

وَاعْتَرَضَهُ شَرَفُ الدِّينِ (55) بِإِنَّ مَجَرَّةَ الشَّرِيفَةِ لَا يَنْتِجُ أَنْ تَكُونَ
تَبَنِيَّتًا شَرِيفَةً تَوْعِيَةً وَلَا أَنَّهُمَا نَوْعَانِ خَارِجَانِ عَنْ نَوْعِ الْعِلْمِ وَهُوَ مَحَلُّ الْبِتْرَاجِ وَلَا
مَبْنَعٍ مِّنْ رُّجُوعِ الشَّرِيفَةِ إِلَى كَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَقَلَّتِهَا 262 أَوْ إِلَى مَحَلِّ الْعِلْمَيْنِ 263،
فَبَعْدَ الرُّؤْيَةِ يَكُونُ الْعِلْمُ حَاصِلًا بِالْقَلْبِ وَالْعَيْنِ وَعِنْدَ الْعَيْتَةِ يَبْقَى فِي الْقَلْبِ يَخْلُقُ
أَمْنَالِيهِ وَيَعْدَمُ مِنَ الْعَيْنِ/.

قُلْتُ : وَهِيَ تَخْلُقُ إِذَا لَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ التَّغَايُرُ فِي الْوَارِدِ تَشْتَلِزُ التَّغَايُرَ
فِي الْمَلْزُومَاتِ فَتَتَغَايَرُ الْحَقِيقَتَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَقَلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ (56) بِنُ الْعَرَبِيِّ الْقَوْلَيْنِ عَنِ الشَّيْخِ (57)، وَنَقَلَ
عَنِ الْأَسَدِ أَبِي (58) بُكْرٍ بِنُ فَوْرِكَ أَنَّهُ قَالَ : /الصَّحِيحُ أَنَّ السَّمْعَ إِذْ رَأَى الْمُسْمُوعَ،
وَأَنَّهُ 264 صِفَةً تَرِيدُ عَلَى الْعِلْمِ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْبَصَرِ أَنَّهُمَا 265 صِفَةٌ تَرِيدُ عَلَى
الْعِلْمِ/ (59).

وَقَوْلُهُ : ((مُتَكَلِّمٌ يَكَلِّمُ نَفْسِي قَائِمٌ بِذَاتِهِ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ وَالْخَبَرِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا 266)).

هَذَا هُوَ آخِرُ 267 الْأَخْبَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِأَنَّ:

و 268 الْمُتَكَلِّمُ هُوَ مَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ صِفَةُ الْكَلَامِ 269، وَهُوَ عِنْدَ الْأَشْعَرَةِ فِي
مَنْحَى التَّيَدِيمِ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى قَائِمٍ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 270 مَقَابِرٍ لِلْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ
وَعَبِيرَ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ أَرْلِي، أَبْدِي، نَفْسَانِي، أُحَدِي الذَّاتِ، لَيْسَ يَحْرَبُ وَلَا
صَرَبُ (60). وَهُوَ 271 مُتَنَقِّسٌ مَعَ ذَلِكَ بِانْقِسَامِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَهِيَ 272 : الْأَمْرُ.

266- 1: وبلغتها 266- 1: فيها 270- 1: بغيره؛ تعالى 272- 2: وهو

263- 2: العالين 267- 1: بغيره؛ بآخر 271- 1: ولا 273- 2: ج: وهي 6

264- 2: ريادة من بغيره 268- 2: الواء: زيادة من هو (274/274)- 2: ج: في اقتضاء كف عن فعل على جوة 7

265- 2: كذا في كل السج ولعلها: أنها 269- 2: هو: الكمال

55- 2: شرح المعالم الورقة (94/ب)

56- 2: كما نقله عنه محمد بن عبد الكريم المغيلي (909/م 1503) انظر: منازعات كلامية بين السنوسي
والمغيلي/ مجلة كلية الآداب/ فاس 3 س 1988 ص 194

57- 2: المصدر، (58)- سبق التعريف به، (59)- انظر: الورقة (74/ب) للأحد الأقصى مع: معر- رقم 4 ق

60- 2: فارق بما في اللمع/ للجويني ص 105، (61)- هكذا حدده ابن الحاجب في كتابه منتهى الوصول والأصل ص 69

وَهُوَ 273 عِبَارَةٌ (274) عَنِ اقْتِضَاءِ فِعْلِ غَيْرِ كَفِّ عَلَى جِهَةٍ (274) (الِاسْتِغْلَاءِ (61).
وَالسَّهْوِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اقْتِضَاءِ كَفِّ 275 عَنْ 276 فِعْلِ عَلَى جِهَةِ
الِاسْتِغْلَاءِ.

وَالْحَسْرَ 277 وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَكْرُومِ فِيهِ بِنِسْبَةِ 278 خَارِجِيَّةٍ
وَالِاسْتِحْبَارِ (62) وَهُوَ الْإِسْتِفْهَامُ وَالِانْدَاءُ وَهُوَ الدُّعَاءُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ
بِحُرُوبٍ مَخْصُوصَةٍ 279.

وَأَمَّا الْوَعْدُ وَالْوَعْدُ فَهُمَا 280 مِنْ جِنْسِ الْخَبَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَكَوْنُ الْكَلَامِ وَاحِدًا مُتَعَلِّقًا بِمَا تَقَدَّمَ هُوَ مَذْمُومٌ لِأَكْثَرِينَ 281 مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَخَالَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ فَقَضَى بِقَدَمِ الْكَلَامِ وَرَدَّ الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ إِلَى
صِفَاتِ الْأَفْعَالِ . فَإِنَّهُ قُلْتُ : أَيْنَ الْوَعْدُ وَالْوَعْدُ فِي كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ .
قُلْتُ : قَدْ نَقَلَ عَنْهُ الشَّرِيفُ فِي تَرْجُومَةِ الْإِرْشَادِ (63) :

/أَنْهَا سَبْعُ صِفَاتٍ لَيْكِنْ 282 الْأَوَّلَى 283 رُدُّ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ إِلَى الْخَبَرِ
فَسَوْرٌ سَبْعٌ صِفَاتٍ/. كَمَا نَقَلَ عَنْهُ.

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ :/ اِخْتَلَفُوا فِي وَصْفِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى 284 فِي الْأَرْبِ
يَكُونُهُ أَمْرًا أَوْ 285 نَهْيًا؛ فَأَثْبَتَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، وَنَفَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

273- ج : رومي ، { 274 - 274 } ج : في اقتضاء كف عن فعل على جهة
275- زياده من بيان (م) هو : 278- و : بنفسه 281- (م) هو : الأكثر 284- (م) هو : تعالى
276- : غير : 279- ج : منصوبة 282- (م) هو : لكن 285- : و
277- ج : الحبير 280- و : فيها 283- و : للأولى
(62)- نسب أبو العز شراح الطحاوية هذا القول إلى ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري، انظر : النتيجة الطحاوية
شرح لالاساني من 24- (63)- انظر : الورقتين : (32/ب) (33/أ) شرح الإيضاح مخ-ج-، رقم : 80 ق
والشريف هو امام المغرب العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشنير بالشريف التلمساني المعروف
بالعربيين قرية من أعمال تلمسان- ولد بتلمسان سنة 710هـ/1310م- جد في طلب العلم- يقول في إنشاء
المغرب الإسلامي فاخته عن علماء فاس وتونس والجزائر، ثم عاد إلى مسقط رأسه وبخ في التحرير، كان عالما
بالنقد المالكي وأصوله وبالحديث وعلومه توفي سنة 771هـ/1370م بتلمسان- من كتبه : شرح جمل الخوفاي
في العربية، وكتاب إنشاء والفتن، وكتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول- انظر : تاريخ الجزائر
العامر عبد الرحمن بن محمد الجبالي- دار الثقافة /بيروت- ج 2 من 209
مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول -تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف- دار الكتب العلمية- بيروت
عن : ج 1 من

سَمِيحٌ وَعَاطِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى وَصْفِهِ بِذَلِكَ فِيمَا لَا يَرَالُ (64)،
مَعَا سَهْ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ.

وَقَالَ فِي غَايَةِ الْمُرَامِ: /نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ أَثَبَّتَ لِيهِ (1/35)
تَسَاوَى 284 مِنَ الْكَلَامِ خَمْسَ كَلِمَاتٍ وَهِيَ خَمْسُ صِفَاتٍ وَهِيَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ،
وَالْخَيْرُ، وَالْإِشْتِبَارُ، وَالْإِنْدَاءُ/ (65).

وَنَقَلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَ (286) مَا نَقَلَ عَنْهُ فِي الْأَبْكَارِ.
و/أَن 287 الْكَلَامَ خَارِجٌ عَنِ 288 الْمُتَعَلِّقَاتِ وَلَا يَنْصِفُ بِالْخَمْسَةِ إِلَّا عِنْدَ تَحْقِيقِ
الْمُتَعَلِّقَاتِ (286) (66).

وَمَسَائِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَا نَقَلَهُ سَيِّفُ الدِّينِ
عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَوْ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، أَوْ هُمَا مَعًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقَابِلُ لِلْأَصَحِّ* أَيْضًا مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ فِي
الْمَقَالِمِ، وَنَقَلَهُ شَرَفُ الدِّينِ عَنِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ*، وَهُوَ أَنَّهُ رَدَّ أَقْسَامَ الْكَلَامِ كُلِّهَا إِلَى
قِسْمٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْخَبَرُ فَجَعَلَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ عِبَارَةً عَنِ الْإِعْلَامِ يَحُولُ الْعَقَابِ،
وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِعْلَامًا مَخْصُوصًا.

قَالَ: /فَكَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ (289) الْعِلْمُ الْوَاحِدُ عَلَمًا بِالْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ
فَكَذَلِكَ 290 لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ (289) الْخَبَرُ الْوَاحِدُ خَبِيرًا 291 عَنِ الْأَشْيَاءِ
الْكَثِيرَةِ/ (67).

وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْكَلَامِ لُغَةً وَعَرَفًا وَعَقْلًا بِالنَّسَبَةِ إِلَى مَا وَضَعَ لَهُ لَا
إِلَى مَا يَفْصِي إِلَيْهِ مَذْلُوقُهُ بِاعْتِبَارٍ وَإِلَّا لَرِمَ أَنْ يَقَالَ الْخَبَرُ نَهْيٌ عَنِ الْعَقْلِ وَأَمْرٌ
(286-286) - سكر في ح * - ب: الأصح 290 - و: فذلك.

287 - م: و؛ و: ل؛ ** - أ: الاسفرائيني 291 - م: و؛ خبر

288 - ح: منه في المتعلقات (289/289) - ساقط من ح

289 - ي: انقطع أي لم اعثر على أبكار الأفكار لسيف الدين الأموي

290 - اسطر: نهاية المرام في علم الكلام - تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف ص 114 - التسامية
1391 هـ/ 1971 م

291 - نفس الموضع

297 - نازر: ما جاء في الورقة (108/ب) شرح المعالم/ شرف الدين، ص 58 من المعالم بهامش الجمل.

يَسْتَعِينُ سَمَاءُ وَيَسْتَعِينُ بِرَتْفِ الْوُثُقِ بِالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ لَا حَيْثَالُ 292 مَعْنَى آخِرُ غَيْرَ مَا
 تَحْتَمِلُ فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَ إِيَّاهُ فَإِنَّ الْخَبَرَ يَقْبَلُ (293) الصَّادِقُ وَالتَّكْذِيبُ (293)
 وَالطَّلَبُ الَّذِي مَعَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْإِسْتِفْهَامُ بِأَبَاهُمَا 294. وَأَيْضًا قَوْلُهُ : إِنَّ الْأَمْرَ
 عَسَاةٌ عَنِ الْإِعْلَامِ بِحُلُولِ الْعِقَابِ لَا يَصِحُّ فَإِنَّ الْعَقْلَ 294 وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى 295 مَا هُوَ
 بِسِ مَعِ غَيْرِ الْكَلَامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْأَمْرِ. وَقَدْ أُبْطِلَ عَلَى الْمُعْتَرِ لِحَدِّ الْوَاجِبِ بِذَلِكَ 296.
 وَالْقَاضِي (68) يَقُولُ : إِنَّهُ 297 كَوَّرَ الْأَمْرَ الْجَارِمُ بِدُونِ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ لَتَحْقِيقِ
 الْأَمْرِ وَحَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْفَرَلِيِّ.

وَمَا هَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي 298 هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَائِدِ الْأَشْرَافِ فَإِنَّ الثَّوَابَ
 مِنَ اللَّهِ تَعَالَى 295 فَضْلٌ وَالْعِقَابُ مِنْهُ عَذْلٌ وَتَقْلُفُهُمَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِإِخْبَارِ اللَّهِ
 تَعَالَى 295 فِي الْوَاقِعِ لَا أَنَّهُمَا لَا رَمَانَ لَهُ عَقْلًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى 295 مُنْكَلَمٌ بِالْكَلَامِ النَّفْسِيِّ أَنَّ
 تَقُولَ : الْبَارِي تَعَالَى 299 حَيٌّ (294 وَكُلُّ حَيٍّ 294) يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ
 فَالْبَارِي يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ.

وَكُلُّ مَا صَحَّ 300 فِي حَقِّهِ وَجَبَ لَهُ.

أَمَّا أَنَّ الْبَارِي حَيٌّ فَظَاهِرٌ لَوْ جُوبِ اتِّصَافُهُ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ
 الصِّفَاتِ وَهِيَ شَرْطُ فِي الْجَمِيعِ وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ بِدُونِ شَرْطِهِ.

وَأَمَّا أَنَّ كُلَّ حَيٍّ يَصِحُّ قِيَامُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ بِهِ فَلَا يَكُنُ الْمَصْحُحُ لِقِيَامِهِ
 بِالْمَوْجُودِ إِمَامَهُ الْحَيَاةَ 301 وَإِلَّا جَارَ قِيَامُهُ بِإِحْمَادَاتِهِ. وَأَمَّا قَوْلُنَا : كُلُّ مَا صَحَّ فِي

292- 293- 294- 295- 296- 297- 298- 299- 300- 301- 302- 303- 304- 305- 306- 307- 308- 309- 310- 311- 312- 313- 314- 315- 316- 317- 318- 319- 320- 321- 322- 323- 324- 325- 326- 327- 328- 329- 330- 331- 332- 333- 334- 335- 336- 337- 338- 339- 340- 341- 342- 343- 344- 345- 346- 347- 348- 349- 350- 351- 352- 353- 354- 355- 356- 357- 358- 359- 360- 361- 362- 363- 364- 365- 366- 367- 368- 369- 370- 371- 372- 373- 374- 375- 376- 377- 378- 379- 380- 381- 382- 383- 384- 385- 386- 387- 388- 389- 390- 391- 392- 393- 394- 395- 396- 397- 398- 399- 400- 401- 402- 403- 404- 405- 406- 407- 408- 409- 410- 411- 412- 413- 414- 415- 416- 417- 418- 419- 420- 421- 422- 423- 424- 425- 426- 427- 428- 429- 430- 431- 432- 433- 434- 435- 436- 437- 438- 439- 440- 441- 442- 443- 444- 445- 446- 447- 448- 449- 450- 451- 452- 453- 454- 455- 456- 457- 458- 459- 460- 461- 462- 463- 464- 465- 466- 467- 468- 469- 470- 471- 472- 473- 474- 475- 476- 477- 478- 479- 480- 481- 482- 483- 484- 485- 486- 487- 488- 489- 490- 491- 492- 493- 494- 495- 496- 497- 498- 499- 500- 501- 502- 503- 504- 505- 506- 507- 508- 509- 510- 511- 512- 513- 514- 515- 516- 517- 518- 519- 520- 521- 522- 523- 524- 525- 526- 527- 528- 529- 530- 531- 532- 533- 534- 535- 536- 537- 538- 539- 540- 541- 542- 543- 544- 545- 546- 547- 548- 549- 550- 551- 552- 553- 554- 555- 556- 557- 558- 559- 560- 561- 562- 563- 564- 565- 566- 567- 568- 569- 570- 571- 572- 573- 574- 575- 576- 577- 578- 579- 580- 581- 582- 583- 584- 585- 586- 587- 588- 589- 590- 591- 592- 593- 594- 595- 596- 597- 598- 599- 600- 601- 602- 603- 604- 605- 606- 607- 608- 609- 610- 611- 612- 613- 614- 615- 616- 617- 618- 619- 620- 621- 622- 623- 624- 625- 626- 627- 628- 629- 630- 631- 632- 633- 634- 635- 636- 637- 638- 639- 640- 641- 642- 643- 644- 645- 646- 647- 648- 649- 650- 651- 652- 653- 654- 655- 656- 657- 658- 659- 660- 661- 662- 663- 664- 665- 666- 667- 668- 669- 670- 671- 672- 673- 674- 675- 676- 677- 678- 679- 680- 681- 682- 683- 684- 685- 686- 687- 688- 689- 690- 691- 692- 693- 694- 695- 696- 697- 698- 699- 700- 701- 702- 703- 704- 705- 706- 707- 708- 709- 710- 711- 712- 713- 714- 715- 716- 717- 718- 719- 720- 721- 722- 723- 724- 725- 726- 727- 728- 729- 730- 731- 732- 733- 734- 735- 736- 737- 738- 739- 740- 741- 742- 743- 744- 745- 746- 747- 748- 749- 750- 751- 752- 753- 754- 755- 756- 757- 758- 759- 760- 761- 762- 763- 764- 765- 766- 767- 768- 769- 770- 771- 772- 773- 774- 775- 776- 777- 778- 779- 780- 781- 782- 783- 784- 785- 786- 787- 788- 789- 790- 791- 792- 793- 794- 795- 796- 797- 798- 799- 800- 801- 802- 803- 804- 805- 806- 807- 808- 809- 810- 811- 812- 813- 814- 815- 816- 817- 818- 819- 820- 821- 822- 823- 824- 825- 826- 827- 828- 829- 830- 831- 832- 833- 834- 835- 836- 837- 838- 839- 840- 841- 842- 843- 844- 845- 846- 847- 848- 849- 850- 851- 852- 853- 854- 855- 856- 857- 858- 859- 860- 861- 862- 863- 864- 865- 866- 867- 868- 869- 870- 871- 872- 873- 874- 875- 876- 877- 878- 879- 880- 881- 882- 883- 884- 885- 886- 887- 888- 889- 890- 891- 892- 893- 894- 895- 896- 897- 898- 899- 900- 901- 902- 903- 904- 905- 906- 907- 908- 909- 910- 911- 912- 913- 914- 915- 916- 917- 918- 919- 920- 921- 922- 923- 924- 925- 926- 927- 928- 929- 930- 931- 932- 933- 934- 935- 936- 937- 938- 939- 940- 941- 942- 943- 944- 945- 946- 947- 948- 949- 950- 951- 952- 953- 954- 955- 956- 957- 958- 959- 960- 961- 962- 963- 964- 965- 966- 967- 968- 969- 970- 971- 972- 973- 974- 975- 976- 977- 978- 979- 980- 981- 982- 983- 984- 985- 986- 987- 988- 989- 990- 991- 992- 993- 994- 995- 996- 997- 998- 999- 1000

298- 299- 300- 301- 302- 303- 304- 305- 306- 307- 308- 309- 310- 311- 312- 313- 314- 315- 316- 317- 318- 319- 320- 321- 322- 323- 324- 325- 326- 327- 328- 329- 330- 331- 332- 333- 334- 335- 336- 337- 338- 339- 340- 341- 342- 343- 344- 345- 346- 347- 348- 349- 350- 351- 352- 353- 354- 355- 356- 357- 358- 359- 360- 361- 362- 363- 364- 365- 366- 367- 368- 369- 370- 371- 372- 373- 374- 375- 376- 377- 378- 379- 380- 381- 382- 383- 384- 385- 386- 387- 388- 389- 390- 391- 392- 393- 394- 395- 396- 397- 398- 399- 400- 401- 402- 403- 404- 405- 406- 407- 408- 409- 410- 411- 412- 413- 414- 415- 416- 417- 418- 419- 420- 421- 422- 423- 424- 425- 426- 427- 428- 429- 430- 431- 432- 433- 434- 435- 436- 437- 438- 439- 440- 441- 442- 443- 444- 445- 446- 447- 448- 449- 450- 451- 452- 453- 454- 455- 456- 457- 458- 459- 460- 461- 462- 463- 464- 465- 466- 467- 468- 469- 470- 471- 472- 473- 474- 475- 476- 477- 478- 479- 480- 481- 482- 483- 484- 485- 486- 487- 488- 489- 490- 491- 492- 493- 494- 495- 496- 497- 498- 499- 500- 501- 502- 503- 504- 505- 506- 507- 508- 509- 510- 511- 512- 513- 514- 515- 516- 517- 518- 519- 520- 521- 522- 523- 524- 525- 526- 527- 528- 529- 530- 531- 532- 533- 534- 535- 536- 537- 538- 539- 540- 541- 542- 543- 544- 545- 546- 547- 548- 549- 550- 551- 552- 553- 554- 555- 556- 557- 558- 559- 560- 561- 562- 563- 564- 565- 566- 567- 568- 569- 570- 571- 572- 573- 574- 575- 576- 577- 578- 579- 580- 581- 582- 583- 584- 585- 586- 587- 588- 589- 590- 591- 592- 593- 594- 595- 596- 597- 598- 599- 600- 601- 602- 603- 604- 605- 606- 607- 608- 609- 610- 611- 612- 613- 614- 615- 616- 617- 618- 619- 620- 621- 622- 623- 624- 625- 626- 627- 628- 629- 630- 631- 632- 633- 634- 635- 636- 637- 638- 639- 640- 641- 642- 643- 644- 645- 646- 647- 648- 649- 650- 651- 652- 653- 654- 655- 656- 657- 658- 659- 660- 661- 662- 663- 664- 665- 666- 667- 668- 669- 670- 671- 672- 673- 674- 675- 676- 677- 678- 679- 680- 681- 682- 683- 684- 685- 686- 687- 688- 689- 690- 691- 692- 693- 694- 695- 696- 697- 698- 699- 700- 701- 702- 703- 704- 705- 706- 707- 708- 709- 710- 711- 712- 713- 714- 715- 716- 717- 718- 719- 720- 721- 722- 723- 724- 725- 726- 727- 728- 729- 730- 731- 732- 733- 734- 735- 736- 737- 738- 739- 740- 741- 742- 743- 744- 745- 746- 747- 748- 749- 750- 751- 752- 753- 754- 755- 756- 757- 758- 759- 760- 761- 762- 763- 764- 765- 766- 767- 768- 769- 770- 771- 772- 773- 774- 775- 776- 777- 778- 779- 780- 781- 782- 783- 784- 785- 786- 787- 788- 789- 790- 791- 792- 793- 794- 795- 796- 797- 798- 799- 800- 801- 802- 803- 804- 805- 806- 807- 808- 809- 810- 811- 812- 813- 814- 815- 816- 817- 818- 819- 820- 821- 822- 823- 824- 825- 826- 827- 828- 829- 830- 831- 832- 833- 834- 835- 836- 837- 838- 839- 840- 841- 842- 843- 844- 845- 846- 847- 848- 849- 850- 851- 852- 853- 854- 855- 856- 857- 858- 859- 860- 861- 862- 863- 864- 865- 866- 867- 868- 869- 870- 871- 872- 873- 874- 875- 876- 877- 878- 879- 880- 881- 882- 883- 884- 885- 886- 887- 888- 889- 890- 891- 892- 893- 894- 895- 896- 897- 898- 899- 900- 901- 902- 903- 904- 905- 906- 907- 908- 909- 910- 911- 912- 913- 914- 915- 916- 917- 918- 919- 920- 921- 922- 923- 924- 925- 926- 927- 928- 929- 930- 931- 932- 933- 934- 935- 936- 937- 938- 939- 940- 941- 942- 943- 944- 945- 946- 947- 948- 949- 950- 951- 952- 953- 954- 955- 956- 957- 958- 959- 960- 961- 962- 963- 964- 965- 966- 967- 968- 969- 970- 971- 972- 973- 974- 975- 976- 977- 978- 979- 980- 981- 982- 983- 984- 985- 986- 987- 988- 989- 990- 991- 992- 993- 994- 995- 996- 997- 998- 999- 1000

299- 300- 301- 302- 303- 304- 305- 306- 307- 308- 309- 310- 311- 312- 313- 314- 315- 316- 317- 318- 319- 320- 321- 322- 323- 324- 325- 326- 327- 328- 329- 330- 331- 332- 333- 334- 335- 336- 337- 338- 339- 340- 341- 342- 343- 344- 345- 346- 347- 348- 349- 350- 351- 352- 353- 354- 355- 356- 357- 358- 359- 360- 361- 362- 363- 364- 365- 366- 367- 368- 369- 370- 371- 372- 373- 374- 375- 376- 377- 378- 379- 380- 381- 382- 383- 384- 385- 386- 387- 388- 389- 390- 391- 392- 393- 394- 395- 396- 397- 398- 399- 400- 401- 402- 403- 404- 405- 406- 407- 408- 409- 410- 411- 412- 413- 414- 415- 416- 417- 418- 419- 420- 421- 422- 423- 424- 425- 426- 427- 428- 429- 430- 431- 432- 433- 434- 435- 436- 437- 438- 439- 440- 441- 442- 443- 444- 445- 446- 447- 448- 449- 450- 451- 452- 453- 454- 455- 456- 457- 458- 459- 460- 461- 462- 463- 464- 465- 466- 467- 468- 469- 470- 471- 472- 473- 474- 475- 476- 477- 478- 479- 480- 481- 482- 483- 484- 485- 486- 487- 488- 489- 490- 491- 492- 493- 494- 495- 496- 497- 498- 499- 500- 501- 502- 503- 504- 505- 506- 507- 508- 509- 510- 511- 512- 513- 514- 515- 516- 517- 518- 519- 520- 521- 522- 523- 524- 525- 526- 527- 528- 529- 530- 531- 532- 533- 534- 535- 536- 537- 538- 539- 540- 541- 542- 543- 544- 545- 546- 547- 548- 549- 550- 551- 552- 553- 554- 555- 556- 557- 558- 559- 560- 561- 562- 563- 564- 565- 566- 567- 568- 569- 570- 571- 572- 573- 574- 575- 576- 577- 578- 579- 580- 581- 582- 583- 584- 585- 586- 587- 588- 589- 590- 591- 592- 593- 594- 595- 596- 597- 598- 599- 600- 601- 602- 603- 604- 605- 606- 607- 608- 609- 610- 611- 612- 613- 614- 615- 616- 617- 618- 619- 620- 621- 622- 623- 624- 625- 626- 627- 628- 629- 630- 631- 632- 633- 634- 635- 636- 637- 638- 639- 640- 641- 642- 643- 644- 645- 646- 647- 648- 649- 650- 651- 652- 653- 654- 655- 656- 657- 658- 659- 660- 661- 662- 663- 664- 665- 666- 667- 668- 669- 670- 671- 672- 673- 674- 675- 676- 677- 678- 679- 680- 681- 682- 683- 684- 685- 686- 687- 688- 689- 690- 691- 692- 693- 694- 695- 696- 697- 698- 699- 700- 701- 702- 703- 704- 705- 706- 707- 708- 709- 710- 711- 712- 713- 714- 715- 716- 717- 718- 719- 720- 721- 722- 723- 724- 725- 726- 727- 728- 729- 730- 731- 732- 733- 734- 735- 736- 737- 738- 739- 740- 741- 742- 743- 744- 745- 746- 747- 748- 749- 750- 751- 752- 753- 754- 755- 756- 757- 758- 759- 760- 761- 762- 763- 764- 765- 766- 767- 768- 769- 770- 771- 772- 773- 774- 775- 776- 777- 778- 779- 780- 781- 782- 783- 784- 785- 786- 787- 788- 789- 790- 791- 792- 793- 794- 795- 796- 797- 798- 799- 800- 801- 802- 803- 804- 805- 806- 807- 808- 809- 810- 811- 812- 813- 814- 815- 816- 817- 818- 819- 820- 821- 822- 823- 824- 825- 826- 827- 828- 829- 830- 831- 832- 833- 834- 835- 836- 837- 838- 839- 840- 841- 842- 843- 844- 845- 846- 847- 848- 849- 850- 851- 852- 853- 854- 855- 856- 857- 858- 859- 860- 861- 862- 863- 864- 865- 866- 867- 868- 869- 870- 871- 872- 873- 874- 875- 876- 877- 878- 879- 880- 881- 882- 883- 884- 885- 886- 887- 888- 889- 890- 891- 892- 893- 894- 895- 896- 897- 898- 899- 900- 901- 902- 903- 904- 905- 906- 907- 908- 909- 910- 911- 912- 913- 914- 915- 916- 917- 918- 919- 920- 921- 922- 923- 924- 925- 926- 927- 928- 929- 930- 931- 932- 933- 934- 935- 936- 937- 938- 939- 940- 941- 942- 943- 944- 945- 946- 947- 948- 949- 950- 951- 952- 953- 954- 955- 956- 957- 958- 959- 960- 961- 962- 963- 964- 965- 966- 967- 968- 969- 970- 971- 972- 973- 974- 975- 976- 977- 978- 979- 980- 981- 982- 983- 984- 985- 986- 987- 988- 989- 990- 991- 992- 993- 994- 995- 996- 997- 998- 999- 1000

300- 301- 302- 303- 304- 305- 306- 307- 308- 309- 310- 311- 312- 313- 314- 315- 316- 317- 318- 319- 320- 321- 322- 323- 324- 325- 326- 327- 328- 329- 330- 331- 332- 333- 334- 335- 336- 337- 338- 339- 340- 341- 342- 343- 344- 345- 346- 347- 348- 349- 350- 351- 352- 353- 354- 355- 356- 357- 358- 359- 360- 361- 362- 363- 364- 365- 366- 367- 368- 369- 370- 371- 372- 373- 374- 375- 376- 377- 378- 379- 380- 381- 382- 383- 384- 385- 386- 387- 388- 389- 390- 391- 392- 393- 394- 395- 396- 397- 398- 399- 400- 401- 402- 403- 404- 405- 406- 407- 408- 409- 410- 411- 412- 413- 414

حَيْثُ رَجَحَ لَهُ فَلَا سِتَّ حَالَةٍ إِنْصَافِهِ بِكَائِرٍ .

لَا يَقَالُ الْكُبْرَى مَقْضُوعَةٌ يَأْخُذُ الْوَحْدَانِ الَّذِي لَا يَقُولُ . لِأَنَّا نَقُولُ : هِيَ قَابِلَةٌ
وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَبُولِ تَحَقُّقُ وَقُوعِ الْقَبُولِ، فَإِنَّهُ فِي حَقِّ الْحَادِثِ جَائِزٌ .
وَالْجَائِزُ لَا يَلْغُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ (1/36) الصَّحْفَةِ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ فَإِنَّهَا بِاعْتِبَارِ الْوُجُوبِ
لَا بِاعْتِبَارِ الْجَوَازِ، وَإِلَّا افْتَقَرَ إِلَى مَقْتَضٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ . وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ بِفَضْلِهِ .

وَلَمَّا فَرَعْنَا مِنْ شَرْحِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ رَأَيْنَا أَنَّ نَذْرَ
تَصْلَا يَسْتَمِيلُ عَلَى تَفْهِيمِ الْقَوْلِ فِيهَا وَتَرْيِيفِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهَا وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ .

فَصَلَّ : دَعَبَ أَهْلَ الْحَقِّ وَهُمْ الْأَسْرَعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ لِذَاتِهِ قَادِرٌ بِفُتْرَةٍ
مَرِيدَةٍ بِإِرَادَتِهِ، عَالِمٌ يَعْلَمُ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، سَمِيعٌ يَسْمَعُ، بَصِيرٌ يَبْصُرُ، حَيٌّ يَحْيَا .
وَعَدَمُهُ 302 كُلُّهَا 303 صِفَاتٌ وَجُودِيَّةٌ أَرْلِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِ وَاجِبِ الْوُجُودِ قَائِمَةٌ
بِذَاتِهِ .

وَدَعَبَتِ الْفَلَايِصَةُ (69) وَالشَّيْعَةُ إِلَى نَفْيِهَا . ثُمَّ اخْتَلَفَتِ الشَّيْعَةُ فَمِنْهُمْ
مَنْ لَمْ يَطْلُقْ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجُوزْ خُلُوقُهُ عَنْهَا .
وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ : فَهِيَ مُؤَافِقُونَ لِلشُّفَاءِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ (70) أَصْرَبْنَا
عَنْهُ خَشِيئَةَ التَّطَوُّيلِ (71) .

وَتَحَرَّى الْآنَ نَبْدِيءُ 304 بِمُعْتَمَدِ الْمُعْطَلَةِ وَالشُّبُهَةِ عَلَى فَسَادِهِ . ثُمَّ نَذْكُرُ
مَا هُوَ مُعْتَمَدُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ .

302- هو : وهذا 304- هو : نبدي

303- : صفات كلها

(69)- رغم انكارهم لتعدد الصفات، وقولهم بان المفهوم منا واحد فإن محمود قاسم يرفض اطلاق اسم المعطلة عليهم . انظر : ص 40 من تحقيقه لمناهج الأدلة .

(70)- خص محمود قاسم رأيهم بقوله : يتلخص (أي رأي المعتزلة) في نفي التعدد إما كان نوعه : لأن الصفات هي عين الذات ولا تكثره هناك ولا يجوز بحال ما أن يتعدد القدماء في الذات الواحدة . انظر : ص 47 من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد تقديم وتحقيق محمود قاسم .

(71)- عن مذهب المعتزلة في نفي الصفات . انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي ص 114 .

فَنَقُولُ : قَالَتِ النُّفَاةُ : لَوْ قُبِّرَ لَهُ صِفَاتٌ وَجُودِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى دَارِهِ جَائِئًا أَنْ
تَكُونَ كُلُّهَا وَاجِبَةً، أَوْ مُمَكِّنَةً، أَوْ الْبَعْضُ وَاجِبًا 305 وَالْبَعْضُ مُمَكِّنًا 306.

لَا جَائِزُ أَنْ يُقَالَ بِالْأَوَّلِ إِذْ هِيَ 307 مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الذَّاتِ حَسْرَةً كَوْنِهَا
صِفَاتٍ لِلذَّاتِ وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا لِذَاتِهِ، وَلَا جَائِزُ 308 أَنْ يُقَالَ
بِالثَّانِي وَإِلَّا افْتَقَرَتْ إِلَى عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لَهَا وَالْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ لَهَا إِمَّا الذَّاتُ أَوْ غَيْرُهَا. لَا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ لَهَا الذَّاتُ إِذِ الذَّاتُ قَابِلَةٌ لَهَا وَالْقَابِلُ 309 لَا يَكُونُ فَاعِلًا مِنْ
جِهَةٍ كَوْنِهِ قَابِلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَتَيْنِ فَاجِبَاتُ 310 لَا بُدَّ وَ 311 أَنْ تَكُونَ وَجُودِيَّةً كَأَنْ
تَقْبِضَ إِلَى جِهَةٍ لَا جِهَةَ. (312 وَلَا جِهَةَ 312) عَدَمٌ، فَالْجِهَةُ وَجُودٌ وَالْكَلَامُ فِي تِلْكَ الْإِجْمَاعِ
كَالْكَلَامِ فِي الْأَوَّلِ وَيَسْتَلْزِمُ 313 السَّلْسُلُ أَوْ الدَّوْرُ الْمُتَعَيِّنُ
وَإِنْ كَانَ الْمَوْجِبُ لَهَا غَيْرُ الذَّاتِ فَوَاجِبُ الوجود مُفْتَقِرٌ 314 إِلَى غَيْرِهِ هِيَ
إِفَادَةٌ كَمَا لَيْتَهُ لَهُ.

وَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوفًا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ
تَمَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ 315 إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ مُحَدَّثًا.

لَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا إِذَا لَا قَدِيمَ مِنْكُمْ غَيْرُ وَاجِبِ الوجود وَصِفَاتِهِ.
وَإِنْ كَانَ حَدَثًا فَصِفَاتُ وَاجِبِ الوجود تَكُونُ 315 حَادِثَةً حَسْرَةً خُذَرِ
الْحَدِيثِ لَهَا، وَهُوَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلْحُلُولِ الْحَوَادِثِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ كَانَ النَّالِثُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ 316 مُجِبًا وَاجِبًا وَالْبَعْضُ
مُمَكِّنًا 317 فَيُطْلَأُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِآيَةٍ 318 يَطْلَأُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

306 - م، و، ح، م

305 - م، و، ح، م

313 - أ، ويلزم 316. ساقط من بعضهم

310 - ب، ج، د، هـ، و، الحوات

307 - ج، د، هـ، و، لا جائز

314 - و، و، مستفرا 317 - م، ح، م

311 - الواو، زيادة من ب، ج، د، هـ، و، ح، م

308 - ج، د، هـ، و، لا جائز

315 - زيادة من ب، ج، د، هـ، و، ح، م 318 - أ، ط، ق، د

(312، 312) - ساقط من ج، د، هـ، و، ح، م

309 - ج، د، هـ، و، لا جائز

قِيَادًا وَاجِبُ الوجودِ واجِبٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ وَحْدِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ.

319) وَمَا يُوصَفُ بِهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّاتِ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ ذَاتُ 319) وَمَوْجُودٌ وَمَاهِيَةٌ وَشَيْءٌ.

أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، أَيْ لَا يَنْقُصُ إِلَى غَيْرِهِ فِي وجودِهِ (1/37) أَوْ الإِصَافِيَّةِ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ جَوَادٌ، وَعَلَّةٌ، وَمَعْدَأٌ 320، وَخَالِقٌ، وَمُبْدِعٌ.

وَأَمَّا مَا يَخُصُّ الْمُعْتَرِ لَةَ وَالشَّيْخَةَ قَائِلَهُمْ قَالُوا: لَوْ كَانَ لَهُ صِفَاتٌ وَحْدِيَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ لَمْ يَخْلُ إِذَا أَنْ 321 تَكُونَ هِيَ هُوَ، أَوْ هِيَ غَيْرُهُ.

فَإِنْ كَانَتْ 322 هِيَ هُوَ فَلَا صِفَةَ لَهُ زَائِدَةً عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرُهُ فَبِمَا قَدِيمَةٍ أَوْ حَادِثَةٍ.

فَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً فَالْقَدَمُ أَخَصُّ وَصِفِ الْإِلَهِيَّةِ 323، وَذَلِكَ يَنْحَسِرُ إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْإِلَهِيَّةِ 324 وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ كَمَا سَبَّأْنِي 325.

وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً فَيَلْتَزِمُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبُ الوجودِ مَسْحَلًا لِلْحَوَادِثِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَيْضًا لَوْ قَامَ بِهِ صِفَاتٌ وَحْدِيَّةٌ لَكَانَتْ مُفْتَقِرَةً إِلَى الذَّاتِ فِي وجودِهَا وَذَلِكَ يُؤَدِّي 326 إِلَى اثْبَاتِ خَصَائِصِ الْأَعْرَاضِ لِصِفَاتِ وَاجِبِ الوجودِ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 327 كَفَرَ النُّصَارَى بِإِثْبَاتِهِمُ الْأَقَانِيمَ الثَّلَاثَةَ وَهِيَ : الذَّاتُ وَالْعِلْمُ وَالْحَيَاةُ 328. فَمَنْ أَثَبَّتَ لَهُ ذَلِكَ وَزَيْادَهُ كَانَ أَوَّلَى 329 بِالنُّكْثِيِّينَ.

327- 1: باللاهية 327- ساقط من م؛ و 328- 1: ومبعض،

324- و: باللاهية 328- ب: بجم؛ الحوية

325- 1: بجم؛ يأتي 329- ج: هم؛ أولا

322- و: كان 326- ب: بجم؛ يوحى

أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ السُّبْهَةِ الْأُولَى عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَتَبُ الدُّسِ أَنْ يُنَالَ:
مَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ الصِّفَاتِ وَاجِبَةً لِدَاتِهَا.

(330) قَوْلُهُمْ لِأَنَّهُا 331 مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الْمَاهِيَةِ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ لَا يَكُونُ
وَاجِبًا لِدَاتِهِ 330.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْوَاجِبَ لِدَاتِهِ لَا يَكُونُ مُفْتَقِرًا (330) إِلَى غَيْرِهِ، بَلِ
الْوَاجِبُ لِدَاتِهِ هُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ مُفْتَقِرًا (330) إِلَى مُؤَثِّرٍ فَاعِلٍ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ
وَاجِبًا لِدَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْقَابِلِ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ الْمُوجِبَ بِالذَّاتِ لَا يَمْتَنِعُ تَوْقُفُ
تَأْيِيدِهِ عَلَى 332 الْقَابِلِ.

وَسَوَاءٌ كَانَ اقْتِصَاؤُهُ 333 بِالذَّاتِ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ.
وَهَذَا 334 كَمَا يَقُولُهُ الْفَيْلَسُوفِي 335 فِي الْعَقْلِ الْفَعَالِ فَإِنَّهُ مُوجِبٌ
بِدَاتِهِ لِلصُّورِ 336 الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْأَنْفُسِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَإِنْ كَانَ 337 مَا اقْتِصَاهُ لِدَاتِهِ
مُتَوَقِّفًا عَلَى وَجُودِ الْهَيُولَى 338 الْقَابِلَةِ.

ثُمَّ إِنَّ سَلَمْنَا إِلَى امْكَانٍ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُمْكِنِ هُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْمُؤَثِّرِ،
بَلِ هُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْغَيْرِ وَذَلِكَ أَعَمُّ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِالْإِفْتِقَارِ
إِلَى الذَّاتِ الْقَابِلَةِ.

سَلَمْنَا أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ مُؤَثِّرٍ 339 فَلِمَ قُلْتُمْ بِامْتِنَاعِ كَوْنِ الذَّاتِ هِيَ
الْمُؤَثِّرَةُ 340؟ قَوْلُكُمْ إِنَّهَا قَابِلَةٌ، وَقَاعِلَةٌ، مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ 341 لِمَ قُلْتُمْ بِامْتِنَاعِ ذَلِكَ بِي
الْبَسِيطِ الْوَاحِدِ 342، فَإِنَّ الْقَبُولَ وَالْفِعْلَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ النِّسْبِ وَالْإِضَافَاتِ 343 وَلَا
مَانِعٍ مِنْ إِصْصَافِ الْبَسِيطِ الْوَاحِدِ 342 بِنِسْبٍ مُخْتَلِفَةٍ كَاتِّصَافِ الْوَحْدَةِ الَّتِي هِيَ

(330-330) - ماقط من ج

331 - زيادة من ج، د، هـ

332 - مكرر في ج، د، هـ

333 - و : اقتضاه 337 - ج : وان كل 341 - ب، د، هـ : ولا عن

334 - د، هـ : وهو 338 - ماقط من ج، د، هـ : الهيولا 342 - و : الواحد

335 - د، هـ : الفيلسوف 339 - ب، د، هـ : مؤثر 343 - د، هـ : والإضافة

336 - د، هـ : الصور 340 - ب، د، هـ : المؤثرة

مَبْدَأُ الْعَدَدِ يَأْتِيهَا بِنِصْفِ الْإِثْنَيْنِ وَثُلُثِ الثَّلَاثَةِ. وَأَجَابَ الْإِسْهَامُ فَحُورُ ابْنِ أَبِي
الْمُحْصِلِ (72) بِالْإِتْرَامِ كَوْنِ الذَّاتِ قَاعِلَةً وَقَابِلَةً وَتَبَعُهُ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
وَصَرَحَ فِي الْمَقَالِمِ بِأَنَّهَا مُبَكِّنَةٌ لِذَاتِهَا. وَلَمَّا احْتَجَّ عَلَى تَرْكِيبِ الرَّابِعِ لِلْإِتْرَامِ بِقَوْلِهِ :
كُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى جُزْئِهِ وَجُزْؤُهُ 344 غَيْرُهُ وَالْمُسْتَفِيدُ إِلَى الْعَبَرِ
لَا يَكُونُ وَاجِبًا لِذَاتِهِ/ (73).

وَلَمَّا 345 اعْتَقَدَ صَحَّةَ هَذِهِ الْحُجَّةِ اسْتَشَارَ النَّصَّ بِصِفَاتِ (73/4) إِلَهٍ
تَعَالَى 346 فَأَجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ كَلَامٌ مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى 347.

وَقَدْ تَمَسَّكَتِ 348 الْفَلَّاسِفَةُ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ فِي إِنْشَاءِ 349 الرَّهْدَانِيَّةِ لِإِثْبَاتِ
الْوُجُودِ وَنَقَوْا 350 بِهَا مِنْهُ الْكَيْفِيَّةَ الْمُنْفَصِلَةَ وَالْمُتَعَلِّقَةَ وَسَاقَهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالُوا:
إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ لَا يَتَصِفُ بِصِفَةٍ تَبَوُّيَّةٍ لَا نَفْسِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ وَأَنْ جَبِيَّةٍ مَا
يُوصَفُ 351 بِهِ وَاجِبُ الْوُجُودِ يَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِصَافَةٍ أَوْ مُرَكَّبٍ مِنْهُمَا وَانْصَحَى
ذَلِكَ عَنْدهُمْ أَنَّهُ يُوجِبُ بِالذَّاتِ لَا بِالِاخْتِيَارِ 352.

قَالُوا : وَإِذَا كَانَ مُوجِبًا بِالذَّاتِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ
يُصَدَّرُ 353 عَنْهُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ إِلَّا وَاحِدٌ.

ثُمَّ عَيَّنُوا ذَلِكَ الْوَاحِدَ فَقَالُوا إِنَّهُ عَقْلٌ، يَعْنُونَ أَنَّهُ حَوَاسُّ مَحْرُودٌ عَنِ الْمَادَّةِ
وَلَوْ أَحَاقَهَا، ثُمَّ أَوْجَبَ هَذَا الْعَقْلُ الصَّائِرُ الْأَوَّلُ عَقْلًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ نَقْلًا لِنَفْسِهِ
بِاعْتِبَارِ صُدُورِهِ 354 عَنِ الْغَيْرِ وَبِاعْتِبَارِ إِمْكَانِهِ فِي نَفْسِهِ مَادَّةً فِي الْعَقْلِ وَبِاعْتِبَارِ
وُجُوبِهِ صُورَةً لَهُ اسْتِنَادًا لِلْأَشْرَافِ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ، ثُمَّ أَوْجَبَ الْعَقْلُ الثَّانِي

344- م؛ و؛ وجزئه 348- م؛ و؛ تمسك 353- و؛ أن ينصرف

345- ساقط من أ؛ ج؛ و 349- ج؛ بإثبات 354- ج؛ م؛ و؛ صرحه

وفي ب؛ و من 350- ساقط من ج

346- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ و؛ تعالى 351- م؛ و؛ ما يتصف

347- زيادة من؛ و 352- م؛ و؛ باختيار

(72)- من 132 المحصل (مربع سبق ذكره)

(73) المحصل من 43

كَذَلِكَ تَمَّ النَّائِثُ كَذَلِكَ إِلَى الْعَقْلِ الْفَيَاضِ وَهُوَ الْمُسَمَّى عَنْدهُمْ بِالْعَقْلِ الْفَعَالِ وَهُوَ الْعَقْلُ 355 الْمَسْئُوبُ إِلَى فَلَكِ الْقَمَرِ.

فَيْلَكُ الْمُرْجَبَاتُ تِسْعَةُ عُقُولٍ، وَيُسَمَّى أَنْفُسٍ، وَتِسْعَةُ 356 أَفْلَاقٍ، ثُمَّ حَدَّثَتِ السَّائِرَةَ، وَاخْتَلَطَتْ، وَاسْتَرْجَحَتْ، وَاسْتَعَدَّتْ لِقَبُولِ الصُّورِ الْخُتْلِفَةِ فِي عَالَمِ الْكُونِ وَالنَّسَائِدِ.

تَمَّ إِنَّ الْعَقْلَ الْفَيَاضَ يَفِيضُ عَلَى كُلِّ مَا يَسْتَحِقُّهُ، وَالْفَيَاضُ وَاحِدٌ رَافِعٌ خِلَافَ يَسْتَسِيبُ الْقَوَائِلِ، كَالشَّيْءِ يُبَيِّضُ التُّوبَ وَتُسَوِّدُ وَجْهَ الْقَضَارِ 357.

وَلَا يَخْفَى عَلَى لَيْبِ 358 مَا فِي 359 هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مِنَ التَّعْكِمَاتِ الَّتِي لَمْ يَدَلَّ عَلَيْهَا عَقْلٌ وَلَا أَرشَدٌ إِلَيْهَا نَقْلٌ مِنْ تَعْيِينِ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ 360 الْخَاصَّةِ زَوْرِبِ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ وَالْأَفْلَاقِ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ.

وَمَثَلُ هَذِهِ الْخَرَافَاتِ إِلَّا مِنَ الْأَرْاءِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّعْمَاتِ الْمَلَايِينَةِ مَسْتَعْمَرِ 361 بِهَذِهِ التَّعْكِمَاتِ يَتَخَيَّلُ مُطْلَقُ الشُّبُهَاتِ.

وَالشَّجَبُ مَنْ يَقْبِى عَمْرَهُ فِي تَغْلِيغِ الْمُنْطِقِ وَتَغْلِيغٌ لِيَكُونَ لَهُ أَلَةٌ عَاطِسَةٌ لِيُتَنَبَّهَ عَنِ الْغَلِيطِ ثُمَّ إِذَا جَاءَ إِلَى 362 الْمَطْلُوبِ الْأَشْرَفِ أَهْرَضَ عَنِ اسْتِعْسَالِ تِلْكَ الْأَلَةِ 363 حَتَّى وَفَعَ فِي الْغَلِيطِ الَّذِي يَضْحَكُ مِنْهُ الصُّبَّيَّانِ، تَعَوَّدَ بِاللُّغَةِ مِنَ الْجِدَلَانِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ فَيَبَانَ يَقَالُ قَوْلُكُمْ الْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ 364 يُرْجَبُ أَنْ لَا يَسْلَبَ عَنِ الشَّيْءِ الْبَسِيطِ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ يَعْنِي مَا ذَكَرْتُمْ 364.

ثُمَّ 365 إِنَّ الْبَسِيطَ إِذَا كَانَ لَا يَسْلَبُ عَنْهُ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ كَانَ مَا عَدَا 366 ذَلِكَ الْأَمْرَ حَاجِلًا لَهُ؛ فَيَكُونُ الْبَسِيطُ كَيْسَ لَهُ 362 حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ تَلُ كُلَّ الْحَقَائِقِ بِسُوءِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الْمَسْلُوبَةِ عَنْهُ؛ فَلَا يَكُونُ الْبَسِيطُ بَسِيطًا.

355- ساقط من دهر

356- دهر : وتضع 360- ب بالوجوديات، وفي م بالوجودات 363- ب، ج، هـ : الألفة

357- ج : الضماد 361- دهر : فتمذهب 364(364)- مكرر في ج

358- د، و : اللبيب 362- زياده من ب، ج، هـ و 365- ج : إلا أن

359- ساقط من ج

ثُمَّ يَقُولُ لَوْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ لِلْقَلِيلَةِ الْبَسِيطَةُ مَعْلُولَاتٌ لَمْ تَكُنْ نَقْطَةً
الْمُرَكَّبِ فِيهَا تَطْلُوطُ الْخَارِجَةِ (1/39) عَنْهَا إِلَى الْهِطِ.

وَلَمْ تَكُنِ الْوَحْدَةُ مَبْدَأً لِلْإِثْنَيْنِ كَمَا 366 الْكَثِيرَةُ وَالسَّالِي بَاطِلٌ
كَذَلِكَ 367 الْقَدَمُ وَأَيْضًا أَنْوَاعُ الْعَدَدِ وَأَنْوَاعُ الْأَلْوَانِ فَغَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ وَوَاجِبُ الْوُجُودِ
يَعْلَمُهَا كُلُّهَا فَيَأْمَأَنَّ أَنْ يَعْلَمَهَا مُتَرَتِّبَةً وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

أَمَّا أَوْلَا فَلَانَهُ يُلْزَمُ مِنْهُ حُصُولُ عِلَلٍ وَمَعْلُولَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ.
وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْعِلْمَ يَلُونُ مُعَيَّنٌ 368 لَا يَكُونُ عِلَّةً
لِلْعِلْمِ يَلُونُ آخَرُ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالْإِثْنَيْنِ لَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ بِالثَّلَاثَةِ.
فَإِذَا تِلْكَ الصُّورَةُ الْعَقْلِيَّةُ غَيْرُ مُتَرَتِّبَةٍ فَيَكُونُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ أُمُورٌ
كَثِيرَةٌ 369 غَيْرُ مُتَرَتِّبَةٍ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّرْتِيبِ فِرَارًا مِنَ التَّرَكُّبِ فَيَقَالُ لَهُمْ 370
تِلْكَ 371 الْإِعْتِبَارَاتُ إِنْ كَانَتْ وَجُودِيَّةً بَطَلَتْ قَوْلُكُمْ الْوَاحِدُ لَا يَضُرُّ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ
فَبَطَلَتْ أَصْلٌ وَلَيْسَ لَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ إِعْتِبَارِيَّةً اِمْتَنَعَ أَنْ تُصَوِّرَ مَصْدَرًا لِلْأُمُورِ
الرَّجُوعِيَّةِ 372.

ثُمَّ حَدِيثُ إِسْنَادِ الْأَشْرَفِ إِلَى الْأَشْرَفِ خَطَابِيٍّ وَإِسْنَادُ الْفَلَاكِ 373 الثَّامِنِ
مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْكَوَاكِبِ 374 الْمُخْتَلِفَةِ إِلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ يُكْرَهُ 375 عَلَيْكُمْ بِالْإِبْطَالِ
وَكَذَلِكَ إِسْنَادُ (376) الصُّورِ وَالْأَعْرَاضِ الَّتِي فِي عَالَمِنَا مَعَ كَثَرَتِهَا إِلَى الْعَقْلِ الْفَعَالِ
وَمُرْجَبُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّحْلِيلِ أَنْ لَا يَتَخَصَّصَ 377 مِثْلُ عَنْ مِثْلِ (378) وَلَا يَتَأَخَّرُ

- | | | |
|-----------------------|-------------------------|-----------------------|
| 366- بيو : الاثنينيّة | 370- زيادة من بهاء، وهو | 375- ب : يكن |
| 367- ١ : وكذا | 371- ساقط من وهو | (376/376)- ساقط من ج |
| 368- ساقط من ج | 372- ج : وهو : الوجود | 377- وهو : ان لا يختص |
| 369- ج : واحدة | 373- ساقط من وهو | |
| | 374- وهو : الكوكب | |

دَلِيلًا وَتَحْنُ وَرَأْفَةً 394 الْمَنَعِ لِذَلِكَ وَلَا يَجِدُونَ 395 إِلَيْهِ سَبِيلًا لَوْلَا الْمُغَالَطَةُ
يَلْفُظُ الْإِفْتِقَارَ الْمَوْهَمَ وَاسْتِعْمَالَهُ لِطَلْقِ التَّوَقُّفِ ، وَمُطْلَقِ التَّوَقُّفِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا
مَعَ 389 صِحَّةِ التَّنْفِي عَقْلًا لَا تَقْدِيرًا فِي الْخَيَالِ أَوْ خُطُورًا بِالْبَالِ.

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / وَلَمَّا اعْتَقَدَ الْقَضَرُ صِحَّةَ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَاسْتَعْمَلَ هَذِهِ
الْمَقْدِمَاتِ (396 فِيهِ الْأَسْتِدْلَالُ 396) عَلَى إِفْكَانِ كُلِّ 396 مَا يَسُوَّى اللَّهُ تَعَالَى 396
اسْتَشْعَرَ التَّلَفُّصَ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ مَرَّةً هَذَا مِمَّا سَنَسْتَعِيرُ 397 اللَّهُ فِيهِ
وَجَزَمَ 398 أُخْرَى وَصَرَّحَ بِكَلِمَةٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهَا فَقَالَ: هِيَ مُمَكِّنَةٌ بِاعْتِبَارِ دَانِهَا
وَاجِبَةٌ بِوُجُوبِ دَانِيَةِ 399 (400) وَصَاهِي 401 فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْفَلَّاسِقَةِ: أَنَّ الْعَالَمَ مُمَكِّنٌ
بِاعْتِبَارِ دَانِيَةِ (400) وَاجِبٌ بِوُجُوبِ مُقْتَضِيهِ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ.

وَالْمُلْجِي 402 لَهُ إِلَى ذَلِكَ فِرَارُهُ مِنَ التَّشْرِكِيبِ، هَذَا مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا
يَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ صِفَاتِهِ كَمَا لَا 403 يَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ اعْتِبَارَاتِهِ وَالتَّشْرِكِيبُ فِي الذَّاتِ لَارْمٌ
لَهُ أَيْضًا فَإِنَّ مَا هُمَّةُ كُلِّ صِفَةٍ مِنَ الْحَيَاةِ 404 وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ 405
مُتَمَيِّزَةٌ 406 (403 عَنِ الْأُخْرَى 403) فِي الْعَقْلِ وَالْوُجُودِ فَإِنَّ مِنْهَا مَا لَا يَتَعَلَّقُ وَهِيَ:
الْحَيَاةُ 404 (400) وَمِنْهَا مَا 403 يَتَعَلَّقُ وَلَا يُؤَثِّرُ 407 كَالْعِلْمِ (400) وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ
وَيُؤَثِّرُ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ فَإِذَا تَمَازَيْتِ وَاخْتَلَفَتْ اقْتَضَتْ وَجُوهًا مُخْتَلِفَةً فِي الْمُقْتَضَى

394 - م، و؛ أ، ب، ج، د، هـ؛ المُلْجِي

394 - م، و؛ أ، ب، ج، د، هـ؛ المُلْجِي

403 - زيادة من ب، د، هـ، و

395 - ج؛ ولا تجدون

404 - ب، ج، د، هـ؛ الحيوة

(396-396) - زيادة من ب، ج، د، هـ، و

405 - ساقط من م، و

397 - م، و؛ نستخر

406 - م، و؛ التحيز

398 - م، و؛ وجرم

407 - ب، و؛ ولا يؤثر

399 - م، و؛ ذاتها

(400، 400) - ساقط من ج

401 - أ، ب، ج، د، هـ؛ وضاهها

قَالَ رَجُلُهُ (403) الَّذِي أَوْجَبَ الْحَيَاقَةَ 404 فَمِيرُ الْوَجْهِ (403) الَّذِي أَوْجَبَ
الْيَدْلَمَ وَالرَّجُلَ الَّذِي أَوْجَبَهُمَا فَمِيرُ الْوَجْهِ الَّذِي أَوْجَبَ الْإِرَادَةَ وَكَذَلِكَ فِي الْفُقَرَاءِ وَمَا
اسْتَشْعَرَتْ 408 الْفَلَاسِفَةُ ذَلِكَ لَمْ يَسْعُهُمْ إِلَّا نَفْيُ الصِّفَاتِ وَلَكَبَسُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ
بِإِطْلَاقِهَا مَعَ نَفْيِ حَقَائِقِهَا وَفَسَّرُوها بِأَهْوَاؤِ مُتَابِعِي مَاهِيَاتِهَا 409 كَنَفْسِيهِرِهِمْ كَوْنُهُ
عَالِمًا بِأَنَّهُ 410 لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جِسْمَانِيٍّ وَهُمْ مُسَاعِدُونَ عَلَى هَذَا التَّنْزِيهِ وَمُطَابِقُونَ
بِإِثْبَاتِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا ذُكِرَتْ عَلَيْهِ 411 الْأَفْعَالُ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ وَاعْتِمَادُ الْأَصْحَابِ
فِي إِثْبَاتِ الرَّحْمَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ دَلَالَةِ 412
النَّمَانِ.

وَأَمَّا تَخْرِيبُهُ 413 عَنْ 414 التَّرْكِيبِ فَهُوَ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ
بِالِاخْتِبَارِ، وَالْفَاعِلُ بِالِاخْتِبَارِ يَجِبُ انْتِصَافُهُ بِالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ 415.
فَلَوْ فُرِضَ تَرْكِيبُ ذَاتِهِ مِنْ جُزْئَيْنِ 416 فَإِمَّا أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ 417 جُزْءٍ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ وَإِرَادَةٌ
فَيَلْزَمُ التَّعَدُّدُ فِي الْإِلَهِ 418 أَوْ يَقُومَ بِالْجُمْلَةِ 419 صِفَةً وَاحِدَةً فَيُؤَدِّي إِلَى انْتِسَابِ مَا
لَا يَنْتَسِبُ، أَوْ يَقُومَ بَبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَمَا فِي حَقِّنَا فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْعِلْمِ وَنَحْوِهِ
فَيَسْقِطُ إِلَى مَخْصِصٍ، وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ تَارِقُصٍ وَهُوَ مُنَافٍ لِمَا ثَبَتَ لَهُ سَبَّحَانَهُ وَمَنْ
الِاسْتِغْنَاءُ الْمَطْلُوقُ (75).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشَّيْعَةِ: أَنَّ الْقِدَمَ أَخْصُ وَصِفِ الْإِلَهِ
تَعَالَى 420، فَإِنَّ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ 421 خَاصٌّ (41/4) بِاللَّهِ تَعَالَى 422 عَلَى وَجْهِ لَا يَشَارِكُهُ
فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجَةِ عَنْ مُسَمَّاهُ فَمُسْلَمٌ، وَلَكِنْ 422 لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُدِلُّ

413- أنبأ: تنزهه 419- ب: ج: م: و: في الجملة

408- دءو با استشعر 414- بـ (ج) دءو : من 420- اـ بـ (ج) دءو : بتعلی

409- (أبريد) : للاستهوا 415- بهج : الحياة 421- سقطكم م

410- دیکو : به 416- بیجا نام کو : جزعین 422- باکو : ولکن

411- زيادة من بجمع، و 417- مؤكل

412- ب: اللالة 418- ب: اللالة

(75) - هذا الكلام يوجد بزيادة حليقة في شرح العالم للرازي/ تأليف شرف الدين من الورقة 1/40

عَلَى سَبِيلِ الْقَدَمِ عَنْ صِفَاتِهِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ 423 أَنَّهُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ أَنْ يَعْمَلَ 424
 شَيْئًا 425 عَلَى الرَّجْحِ الَّذِي يَقُولُ فِي ذَاتِ وَاجِبِ الوجودِ وَصِفَاتِهِ فَهُوَ 426 لِمَصَادَرَةٍ
 عَنِ الْمَطْلُوبِ.

قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / ثُمَّ هُوَ لَا رُفْعَ لِلتَّخْصِيمِ إِنْ كَانَ جَمْعٌ يَغْتَلِبُ كَوْنُ
 الْمَعْدُومِ 427 شَيْئًا وَذَاتًا شَائِبَةً فِي الْقَدَمِ فِي حَالَةِ الْقَدَمِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى (76). وَأَمَّا
 الْقَوْلُ بِأَنَّ قِيَّامَ الصِّفَاتِ يَذَاتِهِ يَقْضِي إِلَى ثُبُوتِ خَصَائِصِ الْأَعْرَاضِ لَهَا، فَإِنَّمَا
 يَسْتَقِيمُ أَنْ تَوَثَّبَ أَنْ 428 خَاصِيَّةَ الْعَرَضِ قِيَّامُهُ بِالْمَحَلِّ مُطْلَقًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
 خَاصِيَّةُ الْعَرَضِ وَجُودُهُ فِي الْحَيِّزِ تَبَعًا لِمَحَلِّهِ فِيهِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ فِي صِفَاتِ اللَّهِ
 (429) تَعَالَى أَوْ يَقُولُ خَاصِيَّةُ الْعَرَضِ قَائِمَةٌ بِالْمَحَلِّ مَعَ حُدُوثِهِ وَتَبَدُّدِهِ وَهُوَ (430)
 أَيْضًا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى (430) (429). وَأَمَّا تَكْفِيرُ التَّصَارِي فَلَمْ
 يَكُنْ بِإِثْبَاتِهِمُ الْعِلْمَ وَالْحَيَاةَ 431 بَلْ بِإِثْبَاتِهِمُ اللَّهَ 432 ثَلَاثَةً 433 عَلَى مَا قَالَ
 اللَّهُ 426 تَعَالَى (434) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ (77)، هَذَا مَا اعْتَمَدَ
 عَلَيْهِ الثَّقَاتُ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِثْبَاتِ فَقَدْ سَلَكَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ مَسَلَكًا ضَعِيفًا وَهُوَ أَنَّهُمْ
 تَعَرَّضُوا لِإِثْبَاتِ أَحْكَامِ الصِّفَاتِ أَوَّلًا ثُمَّ تَوَصَّلُوا مِنْهَا إِلَى الْعِلْمِ بِالصِّفَاتِ ثَانِيًا،
 فَسَالُوا الْعَالَمَ لَا مَحَالَةَ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ وَجُودُهُ
 وَجَائِزٌ عَدَمُهُ، فَهُوَ مُسْتَفِيزٌ فِي التَّخْصِصِ وَالْإِجْتِهَادِ إِلَى وَاجِبِ الوجودِ كَمَا سَبَقَ
 فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ مُرِيدًا لَهُ 435 عَالَمًا بِهِ كَمَا وَقَعَ بِهِ الْإِسْتِقْرَاءُ فِي الشَّاهِدِ
 فَإِنْ مِنْ 436 لَمْ يَكُنْ قَادِرًا 437 لَا يَصِحُّ صُدُورُ شَيْءٍ عَنْهُ.

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لَمْ يَكُنْ تَخْصِصُ بَعْضُ الْجَائِزَاتِ 438 عَنْهُ دُونَ

423- زيادة من بهجته؛ 427- م؛ بالعدم 431- ب؛ الحيوة 435- م؛ و؛ به

424- بهجته؛ يعلم 428- زيادة من بهجته؛ 432- كتبهم؛ 436- زيادة من بهجته؛

425- م؛ شيئا (429، 429)- ساقط من أ؛ 433- م؛ ثالثة 437- م؛ قادر

426- 1؛ هي المصادرة (430، 430)- ساقط من ج 434- ساقط من ب 438- م؛ الجائز

(76)- أصل: غايه المرام في علم الكلام/ تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ص43

(77)- الثالثة 75

الْبَعْضُ أَوْلَى 439 مَنِ الْعَكْسِ، إِذْ نَسَبَتْهُمَا إِلَيْهِ نِسْبَةً وَاحِدَةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا
بِالشَّيْءِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْقَصْدُ إِلَى إِجْعَادِهِ وَلَا الْإِتْقَانُ 440 وَلَا الْإِحْكَامُ فِي 441
صُنْعِهِ. قَالُوا: وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا، إِذِ الْحَيَاةُ 442
شَرْطٌ فِي 436 هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الشَّاهِدِ وَالشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا
وَلَا غَائِبًا.

وَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا فَإِنَّ 443 لَمْ
تَثْبُتْ 444 لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ مِنَ الْأَحْيَاءِ فَهُوَ مُنْصَفٌّ بِأَضْدَادِهَا وَهُوَ 445 فِي الشَّاهِدِ
تَقْصُ وَالْإِلَهَ تَعَالَى يَتَقَدَّسُ 446 عَنِ الْإِثْصَافِ بِالنِّفَائِصِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا
بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا. قَالُوا وَإِذَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ فَهِيَ فِي الشَّاهِدِ مُعَلَّلَةٌ بِالصِّفَاتِ
فَالْعِلْمُ فِي الشَّاهِدِ عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَالْقُدْرَةُ عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا وَعَلَى هَذَا
النُّحُو بَاقِي الصِّفَاتِ. وَالْعِلَّةُ لَا تَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ حَدَّ الْعَالِمِ (447 فِي الشَّاهِدِ 447) مَنْ قَامَ بِهِ 442/أ) الْعِلْمُ،
وَالْقَادِرُ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَعَلَى هَذَا النُّحُو. وَالتَّحْدُّ أَيْضًا 443 لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا
وَلَا غَائِبًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ شَرْطَ الْعَالِمِ 448 فِي الشَّاهِدِ قِيَامُ الْعِلْمِ بِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ
وَعَبِيرَهَا. وَالشَّرْطُ أَيْضًا 449 لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَلَا غَائِبًا. وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّمَشُّكَ
يَهْذُو الْحُجَّةَ ضَعِيفٌ جِدًّا فَإِنَّ حَاصِلَهَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ 450 فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ
الْغَائِبِ 451 بِالشَّاهِدِ يَقْبِاسِ التَّمَثِيلِ. وَهَاهُنَا طَرِيقَةٌ رَشِيقَةٌ سَهْلَةٌ الْمُعَرِّكَ قَرِيبَةٌ
الْمُعَرِّكَ يُمَكِّنُ طَرْدَهَا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ فَلْتَذَكَّرْهَا وَجَوَابَ مَا تَبَرَّدَ عَلَيْهَا مِنْ
الشُّبُهَاتِ.

439- هو؛ وأولا 442- بسم بالحياة 445- 1؛ وهي 448- ج؛ العالم

440- هو؛ الاتقان 443- زيادة من بجمعه هو 446- هو؛ يقدر 447- ساقط من بجم

441- ساقط من هو 444- و؛ ثبتت (447/447م)- زيادة من بجمعه هو 450- م؛ الاستقوى؛ والاستقرا

451- ج؛ الغاية في الشاهد

وَذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ الْمَفْهُومُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ إِشَاءٌ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِهِ صِفَةً كَمَالٍ أَوْ لَا صِفَةً كَمَالٍ 452.

لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ لِاصِفَةِ كَمَالٍ، وَإِلَّا كَانَ حَالٌ مِنْ اتَّصَفَ بِهَا فِي الشَّاهِدِ انْتَقَضَ مِنْ حَالٍ مَنْ لَمْ يَنْصِفْ بِهَا (454) مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَنْ 453 يَنْصِفُ بِهَا (454) إِنْ كَانَ عَدَمُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَالًا أَوْ مَسَاوِيًا لِحَالٍ مَنْ لَمْ يَنْصِفْ بِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدَمُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَالًا وَهُوَ خِلَافُ مَا نَعْلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ فِي الشَّاهِدِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةً كَمَالٍ.

وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَوْ قُدِّرَ عَدَمُ انْتِصَافِ الْبَارِي تَعَالَى 455 بِهَا لَكَانَ نَاقِصًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اتَّصَفَ بِهَا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. وَمُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ أَنْقَاضَ مِنَ الْمَخْلُوقِ. فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا صِفَةٌ كَمَالٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ صِفَةٌ كَمَالٍ فِي الشَّاهِدِ فَقَطْ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ أَنْقَاضَ مِنَ الْمَخْلُوقِ.

سَلَّمْنَا مَا ذَكَّرْنَاهُ وَكَفَى 456 يَنْتَقِضُ عَلَيْكُمْ بِالشِّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ كَمَالَاتِ الْمَوْجُودَاتِ فِي الشَّاهِدِ فَإِنْ مَا ذَكَّرْنَاهُ جَارٍ فِيهَا مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ لِنَفْسِهِ تَعَالَى 455.

سَلَّمْنَا عَدَمَ الْإِنْتِقَاضِ وَلَكِنَّهُ 457 مُعَارَضٌ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ لِلرُّبِّ تَعَالَى 455 وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَشِينُونَهُ لِلرُّبِّ تَعَالَى 455 مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِثْسٍ مَا فِي الشَّاهِدِ أَوَّلًا،

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ 458 مُحَالٌّ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مُشَارَكَةً لِصِفَاتِ مَوْجُودَاتِ الشَّاهِدِ فِي الْقَرَضِيَّةِ وَالْإِمْكَانِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمَا 459 لَيْسَ بِمَعْقُولٍ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكُونِهِ صِفَةً فَضْلًا عَنْ كُونِهِ كَمَالًا لِغَيْرِهِ. 452-1: (ب) مع قطع النظر عن من ينصف بها 456-ب: هو ؛ ولكن

457-ج: لم ؛ ولكن

458-1: وهو

459-زيادة من ب: ج: هو

(454، 454) : قد تمت هذه العبارة في (أ) عن

سرعينها هنا انظر هـ (452)

قُلْنَا : أَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ الصِّفَاتِ إِنْ ائْتَسَرَ
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَوْصُوفِهِ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ كَمَالًا، أَوَّلًا.

صَرُورَةٌ أَنْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الثَّقَفِي وَالْإِثْبَاتِ فَالْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ
الصِّفَاتِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ 460 الْمُوصُوفِ لَا يَكُونُ كَمَالًا، وَلَا 461 لَا كَمَالًا، قَوْلُ
بِالْهَيْئَةِ إِذْ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الثَّقَفِي وَالْإِثْبَاتِ.

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ (1/43) مِنَ النِّقْصِ 462 بِكَمَالَاتِ الْمَوْجُودَاتِ فِي الشَّاهِدِ
فَالْوَجْهُ فِي دَفْعِهِ أَنَّ كُلَّ مَا 463 نَبَتْ كَوْنُهُ كَمَالًا فِي الشَّاهِدِ فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى
امْتِنَاعِ ثُبُوتِهِ فِي حَقِّ الْغَائِبِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ إِثْبَاتِهِ لِلْغَائِبِ،
وَإِنْ تَعَذَّرَ إِطْلَاقُهُ لَفْظًا لِعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ، قَوْلُهُمْ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جَنْسٍ مَا فِي
الشَّاهِدِ أَوَّلًا.

قُلْنَا : لَيْسَ مِنْ جَنْسٍ مَا فِي الشَّاهِدِ. ثُمَّ نَقُولُ : لَا الْيَقَاتِ إِلَى مَنْ فَصَّرَ
فَهْمَهُ عَنْ ذَلِكَ مَا أَثْبَتْنَاهُ وَزَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ. فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسٍ صِفَاتِ
الْبَشَرِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَأَنْ لَا 464 يُمْكِنَ الشَّرْحُ بِإِثْبَاتِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ
وُجُودُ الْبَارِي تَعَالَى 465 غَيْرَ مَعْلُومٍ وَيَتَعَذَّرُ الْقَوْلُ بِإِثْبَاتِهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُحَاسِنٍ
لِلْمَخْلُوقَاتِ مَعَ أَنَّ مَا 466 نَبَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ 467 مُحَاسِنًا فَلَا مَحَالَةَ أَنْ يَسْبِغَتْهُ 468
إِلَى ذَاتٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ كِنَسْبَةِ مَا فِي الشَّاهِدِ فِي 469 التَّعْلُوقِ.

قَوْلُهُمْ : يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مُشَارِكَةً لِمَا فِي الشَّاهِدِ فِي الْإِمْتِنَانِ

وَالْعَرَضِيَّةِ.

466- ب : مع أنا نشيته

460- و : على

461- أ : إلا وهو ساقط من ب 467- د هو : مع ما نشيته وأن يكون

462- ب هـ : النقص 468- د هو : أن ننسبه

463- د هو : كالما 469- ج هـ و : من

464- م : إلا، وهي ساقطة من و

465- أ ب هـ د هو : تعالى

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَتْكَارِ الْأَفْكَارِ: / إِنْ عَنَوَا بِكُونِهَا مُجْتَمَعَةً أُنْهَآ عَسْرُ
وَاجِبَةٌ بِذَاتِهَا، وَبِكُونِهَا عَرَضًا اِفْتِقَارُهَا إِلَى الْخَلِّ، فَذَلِكَ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ عِنْدَنَا. وَإِنْ
عَنَوَاهِ مَعْنَى آخَرَ فَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ (78) .

قُلْتُ: يَرُدُّ فِي هَذَا الْكَلَامِ عَلَى سَيْفِ الدِّينِ مَا وَرَدَ فِيمَا نَقَدَّمُ عَلَى الْإِتْمَامِ
فَخَرِ الدِّينِ. وَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: الْقِيَامُ بِالشَّيْءِ أَعْمٌ مِنَ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ فَإِنَّ
الشَّيْءَ قَدْ يَقُومُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ فِي وُجُودِهِ اِفْتِقَارٌ تَقْدِيمٌ كَافْتِقَارِ الْأَعْرَاضِ
إِلَى مَوْضُوعَاتِهَا وَقَدْ يَقُومُ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ 470 اِفْتِقَارٌ تَقْدِيمٌ 471 وَذَلِكَ كَمَا
يَقُولُهُ 472 الْفِيلَسُوفُ 473 فِي الصُّورِ الْجَوْهَرِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوَادِّ وَهِيَ كَيْسَتْ
بِأَعْرَاضٍ وَلَا لَهَا خَفَائِضُ الْأَعْرَاضِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ مَا أَوْرَدُوهُ 474 لَوْ كَانَ مَا تَقُومُ بِهِ
الْصِّفَاتُ تَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي وُجُودِهَا وَتَقُومُ بِهِ كَافْتِقَارِ الْبَيَاضِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ إِلَى
مَوْضُوعَاتِهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَاَنْدَفَعَ مَا قَالُوهُ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْوُفِيُّ بِفَضْلِهِ. ثُمَّ
475 قَالَ: (بَاقِي بَيَقَاءِ يَقُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ 476 وَيَذَاتِهِ عِنْدَ الْقَاضِي وَهُوَ
الْأَصَحُّ) .

أَقُولُ: اِتَّفَقَ الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى جَوَارِ اِطْلَاقِ الْبَاقِي 477 عَلَى الْخَسَالِقِ
وَالْمَخْلُوقِ الْمُسْتَمَرِّ الوجود حَقِيقَةً خِلَافًا لِأَبِي هَاشِمٍ مِنَ الْمُعْتَزَلِيَّةِ فَإِنَّهُ قَالَ: / الْبَاقِي
عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى 478 وَتَسْمِيَةُ الْمَخْلُوقِ بَاقِيًا مَجَازٌ 479 .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ فِي أَوَّلِ زَمَانٍ خُدُوثِهِ لَا يُوصَفُ بِكُونِهِ بَاقِيًا مَا
عَدَا 480 الْكَرَامِيَّةُ فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ بِكُونِهِ بَاقِيًا.

وَأَمَّا كَوْنُ الْبَاقِي بَاقِيًا بَيَقَاءٍ رَائِدٌ عَلَيْهِ فَقَدْ أُثْبِتَهُ (79) السُّنُّيُّ أَمْرُ

470- ساقط من د، 473- ب، ج: الفيلسوفي 476- ج: الأشعرية 479- د، و: مجازاً

471- و: قديم 474- أ، ج: أورده 477- د، و: البقا 480- في ب: ما عدى

472- ب: يقول 475- زيادة من ج، د، و 478- أ، ب، ج، د، و: تعالى

(78)- لم أوفق في العثور على أتكار الأفكار لسيف الدين الأصبحي.

(79)- انظر: طوابع الأنوار، البيضاوي ص 190

الْحَسَنَ الْأَشْعَرِيَّ وَمُعْظَمَ أَتْبَاعِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ:

/بَاقٍ لِنَفْسِهِ لَا يَبْقَاءُ زَائِدٌ عَلَيْهِ/ (80). وَهُوَ مَذْهَبُ (1/44) جُمْهُورِ الْمُتَسَرِّعَةِ وَإِمَامِ الْأَحْمَرَيْنِ وَالْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ (81) وَشَيْخِهِ ضِيَاءَ الدِّينِ (82). وَنَقَلَ شَرَفُ الدِّينِ عَنْ وَالِدِ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ أَنَّهُ كَانَ يُنْبِتُ هَذِهِ الصِّفَةَ 461 فِي الشَّاهِدِ وَيُنْفِصُهَا 482 فِي الْغَائِبِ. وَقَدْ اعْتَمَدَ مُشَيِّتُو الْبَقَاءِ 483 عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي أَوَّلِ زَمَانٍ وَجُودِهِ لَا يُوصَفُ بِالْبَقَاءِ وَيُوصَفُ بِهِ فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي. فَلَا يَكُونُ صِفَةً نَفْسِيَّةً لِأَنَّ تَأَخُّرَ صِفَةِ النَّفْسِ مَحَالٌّ وَتَجَدُّدُ الْأَحْكَامِ يَكُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ الْمَعَانِي، فَيَكُونُ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً وَقَبِيهَ نَظَرًا؛ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُقَالَ مَعْنَى كَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي أَنَّ الْمَوْجُودَ فِي الزَّمَانِ 484 الْأَوَّلِ لَمْ يَبْطُلْ فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي وَهُوَ سَلْبٌ مَخْضٌ.

أَوْ يُقَالَ مَعْنَى كَوْنِهِ بَاقِيًا أَنَّ مَا حَصَلَ فِي الزَّمَانِ 484 الْأَوَّلِ 485 هُوَ بَقِيَّتُهُ مَا 486 حَصَلَ 487 فِي الزَّمَانِ 484 الثَّانِي. وَالْحُصُولُ فِي الزَّمَانِ 484 لَيْسَ أَمْرًا 488 ثُبُوتِيًّا وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ الْحُصُولُ الثَّابِتُ خَاصِلًا أَيْضًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ 484. وَالْكَلَامُ فِي حُصُولِ ذَلِكَ الْحُصُولِ كَالْكَلَامِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ تَسْلُسُلٌ مُمْتَنِعٌ.

قَالَ الشَّافِعُونَ كَمَا تَحْكُمُ بَقَاءُ الْبَارِي تَعَالَى 489 تَحْكُمُ بَقَاءَ صِفَاتِهِ فَلَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً يَبْقَاءُ لَزِمَ قِيَامُ 490 الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى ثُمَّ ذَلِكَ الْبَقَاءُ 491 بَاقٍ فَيَلْزَمُ

التسلسل.

481- ب : بالصفات 483- بهم : بالبقا 485- د : و ؛ (4) وهو بعينه

482- د : بونها 484- د : الزمان 486- زيادة من ب : ج 490- ساقط من د : و

487- أ : ب : حاصل 488- د : و ؛ أمر 489- أ : ب : ج : د ؛ و ؛ تعالى 491- ج : د ؛ و ؛ البقا

(80)- نفس المرجع السابق، قارن ذلك بما ورد في ص 299 من كتاب؛

تجويد الأوقاف وتلخيص الدلائل/ الباقلي - تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية

(81)- انظر طول الانتوار/ البيضاوي ص 90 أقارن ذلك بما ورد في الورقة (10/1) ر : ب من شرح المعالم للرازي

نائب شرف الدين

(82)- لعله والد الشيخ الرازي عمر بن الحسن التميمي الخطيب، أو خطيب الري
انظر : شرح أسماء الله الحسنى/ الرازي تعليق طه عبد الرؤوف سعد- ص 7 مكتبة الغلقيات الأزهرية.

وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةٌ لِنَفْسِهَا لَزِمَ إِبْطَالُ عَكْسِ الْعِلَّةِ. وَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً بِنَقْلِ
بِالذَّاتِ لَزِمَ ثَبُوتُ حُكْمِ الْعِلَّةِ بِغَيْرِ مَا قَامَتْ بِهِ.

فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ يَلْزَمُ مِنْهُ حَرْمُ قَاعِدَةٍ فَلَا يَكُونُ الْبَاقِي بَاقِيًا بِنَقْلِ. وَغَيْرُ
مَنْ اِمْتَدَّ بِأَنَّ الصِّفَاتِ تَبْقَى 492 يَبْقَاءُ يَقُومُ بِالذَّاتِ وَيَكُونُ شَرْطًا 493 بِالسُّنَةِ
إِلَى الصِّفَاتِ. إِذْ لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ شَرْطِ 494 الشَّيْءِ بِمَحَلِّهِ كَالْحَيَاءِ مَعَ الْعِلْمِ وَلَا يَكُونُ
عِلَّةً 495 تَحْكُمُ مَحْضٍ يَجْعَلُ الْبَقَاءَ 491 تَارَةً 496 عِلَّةً وَتَارَةً 496 شَرْطًا وَلَا مَحْضٍ
لَهُمْ عَمَّا أَلْزَمُوهُ (83).

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: / لَوْ كَانَ بَاقِيًا بِالْبَقَاءِ لَكَانَ كَوْنُ بَقَائِهِ بَاقِيًا
إِنْ كَانَ لِبَقَاءِ آخَرٍ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ كَانَ لِبَقَاءِ الذَّاتِ لَزِمَ الدُّورُ.
يَعْنِي أَنَّ بَقَاءَ الذَّاتِ لِلْبَقَاءِ؛ فَلَوْ كَانَ بَقَاءُ الْبَقَاءِ لِلذَّاتِ 497 نَدَارًا.

وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْبَقَاءُ بَاقِيًا لِنَفْسِهِ وَالذَّاتُ بَاقِيَةً بِنَقْلِ.
فَكَانَ الْبَقَاءُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ. وَالذَّاتُ وَاجِبَةُ الْوُجُودِ لِغَيْرِهَا فَحِينَئِذٍ
تَنْقَلِبُ 498 الذَّاتُ صِفَةً وَالصِّفَةُ ذَاتًا وَهُوَ مُحَالٌ/ (84).

وَهَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرُ مُحَقَّقٍ. فَإِنَّ الذَّاتَ عِبَارَةٌ عَمَّا يَقُومُ
بِنَفْسِهِ.

وَالصِّفَةُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَإِثْبَاتُ حُكْمِ الْبَقَاءِ لِلذَّاتِ لِمَعْنَى يَقُومُ
بِهَا لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا، فَلَا تَكُونُ صِفَةً لِذَلِكَ.

وَكَوْنُ الصِّفَةِ غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ لَا يُوجِبُ قِيَامَهَا بِنَفْسِهَا فَلَا تَكُونُ 499 ذَاتًا، وَالْأَمْرُ
لَكَانَتْ كُلُّ صِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ ذَاتًا لِأَنَّهَا غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ 500.

492- ج؛ هو؛ تبقا 495- و؛ (+) و 498- هو؛ تنقل

493- هو؛ شرطه 496- هو؛ تارة 499- هو؛ يكون

494- 1؛ شرط قيام 497- 1؛ الذات 500- 1؛ كانت بها زيادة ويبدو أن الناسخ محصيا.

(83)- قارن ذلك بالورقة (110/1) شرح المعالم/ شرف الدين

(84)- قارن هذا الكلام بما في الورقة رقم (110/1) من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين

(1/45) وَإِنَّمَا تَلَزُمُ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ إِعْطَاءُ الذَّاتِ حُكْمَ الْفِعْلِ بِمَعْنَى
الِإِسْتِغْنَاءِ مَعَ وَجُوبِهَا لِذَاتِهَا وَإِعْطَاءُ الْيَصِفَةِ حُكْمَ الْإِسْتِغْنَاءِ مَعَ تَوْفُفِهَا عَلَى الذَّاتِ
وَكَوْنُهَا مَعْلُومًا لَا لِلذَّاتِ عِنْدَهُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَلَعَلَّهُ مَرَّادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. مَعَ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ بَاطِلًا مَا
قَدَّمَاهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ عَكْسِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِكُونَ الْعِلَّةِ.

تَنْبِيْهُ : قَالَ بَعْضُ الْحَقِيقِيِّينَ : تَرْدِيدُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ صِفَةَ الْبَقَاءِ 501 بِصِفَةِ
نَفْسِيَّةٍ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ، كَلَامٌ غَيْرُ مَحْضٍ. قَرِئَ مَقْعُولٌ 502 الْبَقَاءُ فِي أَخَادِيثَ يَرْجِعُ إِلَى
نِسْبَةِ وَجُودِهِ إِلَى أَرْقَمِيَّةٍ.

وَذَلِكَ مَجْرُودٌ نِسْبَةً وَالنِّسْبَةُ 503 عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ 504 نَفْسِيَّةٍ
وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ.

وَمَعْنَى الْبَقَاءِ 501 فِي حَقِّ الْبَارِي يَرْجِعُ إِلَى سَلْبِ الْعَدَمِ اللَّائِقِ كَمَا أَنَّ
الْعَدَمَ 505 يَرْجِعُ إِلَى سَلْبِ الْعَدَمِ السَّابِقِ إِذْ لَا نِسْبَةَ لَوُجُودِهِ إِلَى الزَّمَانِ.

وَإِذَا آلَ 506 مُسَمًى الْبَقَاءِ 501 إِلَى نِسْبَةٍ فِي أَخَادِيثَ تَحْفِظُ أَنَّهُ لَيْسَ
بِصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ. تَعَمُّ جَمِيعُ التَّقْدِيرَاتِ 507 فِي حَقِّ الْبَارِي تَعَالَى 508
يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ مَا هَيْئَتِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ بِهِ خِلَافَ 509 الْخُلُوقَاتِ؛ إِذَا لَا 510 مِنْ
كُلِّ زَمَانٍ أَوْ مِنْ كُلِّ زَمَانٍ صِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ 511 قَالَ: (وَلَا تُبْرَأُ
حَقِيقَةُ ذَاتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِلْجَمْعِ هُورٍ)).

أَقُولُ : ذَهَبَ جَمْعُ هُورٍ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى 512 مُعَارِفَةٌ

لِلْبَشَرِ.

501- م؛ البقا

502- 1؛ مفعول

503- 1؛ والنسب

504- م؛ صفة

505- ج؛ القدم

506- 1؛ م؛ زيادة من جمعو

507- 1؛ م؛ بالتقدسات 512- 1؛ م؛ تعالى

508- 1؛ م؛ تعالى

509- 1؛ م؛ خالف

510- 1؛ م؛ أنه

وَدَعَبَ الْقَاضِي (85) وَإِقَامَ الْغَرَمَيْنِ (85) وَحُجَّةَ الْإِسْلَامِ (86) إِلَى أَهْلِهَا عِلْمٌ مَعْلُومٌ
لَهُمْ.

وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَمُخْتَارُ الْإِقَامِ فَخِرُ الدِّينِ (87) فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ.
وَاخْتَارَ فِي كِتَابِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ مِنْ أَوَّلِ مَصْنُوعَاتِهِ أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ.

قَالَ قُلْتُ : الْقَوْلُ الْأَصَحُّ الَّذِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَلْ 513 مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ
لَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْلَمَ مُطْلَقًا كَمَا نَقَلَ سَيِّفُ الدِّينِ عَنِ الْإِقَامِ وَالْغَرَامِيِّ
أَوْ الْمُنْعِ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَالِ وَيَجُوزُ أَنْ تَصِيرَ مُقْلُوبَةً وَتُنْزِلَ بِسَبِيلِ
الْوُقُوفِ عَنِ الْقَاضِي وَضَرَارٍ 514، (88).

قُلْتُ 515 : الظَّاهِرُ هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْرِفُ الْمَذْكُورُ بِلَا ضَائِحَةٍ
لِلْحَالِ كَمَا دَعَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُخَلِّصِينَ مِنَ التَّحَوُّثِينَ. وَفِيهِ تَحَدُّبٌ لِبَسِّ هَذَا مَرَّةٍ
ذِكْرِهِ.

اخْتَجَّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الدَّائِثِ الْكَرِيمَةِ مَعْلُومَةٌ بِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَجَابَ فِرْعَوْنَ كَمَا سَأَلَهُ عَنْ 516 مَا هِيَ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَ لَهُ: يُرَبُّ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَا تَبَيَّنَهُمَا (517) إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (517) [(89)] .

فَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ خَاصِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَمَا كَانَ الْحَوَاتُ مُطَابِقًا وَلَا سَحْنًا لَهُ
فِي ذَلِكَ.

513-1: هو 516-4: ب: م: هو: عبادة

514- م: هو: وضرا (517/517)- زيادة من ج

515- ب: م: هو: (H) و

(85)- انظر: شرح المعالم للرازي/ تأليف: شرف الدين هبة ج 4 ص 230 في الورقة 120 أ

(86)- انظر: شرح المحصل/ تأليف الكاتبي- الورقة (487/ب)- فقد ذكر أن ذلك مذهب سراج من المفسرين

والغزالي من المتأخرين

(87)- انظر: شرح المعالم للرازي/ تأليف: شرف الدين الورقة (120/أ)

(88)- وضرا هذا هو: وضرا بن عمرو الفطاني (.... نحو 190 هـ ... 805 هـ) قاض من كبار القضاة في
بغداد ثم في بلدته فلم يتركها فخالفهم فكفروهم وطردوه، وصنف نحو ثلاثين كتابا، بعضها في الرد على أهل
الخراب، وفيها ما هو مقالات خبيثة، وشهد عليه أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجبلي
فأقنعه بضرب عنقه، بضرب عنقه فمرب... انظر: الزركلي/ الأعلام ج 3 ص 215.

(89)- الشعراء 25

فَإِنْ مَا كَسَا 518 يَسْأَلُ 519 بِهَا وَيُرَادُ مِنَ الْمَسْئُولِ إِقَادَةُ فَهِيَ الْحَقِيقَةُ
تَنْتَظِرُ، لِيُطْلَبَ تَمْيِيزُ الْحَقِيقَةِ وَمَا ذَكَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصْلُحُ لِنَتْمِيزِهِ تَعَالَى
عَنْ سَائِرِ الْمُسْكِنَاتِ.

وَاحْتَسَبُ 520 أَيْضًا بَيَانًا نَحْكُمُ عَلَى (1/46) تِلْكَ الذَّاتِ بِالْوُجُودِ وَالْقُدَمِ
وَسَائِرِ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَسَلْبِ سَائِرِ صِفَاتِ النَّقِصِ.

فَلَوْ لَمْ تُكُنِ الذَّاتُ مَعْرُوفَةً لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ.

وَأَيْضًا لِأَنَّكَ أَنْتَ مَعْلُومُ الْوُجُودِ فَإِنْ كَانَ الْوُجُودُ 521 تَفَسَّ الذَّاتِ فَذَاتُهُ
مَعْلُومَةٌ. وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ فَالْحُكْمُ بِأَنَّ وَجُودَهُ زَائِدٌ 522 عَلَى ذَاتِهِ مُحْكَمٌ
تَصْدِيقِيٌّ يَسْتَدْعِي مَعْرِفَةَ الْمَحْكُومِ 523 عَلَيْهِ.

وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ سَبَبٌ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مَعْلُومَةٌ. وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا
غَيْرُ مَعْلُومَةٍ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ (90).

أَمَّا الْمَنْقُولُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: [وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْهَا] (91). وَأَمَّا الْمَعْقُولُ
فَقَوْلُ الْإِسْلَامِ فَخَرُ الدِّينِ: / الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَعْلُومَ عِنْدَ الْبَشَرِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ: إِذَا
الْوُجُودُ وَإِذَا كَيْفِيَّاتُ الْوُجُودِ وَهِيَ الْأَرْثِيَّةُ وَالْآتِيَّةُ وَالْوُجُوبُ.

وَأَمَّا السُّلُوبُ وَهِيَ (92) أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ. وَأَمَّا
الْإِصَافِيَّةُ (93): وَهِيَ الْقَائِلِيَّةُ وَالْقَادِرِيَّةُ 524.

وَالذَّاتُ الْخُصُوصَةُ الْمَوْصُوفَةُ فَهَذِهِ 525 الْمُتَقَهُّمَاتُ (94) مُتَخَيَّرَةٌ لَهَا لَا
مَحَالَةَ وَلَيْسَ مَسَدًا مِنْ تِلْكَ الذَّاتِ الْخُصُوصَةِ إِلَّا أَنَّهَا ذَاتٌ لَا نَعْرِى مَا هِيَ إِلَّا أَنَّهَا
518- ج: كَانَ 520- م: وَاحْتِجَّ 522- أ: زَائِدًا 524- م: هُوَ الْقَادِرِيَّةُ

519- (اب، ج، د، هـ): يَسْأَلُ 521- ساقط من د، هـ: الْحُكْمُ 525- 1: بِهِدَه
(90)- بَارِدٌ ذَلِكَ بِمَقَالَةِ الْبَارِي فِي كِتَابِهِ الْبَحْثُ الْمَشْرِقِيَّةُ فِي عِلْمِ الْإِلَهِيَّاتِ وَالطَّبِيعِيَّاتِ ج 2 ص 495 ط (أ)
مطبعة مطبع دار الفاروق النظامية الهند (1345هـ)

(91)- طه 107

(92)- م: السُّلْبُ: وَهُوَ: انظر: شرح المعالم/ تأليف شرف الدين الورقة (1/120)

(93)- م: الرِّبْحُ السَّابِقُ: الْإِصَافَاتُ

(94)- ن: شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين: الصفات. انظر الورقة (1/120)

تَرْسُوبُهُ بِهَذِهِ التَّصَابُحِ.

وَعَذَا بَدَلٌ عَلَى أَنَّ حَقِيقَتَهُ 526 الْخُصُوصَةَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ/ (95).

وَقَالَ أَيْضًا : /كُلُّ مَا عَرَفْنَاهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 527 فَإِنَّ مَفْهُومَهُ
غَيْرُ مَا يَجِبُ مِنْ وُجُوعِ الشَّرَكَةِ. وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ تَعَالَى 527 مَانِعَةٌ مِنْ وُجُوعِ الشَّرَكَةِ.
فَالْمَعْلُومُ لَنَا مِنْهُ غَيْرُ حَقِيقَتِهِ/ (96).

قَالَ 528 : /وَعَذَا قِيَاسٌ حَلِيٌّ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي/ (97).

وَقَرَّرَ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَنَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 527 غَيْرُ مَا يَجِبُ مِنْ وُجُوعِ
الشَّرَكَةِ.

فَإِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ وَصْفِهِ بِذَلِكَ نَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ.

وَفِي كَلَامِهِ الْأَوَّلِ مَتَاقِشَاتٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ: الْأُولَى: إِطْلَاقُ الْكَيْفِيَّاتِ عَلَى
بَعْضِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 529 وَهُوَ لَفْظٌ مُوْهَمٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ شَرْعٌ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ
أَنَّ أَتَمَّ كُنْهًا 530 رَسَمُوا الْكَيْفِيَّةَ بِأَنَّهَا صِفَةٌ لَا تَسْتَدِيمِي يَسْتَبَدُّ وَلَا قِسْمَةٌ وَهَذَا الْقِسْمُ
مِنَ الصِّفَاتِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْكَيْفِيَّاتِ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعَانِي الْمَوْجُودَةِ وَمَا
تَسْمَانُ بِالْكَفِيَّةِ مِنَ الْأَرِثِيَّةِ وَالْأَبَدِيَّةِ وَالْوُجُوبِ 531 يَرْجِعُ إِلَى تَقْدِيسَاتِ 532 فِي
الدَّائِرَةِ عِنْدَ الْمُخَلِّقِينَ.

فَمَعْنَى الْأَرِثِيَّةِ هُوَ الْبَدَمُ وَهُوَ سَلْبُ الْعَدَمِ السَّابِقِ. وَمَعْنَى الْأَبَدِيَّةِ هُوَ
الْتِمَاءُ 533، وَهُوَ سَلْبُ الْعَدَمِ اللَّاحِقِ 534، وَمَعْنَى الْوُجُوبِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ

526- 1 : حَقِيقَتُهُ 529- (بمعهم)؛ تعالى 532- 1 : تَشْدِيدُ

527- (بمعهم)؛ تعالى 530- (بمعهم)؛ الحكماء 533- بمعهم؛ البقا

528- ساقط من معهم 531- زيادة من بمعهم؛ 534- 1 : اللحق

(95)- بس المرجع السابق، وانظر : المباحث المشرقية من 496، وانظر : العالم من 68 بهامش المحصل

(96)- اسطر : البرقة (171) من شرح المعالم

(97)- من الألفاظ مرفوعة بتمامها بالمرجع السابق

الإِسْمَاءُ 535 بِسْمَالٍ. وَمَنْ أَحْتَجَّ عَلَى أَنَّهُ ثُبُوتٌ 536 فَإِنَّهُ 537 يُؤَكِّدُ بِهِ الوجودَ وَيَكْفِيهِ اسْمُهُ تَحْيِيلُهُ وَالشَّيْءُ لَا يُحَقِّقُ 538 يَتَقَبَّضُهُ فَجَوَانُهُ أَنَّهُ يُحَقِّقُ بِسَلْبٍ يَتَقَبَّضُهُ كَثَرَتْنَا هَذَا حَتَّى لَا تَكُنْ 539 فِيهِ كَذَلِكَ نَقُولُ 540 هَذَا وَجُودٌ وَاجِبٌ أَيْ 541 لَا يَنْتَفِي بِخَالٍ.

الثَّانِيَةُ: تَسْيِئَةُ الصِّفَاتِ إِصَافَاتٍ. وَهِيَ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ 542 إِمَّا ذَوَاتٌ إِصَافَاتٌ (1/47) أَوْ أَهْكَامٌ لِمَنْ تَابِتَتْ ذَوَاتُ إِصَافَاتٍ. وَقَدْ رَكَّاهَا إِلَى الْإِصَافَاتِ أَبُو الْحَسَنِ 543 الْبَصْرِيُّ (98) مِنَ الْمُتَعَزِّلِينَ، وَهُوَ كَثِيرٌ 544 مَا يَنْهَضُ مِنْهَا 545 السَّلَاسِيَّةُ. فَإِنَّ أَرَادَ الْإِمَامُ ذَلِكَ فَالْكَلَامُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى مُجَرَّدِ مُنَاقَشَةِ لِقِطْعَةٍ بَلْ فِي مَوَاحِدَةٍ 546 مَعْيُونَةٍ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْعَالِمِ.

فَقَالَ لَهُ مَقُولُ الْعِلْمِ مَثَلًا فِي الشَّاهِدِ لَا يَرْجِعُ إِلَى نِسْبَةِ بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ ذَاتٌ يَسْتَبِي وَحَقِيقَةُ الْعِلْمِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْقَدِيمِ وَالتَّحْدُوثِ وَكَثْرَةِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَقِلَّتِهَا فَكَيْفَ يَثْبُتُ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ 547 حَقِيقَتَهُ فِي الشَّاهِدِ.

وَالشَّاهِدُ (548) سَلَّمَ "يُرْتَقَى (548) بِهِ إِلَى إِنْشَائِاتِ الْحَقَائِقِ غَائِبًا عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ وَالشَّيْءِ
الثَّلَاثَةُ: إِبْلَاقُهُ أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مُغَايِرَةٌ لِحَقِيقَتِهِ وَالْإِيمَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَحْتَسِبُونَ مِنْ إِبْلَاقِ ذَلِكَ لِمَا يُوجِدُهُمْ لَفْظُ الْغَيْرِ مِنْ صَحَّةِ الْمَفَارِقَةِ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ 549 بِإِبْلَاقِهِ فَلَا يَصِحُّ إِبْلَاقُهُ.

تَسْيِئُهُ: مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّبَشَرِ سِوَى مَا ذَكَرُوا، إِنْ ادَّعَى 550 أَنَّ ذَلِكَ مِنْ آدَمَ إِلَى آخِرِ مُبْتَدَأٍ فَلَا خَفَاءَ فِي سُقُوطِ هَذَا

535- ب: فهو، الاقتصار 538- لا يحقق 541- ساقط من م 544- م: كثيرة، و: كثير

536- م: و، لا يشك 542- م: الأشعر 545- ب: ج، م: و، كثير

537- ب: يانه 540- ب: قولنا 543- و: أبو الحسن البصري 545- ب: ج، م: و، منهاج

546- ج: موحدة -- م: و: موحدة 547- م: و، مخالف، (548، 548) -- ج: مسلم مرتقى به

549- ج: شرح 550- ج: انصار (98)- أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري المتكلم على منذهب المعتزلة تصانيف منها كتاب من الخدم، تصح لثابت، وهو من أفراد الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة، انظر: وفیات الثقلين ج4 ص271 مزارعات كاشفة بين المشركين، بالنبيل، مجلة لطيفة للآداب فلس ع، قرص، 1988 م ص209 نهاية للاحكام في علم الاحكام الشور ستاني - مكتبة الشريعة - بغداد ص175.

الْبَشَرِ 553، وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي وَجَدَهُ فَبَسْ 552 اسْتَقَرَّ 553 مِنْ الْبَشَرِ
غَلَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَاصِلَ جَسَمِ الْبَشَرِ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ وَيُعَارِضُهُ مَا تَدْعِيهِ الشُّرُفِيَّةُ مِنْ أَنَّ
الرِّيَاضَةَ بَعْدَ تَصْحِيحِ الْعَقِيدَةِ وَأَحْكَامِ الْفَرَائِضِ وَتَنَاوُلِ الْحَلَالِ بِالْخُلُوعِ وَالْعَزَلَةِ
وَالْحَصَرِ وَقَوْلِ الذِّكْرِ عَلَى طَهَارَةِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ وَقَطْعِ الْعَلَائِقِ وَوَصْدِ
السُّوْغَةِ 554 إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَحْضِ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهِ هُوَ 555 سَبَبُ (556) الزِّيَادَةِ فِي
الْمَحَارِبِ 555، كَمَا قَالَ تَعَالَى: [وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا] (99).

وَأَنَّ الْمُرْتَفَى فِي مَقَامَاتِ الْإِحْسَانِ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ مَوَاهِبٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى
لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [لَكُمْ نَسْرَحُ لَكُمْ صَدْرُكَ] (100).

فَلَا جَرَمَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي لَا أَعْرِضُكُمْ بِاللَّهِ وَأَسْأَلُكُمْ خَشْيَةَ
اللَّهِ) (101).

وَالْقَوْمُ يَعْبُرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِعَيْنِ الشَّرِّ، وَهِيَ مِرَاتُ 557 تَحْلِيَّاتٍ وَكُشُوفِ
الْأُمُورِ بِخِلَافِ عُلُومٍ لَمْ تَجْرُ الْعَادَةُ بِخَلْقِهَا وَلَا سَبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَتِهَا بِالنَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ
بَلْ بِمَحْضِ الْإِنْتِصَامِ وَالْإِلْتِهَامِ 558 وَالْإِفْضَالِ، وَلَا يُحْكَنُ تَلْخِيصُهَا 559 بِالْعِبَارَاتِ بَلْ
بِشِيرِ إِلَيْهَا أَهْلِهَا بِالْإِشَارَاتِ كَمَا قِيلَ:

تَشِيرُ فَادْرِي مَا تَقُولُ بِطَرَفِهَا: وَأَطْرِفُ (102) طَرَفِي عِنْدَ ذَلِكَ فَتَفْهَمُ (103)

551- م: هو؛ الدعوا 554- م: هو؛ التوبة 557- أ: ب: ج: هم؛ هو؛ براءات 559- م: هو؛ قصيها

552- م: هو؛ فسن 555- ساقط من ب: ج: هو 558- م: هو؛ الأمام

553- م: هو؛ استقره (556) 556- ب: ج:؛ الزيادة في المعارف 559- م: هو؛ الزيادة المعارف

(99)- المنكوت 69

(100)- النسخ: 1

(101)- الساري؛ إدارة الطباعة المنيرية 4 ج 7 ص 47؛ ك: للأدب ب: من لم يواجه الناس بالكتاب ر: 125،
وصدق (إني لأعلمهم بالله) الحديث صحيح مسلم؛ إدارة الافتاء السعودية ج 4 ص 1829 ر: 126؛ ك:؛
السنن؛ ب: عليه صلى الله عليه وسلم بالله،

وب: أماني؛ أخرى في نفس المعنى ج 2؛ ك: بالصباح، ب: أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم يترك
صومه ر: 74؛ 79

أ: 6 ص 45؛ 181) سنن أبي داود ج 2 ص 312

(102)- م: أرخص عينيه ينظر إلى الأرض- انظر؛ المنجد في الاعلام واللغة ص 465

(103)- البيت من بحر الطويل

وَمَنْ أُنْكِرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ نَوْعًا مِنَ الْأَنْوَاعِ كَمَا لَا يَعْرِفُ الْأَحْمَرُ حَقَائِقَ الْأَلْوَانِ، وَلَا الصَّبِيُّ لَذَّةَ الْوَقَاعِ فَأَنْشَأَ بَصِيحُ الْجَنَرُمِ يَنْفِي مَا بَدَّعُونَهُ وَنَحْمِلُ لَا نُنْكِرُ أَنْ يَخْصُ اللَّهُ تَعَالَى 560 عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ يَعْلَمُ مَا كَمَا قَالَ تَعَالَى 561 فِي الْخَضِرِ (104) : [وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا] (105).

وَإِذَا حَارَ خَلْقُ إِدْرَاكِ لَنَا فِي الْآخِرَةِ هُوَ أَشْمُ إِدْرَاكِ 562 مِنْ إِدْرَاكِكَ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةُ الْمُؤَثَّرِ 563 بِأَثَرِهِ فَلَا نَجْزِمُ بِاسْتِحْوَاحِهِ (1/48) خَلْقَ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ وَتَكُونُ نِسْبَةُ مَا تَعْلُقُ بِهِ فِي الْوُضُوحِ وَالتَّحَلُّاتِ 564 كَنِسْبَةِ الْحَاصِلِ عَنِ الرُّؤْيَا 565 وَإِنَّمَا نُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي رُؤْيَا 566 عَاجِلَةً أَوْ تَلَدُّمًا عَلَى دَرَجَةِ النُّبُوَّةِ 567 أَوْ مُشَارَكَةً فِيهَا أَوْ أَنَّهُ عَلَّمَ بِأَلِيهِ تَعَالَى 560 عِلْمَ إِحْاطَةٍ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ 568 الْوَقْفُ فَلَا يُجْزِمُ بِجَوَابِ ذَلِكَ وَهُوَ بِاسْتِحْوَاحِيَةٍ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْوُجْدَانِ. وَفَضْلُ اللَّهِ لَا يَمَانَةُ لَهُ وَهَنْ لَنَا يَا أَلَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لِنَسِيٍّ وَلَا صَدِيقٍ يَسُوِي مَا تَعَلَّمَهُ نَلَا عِلْمَ لِي إِلَّا بِحَالِ نَفْسِي. وَحَالٌ غَيْرِي 569 لَا أَعْرِفُهُ إِلَّا بِإِنْتِزَاعٍ صَادِقٍ فِي الْعَادَةِ وَلَمْ سُجِدْ، وَاللَّهُ الْمُتَوَكِّلُ

بِفَضْلِهِ

560- أجبتموه ؛ تعالى 565- و الروية

561- ساقط من ج 566- و روية

562- أجبتم ؛ ادراكا 567- دعو ؛ النبوية

563- بهو ؛ المؤثر 568- أجبتموه ؛ المسئلة

564- بهو ؛ الجلا 569- دعو ؛ غير

(104)- يقال أنه يليان مكانا واختلف في نبوته ورسالاته وولايته وحياته والصحيح أنه ولي من أولياء الله تعالى ويذكر أنه ما يزال على قيد الحياة، انظر : الشفا ج 1 ص 523 هـ (1) وانظر قصة الخضر مع موسى عليه السلام في سورة الكهف، (105) - الكهف 64

ثُمَّ قَالَ : ((وَأَنَّ رُؤْيَيْتَهُ صَحِيحَةٌ وَإِقْعَةٌ)).

أَقُولُ : فِيْهِ الْمَسْأَلَةُ 2 هِيَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ الْمُسْتَبِيلِ عَلَى مَا يَجُوزُ (1)
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 3. وَالرَّائِي فِي قَوْلِهِ : ((وَأَنَّ رُؤْيَيْتَهُ)) عَاطِفَةٌ وَالْمُجَلَّةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى
مَرْبُوعِ ((يَأْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)).

أَيُّ : فَسُورِينَ 4 يَأْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَأْنِ 5 رُؤْيَيْتَهُ صَحِيحَةٌ وَإِقْعَةٌ يَعْنِي فِي
السَّارِ الْأَحْرَةَ خِلَافًا لِلْمُسْتَعْرِضَةِ. فَصَحْلٌ أَنَّ هَذِهِ جُرْ بِالْعَطْفِ كَمَا تَقْدَمُ غَيْرَ مَا مَرَّ
وَيُنْجِزُ الْكَلَامَ عَلَى الرُّؤْيَيْتِ فِي ثَلَاثَةِ 7 مَسَائِلَ :

الْأُولَى : فِي تَفْسِيرِ الرُّؤْيَيْتِ وَالرَّائِي وَالْمُرْتَبِ.

وَالثَّانِيَّةُ : فِي مُسْتَعْلَقَاتِهَا 6. وَالثَّالِثَةُ : فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى جَوَازِهَا
وَوُقُوفِهَا.

الْمَسْأَلَةُ 2 الْأُولَى : فِي الرُّؤْيَيْتِ تَعْرِيفَاتُ أَحَدَهَا : أَنَّ الرُّؤْيَيْتَ إِذْ ذَاكَ يُقْرَمُ
بِالْمُذَكَّرِ وَيَسْتَلْقَى بِالْمُذَكَّرِ.

وَتَابِيئَهَا : أَنَّ الرُّؤْيَيْتَ حَقٌّ لِأَجْلِهَا كَانَ الرَّائِي 9 رَأْيًا 10.

وَالثَّلَاثُهَا : أَنَّ الرُّؤْيَيْتَ مَا أَوْجَبَ لَهَا كَوْنَهُ رَأْيًا 10.

وَأَمَّا الرَّائِي 11 فَهُوَ الْمُبْصِرُ لِلْمُرْتَبَاتِ 12، وَفِيْلَ هُوَ الْمُذَكَّرُ بِإِذْ ذَاكَ رَأْيٌ
عَلَى ذَاتِهِ يَنْعَلِقُ وَجُودَهُ بِوُجُودِ الْمُرْتَبَاتِ 13. وَأَمَّا الْمُرْتَبِي 14 فَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي
سَلَّكَ 15 فِي الرُّؤْيَيْتِ.

1- رَأْيُهُ مِنْ حَقِّهِ 4- ذُو بَأْسٍ 7- حَقٌّ هُوَ : ثَلَاثُ 10- أَمَّا هُوَ : رَأْيًا

2- أَيْ حَقٌّ هُوَ : الْمَسْأَلَةُ 5- حَقٌّ هُوَ : رَأْيٌ 8- بِحَقِّ تَحْقِيقِهَا هُوَ : تَعْلِيلُهَا 11- أَمَّا هُوَ : الرَّائِي

3- أَيْ حَقٌّ هُوَ : تَعْلَى 6- وَ : الرُّؤْيَيْتُ 9- ذُو : الرُّؤْيَى 12- أَيْ حَقٌّ هُوَ : لِلْمُرْتَبَاتِ 13- أَيْ حَقٌّ هُوَ : الْمُرْتَبَاتِ

14- أَيْ حَقٌّ هُوَ : الْمُرْتَبِي 15- ب : تَعْلَقُ
(1)- أَيْسَ مَعْنَى الْجَوَازِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ جَائِزَةٌ لِأَنَّ الْجَوَازَ فِي اللَّهِ وَصْفَاتُهُ فِيهِ وَاجِبَةٌ وَهِيَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ

تَحْدِيدَهُ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ تَعْلَقَ بِإِيجَادِهَا لِحَقِّهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهَا لَهُ.
انظر : ص 200 من شرح محصل المقاصد تأليف : أحمد بن علي المنجور (مع سبق ذكره)

اُمْتِنَاعَ رُؤْيَةِ 30 الْبَارِي عَقْلًا لِذَوِي 31 الْخَوَاشِ وَاخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى يُسْفِيهِ
فَدَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ وَجَوَّزَهُ الْأَقَلُّونَ.

الْمَسْأَلَةُ 32 الثَّلَاثَةُ: فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى الْخَوَارِ وَالْوُفُوعِ.

وَأَهَمُّ الْمَوْضِعَاتِ تَحْرِيرُ مَحَلِّ الشَّرَاحِ. فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَذْرَاكَاتِ بِالْيُسْتِثْنَاءِ النَّبَا
عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاتِبٍ أَحَدُهَا مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ لَا بِحَسَبِ دَانِهِ الْمُخْصُوصَةِ تَلِيًّا لِأَسْمَائِهِ
أَثَارِهِ 33 كَمَا يَعْرِفُ 34 مَنْ وَجَدَ 35 الْبِنَاءَ 36 أَنَّ لَهُ بَابِيًّا.

وَنَابِيهَا مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ بِحَسَبِ دَانِهِ الْمُخْصُوصَةِ كَمَا إِذَا عَرَفْنَا السُّوَادَ مِنْ
حَيْثُ أَنَّهُ سَوَادٌ وَالْبَيَاضَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بَيَاضٌ.

وَقَالِثُهَا 37 مَعْرِفَتُهُ بِالرُّؤْيَةِ كَمَا إِذَا أَبْصَرْنَا بِالْعَيْنِ السُّوَادَ وَالْبَيَاضَ.

وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنَ الْأَذْرَاكَاتِ أَوْسَعُ، وَالثَّانِيَةُ أَوْسَطُ، وَالثَّلَاثَةُ
أَكْمَلُ.

وَبَدِيَّةُ الْعَقْلِ تَشْهَدُ بِذَلِكَ.

وَأَطْبَقَ الْعُقَلَاءَ 38 عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى 39 بِالْمَعْنَى الْأُولَى وَهُوَ الْوَاقِعُ
فِي حَقِّهَا.

أَمَّا مَعْرِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ فَيُمْكِنُ أَنْ لَا تَكُونَ بِالْظُّهْرِ وَالْإِسْتِدْلَالِ، بَلْ
قَدْ يَعْرِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى 39 بِخَلْقِ عِلْمٍ صَرُورِيٍّ أَوْ اتِّبَاعِ عَلَى الْفِطْرِ الْأُولَى كَمَا
أَقْرَأُوا عِنْدَ الْمُبْتَائِقِ.

30- رؤيۃ ؛ 1- تعرف

31- لخی ؛ 1- وجود

32- (بمعنہم) ؛ المسئلۃ ؛ 36- (بمعنہم) ؛ البنا

33- (بمعنہم) ؛ آثارہ ؛ 37- (بمعنہم) ؛ (۱) مع

38- بمعنہم ؛ العقلاء

39- (بمعنہم) ؛ تعالیٰ

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ 40 تَعَالَى 39 فِي خُطَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي] (8).

وَهَذَا تَعْرِيفٌ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ إِلَّا سِدْلًا بِالْأَنَارِ.

وَفِي الثَّانِي خِلَافٌ قَدْ تَقَدَّمَ.

وَهَلْ يُكَيِّنُ مَعْرِفَتَهُ بِالْوَحْدِ الثَّالِثِ مَعْنَى أَنَّهُ بَصِيحٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْإِدْرَاكُ الْخَلُوقِ فِي الْعَيْنِ الَّذِي يَلْزِمُهُ فِي الشَّاهِدِ هَذَا التَّرْعُ مِنَ الْعِلْمِ أَمْ لَا؟

فَالْأَشْعَرِيَّةُ تَدْعِي أَنْ الْإِدْرَاكَ الْمُسَمَّى بِالرُّؤْيَةِ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ أَرْبَابٍ وَلَا شُعَاعٍ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوطٍ بِهِمَا عَقْلًا، وَتَدْعِي صِحَّةَ تَعَلُّقِهِ بِذَاتِهِ (9) تَعَالَى.

فَيَا 41 تَتَرَوْنَ هَذَا فَنَقُولُ : لِمَا كَانَ جَوَارُ الرُّؤْيَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ الْعَجْزَةِ أَمْكَنَ إِثْبَاتُهَا بِالذَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّمْعِيَّةِ. وَقَدْ مَسَكَ جَمْعُهُورُ الْأَشَاعِرَةِ بِدَلِيلِ عَيْلِهِ، وَنَحْنُ أَنْ خَالُوا :

لَا شَكَّ أَنَّا نَرَى الطَّوِيلَ وَالْعَرِيشَ، وَلَا مَعْنَى لِلطَّوِيلِ وَالْعَرِيشِ 42 جَوَابُ مُتَالِفَةٍ 43 فِي سِتِّ 44 مَخْصُورِهِ.

وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى 45 أَنَّ الْجَوْهَرَ مَرْتَبَةً 46 فَتَكُونُ الْجَوَاهِرُ مَرْتَبَةً (1/50) وَالْأَلْوَانُ آخِضًا مَرْتَبَةً وَهِيَ أَعْرَاضٌ فَثَبَّتَ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ أَمْرٌ مُشْتَرِكٌ وَالْحُكْمُ الْمَشْتَرِكُ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْ عِلَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ وَهِيَ إِثْمًا الوجودُ وَإِثْمًا 47 الْحُدُوثُ.

40- زيادة من ب 45- ساقط من م

41- 1 : رواه 46- (بج) م، و : مرعي

42- 4 : رواه 47- (ب) م، و : أو

43- (ب) م، و : مخالفة

44- (ب) م، و : سبعة

(8) - سد 13

(9) - انظر : شرح المعالم / شرح الدين البزقة (1/111) الورقة 112/ب
واسطر مسند هذا الكلام له في شرح محصل المقاصد تأليف المنصور الورقة (1/103)

وَأَشَدُّ لَا يَصْلُحُ 48 لِلْعِلْمِ لِأَنَّهُ فِيهِ (49 قَبْدًا عَدِيمًا) وَالْقَبْدُ الْعَدِيمُ لَا يَصْلُحُ لِلْعِلْمِ فَتَسْتَعِينُ 50 الْوُجُودَ.

وَحِينَئِذٍ يُقَالُ 51 الْبَارِي مَوْجُودٌ وَكُلُّ مَوْجُودٍ يَصْخُ أَنْ يُرَى، فَالْبَارِي يَصْخُ أَنْ يُرَى.

أَمَّا أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَلِمَا تَقَدَّمَ (10).

وَأَمَّا أَنْ كُلُّ مَوْجُودٍ يَصْخُ أَنْ يُرَى فَلِإِنَّ صَحَّةَ الرُّؤْيَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَحْصِيحٍ وَإِلَّا لَصَحَّ تَعْلُفُهَا بِالْعَدِيمِ كَالْعِلْمِ.

وَالرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَعَلِّقَاتِ بِدَلِيلِ تَعْلُفِهَا بِالْجَوَائِزِ وَالْعَرَضِ وَهِيَ مُسْتَقِيلَسٌ؛

فَالْمُصْحِيحُ إِذَا 52 لِرُؤْيَايَهِمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا بِهِ الْإِفْتِرَاقُ أَوْ مَا بِهِ الْإِشْتِرَاقُ.

لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَا بِهِ الْإِفْتِرَاقُ وَإِلَّا لَزِمَ تَقْلِيلُ الْأَحْكَامِ الْمُسْتَوَاوَةِ بِالْعِلَلِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَمَّا سُئَالُ فَتَعَيْنِ أَنْ يَكُونَ الْمُصْحِيحُ أَمْرًا 53 وَقَعَ فِيهِ الْإِشْتِرَاقُ وَذَلِكَ الْمُسْتَرَكُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا 53 ثُبُوتِيًّا أَوْ عَدِيمِيًّا. لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَدِيمِيًّا لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلْأَمْرِ الثَّبُوتِيِّ فَتَعَيْنِ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتِيًّا.

وَالْأَمْرُ الثَّبُوتِيُّ إِمَّا أَنْ يَتَقَبَّدَ بِالْمَوْجُودِ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَتَقَبَّدَ امْتَنَعَتْ رُؤْيَا الْمَوْجُودِ وَإِنْ تَقَبَّدَ بِالْمَوْجُودِ فَلَا يَخْلُو 55 إِمَّا أَنْ يَتَقَبَّدَ بِكَوْنِهِ صِفَةً أَوْ مَوْضُوعًا. لَا جَائِزٌ أَنْ يَتَقَبَّدَ بِأَحَدِهِمَا وَإِلَّا لَمَرَى الْآخِرُ فَتَعَيْنِ أَنَّهُ إِمَّا صَحَّتْ رُؤْيَا لِكَوْنِهِ

48-1 : يصح 50 : فتعين 52 : بهم؛ و أيضا 54 : هو ؛ واقع

(4949) ج : هو ؛ تبيد عديمي 51 : ج : يقول 53 : هو ؛ أمر 55 : أجم هو ؛ فلا يخلو (10) من الدليل على وجوده، من ذلك افتقار الممكنات في وجودها إليه.

سَوْرَدًا وَالْكَارِي تَعَالَى 56 مَوْجُودٌ فَيَصُحُّ أَنْ يَرَى (11).

وَأَوْرَدَ الْمُخَالِفُونَ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ (12) سُؤَالَ.

وَفَدَّ اعْتَرَفَ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ بِالْعَجَزِ عَنْ جَوَابِهَا.

وَأَجَابَ سَيِّفُ الدِّينِ عَنْ بَعْضِهَا، وَأَشَارَ إِلَى قُوَّةِ إِشْكَالِهَا. فَلَمَّا نَبَّهَا
عَلَى أَسْلُوبِ خَمْسَيْنِ لَطِيفٍ، وَنَشِئَةِ عَلَى الْقِيَوِيِّ مِنْهَا، وَتَذَكَّرَ الْجَوَابَ عَنِ
الضَّيْفِيِّ (13).

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصِّحَّةَ حُكْمٌ تَبُوتِيٌّ.

جَوَابُهُ: أَنَّ الصِّحَّةَ تَقْبِضُ لَا صِحَّةَ الْمُتَمَوَّلِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فَالْصِّحَّةُ أَمْرٌ
تَبُوتِيٌّ لَا سِتِحَالِيَّةَ تَقَابُلِ تَبَيُّتَيْنِ 57.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّهَا حُكْمٌ تَبُوتِيٌّ لَكِنْ 58 لَا نُسَلِّمُ تَوَقُّفَهُ عَلَى مُصَحِّحٍ
وَلَيْسَ كُلُّ حُكْمٍ تَبُوتِيٍّ مُتَقَيِّرًا إِلَى مُصَحِّحٍ، فَإِنْ صِحَّةُ كَوْنِ الشَّيْءِ مَعْلُومًا حُكْمٌ وَلَا
يَسْتَقِيرُ إِلَى مُصَحِّحٍ.

جَوَابُهُ: أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ لَوْ لَمْ تَقْتَضِرْ إِلَى مُصَحِّحٍ لَعَمَّ تَلَفُّهَا الْمَوْجُودُ
وَالْمَعْدُومُ وَحَيِّثُ لَمْ يَعْمُ اقْتَضَتْ مُصَحِّحًا 59.

الثَّلَاثُ: سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُ عَلَى مُصَحِّحٍ لَكِنْ 58 لَا نُسَلِّمُ صِحَّةَ التَّعْلِيلِ فَإِنَّهُ
عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَبْنِيٌّ عَلَى اثْبَاتِ الْأَحْوَالِ وَوَاسِطَةُ بَيْنِ الوجودِ وَالْعَدَمِ، وَلَا نُسَلِّمُ
شُبْرَتَ الْوَاسِطَةِ كَيْفَ وَالشَّيْخُ إِمَامُ الْمَذْهَبِ لَا يَقُولُ بِالْأَحْوَالِ وَيَبْنِي التَّعْلِيلَ الْعَقْلِيَّ.

56- (1) ص 40 م؛ (2) على 58- م؛ (3) لاكن

57- (1) ص 40 م؛ (2) على 59- م؛ (3) مصحح

والإمام السابق كله مختصر من شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين من الورقة (111/ب) حتى
الورقة (112/ب)

(2) - اقتصر ابن ركني في محصل المقاصد على ثلاث من هذه الاعتراضات

أطر: الورقة (105/ب) من شرح محصل المقاصد تأليف المنجور

(13) - شمس الرعد الذي أخذه شرف الدين على نفسه انظر الورقة (113/ب) من شرح المعالم

وَهَذَا (14) السُّؤَالُ قَوِيٌّ لَأَرَمَ لِلشَّيْخِ (60) وَلَيْسَ التَّرَمُّ شَكًّا لَيْسَ بِنُفْيِ

الْحَالِ 61.

وَمَنْ قَالَ بِهَا (15) كَالْقَاضِي أَمَكَّهُ الْأَسْتِدْلَالُ بِنَاءً عَلَى إِنْتِبَاهِ الْأَحْوَالِ
(14)). وَأَجِيبُ (16) بِأَنَّ الشَّيْخَ (60) وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالْأَحْوَالِ فَبِإِيَّاهُ قَائِلٌ بِالْوُجُودِ 62
وَالْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، (63) فَقَدْ 64 تَصَوَّرَ 65 الْعُمُومَ (51/1) وَالْخُصُوصَ وَرَدُّهُ 66 بِنَاءً
وَإِنْ قَالَ بِالْإِعْتِبَارَاتِ الْعَقْلِيَّةِ (63) لَمْ يَقُلْ بِالتَّعْلِيلِ (17).

وَمُعْتَمَدُكُمْ فِيمَا تُبْطِلُونَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَشْتَرِكِ عَلَى التَّرَامِ أَحْكَامُ الْعِلَالِ
الْعَقْلِيَّةِ، وَقُلْتُمْ إِنَّ الْحُدُوثَ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِشَرَكَةٍ مِنَ الْعَدَمِ. وَأَنْعَدَمَ
السَّابِقُ لَا يَجَامِعُ الْوُجُودَ وَالْعِلَّةُ يَجِبُ مَقَارَنَتُهَا لِلْمَعْلُولِ. وَصِحَّةُ الرُّؤْيَةِ أَمْرٌ
ثُبُوتِيٌّ.

وَالْأَمْرُ الْعَدَمِيُّ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلْأَمْرِ الثُّبُوتِيِّ وَلَا جُزْءًا مِنْهَا.

وَقُلْتُمْ إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَرَى لِحَوَافِرِهِ وَلَا الْعَرَصَ لِعَرَضِيَّتِهِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ
مِنْ تَعْلِيلِ الْحَكْمِ الْمُنْجِدِ النَّوْجَ بِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

وَقُلْتُمْ إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَقَالُ: إِنَّهُ رَأَى 67 لِأَنَّهُ عَلَى صِفَةِ خَاصَّةٍ مِنْ كَوْنٍ أَوْ
كَوْنٍ لِمَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرَكِيبِ فِي الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

الرَّابِعُ سَلَّمْنَا أَصْلَ 68 التَّعْلِيلِ لَكِنْ 69 لَا نَسْلِمُ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ 70 مِنْ

الْأَحْكَامِ الْمَعْلَلَةِ.

(60/60) - ساقط من ج (63/63) - ساقط من ب 66 - م : ورأى 69 - م : لا يرى

61 - ب : ج : الاحوال 64 - ج : م : قد 67 - ب : ج : رأى 70 - أ : الرئية

62 - م : هو : بالوجه 65 - م : ورأى 68 - و : أهل

(4/4) - نسب المنجور هذا الكلام إلى ابن التلمساني، انظر : الورقة (106/1) شرح محصل المقام - في المسألة
صحيحة انظر : الورقة (113/1) ب) من شرح المعالم

(15) - في الحال

(16) - هذا الجواب ينسبه كل من ابن التلمساني والمنجور إلى الشهرستاني،

انظر على التوالي شرح المعالم الورقة (113/1) ب) شرح محصل المقام (105/1) ب)

(17) - نسب المنجور هذا الرد إلى ابن التلمساني انظر الورقة (101/1) من شرح محصل المقام - وهو ذلك

انظر : الورقة (113/1) ب) من شرح المعالم.

وَقَوْلُكُمْ فِي جَوَابِهِ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى مُصْصِحٍ لَعَمَّ ضَمُّهُ الْمُرْسُودَ
وَالْمَعْدُومَ.

فَصَارَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُصْصِحٍ وَلَيْسَ كُلُّ مُصْصِحٍ عِلَّةً فَإِنَّ اخْتِيَاءَ مُصْصِحَةٍ
لِقِيَامِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِالْحَقِّ وَلَيْسَتْ عِلَّةً لِذَلِكَ
وَالْمُصْصِحُ لِلشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ شَرْطًا لَا عِلَّةً. وَهَذَا سُؤَالٌ جَوِّزٌ.

الْخَامِسُ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ تَعْلِيلِهِ لَكِنْ 69 لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ كَمَا
مُشْتَرَكٌ، فَإِنَّ صِحَّةَ كَوْنِ الْجَوْهَرِ مَرْتَبًا 71 مُخَالَفٌ 72 لِصِحَّةِ كَوْنِ الشَّوَادِ مَرْتَبًا 71،
وَلَوْ تَسَاوَيَا لَقَامَتْ إِحْدَاهُمَا مَقَامَ الْأُخْرَى.

وَلِلْإِصَاقَةِ أَثَرٌ فِي الْمُخَالَفَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّ صِحَّةَ 73 فِعْلِ الْجَوْهَرِ أَوْ اكْتِسَابِهِ
يُخَالِفُ صِحَّةَ فِعْلِ الْعَرَضِ أَوْ اكْتِسَابِهِ 73.

جَوَابُهُ (18): أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ مِمَّا هِيَ صِحَّةُ 74 رُؤْيَةٍ لَا تَخْتَلِفُ مِمَّا تُصَافُ
إِلَيْهِ كَمَا لَا يَخْتَلِفُ الْعِلْمُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فِي كَوْنِهِ عِلْمًا 75.

الْسَّادِسُ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ وَكَيْنَ 76 لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ تَعْلِيلِ الْأَشْيَاءِ
الْمُتَسَاوِيَةِ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَإِنَّ اللَّوْثِيَّةَ قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ وَوُجُودُهَا مُعَلَّلٌ بِخُصُوصِيَّاتٍ
الْأَلَوَانِ.

جَوَابُهُ (19): أَنَّ الْأَحْكَامَ الْعَقْلِيَّةَ كَالْعَالِمِيَّةِ وَالْقَادِرِيَّةِ لَا تَسْتَكْبِرُ بِإِمْتِنَاعِ
دَانِهَا وَإِنَّمَا تَتَحَكَّرُ بِاعْتِبَارِ مَوْجِبَاتِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ فَلَوْ عَلَّلْنَا الْعَالِمِيَّةَ بِحَقِيقَةٍ
مُخَالَفَةٍ لِلْعِلْمِ لَكَانَ ذَلِكَ قَلْبًا لِمَعْقُولِهَا (77) وَتَغْيِيرًا لِحُجَّتِهَا 78 وَذَلِكَ مُحَالٌ.

71- (ق) هو؛ مرميا 72- (ه) هو؛ مخالف

(73) (73)- م: (د) (أو اكتسابه حتى يخالف صحة بعضها إلى الماء دون بعضها، و: (د) (أو) (أو) لا تتساوى
إليه كما فعل الجوهر أو اكتسابه تخاليف صحة بعض الأعراض واكتسابه حتى يخالف صحة بعضها إلى الماء
دون بعض) 74- ساقط من م: 75- ب: هو؛ ع: 76- ب: هو؛ و: لا (77) (77)- ساقط من ج

78- و: وتعيين جنسها

(18)- نفس الجواب الذي أجاب به ابن التلمساني انظر المرجع السابق.

(19)- نفس الجواب الذي أجاب به ابن التلمساني انظر: شرح المعالم الورقة (14/4)

وَأَمَّا لُزُومُ اللَّوْثِيَّةِ بِخُصُوصِيَّاتِ 79 (الْأَلْوَانِ 77) فَمُسْتَلَمٌ، وَالْمُسْتَلَمُ سَرَرُ
الْأَخْصِ عِلَّةً لِلْأَمْتِ.

السَّابِعُ : سَلَّمْنَا أَنَّ الْحُكْمَ 80 الْمُسْتَرَكَّ لَابُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ مُسْتَرَكَّةٍ، لِيَكُنْ
لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الوجودَ مَقُولٌ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمَعْنَى بِالِاسْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ وَإِنَّمَا هُوَ مَقُولٌ
بِالِاسْتِرَاكِ اللفظي، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْتَرَكًّا فِي الْمَعْنَى لَكَانَ جِنْسًا لِلْوَاجِبِ وَالْمَعْنَى.

وَلَوْ كَانَ جِنْسًا لَأَسْتَدْعَى 81 فَصْلًا لِلْوَاجِبِ الوجودَ وَيَلْزَمُ التَّوَكُّبُ فِي
مَا هَيْئَتِهِ، كَيْفَ وَالشَّيْخُ إِمَامُ الْمَذْهَبِ يَقُولُ إِنَّهُ مَقُولٌ بِالِاسْتِرَاكِ اللفظي، وَعَلَى هَذَا
التَّقْدِيرِ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ وَجُودِنَا عِلَّةً لِصِحَّةِ رُؤْيَيْنَا (1/52) أَنْ يَكُونَ الوجودُ الْبَارِي
عِلَّةً لِصِحَّةِ رُؤْيَيْهِ. وَهَذَا يَشْكُلُ الْجَوَابَ عَنْهُ عَلَى مَذْهَبِ 82 الشَّيْخِ.

وَالْجَوَابُ (20) : أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مَقُولٌ بِالِاسْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ بِدَلِيلٍ مِمَّنْ
انْتَقَسَاهُ إِلَى الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ وَالْمَعْنَى لِذَاتِهِ، وَمَوْرِدُ التَّقْسِيمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَرَكًّا.
قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْتَرَكًّا لَكَانَ جِنْسًا.

قُلْنَا : لَا نُسَلِّمُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ جِنْسًا لَوْ كَانَ ذَاتِيًّا لَتَوَقَّفَ مَا يَقَالُ عَلَيْهِ عَلَى
فَهْمِهِ وَلَا يَتِمُّ هَذَا الْجَوَابُ إِلَّا بِالتَّزَامِ أَنَّ الوجودَ رَائِدٌ عَلَى مَا هَيْئَةِ الوجودِ وَإِنْ كَانَ لَا
يُقَارِفُهَا وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ فَخَرِ الدِّينِ وَلَا يَتَّبِعُهُ 83 عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَقُولُ : الوجودُ
نَفْسُ الوجودِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَامَ مَا هَيْئَتِهِ كَالْقَاضِي وَالْإِمَامِ (21).

الثَّامِنُ : سَلَّمْنَا أَنَّ مَفْهُومَ الوجودِ مُسْتَرَكٌّ، لِيَكُنْ 84 لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا
مُسْتَرَكَّ يَسُوِّي الوجودَ وَالْخُذُوثَ وَعَلَيْكُمْ الْبَرَهَانُ عَلَى الْإِنْحِصَارِ.

79- هو ؛ بخصوصية 82- هو ؛ على ما ذهب إليه الشيخ

80- ساقط من ؛ هو ؛ 83- هو ؛ ولا يتم

81- ج ؛ هو ؛ لا استدعا 84- هو ؛ لأن

(20)- نفسه عند ابن التلمساني انظر ؛ شرح المعالم الورقة (1/114).

(21)- قارن ذلك بما في الورقة (1/114) من شرح المعالم للرازي/ تأليف ابن التلمساني.

ثُمَّ نَحْنُ نَذْكُرُ أَمْرًا آخَرَ غَيْرَ هَذَا وَهُوَ الْإِمْكَانُ وَلَا تَكُ فِي كَوْنِهِ مُضَافًا
لِلْجُودِ وَالْحُدُوثِ، فَإِنْ قُلْتُمْ: الْإِمْكَانُ عَدَمِيٌّ، قُلْنَا: وَإِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا عَدَمِيٌّ وَلَا
اسْتِغْنَاءَ 85 فِي تَحْلِيلِ عَدَمِيٍّ بِعَدَمِيٍّ.

قَالَ: بَعْضُ الْمُخَلِّقِينَ (22) / وَهَذَا مَعْنَى قَوِيٍّ يَعْسُرُ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَالْإِعْتِمَادُ
عَلَى عَدَمِ الرُّوحَانِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَمِ، وَلَا يُحْكِنُ إِبْطَالَ التَّحْلِيلِ بِالْإِمْكَانِ أَوْ الْمُرْكَبِ
مِنْهُ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَأْتِي أَمْرٌ عَدَمِيٌّ فَإِنَّ الْخَصْمَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ الرُّؤْيَةِ 86 وَلَا يَجْتَنِعُ
تَحْلِيلَ الْأَمْرِ الْعَدَمِيِّ بِالْعَدَمِيِّ /.

قُلْتُ: يُحْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ: يَكْفِي الْمُسْتَدِلُّ بَحْثَ فَلَمَّ أَجَدَ، ثُمَّ ظَهَرَ
وَتَبَيَّنَ صَالِحُ 87 لِلتَّحْلِيلِ 88 بَعْدَ إِبْطَالِ مَا 89 حُصِرَ مِنْ 90 الْأَوْصَافِ بِالْبَحْثِ لَا
يُوجِبُ الْإِنْقِطَاعَ فَيَتَعَيَّنُ إِبْطَالُهُ.

فَنَقُولُ: كَوْنِ الْإِلَهَةِ هِيَ الْإِفْكَانُ لَوَجَبَ رُؤْيُهُ كُلِّ مُحْكِنٍ، وَالتَّالِي 91
سَاطِلٌ مَكَذِبٌ 92 الْمَقْدَمُ.

وَلَا يَصِحُّ تَرْكِيبُهَا مِنَ الْإِمْكَانِ وَشَيْءٍ آخَرَ لَا تَحْتَاطِلُ التَّرْكِيبُ فِي الْإِلَهَةِ
الْعَلِيَّةِ.

التَّاسِعُ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا مَشْتَرَكَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ (93) فَكِنْ لَا نُسَلِّمُ
سُقُوطَ الْحُدُوثِ (93) عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ.

قَوْلُهُ: لَا يَنْقَلُ إِلَّا بِشَرْكَهِ مِنَ الْعَدَمِ، قُلْنَا: لَا نَسَلِّمُ بَلِ الْحُدُوثُ هُوَ
الْوُجُودُ 94 الْمَقْدَمُ مَسْبُوقِيَّةُ الْعَدَمِ، وَالْمَسْبُوقِيَّةُ أَمْرٌ مُقَارِنٌ لِلْوُجُودِ وَكَيْفِيَّةٌ لَهُ، وَصِفَةُ

85- دهر، والاستبعاد 88- ا؛ التحليل 91- ب؛ الثاني 94- دهر؛ الوجود

86- دهر؛ الرؤية 89- دهر؛ ما خص 92- ا؛ فكذا

87- ب؛ دهر؛ صلح 90- ساقط من ج (93، 93)- ساقط من دهر

(22)- منهم من التلمساني، انظر المرجع السابق

الْثَابِتُ 95 ثَابِتٌ

جَوَابُهُ (23) : أَنَّ الْحُدُوثَ صِفَةٌ إَعْتِسَارِيَّةٌ وَلَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ الْغَيْبِ الْحَقِيقِيَّةِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صِفَةً 96 ثُبُوتِيَّةً لَكَانَتْ حَادِثَةً وَتَسْتَلْسِلُ.

الْعَاشِرُ : سَلَّمْنَا أَنَّ الْوُجُودَ عِلَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ، وَلَكِنْ 97 لَمْ 98 قَدِمَ إِلَيْهِ يَنْقُضِي ذَلِكَ مُطْلَقًا.

وَمَا 99 الْمَانِعُ مِنْ تَوْقُفِ اقْتِضَائِهِ عَلَى شَرْطٍ وَانْتِفَاءِ مَا بِهِ، وَالْحُكْمُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ شَرْطِهِ وَانْتِفَاءُ مَا بِهِ.

فَإِنَّ الْحَيَاةَ 100 مُصَحَّحَةً لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ كَالَّذِيهِ وَالْأَلِيمِ وَالْبَارِي (1/33) حَتَّى وَلَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِذَلِكَ.

جَوَابُهُ (24) : أَنَّ الْحَيَاةَ 100 فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ شَرْطٌ لَا هِلَّةٌ وَالْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي حُكْمَهَا لِنَفْسِهَا فَلَا يَصِحُّ وَجُودُهَا بِذَوْنِهِ كَالْعَالِمِ وَالْعَالَمِيَّةِ.

الْحَادِي عَشَرَ : مَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ عِلَّةً لِصَحَّةِ الرُّؤْيَى بِالنَّشِئَةِ الْيَنَاءِ؟

وَالْعِلَّةُ إِنَّمَا تَقْتَضِي حُكْمَهَا إِذَا وَجَدَتْ فِي مَحَلِّهَا فَإِنْ وَجَدَتْ فِي مَحَلِّهَا 101 مُعَلَّلٌ بِإِفْكَانِهَا بِالنَّشِئَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 102 لِأَنَّ الْخَلْقَ إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْهُ وَلَا يَصِحُّ بِالنَّشِئَةِ الْيَنَاءِ.

جَوَابُهُ (25) : أَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَتَخَلَّفُ 103 حُكْمُهَا عَنْهَا بِحَالٍ، وَقَدْ رَسَا لَا

95- دأى : الثبوت 98- زيادة من بهجهم دأى 101- و : الجوهر

96- ساقط من دأى 99- ج : وأما 102- (ب) بهجهم دأى : تعالى

97- دأى : ولاكن 100- بهج : الحياة 103- بهجهم دأى : لا يختلف

(23)- نفس الجواب الذي ذكره ابن التلمساني انظر : شرح المعالم الورقة 114/ب

(24)- نفس الجواب عند ابن التلمساني انظر : الورقة (114/ب) شرح المعالم.

(25)- قارن ذلك بما ورد في شرح المعالم لابن التلمساني الورقة (114/ب)

تَوَثَّرُ، وَقُدْرَةُ الْبَارِي تَعَالَى مُؤَثَّرَةٌ، وَنَحْبَتُهَا إِلَى سَائِرِ الْمُمَكِّنَاتِ بِسَبْعَةٍ وَاحِدَةٍ؛

وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الْبَارِي تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ 104 الْمُمَكِّنَاتِ وَمَوْجِدٌ 105 لَهَا
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ قُدْرَةٌ عَلَى إِبْقَادِ مُمْكِنِ الْبَنَةِ.

الْثَّانِي عَشَرَ : مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحُجَّةِ 106 يُنْقِصُ بَأَن يَقَالَ الْجَوَاهِرُ 107
وَالْعَرَضُ مَخْلُوقَانِ وَصِحَّةُ الْمَخْلُوقِيَّةِ فِيهِمَا حُكْمٌ مُشْتَرَكٌ تَبَيَّنَ لَنَا فَلَا نَدْرِكُهُ مِنْ عِلْمِهِ
مُشْتَرَكِيٍّ وَالْمُشْتَرَكِ 108 إِمَّا الْحُدُوثُ وَإِمَّا الْوُجُودُ، وَالْحُدُوثُ بَاطِلٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَتَبَيَّنَ
الْوُجُودُ؛ فَيَلْزَمُ كَوْنُهُ تَعَالَى يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا. تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ
وَكَمَا أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَهَذَا سُؤَالٌ قَوِيٌّ فَإِنْ قَالُوا: صِحَّةُ الْمَخْلُوقِيَّةِ مُقْلَلَةٌ 109 بِإِلْطِافِ الْبَارِي
وَاجِبٌ لِرَبِّهِمْ مِثْلُهُ فِي صِحَّةِ الرُّؤْيَى.

الْثَّالِثُ عَشَرَ : النُّقْصُ أَيْضًا بَأَنَّا نَحْرِكُ بِالْإِلْمِيسِ الطُّبُولِ وَالْعَرِيسِ
وَالْمُخْرَازَةِ وَالْبِرُودَةِ وَصِحَّةُ الْمُلُوسِيَّةِ حُكْمٌ مُشْتَرَكٌ. وَتَسْوِقُ الْكَلَامَ إِلَى آخِرِهِ حَتَّى
يَلْزَمُ كَوْنُهُ مَلْمُوسًا.

وَكَذَلِكَ 110 الْكَلَامُ فِي سَائِرِ الْأَذْرَاكِاتِ وَالْإِزَامَةِ مَدْفُوعٌ بِتَبْدِيلِهِ 111
الْعَقْلِ 112. وَهَذَا أَيْضًا قَوِيٌّ جِدًّا.

وَأَمَّا جَوَابُ الْأَسْئَلِ (26) عَنْهُ بَأَنَّا إِذْ رَأَى الرُّؤْيَى يَتَسَاءَلُونَ وَلَا يَتَوَثَّرُونَ وَلَا
يَتَأَثَّرُونَ مَحَلُّهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِالْقَدِيمِ؛ كَالْعِلْمِ بِخِلَافِ الْإِلْمِيسِ وَتَبَيَّنَ الْأَذْرَاكِاتُ بِأَنَّهَا لَا
تَتَحَقَّقُ إِلَّا مَعَ اتِّصَالَاتٍ جِسْمَانِيَّةٍ وَتَوَثَّرُ 113 وَيَتَأَثَّرُ بِهَا مَحَلُّهَا فَضَعِيفٌ؛

104-م؛ (هـ) جميع 107-ب؛ الجواهر 110-أ؛ وكذا 113-أ؛ م؛ وناشر

105-و؛ وهو وجود 108-ج؛ بالمشاركة 111-ب؛ ببعدة

106-م؛ ب؛ الحج 109-م؛ م؛ معال 112-ب؛ العقول

(26)- سبق التعريف به الخ؛ من هذه الرسالة

قَائِلُهُ إِنَّ صَحَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ إِذْرَاكَ الرُّؤْيَا بِدُونِ انْتِصَابِ أَشْغَلِيَّتِهِ 115
وَأَنْصَالِهَا بِالْمَرْثِي 115 وَتَشْبِيْهَا 116 بِهِ وَبِدُونِ ارْتِسَامٍ وَمُقَابَلَةٍ وَلَا يَكُونُ سَوَاءً
ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْعَقْلِ وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَهُوَ أَمْرٌ عَادِيٌّ فَلْيَتَصَحَّ تَعَلُّقُ هَذِهِ الْإِذْرَاكَاتِ بِخُرُوجِ
انْتِصَالَاتٍ وَتَأَثُّرٍ 117.

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ :

/مِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ هَمَّ وَقَالَ : الرَّبُّ تَعَالَى 118 مُدْرِكُ الْإِذْرَاكَاتِ
الْخَمْسَةِ طَرْدًا 119 لِلذَّلِيلِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْأَسْبَابِ الْمَعَارِنِ بِإِعْدَمِ
الْإِذْرَاكَاتِ فِي الشَّاهِدِ عَادَةً يَا لَلَّهِ تَعَالَى 118 كَتَقْلِيلِ الْحَدَقَةِ نَحْوَهُ وَالْإِصْغَاءِ 120
يَا لَأَذْنٍ إِلَى الْإِجْهَةِ وَالشَّحْرُكِ إِلَيْهِ لِقَصْدِ إِذْرَاكِهِ لَكِنَّهُ 121 لَا تَعَلُّقُ عَلَيْهِ (1/54) هَذِهِ
الْأَسْمَاءُ لِإِعْدَمِ وَرُودِ الشَّرْعِ بِهَا.

وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (27).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ بَاقِيَ الْإِذْرَاكَاتُ لَا تَعْمُ كُلُّ هَوَاجِدٍ بَلْ إِذْرَاكَ السَّمْعِ
يَخْتَصُّ بِالْأَصْوَاتِ وَالْبَارِي تَعَالَى 118 لَيْسَ بِصَوْتٍ وَلَا الصَّوْتُ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ إِذْرَاكَ السَّمْعِ.

وَالشَّمُّ يَتَعَلَّقُ بِالرُّؤْيَا وَالرَّبُّ تَعَالَى 123 لَيْسَ بِرَأْيٍ وَلَا الرُّأْيُ مِنْ
صِفَاتِهِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِذْرَاكَ الشَّمِّ.

وَالذَّوْقُ (124) يَتَعَلَّقُ بِالطَّعْمِ وَالرَّبُّ تَعَالَى لَيْسَ بِطَعْمٍ وَلَا الطَّعْمُ مِنْ
صِفَاتِهِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الذَّوْقُ 124.

114- م؛ الأشعة 117- ج؛ و؛ وتوثر 120- ج؛ و؛ والأصغر 123- أ؛ ب؛ ج؛ د؛ : تعالى

115- أ؛ ب؛ و؛ بالمرعي 118- ج؛ و؛ : تعالى 121- ب؛ و؛ : لاكنه (124) (124)- : ساقط من ج

116- و؛ وتشبهها 119- م؛ : طرد 122- : زيادة من م؛ و

(27). قارن ذلك بما ورد في الملح/تحقيق الشيخ عبد العزيز بن الدین السبزواری، ص 111.

وَاللَّسُّ يَتَعَلَّقُ بِالْكَفَيَّاتِ الْمَلْمُوسَةِ وَالرُّبُّ تَعَالَى 123 لَبَسَ سَيِّئِيَّةً، وَلَا
الْكَيْفِيَّةُ الْمَلْمُوسَةُ مِنْ صِفَاتِهِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِدْرَاكُ اللَّسِّ.

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ عَدَا مَا يَحِدُّهُ كُلُّ عَاقِلٍ فِي تَفْسِيرِهِ مِنَ التَّعْرِيفِ بَيْنَ
عِنْدِهِ الْإِدْرَاكَاتِ، وَلَوْ اتَّخَذَتْ فِي الْإِدْرَاكِ لَوَقَعَ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَ الْإِدْرَاكَاتِ وَهُوَ مُحَالٌ.
وَعَدَا 125 مَذْمُومًا (28) عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَالْقَلَانِسِيُّ وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

الرَّابِعُ عَشَرَ : قَالَتِ الْبَهْشَمِيَّةُ (29): لَوْ تَعَلَّقَتِ الرُّؤْيَةُ بِالْوُجُودِ لَمَا
أَدْرَكْنَا أَهْيَلَاتِ الْأَشْيَاءِ.

جَوَابُهُ : إِنَّا إِذَا شَاهَدْنَا 126 شَيْئًا عَلِمْنَا وَجُودَهُ وَيَتَبَعُهُ الْعِلْمُ بِتَمْيِيزِهِ.

قَالُوا : إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِالْأَخْصِ كَمَا قَالَ أَبُو هَاشِمٍ. وَكَذَلِكَ ادْخُلْ فِي
فِيضَةِ 127 الْعَقْلِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْأَخْصِ يَسْتَلِيزُ الْعِلْمَ بِالْأَعْمِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

قُلْنَا : قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ بَاطِلٌ. وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ 128 ذَلِكَ مَعَ زَعْمِهِ أَنَّ
أَخْصَ الشَّيْءِ خَالٌ تَفْسِيئٌ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ وَلَا مَجْهُولَةٌ، كَمَا أَنَّ أَعْمَالَ لَا
مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ، وَعِنَّا يَهَيَّا أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ عَلَى جَيَالِهَا. وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً عَلَى
جَيَالِهَا فَكَيْفَ تَكُونُ مَحْسُوسَةً وَكُلُّ مَحْسُوسٍ مَعْلُومٌ.

وَقَوْلُهُ : إِنَّا نَسْتَفِلُ 129 مِنْ إِدْرَاكِ الْأَخْصِ إِلَى إِدْرَاكِ 130 الْوُجُودِ لِأَنَّهُ
أَعْمٌ، لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ دَعْوَى أَنَّ الْوُجُودَ أَعَمُّ مَقَارِقٍ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا الْمَاهِيَةَ 131 مُتَقَرَّرَةً
فِي السَّدَمِ دُونَ الْوُجُودِ، وَالْعِلْمُ بِالْأَخْصِ إِنَّمَا يَسْتَلِيزُ الْعِلْمَ بِالْأَعْمِ الذَّائِي أَوْ لَارِهِ،
لَا 132 الصَّرِيحُ الْمَقَارِقُ، فَتَقِلَّ مَا قَالُوهُ.

125- الوار : ساقط من دعو : 128- دعو : (د) على : 131- دعو : الماهيات

126- دعو : شجونا : 129- دعو : أنها تتنقل : 132- زيادة من باع دعو

127- ر : فصيحة : 130- ساقط من ج

(28) ذكر هذا المذهب الشيخ السنوسي في منازعاته الكلامية مع المخيلي، فذكر أنه مذهب فاسد عند الأئمة
لا يجوز تنليه، انظر : مجلة كلية الآداب، فاس، ع : 3/س : 1988 من 198 : 199
(29) انتزع أبي هاشم بن الجبائي (ت 321هـ/933م) وقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق العلم لا على فعل وقد
شاركوا المختلة في أكثر خلاتها، وانفردوا عنهم بفصاح لم يسبقوا إليها- انظر الفرق بين الفرق، البغدادي
س : 184، 185

وَأَخْبَقُ أَنَا إِذَا رَأَيْتَا شَيْئًا وَمَيَّزْنَاهُ عَنْ غَيْرِهِ لَا نُحَرِّكُ مَا يَهَيِّئُهُ أَوْ أَحْصَاهُ مُطْلَقًا، وَلَا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَهُوَ قَضِيَّةٌ عَادِيَّةٌ لَا عَقْلِيَّةٌ. ثُمَّ الدَّلِيلُ لَنَا عَلَى جَوَابِ الرُّؤْيَةِ مِنْ 133 السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْخَبَارًا 134 عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ [قَالَ 135 رَبِّ أَرِنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ 136 أَنْظِرْ إِلَى الْخَبَلِ (137) فَبَيْنَ اسْتَقَرَّتْ مَكَانَهُ (137) فَسَوَّفَ تَرِنِي 138] (130) (131).

وَوَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا قَوْلُهُ: أَرِنِي. فَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُسْتَحِيلَةً قِيَامًا أَنْ يَكُونَ مُوسَى (139) عَلَيْهِ السَّلَامُ (139) عَالِمًا بِاسْتِحْوَائِهَا، أَوْ عَالِمًا بِجَوَابِهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ (140/55) عِلْمٌ بِذَلِكَ. وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ 140 الْعَاقِلَ لَا يَسْتَأْذِنُ 141 الْمُخَالَ وَلَا يُطَلِّبُهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ نَبِيًّا كَرِيمًا. وَالثَّالِثُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ جَهْلٌ، وَمَنْ أَصْلَفَاهُ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَشَرَّفَهُ بِتَكْلِيمِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْهَلَ مِنْ أَحْكَامِ رَبِّهِ مَا تُحَرِّكُهُ حُثَالُهُ 142 الْمُعْتَرِجَةُ بِزَعْمِهَا. وَإِذَا بَطَلَ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ تَعَيَّنَ الثَّانِي وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَقَائِبِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي جَوَابِهِ: [لَنْ تَرِنِي]. فَحَصْنُ 143 نَفَى الرُّؤْيَةِ بِالْحَالِ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَحِيلَةً لَقَالَ لَنْ أَرِي، أَوْ 144 لَا تَصُحُّ رُؤْيَتِي، أَوْ لَسْتُ بِمَرِيئٍ كَيْفَنَّهُ 145 أَثَبَّتْ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ مِنْ جِهَةِ الرُّائِي.

133- ب: و 139- زيادة من: م، و 143- 1: فحضر

134- م: واختبار (139) (139)- زيادة من: م، و 144- ب: و

135- زيادة من المصحف 140- ج: م، و: فإن 145- ب: و: لا يـ

136- ب: و: ولا يـ 141- أ: ب، ج: م، و: لا يـ

(137) (137)- ساقط من ج 142- و: حثالة

(30)- الأعراف 143

(31)- لقد فحص المؤلف هنا ما ذكره الأشعري عن هذا الدليل في كتابه الإبانة... انظر ص: 41

فَلَمَّا لَمْ يَنْفِ 146 الرُّؤْيَا عَلَى الْحَمَلَةِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَوَارِ، وَتَطْلُرُهُ
الشَّاهِدِ مَا إِذَا كَانَ فِي كَيْفٍ 147 رَجُلٌ حَبَّرَ فَطَلَنَهُ 148 رَجُلٌ 149 آخَرُ مَلْعَامًا؛ (150)
فَقَالَ إِعْطِنِي هَذَا لِأَكْلِهِ؛ فَإِنَّ الْجَوَابَ الصَّحِيحَ هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ هَذَا لَا يُؤْكَلُ.
أَمَّا إِذَا كَانَ مَلْعَامًا (150) يَصِحُّ أَكْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مَنَعَهُ فَإِنَّ 149 جَوَابَهُ 151
أَنْ يَقُولَ إِنَّكَ لَنْ تَأْكُلَهُ.

وَنَالِهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّقَ الرُّؤْيَا عَلَى اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ، وَاسْتِقْرَارُهُ
مُمْكِنٌ، وَالْمَعْلُوقُ عَلَى شَرْطٍ مُمْكِنٌ مُمَكِّنٌ 152، فَرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى مُمَكِّنَةٌ.

لَا يَقَالُ: الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ مُتَتَبِعٌ وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ خَالَ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّ
صِغَةَ الشَّرْطِ تُصِرُّ الْمَاضِيَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ فَحِينَئِذٍ إِذَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِرًّا أَوْ لَا 153.
وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَالْأَوَّلُ وَجَبَ حُصُولُ الرُّؤْيَا لَوْجُوبِ حُصُولِ الْمَشْرُوطِ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِهِ
الْلُّغَوِيِّ.

وَلَمَّا لَمْ تَحْصُلْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَبَلَ لَمْ يَسْتَقِرْ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَقِرْ فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ؛
ضَرُورَةً أَنْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ فَإِذَا الْجَبَلَ خَالَ مَا عُلِقَتْ الرُّؤْيَا عَلَى
اسْتِقْرَارِهِ مُتَحَرِّكٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اسْتِقْرَارَ الْمُتَحَرِّكِ خَالَ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا مُحَالًا.

فَنَبَتَ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ مُتَتَبِعٌ.

لَا نَأْتِي نَقُولُ: الرُّؤْيَا وَإِنْ كَانَتْ مُتَتَبِعَةً فِي الْحَالِ (32) فَلَا تَمْتَنِعُ فِي
الْإِسْتِقْبَالِ وَمَا ذَكَرَ هُوَ بَيِّنٌ لِعَدَمِ وَقُوعِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَحْتَ نَقُولُ مُوجِبِهِ،
وَالْمُدْعَى 154 إِنْمَا هُوَ جَوَارُ الرُّؤْيَا فِي الْآخِرَةِ لَا وَقُوعُهَا فِي الدُّنْيَا.

149- زيادة من ب، هـ، و 153- في و؛ الأولى

146- هـ، و؛ لم ينفى 150- ساقط من و 154- أ، ب؛ المحذوف

147- و؛ فم 151- أ؛ فجوابه

148- ساقط من ب، ج 152- ساقط من ج
(32)- هذا هو قول الجمهور ... انظر: الورقة (107/1) شرح محصل المقاصد المنجور

قُلْتُ : وَهَذَا الْجَوَابُ أَظْهَرُ مِنْ جَوَابِ الْإِمَامِ تَحْرِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ :

/سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَبَلَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مُتَحَرِّكٌ، لَكِنْ 155 الْجَبَلَ بِمَا هُوَ جَبَلٌ يَصِغُ عَلَيْهِ السُّكُونُ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ ذَاتُ الْجَبَلِ.

وَالْمُقْتَضَى لِامْتِنَاعِ السُّكُونِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا 156. فَمَا 157 هُوَ مَنْشَأُ الصَّحَةِ مِنْ اسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ مَذْكُورٌ فِي الْآيَةِ.

وَمَا هُوَ مَنْشَأُ الْإِمْتِنَاعِ وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ حَالِ الْحَرَكَةِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِيهَا، فَوَجِبَ الْقَطْعُ بِالصَّحَةِ إِذْ يُقَالُ عَلَيْهِ مَا ثَبَتَ مِنْ ضَرُورَةِ اللفظِ وَمُقْتَضَاهُ فَهُوَ كَالْمَذْكُورِ لَفْظًا لَا مَعَالَةً.

وَالِاسْتِقْرَارُ حَالِ التَّحَرُّكِ مُحَالٌ وَالْمَمْتِنَعُ لغيرِهِ كَالْمَمْتِنَعِ لِنَفْسِهِ.

وَرَابِعُهَا قَوْلُهُ : [فَسَوْفَ تَرَى 158] (33). مَعْنَاهُ عَلَى مَا قِيلَ تَرَى 158

سَرِيعًا قَبْلَ 159 أَنَّ (1/56) الَّذِي يَنْتَقِى بَعْدَ اسْتِقْرَارِ سُرْعَةِ الرُّؤْيَةِ لَا أَصْلَ الرُّؤْيَةِ وَهِيَ الرُّؤْيَةُ (160) فِي الدُّنْيَا (160) دُونَ الْآخِرَةِ.

وَحَامِسُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ (33)] وَالشَّجَلِيُّ هُوَ الظُّهْرُ، وَمَا جَارَ أَنْ يَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ الَّذِي لَا رُؤْيَةَ لَهُ جَارَ أَنْ يَتَجَلَّى لِمَنْ لَهُ الرُّؤْيَةُ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهَا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ 161 الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى 162 : [وَجُودُهُ بِؤْمُرِهِ شَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ] (34) وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا 163 مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ.

153- بهو : لاكن 159- 1 : وبين 163- ساقط من بهو

156- مءو : متحرك (160/160)- ساقط من مءو

157- ساقط من ج، في و : بها 161- ساقط من ج

158- (ج، مءو : تراني 162- (ج، مءو : تعالى

(33)- الأعراف 143

(34)- القيامة 22، 21

أَحَدُهَا : أَنَّ النَّظَرَ (35) وَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِلْقَافِ الْمَشْتَرَكَةِ لَيْكُنْهُ إِذَا فُسرَ بِإِلَى وَفُتِحَ بِالنُّجُومِ كَانَ خَاصًّا 164 بِرُؤْيَا الْبَصَرِ وَهُوَ فِي هَذِهِ آيَةٍ كَذَلِكَ

وَوَاحِدُهَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 162 وَصَفَ الْوُجُوهَ النَّاطِرَةَ إِلَيْهِ بِالنَّاصِرَةِ 165 فَقَوْلُهُ 166 : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ) (34) أَيُّ نَاعِمَةٍ قَبِيضٌ قَوْلُ الْمُعْتَرِكَةِ : إِنَّ النَّظَرَ هُنَا مَعْنَى الْإِنْتِظَارِ، لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ يَلْزَمُهُ الْعَمُّ وَالْكَدْرُ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : الْإِنْتِظَارُ الْمَوْتُ الْأَحْمَرُ.

وَوَاحِدُهَا : تَقْيِيدُ النَّظَرِ 167 فِي آيَةِ الْوُجُوهِ 168 النَّاصِرَةِ 169 وَهِيَ غَيْرُ عَامَّةٍ يَذَلُّ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ عَلَى أَنَّ نَمَّ وَجُوهًا 170 غَيْرُ نَاطِرَةٍ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ الْإِنْتِظَارَ لَمَا كَانَ (171) لَتَخْصِيصِ الْإِنْتِظَارِ (171) بِالْوُجُوهِ النَّاطِرَةِ فَاتِّدَّ لَا سِتْوَاءِ الْمُجِيبِ فِي الْإِنْتِظَارِ. آيَةُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى 172 : [لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ] (36). وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْأَيْفَ وَاللَّامَ فِي الْحُسْنَى إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِلْحُسْنَى أَوْ لِلْعَهْدِ لَا جَائِزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحُسْنَى وَإِلَّا لَدَخَلَتْ 173 الزِّيَادَةُ فِيهِ. فَكَانَ الْأَصْلُ أَلَّا تُعْطَفَ وَقَدْ عَطِفَتْ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ وَلَا مَعَهُدَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْجَنَّةُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالزِّيَادَةِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى 172.

الثَّانِي : مَا جَاءَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ : [أَحْسَنُوا] أَيُّ قَالُوا قَوْلًا حَسَنًا وَهُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

164- داء ؛ غالما 167- أ ؛ النظر والانتظار 170- أ ؛ وجوه 173- ج ؛ ع ؛ ادلت

165- أ ؛ الناصرة 168- داء ؛ بالوجه (171، 171)- داء ؛ التخصيص

166- داء ؛ قوله 169- أ ؛ الناطرة 172- أ ؛ ج ؛ د ؛ تعالى

(36)- حمل الجبائي النظر في الآية على معنى الانتظار ، وجعل (إلى) إسما بمعنى التمتع... ورد بأنه لو أريد ذلك لما خص بإسناده إلى الوجوه... انظر
ص 207 - شرح محصل القاصد المنجور ،

وَقِيلَ فَعَلُوا مَا تَعْبُدُوا بِهِ عَلَى وَجْهِ حَسَنٍ. وَقَوْلُهُ : [الْحُسْنَى] ثَابِتٌ 174
الْأَحْسَنُ وَهِيَ 175 الْجَنَّةُ. وَقَوْلُهُ : [وَرِيَاةٌ] هِيَ الشُّغْلُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ. وَيَذُلُّ عَلَيْهِ مَا
رُوي عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (الْحُسْنَى هِيَ الْجَنَّةُ وَالزِّيَادَةُ هِيَ الشُّغْلُ إِلَى
وَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ) (37).

الآيَةُ الثَّالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى 176 فِي حَقِّ الْكُفَّارِ : [كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ
لَمَّحْجُونٌ] (38).

فَمَفْهُومُهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ مَحْجُوبِينَ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأَحَادِيثٌ :

الْأَوَّلُ : (مَا رُوي (39) أَنَّ نَاسًا سَأَلُوا النَّبِيَّ 177 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالُوا : هَلْ تَرَى 178 نَرَى 179 رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ :

هَلْ تَصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ فِي 178 الظُّهَيْرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟

قَالُوا : لَا قَالَ 180 فَهَلْ تَصَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ النَّجْرِ؟ قَالُوا : لَا

قَالَ 180 قَوْلَ الَّذِي تَقْسِي بِيَدِهِ لَا تَصَارُونَ فِي رُؤْيَا رَبِّكُمْ كَمَا لَا تَصَارُونَ

فِي رُؤْيَا أَحَدِهِمَا.

قِيلَ : رَوَاهُ تَيْفٌ وَعِشْرُونَ (1/57) مِنَ الصَّحَابَةِ وَاجْتَمَعَ الْمُخْتَلِفُونَ عَلَى

صَحَّتِهِ.

174-1 : ثَانِيَةً 177-ج : ما هو ؛ رسول الله

175-ج : ما هو وهو 178- ساقط من ؛ و

176-ج : ما هو ؛ تعالى 179-ج : ما هو ؛ نرا

180- الفاء ؛ ساقط من جميع النسخ- والتصحيح من صحيح مسلم ج 4 ص 2279

(37)- الطبريزي دار المعرفة بيروت ج 11 ص 75 (38)- المطففين 15

(39)- صحيح البخاري/ دار الفكر، ك : التوحيد، ب : قول الله تعالى [وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة]

ج 4 ص 184، صحيح مسلم/ نشر إدارة البحوث العلمية السعودية ك : الزهد والرقائق ج 4 ص 2279 ر ؛

16 ب : رُؤْيَا اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ، من ابن ماجه ص 1451، ر ؛ 4336

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ رَوَاتَانِ إِحْدَاهُمَا لَا تُضَارُونَ وَالْآخَرَى لَا تَصَامُونَ؛

وَفِي كِلَا الرَوَاتَيْنِ رَوَى أَيْضًا 181 مُسَدَّدًا وَمُخَفَّفًا.

فَأَمَّا تُضَارُونَ مُخَفَّفًا فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الضَّرِيرِ.

يُقَالُ ضَارَهُ بَضِيرُهُ وَيُضَوِّرُهُ إِذَا خَالَفَهُ وَالْمَعْنَى لَا يَخَالِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي رُؤْيَيْهِ. وَأَمَّا بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ : لَا تَصَامُونَ مُخَفَّفًا فَمَعْنَاهُ لَا يَنَالُكُمْ حَيْثُ أَيْ ذَلٌّ فِي رُؤْيَيْهِ.

وَأَمَّا بِالتَّشْدِيدِ فَمَعْنَاهُ 182 لَا يَنْصُمُ 183 بَعْضُكُمْ 184 إِلَى بَعْضٍ فِي وَقْتُ النَّظَرِ يَسْأَلُهُ 185 أَنْ يَرِيَهُ إِيَّاهُ كَمَا تَفْعَلُونَ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي : رَوَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى 186 مُنَادٍ إِلَّا إِلَيْنَا لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا، فَيَقُولُونَ أَلَمْ يَبَيِّضْ وَجُوهَنَا وَيُنْقِلْ 187 مَوَارِينَنَا وَتَجَانًا مِنَ النَّارِ وَأَدْخَلَنَا الْجَنَّةَ فَيَكْشِفُ لَهُمُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى قَوْلًا 188 مَا أَعْطَاهُمْ 189 شَيْئًا أَحَبَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (40)).

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ : رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ 190 مَنْ يَنْظُرُ إِلَى جَنَاتِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَقُصُورِهِ 191 مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ، وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 192 مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غُدْوَةً وَعَشِيًّا). وَقَرَأَ [وَجْهُهُ] يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةً إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً (41)، (42).

181- ساقط من ب : 184- ب:ج:م : بعضهم 187- ب:ج:م:هو ؛ يوتقل 190- ساقط من ؛ و

182- ساقط من ؛ و 185- أ:ب:ج:م:هو ؛ يستلله 188- ج:م:هو ؛ ظاله 191- أ ؛ سروره، ب:ج ؛ وسوره

183- م:هو ؛ لا يضم 186- و ؛ نادا 189- م:هو ؛ اعطاكم 192- زيادة من ب:ج:م:هو

(40)- الحديث في مسند أحمد دار صادر للطباعة والنشر 4 ص 333

، صحيح الترمذي/ مطبعة الصاوي ج 10 ص 19 ك ؛ أبواب مكة الجنة ، ب ؛ ما جاء في رؤية الرب ،

(41)- القيامة 22/21

(42)- صحيح الترمذي/ مطبعة الصاوي ج 10 ص 19 ب ؛ صفة الجنة

، مسند أحمد دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 13

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا الْجَمَاعُ: فَقَدْ اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ عَلَى جَوَابِ
وُقُوعِ الرُّؤْيَا فِيهَا حَكَاهُ 193 أَهْلُ السُّنَنِ وَاسْتَدَلَّتِ الْمَعْتَزِلَةُ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا
بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ.

أَمَّا الْمَعْقُولُ: فَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ شَخْصَيْنِ يَرَى 194 أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَا
بَدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقَابِلُ الْآخَرَ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابِلِ 195.

فَالْأَوَّلُ: لَيَنْتَبِعَ الشُّعَاعُ إِلَى الْمُرْتَبِ.

وَالثَّانِي: لَيَنْعَكِسَ إِلَيْهِ كَالْحَالِ فِي رُؤْيَا الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ فِي
الْمِرْآتِ 196.

وَسَلَامَةُ الْحَاشِيَةِ عَلَى أَصْلِهِمْ مِنْ أَنَّ الْقَمَى اخْتِلَالُ الْبَيْنَةِ لَا خَلْقُ شَيْءٍ فِي
الْحِلِّ كَمَا تَقُولُ الْأَشْعَرِيَّةُ.

وَكَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ لَا مَمْتَنِعَ 197 رُؤْيَاهُ اخْتِرَازًا مِنَ الْمَعْدُومِ وَمِنْ
الطُّعُومِ وَالزُّوَانِجِ وَالْعُلُومِ وَعَدَمِ الْقَرِيبِ الْمُفْرِطِ (198) وَالْبُعْدِ الْمُفْرِطِ، فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ
الشُّعَاعَ بَرَعِيهِمْ (198) وَعَدَمُ اللَّطَافَةِ اخْتِرَازًا مِنَ الْهَوَى، وَعَدَمُ الصُّغَرِ كَالْجَوْهَرِ
الْفَرْدِ وَعَدَمُ الْحِجَابِ الْكَثِيفِ كَالْجَبَلِ لَا الشُّقَافِ اللَّطِيفِ كَالزُّجَاجِ.

قَالُوا: فَالرُّؤْيَا عِنْدَ حُضُورِ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَاجِبَةٌ وَإِلَّا لَجَازَ أَنْ يَكُونَ
بِحَضَرَتِنَا جِبَالٌ وَشُمُوسٌ وَأَقْمَارٌ وَتَحُنُّ لَا تَرَاهَا، وَذَلِكَ جِهَالَةٌ عَظِيمَةٌ وَسَفْسَاطَةٌ.

193- م؛ و؛ فما بين 196- أ ب ج د هـ؛ المرات

194- أ هـ؛ و؛ ب؛ 197- ج د هـ؛ و؛ لا ممتنع

195- م؛ و؛ القابلة (198؛ 198) - ساقط من ج

فَإِذَا تَقَرَّرَ 199 هَذَا عَلِمَ أَنَّ الرُّؤْيَا لَا تُعْقَلُ 200 إِلَّا فِي الْحَسْبِ وَاللَّهِ
تَعَالَى 201 لَيْسَ بِحَسْبٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى 202.

وَأَيْضًا فَمَا يَسُوَّى سَلَامَةِ الْحَاشَةِ وَكَوْنِ الشَّيْءِ 203 بِحَيْثُ يَصِحُّ (1/58)
أَنْ يُرَى مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَوْجُدُ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ

وَالشَّرْطَانِ حَاصِلَانِ فِي الْحَالِ، فَلَوْ كَانَ الْبَارِي مِنْ تَصِحُّ رُؤْيَيْهِ لَوَحَّتْ
أَنْ تَرَاهُ فِي الْحَالِ وَاللَّيْلُ بَاطِلٌ فَلَمَّا لَزِمَ مِثْلُهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُولُ فَقَوْلُهُ 204 تَعَالَى 201: [لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ] (143). وَقَوْلُهُ: [لَنْ
تَبْرِيْنِي] (44).

الْجَوَابُ: أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ فَلَيْزَ جَمِيعَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الرُّؤْيَا
فَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ يَشْبُوهُ 205 مِثْلَ تِلْكَ الرُّؤْيَا وَلَا يَلْزَمُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَالَّذِي تَبَدَّلَهُ
الْمُعْتَرِضُ مَا أَذْمَنَاهُ، وَالَّذِي أَذْمَنَاهُ لَمْ يَتَعَرَّضُوا فِي الْحَقِيقَةِ لِإِبْطَالِهِ 207؛

وَأَمَّا هُمْ يَتَكَلَّمُونَ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّنَا، ثُمَّ إِنَّا مَنَعُ اسْتِزْوَاطِ
اَنْبِيَائِ الشُّعَايِ فِي صُحَّةِ الرُّؤْيَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِبْ مِنْ أَعْيُنِنَا عِنْدَ رُؤْيَا
نِصْفِ 208 كَرَّةِ الْعَالَمِ أَجْزَاءُ تَنْصِلُ بِهَا كَيْفَ وَالْإِدْرَاكُ إِخْمَاوُ مَعْنَى وَاحِدٍ فِي نَفْسِهِ
يَصِحُّ قِيَامُهُ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، فَإِنَّ قُبُولَهُ لَهُ لِنَفْسِهِ فَلَا تَتَوَقَّفُ 209 صُحَّةُ الْإِنْصَافِ بِهِ
عَلَى انْصِغَامِ جَوَاهِرِ أُخَرٍ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْمَشْرُوطِ وَالْإِنْجَازِ
قِيَامُ الْحَيَاةِ 210 مَحَلٌّ وَتَكُونُ شَرْطًا فِي قِيَامِ الْعِلْمِ بِغَيْرِهِ وَإِذَا صَحَّ قِيَامُهُ بِالْخَبَرِ
الْفَرْدِ بَطَلَ اسْتِزْوَاطُ اَنْبِيَائِ الشُّعَايِ.

199- م؛ و؛ نهر 204- م؛ و؛ قوله 209- م؛ و؛ فلا يتوقف

200- ب؛ لا يتعلق 205- م؛ و؛ يشبوه 210- ب؛ م؛ بالحياة

201- أ؛ ب؛ م؛ و؛ تعالى 206- و؛ ذلك

202- و؛ أن يرا 207- م؛ و؛ لا يبطاله

203- م؛ و؛ (ه) يصح 208- زيادة من ب؛ م؛ م؛

(13)- الأنعام 104

(44)- الأعراف 143

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ اتِّبَعَتْ الشُّعَاعُ سَرَطًا بَطَلَ تَقْيُّهُ الشَّرَاطِطُ الْمُرْتَسِةُ عَلَى ذَلِكَ
ثُمَّ مَطَالِبَتُهُمْ بِحَصْرِ الْمَوَاقِعِ 211 فِيمَا ذَكَّرُوهُ وَلَا يَحْدُونَ إِلَيْهِ سَبِيلًا سِوَى
الْإِسْتِقْرَاءِ 212؛ وَحَاصِلُهُ عَدَمُ عِلْمٍ لَا عِلْمٌ بِالْعَدَمِ. وَيُقَالُ لَهُمْ لَمْ 213 لَا يَكُونُ الْمَانِعُ
لِرُؤْيَا بَعْضِ الْأَشْيَاءِ خَلْقَ مَعْنَى فِي الْعَيْنِ يَصَادُ ذَلِكَ الشَّيْءُ، بَلْ يَتَعَيَّنُ اعْتِقَادُ ذَلِكَ
وَالْإِلْمَاحُ صَحَّ مِنَ الْبُشَى أَنْ يَرَى الْمَلَكُ وَيُخَاطَبُهُ بِحَضَرَتِنَا وَنَحْنُ لَا نَشَاعِدُهُ.

وَهَذَا يَحْزَمُ قَوْلَهُمْ: لَوْ لَمْ تَبِ الرُّؤْيَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الشَّرَاطِطِ إِلَى
آخِرِهِ 214.

لَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ اجْتِمَاعُ الرُّؤْيَا لِمَانِعٍ فِيمَا 215 تَصِحُّ رُؤْيَا وَنَحْنُ لَا
نَرَى 216 الْمَانِعَ لَأَسْتَدْعَى 217 ذَلِكَ مَايَعًا وَيَتَسَلَّسَلُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ لَا مَانِعٍ مِنَ الْإِتِّبَاعِ
إِلَى مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَا نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَيُّمَةَ قَرَّرُوا عَدَمَ وَجُوبِ الرُّؤْيَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ؛
فَبِإِنَّا 218 نَرَى اجْتِمَاعَ الْكَبِيرِ مِنَ الْبُعْدِ صَغِيرًا، فَإِنْ رَأَيْنَا جَمِيعَ أَجْزَائِهِ
كَانَ يَجِبُ أَنْ نَرَاهُ كَبِيرًا، وَإِنْ لَمْ تَرَ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ وَجَبَ أَنْ 219 لَا نَرَاهُ الْبُتَّةَ،
وَإِنْ رَأَيْنَا بَعْضَ أَجْزَائِهِ دُونَ بَعْضٍ مَعَ أَنْ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبُعْدِ وَالْقُرْبِ
وَاللَّطَافَةِ وَالْكَثَافَةِ، وَعَدَمِ الْخِجَابِ، وَسَلَامَةِ الْخَاشَةِ وَصَحَّةِ الرُّؤْيَا مُتَسَاوِيَةً؛ فَيَلْزَمُ
أَنْ لَا يَكُونَ الْإِدْرَاكُ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ وَاجِبًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نَسْلَمُ اسْتِثْوَاءَ نِسْبَةِ الْأَجْزَاءِ إِلَى الرَّائِي 220 وَالْخَالَةِ 221
هَذِهِ فَإِنَّ الْجُزْءَ الْوَاقِعَ فِي وَسْطِ الْمَرْئِي 222 أَقْرَبُ إِلَى النَّظَرِ مِنَ الْجُزْءِ الْوَاقِعِ فِي
طَرَفِيهِ.

211- جهمي؛ المانع 214- ابجهمي؛ واخره 217- ا؛ لاستدعاء جهمي؛ لاستدعاء

212- ا؛ الاستقراء 215- و؛ فيها 218- ابج؛ بئنا 220- ا؛ الراجي؛ و؛ البراء

213- و؛ (هـ) لا 216- م؛ لانرا؛ ا؛ لا 219- ساقط من م؛ 221- ج؛ واستحالة

222- م؛ (هـ) إلى الناظر من الجزء الواقع في وسط المرئي

وَيَسَانُهُ إِذَا خَرَجَ خَطَانِ سَعَائِيَانِ مُوَهَّمَانِ كَسَاقِي مُثَلَّثِ 223، وَضَحَّ مِنْ
نُقْطَةِ الْعَيْنِ خَطٌ آخَرٌ، وَقَسَمَ ذَلِكَ الْمُثَلَّثُ بِنِصْفَيْنِ (1/59) قِيَّاسُهُ تَعَدُّتُ فِيهِ زَاوِيَتَانِ
قَائِمَتَانِ وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَطَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ وَتَرًا لِلزَّاوِيَةِ الْقَائِمَةِ.
وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الْهِنْدَسَةِ أَنَّ وَتَرَ 224 الزَّاوِيَةِ الْقَائِمَةِ الَّتِي فِي الْمُنْثَلِثِ
أَطْوَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَطَيْنِ الْمُحِيطَيْنِ بِهَا (45).

فَالْخَطَانِ الْوَاقِعَانِ عَلَى الطَّرَفَيْنِ أَطْوَلُ مِنَ الْخَطِ الْوَاقِعِ عَلَى وَسْطِ الْجَسَمِ
الْمُرْتَبِعِ؛

فَتَكُونُ الْأَجْزَاءُ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّرَفَانِ أَبْعَدَ عَنِ الْبَصَرِ مِنَ الْأَجْزَاءِ
الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْخَطُ الْأَوْسَطُ؛

فَنِسْبَةُ الْأَجْزَاءِ إِذَا 225 لَبِسَتْ مَتَسَاوِيَةً فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ فَلِذَلِكَ صَحَّ
أَنْ يَرَى 226 الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ قِرَىءَ الْكَبِيرِ صَغِيرًا وَهَذِهِ صُورَةُ الْمُثَلَّثِ.



قُلْنَا (46) : إِذَا كَانَ الْبُعْدُ التَّحَاصُلُ بَيْنَ الْمُرْتَبِعِ وَالنَّاطِلِ مِائَةَ ذِرَاعٍ مِثْلًا،
وَالَّذِي بَيْنَ طَرَفَيْهِ قَدَّرَ ذِرَاعٍ فَكَانَ يَجِبُ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ الْجَسَمُ عَلَى مِائَةِ ذِرَاعٍ وَذِرَاعٍ
أَلَّا يَرَى 227 الْبَشَرُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ الْأُولَى فِيمَنْ وَجُوهُ :

أَحَدُهَا : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ مَعْنَى الرُّؤْيَى؛ بَلِ الْإِدْرَاكُ مِنَ الْأَلْفَاسَادِ
الْمُسْتَرَكَّةِ يَطْلُقُ وَيُرَادُ بِهِ اللَّحْصُوقُ وَالْوُصُولُ وَالْإِحَاطَةُ وَالرُّؤْيَى؛

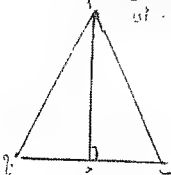
223- و : المثلث 225- ب : أيضا 227- ج : الجبراء هو : لا يرى

224- ب : ان ترا 226- هو : يرا

(45)- انظر : شرح تجريد أصول أقليدس / تاليف الطوسي ص 90 طبع بقاس سنة 1293 هـ والقاعدة الرياضية
التي اخذ منها هذا البرهان هي : مربع وتر الزاوية القائمة = مجموع مربعي الضلعين المحيطين بها . (ان
أبج 24 ب 2) ع
آية 46 آيات 2

وكذلك نفس الشيء بالنسبة للمثلث ادج

(46)- نفس القول ذكره ابن التلمساني، انظر شرح المعالم الورقة 119/ب



وَإِذَا كَانَ مَشْرُوكًا كَانَ مُجْمَلًا فَلَمْ تَتَضَحْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَدْعَى.

الثَّانِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الْإِذْرَاقَ مَعْنَى الرُّؤْيَا لَيْكُنْ 228 لَفْظًا 229 الْأَبْصَارِ
جَمْعٌ مُخَلَّى 230 بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يُفِيدُ الْعُمُومَ، فَسَلْبُهُ يُفِيدُ سَلْبَ الْعُمُومِ.

وَذَلِكَ لَا يُفِيدُ عُمُومَ السُّلْبِ (231) لِأَنَّ سَلْبَ الْعُمُومِ لَا يُنَافِي ثُبُوتَ الْحُكْمِ
لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ فَيَتَمَقَّقُ بِنَفْيِ 232 الْحُكْمِ عَنْ فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ بِخِلَافِ عُمُومِ
السُّلْبِ (231) فَإِنَّهُ يَكْذِبُ بِثُبُوتِهِ لِفَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ
وَلِذَلِكَ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى الْيَهُودَ حَيْثُ قَالُوا :

[مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ] (47) بقوله: [قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي
جَاءَ بِهِ مُوسَى] (47) حَيْثُ ادَّعَوْا عُمُومَ السُّلْبِ. وَالدَّلَالَةُ لِلْمُعْتَرِكةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى تَحَقُّقِ
الْمَعْنَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَا تَدْعِي أَنَّهُ يَرَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا تَدْعِي الرُّؤْيَا لِلْمُؤْمِنِينَ
دُونَ الْكَافِرِينَ.

فَإِذَا تَقَبَّضُ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ الَّتِي سَلَبَتْهَا آيَةُ عَنِ: السَّالِبَةِ الْجَزْئِيَّةِ
الَّتِي دَلَّتْ آيَةُ عَلَيْهَا، لَا السَّالِبَةُ 233 الْكُلِّيَّةُ 234 الَّتِي لَمْ تَدُلْ آيَةُ 234 عَلَيْهَا.
وَحِينَئِذٍ نَقُولُ مُوجِبُهَا: فَلَا يَرَاهُ 235 جَمِيعُ الْأَبْصَارِ بَلْ بَعْضُهَا وَهِيَ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ.
قَالَ شَرَفُ الدِّينِ مُعْتَرِضًا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ :

/لَا نَسْلِمُ أَنَّ هَذِهِ آيَةَ لَا (48) تُفِيدُ عُمُومَ السُّلْبِ، وَلَا نَسْلِمُ أَنَّهَا إِذَا دَلَّتْ

228- ب: هو: لاكن (231، 232)- مكرر في ج 234- ساقط من ج

229- ب: لفظة 232- ج: هو: نفى 235- هو: فلا يرى

230- ب: هو: هو: محال 233- ب: لا السالبية

(47)- الانعام من الآية 92

(48)- ساقط من شرح المعالم انظر: الورقة (118/ب)

عَلَى نَفْيِ الْعُمُومِ لَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِيهِ.

فَإِنَّ قِيلَ : يَقْبِضُ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ هِيَ (48) السَّلْبَةُ الْجَزْئِيَّةُ.

قُلْنَا : مُسَلَّمٌ (49) أَنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ فِي تَكْذِيبِهَا لِأَنَّهُ الْحَقُّوْقُ لَيْكُنْ 236 إِذَا كُذِّبَتْ بِالسَّلْبَةِ (50) الْجَزْئِيَّةِ كَانَ تَكْذِيبُهَا بِالسَّلْبَةِ الْكُلِّيَّةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عُمُومُ السَّلْبِ قَرِيبَةُ التَّمْدُجِ (51) بِذَلِكَ 237؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْوَصْفَ بِالْإِحْتِجَابِ (60/1) عَنِ الْأَبْصَارِ كَانَ التَّمْدُجُ بِقَوْلِكَ لَا يَدْرِكُهُ بَصَرٌ مَا أَبْتَدَأَ لَا يَقُولُكَ بَعْضُ الْأَبْصَارِ لَا تَدْرِكُهُ (52).

قُلْتُ : أَمَّا قَوْلُهُ لَا نَسْلِمُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا تُفِيدُ عُمُومَ السَّلْبِ فَمَتَى لَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ الْمُنْفِي مُعَرِّفًا أَوْ مُنْكَرًا لَا يُفِيدُ عُمُومَ النَّفْيِ وَإِنَّمَا يُفِيدُ نَفْيَ الْعُمُومِ بِدَلِيلِ 238 صَدَقَ قَوْلُنَا : لَا رَجَالَ فِي الدَّائِرِ 239 وَلَمْ يَقُمْ 240 الرِّجَالُ إِذَا كَانَ فِيهَا أَوْ الْقَائِمُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَا نَسْلِمُ أَنَّهَا إِذَا دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْعُمُومِ لَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ السَّلْبِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِيهِ.

فَنَقُولُ : هَبْ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ فَأَيُّ مَا يَقْتَضِيهِ؟ وَلَوْ سَلِمَ فَلَا يَنْتَرِكُ الظَّاهِرُ لِلْمَحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ.

236- ساقط من دعو : ب، هـ، م ؛ لاكن 238- ج ؛ دليل 240- م و ؛ يع

237- ساقط من دعو 239- ب، ج ؛ أو

(49)- في المرجع السابق ؛ نسلم

(50)- في نفس المرجع ؛ السالبة

(51)- في نفس المرجع ؛ الدح

(52)- شرح المعالم الورقة (18/ب)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِذَا كُذِّبَتْ بِالسَّالِئَةِ 241 إِلَى آخِرِهِ 242 فَهَذَا مُسَلَّمٌ بَعْدَ تَكْذِيبِ السَّالِئَةِ الْكَلِيَّةِ فَتَسْتَلْزِمُ 243 الْجَزْئِيَّةَ لِأَنَّ الْكَلِيَّةَ أَخْصُ مِنَ الْجَزْئِيَّةِ فَإِذَا كُذِّبَ الْأَخْصُ مِنَ الشَّيْءِ كُذِّبَ الشَّيْءُ كُلُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَلَمْ ذَلِيلٌ عَلَى تَكْذِيبِ السَّالِئَةِ فَلَا يَصِحُّ أَخْذُهَا كُلِّهَا بَعْدَ أَخْذِ الْمُوجِبَةِ كُلِّهَا وَالْأَخِيرُ 244 أَدَّى إِلَى تَنَاقُضِ الْكَلِمَتَيْنِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : الَّذِي يَدُلُّ ... إِلَى آخِرِهِ. فَنَقُولُ : تِلْكَ الْقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ لِفَخَائِيَّةٍ فَلَا يَتَرَكُ مَذْلُولُ الْفَقِيرِ لَأَخْلَافٍ.

سَلَّمْنَا دَلَالََةَ الضَّيْفَةِ عَلَى الْعُمُومِ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ لَكِنْ 245 لَا نُسَلِّمُ هُمُومَهَا فِي الْآخِرِ مَا لَنْ صِغَةَ الْعُمُومِ مُطْلَقَةً فِيهَا فَتَقْبُذُ بِالذُّنْبِ، أَوْ تَدْعِي التَّخْصِصَ فِي (246) الْأَفْرَادِ يَقُولُهُ تَعَالَى 247 : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) (53)، يَقُولُ هَبْ أَنْ 248 جَمِيعَ الْأَبْصَارِ لَا تُدْرِكُهُ، لَكِنْ 245 لَمْ قُلْنَاهُ لَا يَدْرِكُهُ الْمُبْصِرُونَ، أَوْ تَدْعِي التَّقْيِيدَ (246)، فِي الْأَذْرَاقِ بِالْإِحْاطَةِ، فَإِنَّا نَرَاهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحْاطَةٍ كَمَا يَعْلَمُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِحْاطَةٍ، أَوْ نَقُولُ هَذِهِ الْآيَةُ وَرَدَتْ فِي مَعْرِضِ الْمَذْحَجِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ لَكِنْ 245 لَمْ قُلْنَاهُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ مُطْلَقًا 249 وَنَفْيِ الرُّؤْيَةِ مُطْلَقًا لَا تَمَذِّحُ 250 فِيهِ بَلِ التَّمَذُّحُ 251 فِي اقْتِدَارِهِ عَلَى مَنَعِ الرُّؤْيَةِ مِنْ تَبَيُّنِ إِذَا تَبَيَّنَ وَيَخْلُقُهَا لِمَنْ تَبَيَّنَ وَهُوَ أَتَقْبُذُ بِالْمَذْحَجِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ فَمِنْ وَجْهِهِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ كَلِمَةَ لَنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لِلتَّنْأِيدِ 252 بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) (54)، مَعَ أَنَّهُمْ يَتَمَنَّوْهُ فِي الْآخِرَةِ.

وِثَانِيهَا : سَلَّمْنَا أَنَّهَا لِلتَّنْأِيدِ 252 لَكِنْ 253 لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَنَعِ الْجَوَارِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَنَعِ وَقُوعِ الْخَاطِئِ وَهُوَ غَيْرُ مُدْعَى الْخُصْمِ.

وَالثَّالِثَا : أَنَّ قَوْلَهُ : (لَنْ تَبْرِيَنِي) (55)، وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ فَوَجَبَ قَصْرُهُ

عَلَيْهِ، لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ 254 رُؤْيَا حَاضِرَةً فِي الدُّنْيَا فَيَخْتَصُّ النَّفْيُ بِذَلِكَ الْوَقْتِ 255 لَوْ جُوبِ مُطَابَقَةُ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

241- ج : (و) الكلية	244- و : ولا	247- أ ب هـ و : تعالى
242- أ ب ج هـ و : آخِرُهُ	245- هـ و : لَكِنْ	248- ساقط من هـ و
243- 1 : فتستلزم	(246)- ساقط من ج	249- زيادة من هـ و
250- ج هـ و : مدح	251- 1 : المدح	254- هـ و : سئل
253- هـ و : لأن	252- و : للتأيد	255- هـ و : سئل

ثُمَّ قَالَ: ((2) وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْإِسْتِوَاءِ (1) عَلَى رَأْيٍ، وَبِصِفَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِصِفَةِ الشَّيْءِ وَالذُّوقِ وَاللَّمْسِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِالْقَدَمِ غَيْرِ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ، وَبِالْعَالِيَةِ وَالْقَادِرَةِ وَالْمُرِيدَةِ وَالْحَاجَةِ عِنْدَ مُشِيئَةِ الْأَحْوَالِ، وَيُكْلِمُ مُتَعَدِّدَةً عَلَى رَأْيٍ، وَبِالرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ وَالرِّضَى غَيْرِ الْإِرَادَةِ عَلَى رَأْيٍ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ إِبْتِنَاءً وَلَا تَقْيُّنًا)).

أَقُولُ: هَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ الْمُسَمَّاتُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ بِالصِّفَاتِ الشَّعْبِيَّةِ؛ مَعْنَى أَنَّهَا تَبَيَّنَتْ بِالشَّمْعِ وَإِنْ لَمْ تُعْقَلْ مَا جُهِتَهَا.

فَقَوْلُهُ: ((مَوْصُوفٌ بِالْوَجْهِ)) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ السُّلَفِ وَالْأُسْتَاذِ وَأَحَدِ قَوْلِي (1) الشَّيْخُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ؛ فَاتَّبَعُوا الْوَجْهَ صِفَةً تَبَوُّثِيَّةً زَائِدَةً عَلَى مَا لَهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الصِّفَاتِ مُتَمَسِّكِينَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى 5:

[وَيَتَقَبَّلُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْكُرْسِيِّ (2)؛ لَا أَنَّهُ مَعْنَى الْجَارِحَةِ وَدَهَبَ بَعْضُ الْأَهْمَةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّاتِ وَمَجْمُوعِ الصِّفَاتِ. وَقَوْلُهُ: ((وَالْيَدِ وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

هَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ السُّلَفِ وَالشَّيْخِ (3) فَاتَّبَعُوا الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ ثَبُوتِيَّتَيْنِ رَائِدَتَيْنِ عَلَى ذَاتِهِ وَبَاقِي صِفَاتِهِ لَا أَنَّهُمَا مَعْنَى الْجَارِحَتَيْنِ. وَقَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ الْفَرَّانُ فَتَمَسَّكَ بِهِ الشَّيْخُ وَالسُّلَفُ. وَدَهَبَ أَكْثَرُ أُمَّتِنَا إِلَى تَفْسِيرِ الْيَدَيْنِ بِالْقُدْرَةِ. وَاتَّبَعَتِ الشَّيْخُ (4) وَالسُّلَفُ أَيْضًا صِفَةَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى:

1- زيادة من ج 4، و (2) - ساقط من ج 3 - 4ج: الرضا 4 - م: و 5 - 1أ: ج 4، و؛ تعالى (1) - انظر: الإبانة عن أصول الديانة/ الأشعري ص 22
، شرح المحصل للرازي/ الكاتبي - الورقة 249 ب، مخ: مخ: رقم 1757 د
، الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي ج 1 ص 101 - المحصل للرازي ص 121

(2) - الرحمن 25

(3) - انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص 22، شرح المحصل/ الكاتبي - الورقة 249 ب
، الملل والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد المتوكل - مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 101
(4) - نفس المرجع ص 121، شرح المحصل/ الكاتبي - الورقة 249 ب

[الْزُحَلُّ عَلَى الْقَرْشِ إِسْتَوَى] (5) لَا كَاسْتِوَاءَ الْأَجْسَامِ. وَمِنْ الْأَمِيَّةِ (6) مَنْ حَلَلَ
الْإِسْتِوَاءَ فِي آيَةِ عَلَى الْإِسْتِيلَاءِ وَالْقَهْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: إِسْتَوَى الْأَمِيرُ عَلَى
مَمْلَكَتِهِ عِنْدَ دُخُولِ الْبِتَادِ فِي مَلَاَقَتِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (7):

قَدْ اسْتَوَى بِشْرُ (8) عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقِ
وَقَوْلُ الْآخِرِ (9):

وَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ تَرَكَنَاهُمْ صَرْعَى 7 لَيْسَرٍ وَطَائِرٍ.

وَقَوْلُهُ: ((وَيَصِفَةُ تُوجِبُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ (8) الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ))

هَذَا 9 هُوَ رَأْيُ (10) الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْقَرَاتِينِي 10 فَانْتَبَتْ صِفَةً
ثُبُوتِيَّةً زَائِدَةً عَلَى مَا ثَبَتَ لَهُ مِنَ الصِّقَاتِ تُوجِبُ لَهُ سَبْحَانَهُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ
الْمَكَانِ (11) (8) (12) وَقَوْلُهُ (12): ((وَيَصِفَةُ الشَّمِّ وَالذُّوقِ وَاللَّمْسِ عَلَى رَأْيٍ)).

هَذَا هُوَ رَأْيُ الْقَاضِي أَبِي 13 بَكْرِ بْنِ الطُّغَيْبِ (11)، فَانْتَبَتْ ثَلَاثَ صِفَاتٍ
وَهِيَ 14: إِذْرَاكُ الشَّمِّ وَالذُّوقِ وَاللَّمْسِ بِلاَ جَارِحَةٍ وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى مَا وَجَبَ إِثْبَاطُهُ
بِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى 15 وَهَذِهِ الصِّقَاتُ لَمْ تُثَبِّتْ بِطَرِيقِ الشَّمِّ، وَأَنْتَبَهَا بَعْضُ
الْأَشْعَرِيَّةِ خَالِئَةً عَنِ الْإِثْبَاتِ لَمَّا لَزِمَتْ 16 عَنِ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى إِبْتِنَاتِ

6- ج: (4) لا 7- (أب، ج، د) مصرعا (8) (8) ساقط من ج 9- د، و: أي هذه 10- (أ، د)؛ و: الأسفرائني

11- (ب، د)؛ و: (4) له (12) (12) ساقط من د، و

مخلص أبو 14- (أ، د)؛ وهو 15- (أب، ج، د)؛ و: وتعالى 16- في ج: الزمت (5) طه 4

(6) منهم إمام الحرمين في كتابه الإرشاد ص 40

(7) البيت من بحر الرجز

الأختل (20-92 هـ/640-710 م) تغلبي ولد في الحيرة قرية معاوية وبزيد كان رجل ثقة وعزة ودهاء ومحباً للنعم، له منزلة أدبية وتاريخية... انظر ص 266 تاريخ الأدب من الفخوري- الطبعة البوليسية ع (12)

(8) إله بشر بن مروان بن الحكم (ت 75 هـ/694 م)؛ أمير أموي حاكم الكوفة والبصرة كان محباً للشعر واللهم ومحب الأختل؛ ومجرب، والفريق انظر: المنجد في اللغة والأعلام ص 128 و 129

(9) البيت من بحر الطويل (10) انظر: شرح المحصل للرازي/ تأليف الكاتب- الورقة 249/ب-

مخ-خ-ع، رقم 1757 (د) 1- انظر: التمهيد الباقلائي-تصحيح: الأب رشرد- المكتبة الشريفة ببيروت، ص 262، من 37 من كتابه: الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر

عالم الكتب

السُّنْعِ وَالْبَصْرِ.

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْقَدَمِ (62/1) غَيْرِ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

أَثَبَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هَذِهِ الصِّفَةَ وَرَاءَ 17 الْبَقَاءِ (*).

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْعَالِيَةِ)) إِلَى قَوْلِهِ ((مُثْنِيَةِ الْأَحْوَالِ))

مَنْ أَثَبَّتَ أَهْوََالَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ كَالْقَاضِي وَمَنْ تَابَعَهُ أَثَبَّتَ أَحْكَامًا لِصِفَاتِ
الْمُتَابِعِينَ سَهَامًا أَهْوَالًا لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ. وَمَنْ تَبَعَ 18 أَهْوََالَ مِنْهُمْ جَعَلَ
الْإِخْتِصَاصَ الرَّائِدَ عَلَى مَعْقُولِ الدَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ مُجَرَّدَةً نِسْبَةً فِي الْعَقْلِ فَقَطُّ.

فَالْأَخْيَاصُ (12) أَنَّ فِي الْمَعْقُولِ أَرْبَعَةً: دَاتٌ، وَصِفَاتٌ، وَأَحْوَالٌ، وَتَعْلُقَاتٌ.
فَالْقَاضِي أَثَبَّتَ الْجَمِيعَ، وَالسُّنْعُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ أَثَبَّتَ 19 الْجَمِيعَ إِلَّا الْأَحْوَالَ؛ لِأَنَّ 20
مَا زَعَمُوا أَنَّهُ هَالٌ وَهُوَ الْإِخْتِصَاصُ الرَّائِدُ عَلَى مَعْقُولِ الدَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدٌ
نِسْبَةً فِي الْعَقْلِ فَقَطُّ.

وَالْمُفْتَزِلَةُ أَثَبَّتُوا الدَّاتَ دُونَ الصِّفَاتِ. وَأَبُو الْحَسَنِ 21 الْبَصْرِيُّ مِنَ
الْمُفْتَزِلَةِ أَثَبَّتَ الدَّاتَ وَالتَّعْلُقَاتِ 22 كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ (13)
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : ((وَبِالْعُلُومِ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى رَأْيٍ)).

هَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَهْلٍ (14) الصُّعْلُوكِيِّ 23 مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ. فَأَثَبَتْ لِلَّهِ
تَعَالَى بِحَسَبِ كُلِّ مَعْلُومٍ عِلْمًا (15). وَرَدَّ عَلَيْهِ بَأَنَّ وَجُودَ مَا لَا يَهَائِقُهُ 24 لَهُ فِي الْوُجُودِ
17- هو : وزاد 20- أضاف : فلان 23- هو : الصلوكي

18- ج : شا 21- هو : أبو الحسن 24- أب : ما لا يتناهى : ج : ما لا يتناهى

19- هو : أضاف 22- هو : أبو الصلوكي

(12)- تارة ذلك بما جاء في شرح المعالم للرازي / تأليف شرف الدين الورقة (98/ب)

ر3- الورقة (171/أ) من شرح المعالم

(*)- انظر : المحصل وبهامشه المعالم للرازي- الطبعة الحسينية- مصر- ص 136

(14)- سبق التعريف به ، انظر ص 62 هـ

(15)- انظر مذهب هذا في شرح الكاشاني الورقة 249/ب مخفف : ع ، رقم 1757 د

مَسَالٍ وَيَأْتِ السَّائِلَ قَائِلًا: قَائِلٌ يَأْتِيَاتِ الْعِلْمَ الْقَدِيمَ مَعَ وَحْدَتِهِ، وَقَائِلٌ يَنْقِيهِ. أَمَّا
إِثْبَاتُ عُلُومِ 25 لَا نِهَآيَةَ لَهَا قَدِيمَةٍ فَمُجْمَعٌ عَلَى بَطْلَانِهِ.

وَالرُّكْبُ الْأَوَّلُ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الَّذِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ وَجُودَ حَوَادِثَ
لَا نِهَآيَةَ لَهَا وَتَبَيَّتِ الْإِسْتِحَالَةَ فِيهَا لَوْجُوهٌ لَا تَطْرُدُ مَعَ فَرْضِ الْقَدَمِ فَالْوَجْهُ الْإِعْتِمَادُ
فِي الرُّكْبِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ²⁶.

(27) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 28 قَدْ اسْتَشْكَلَتْ وَنُسِئِلَ عَنْهَا شَيْخُنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ
الْإِمَامِ (16) فَقَالَ مُحِيطًا 29: لَمَّا تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِذِكْرِ الْمَشْكِلِ وَذِكْرِ الْبَيِّنَاتِ وَالْوَجْهِ
أَتَّبَعَ ذَلِكَ يَذْكُرُ الْإِسْتِثْنَاءَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ:
الْأَوَّلُ: أَنَّهُمَا مِنَ الْجَمْعِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْجُوحٌ
عِنْدَ الْأَجْمَعِ وَلَا كَلَامَ مَعَ مَنْ قَالَ لَا أَعْلَمُ وَدَفَعَ كُلُّهُ النَّظَرَ عَنْ تَفْسِيهِ وَاسْتَسْلَمَ.
وَلِذَلِكَ أَضْرَبَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ وَعَمَّا فِيهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ تَفْيِيدُ اثْنَاتِ صِفَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى 30 لَا يُوجِبُ الْعَقْلُ
إِثْبَاتَهَا وَإِمَّا إِثْبَاتُ طَرِيقِهَا الشَّرْعُ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ
كِلَابٍ وَالْقَلَانِسِيُّ وَمِثْرُهُمْ مِنَ الْأَيْمَةِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ((وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْيَدِ
وَالْوَجْهِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى رَأْيٍ)).

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: قَوْلٌ مَنْ سَلَكَ بِهَا طَرِيقَ التَّأْوِيلِ. وَهُوَ مَذْهَبُ إِمَامِ
الْحَرَمِيِّنِ وَمُسَافِرِي 31 الْأَجْمَعِ قَالَ الْإِمَامُ: / وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدَنَا حَمْلُ الْيَدَيْنِ عَلَى
الْقُدْرَةِ وَالْعَيْنِ عَلَى الْبَحْرِ وَالْوَجْهِ عَلَى الْوُجُودِ (17). وَأَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ مُتَنَبِّهُونَ

25- زيادة م ب ج هـ و

26- هـ و: (هـ) (متقدم من تأخير ومحلله بعده في الوجه الثالث منه بعد قوله فليُنظر هناك)، ولعلها من كادِمِ
الناسخ، (27، 28)- زيادة من هـ و: 28- هـ و: المسئلة 29- هـ و: موجيبا 30- هـ و: تعلى

31- هـ و: ومتأخر

(16)- العلامة أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَمَامِ
انظر: فتح الطبيب المقرئ ج 2 ص 695

مِنْ إِنْتَابِ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَا ذُكِرَتْ عَلَيْهِ دَلَالُ الْعُقُولِ، فَوَصَفَهُ بِالْمَدِّ وَالْوَحْدِ
وَالِإِسْتِوَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الشُّنَيْخِ وَصَفُ بِصِفَاتٍ زَائِدَةٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ((عَلَى
رَأْيِي)) أَيْ كَمَا تَقَدَّمَ. وَمِنْ هُنَاكَ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَفْسِيرِ الْإِسْتِوَاءِ: / إِنَّهُ سَمَّاهُ
فَعَلَ فِي الْعَرْشِ فَعَلًا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ مُسْتَوِيًّا كَمَا أَنَّهُ فَعَلَ فِي غَيْرِهِ رِزْقًا فَبَكُونُ بِهِ
رَازِقًا/ (18)، فَجَعَلَهُ صِفَةً فَعَلَ. وَمِنْ الْأَجْتِهَةِ مَنْ حَمَلَ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ ذَاتِ
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَجْمَةِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَنْهُمْ مَنْ رَدَّ الْإِسْتِوَاءَ إِلَى
الْإِرَادَةِ فَقَالَ: / الْإِسْتِوَاءُ قَصْدُ الْإِلَهِ الْأَمَرِ فِي الْعَرْشِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ التَّوَرِيِّ (19)
مُسْتَشْهِدًا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى 32: [نَمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ] (20).

أَيَّ قَصْدٍ إِلَيْهَا وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّذَكُّرَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: صِفَةُ ذَاتِ
لَيْكِنْ 33 لَا مِنْ بَابِ الْإِرَادَةِ بَلْ مِنْ بَابِ الْإِخْتِبَارِ. فَمَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ 34 عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ
أَنَّهُ اخْتَبَرَ عَنْ كَمَالِ صِفَاتِهِ وَنَفَى النَّقَائِصَ عَنْهُ إِذْ يُقَالُ: لَقَدْ اسْتَوَتْ حَالُ فُلَانٍ وَهُمْ
يُرِيدُونَ بِذَلِكَ كَمَالَهُ وَنَفَى النَّقَائِصَ عَنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ أَجْمَلِيَّةِ.

ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَتَّابِ فِي كِتَابِهِ الْأُصُولِي فِي الْكَلَامِ حَيْثُ قَالَ: / وَمِنْ ثُمَّ قَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: وَبِصِفَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ
عَنِ 35 الْمَكَانِ عَلَى رَأْيِي. فَهَذَا الْقَوْلُ قَائِلٌ بِهِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي الْإِسْتِوَاءِ خَاصَّةً بِقَرِينَةٍ.
قَوْلُهُ ((تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنِ الْمَكَانِ)) إِذَا ظَاهَرَ [عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَى] (21)
الْإِسْتِغْنَاءُ عَلَيْهِ وَالْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْمَكَانِ فَرَفَعَ هَذَا الظَّاهِرَ بِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ إِذَا مَنْ رَدَّ
الْإِسْتِوَاءَ إِلَى الذَّاتِ عَلَى غَيْرِ الْقَصْدِ أَوْ إِلَى الْإِخْتِبَارِ عَنْ كَمَالِ الصُّفَاتِ وَنَفَى
النَّقَائِصَ عَنِ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ، وَرَفَعَ بِالذَّكْلِ الْقَاطِعِ مُنَاطَةَ الْحَوَادِثِ، قَالَ: بِصِفَةِ فِي

32- وهو: تعالى 33- والآخر 34- م: الاستوى 35- في و: ومن

(19)- لم أعثر على هذا الكلام في الإبانة ولا في اللمع، ولا من مقالات الإسلاميين

(19)- (97-161هـ/716-778م) سفيان بن سعيد بن مسروق ابن حبيب من بني ثور بن عبد مناف من مصر،
أمير المؤمنين في الحديث، له (الجامع الصغير)، (الجامع الكبير)، وكتاب في الفرائض- انظر الزركلي 33
ص 104 و 105

ابن خلكان 1: 210، الذهبي / تذكره الحفاظ ج 1 ص 203- 207، ابن النديم / الفهرست ج 1 ص 225/ مكتبة

خياص

(20)- البقرة: 28

(21)- طه 4

إِلَاسْتِوَاءِ تَوْجِبُ الْإِسْتِغْنَاءُ 36 عَنِ الْمَكَانِ. وَخَرَجَ فِي الْإِسْتِوَاءِ لِإِجْمَاعِنَا قَوْلَانِ
مَشْهُورَانِ هَلْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَفْعَالِ أَوْ مِنْ صِفَةِ الدَّائِيَةِ؟ وَقَدْ أَضْرَبْنَا عَنْ تَوْجِيهِ هَذِهِ
الْأَقْوَالِ بِمَا تَقْتَضِيهِ الصَّنَاعَةُ الْعُرْفِيَّةُ وَمَا لِهَؤُلَاءِ الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ لَخَوْفِ السَّامِعِ، كَمَا
أَضْرَبْنَا عَنْ غَيْرِ هَذَيْنِ مِنَ الْأَقْوَالِ مَخْرُوجٍ ذَلِكَ مِنَ الْفَرْضِ. وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةً
وَأَرْشَادًا لِحُلِّ الْإِعْتِبَارِ. اِنْتَهَى. وَأَجَابَ سَيِّدُنَا أَبُو الْفَضْلِ الْعُقْبَانِيُّ (22) عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ
قَالَ: إِنَّ عُلَمَاءَ الْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ تَحَدَّثُوا فِي اثْبَاتِ صِفَاتِ الْعَظَمَةِ وَالْكَسَالِ وَهِيَ
السَّيِّئَةُ: الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَقِيلَ التَّامَانِ مِنْهُ
مَنْ رَأَى 37 أَلْبَقَاءَ صِفَةٍ وَجُودِيَّةً، اخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُهُمْ وَأَرَاؤُهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا
صِفَةَ ثُبُوتِيَّةَ غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ وَتَأَوَّلَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ فِي قَوْلِهِ:

الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى 38 (23). وَالْيَدِ فِي قَوْلِهِ (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ
أَيْدِيهِمْ) (24).

وَالْوَجْهَ فِي قَوْلِهِ: (وَيَنْفِلُ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْخُلُقِ وَالْإِكْرَامِ) (25) وَالْعَيْنِ فِي
قَوْلِهِ:

(وَلَيْتُصْنَعُ عَلَى عَيْنِي) (26) عَلَى الْإِسْتِوَاءِ، وَالْقُدْرَةَ وَالْوُجُودَ (*)،
وَالْبَصَرَ.

وَهَذَا رَأْيُ جَمَاعَةٍ عَظِيمَةٍ مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (27).

وَالْقَائِلُ إِنَّ هَذِهِ الْأَيَّ مُحْتَمِلَةَ الْمَعْنَى قَالَ: وَهِيَ بِمَا عَلِمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، لَا
مَجَالَ لَنَا فِيهَا وَتَوَقَّفَ هَلْ تَمَّ صِفَةُ غَيْرِ السَّيِّئِ أَوْ التَّامَانِ أَوْ لَيْسَ تَمَّ غَيْرُهَا وَهَذَا

36- في م: الاستغنى 38- ساقط من: م

37- ف م: و: ر: أ

(22)- انظر الهامش رقم (5) الصفحة 78

(23)- طه: (4)

(24)- الفتح: (10)

(25)- الرحمن: (25)

(26)- طه: (39)، (*)- كذا في: و- ولعل صوابه: والوجه

(27)- انظر: لم الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة/ تحقيق فوقية حسين ص 108

رَأَى الْفَخْرَ (28)، وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَسَّلَ فِي رَأْيِهِ وَمَذْهَبِهِ وَهُوَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ (29).

فَقَالَ: / إِنَّ الْأَيَّ الْمَذْكُورَةَ دَلَّتْ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى زَائِدَةٍ عَلَى الثَّانِي لِيُورِدَ هَذِهِ النُّصُوصَ. / وَكَوْنَهَا غَيْرُ رَادِفَةٍ الْمَعْنَى 39 لِأَلْفَاظِ الْمَعْنَى الَّتِي فَسَّرَ بِهَا أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْأَوَّلِ قَالَ: / وَلَكِنَّ 40 الْمَعْنَى الَّتِي أُريدَتْ نَوْمُنَ بِهَا وَبِأَنَّهَا يَسُوَّى السَّمَانِ وَعَلَيْنَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ (30) اِنْتَهَى.

وَسُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ 41 وَالِدِي وَشَيْخِي يَحْيَى بْنُ ثَابِتٍ (31) فَأَجَابَ بِأَنَّ قَالَ: / هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 41 كَيْسَ تَحْتَهَا طَائِلٌ لُجُودِهَا فِي غَيْرِ مَا دِيَوَانٍ حَتَّى فِي الْمُخْطَلِ وَغَيْرِهِ مِمَّا بَيَّنَّ آيِدِي 42 النَّاسِ وَحَتَّى فِي التَّفْسِيرِيَّةِ فَلْنَنْظُرْ هُنَاكَ / اِنْتَهَى (27، 43)

وَقَوْلُهُ: ((وَبِالرَّحْمَةِ)) إِلَى آخِرِهِ 44. أَثَبَّتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ لِلَّهِ تَعَالَى 45 ثَلَاثَ صِفَاتٍ وَهِيَ: صِفَةُ الرَّحْمَةِ وَالْكَرَمِ وَالرَّضَى 45 زَائِدَةً عَلَى مَا وَجِبَ انْتِصَافُهُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى (32).

وَقَوْلُهُ ((وَالصَّحِيحُ)) إِلَى آخِرِهِ 44. يَعْنِي أَنَّ مَا تَقَدَّمَ 47 مِنْ الصِّفَاتِ السَّمْعِيَّةِ الْوَاجِبِ فِيهَا التَّوَقُّفُ.

قَالَ 48 الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمُخْطَلِ 49: / الْإِنْصَافُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا نَفْيِهَا فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ / (33). يَعْنِي جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا.

39- م؛ و؛ المغني 41- م؛ و؛ المسئلة

40- م؛ ولاكن 42- م؛ أيد 43- م؛ و؛ (هذا ما وجدته بخط الشيخ في مبيضته وهو ساقط من الشرح الذي نسخت منه فأرجع لقولي)، وهذا واضح أنه من كلام الناسخ وبه تنتهي زيادة م؛ و؛ (31) كذلك وثبتت الاستحالة فيها لوجهه لا تطرد مع فرض القدم فالوجه الاعتماد في الرد على الوجه الثاني والله أعلم، 44- أ؛ ب؛ م؛ و؛ باخره 45- ساقط من م؛ وفي أمه؛ م؛ و؛ تعالى 46- أمه؛ و؛ الرضا 47- أ؛ م؛ ما قدم

48- ساقط من؛ و؛ 49- ج؛ (3) الواجب

(28)- انظر ص 136 من كتاب: المحصل وبهامشه العالم للفخر، مطبعة الحسينية المصرية سنة 1323 هـ.
(29)- لقد أثبت الأشعري هذه الصفات بلا كيف ولا حد انظر: الإبانة عن أصول الديانة/ تحقيق فؤادية حسين من 2201 المطبعة الأولى سنة 1397 هـ/ 1977 م؛ دار الأنصار/ القاهرة (30)- (31)- لم أوقف على نرحسته (32)- انظر: البورقة (249/ب) من شرح المحصل للرازي/ تأليف الكاتبين مخيم؛ م؛ رقم 757 أ، (33)- انظر: ص 136 من المحصل وبهامشه العالم/ الرازي - مطبعة الحسينية المصرية 1323 هـ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْأَرْاءَ 50 كُلَّهَا وَاهِبَةٌ إِذَا جَمَعَتْ رَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا عَلِمَ مِنَ
الْصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةِ وَلَا دَلِيلٌ يَعْينُ أَنَّهَا رَائِدَةٌ عَلَى مَا حَكَمُوا بِأَنَّ مِنْ
صِفَاتِ النَّفْسِ أَوْ الْمَعْنَى فَلِئِنْ اثْبَاتَ صِفَاتٍ رَائِدَةٍ مَجْرَدَ لَفْظٍ مُحْتَمِلٍ بَعِيدٌ هَذَا.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ: وَسَيَأْتِيهِ بَيِّنَةٌ أَنَّ يَثْبُتَ الْجَنُبُ بِصِفَةِ 51 لِسَوْنِهِ
تَعَالَى 52: [مَحْسَرَتَبِل 53 عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ (34) وَالْأَمِينُ فِيهِ لِقَوْلِهِ
: (تَجَرِّي بِأَعْيُنِنَا) (35)] (36) -----

قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ فِي الْإِرْسَادِ (37) إِلَى نَحْوِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ شَرْفُ
الدِّينِ.

وَقَدْ نَقَلَ سَيِّفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ الْجَنُبَ صِفَةٌ رَائِدَةٌ
عَلَى مَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ 54 النَّفْسَانِيَّةِ (1/63) لَا يَمَعْنِي الْجَارِحَةُ وَذَكَرَ مِنَ
الصِّفَاتِ 54 السَّمْعِيَّةِ 55 اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ صِفَةً. وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ قَوْلَيْنِ فِي
الْعَيْنَيْنِ، فَقَالَ مَرَّةً هُمَا صِفَتَانِ (38) كَمَا قَالَا فِي الْيَدَيْنِ وَإِلَيْهِ 56 ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ
السَّلَفِ.

وَقَالَ أُخَرَى إِنَّهُمَا مَعْنَى الْبَصَرِ. فَإِنْ قُلْتُ: مُرَادُ شَرْفِ الدِّينِ الْإِرَامُ
الْأَعْيُنَ لَا الْعَيْنَيْنِ.

قُلْتُ: فَلَا يَمْتَنِعُ 57 حَيْثُ ذُكِرَ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ الشَّيْخِ، وَصِفَةُ 58
الْجَمْعِ فِي الْإِثْنَيْنِ تَصِحُّ عَلَى مَا حَقَّقْتُ فِي الْأُصُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

50- أهمو؛ الأراج؛ الأري 54- ساقط من ج

51- ساقط من؛ هو (55/55)- 1؛ اثنتي عشر، هم؛ هو؛ اثنتا عشر

52- أكتبهم؛ هو؛ تعالى 56- هو؛ وإلى هنا

53- 1؛ حسرتا. وفي؛ هو؛ حسرتنا 57- 1؛ فلا يمتنع حمل الآية حينئذ على 58- هو؛ وصفت

(34)- الرمز 53، (35)- القبر 14، (36)- انظر؛ الورقة (111/ب) من شرح المعالم.

(37)- ص 159 الارشاد تحقيق: د. محمد بن يوسف موسى (مرجع سابق)

(38)- انظر من 22؛ الابانة؛ الأشعري- تحقيق د. فريدة حسين. دار الأضواء ط (1) 1397 هـ/ 1977 م.

ثَمَّ قَالَ ((وَأَنَّهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ)).

أَقُولُ : الْجُرُورُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ. فَيَعْنِي أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْمُكَلِّفِ أَنْ يَرِيحَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى 2 وَاحِدٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِصِفَاتٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِوَاحِدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالصِّفَاتِ صِفَاتُ 3 الْمَعْنَى وَهِيَ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالسَّنْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ. وَاخْتَلَفَ فِي الثَّامِنَةِ وَفَسَّرَهَا الْكَاتِبُ (1) فِي شَرْحِ الْمُخْصَلِ بِالْبَقَاءِ وَتَسَبَّبَ (2) ذَلِكَ لِلْإِسْتِادِ.

وَفَسَّرَهَا غَيْرُهُ بِالْإِزْكَافِ فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا 5 وَقَدْ تَقَدَّمَ 6 مَعْنَاهَا فِي قَوْلِهِ : ((فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَلَا تَبْدِيلَ لَهُ فِي صِفَتِهِ مِنْ صِفَاتِهِ إِلَّا لِهَيْئَةٍ 7)).

قُلْتُ : لِمَا عَدَدَ الصِّفَاتِ وَفَرَّغَ مِنْ ذِكْرِهَا خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مِنْ ذَلِكَ التَّعَدُّدُ فِي الذَّاتِ يَتَعَدَّدُ الصِّفَاتُ فَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا رَفْعًا لِمَا يَتَوَهَّمُ. وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ لِلْفَلَسَفَةِ فَقَصَّوْا بِأَنَّ تَعَدُّدَهَا يُوجِبُ تَعَدُّدًا فِي الذَّاتِ فَانْكُرُوهَا لِذَلِكَ ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ 8 يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ الْأُولَى : فِي تَفْسِيرِ الْوَحْدَةِ وَالْوَاحِدِ 9. وَالثَّانِيَّةُ : فِي أَقْسَامِ الْوَاحِدِ. وَالثَّالِثَةُ : فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى 2. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : أَمَّا تَفْسِيرُ الْوَحْدَةِ فَقَالَ نَاصِرُ الدِّينِ الْبَيْهَقِيُّ فِي طَوَالِيهِ (3) : /هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَبِّ لَا يَنْقَسِمُ (10) إِلَى أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ فِي الْمَاهِيَةِ/ وَهَذَا التَّعْرِيفُ شَامِلٌ لِلْوَحْدَةِ الْحَقِيقِيَّةِ 1، وَهُوَ مَا لَا يَنْقَسِمُ

1- زيادة من جهمي و 5- ساقط من جهمي و 9- ساقط من ب

2- أكتب جهمي و تعالى 6- بناج بقدم

3- 1؛ سلة 7- أكتب جهمي و؛ الالهية

4- أكتب جهمي و؛ المسئلة 8- ج؛ الوحدة

(1)- (600-675هـ 1203-1277م) علي بن عمر بن علي الكاتب القزويني فم الدين حكيم، منطقي، من تلاميذ نيسير الدين الطوسي، له تصانيف منها : (الشمسية) رسالة في قواعد المنطق، والمفصل شرح المحصل للرازي، انظر : الزركلي/ الاعلام ج4 ص315، المنجد في اللغة والاعلام ص447،

(2)- انظر : الورقة (294/2) من شرح المحصل للرازي تأليف : الكاتب مخ-ج-ع، رقم 1757 ا

(3)- انظر : ص 63 من كتاب : شرح مطالع الانظار على متن طوالمع الانظار للصفار، تأليف ابي الشاء شمس الدين الاسفهانى -ط- (1) 323هـ.

أَصْلًا، وَلِلْإِضَافَةِ وَهُوَ مَا يَنْقَسِمُ (10)، وَلَكِنْ 12 لَا إِلَى أُمُورٍ تَسْتَرِكُ فِي الْمَاهِيَةِ
كَالْإِنْسَانِ الْمُنْقَسِمِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالرَّأْسِ لِأَنَّ الْكُلَّ غَيْرُ مُسْتَرَكٍ فِي الْحَقِيقَةِ.

فَيَقُولُهُ ((يَحْتِثُ لَا يَنْقَسِمُ)) إِلَى آخِرِهِ 13. خَرَجَتْ الْكَثْرَةُ كَأَجْمَاعَةٍ
الْمُنْقَسِمَةِ 14 إِلَى أَفْرَادٍ مُتَشَارِكَةٍ فِي الْمَاهِيَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْوَحْدَةِ قَيْلٌ : هِيَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، فَهِيَ مِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ
الْكَثَرَةِ، وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ: / أَنَّهَا صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ/.

وَأَمَّا الْوَاحِدُ فَلَهُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا مُفْتَتِحُ الْعَدَدِ. وَالثَّانِي
الْمُسْتَعْمَلُ بِالْأَشْيَاءِ الْمُنْفَرِدَةِ بِهَا. وَالْعَرَبُ تَقُولُ : فُلَانٌ وَاحِدٌ عَصِيرُهُ (1/64) أَيُّ مَا لَهُ
نَظِيرٌ. وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ.

يَا وَاحِدَ الْعَرَبِ الَّذِي مَا فِي الْأَنَامِ لَهُ نَظِيرُ.

لَوْ كَانَ مِثْلَكَ آخَرُ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ 15، 14.

وَلَهُ فِي اللُّغَةِ تِسْعَةُ أَصْنَافٍ : الْوَاحِدُ، وَالْأَحَدُ، وَالْوَحِيدُ، وَالْوَحْدُ بِكَسْرِ
الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِهَا، وَالْمَوْحَدُ، وَالْحَادُّ، وَالْوَحْدُ.

وَالْمُسْتَعْمَلُ 16 فِي بَابِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَوَرَدَ شَرْحًا خَمْسَةُ الْفُحَاظِ :

الْوَاحِدُ، وَالْوَحِيدُ، وَالْأَحَدُ، وَالْوَحْدُ، وَالْفَرْدُ.

(10؛ 10) - ساقط من ج 13 - في كل النسخ : ماخره 16 - ساقط من ج 17 - و : الوثر

11 - في د هو : الحقيقة 14 - في ب هو : المقسمة

12 - في ب هو : ولاكن 15 - أ : يا واحد العرب الذي ماله في الأنام نظير

لو كان مثلك آخر ما كان في الدنيا فقير

(4) - البيتين من مجزوء الكامل، لم أعثر على نسبتها.

وَأَمَّا حَقِيقَتُهُ اضْطِلَاحًا : فَقَالَ الْإِمَامُ فِي الْإِرْسَادِ (5):

/الْوَاحِدُ 18 فِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولَتَيْنِ (19) هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ/

فَقَوْلُهُ : فِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولَتَيْنِ (19) احْتِرَازًا بِهِ مِنْ اضْطِلَاحِ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَقَوْلُهُ : هُوَ الشَّيْءُ احْتِرَازًا مِنَ الْمَعْدُومِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَوْلُهُ : الَّذِي

لَا يَنْقَسِمُ، احْتِرَازًا عَنِ الْوَاحِدِ الْمُتَنَقِّسِ كَقَوْلِنَا جَسْمٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ.

السَّأَلَةُ 21 الثَّانِيَّةُ : فِي أَقْسَامِ الْوَاحِدِ.

وَأَقْسَامُهُ سِتَّةٌ : الْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ، وَالْوَاحِدُ بِالِاتِّصَالِ، وَالْوَاحِدُ بِالْتَّرَكِيبِ

وَيُقَالُ فِيهِ الْوَاحِدُ بِالِاتِّتَابِطِ، وَالْوَاحِدُ بِالْجُنْحِ، وَالْوَاحِدُ بِالتَّوَعُّعِ، وَالْوَاحِدُ بِالْعَرَضِ.

بَيَانُ الْمُخَصَّرِ : أَنَّ مَسَمًى الْوَاحِدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِانْقِسَامِ (22) أَوْ

قَابِلًا (23) لِلِانْقِسَامِ.

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِانْقِسَامِ لَا بِالْقُوَّةِ وَلَا بِالْفِعْلِ وَلَا بِالتَّوَعُّعِ وَلَا بِالْعَرَضِ

فَهُوَ الْوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ.

وَإِنْ كَانَ قَابِلًا لِلِانْقِسَامِ فَيَمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ أَوْ كِلِيًّا.

فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ فَاجْزَأُوهُ إِمَّا مُتَشَابِهَةً أَوْ غَيْرَ مُتَشَابِهَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ

الْوَاحِدُ بِالِاتِّصَالِ، وَهُوَ الَّذِي لَا كَثْرَةَ فِيهِ بِالْفِعْلِ لَكِنْ 24 فِيهِ كَثْرَةٌ بِالْقُوَّةِ كَالسَّطِيعِ

الْوَاحِدِ وَالْمُخَطَّ الْوَاحِدِ وَالْجَسَمُ الْوَاحِدُ التَّسْبِيطُ كَالْمَاءِ الْمُتَّصِلِ الْأَجْزَاءِ.

18- م؛ هو الواحد (22) - زيادة من ب؛ هو؛

(19؛ 19) - ساقط من ج 23 - م؛ هو ؛ قابل

20 - م؛ هو ؛ احترازًا 24 - م؛ هو ؛ لكن

21 - (ب؛ هو ؛ المسئلة

(ق) من 52 من كتاب الإرشاد تحقيق د. محمد بن يوسف موسى

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي قِسْمَ الْوَاحِدِ بِالْتَّرْكِيْبِ أَوْ بِالِإِتِّبَاعِ، وَهُوَ الَّذِي ضَمِيَ
كَثْرَةُ الْفِعْلِ لِتَرْكِيبِهِ مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ فَيُرِى مُتَشَابِهَةً كَأَنَّهُ يَوْنُ الْوَاحِدِ مِثْلًا فَإِنَّهُ
مُرَكَّبٌ مِنَ الْخِلْدِ وَالْعَظْمِ وَاللَّحْمِ فَالْكَثْرَةُ فِيهِ حَاصِلَةٌ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ كُلِّيًّا فَإِنْ كَانَ 25 جِنْسًا لِمَا تَعْنَهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ قَسَمَ الْوَاحِدُ
يَا جَنَيْسَ كَأَنَّهُ يَوْنُ، وَإِنْ كَانَ نَوْعًا فَهُوَ الْوَاحِدُ يَالْتَوَجُّ كَأَنَّ سَانَ. وَإِنْ كَانَ عَرَضًا فَهُوَ
الْوَاحِدُ يَالْعَرَضَ كَأَلْكِتَابَةِ وَالصَّحِّفَةِ

وَقَدْ عُرِفَ بِهَذَا التَّقْسِيمِ حُدُودُهَا فَهَذِهِ سِنَةُ أَقْسَامٍ، وَرَأَى بَعْضُهُمُ الْوَاحِدُ
بِالسَّخِصِ كَرَبْدٍ.

الْمَسْأَلَةُ 26 الثَّالِثَةُ فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى
وَاسْتِحَالَةِ السَّرِيكِ وَالْقِسْمِ وَالتَّظْيِيرِ.

فَهَذِهِ ثَلَاثُ 27 مَطَالِبٍ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ أَوَّلَ
الْكِتَابِ (6).

فَأَمَّا الْبُرْهَانُ عَلَى الْمَطْلَبِ الْأَوَّلِ فَهُوَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ مِنْ أَوْصَافِ الْإِلَهِ أَنْ
(1/65) مَا شَاءَ كَانَ وَمَا 28 لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَلَوْ قَدَّرْنَا إِلَهَيْنِ 29 مُتَّصِفَيْنِ بِصِفَاتِ
الْإِلَهِيَّةِ 30 مِنْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

فَلَا يَخْلُو 31 إِمَّا أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى إِيجَادِ شَيْءٍ يَأْنُ يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مَا أَرَادَهُ 33 الْآخَرُ أَوْ يَخْتَلِفَا فِي إِيجَادِهِ يَأْنُ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا وَجُودَ الْآخَرِ وَيُرِيدُ الْآخَرُ
عَدَمَهُ أَوْ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا حَرَكَتَهُ وَالْآخَرُ تَسْكِينَهُ وَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو 34 إِمَّا أَنْ تَنْفُذَ 35

25- ساقط من ب، ج

28- 1؛ ومن

26- أ، ب، ج، د، هـ؛ المسئلة 29- 1؛ الإلهين ب، هـ؛ الإلهين 33- د، هـ؛ ما أراد

27- ب، ج، د، هـ؛ ثلاثة 30- و؛ متصلين بصفة الإلهية 34- أ، ب، ج، د، هـ؛ لا يخلو

31- أ، ب، ج، د، هـ؛ فلا يخلو 35- أ، ب، ج؛ تنفذ

إِرَادَتُهُمَا، أَوْ لَا تَنْفَذَ 35، أَوْ تَنْفَذَ 35 إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي 36، وَلَا مَرِيدَ عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ. وَالْأَقْسَامُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ (7) :

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِاجْتِمَاعِ 37 النَّقِيصَيْنِ لِأَنَّ الْأَثَرُ إِذَا أُخِذَ مَعَ الْمُؤْتَرِ النَّاسُ كَانَ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَهُ، وَكَوْنُهُ وَاجِبَ الْوُجُودِ لَهُ 38 مَمْتَنِعٌ 39 أَنْ يَكُونَ 40 مَقْدُورًا لِقُدْرَةِ الثَّانِي، وَإِذَا أُخِذَ الْفِعْلُ مَعَ قُدْرَةِ الثَّانِي مَمْتَنِعٌ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا لِقُدْرَةِ الْأَوَّلِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَالٌ وَقُوعِهِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ 41 مِنَ الْقُدْرَتَيْنِ مُمْتَنِعٌ الْوُقُوعُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَقَدْ عَبَّرُوا عَنْ هَذَا الْوَجْهِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى الْأَثَرِ الْوَاحِدِ مُؤْتَرَانِ مُسْتَقِلَّانِ لِلزَّمِ أَنْ يَسْتَعْنِي بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَكُونُ مُحْتَاجًا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنِيًّا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ تَنْفَذَ 42 إِرَادَتُهُمَا مَعَ الْإِخْتِلَافِ فظَاهِرٌ لَأَنَّهُمَا يَتِمَّانِ فَيَلْزَمُ الْفَسَادُ وَأَنْ لَا يَوْجَدَ شَيْءٌ 43 مِنَ الْمُحْتَمَلَاتِ وَقَدْ وَجَدَ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ الثَّانِي : وَهُوَ أَنْ لَا تَنْفَذَ 42 إِرَادَتُهُمَا؛ فَمِنْ وَجُوهٍ أَحَدُهَا 44: خُلُوُّ الْحِلِّ عَنِ النَّقِيصَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَاجِزًا لِنَعْدِيرِ 45 وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُمَا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ هَذَا إِمَّا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ ذَلِكَ وَالْمَانِعَ مِنْ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ ذَلِكَ إِمَّا كَانَ لِأَجْلِ وَقُوعِهِ بِقُدْرَةِ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ بِهِذَا إِلَّا

36- م؛ و؛ الآخر 39- ب؛ ج؛ منع 42- م؛ و؛ تنفذ 45- م؛ و؛ لتعذر

37- ج؛ واجتماع 40- م؛ و؛ له 43- م؛ و؛ شيئاً

38- ساقط من ب؛ ج 41- ج؛ م؛ و؛ واحد 44- م؛ و؛ أحدهما

(7)- قارن ذلك بما ورد في صفحة 84 من اللمع للأشعري تحقيق الشيخ عبد العزيز عزالدين السيروان؛ الورقة 124/أب من شرح مغزى الصغرى للسبوسي/ تأليف الشيخ سيدي

46 مَا وَجِدَ بِذَلِكَ، وَلَا يَمْتَنِعُ بِذَلِكَ إِلَّا وَجِدَ بِهِمَا فَلَوْ امْتَنَعَ بِهِمَا مَعًا لَوْجِدَ بِهِمَا مَعًا وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ الْقِسْمِ 47 الثَّالِثِ وَهُوَ وَقُوعُهُ بِأَحَدِهِمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : (48) أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ فَرَضْنَاهُ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا (48) أَقْدَرُ مِنَ الثَّانِي.

وَالثَّانِي : أَنَّ الَّذِي 49 قَدْ 50 حَصَلَ مُرَادُهُ هُوَ الْإِلَهُ الْغَالِبُ وَالَّذِي لَمْ يَحْصُلْ مُرَادُهُ عَاجِزٌ مَقْهُورٌ، وَالْعَجْزُ عَلَى الْإِلَهِ مُحَالٌ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّهُ نَقَضُ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَاجِزًا لَعَجَزَ بِعَجْزِ قَدِيمِ وَالْعَجْزُ عَلَى الْقَدِيمِ مُحَالٌ. بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ وَجْهِ أَحَدُهَا : لَوْ كَانَ عَاجِزًا بِعَجْزِ حَدِيثٍ لَرَمَ حَدِيثُهُ.

الثَّانِي : تَطَرُّقُ الْجَوَازِ إِلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ : اجْتِنَاعُ النَّفِيسَيْنِ لِأَنَّهُ يَكُونُ (1/66) عَاجِزًا قَادِرًا فَيَكُونُ 51 إِلَهًا، لَيْسَ بِإِلَهٍ وَيَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مِثَالِهِ. ضَرْوَةٌ أَنَّ مَا وَجَبَ لِأَحَدِ 52 الْمُنْتَظَرَيْنِ وَجَبَ لِلثَّانِي فَيَخْرُجَانِ جَمِيعًا مِنْ حَقِيقَةِ الْإِلَهِيَّةِ 53. وَأَمَّا بَيَانُ بَطْلَانِ الثَّانِي 54: فَلِأَنَّ الْعَجْزَ الْقَدِيمَ يَسْتَدْعِي مَعْجُوزًا عَنْهُ، وَالْمَعْجُوزُ عَنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُمَكِّنًا، وَلَا مُمَكِّنَ فِي الْأَزَلِ فَلَا عَجْزَ فِي الْأَزَلِ. لَا يَقَالُ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ لَزِمَ 55 لَكُمْ 56 فِي الْفُقْرَةِ فَإِنَّ الْفُقْرَةَ الْقَدِيمَةَ تَسْتَدْعِي مَقْدُورًا وَالْمَقْدُورُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا بَلْ مُمَكِّنًا وَلَا مُمَكِّنَ فِي الْأَزَلِ فَلَا فُقْرَةَ فِي الْأَزَلِ.

46- زيادة من هو 50- زيادة من به هو 54- هو : التالي

47- ساقط من هو 51- و : يكون 55- ب : لازما

(48/48)- ساقط من ج 52- أ : لاجل، هو : على أحد 56- ساقط من ج

49- هو : من 53- هو : اللاحقين

لَا تَأْتِي تَقُولُ : مَعْنَى 57 الْقُدْرَةُ صِفَةٌ يَتَأْتَى بِهَا إِسْمَاعُ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَدْعِي قَدَمَ الْمَقْدُورِ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَقْدُورِ فِي الْأَرْضِ مُحَالٌ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْأَرْضِيَّةَ مُتَعَلِّقَةً بِصِحَّةِ الْفِعْلِ فِيمَا لَا يَرَالُ.

وَأَمَّا الْعَجْزُ فَمَعْنَاهُ تَعَذُّرُ 59 الْفِعْلِ مِمَّنْ يُحَاوِلُ إِجْرَاءَهُ فَلَا تَنْبُتُ لَهُ صَلَاحِيَّةٌ 60 لِأَنَّ الصَّالِحَ لَأَن يَعْجَزَ لَا يَكُونُ عَاجِزًا فِي الْحَالِ بَلْ قَائِمًا.

فَالْعَجْزُ إِذَا لَا 61 يَكُونُ إِلَّا بِالْفِعْلِ لَا بِالصَّلَاحِيَّةِ.

وَقَدْ ضَعَفَ سَيْفُ الدِّينِ هَذَا الْجَوَابَ بِأَنَّ الْعَجْزَ 62 أَيْضًا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِعْدَاتِ وَذَلِكَ أَيْضًا لَا يُوجِبُ قَدَمَ 63 شَيْءٍ بَلْ أَوَّلَى 64، فَإِنَّ وُجُودَ الْقُدْرَةِ إِذَا لَمْ يَسْتَدْعِ 65 مَقْدُورًا فَعَدَمُهَا يَعْدَمُ الْإِسْتِدْعَاءَ 66 أَوَّلَى .

قُلْتُ : يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ فِي جَوَابِهِ : الْعَجْزُ أَمْرٌ وَوُجُودِيَّ وَالتَّقَابُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ تَقَابُلُ الصَّدِّيقِ لَا تَقَابُلَ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ وَحِينَئِذٍ نَقُولُ 67 :

لَوْ كَانَ الْعَجْزُ قَدِيمًا لَوَجِبَ قَدَمُ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ لِمَا تَقَدَّمَ لِيَكُنَ النَّالِي تَابِلًا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فَكَذَلِكَ 68 الْمَقْدَمُ وَلَا كَذَلِكَ الْقُدْرَةُ، إِذِ الْمَلَزَمَةُ مَنُوعَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

لَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ قَدِيمَةً لَوَجِبَ قَدَمُ الْمَقْدُورِ لِاسْتِحْوَائِهِ وَوُجُودِ الْفِعْلِ أَرَلًا. وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ جَوَابٌ عَنْ أَصْلِ 69 السُّؤَالِ وَهُوَ أَنَّ قَالَ : صَاحِبُ الْقُدْرَةِ لَهُ إِزَادَةُ تَصْرِيفِ الْفِعْلِ إِلَى وَقْتِهِ بِخِلَافِ صَاحِبِ الْعَجْزِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ إِزَادَةُ تَصْرِيفِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ إِلَى وَقْتِهِ.

65- ج ٢م : لم يستدعي

61- م ٢ و : إذ ذاك

57- ١ : معنا

66- و : بالاستدعي

62- ما قاطع من هو

58- ج ٢م و : يتأنا

67- ج ٢م و : تقول

63- م ٢ و : فقرة

59- و : تعذر

64- ١ ج ٢م و : أولاً ولعله بالأولى

60- ج : (٢) لأن الصلاحية

69- ١ : أصول

قُلْتُ: وَفِيهِ تَقَرُّرٌ لِأَنَّ أَشْرَ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَطْلُهُ فِي تَخْصِيصِ الْفِعْلِ بِالْوُقُوعِ
أَوْ عَدَمِهِ فِي وَقْتٍ يَقْبَلُ فِيهِ الْوُقُوعُ وَعَدَمُ الْوُقُوعِ. أَمَّا مَا لَا يَقْبَلُ فِيهِ الْوُقُوعُ فَلَا
وَاعْتَمَدْنَا هَذَا الدَّلِيلَ فِي إِبْتِاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِدَلِيلِ النَّمَائِجِ
لِاعْتِمَادِ أَكْثَرِ الْأَهْمَةِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الْوَجْهَ الَّذِي قَرَّرْتُهُ 70 عَلَيْهِ هُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ الَّتِي رَأَيْتُهَا فِي
تَقْرِيرِهِ.

وَقَدْ قَرَّرَ بَعْضُ النَّاسِ الْقِسْمَ الثَّلَاثَ، وَهُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ بِأَحَدِهِمَا بِأَنَّ
قَالَ: الَّذِي نَفَذَتْ 71 إِرَادَتُهُ هُوَ الْإِلَهَ وَالَّذِي لَمْ تَنْفُذْ 72 إِرَادَتُهُ عَاجِزٌ فَلَيْسَ 73 بِإِلَهٍ.
وَهَذَا بَاطِلٌ إِذَا الْقَرَضَ أَتَاهُمَا مَتَمَايَلَيْنِ فَمَا جَازَ عَلَى أَحَدِهِمَا جَازَ عَلَى الْآخَرِ.
وَأَمَّا الْمَطْلَبُ الثَّانِي: وَهُوَ اسْتِحْصَالُ الْقَيْسِيمِ 74 كَمَا صَارَتْ إِلَيْهِ
الْثَبُوتِيَّةُ (8).

قَالُوا: إِنَّا وَجَدْنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ الْمُمْكِنَةِ خَيْرًا، وَشَرًّا، وَصَلَاحًا، وَفَسَادًا،
وَاخْتِلَافٌ وَجْهَ دَلَالَةِ الْفِعْلِ بِالتَّضَادِّ 75 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ الْخَيْرِ غَيْرُ فَاعِلِ الشَّرِّ
وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ 76 مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ أَنَّ الْأَفْعَالَ تُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 77 مِنْ حَيْثُ
اِفْتِقَارُهَا إِلَى الْخُصْصِ وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ بِكُونِهِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا أَوْ صَلاحًا أَوْ فَسَادًا
فَإِنَّهَا أُمُورٌ إِضَافِيَّةٌ لَبِستْ مِنْ صِفَاتِ أَنْفُسِ الْأَفْعَالِ.

وَأَيْضًا إِذَا حَقَّقَ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ (79) يَرْجِعَانِ إِلَى الشَّرْحِ وَيَكُونُ مَعْنَى
الْحَسَنِ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ أَفْعَلُوهُ 80 وَمَعْنَى الْقَبِيحِ (79) هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ لَا تَفْعَلُوهُ 81 بَطْلَ

70- ب: قرره 74- أ: بالقسم 78- م: و؛ و

71- أ؛ ب: نفذت 75- ج: و؛ ب: تضاد (79؛ 79)- م: ساقط من ج

72- أ؛ و: تنفذ 76- ج: فسادها 80- م: و؛ أ: افعلوا

73- ب: ج: و؛ ليس 77- أ؛ ب: ج: م: و؛ تعالى 81- م: و؛ لا تفعلوا
(8)- سبق التعريف بهم انظر: ص 98 هـ 66

جَمِيعُ مَا قَالُوهُ وَاعْتَقَدُوهُ.

وَقَدْ أَرْشَدَ اللَّهُ تَعَالَى 77 الْعِبَادَ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ إِلَى وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى
إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ فَقَالَ تَعَالَى 77: [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] (9)

وَقَالَ تَعَالَى 77: [إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّآ 82 بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ (83) سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ (83)] (10) فَالْأَيُّ الْأَوَّلَى كَاشِفَةٌ عَنْ وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ
عَلَى إِبْطَالِ التَّوَحُّدِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّعَدُّدِ لِمَا يُقْضَى إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ وَالْتِمَاضِ الْمَاضِ مِنْ
وُقُوعِ الْمُحْتِمَالِ فَاسْتَدْلَلَ بِنَفْيِ اللَّازِمِ وَهُوَ الْفَسَادُ عَلَى نَفْيِ الْمَلْزُومِ وَهُوَ التَّعَدُّدُ
وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ مُرْشِدَةٌ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى إِبْطَالِ التَّوَحُّدِ الثَّانِي مِنَ التَّعَدُّدِ الَّتِي
ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الثَّانِيَّةُ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَذْهَبُ بِمَا خَلَقَ وَبَلَزُمُ عُلُوِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَلَى الْآخَرِ لِلِاسْتِغْنَاءِ 84 عَنْهُ بِمَا يَفْعَلُهُ الْآخَرُ فَيَكُونُ عَالِيًا عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَالْإِلَهَ يَعْلُو 85
وَلَا يَعْلَى عَلَيْهِ.

تَنْبِيْهُ : قَالَ مَشَايِخُنَا : اَلْعِلْمُ بِصَحَّةِ النُّبُوَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اَلْعِلْمِ
بِكُوْنِ الْإِلَهِ وَاحِدًا فَيُمْكِنُ اَلْإِثْبَاتُ اَلْوَحْدَانِيَّةَ بِاَلدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ (11).

وَأُورِدَ شَرْفُ الدِّينِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَالَ :

(12) / اَلْقَائِلُ بِأَنَّهُ رَسُوْلٌ 86 إِذَا قَامَ اَلخَارِقُ عَلَى صِدْقِهِ فَلَا يَدُلُّ وُجُوْدُ اَلخَارِقِ
عَلَى صِدْقِهِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّ مَا (87 جَاءَ بِهِ 87) لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ رَسُوْلِهِ لِيَتَكُونَ (88)
فَعْلُهُ لَهُ (88) مُطَابَقًا لِتَحَدِيْهِ وَسُوْأِلِهِ تَارَ لَا مَنَزِلَةَ قَوْلِهِ صَدَقْتَ . فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ لَنَا عِلْمٌ
يَنْفِي فَاعِلِيَّةَ غَيْرِهِ فَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فَعْلُهُ وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ إِثْبَاتِ أَنَّ هَذَا اَلخَارِقَ

82- د. هـ ؛ ولعلني

85- (ب.ج.م.هـ) ؛ يلغوا (88،88) - ساقط من و

(83،83) - ساقط من (ب.ج.م.هـ) 86- ج ؛ رسول الله

84- د. هـ ؛ الاستغنى ؛ ج ؛ الاستغناء (87،87) - ساقط من (ب.ج

(9) - الأنبياء 22

(10) - المؤمنون 92

(11) - من المشايخ الذين ذكروا هذا القول ؛ الرازي ؛ انظر ؛ شرح المعالم / شرف الدين الورقة (173/1)

(12) (12) (12) . الكلام نقله المؤلف بتصريف طفيف من شرح المعالم الورقة (173/1)

كَأَيِّشَاءِ أَمَرْتِي مَثَلًا لَا يَفْعَلُهُ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَذَلِكَ بِتَوَقُّفٍ عَلَى إِنْسَانٍ
الْوَحْدَانِيَّةِ/ (12).

قُلْتُ : قَدْ يَقَالُ فِي جَوَابِهِ أَنَّ دَلَالََةَ الْخَارِقِ عَلَى صِدْقٍ مَنِ تَحْدِثُ 89 بِهِ
عَقْلِيَّةٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِذَا كَانَتْ عَقْلِيَّةً فَلَا يَصِحُّ تَخَلُّفُ الْمَذْذُولِ عَنْهَا وَإِلَّا انْقَلَبَ
الدَّلِيلُ شُبْهَةً (1/66) أَوْ نَقُولُ سَلَّمْنَا تَوَقُّفَهُ عَلَى ثُبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ (90) لَكِنْ 91 لَمْ لَا
يَكُونُ ظُهُورُ الْخَارِقِ دَلِيلًا عَلَى الصِّدْقِ وَعَلَى ثُبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ (90) مَعَ فَاالدَّوْرِ الْمَلَرْمُ
غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ لِأَنَّهُ دَوْرٌ مَعِيَّةٍ وَالْبَرَهَانُ إِمَّا قَامَ عَلَى اسْتِحَالَةِ دَوْرِ التَّقْدِيمِ 92 وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. وَأَمَّا الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ وَهُوَ تَفْهِيْمُ النَّظِيرِ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ نَعَالَى مُخَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ
فَلَا يَشْبِهُهُ شَيْءٌ وَلَا يَشْبِهُهُ شَيْئًا.

فَنَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْمَطْلَبِ 93 مُتَوَقِّفٌ عَلَى حَصْرِ الْمَوْجُودَاتِ
وَتَعْرِيفِهَا.

فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ : الْمُتَمَانِيَّاتُ، وَالْمُتَضَادَّاتُ، وَالْمُخْتَلِفَاتُ
الْغَيْرُ الْمُتَضَادَّةِ 94.

وَدَّلِيلُ الْخَصْرِ أَنَّ كُلَّ غَيْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَشْتَرِكَا فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ أَوَّلًا، وَالْأَوَّلُ
الْمُثَلَّنُ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَخْلُو 95 إِمَّا أَنْ يَجُوزَ اجْتِمَاعُهُمَا أَوَّلًا !

وَالْأَوَّلُ الْمُخْتَلِفَانِ اللَّذَانِ لَا يَتَضَادَّانِ، مِثْلُ الْبَيَاضِ وَالْحَرَكَةِ.

وَالثَّانِي : هُمَا الْمُتَضَادَّانِ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ.

وَأَمَّا تَعْرِيفُ كُلِّ حَقِيقَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ فَنَقُولُ أَمَّا الْفَيْزَانِ (96) فَقَالَ
أَهْلُ السُّنَّةِ : الْفَيْزَانِ (96) مَا جَارَ مُفَارَقَةُ 97 أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَذَلِكَ
إِمَّا بِالزَّمَانِ 98 كَالْقَدِيمِ وَالْمُجْتَدِدِ، أَوْ بِالْمَكَانِ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَوْ بِالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

89- فهو؛ 90- متحد؛ 91- 92- للمقدم؛ 93- فهو؛ 94- فلا يخلو؛ 95- فهو؛ 96- بزمان

(90:90)- ساقط من ج 93- فهو؛ المطلوب (96:96) ساقط من ج

91- فهو؛ لأن 94- فهو؛ المتضادات 97- فهو؛ مقارنة

فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ 99 الْغَيْرِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 100 مَعَ صِفَائِهِ أَوْ 101 الصِّفَاتِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. وَقَدْ يُقَالُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: الْبَارِئِ تَعَالَى 100 وَعِلْمُهُ شَيْئَانِ. فَأَجَارَهُ الشَّيْخُ وَمَنَعَهُ الْقَلَابِسِيُّ خَوْفَ إِبْهَامِ الْمُغَايِرَةِ.

وَأَمَّا الضَّادَانِ : فَهُمَا 102 الْوُصْفَانِ الْمَوْجُودَانِ اللَّذَانِ يَمْتَنِعُ اخْتِصَامُهُمَا لِذَاتَيْهِمَا 103. وَأَمَّا الْمُتَلَانِ فَهُمَا الْغَيْرَانِ اللَّذَانِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ .

وَأَمَّا الْخِلَافَانِ 104 فَهُمَا الْمَوْجُودَانِ اللَّذَانِ ثَبَتَ 105 لِأَحَدِهِمَا مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ مَا لَمْ يَثْبُتْ لِلْآخَرِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى 100 مُخَالِفٌ لِلْحَادِثِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لَكَانَ إِمَّا مِثْلًا أَوْ ضِدًّا.

وَالنَّالِي يَشْفِقِيهِ بَاطِلٌ، كَذَلِكَ 106 الْمَقْدَمُ. أَمَّا الْمَلَامَةُ فَعَدَّ تَقْدَمُ أَنَّ الْمَوْجُودَاتُ مُنَحْصِرَةٌ فِي الْمِثْلِ وَالضِّدِّ وَالْخِلَافِ.

وَأَمَّا تَبَيَانُ بُطْلَانِ النَّالِي : فَالشُّقُّ الْأَوَّلُ مِنْهُ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ إِذْ لَوْ كَانَ مِثْلًا لَوَجَبَ أَنْ يَشَارَكَ فِي (107 صِفَاتِ النَّفْسِ وَهِيَ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ، فَيَجِبُ إِمْكَانُهُ وَإِحْكَالُ (107 صِفَاتِهِ 108، وَأَنَّ 109 لَا يَكُونُ وَجُودُهُ لِذَاتِهِ وَيَقْتَضِي فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَا قَامَ الْبَرْهَانُ عَلَى اتِّصَافِهِ بِهِ إِلَى مُخْصَصِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوقًا كَبِيرًا.

وَأَمَّا الشُّقُّ 110 الثَّانِي فَبُطْلَانُهُ أَيْضًا ظَاهِرٌ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ الضَّادَيْنِ هُمَا الْوُصْفَانِ الْمَوْجُودَانِ فَلَا تَضَادَّ (1/69) بَيْنَ الذَّوَاتِ، وَكَذَلِكَ 111 بَيْنَ

99- ساقط من جمعو؛ 103- هو؛ لذاتهما (107)؛ ساقط من ج 111-؛ وكذا

100- (بج)؛ هو؛ تعالى 104- هو؛ الخلفان 108- هو؛ صفته

101- و؛ 105- بهج)؛ هو؛ يثبت 109- هو؛ ولا يكون

102- و؛ فيهما 106-؛ فكذا 110- ساقط من و

الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُخَالِفًا لِلْحَوَادِثِ فَلَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْخُلُوقَاتِ وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْهَا. وَهَذَا مِمَّا تَوَاطَأَ 112 عَلَيْهِ الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] (13).

فَائِدَةٌ: الْمَوْجُودَاتُ أَرْبَعَةٌ: الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَصِفَاتُهُ، وَالْأَجْوَهَرُ وَصِفَاتُهُ، فَالْبَارِي سُبْحَانَهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ وَلَا ضِدٌّ وَلَهُ الْخِلَافُ، وَصِفَاتُهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ وَلَا ضِدٌّ وَلَهَا الْخِلَافُ.

وَالْأَجْوَهَرُ لَهُ لِمَثْلٌ وَالْخِلَافُ وَلَيْسَ لَهُ ضِدٌّ وَصِفَاتُهُ لَهَا لِمَثْلٌ وَالضِّدُّ وَالْخِلَافُ.

وَهَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ التَّمَانُلِ عَلَى الْمُتَخِلِّفِينَ بِاعْتِبَارِ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنْ بَعْضِ صِفَاتِ النَّفْيِ كَالْوُجُودِ؟

أَمَّا فِي الْحَوَادِثِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا فِي 113 الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ فَقَالَ: الْإِمَامُ فِي الْإِرْشَادِ:

/هَذَا مِمَّا (14) لَا سَبِيلَ إِلَى إِطْلَاقِهِ. فَإِنَّ السَّائِلَ إِذَا قَالَ إِنَّ (15) الرَّبَّ تَعَالَى يُمَانِلُ الْحَادِثَ، فَقَدْ وَصَفَ ذَاتَهُ بِالْمِثَالَةِ، وَإِنَّمَا يُشَارِكُ الْقَدِيمُ الْحَادِثَ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ، فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمَثِيلِ عُمُومًا، ثُمَّ رَدُّهُ إِلَى خُصُوصٍ.

بَلِ الْوَجْهُ أَنْ يَقَالَ: حَقِيقَةُ الْوُجُودِ 114 تَشَبَّهَتْ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ 115

شَاهِدًا وَعَائِدًا، فَيَقْبَحُ التَّعَرُّضُ لِمَا (16) فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ دُونَ مَا عَدَاهُ (17).

112- و: وتواطأ 115- ساقط من ج

113- زيادة من ب: هم: هو

114- ج: الموجود

(13)- الشورى: 9

(14)- في الأصل: ما، انظر: الإرشاد تحقيق د. محمد يوسف موسى ص 38

(15)- ساقط من الرجوع السابق

(16)- في جميع النسخ (ما) والتصحيح من كتاب: الإرشاد تحقيق د. محمد يوسف ص 38

(17)- انظر: نفس الرجوع السابق

قَاعِدَةٌ : إِذَا وَرَدَ الْمَنْقُولُ فِي الذَّاتِ الْكَرَمَةِ، أَوِ الصِّغَاتِ الْعِلِّيَّةِ مُعَارِضًا
لِلْمَنْقُولِ 116،

فَلَا يَخْلُو 117 إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا أَوْ أَحَادًا. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَيَسْتَحِيلُ
أَنْ يَكُونَ نَصًّا فِي الْمُسْتَحِيلِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا. وَجَبَّ تَأْوِيلُهُ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَمَا وَرَدَ مِنْهُ نَصًّا فِي الْمَحَالِّ فَقَلَعْنَا بِكَذِبِ الرَّاوي فِي
الْمَقَالِ وَمَا كَانَ ظَاهِرًا عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ.

وَحَيْثُ وَجَبَ التَّأْوِيلُ فِي الْقِسْمَيْنِ فَإِنْ بَقِيَ إِحْتِمَالٌ وَاحِدٌ نَعْنِي، وَإِنْ بَقِيَ
أَكْثَرُ لَزِمَ الْوَقْفُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ حُذَاقِ السَّلَفِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ 118 أَعْلَمُ.

116- و : للمنقول

117- (ب) ج، د، و : فلا يخلو

118- ساقط من ج، و

ثُمَّ قَالَ : ((وَأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي مَقْدُورِهِ عَلَى الْأَصَحِّ)).

أَقُولُ : بِعَيْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلِفِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ وَالْأَقْوَالَ الصَّادِرَةَ عَنِ الْعَبْدِ كَيْسَتْ مَخْلُوقَةٌ لَهُ وَلَا تَأْثِيرَ لِقُدْرَتِهِ (3) فِيهَا بَلْ قُدْرَتُهُ (3) وَمَقْدُورُهُ مَخْلُوقَانِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا قُدْرَةُ الْعَبْدِ تُقَارَنُ وَجُودَ الْمَقْدُورِ وَلَا تَوَثُّرٌ فِيهِ بِوَجْهِ 5.

فَالْضَمِيرُ الْمَفْرُوضُ بِالْإِضَافَةِ عَائِدٌ عَلَى الْعَبْدِ، وَإِضَافَةُ الْمَقْدُورِ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَى الْكَسْبِ (1).

وَتَعْرِيفُ التَّأْثِيرِ هُوَ هَيَاةٌ 6 تُعَرِّضُ مِنْ تَحْرِيكِ الْفَاعِلِ فِي الْمُنْفَعِلِ كِاسْحَانِ الْحَارِّ لِلْبَارِدِ وَتَرْطِيبِ الرُّطْبِ لِلْيَابِسِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَفْعَالِ (1/70) الْإِخْتِيَارِيَّةِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْعِبَادِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَذَهَبَ الشَّيْخُ إِمَامُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ عَنْهُ بَلْ قُدْرَتُهُ وَمَقْدُورُهُ وَاقِعَانِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى (2).

وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَهُوَ 7 الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

وَأَمَّا لِلْعَبْدِ الْكَسْبُ فَعَلَيْهِ يَثَابُ وَيُعَاقَبُ، وَمَعْنَى الْكَسْبِ وَجُودَ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ. وَفِي مَقَابِلَتِهِ الْخَلْقُ وَهُوَ وَجُودَ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ.

وَمَعْنَاهُ لَفَةً مِمَّا جَرَّ بِهِ فَاعِلُهُ نَفْعًا يُقَالُ: كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْبًا وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَاسِبٌ وَيُقَالُ رَجُلٌ كَسُوبٌ وَكَسَابٌ 8 إِذَا أُرِيدَ الْمُبَالِغَةُ.

1- زيادة من بهم

5- ساقط من ج

2- جهمو ؛ وإن 6- أبجهمو ؛ هيثة

(33- ساقط من جهمو 7- ساقط من بهم

4- 1؛ الصادرة 8- همو ؛ وكاسب

(1)- قارن ذلك بما ورد في إحياء علوم الدين/ الفزالي ج 1 ص 116

(2)- قارن ذلك بما ورد في الإبانة للأشعري/ تحقيق د. فوقية حسين، ط (1) 1397هـ/ 1977م ص 23، (197، 198، النبوات وما يتعلق بها/ للرازي - تحقيق د. أحمد حجازي السقا ص 106 - دار الكليات الأزهرية، دار بن زيدون ط (1) 1406هـ/ 1986م، طوال الأنوار/ البيضاوي ص 197، الملل والنحل الشهرستاني- تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97، نهاية الأقدام في علم الكلام/ الشهرستاني - حرره ومصححه الفريديوم ص 72

وَدَهَبَ الْقَاضِي (3) إِلَى أَنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 9 وَكَوْنُهُ طَاعَةً كَالصَّلَاةِ أَوْ مَعْصِيَةٍ كَالزَّكَاةِ صِفَاتٌ تَقَعُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَبِهِ قَالَ الْأُسْتَاذُ، إِلَّا أَنَّ النَّاتِجَ عِنْدَهُ فِي وَجْهِهِ وَاعْتِبَارِهِ وَالْقَاضِي يَقُولُ تَوَثُّرُ 10 فِي أَحْصَ وَصَفِ الْفِعْلِ وَهُوَ حَالٌ وَالْأُسْتَاذُ لَا يَقُولُ 11 بِإِحْثَالٍ كَذَا نَقَلَ عَنْهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ (4).

وَقَالَ الشَّرِيفُ (5) فِي شَرْحِ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ مَا يُنْسَبُ لِلْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ (12) إِنَّمَا هَكَذَا ذَلِكَ عَنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْمُنَاطَرَةِ لِلْخُصُومِ وَإِلَّا فَحَاشَى 13 الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذَ (12) أَنَّ يَعْتَقِدَا أَنَّ لَغْيَ الْفُخْرَةِ الْقَدِيمَةِ كَيْفَ وَقَدْ نَقَلَ (6) الْإِجْمَاعَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ عَلَى كُفْرٍ مِنْ نَسَبِ الْإِخْتِرَاعِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى 14. وَنَقَلَ أَيْضًا إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرٍ مَنْ لَمْ يَقُلْ يَعْمُومُ صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى (7).

وَدَهَبَ إِمَامُ الْمُتَرَمِّينَ فِي آخِرِ 15 عُمُرِهِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 14 يُوْجِدُ الْفُخْرَةَ وَالْإِرَادَةَ لِلْعَبْدِ ثُمَّ هُمَا يُوْجِدَانِ وُجُودَ الْمَقْدُورِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ 16 : / هَذَا قَوْلُ الْفَلَّاسِقَةِ وَمِنْ الْمُعْتَزَلَةِ قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ 17 الْبَصْرِيِّ (8). وَإِنَّكَ النَّظَرُ فِيمَا يُقَابِلُ الْأَصَحَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَائِمَتِنَا فِي ضَبْطِ الْمَذَاهِبِ الْمُنْقُولَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُلَرَّفًا فَلَنَذْكُرَ مَا تَبَسَّرَ لِي مِنْهَا ثُمَّ نَقِيبُ الْبُرْهَانَ عَلَى الْقَوْلِ الْحَقِّ فِيهَا.

فَنَقُولُ : الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ 18 لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ قَالَ / : لِلْعُقْلَاءِ فِي نِسْبَةِ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ إِلَى الْحَيَوَانَاتِ قَوْلَانِ :

9- أجبهم؛ تعالى (12/12) - زيادة من بهجهم؛ 15- أجبهم؛ وآخر 18- 1: الأولى

10- ج: تأثرهم؛ بآثير 13- جهم؛ فحاشا 16- جهم؛ الفخر

11- جهم؛ لا يقال 14- أجبهم؛ تعالى 17- و: الحسن

(3)- قارن ذلك بما ورد عنه في نهاية الأقدام في علم الكلام؛ الشعرستاني - حرره وصححه الفرنسيون ص 73 (4)- انظر ذلك في طوابع الأنوار؛ البيضاوي ص 197. (5)- سبق التعريف به. (6)- في المصدر: وقد نقل في مواضع من كتبه إجماع الأمة قبل ظهور البع على تكفير من نسب الاختراع لغير الله بالقدرة القديمة وكذلك أيضا إجماع.. الخ انظر: شرح الأسرار... ورقة (45/ب) (7)- نفس المرجع السابق (8)- المجلد ص 141 ط: الأولى، قارن ذلك بما ورد عن إمام الحرمين وأبي الحسين البصري؛ في كتاب: طوابع الأنوار؛ البيضاوي ص 197

أَحَدَهُمَا : أَنَّ الْحَيَوَانَ غَيْرُ مُسْتَقِيلٍ بِإِبْجَادٍ 19 فِعْلِهِ . وَأَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ
أَرْبَعُ فِرَقٍ :

الْأُولَى الَّذِينَ قَالُوا : الْفِعْلُ مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّاعِي فَإِذَا حَصَلَتْ قُدْرَةُ الْعَبْدِ
وَانْصَمَّتْ 20 إِلَيْهَا الدَّاعِيَةُ صَارَ مَجْمُوعُهُمَا عِلَّةً مُوجِبَةً لِلْفِعْلِ . وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ
الْفَلَسَافَةِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ 21 الْبَصْرِيِّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ .

الْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ : الَّذِينَ قَالُوا : لَا تَأْتِيهِمْ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي الْفِعْلِ وَلَا فِي
صِفَتِهِ بَلِ الْقُدْرَةُ وَالْمَقْدُورُ وَاقْعَانِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 22 . (23) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ
الْأَشْعَرِيِّ (9) .

الْفِرْقَةُ الثَّلَاثَةُ : الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَاقْعَةً بِقُدْرَةِ اللَّهِ
(1 / 71) تَعَالَى (23) وَكَوْنُهَا طَاعَةٌ أَوْ مَعْصِيَةٌ صِفَاتُ تَقَعُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ . وَهَذَا قَوْلُ
الْقَاضِي (10) .

الْفِرْقَةُ الرَّابِعَةُ : الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ الْمُؤْتَرِّ فِيهَا مَجْمُوعُ
قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى 24 وَقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَهَذَا 25 قَوْلُ الْأَسْتَاذِ
وَالْقَوْلُ الثَّانِي قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْحَيَوَانَ مُسْتَقِيلٌ بِإِبْجَادٍ فِعْلُهُ عَلَى
سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ (11) .

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي لِأَبِي الْعِزِّ مُطْفَرٌّ فِي شَرْحِ الْإِرْسَادِ قَالَ :

19- و ؛ بإيجاده (23/23) - ساقط من ج

20- و ؛ والنصمت 24- زيادة من أبي جهم

21- م ؛ و ؛ أبي الحسن 25- م ؛ وهو

22- أ ؛ م ؛ و ؛ تعالى

(9) - انظر ؛ طوابع الانوار / البيضاوي من 197 ، الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل
مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97

(10) - نفس المرجع السابق من 98

(11) - انظر ؛ المحصل من 140 ، 141

/إِفْتَرَقَ النَّاسُ أَوَّلًا فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ أَثْبَتَتِ الْقُدْرَةَ 26 لِلْعَبْدِ، وَفِرْقَةٌ نَفَتْهَا وَهُمْ الْجَبَرِيَّةُ (12).

وَالْمُشَبِّهُونَ إِفْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ زَعَمَتْ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ تَوَثَّرُ فِي مَقْدُورِهَا، وَفِرْقَةٌ نَفَتْ ذَلِكَ

كَالْأَشْعَرِيِّ (13) وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ.

وَالَّذِينَ زَعَمُوا التَّأْيِيرَ إِفْتَرَقُوا فِرْقَتَيْنِ (14) : فِرْقَةٌ أَثْبَتَتْهُ فِي الْوُجُودِ

وَفِرْقَةٌ نَفَتْهُ. وَافْتَرَقَ النَّافُونَ لِلتَّأْيِيرِ فِي الْوُجُودِ فِرْقَتَيْنِ : فِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي

الْحَالِ كَالْقَاضِي وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ.

وَفِرْقَةٌ قَالَتْ تَوَثَّرُ فِي وَجْهِهِ وَاعْتِبَارِهِ كَالْأُسْتَاذِ وَمَنْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ وَافْتَرَقَ

الْمُشَبِّهُونَ لِلتَّأْيِيرِ فِي الْوُجُودِ فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي الْوُجُودِ عَلَى أَقْدَارِ قَدَرِهَا الْبَارِي تَعَالَى 27 وَأَرَادَهَا

فَلَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُسْتَقِلًّا بِفِعْلِهِ كَأَمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي آخِرِ عُمْرِهِ.

وَفِرْقَةٌ قَالَتْ : تَوَثَّرُ فِي الْوُجُودِ عَلَى خِلَافِ إِزَادَةِ الْبَارِي وَهَؤُلَاءِ

مَحْضُونَ 28 الْعَبْدَ (15) لِلْإِسْتِقْلَالِ بِالْفِعْلِ وَهُمْ الْمُعْتَرِكةُ (16)/(17).

الطَّرِيقُ الثَّالِثُ لِشَرْفِ الدِّينِ قَالَ :

/الْعَبْدُ لَا يَخْلُو 29 إِذَا أَنْ تَكُونُ لَهُ قُدْرَةٌ أَوَّلًا 30 وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ.

30-1 : أولى

26-م : القادرية 28-م : محضو

27-أ : لا يخلو 29-أ : لا يخلو

(12)- سبق التعريف بهم انظر : ص 99 هـ 71-13- انظر : المال والنحل / الشهرستاني- تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل-مؤسسة الحلبي ج 1 ص 97

(14)- في شرح الإرشاد - الورقة (44/م) ثلاثة فرق والظاهر أن المؤلف جمع الفرقتين الثانية والثالثة في فرقة واحدة وهي الفرقة التي نفت التأثير في الوجود.

(15)- في شرح الإرشاد الورقة (44/م) : محضو للعب الاستقلال.

(16)- انظر : المال والنحل / الشهرستاني تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي- ج 1 ص 45

(17)- انظر : شرح الإرشاد الورقة (44/م).

وَإِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ فَلَا يَخْلُو 29 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ أَوْ لَا تُوْثِرَ! وَالثَّانِي مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ (18) الْأَشْعَرِيِّ.

وَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو 29 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ فِي وُجُودِ الْفِعْلِ أَوْ فِي أَخْصِيهِ! وَالثَّانِي قَوْلُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ إِلَّا أَنَّ الْقَاضِي يَقُولُ أَخْصُ وَصِفِ الْفِعْلَ حَالًا، وَأَبُو إِسْحَاقَ يَنْفِي الْأَحْوَالَ وَيَقُولُ : أَخْصُ وَصِفِ الْفِعْلَ وَجْهً وَاعْتِبَارًا 32.

وَالْأَوَّلُ وَهُوَ 33 أَنَّهُ تُوْثِرَ فِي وُجُودِ الْفِعْلِ! لَا يَخْلُو 34 إِمَّا أَنْ تُوْثِرَ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِقْلَالِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ أَوْ لَا! 35 وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقِلٌّ بِفِعْلِهِ وَأَنَّهُ يُرِيدُ خِلَافَ مَا أَرَادَ اللَّهُ، وَيَقَعُ مَرَادُهُ وَلَا يَقَعُ مَرَادُ اللَّهِ (19). تَعَالَى 37 اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ. وَالثَّانِي مَذْهَبُ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ فِي آخِرِ 38 عُمُرِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّ (39 قُدْرَةَ الْعَبْدِ 39) تُوْثِرُ فِي إِجْبَادِ الْفِعْلِ 40 عَلَى أَقْدَارِ قُدْرَتِهَا اللَّهُ وَكَهْ قُدْرَةُ وَهَشِيئَةُ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ :

(إِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ) (20) وَلَكِنْ 41 لَا يَشَاءُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَشَاءَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (21).

قَالَ وَهَذَا أَقْرَبُ (22) مِنْ أَخْتَارِهِ الْفَخْرُ وَبَرَهَنَ عَلَيْهِ (23).

قُلْتُ : وَ 32 مَا تَقْلَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (1/72) عَنِ الْأُسْتَاذِ مُخَالِفًا لِمَا تَقْلَهُ 42 عَنْهُ أَبُو الْيَعْرِ وَشَرَفُ الدِّينِ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَوْلَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

31- في مءو ؛ لا

32- زيادة من ب، ج، د، هـ 37- أ، ب، ج، د، هـ ؛ تعالى 42- ب، ج ؛ نقل

33- ب، ج، د، هـ ؛ وهي 38- أ، ب، ج، د، هـ ؛ وآخر

34- أ، ب، ج، د، هـ ؛ لا يخلو (39) (39) ج ؛ إن قدرته للعبد

35- الواو ؛ ساقطة من د، هـ 40- ساقطة من ؛ ب

36- أ، د، هـ ؛ ما يريد 41- أ، ب، ج ؛ ولكن

(18)- انظر ؛ المال والنحل/ الشهرستاني - تحقيق ؛ عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 97

(19)- انظر ؛ المال والنحل/ الشهرستاني - تحقيق ؛ عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي- ج 1 ص 45

(20)- التكوبر 28

(21)- التكوبر 29

(22)- في شرح المعالم ؛ قريب.

(23)- هذا الكلام منقول باختصار من شرح المعالم/ تاليف شرف الدين من الورقة (176) ب (حتى (177) ب).

وَإِذَا قَرَعْنَا 43 مِنْ تَقْرِيرِ الْمَذَاهِبِ فَلِنَسْرِعَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ مِنْهَا، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى إِبْطَالِ مَا سِوَاهُ

فَنَقُولُ : أَمَّا بَطْلَانُ مَذْهَبِ الْجَبَرِيَّةِ فَقَالَ عُلَمَاؤُنَا : الَّذِي يُدُلُّ عَلَى إِنْثَابِ الْأَعْرَاضِ هُوَ بَعْيِيهِ يَدُلُّ عَلَى إِنْثَابِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لِلْعَبْدِ فَإِنَّهَا عَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ. ثُمَّ بِالضَّرُورَةِ يَفْرُقُ الْعَاقِلُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ قَائِدًا وَعَاجِزًا وَإِنْكَارُ ذَلِكَ بُهْتٌ 44. فَقَدْ بَطَلَ مَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ فَنَقُولُ عَلَيْهِ : إِنَّ صَحَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِتِلْكَ الْحَالِ أَوْ الْإِخْتِيَارِ 45 أَوْ الْإِعْتِبَارِ عَلَى إِفْرَادِهِمَا 46 وَجِبَ نِسْبَتُهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا بَطَلَ عُمُومُ التَّعَلُّقِ الثَّابِتِ لِقُدْرَتِهِ تَعَالَى. وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهَا مَقْدُورَةً عَلَى حَيَالِهَا فَكَيْفَ يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ فَنَقُولُ فِي إِبْطَالِهِ 47 لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُوَحِّدًا 48 لِأَقْصَالِ نَفْسِهِ لَكَانَ عَالِمًا بِتَفَاصِيلِهَا وَالتَّالِي بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ.

بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ : هُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ كَوْنُ 49 الْمُوَحِّدِ عَالِمًا بِمَا أَوْجَدَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ لَمَا أَمْكَنَّا إِثْبَاتَ كَوْنِهِ تَعَالَى 50 عَالِمًا بِحَوَارِ 51 أَنْ يَصْدَرَ مِنْهُ هَذَا الْعَالَمُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَذَلِكَ بَاطِلٌ قَطْعًا، وَلَئِنْ إِبْجَادُ الشَّيْءِ الْجَزْئِيِّ 52 لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقَصْدِ الْجَزْئِيِّ 52 لِأَنَّ الْقَصْدَ الْكُلِّيَّ نِسْبَتُهُ إِلَى جَمِيعِ الْجَزْئِيَّاتِ 53 عَلَى السَّوَاءِ فَلَيْسَ حُصُولُ بَعْضِهَا أَوْلَى 54 مِنْ حُصُولِ الْبَقِيضِ الْآخَرِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِبْجَادِ 55 الْجَزْئِيِّ 52 مِنَ الْقَصْدِ الْجَزْئِيِّ وَالْقَصْدُ الْجَزْئِيُّ 52

43- ب : وإذا قرعنا 44- ب : انفرادهما 49- ج : كان 52- أ : ب : ج : د : هـ : الجزئي

44- د : هـ : به 47- د : هـ : الإبطال 50- أ : ب : ج : د : هـ : تعالى 53- أ : ب : ج : د : هـ : الجزئيات

45- ساقط من ب : ج : د : هـ : 48- د : هـ : موجد 51- د : هـ : يجوز 54- ج : د : هـ : أولا

55- كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب هو : الإيجاد.

مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ 52 فَثَبِتَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوجِدًا 56 لَا فَعَالَ تَقْسِيهِ لَكَانَ عَالِمًا
يَتَفَاعَلُهَا.

وَأَمَّا بَطْلَانُ النَّالِي وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ غَيْرَ عَالِمٍ بِتَفَاعِيلِ أَعْمَالِ تَقْسِيهِ فَلِأَنَّ
النَّائِمَ تَصَدَّرَ عَنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ: 57 لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِلْمَرْكَبَةِ الْبَيْطِيَّةِ 58 قَدْ قَعَلَ السُّكُونُ فِي
بَيْتِ الْأَحْيَانِ وَالْحَرَكَةِ فِي بَعْضِهَا مَعَ أَنَّهُ لَا شُعُورَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ السُّكُونَاتِ وَفِيهِ
تَغَلُّظٌ لِأَنَّ ذَلِكَ إِمَّا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ كَانَ بَطْنًا 59 الْحَرَكَةِ سَبَبًا 60 تَغَلُّظٌ 61 السُّكُونَاتِ وَهُوَ
مَمْنُوعٌ، وَأَيْضًا فَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِي وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ مُقَدُّورُ الْعَبْدِ لَيْسَ نَفْسُ
التَّحْصِيلِ فِي الْخَيْرِ بَلْ عِلَّةُ ذَلِكَ التَّحْصِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا شُعُورَ لِأَكْثَرِ الْخَلْقِ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ
(62 لَا جُمْلَةً 62) وَلَا تَفْصِيلًا 63 وَهَذَا الْوَجْهُ الزَّائِمُ مَحْضٌ لِصَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ.

قَالَ نَصِيرُ 64 الدِّينِ (1/73) الطُّوسِي (24): / نَفْسُ الْإِبْجَادِ لَا يَفْتَضِي عِلْمَ
(65) الْمَوْجِدِ بِالْمَوْجِدِ (65) وَإِلَّا لَكَانَ لِلْمُسْتَدِلِّ بِهِ أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَ الْفَائِلِ 66 يَأْنِ النَّارِ
مُحَرِّقَةً وَالشَّمْسُ مُضِيئَةً بَعْدَ 67 عِلْمِهِمَا بِأَثَرِيهِمَا وَتَجْوِيزُ الْإِبْجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَا
يَبْطُلُ 68 إِثْبَاتُ عَالِمِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ مُشِيئِي الْعَالَمِيَّةِ لَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْإِبْجَادِ عَلَى
الْعَالَمِيَّةِ بَلْ إِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِإِحْكَامِ الْفِعْلِ وَإِتْقَانِهِ 69 عَلَى الْعَالَمِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ يَأْنِ الْقَصْدُ الْجَزْئِيُّ 70 (71) مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ (71) مُنْقُوضٌ
بِاخْتِرَاقِ 72 النَّارِ لِهَذِهِ الْخَشَبَةِ فَإِنَّهَا تَحْرُقُ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهَا بِهَا (25).

56- ج : موجودا 59- في م ؛ و ؛ بطي (62، 62) - ساقط من ج م

57- الواو ؛ ساقط من م ؛ 60- في م ؛ و ؛ سبب 63- في م ؛ و ؛ ولا تفصيل 66- 1 : التائين

58- في ج م ؛ و ؛ البطية 61- 1 : تغلظ السكونات 64- في ج ؛ ناصر 67- م ؛ و ؛ تعنى

(65، 65) - في م ؛ و ؛ الموجود بالموجود 68- و ؛ يبطلان 69- و ؛ وإتقانه

70- (اب ج م ؛ و ؛ الجزئ (71، 71) - زيادة من با ج م ؛ و 72- م ؛ و ؛ باحرق

(24) - (597-672 هـ / 1201-1274 م) محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي : فيلسوف كان رأساً
في العلوم العقلية، له كتب جليلة منها : تحرير أصول أقليدس تجريد الغائيات / شرح الإشارات ... توفي بغداد
... انظر : الزركلي / الأعلام ج 7 ص 30، أحمد بن مصطفى / مفتاح السعادة ص 294، شرح الإشارات / تحقيق
سليمان دنيا : القسم الأول (25) - قارن ذلك بما ورد في ص 33 من كتاب : كشف المراد في شرح تجريد
الاعتقاد للطوسي شرح : جمال الدين الحسن بن يوسف (الحلي) ط (1) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

قُلْتُ: فَفَرَضَ الْكَلَامُ مَعَ الْخَصْمِ فِيمَنْ يَقَعُ بِالْإِحْتِيَارِ، وَلَا سَلَا أَنْ الْفَاعِلُ
الْمُخْتَارُ إِذَا خَلَقَ شَيْئًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ وَلَا يَبْطُلُ إِيجَادُهُ لَانْتِفَاءِ الْقَصْدِ
الْمَشْرُوطِ بِالْعِلْمِ وَأَمَّا إِحْرَاقُ النَّارِ وَإِضَاءَةُ الشَّمْسِ فَلَيْسَ بِمَحَلِّ الْبَرَاءِ.

أَمَّا عَلَى رَأْيِنَا فَلَنْ 73 إِحْرَاقُ وَإِضَاءَةُ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى وَجَرَتْ عَادَتُهُ
بِذَلِكَ كَمَا جَرَتْ بِخَلْقِ الشَّيْبَعِ وَالرَّيِّ 74 عَقِبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْمَوْتِ عِنْدَ حَرِّ الرُّقْبَةِ
وَتَنَاوُلِ السَّيْمِ.

وَأَمَّا الْخَصْمُ فَإِنَّهُ يَقُولُ الْعَبْدُ مُخْتَارٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِيجَادَ الْفِعْلِ
فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ إِيجَادُهُ لَمْ يَفْعَلْ. وَلَا يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي النَّارِ وَالشَّمْسِ وَبَيْنَهُمَا.
قَوْلُهُ: / تَجْوِيزُ الْإِيجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَا يَبْطُلُ إِنْثَبَاتُ الْعَالِمِيَّةِ لِلَّهِ
تَعَالَى /.

قُلْنَا: تَجْوِيزُ الْإِيجَادِ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ هُوَ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ 75 أَوْ غَيْرُ فَاعِلٍ
مُخْتَارٍ 76، فَإِنْ مَعْنَا 76 الثَّانِي فَلَيْسَ بِمَحَلِّ الْبَرَاءِ وَإِنْ مَعْنَا 76 الْأَوَّلُ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ
يَسْتَلِزُّ إِبْطَالَ الدَّلَالَةِ عَلَى إِنْثَبَاتِ 77 الْعَالِمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: لِأَنَّ مُثْنِيَّ الْعَالِمِيَّةِ لَا يَسْتَدِلُّونَ 78 بِالْإِيجَادِ 79 وَإِنَّمَا يَسْتَدِلُّونَ 80
بِالْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ 81.

قُلْنَا: الْأَسْتِدْلَالُ عَلَى الْعَالِمِيَّةِ هُوَ بِالْإِيجَادِ الْفِعْلِيِّ فِي غَايَةِ الْإِعْثَامِ
وَالْإِتْقَانِ 81 فَإِنَّهُ مِمَّنْ يَصْدُورُ الْفِعْلُ الْمُتَقَنُّ 82 مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ فَلَوْ جَارَ إِيجَادُ الْفِعْلِ
الْمُتَقَنِّ مِنْ غَيْرِ الْعَالِمِ لَبْطَلَتِ دَلَالَةُ الْإِحْكَامِ، وَلَا يُعْتَرَضُ بِالتَّمَلُّ وَنَحْوِهَا مِنَ الْهَوَامِ،
لَا نَقُولُ فِعْلُهَا ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ بِالْإِلْهَامِ.

79- هو: بإيجاد 82- و: المتقن

73- ج: فلن 76- 1: معنى

74- ما قدم: و 77- ج: هو: إبطال 80- هو: يستدل

(75/76)- زيادة من بهج، هو 78- هو: لا يستدل 81- و: والاتقان

قَوْلُهُ : الْقَوْلُ 83 بِأَنَّ الْقَصْدَ الْجَزْئِيَّ 84 مَشْرُوطٌ بِالْعِلْمِ الْجَزْئِيِّ 84
مَنْقُوضٌ بِإِحْرَاقِ النَّارِ لِهُذِي الْخَشَبَةِ. يُقَالُ لَهُ 85 : الْقَصْدُ الْجَزْئِيُّ 84 مَقْرُوضٌ 86
فِيَمَنْ يَصِغُ مِنْهُ الْقَصْدُ أَوْ فِيَمَنْ لَا قَصْدَ لَهُ الْبَتَّةَ عُدْنَا إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا هُوَ
الْحَقُّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ، إِذْ قَدْ بَطَلَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَبَرِيَّةِ وَمَذْهَبُ الْقَاسِي
وَالْأَسْتَدِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْإِمَامِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ 87 الْبَصْرِيِّ فَيَبْطُلُ جَمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى 88. فَتَقُولُ : الدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِ الشَّيْخِ الْمَقُولُ وَالْمَنْقُولُ.

أَمَّا الْمَقُولُ فَهُوَ أَنْ نَقُولَ : أَعْمَالُ الْعِبَادِ مُمَكِّنَةٌ وَكُلُّ مُمَكِّنٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ
تَعَالَى 88 فَأَعْمَالُ الْعِبَادِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

بَيَانُ الصُّغَرَى : أَنَّهُ لَا كَوْنَهُ لَمْ تَكُنْ مُمَكِّنَةً (1/74) لَكَانَتْ إِمَّا وَاجِبَةً أَوْ
مُسْتَحِيلَةً، وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْوَاجِبِ وَلَا بِالْمُسْتَحِيلِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ.

وَبَيَانُ الْكُبْرَى هُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ 89 مُمَكِّنٍ مَقْدُورًا 90 لِلَّهِ تَعَالَى 91
لَزِمَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَتُهُ مُتَعَلِّقَةً بِبَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَصْرُ قُدْرَتِهِ وَتَنَاقُضُ
مَقْدُورَاتِهِ وَقَدْ قَامَ الْبَرْهَانُ عَلَى فَسَادِهِ.

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ : فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. أَمَّا الْكِتَابُ فَأَيَّاتُ إِحْدَاهَا 92
93 قَوْلُ 94 اللَّهُ تَعَالَى : [وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ] (26). يُرِيدُ وَعَمَلَكُمْ.

83- ساقط من ج 87- و : وأبى الحسن 91- زيادة من بهم هو

84- بهم هو : الجزى 88- زيادة من بهم هو 92- ألعلم أحد ها

85- بهم هو : إذ 89- ساقط من ج (93/93)- ساقط من ج

86- بهم : مفروض 90- 1 : مقدور 94- بهم : قوله تعالى

(26)- الصفات 96

فَمَا مَصْدَرِيَّ خِلَافًا لِلرَّمَحْسَرِيِّ فَإِنَّهُ جَعَلَهَا مَوْصُولَةً جَرًّا عَلَى مَذْهَبِهِ
الْقَائِدِ مِنَ الْإِعْزَالِ. وَثَانِيهَا (93) قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ 95
اللَّهَ رَمَى] (27). وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهَا أَنَّ مِنَ الْخَطَالِ تَوَارُدُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى
شَيْءٍ وَاحِدٍ 9 من جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَمَا رَمَيْتَ اخْتِرَاعًا إِذْ
رَمَيْتَ اخْتِسَابًا وَكَيَّنَ اللَّهُ رَمَى اخْتِرَاعًا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى 96 فِي غَبَرٍ مَا
مَوْضِعٍ: [...خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ] (28).

وَمِنْ آيَاتِ الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَالْخَيْرِ وَالطَّبَعِ وَهِيَ نُصُوصٌ فِي الْمُرَادِ مَا لَا
يُحْصَى كَثْرَةً 97. وَأَمَّا الشُّنَّةُ فَأَحَادِيثُ أَحَدَهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
[إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 98 خَلَقَ الْخَيْرَ وَخَلَقَ لَهُ أَهْلًا وَخَلَقَ الشَّرَّ وَخَلَقَ لَهُ
أَهْلًا] (29).

وَثَانِيهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ) (30).
وَالثَّلَاثُ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
[قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ وَإِنْ شَاءَ
أَرَاغَهُ] (31).

وَأَمَّا الْإِجْتِمَاعُ فَهُوَ 99 أَنَّ الْأُمَّةَ قَاطِنَةٌ مُتَّفِقُونَ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ
وَالْأَهْوَاءِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 96 رَبُّ كُلِّ مَخْلُوقٍ وَإِلَهُ كُلِّ مُعَدِّثٍ.
وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى 96 فَتَبَطَّلَ مَذْهَبُ الْإِقَامِ
وَأَيُّ الْحُسَيْنِ 100 وَغَيْرِهِمَا وَصَحَّ مَذْهَبُ الشَّيْخِ. وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

95- 94م؛ 1 ولاكن 98- زيادة من ب؛ 94م؛

96- 94ب؛ 94م؛ تعالى 99- م؛ 94م؛ فبي

97- م؛ 94م؛ كثيرة 100- م؛ 94م؛ ابن الحسن

(27)- الأنفال 17 (28)- الزمر 59- انظر: كشف الغطاء العجلوني - مؤسسة الرسالة ج 1 ص 455
(80)- ذكره البيهقي في الأسماء والصفات - دار إحياء التراث العربي- انظر: ص 162 (163) 164، انظر:
تفريع أحاديث شرح المواقف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي- تحقيق صبحي السامرائي عالم الكتب
-بيروت- ص 36 (81)- مسند أحمد/ دار صادر للطباعة والنشر 2 ص 175
، صحيح الترمذي/ مطبعة الصاوي ك: القدر، ب: ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن ج 8 ص 307.

تَنْبِيهِهُ : اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى جَوَازِ إِسْنَادِ جَمِيعِ الْكَافِّيَّاتِ إِلَى إِرَادَةِ
 اللَّهِ تَعَالَى جُمْلَةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِسْنَادِهَا إِلَيْهِ تَفْصِيلًا فَقِيلَ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : الْمَعْصِيَةُ مَرَادٌ 101 لِلَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ
 أَنْ تَكُونَ الْمَعْصِيَةُ حَسَنَةً وَأَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ مُأْمُورًا بِهِ غَيْرَ مُبْهِمٍ عَنْهُ تَحْذِيرًا
 مِنْ أَنْ 102 إِرَادَةُ هِيَ الْأَمْرُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلِيَّةِ.

قَالُوا : كَلِمَةً 103 أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ فَقَدْ أَرَادَهُ وَكُلَّمَا نَهَانَا عَنْهُ فَقَدْ كَرِهَهُ.

وَأَمَّا عِنْدَنَا فَلَيْسَ الْأَمْرُ هُوَ الْإِرَادَةُ وَلَا يَسْتَلِزُّهَا وَلَا وَجِبَ 104 وَوُقُوعُ
 كُلِّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ. وَعِنْدَنَا إِرَادَةُ تَوَافُقِ الْعِلْمِ كُلِّمَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى وَوُقُوعَهُ فَهُوَ
 مَرَادُ الْوُقُوعِ وَكُلَّمَا عَلِمَ عَدَمَهُ فَهُوَ مَرَادُ الْعَدَمِ.

وَمِنْ 105 تَوْفِيقِ الْإِلْتِبَاسِ (1/75) فِي الْإِطْلَاقِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ عَلَى
 وَرُودِ الشَّرْعِ بِهِ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ. وَهَذَا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالَ
 خَالِقُ الْفِرْدَوْسِ وَالْخِزَابِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ قَطْعًا.

وُنُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ جَوَازُ ذَلِكَ بِتَقْيِيدَاتٍ تَزِيلُ الْإِيهَامَ كَمَا يُقَالُ
 : إِنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْمَعْصِيَةَ مَعْصِيَةً لَغَيْرِهِ مَذْمُومَةً فَبِصِحَّةٍ مِنْهَا حُتِّبَ عَنْهَا مُعَاقِبَاتُهَا.

وَمِنْ أَيْمَتِنَا مَنْ فَصَّلَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ : إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ بِالْكَافِرِ الْكُفْرَ، وَبَيْنَ
 قَوْلِهِ : يُرِيدُ مِنْهُ الْكُفْرَ. فَاجْتَازَ الْأَوَّلَ وَمَنَعَ الثَّانِي 106.

و 107 اخْتَصَّتِ الْمُعْتَزَلِيَّةُ فِي مَسْأَلَةِ 108 خَلْقِ الْأَعْمَالِ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ.

101- زيادة من ب، ج، وفي د، هـ : مرادة الله 104- ب : ولا وقع 107- الواو : زيادة من ب، ج، د، هـ

102- زيادة من ب، ج 105- أ : عندنا 108- أ، ب، ج، د، هـ : مستثناة

103- ب، ج، د، هـ : كل ما 106- زيادة من : ب، ج، د، هـ

أَمَّا الْمَقُولُ : فَهُوَ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لَوْ كَانَ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى لَمَا كَانَ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ. يَنْتُجُ لَوْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى 109 لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى 110 حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ.

أَمَّا الصُّغَرَى فَلِإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 109 إِنْ خَلَقَ الْفِعْلَ كَانَ وَاجِبَ الْحُصُولِ وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ كَانَ مُتَمَكِّنًا الْحُصُولِ فَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّوَكُّلِ لِاخْتِنَاعِ كَوْنِ الْوَاجِبِ وَالْمُتَمَكِّنِ مَقْدُورَيْنِ.

وَأَمَّا الْكُبْرَى فَظَاهِرَةٌ. ثُمَّ هَذِهِ النَّتِيجَةُ تَصِيرُ صُغَرَى فِي قِيَاسِ كِبَرَاهُ مَقْدَمَةٌ سَادِقَةٌ، وَهِيَ : وَلَوْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ (111) لَمَا جَازَ أَمْرُهُ بِشَيْءٍ وَنَهْيُهُ عَنْ شَيْءٍ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ لِلْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ بِأَنَّ الْجَمَادَاتِ (111)

وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا يَسْتَحِيلُ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ (112) فَيَنْتُجُ لَوْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى لَمَا جَازَ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ وَمَدْحُهُ وَذَمُّهُ (112). ثُمَّ يَسْتَنْتَى تَقْيِضُ النَّالِي بِأَنَّهُ يُقَالُ 113 : لَيْكُنْ 114 اتَّفَقَ 115 الْعُقَلَاءُ 116 عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ 117 أَمْرُ الْعِبَادِ وَنَهْيُهُمْ وَمَدْحُهُمْ وَذَمُّهُمْ فَيَنْتُجُ تَقْيِضُ الْمَقْدَمِ. وَهُوَ الْمَحْلُوبُ.

وَأَمَّا الْمَقُولُ قِيَامَاتِ 118 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَنَزُّهِ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ كَقَوْلِهِ :

[مَا بَرَأَ فِي خَلْقِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ تَقْلُوبٍ] 119 [32].

وَمِنْ إِضَافَةِ الْأَهْمَالِ إِلَى الْعِبَادِ كَقَوْلِهِ : [عَوَّلَ لِلَّذِينَ يَكْتَبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ] 120 [33].

109- أ.ب.ج.هـ.و.؛ تعالى (112) 112- ساقط من : ج 115- و : اتفاق 118- أ.ب.ج.هـ.و.؛ قيات

110- هـ.و.؛ مجرأ 113- ج.هـ.و.؛ يقول 116- ب : العلماء 119- ج : تفاوتة

(111) 111- ساقط من : و 114- ب.و.؛ لاكن 117- و : بجواز 120- زيادة من ب.ج.هـ.و.؛

(32)- الملك 3

(33)- البقرة 78

[فَمَنْ 121 شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ] (34)، [إِغْلُظْ مَا شِئْتُمْ] (35).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَالْجَوَابُ : أَمَّا 122 عَنْ الْأَوَّلِ فَيَمْنَعُ الْكُبْرَى وَهِيَ : قَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَتَمِّكِنًا مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرِكِ لَكَانَتْ أَفْعَالُهُ جَارِيَةً مَجْرَى حَرَكَاتِ 123 أَجْمَادَاتٍ وَإِمَّا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُكْتَسِبًا لِفِعْلِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّا وَإِنْ لَمْ نَقُلْ يَكُونُ الْعَبْدُ مُوجِدًا لِأَفْعَالِ نَفْسِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ الْعَبْدُ فَاعِلٌ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ، (1/76) وَلِلْإِسْقَرِيَّةِ فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى عَادَتَهُ بِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا صَمَّمَ الْعَزَمَ عَلَى الطَّاعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُهَا لَهُ، وَمَتَى صَمَّمَ الْعَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ فَكَذَلِكَ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الْعَبْدُ كَالْمُوجِدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوجِدًا فَلَيْمَ لَا يَكُنِيَ هَذَا الْقَدْرُ 124 فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَالثَّانِيهَا : أَنَّ ذَاتَ الْفِعْلِ وَإِنْ حَصَلَتْ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ 125 كَوْنُهَا طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً صِفَاتٌ تَحْصُلُ لَهَا وَهِيَ وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَاضِي فَلَيْمَ لَا يَكُنِيَ هَذَا فِي صَحَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَأَمَّا عَنِ الثَّانِي فَيَا لِمُعَارَضَةِ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَفُوعِ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ 126 بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَةِ 127 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : [خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ] (36)، وَقَوْلُهُ : [خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ] (37) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

121- أ : ومن 124- في م هو : التقدير 127- م هو : قدرته

122- ساقط من م هو 125- في ب هو : ولكن

123- م هو : حركة 126- أ : الأعمال

(34)- الكهف 29

(35)- فصلت 39

(36)- الرمز 59

(37)- البقرة 6

قَالُوا : الْعَبْدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعِيدًا بِإِدْخَالِ شَيْءٍ مِنْ أَفْئَالِهِ فِي الْوُجُودِ
وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعِيدًا بِإِدْخَالِ شَيْءٍ مِنْهَا 128 فِيهِ

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَذْهَبُونَ إِلَّا إِلَى ذَلِكَ
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْفِعْلَ فِي الْعَبْدِ حَصَلَ لَا
مَخَالَفَةَ وَإِنْ لَمْ يَخْلُقْهُ فِيهِ 129 اسْتَحَالَ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ الْفِعْلُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ
الْعَبْدُ مُضْطَرًّا عَاجِزًا فَعَادَ الْإِسْكَالُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ كَالْجَسَادَاتِ فَلَا يَصِحُّ أَمْرُهُ
وَنَهْيُهُ وَمُدْخَلُهُ وَدَفْعُهُ.

قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ (38) مِنْهُمْ : وَعِنْدَ هَذَا التَّحْقِيقِ ظَهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ
الْكَسْبِ اسْمٌ بِلَا مُسَمًّى.

قَرُّكُمْ : الْعَبْدُ إِذَا صَمَّمَ الْعَزَمَ عَلَى الطَّاعَةِ وَاخْتَارَهَا فَاللَّهُ تَعَالَى
يَخْلُقُهَا فَذَلِكَ الْعَزَمُ وَالْإِخْتِيَارُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُصُولُهُ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ أَوْ لَيْسَ بِقُدْرَتِهِ. فَإِنْ
كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ الْعَبْدُ مُضْطَرًّا وَحَيْثُ لَا
يَنْدَفِعُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْكَالِ. ثُمَّ إِذَا 130 اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقِيلٌ بِإِيجَادِ
صِفَاتِ 131 الْأَفْعَالِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي بِقُدْرَتِهِ فِي تَفْسِيرِكُمْ الْكَسْبَ بِالْمَعْنَى
الثَّانِي فَقَدْ سَلَّمْتُمْ قَوْلَ الْخَصْمِ لِأَنَّ ذَلِكَ اعْتِرَافٌ بِكَوْنِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مُؤَثَّرَةً وَالْخَصْمُ
لَا يَقُولُ إِلَّا بِذَلِكَ

ثُمَّ أَجَابَ عَنِ الْمَعَارِضَةِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا
مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْمَعْنَى لَمَا كَانَ الْقُرْآنُ حُجَّةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْكَافِرِينَ
بَلْ حُجَّةٌ لِلْكَافِرِينَ عَلَيْهِ وَالتَّالِي تَابِلٌ فَالْمَقْدَمُ مِثْلُهُ

128- ساقط من ج 130- زيادة من ب، ج، د، هـ

129- ساقط من د، هـ 131- ساقط من ب، ج، د، هـ

(38) - هو أبو الهذيل العلاف (محمّد) ت 235 هـ/850 م مكّام ومفكر معتزلي، ولد بالبصرة ودرس فيها ثم في بغداد- انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 22، كان مولى لعبد القيس، وقد جرى على منهاج السبابة لظهور
أكثر البيع منهم، وفما تشرع تكفره فيها سائر فرق الأئمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، انظر
: الشرق بين الشرق (البغدادى) ص 121، 122.

بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ : هُوَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمْ لَكَانَ إِذَا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيمَانِ وَتَهَاوَمَ عَنِ الْكُفْرِ فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُ كَيْفَ تَأْمُرُنَا بِالْإِيمَانِ وَقَدْ طَعِنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِنَا وَكَيْفَ تَنْهَانَا عَنِ الْكُفْرِ وَقَدْ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى (1/77) فَيُنَادِي إِذِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ 132 تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَّا بَيَانُ إِنْفِيَاءِ النَّالِي 133 فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى 134 أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لِيَكُونَ حُجَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ لَا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً لَهُمْ وَإِلَّا لَكَانَ تَمَسُّكُ الْعَرَبِ بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْآيَاتِ مِنْ أَقْسَى 135 الدَّلَائِلِ الصَّادِحَةِ 136 فِي نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ 137 السَّلَامُ. وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا عَلِمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا غَيْرُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ (138 مِنَ الْمَعْنَى 138).

أَجَابَ الْكَاتِبِيُّ (39) : / يَا 139 لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَبْدَ إِنْ كَانَ مُسْتَقِلًّا بِإِيجَادِ شَيْءٍ فَقَدْ سَلَّمْنَا قَوْلَ الْمُعْتَرِئَةِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ تَصْمِيمُ الْعَزَمِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ أَنْ لَوْ كَانَتْ ذَاتُ الْفِعْلِ وَاقِعَةً يَنْدَرِقُ الْعَبْدُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ (40).

وَأَجَابَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ هُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّكُمْ تَسَلِّمُونَ أَنَّ جَمِيعَ مَا عِلِمَ اللَّهُ تَعَالَى 140 أَنَّهُ يُوجَدُ فَهُوَ وَاجِبُ الْوُقُوعِ. وَجَمِيعَ مَا عِلِمَ اللَّهُ 141 تَعَالَى 140 أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فَهُوَ مَمْتَنِعُ الْوُقُوعِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى 140 عَالِمُ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا يُوجَدُ (142) وَأَنَّهَا لَا يُوجَدُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَفْعَلُ الْعَبْدُ إِنَّمَا أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى 143 أَنَّهُ يُوجَدُ (142) أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ. وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ وَاجِبُ الْوُقُوعِ. وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي يَكُونُ 144 مَمْتَنِعُ الْوُقُوعِ. فَجَمِيعُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْأَشْكَالِ لَا يَلْزَمُ لَكُمْ 145.

132- ساقط من دعو، وفي بهج : المذكورات 136- دعو : القاضح 140- بهج دعو : تعالى

133- و : والثالي 137- ج دعو : صلى الله عليه وسلم 141- ساقط من ب

134- ساقط من دعو (138، 138)- ساقط من دعو (142، 142)- ساقط من ج

135- دعو : اقرا 139- و : أنا 143- بهج دعو : تعالى

144- ساقط من دعو 145- 1 : لازم عليكم. وفي ج دعو : الزم عليكم

(39)- سبق ذكره

(40)- الكلام يتصرف من شرح المحصل للكاتبي، الورقة (260/1) مع خذ، رقم 1757 د

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ يَكُونُ رَاجِعًا عَلَى الدَّاعِي إِلَى التَّرْكِ أَوَّلًا 146. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَجِبَ حُصُولُ الْفِعْلِ لَا مَحَالَةَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي امْتَنَعَ حُصُولُ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ جَبْتَنِيذُ يَكُونُ دَاعِي الْفِعْلِ إِذَا مَسَاوِيًا لِدَاعِي التَّرْكِ أَوْ مَرَجُوحًا. وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَمْتَنِعُ الْفِعْلُ لِكُنْ 147 لَا يَخْلُو 148 عَنْ أَحَدِهِمَا لِامْتِنَاعِ الْخَلْوِ عَنِ التَّقْيِضِ فَلِلْفِعْلِ إِذَا وَاجِبَ الْحُصُولِ أَوْ مَمْتَنِعَ الْحُصُولِ. وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَكُونُ لِلْعَبْدِ تَأْتِيْرٌ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ فَكَانَ مُجْبُورًا مُضْطَرًّا. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ عَمَّا اللَّذَانِ خَلَقْنِي 149 الْمُتَعَزِّزَةَ وَلَوْلَاهُمَا كَمَا قَالَ بَعْضُ الْأَكْبِيَاءِ مِنْهُمْ: لَنَمَتِ الرِّسَالَةُ 150 لَنَا (41).

تَنْبِيْهٌ: قَالَ شَرْفُ الدِّينِ: الْوَاقِعُ فِي سُنَّةِ اللَّهِ تَعَالَى 151 فِي (42) حُصُولِ الْفِعْلِ مِنَ الْعَبْدِ أَنَّ (43) اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ لَهُ الْأَعْضَاءَ عَلَى وَجْهِ يَسْتَعِدُّ كُلُّ عَضْوٍ (44) لِحُصُولِ ذَلِكَ الْآثَرِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُ كَأَسْتَعْدَادِ الْيَدِ لِلْبَطْشِ وَالرَّجْلِ لِلْمَشْيِ وَالْعَيْنِ لِلنَّظَرِ.

فَإِذَا خَطَرَ بِبَالِهِ أَمْرٌ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ مُلَائِمٌ لَهُ أَوْ مَنَافِرٌ تَرْتَبُ لَهُمْ وَهُوَ أَوَّلُ دَرَجَاتِ الْقَضِيَّةِ. فَإِذَا تَأَكَّدَ قَصْدُهُ لِإِقَامِهِ أَوْ تَرْكِهِ حَارِصًا 152 وَجَبْتَنِيذُ آخَرَى اللَّهُ تَعَالَى 153 عَادَتَهُ بِإِمْدَادِهِ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى 153: [مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ جَعَلْنَا لُوْفِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ] (45). وَقَالَ (1/78) تَعَالَى: [وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَوَّلَ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا] (46) ثُمَّ قَالَ: [كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَمَلِكُمْ وَمَا كَانَ عَمَلُكُمْ مَحْظُورًا] (47). فَتَرْتَبُ الْإِمْدَادُ عَلَى الْإِرَادَةِ مِنْهُمْ إِذَا شَاءَ. وَذَلِكَ الْإِمْدَادُ هُوَ الْمُبَرَّعُ عَنْهُ بِالتَّوْفِيقِ وَالْإِحْدِلَانِ. وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ (48).

146- ج: الأولى 149- في كل النسخ: إلخ.

147- ب: لاكن 150- أ: ب: الدسجج الرياسة. وفي المحصل من 144: لثم الدسة لنا

148- أ: ب: ج: هـ: لا يخلو 151- أ: ب: ج: هـ: تعلق 152- أ: ب: ج: شرح المعالم: عزوما

153- أ: ب: ج: هـ: تعلق

(41)- تلك مستغففات من كلام الرازي. انظر: المحصل من 144، (42)- في شرح المعالم: (ج) في. انظر: الورقة

(180) ب: (43)- في نفس المربع: لأن (44)- نفس المربع: (ج) منها: (45)- الإسراء: 18، (46)- الإسراء: 19-

(47)- الإسراء: 20، (48)- شرح المعالم للرازي/ تأليف شرف الدين، الورقة (180) -

154 ثُمَّ قَالَ ((وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِيلُ بِإِذْرَاكِ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ التَّارِكِ مُتَعَلِّقُ
الْمُؤَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا تَحْسِينَ وَلَا تَقْبِيحَ عَقْلًا)).

أَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ مَعْلُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَجِبُ الْإِيمَانُ
بِهَا، فَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي الْأَعْرَابِ 155 وَوُجُوبُ الْإِعْتِقَادِ كَحُكْمِهَا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 156 مَلَقَبَةٌ بِمَسْأَلَةِ 156 التَّحْسِينِ وَالْتَقْبِيحِ. وَتَذَكَّرُ 157
فِي الْأَمَلَيْنِ مِمَّا لَتَعَلَّقَتْهَا بِهِمَا. أَمَّا تَعَلُّقُهَا بِأَصْلِ 158 الَّتِي فَلَانَهَا مُفْرَعَةٌ عَلَى وَفُوعِ
الْفِعْلِ مِنَ الْعَبْدِ، وَلَا وَفُوعِهِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُوجِّدًا فَلَا قَبِيحَ، وَإِلَّا فَالْقَبِيحُ
مَوْجُودٌ. فَإِذَا حَقَّقْتَ الْأَشْعَرِيَّةَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا وَاقِعَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ وَجَبَ
نَفْيُ الْقَبِيحِ 159 بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِ الْفِعْلِ أَوْ صِفَتِهِ وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ هُوَ
الْمَقُولُ 160 فِيهِ لَا تَفْعَلُوهُ. وَالْحَسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَفْعَلُوهُ.

وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ 156 إِثْرَ الَّتِي قَبْلَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَأَمَّا تَعَلُّقُهَا بِأَصْلِ الْفِقْهِ 161 فَيَلَزُّمُ الْبَحْثُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِتَعَلُّقِهَا بِالنَّظَرِ فِي
الْحَاكِمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَكْلُفُ، وَالْحُكْمُ فِيهِ وَهُوَ الْفِعْلُ
وَالْتَّارِكُ.

فَإِذَا حَقَّقَ الْأُصُولِيُّونَ 162 مِنَ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَطْ
وَجَبَ أَلَّا يَكُونَ لِلْعَقْلِ حُكْمٌ الْبَتَّةَ 163؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ تَحْسِينٌ وَلَا تَقْبِيحٌ.
وَالْعَقْلُ فِي اللُّغَةِ الْعِلْمُ. عَلِمْتُ الشَّيْءَ وَعَقَلْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَقَدْ يُقَالُ عَنِ الْخَلِيلِ (49)

154- زيادة من ج؛ م؛ 155- ب؛ بأصول 162- م؛ هو؛ الأصوليون

155- ب؛ م؛ هو؛ (ج) و 159- أ؛ القبح 163- و؛ البشة

156- أ؛ ب؛ ج؛ م؛ هو؛ المسئلة 160- ب؛ ما قيل

157- ج؛ وذكر. في م؛ و. وذكر 161- م؛ هو؛ الفعل

(49)- سبق ذكره

أَنَّهُ سُبُلٌ عَنِ الْعَقْلِ فَقَالَ هُوَ يَعْلَمُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هُوَ مُسْتَقٌّ مِنْ عُقَالِ الدَّابَّةِ. وَسَيِّبَتِ الصِّفَةُ الَّتِي تَنُتُهُ 164 لِلنَّاسِ الْعَاقِلِ بِالْعَقْلِ لِأَنَّهَا تَعْقِلُ النَّفْسَ وَمَنَعَهَا مِنْ هَوَاهَا. فَأَصْلُهُ فِي الرُّضْعِ مَا ذُكِرَ، ثُمَّ اسْتَعْيِرَ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ 165 النَّاسُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. فَقِيلَ عَنْ هَالِكٍ 166 وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْعَقْلَ نَوْزٌ يَمَيِّزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ. وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ أَلَهُ التَّنْيِيزَ وَيَنْتَقِضُ بِأَحْوَالٍ. وَنُقِلَ صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ (50) عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ الْعَقْلَ : هُوَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ الضَّرُورِيَّاتِ. وَنُقِلَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الْبُرْهَانِ (51) عَنِ الْهَاسِبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْعَقْلُ غَرِيزَةٌ يَنْتَهِي بِهَا ذِكُّ الْعُلُومِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ : / وَلَمْ يَحْمُ 167 عَلَيْهِ مِنْ عِلْمَانِنَا غَيْرِ الْهَاسِبِيِّ (51). وَأَمَّا مَحَلُّهُ فَقَدْ عَيَّنَهُ الشَّرْعُ. قَالَ تَعَالَى 168 : [أَقْلَمُ تَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا] (52).

(1/79) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

(إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْفَنَةً (53) 169 إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ 170 الْقَلْبُ) (54).

164- (أ) هو ؛ ثبتت 166- (أ) ب ؛ هم ملك 168- (أ) ب ؛ هو ؛ تعلق 170- (أ) ؛ وهو

165- (ب) ؛ هو ؛ اختلفت 167- أ ؛ يحرم. وفي ج ؛ هو ؛ يحرم 169- (أ) ب ؛ بضمة (50)- لقد مرأ ابن العربي له نفس المعنى- انظر : الحصول في علم الأصول اللوحة (4) ميكروفيلم رقم (1175)

ج ؛ ك (51)- البرهان الورقة (10/ب) ج 1 من ؛ ع ؛ هو . رقم 1832 (52)- الحج 44

(53)- التطلع من اللحم، انظر : صحيح البخاري ج 1 م 1 ص 36/ إشارة الطباعة المنيرة (54)- صحيح البخاري ج 1 م 1 ص 19، ب ؛ فضل من استبرأ لدينه، ضمن الحديث رقم 51

، صحيح مسلم ج 3 ص 1220، ك ؛ المساقاة، ب ؛ أخذ الحائل وترك الشبهوات، رقم الحديث : 107

وَأِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ 171 وَالتَّكَلِّمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 مَحَلُّهُ الرَّأْسُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَرِ لِي. وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ مَسْأَلَةٌ 172 فِقْهِيَّةٌ :
 وَهِيَ أَنَّ مَنْ شَجَّ 173 رَجُلًا مَوْضِحَةً (*) فَذَهَبَ عَقْلُهُ لَزِمَهُ عِنْدَ مَالِكٍ 174 دِيَّةٌ 175
 الْعَقْلُ وَأُرْشُ 176 الْمَوْضِحَةِ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ مَنَفَعَةً لَيْسَتْ فِي عَصَا الشَّجَةِ.
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ دِيَّةُ الْعَقْلِ فَقَطْبٌ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتْلَفَ عَلَيْهِ الْعَقْلَ الَّذِي هُوَ
 مَنَفَعَةٌ فِي الْعَصَا الْمَسْجُوجِ دَخَلَ أُرْشُ الشَّجَةِ فِي الدِّيَّةِ.
 وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ 174 فِي النَّظَرِ بِدَلِيلِ 177 مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 الْآيَةِ وَالْحُكْمِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : ((وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِيلُ بِإِذْرَاكِ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ
 التَّرَكِّ مُتَعَلِّقًا لِلْمُؤَاخَذَةِ الشَّرْعِيَّةِ)).

فَيَعْنِي أَنَّ أَفْعَالَ الْعُقَلَاءِ لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ فِيهَا بِحَسَنِ وَلَا بِقَبِيحٍ 179 عَلَى
 حَسَبِ أَنْ أَحْسَنَ مِنْهَا يَقْضَى فِيهِ الْعَقْلُ بِثَوَابٍ فَإِلَيْهِ فَيَكُونُ وَاجِبًا أَوْ مَسْذُوبًا
 وَالْقَبِيحُ مِنْهَا يَقْضَى فِيهِ 180 بِعِقَابِهِ إِنْ تَأَكَّدَ الْقُبْحُ وَإِلَّا فَيَكُونُ مَكْرُوهًا فَلَا وَجُوبَ
 وَلَا تَدَبٍّ 181، وَلَا تَجْرِيمٍ، وَلَا كَرَاهِيَةٍ مُجَرَّدِ الْعَقْلِ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لِي (55).

171- (أ) ب: جهم؛ ملك 174- (أ) ب: جهم؛ ملك 177- و: والدليل 180- ساقط من: (م) و

172- (أ) ب: جهم؛ م: مسألة 175- جهم؛ و: ذية 178- و: 181- جهم؛ ولا نذب

173- جهم؛ و: يشج 176- ساقط من: جهم؛ و: 179- ب: جهم؛ بقبح

(*)- الموضحة: يكسر الضاد ما أوضع، أي يظهر العظم وأزال السائر الذي يحجبه وهو الجلد وما تحته من اللحم، وهي لا تكون إلا في الرأس والجمجمة والحنين...

انظر: الثمر الداني (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) / جمع الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى ص 579 طبع: مطبعة ومكتبة المنار - تونس

(55)- انظر: المال والنحل / الشهرستاني- تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي ج 1 ص 45

نَمْ الْحُسْنَ قَدْ يَرَادُ بِهِ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَيْثُ 182 يَكُونُ مُلَاقِيًا لِلطَّبِيعِ
وَالْفَيْصِيعِ 183 كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَكُونُ مُنَافِرًا لَهُ. فَاللَّذَةُ 184 وَالسُّرُورُ وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِمَا
مُلَاقِيَةً، وَالْأَلَمُ وَالْغَمُّ وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِمَا مُنَافِرَةً. وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّذَّةِ وَالسُّرُورِ أَنَّ اللَّذَّةَ
لِلْبَدَنِ وَالسُّرُورُ لِلْقَلْبِ وَكَذَا الْأَلَمُ وَالْغَمُّ وَاللَّذَةُ وَالسُّرُورُ وَدَفْعُ الْهَمِّ وَالْغَمِّ هَذِهِ
الْأَشْيَاءُ مَحْبُوبَةٌ لِذَاتِهَا وَإِلَّا لَرِمَ الدُّورُ أَوْ 185 التَّسْلُسُ.

وَكَذَا دَفْعُ اللَّذَّةِ وَالسُّرُورِ؛ أَهْنَى أَتَاهُمَا يَكُونَانِ 186 مَبْغُوضَيْنِ
لِذَاتِهِمَا 186. وَأَمَّا مَا يَبْغَايِرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَإِمَّا يَكُونُ مَحْبُوبًا أَوْ مَبْغُوضًا لِإِفْضَائِهِ
إِلَيْهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَتَقُولُ: الْعَقْلُ مُسْتَقِلٌّ بِإِذْنِ الْمَلَأَمَةِ وَالْمُنَافَرَةِ
يَذُونُ الشَّرْعَ وَكَذَلِكَ إِذْرَاكَ صِفَةَ الْكَمَالِ أَوْ النِّقْصِ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ. فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ
بِهَذَا الْمَعْنَى مَقِيلَتَانِ.

وَقَدْ يَرَادُ بِالْحُسْنِ: كَوْنُ الْفِعْلِ مُوْجِبًا لِلْمَدْحِ فِي الدُّنْيَا وَالنَّوَابِ فِي
الْآخِرَةِ وَبِالْفَيْصِيعِ كَوْنُهُ مُوْجِبًا لِلذَّمِّ فِي الدُّنْيَا وَالْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ؛ فَهَذَا الْمَعْنَى
شَرْعِيَّانِ جُنْدَتَانِ.

أَيُّ لَيْسَ كَوْنُهُمَا كَذَلِكَ لِأَجْلِ صِفَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْأَفْعَالِ بَلْ هُوَ مَحْضٌ حُكْمٌ
الشَّرْعِ وَقَالَتْ الْمُعْتَبِرَةُ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ لَا مِنْ
جِهَةِ الشَّرْعِ 187 (الشَّرْعُ 56).

فَرَضُوا أَنَّ مِنْهَا (188) مَا يَذَرُّهُ الْعَقْلُ (188) بِالضَّرُورَةِ كَحُسْنِ الصِّدْقِ
النَّافِعِ وَالْإِيمَانِ، وَقُبْحِ الْكُذْبِ الضَّارِّ وَالْكُفْرَانِ (1/80) وَمِنْهَا مَا يَذَرُّهُ (189) بِالنَّظَرِ
كَحُسْنِ الصِّدْقِ الضَّارِّ وَقُبْحِ الْكُذْبِ النَّافِعِ.

182- ر: حيث 185- (أ) و: (188) - و: ما يدرك للعقل

183- م: و: والفتح 186- 1: لئانها (189) (189) - ساقط من: ج

184- م: بالذلة 187- زيادة من: ج، هـ

(56) - نظر: المال والنحل/ الشهرستاني - تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45

وَنَارَةً 190 يَقِفُ عَنْ إِدْرَاكِهِ 189) إِلَّا بِإِتِّبَاءِ الشَّرْعِ كَحُسْنِ صَوْمِ آخِرِ 191
يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ وَقَبِيحِ صَوْمِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَوَّالٍ.

وَقَضَوْا 192 بَانَ الشَّرْعَ فِي هَذَا التَّوَجُّعِ مُحْيِرٌ عَنْ حَالِ الْخَلِّ إِلَّا أَنَّهُ أَثَبَّتَ
فِيهِ حُكْمًا.

قَالُوا: كَالْحَكِيمِ الَّذِي يُخَيِّرُ بَانَ هَذَا الْعِقَارَ حَارًّا أَوْ بَارِدًا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا
فَذَهَبَ الْقَدَمَاءُ مِنْهُمْ: إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ حَسَنَةٌ وَقَبِيحَةٌ لِذَاتَيْهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: بِالصِّفَةِ، كَالصَّوْمِ الْمُسْتَمِيلِ عَلَى كَسْرِ الشَّهْوَةِ الْمُقْتَضِي
عَدَمَ الْمُسَدَّوِ وَكَالزَّيْنِ الْمُسْتَمِيلِ عَلَى اخْتِلَاطِ الْأَنْسَابِ الْمُقْتَضِي تَرْكَ تَعَاهُدِ الْأَوْلَادِ.
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ:

الْقَبِيحُ مِنَ الْأَفْعَالِ قَبِيحٌ لِصِفَةِ تَقْتَضِيهِ، وَالْحَسَنُ مِنْهَا حَسَنٌ لِذَاتِهِ لِأَنَّهُمْ
يَرَوْنَ أَنَّ الدَّوَاتِ مُتَسَاوِيَةٌ وَالتَّمْيِيزُ إِنَّمَا هُوَ بِالصِّفَاتِ، فَلَوْ قَبِيحُ الْفِعْلِ لِذَاتِهِ لَزِمَ
قَبِيحُ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى 193 لِمُتَسَاوِيَةِ الْأَفْعَالِ عِنْدَهُمْ فِي الدَّوَاتِ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ 194 وَأَتَّبَعَهُ: الْفِعْلُ يَحْسُنُ أَوْ يَقْبُحُ بِوَجْهِهِ وَاعْتِبَارٍ،
كَضَرْبِ الْيَتِيمِ يَحْسُنُ إِنْ كَانَ لِلتَّأْدِيبِ وَيَقْبُحُ إِنْ كَانَ لِلتَّعْذِيبِ.

فَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَنَقُولُ: الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَقَسَادِ
مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ مِنْ صَوَرِ الزَّرَّاعِ قُبِيحٌ 195 تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطْلَقُ إِذْ هُوَ جَائِزٌ عِنْدَ
أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِيحٌ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ.

194- أجمعهم؛ والجباي

190- و؛ وثارة

195- زيادة من أجمعهم؛

191- أجمعهم؛ داخر 193- أجمعهم؛ تعالى

فَقَوْلُ : لَوْ كَانَ قَبِيحًا لَمَا فَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالتَّالِي بِاطِلُ فَأَلْقَدَمُ مِنْهُ.

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ فظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا بَطْلَانُ التَّالِي 196 فَيَلَانَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَفَ الْكَافِرَ بِالْإِيمَانِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ اسْتَحَالَ مِنْهُ الْإِيمَانُ.

فَإِذَا تَكْلِيفُ الْكَافِرِ بِالْإِيمَانِ تَكْلِيفُ 197 بِالْحَالِ (198) وَالتَّكْلِيفُ بِالْحَالِ (198) تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ وَهُوَ قَبِيحٌ عِنْدَهُمْ.

وَأَيْضًا لَوْ كَانَ الْفِعْلُ يَقْتَضِي الْخُسْنَ لِذَاتِهِ أَوْ لِحَقِيقَةِ لَارِمَةٍ لِذَاتِهِ لَمَا اِخْتَلَفَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ فَكَانَ مَرَّةً حَسَنًا وَمَرَّةً قَبِيحًا. أَمَّا الْمَلَزَمَةُ فَلِاسْتِحَالَةِ 199 انْتِكَالِ الْإِزْمِ لِلشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ سَوَاءً كَانَ يَوْسُطُ أَوْ بَعْضُ وَسْطِ.

وَأَمَّا بَيَانُ بَطْلَانِ التَّالِي : فَإِنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ وَقَدْ يَحْسُنُ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِصَّةُ نَبِيٍّ مِنْ ظَالِمٍ.

وَأَيْضًا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاجْتِمَاعُ النَّقِيضَانِ.

بَيَانُ اللُّزُومِ : هُوَ أَنَّ مَنْ قَالَ لَا كُذِبَ عَنْ عَدَا فَهَذَا 200 خَبَرٌ لَا يَخْلُوا 201 عَنِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، لِأَنَّهُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ الْكَذِبُ فِي الْفَعْدِيلِزْمِ قُبُحٌ 202 قَوْلُهُ :

لَا كُذِبَ عَنْ عَدَا، إِذَا الْمُسْتَلَزِمُ لِلْقَبِيحِ قَبِيحٌ. وَيَلَزِمُ حُسْنُهُ لِصِدْقِهِ قَبَجْتَمِيعُ 203 النَّقِيضَانِ. قِيلَ عَلَى الْأَوَّلِ : لَا نَسْلِمُ بَطْلَانُ التَّالِي إِذَا لَا يَتَعَيَّنُ الْكَذِبُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ لِخُلَاصِ النَّبِيِّ 204 لِإِمْكَانِ 205 خُلَاصِهِ بِالْمَعَارِضِ 206 سَلَمْنَا تَعْيِينَهُ 207

196- و : التَّالِي

202- بَعْضُهُمْ : كَذِب

207- أ ب ج : تَعْيِينُهُ

203- هُوَ : فَتَجْتَمِعُ

197- و : تَكْلِيفُهُ

(198، 199)- سَاقِطَانِ : و : (+) حَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

199- هُوَ : فَلَا اسْتِحَالَةَ

205- هُوَ : لِلْمَكَانِ

200- هُوَ : فَهُوَ

206- أ ب : بِالْمَعَارِضِ

201- أ ب : لَا يَخْلُوا

وَلَكِنْ 208 (1/81) لَا تَسْلِمُ حُسْنَهُ بَلْ هُوَ قَبِيحٌ لِكُنْهٖ 209 اِرْتَكَبَتْهُ لِأَنَّ الْقُبْحَ النَّاشِءَ مِنْ تَرْكِهِ أَهْلُهُ، أَوْ نَقُولُ الْحَسَنُ خِلَافُ النَّبِيِّ اللَّارِمِ لِلْكَذِبِ، وَحَسَنُ اللَّارِمِ لَا يُوْجِبُ حَسَنَ الْمَلْزُومِ، أَوْ نَقُولُ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَمِلًا 210 عَلَى صِفَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا تَقْتَضِي الْحَسَنَ وَالْآخَرَى تَقْتَضِي الْقُبْحَ 211.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : هُوَ أَنْ يَقَالَ إِنَّ التَّجَا إِلَى حَيْثُ لَا تَكُونُ الْمَعَارِضُ 212 كَافِيَةً تَعَيَّنَ الْكَذِبُ.

وَعَنِ الثَّانِي : أَنْ 213 اِرْتَكَبَهُ وَاجِبٌ فَلَوْ كَانَ قَبِيحًا (214 لَكَانَ حَسَنًا 214) قَبِيحًا لِذَاتِهِ، أَوْ لِصِفَةِ لَزْمِهِ لِذَاتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَعَنِ الثَّالِثِ : حُسَنُ اللَّارِمِ يَقْتَضِي حَسَنَ الْمَلْزُومِ لِأَنَّ مَا لَا يَنْتِجُ الْوَاجِبَ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ عَقْلًا مِنْهُمْ.

وَعَنِ الرَّابِعِ : أَنَّ تَنَافِي اللَّوَارِمِ يَقْتَضِي تَنَافِي الْمَلْزُومَاتِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَلْزُومُ الْمُحَالِ مُحَالًا بِالضَّرُورَةِ

لَا يَقَالُ إِنْصَافَ 215 الْفِعْلُ بِصِفَةٍ إِنْصَفَتْ حُسْنَهُ ثُمَّ زَالَتْ وَانْصَفَ 216 بِأُخْرَى تَقْتَضِي قُبْحَهُ.

لَا تَقُولُ : ذَلِكَ بَاطِلٌ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّ الصِّفَةَ لَزِمَتْ، فَلَا يَجْعُ ذَلِكَ التَّجْدِيرُ. وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى إِمْتِنَانِ مَذَاهِبِ جَمِيعِ الْمُتَعَزِّزَةِ أَنَّ الْعَقْلَ لَوْ كَانَ مُدْرِكًا لِلْأَحْكَامِ لَزِمَ التَّضْيِيقُ 217 عَلَى 218 مَبَاشَرَةِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَتَرَكَ بَعْضَهَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ، وَاللَّارِمُ بَاطِلٌ.

216- 1 : انصف، جهمو؛ واتصلت

208- دبو؛ ولكن 212- دبو؛ المعارضة

217- ب : النقد

209- دبو؛ لكن 213- ساقط من؛ جهمو

210- دبو؛ مثلاً (214/214)- ساقط من؛ جهمو 218- أ : مباشرة،

211- جهمو؛ القبح 215- أ ج : انصف

أَمَّا الْمَلَاظِمَةُ فَلِيَحْتَقِقِ الْوُجُوبَ 219 وَالتَّخِيرُ 220 قَبْلَ الْيُسْتَحَبَّةِ (221) عَلَى
ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَهَذَا يَسْتَلِزِمَانِ التَّعْذِيبِ عَنْهُمْ وَلَا يُجَوِّزُونَ 222 الْعَفْوَ مِنَ الْكَبَائِرِ
قَبْلَ التَّوْبَةِ.

وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّازِمِ فَلْيَقُولِهِ تَعَالَى: 223 [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَتَّبِعْتَ
رَسُولًا] (57).

قَبْلَ قَالُوا: الْمَقْصُودُ بِالرَّسُولِ الْعَقْلُ، قُلْنَا: خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يُعَارِ إِلَيْهِ
مُجَرَّدُ الْإِحْتِمَالِ. قَالُوا: لَوْ كَانَ الشَّيْءُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا مُضَافًا إِلَى الشَّرْعِ لَمَا 224
حَكَمَ بِقُبْحِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ، وَحَسَنِ الْعَدْلِ وَالصِّدْقِ، مَنْ لَا يَقُولُ بِالشَّرْعِ لَا تَنْفَاءُ
الْمُوجِبِ. يُكَيِّنُ 225 التَّالِي بَاطِلٌ فَيَبْطُلُ 226 الْمَقْدَمُ.
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَقِدًا لِلشَّرْعِ أَوَّلًا، يَقْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الظُّلْمَ
وَالْكَذِبَ قَبِيحٌ، وَالْعَدْلُ وَالصِّدْقُ حَسَنٌ.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بَطْلَانَ التَّالِي. وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لِكُلِّ
وَاحِدٍ سَوَاءٌ اخْتَقَدَ الشَّرْعَ أَوَّلًا، إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ حُصُولَ الْمَلَاءَمَةِ وَالْمُنَافَقَةِ
لِلطَّبِيعَةِ فَمُسْلَمٌ وَتَحْتَ لَا نُبَازِعُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ.
نَسَمَّ 227 قَالَ: ((وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ))

225- ب: أو؛ لاكن

222- م: أو؛ ولا يجوز

219- م: أو؛ الواجب

226- ب: فيبطل

223- ب: ب: م: أو؛ تعالى

220- ساقط من ج

227- زيادة من؛ م: أو

(221، 222)- ساقط من ج 224- م: أو؛ لم

(57)- الاسراء 15

أَقُولُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ (221) أَنْ يُعْتَقِدَ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْءٌ لِمَا 228 تَقَدَّمَ مِنَ الْبُرْهَانِ عَلَى أَنَّهُ خَائِلٌ بِالْإِخْتِيَارِ، فَإِنْ شَاءَ فَعَلَ (229) وَإِنْ لَمْ يَشَأْ (229) لَمْ يَفْعَلْ (1/82) فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مَرَامَةُ 230 الْمَصَالِحِ لِعِبَادِهِ لَا الدِّينِيَّةِ وَلَا الدُّنْيَوِيَّةِ. فَالْثَوَابُ مِنْهُ فَضْلٌ، وَالْعِقَابُ مِنْهُ عَذْلٌ [لَا نَسْتَلِ عَسَا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ] (58). هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ. وَخَالَفَهُمُ الْمُعْتَرِلَةُ فَأَوْجَبُوا رِعَايَةَ الْأَصْلَحِ لِلْعِبَادِ (59).

وَأَوْجَبُوا اللَّطْفَ، وَهُوَ: الشَّيْءُ الَّذِي يُفِيدُ تَرْجِيحَ الدَّائِمَةِ إِلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الدَّائِمَةِ إِلَى الْآخَرِ 231 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَوِيَ 232 إِلَى حَيْدٍ إِلَى الْإِجْتِنَاءِ 233 وَأَوْجَبُوا اكْتِمَالَ 234 عَقْلِ مَنْ أَرَادَ تَكْلِيفَهُ وَإِقْدَارَهُ.

وَأَزَاحَةَ الْعِلَلِ عَنْهُ؛ الَّتِي تَمْنَعُهُ مِنْ آدَاءِ مَا كَلَّفَ بِهِ حَتَّى لَوْ أُخِلَّ بِذَلِكَ 235 لَكَانَتْ لَهُمْ خُصُومَةٌ وَمُطَالَبَةٌ بِمَا 236 هُوَ حَقٌّ لَهُمْ عَلَيْهِ. تَعَالَى 237 اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

فَقَدْ صَدَقَ فِيهِمْ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْقَدَرِيَّةُ خُصَمَاءُ اللَّهِ فِي الْقَدْرِ) (60).

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِهِمُ النُّصْرُ، وَالْمَقُولُ

228- و؛ ما 232- و؛ أن يتهي 236- و؛ ما

(229/229)- م؛ وإن شاء 235- ج؛ ما؛ أو؛ إلا 237- أ؛ ما؛ ج؛ ما؛ أو؛ على

230- أ؛ ما؛ ج؛ مراعات 234- أ؛ ما؛ كمال 238- ج؛ قوله صلى الله عليه وسلم

231- ج؛ ما؛ أو؛ الأخرى 235- ج؛ به

(58)- الأئبياء؛ 23

(59)- انظر؛ الملل والنحل؛ الشهرستاني- تحقيق؛ عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45 (60)- ورد عنه صلى الله عليه وسلم «مجنوس أمّتي الذين يقولون لا قدر»، (إن مجنوس هذه الأمة المكذوبون باتفاق الأئمة)- انظر؛ سنن ابن ماجه ج 1 ص 35 دار احياء التراث العربي المقدمة؛ ب؛ القدر؛ ر؛ 92 وورد كذلك (إذا كان يوم القيامة جمع الناس في صعيد واحد فينادي منادي يسمع الأولين والآخرين؛ أين خصماء الله؟ فيقوم القديرون)- انظر؛ اللالكائي / شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج 4 ص 655، ر؛ 1132

أَمَّا الْمَقُولُ فَنَقُولُ : لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ 239 لَمَا خَلَقَ الْكَافِرَ
الْفَقِيرَ 240 لِأَنَّ الْأَصْلَحَ 239 لَهُ أَلَّا يَخْلُقَهُ حَتَّى 241 لَا يَكُونَ مُعَذِّبًا فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ. وَالنَّالِي ظَاهِرُ الْفَسَادِ، فَيَبْطُلُ الْمَقْدَمُ. وَأَيْضًا الْأَصْلَحُ 239 لِلْبِتَادِ أَنْ يَخْلُقُوا
فِي الْجَنَّةِ، وَأَنْ يَتَعَمَّوْا بِالْمُسْتَهْتَبَاتِ الْحَسَنَةِ. فَلَوْ كَانَتْ رِعَايَةُ 242 الْأَصْلَحِ 239 وَاجِبَةً
لَوَجِبَ خَلْقُ الْعِبَادِ فِي الْجَنَّةِ. وَ 243 اللَّارِزُ بَاطِلٌ قَالَمَلَرُومٌ مِثْلُهُ. وَأَيْضًا لَوْ وَجِبَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ يَخْلُ 244 إِمَّا أَنْ يَجِبَ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالشَّرْعِ. وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَإِلَّا لَكَانَ 245
ذَلِكَ الْوَاجِبُ قَدِيمًا. إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا أَوَّلَ لَهُ.

وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَاجِبُ الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى 246 وَصِفَاتُهُ. وَإِنْ كَانَ شَرْعِيًّا فَهُوَ
مُحَالٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ. أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْوَاجِبَ الشَّرْعِيَّ يَسْتَدْعِي مُوجِبًا يَجِبُ الْوَاجِبُ
بِأَمْرِهِ وَيَتَعَالَى 247 اللَّهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا.

وَالثَّانِي لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَوَقَّفَ خَوْفُ الْعِقَابِ عَلَى التَّرَكِّ. وَذَلِكَ 248 فِي حَقِّهِ مُحَالٌّ.
وَإِذَا بَطَلَ الْإِجْبَابُ الْعَقْلِيُّ وَالشَّرْعِيُّ لَمْ يَكُنْ لِلْإِجْبَابِ مَعْنَى مَفْهُومٌ.

وَأَمَّا النَّصُّ فَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : [لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ] (61).

فَإِنْ قُلْتَ لَيْسَ 249 مَعْنَى هَذَا الْوُجُوبِ مَا ذَكَرْتُ، بَلْ هُوَ مِثْلُ بَارَةٍ عَنْ كَوْنِ الْفِعْلِ
بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الذَّمَّ. كَمَا أَنَّ الْقَبِيحَ هُوَ كَوْنُ الْفِعْلِ بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ قَائِلُهُ
الذَّمَّ.

قُلْتُ : فَيَكُونُ بِنَاءٌ عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ الْعَقْلِيِّينَ وَنَحْوِ قَدْ يَبِينَا بَطْلَانُ
ذَلِكَ كُلِّهِ. فَإِذَا انْهَدَمَتْ تِلْكَ الْقَوَائِدُ بَطَلَ جَمِيعُ مَا يَبْنِي 250 عَلَيْهَا. وَاللَّهُ 251 أَعْلَمُ.

239- م هو : الإصحاح 243- الواو : ساقط من : م هو 247- أ ب ج م هو : ويتعالي

240- ب : الصغير 244- م هو : لم يخلوا 248- م هو : (4) يا باطل

241- و ا على 245- ب ه ج : كان 249- ساقط من : م هو

242- أ ب ج م هو : تعالى 246- أ ب ج م هو : يتعالي

250- ب ه ج : يبنى، وفي م هو : يبنينا

251- ج : (4) سبحانه

(61)- الأنبياء 23

ثُمَّ 252 قَالَ : (وَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا 253 لِقَرَضٍ) .

أَقُولُ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ جُمِلَ مَا يَحِبُّ عَلَى الْمُكَلِّفِ اعْتِقَادُهُ هُوَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَالُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامُهُ (83 / 1) مُعَلَّلَةٌ بِعِلَّةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى حِكْمَةٍ تَتَّبَعُهُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ الْفِعْلَ أَوْ أَنْ يَسْرِعَ الْحُكْمَ وَإِنْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ وَأَحْكَامُهُ لَا تَتَّبَعُ إِلَّا مِنْ 254 حِكْمَةٍ بِنَدَ 256 أَنَّ يَلِكُ الْحِكْمَةُ لَا تَتَّبَعُهُ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا . هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْكَلْبِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ .

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : / وَلَا كَثُرَ الْفُقَهَاءُ / (62)

أَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : فَعَلَ الْحَكِيمُ لَا يَحِلُّو 257 عَنْ عَرَضٍ هُوَ الدَّاهِي إِلَى الْفِعْلِ وَلَا لَرَمِ التَّرْجِيحِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ .

وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْحُكْمَ بِالْقِسَاسِ 258 إِنَّمَا وَرَدَ فِي الشَّارِعِ لِيَسْتَرْجَعَ النَّاسُ عَنِ الْقَتْلِ فَهَذَا هُوَ الْفَرْصُ وَهُوَ . ثُمَّ إِنَّ الْمُجْتَهِدِينَ يَفْرَعُونَ عَلَى ذَلِكَ الْأَدْنَى وَالسَّيِّئِ فَيَمَّا لَمْ يَصْرَحِ الشَّارِعُ فِيهِ بِحُكْمٍ عَلَى وَجْهِ بَوَاقِي الْقَرَضِ .

قَالَ السَّيِّئُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرَفَةَ (63) : / لَمْ يَذْكُرِ الشَّيْخُ (64) الْخِلَاطَ إِلَّا فِي الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ 259 الْأَمَدِيُّ (63) وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَإِنَّ الْكَلَامَ فِي بَعْدِ التَّغْلِيلِ هُوَ بِقَلْبٍ وَجُوبِهِ ، وَتَغْلِيلُ الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ لَا بِالْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ / (65) .

252 - زيادة من ج ، م ، و ، 253 - و : ش .

254 - (أ ، ب ، ج ، م ، و : لا تَخْلُوا ، 255 - ب ، ج ، م ، و : عن ،

256 - م ، و : غير ، 257 - (أ ، ب ، ج ، م ، و : لا يَخْلُوا ،

258 - ج : بالخصوص ، 259 - أ : وكذا ،

(62) - المحصل من : 148 ، وقد ذكر جانبهم المعتزلة ،

(63) - سبق التعريف به -

(64) - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن عمر القصور ، ويعرف بابن زائدة ، رحل إلى المشرق ، لاند فريضة الحج سنة 683 هـ ، أخذ بالشام وبالحجاز .. وكان له تصنيفان في علم الحديث ، وضبط أسانيده .. وكان من أهل المعرفة بعلم الفراءات والعربية وعلم البيان والآداب والعروض والشعر .. من تليفه : المحاكم بين البخاري ومسلم ، ترجمان التراجم في أبداء وجه مائة تراجم من صحيح البخاري لما تحتها مما ترجمت عليه .. توفي بفارس سنة 721 هـ وكان مولده سنة 657 هـ ، قيل ونسبته التميمي ج 2 ص 990 .

(65) - الكلام منقول من الورقة (66 / 1) الشامل لابن عرفة مخ ، خ ، ع ، رقم الله ، ٤ .

قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ مَنْ عَمَّ الْخِلَافَ كَالْإِمَامِ فَخَيْرُ الَّذِينَ لَيْسَ مَرَادُهُ خِلَافُ
الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الشُّعْبَةِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ خِلَافُ مَنْ قَالَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُفْتَرَلَةِ: الْأَحْكَامُ
تَابِعَةٌ لِلْحُكْمِ فَتَسْتَلِزُّ مَشْرُوعِيَّتَهَا بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالنَّفْسِيعِ الْعَقْلِيِّينَ
260.

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ مِنَ الْفُقَهَاءِ: الْحُكْمُ تَابِعٌ لِلْأَحْكَامِ فَلَيْسَ بِمُرَادٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: مَنْ فَعَلَ شَيْئًا لِأَجْلِ تَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ كَانَ
تَحْصِيلُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ وَدَفْعُ تِلْكَ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِ تَحْصِيلِهَا وَدَفْعِهَا بِالسَّبَبِ
إِلَيْهِ وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُسْتَكْمِلٌ بغيره، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مُسْتَكْمِلًا بغيره، فَهُوَ
نَاقِضٌ لِذَاتِهِ، فَيَنْتُجُ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا 261 لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ 262 دَفْعِ مَفْسَدَةٍ
فَهُوَ نَاقِضٌ لِدَاتِهِ. وَيَنْعَكِسُ يَعْكِسُ النُّقُوضُ إِلَى كُلِّ مَنْ لَيْسَ يَنَاقِضُ لِذَاتِهِ لَا يَفْعَلُ
شَيْئًا لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ وَنَصُّهُ 263 كَبُرَى إِلَى قَوْلِنَا: اللَّهُ تَعَالَى
لَيْسَ يَنَاقِضُ لِذَاتِهِ صَغَرَى فَيَنْتُجُ 264 اللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ شَيْئًا لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ
أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ فَلَا تَكُونُ أَفْعَالُهُ وَأَحْكَامُهُ مُعَلَّلَةً بِالْأَعْرَاضِ. أَوْ نَقُولُ لَوْ صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ
اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا لِعَرَضٍ فَكَرَكَ الْفَرَضُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَّا لَكَانَ
265 مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ لَكَانَ نَاقِضًا لِذَاتِهِ مُسْتَكْمِلًا بِذَلِكَ الْفَرَضِ
وَأَنَّهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ فَعُودُهُ يَكُونُ إِلَى الْعَبْدِ 266 وَالْفَرَضُ الَّذِي يَعُودُ إِلَى
الْعَبْدِ وَيَتَصَلِّحُ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا إِیْصَالُ اللُّدَّةِ إِلَى الْعَبْدِ 266
وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِجْبَادِهِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ (1/84) مِنَ الْوَسَائِلِ.

قَالَ الْكَاتِبُ (66): / لَا تَسَلِّمُ انْتِحَاصَارَ الْفَرَضِ فِي إِیْصَالِ اللُّدَّةِ إِلَى الْعَبْدِ 267
فَلَمَّا 268 كُنْ عَرَضًا آخَرَ 269 غَيْرَ ذَلِكَ وَإِنْ كُنَّا لَا نَطْلُعُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ 270 سَلَّمْنَا

260- 1: العقلي،

261- ساقط من: م، و

262- و؛

263- م، و؛ ونصمه،

264- ج؛ (4) اسم،

265- ج؛ كان،

(266/266)- ساقط من: و،

267- م، و؛ العبد،

269- ب؛ ج؛ م، و؛ معرض آخر، 270- ب؛ والآن،

(66)- سبقنا ترجمته،

ذَلِكَ لِيَكُنْ 271 لَا تَسْلِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى إِصْصَالِ اللَّذَّةِ إِلَى الْعَبَادِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ
الْوَسَائِطِ / (67) .

قُلْتُ : كُلُّ مَا يُمْكِنُ 272 أَنْ يَكُونَ عَرَضًا عَلَى تَسْلِيمِ مَا ذُكِرَ مِمَّا يَعُودُ عَلَى الْعَبْدِ
فَهُوَ مُمَكِّنُ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ . وَكُلُّ مُمَكِّنِ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ قَالَهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِجْبَادِهِ
يُغَيِّرُ 273 وَاسْطَلَّ لِتِلْكَ الْبَرَاهِينِ عَلَى عُيُوبِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ .
فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي تَعَالَى قَادِرًا عَلَى إِصْصَالِ اللَّذَّةِ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنْ
الْوَسَائِطِ .

اِحْتَجَّتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِأَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامَهُ لَوْ كَانَتْ لَا لِعَرَضٍ (274) لَكَانَتْ
عَبْدًا وَالتَّالِي 275 بَاطِلٌ فَالْمَقْدُمُ مِثْلُهُ . بَيَانُ الشَّرْطِيَّةِ أَنَّ أَفْعَالَهُ لَوْ كَانَتْ لَا
لِعَرَضٍ (274) لَكَانَ فَاعِلًا بِغَيْرِ عَرَضٍ وَكُلٌّ مَنْ يَفْعَلُ 275 بِغَيْرِ عَرَضٍ فَيَفْعَلُهُ يَكُونُ
عَبْدًا فَيَنْتُجُ لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ لَا لِعَرَضٍ فَيَفْعَلُهُ يَكُونُ عَبْدًا .

وَأَمَّا ابْتِفَاءُ التَّالِي 277 فَلِأَنَّهُ تَعَالَى حَكِيمٌ فَيَسْتَجِيبُ مِنْهُ الْعَبَثُ .
قُلْنَا : الْعَبَثُ كَلِمَةٌ اسْتَعْمَلَهَا أَهْلُ الْعُرُوفِ فِيمَا لَا عَرَضَ لَهُمْ فِيهِ وَتُبُوهُ هَذَا الْمَعْنَى
أَعْنِي الْقَرَضَ لِلْبَارِي تَعَالَى مُحَالٌ .

نَعَمْ لَا يَصِحُّ إِعْلَاقُ لَفْظِ الْعَبَثِ عَلَيْهِ 278 لِأَنَّهُ يُوْهَمُ بِاطِلَالٍ وَهُوَ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ
بِغَيْرِ قَصْدٍ كَالَّذِي 279 الَّذِي 280 يَعْثَبُ بِمَا لَا يَعْمَلُهُ وَلَا يَقْصُدُهُ .

ثُمَّ الْحِكْمَةُ الْمُنْسَوْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى
إِحْكَامِهَا وَإِنْفَاقِهَا وَلِهَذَا سَمِيَ الْعَلِيمُ الْقَادِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي يَعْلُبُهَا
الشَّيْءُ 281 فِي مَجَرَى الْإِعْثَادِ حَكِيمًا .

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحِكْمَةَ تَتَّبِعِي 282 الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ لَا 283 فَعَلَ الشَّيْءَ لِعَرَضٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ 284 قَالَ : ((وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ عِلَّةٌ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْتَعْظِيمِ)) .

271- ب، ج، و؛ لاكن . 272- ج؛ ممكن .

273- أ؛ من غير . (274-274) ساقط من ج .

275- و؛ والتالي . 276- أ- ب، ج؛ فعل .

277- ر؛ والتالي . 278- زيادة من ب، ج، م، و .

279- م، و؛ كالتقول . 280- ساقط من ب، و .

281- أ؛ الشفا . 282- أ؛ تعظيم، وفي م، و؛ تعطي . 283- ساقط من؛ و . 284- زيادة من ج، م، و .

أَحُولُ : يَعْنِي بِهِذَا الْكَلَامَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ التَّكْلِيفِيَّةَ لَيْسَتْ عِلَّةً لِاسْتِحْقَاقِ ثَوَابِ الْعَامِلِينَ 285 وَتَقْطِيعِهِمْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ الثَّوَابُ وَالتَّعْظِيمُ عَقْلًا عِنْدَ وَجُودِهَا وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَ عَدَمِهَا كَمَا فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ وَكَذَا الْأَفْعَالُ الَّتِي رَتَّبَ الشَّارِعُ 286 عَلَيْهَا الْعِقَابَ فَلَيْسَتْ جَارِيَةً مَجْرَى الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ حَتَّى يَجِبَ الْعِقَابُ عِنْدَ وَجُودِهَا وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ ، بَلْ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ 287 ، وَأَنَّهُ إِنْ أَنْعَمَ فَيَقْضِيهِ وَإِنْ أَنْتَقَمَ فَيُعْذِلُهُ .

وَقَالَ أَهْلُ الْبَاطِلِ : يَوْجُوبُ ثَوَابُ الْمُطِيعِ عَلَى طَاعَتِهِ إِذَا لَمْ يُقَارِنْهَا مُسْخِطٌ . وَيَوْجُوبُ عِقَابُ الْعَاصِي عَلَى مَعْصِيَتِهِ إِنْ مَاتَ مِنْ غَيْرِ (1/85) تَوْبَةٍ . مُخْتَلِفِينَ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُمْ : إِنَّا نَعْلَمُ بِقَضِيَّةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمُطِيعَ 288 الْمُخْشِعَ مُسْتَوْجِبٌ لِلتَّعْظِيمِ 289 وَرَفْعِ الدَّرَجَةِ .

وَأَنَّ الْعَاصِيَ مُسْتَوْجِبٌ لِيُذَدَّ ذَلِكَ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ الطَّاعَةَ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِقَائِدَةٍ أَوْ لَا لِقَائِدَةٍ .

لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ لَا لِقَائِدَةٍ إِذْ هُوَ عَسَبٌ وَإِنْ كَانَ لِقَائِدَةٍ فَهِيَ عَائِدَةٌ إِلَى الْعَبْدِ إِذْ 290 هُوَ سُبْحَانَهُ يَتَعَالَى 291 وَيَتَقَدَّسُ عَنِ الضَّرِّ وَالْإِنْفِصَاحِ . وَعَوْدَهَا إِلَى الْعَبْدِ إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الْآخِرَةِ 292 .

لَا جَائِزَ أَنْ يَقَالَ بِالْأَوَّلَى 294 لِأَنَّ الْعِبَادَةَ 295 مَحْضٌ عَنِ 296 وَتَعَبٍ وَكُلْفَةٍ وَنَصَبٍ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ الْمَطْلُوبُ . وَأَيْضًا 297 فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ فِي الْعَبْدِ سَهْوَةَ الشَّهَاسِي وَالْقَبَاحِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُكَلَّفِ اسْتِحْقَاقُهُ الْعِقَابَ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلِهَا لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِعْرَاءً لِلْمُكَلَّفِ بِفِعْلِ التَّسْيِيحِ فَيَكُونُ قَبِيحًا وَهُوَ عَلَى اللَّهِ

285- ب : العلمين ، و : الشرع ،

286- ب : ساقط من م ، و ،

287- م ، و : شيئا ،

288- ج ، م ، و : التنظيم ،

289- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

290- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

291- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

292- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

293- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

294- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

295- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

296- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

297- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

285- ب : العلمين ،

286- ب : ساقط من م ، و ،

287- م ، و : شيئا ،

288- ج ، م ، و : التنظيم ،

289- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

290- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

291- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

292- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

293- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

294- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

295- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

296- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

297- ب ، ج ، م ، و : يتعلل ،

تَعَالَى مَحَالٌ.

وَالْجَوَابُ عَزَّ أَنْ حَاصِلَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إيجابِ الثَّوَابِ وَالْإِعْطَابِ (298 عَلَى اللَّهِ
298) مَبْنِيٌّ عَلَى التَّحْسِينِ 299 وَالتَّطْيِيعِ الْعَقْلَيْنِ 300 وَإِذَا بَانَ بَطْلَانُهُ بَطَلَ كُلُّ
مَا بَنِيَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ سَلَمًا ذَلِكَ جَدًّا فَلَا نُسْلَمُ أَنْ ذَلِكَ مِمَّا تَوْجِبُهُ الْعُقُولُ
وَتَبَانُهُ 301 مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ مَا يَأْتِي مِنَ الْعَبْدِ مِنَ الطَّاعَةِ فَوَيْ عِنْدَهُمْ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ شُكْرًا 302 لِمَا أَنْعَمَ
اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ النِّعَمِ الدُّنْيَاوِيَّةِ وَمَنْ أَدَّى وَاجِبًا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ 303
يُمْتَنِّصِي الْعَقْلُ تَوَاتُبًا قِزْنَ السَّيِّدِ إِذَا أَحْسَنَ إِلَى عَبْدِهِ ، وَأَفَاضَ عَلَيْهِ النِّعَمَ فَإِنَّهُ
يَسْتَحِقُّ 304 بِهِ يُمْتَنِّصِي الْعَقْلُ خِدْمَةَ الْعَبْدِ لَهُ وَطَاعَتَهُ إِيَّاهُ ، فَمَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنْ
ذَلِكَ يَطْرُقُ فِيهِ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالشُّكْرُ لِأَحْسَنِ سَيِّدِهِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ يُمْتَنِّصِي الْعَقْلُ مُوجِبًا
لِمَجَازَاتِ 305 السَّيِّدِ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ (68) .

الثَّانِي : لَوْ اسْتَوْجَبَ الْعَبْدُ يُمْتَنِّصِي الْعَقْلُ الثَّوَابَ الْأَبَدِيَّ عَلَى فِعْلِ التَّوَابِ
لَا اسْتَوْجَبَ الرَّبُّ تَعَالَى الشُّكْرَ الْأَبَدِيَّ عَلَى الْعَبْدِ وَاللَّارِمُ بَاطِلٌ فَالْعَلَمُ وَمِثْلُهُ .

ثَبَاتُ الْمَلَزَمَةِ : أَنَّ عِبَادَةَ 306 الْعِبَادِ 307 طَوَّلَ الْأَعْمَارِ لَا تَوَارِي يَنْعَمُ اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِمْ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ .

فِي دَارِ يُمْتَنِّصِي الْعَقْلُ إيجابِ الثَّوَابِ الْأَبَدِيَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِطَاعَةِ الْعَبْدِ مَعَ
كُونِهَا وَاجِبَةً شُكْرًا لِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ ائْتِيَاءً فَالْقَوْلُ 308 بِإيجابِ الشُّكْرِ
الْأَبَدِيِّ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ يَتَأَنَّمُ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ أَوَّلَى 309 . وَأَمَّا بَطْلَانُ اللَّارِمِ :
فَلِأَنَّ التَّكْلِيفَ فِي دَارِ الْمَلُودِ مَحَالٌ . الثَّالِثُ : لَوْ وَجَبَ الثَّوَابُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمَا
وُجِدَ عَنْهُ مُجِيبٌ 310 وَذَلِكَ بِوَجِبِ كَوْنِهِ مُخْطَرًا فِي فِعْلِهِ غَيْرَ مُخْتَارٍ وَقَدْ بَانَ
بَطْلَانُهُ وَوَجِبَ كَوْنُهُ قَائِلًا بِالْإِجْتِبَارِ بِحُكْمِ مَا تَشَاءُ وَيَنْعَلُ (86/1) مَا يُرِيدُ [لَا
يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ] (69) .

(298 / 298) ساقط من م ، و ، 299- م ، و ؛ التحسن .

300- أ ، ب ، ج ؛ العقلي ، 301- أ - بيان .

302- في م ، و ؛ شكر . 303- ساقط من ج ، م ، و .

304- زيادة من ب ، 305- م ، و ؛ المجزآت .

306- م ، و ؛ عباده ، 307- م ، و ؛ العبد .

308- ج ، م ، و ؛ بالمثل ، 309- م ، و ؛ أولا ، 310- أ ، و ؛ مجيد .

(68)- يقارب رد الإمام الجويني على هذه المقولة .

انظر ؛ لمع الأدلة / تحقيق د . فوقية حسين ص 122 .

(69)- الانبياء 23 .

ثُمَّ ١ قَالَ : « وَأَنَّ مُحَمَّدًا 2 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ » .

أَقُولُ هَذِهِ السَّأَلَةُ 3 مَذْكُورَةٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي قَضَائِ النُّبُوءَاتِ . وَهِيَ مِنْ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ الْمُسْتَمِيلِ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ . وَيُنْخَصِرُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي ثَلَاثِ 4 مَسَائِلَ .

الْأُولَى : فِي مَعْنَى النُّبُوءَةِ وَالنَّبِيِّ وَالرَّسَالَةِ وَالرَّسُولِ .
وَالثَّانِيَّةُ : فِي حُكْمِ 5 الرِّسَالَةِ .

وَالثَّالِثَةُ : فِي قَوَائِدِهَا ، ثُمَّ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 6 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الرُّسُلِينَ .

السَّأَلَةُ 3 الْأُولَى : فِي مَعْنَى النُّبُوءَةِ وَالرَّسَالَةِ .

لَفْظُ 7 النُّبُوءَةِ فِي اللَّغَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ : مَهْمُوزٌ وَعَبْرٌ مَهْمُوزٌ . فَهَذَا فِي لَفْظٍ مِنْ هَمْزٍ فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ النَّبَا 8 وَهُوَ الْخَبَرُ . وَقَدْ لَا يَهْتَمُّ عَلَى هَذَا التَّوَجُّهُ تَسْهِيلاً .

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ 9 عَلَى عَيْنِهِ 10 وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ نَبِيٌّ 11 .

فَيَكُونُ (12) فِعْلٌ يَمَعْنَى مَلْعُولٌ . أَوْ يَكُونُ مُنِيبًا يَمَا أَطْلَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فَيَكُونُ (12) فِعْلٌ يَمَعْنَى قَائِلٌ .

وَأَمَّا لَفْظٌ مَنْ لَمْ يَهْمِزْ فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ النُّبُوءَةِ . وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ نَبَأَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا ارْتَفَعَ عَنْهُ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّامِرِ (1) .

إِنَّ جَنْبِي عَنِ الْفِرَاشِ لَنَابٍ (2) كَتَجَافِي 13 الْأَسْرِ (3) فَوْقَ الْفِرَاطِ (4) .

1- زيادة من ج ، م ، و .

3- أ ، ب ، ج ، م ، و : المسئلة .

5- أ : أحكام .

7- أ : الفظة .

9- ساقط من : م ، و .

11- ب ، ج ، نبي .

2- و ، محمد .

4- أ ، ب ، ج ، م ، و : ثلاثة .

6- م ، و : محمد .

8- أ : النبا .

10- ب ، ج ، م ، و : غيبوبة .

(12) 2(12) - ساقط من : و . 13- أ ، ج ، م ، و : كتجاف .

(1)- عمرو بن معديكرب - والبيت ضمن قصيدة له يرثى بها أخاه : شرحبيل (ت 13 هـ / 639 م) - انظر : لسان العرب ج 1 ص 569 - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت 1374 هـ / 1955 م .

وقد نسب البيت (وهو من الخفيف) (لأخطيل نحو 710 م) - انظر : شعر الاطفال / تحقيق : د . فخر الدين

قيادة ج 1 ص 124 ، (2)- لثابي : انظر شعر الاخطال تحقيق قيادة ج 1 ص 124 .

(3)- الأسر : البعير الذي في كركوته دبرة - انظر : لسان العرب ج 1 ص 569 .

(4)- الفطراب : ج : فطرب ، وهو مانتة من الحجارة ، وحد طرفه ، وقيل الجبل المنبسط .

فَمَعْنَى الْمُنْتَصِفِ بِهَا عَلَى هَذَا الْوُجُوهُ أَنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ رُتَبَةً رَفِيعَةً وَمَكَانَةً عَظِيمَةً
وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى مَعْنَى الرَّسُولِ وَالرِّسَالَةِ لَعَلَّ وَشَرَحًا (5) فَلَا مَعْنَى لِإِمَادَتِهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّبُوَّةَ لَيْسَتْ صِفَةً دَانِيَةً لِلنَّبِيِّ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْكَرَامِيَّةُ لِاسْتِوَائِهِ مَعَ
الْخَلْقِ فِي تَوَجُّعِ الْبَشَرِيَّةِ، وَلَا مُكْتَسَبَةً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ حَيْثُ قَالُوا : [نُهَا
تَرْجِعُ إِلَى التَّخْلِی 14 عَنِ الْأَخْلَاقِ الدِّمِیَّةِ 15 وَالتَّخْلِی بِالْأَخْلَاقِ الْكِرِیْمَةِ إِلَى أَنَّ
يَصِيرُ إِلَى خَالَةٍ يَتِمُّنُ بِهَا مِنْ سِيَاسَةِ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ .

وَأِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى اضْطِفَاءِ اللَّهِ عَبْدًا 16 مِنْ عِبَادِهِ بِالْوَحْيِ إِلَيْهِ .
قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ [17] اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ (6) .
فَالنُّبُوَّةُ عِنْدَنَا هِيَ اخْتِصَاصُ بَشَرٍ 18 بِسَمَاعِ وَحْيٍ مِنَ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ مَلَكَ أَوْ دُونِهِ،
فَإِنْ أَمَرَ بِتَبْلِیغِهِ فَرِسَالَهُ .

قَالِمُخْتَصَّ بِالْأَوَّلِ وَالتَّانِي رَسُولٌ وَالْأَوَّلُ نَبِيٌّ . (19) فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ (19) وَلَيْسَ
كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا 20 وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ 21 : الرُّسُلُ 22 هُمْ أَصْحَابُ الْكُتُبِ
وَالشَّرَائِعِ، وَالنَّبِيُّونَ هُمْ : الَّذِينَ يُحْكُمُونَ بِالْمَنْزِلِ عَلَى غَيْرِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ يُوحَى
إِلَيْهِمْ / (7) .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : / اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الرَّسُولُ وَالتَّانِي يَمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ
يَمَعْنِيَيْنِ .

فَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ (8) . وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا أَرْسَلْنَا (23) مِنْ قَبْلِكَ (23)
مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ] (9) . فَقَدْ أَثَبَّتَ لَهُمَا مَعًا الْإِرْسَالُ .

14- 1 : التخلي ، 15- ج - المضمومة .

16- و : عبادا . 17- م ، و : قال .

18- 1 : شيء . (19-19) - زيادة من ب ، ج ، م ، و .

20- م ، و : رسول ، 21- م ، و : (م) و .

22- 1 : الرسول ، (23) (23) - ساقط من ب ، ج ، م ، و .

(5)- انظر: 188 السابقة ، (6)- الحج 73 .

(7)- انظر : الكشف ج 3 من 129 - مطبعة الاستقامة - القاهرة .

(8)- في الشفا ج 1 من 488 : (م) واصله من الانباء وهو الاعادى .

(9)- الحج 50 .

قَالُوا (10) : وَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ إِلَّا رَسُولًا وَلَا الرَّسُولُ إِلَّا نَبِيًّا .

وقيل : هُمَا مَعْنَيَانِ مُتَبَايِنَانِ (11) مِنْ وَجْهِ (12) مُجْتَمِعَانِ مِنْ وَجْهِ (12) ؛ إِذْ قَدْ اجْتَمَعَا فِي الشُّبُوهِ الَّتِي هِيَ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْقَيْبِ ، وَافْتَرَقَا فِي زِيَادَةِ الرِّسَالَةِ لِلرَّسُولِ . وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْإِنْدَارِ وَالْإِعْلَامِ وَصَحَّتْهُمَا مِنَ الْآيَةِ تَلَفُظُهَا التَّيْسِيقُ بَيْنَ الْإِسْمَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا شَيْئًا وَاحِدًا لَمَا حَسُنَ تَكَرُّرُهُمَا فِي الْكَلَامِ التَّلْيِيقِ .

قَالُوا وَالْمَعْنَى : وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَى أُمَّةٍ ، أَوْ نَبِيٍّ لَيْسَ بِمُرْسَلٍ إِلَى أَحَدٍ / (13) .

الْمَسْأَلَةُ 24 الثَّانِيَةُ فِي حُكْمِ الرِّسَالَةِ .

قَالَ (14) (25) سَيُفَ الْيَدَيْنِ (25) فِي أَنْكَارِ الْأَفْكَارِ : / مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ (15) أَنَّ بَعْثَةَ الرُّسُلِ 26 مُمَكِّنَةٌ أَنْ تَكُونَ وَأَنْ لَا تَكُونَ وَسَوَاءُ كَانَ الرَّسُولُ مُتَقَدِّمًا بِالشَّرْعِ أَوْ مُقَرَّرًا لِشَرِيعَةٍ خَيْرٌ 27 مِنْ خَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ . وَذَهَبَتْ 28 الْفَلَاسِفَةُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَقْلًا .

وَأَمَّا الْمُعْتَرِضَةُ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ 29 يَوْجِبُ الْبَعْثَةَ مُطْلَقًا وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ وَقَالَ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ 30 أَنَّهُ لَوْ بَعَثَ 31 رَسُولًا إِلَى أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ آمَنُوا بِهِ 32 (33) كَانَ الْإِرْسَالُ وَاجِبًا عَقْلًا (16) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِصْلَاحِ . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (33) بِهِ قَالُوا رَسَالُ إِلَيْهِمْ 34 يَكُونُ حَسَنًا وَلَا يَكُونُ وَاجِبًا وَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ إِلَى امْتِنَاعِ الْبَعْثَةِ الْحَلِيَّةِ عَنْ 35 تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَسْتَقِيلُ الْعَقْلُ بِهَا . وَذَهَبَ الْجُبَابِيُّ 36 إِلَى جَوَازِ الْبَعْثَةِ لِلتَّذْكِيرِ بِالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ لِأَخِيرٍ وَلِتَنْفِيرِ

24-1 ، ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة . (25-25) - ساقط من : م ، و .

26-1 : الرسول . 27-م ، و ؛ غير .

28-و ؛ ذهب . 29-1 : فإنهم قالوا ، وفي ج ، م ، و ؛ فإنهم يؤمنون .

30-ساقط من : م ، و . 31-م ، و ؛ بعثة .

32-زيادة من : ب ، ج ، م ، و . (33-33) - ساقط من : و .

34-1 : لهم ، 35-و ؛ من . 36-1-36-ب ، ج ، م ، و ؛ الجبابي .

(10)- من الشفا ج 1 ص 488 ؛ قال . (11)- في المرجع السابق ؛ مفترقان من وجه .

(12)-(12) - ساقط من المرجع السابق .

(13)- الكلام نقله المؤلف بتصريف طفيف من الشفا ج 1 ص 487 ، 488 .

(14)- ذكر هذه الآراء مجملة في غاية المرام في علم الكلام ص 318 .

وبلاحظ أنه جمع الفلاسفة والمعتزلة في الرأي القائل بالوجوب عقلا .

(15)- وهو رأي الأشعري - انظر : الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل .

مؤسسة الحلبي ج 1 ص : 102 .

(16)- انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام / الشهرستاني مكتبة المثنى - بغداد ص 417 .

شَرِيعَةٍ مِّن تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ .

وَسَوَاءٌ أُنْذِرْتُمْ بِشَرِيعَةِ الْمَتَّقِينَ أَمْ لَا 37 .

وَمِنَ الْمُتَعَبِّلَةِ مَنْ تَنَسَّلَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ شَرِيعَةُ الْمُتَقَدِّمِ مُنْذِرَةً أَوْ لَا ؛

فَجُوزَ فِي الْأَوَّلِ وَمَنَعَ فِي الثَّانِي .

وَذَهَبَتْ 38 الْبَرَاهِمَةُ (17) وَالصَّايِبَةُ (18) ، وَالنَّاسِخِيَّةُ (19) إِلَى امْتِنَاعِ

الْبَيْعَةِ (20) عَقْلًا إِلَّا أَنْ مِنْهُمْ مَنْ اعْتَرَفَ بِرِسَالَةِ آدَمَ دُونَ غَيْرِهِ .

اِحْتَجَّ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى الْجَوَارِ الْعَقْلِيِّ بِأَنْ قَالُوا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلرِّسَالَةِ غَيْرَ

قَوْلِ 39 اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ أَضَلَّهُ : أَرْسَلْتُكَ قَبْلُ عَنِّي وَلَا يَخْفَى جَوَارُ ذَلِكَ عَقْلًا .

وَلِهَذَا لَوْ قَرَضْنَا وَقُوعَ ذَلِكَ أَوْ عَدَمِهِ لَمْ يَلْزَمْ عَنْهُ مُحَالٌ لِذَاتِهِ وَلَا مَعْنَى لِلْجَائِزِ إِلَّا

هَذَا .

السَّالَةُ 40 الثَّلَاثَةُ : فِي فَوَائِدِ الْبَيْعَةِ .

إِعْلَمَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ قِسْمَانِ مِنْهَا مَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِذْرَاقِهِ 41 وَمِنْهَا مَا لَا يَسْتَقِلُّ بِإِذْرَاقِهِ

41 .

فَالْأَوَّلُ كَعِلْمِنَا بِاِفْتِتَارِ الْعَالَمِ إِلَى صَانِعٍ حَكِيمٍ ، وَفَائِدَةُ بَيْعَتِهِ 42 الرُّسُلِ فِي هَذَا

النَّوعِ تَأْكِيدُ دَلِيلِ الْعَقْلِ بِدَلِيلِ النَّقْلِ وَقَطْعُ عُنْوَ الْمَكْلَفِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ .

كَمَا قَالَ تَعَالَى 43 : [لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ] (21) .

وَالْعُلَمَاءُ ذَكَرُوا وَجُوهًا ثَلَاثَةً فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ .

أَحَدُهَا : أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 43 كَلَّفَنَا بِالْعِبَادَةِ فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَبَيِّنَ

(1/88) لَنَا الْعِبَادَةَ الَّتِي يُرِيدُهَا مِنَّا مَا هِيَ ؟ وَكَمْ هِيَ ؟ وَكَيْفَ هِيَ ؟

فَبَيَّنَ اللَّهُ الرُّسُلَ لِقَطْعِ هَذَا الْعُذْرِ .

37- ب ، ج ، م ، و ؛ أولا .

38- م ، و ؛ وهب .

39- ب ، ج ، م ، و ؛ قوله تعالى .

40- أ ، ب ، م ، و ؛ المسئلة .

41- ب ؛ بإذراكها .

42- م ، و ؛ بعثت .

43- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى .

(17)- سبق ذكرهم انظر من : 103 هـ 83 ، (18)- سبق التعرض لهم انظر من 103 هـ 84 .

(19)- سبق التعريف بهم انظر من 103 هـ 85 .

(20)- انظر نهاية الاقدام في علم الاقدم / الشهرستاني من 417 .

(21)- النساء 164 .

وَقَانِيهَا : أَنْ يَقُولُوا إِذْ رَكَّبْتَنَا تَرَكِبْتَ سَهْوً وَعَقْلًا وَسَلَّطْتَ عَلَيْنَا الْهَوَاءَ وَالشَّهْوَةَ
فَقُلْ 44 لَا أَمُدُّدَتْنَا 45 يَمَنْ إِذَا سَهَوْنَا نَبَّهَنَا ، وَإِذَا هَالَنَا تَنَا الْهَمَى 46 مَعَنَا !
وَلَكِنَّكَ 47 لَمَّا تَرَكَّكْنَا مَعَ نَفْسِنَا 48 كَانَ ذَلِكَ إِفْرَاءً لَنَا عَلَى تِلْكَ الْقَبَائِحِ .

وَقَالَتْهَا : أَنْ يَقُولُوا : هَبْ أَتَا بِعُقُولِنَا عَلَيْنَا حُسْنَ الْإِيمَانِ وَفُتِحَ الْكُفْرَانُ وَتَمَكَّنَ
لَا تَعْلَمُ بِعُقُولِنَا أَنْ مَنْ فَعَلَ الْحَسَنَ أَتْبَعَتْهُ وَمَنْ فَعَلَ الْقَبِيحَ عَذَّبَتْهُ لَا 49 يَسْمَا وَنَحْنُ
تَعْلَمُ أَنَّ فِي فِعْلِ الْقَبِيحِ لَذَّةٌ لَيْسَ لَكَ فِيهَا مَضَرَّةٌ فَلَا جَرَمَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَجْرَدُ الْعِلْمِ
بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ 50 دَاعِيًا وَلَا وَارِعًا .

أَمَّا بَعْدَ الْبُعْثَةِ فَتَنْقِطُ هَذِهِ الْمَعْدَرَةُ .

وَأَمَّا قَائِدَةُ الْبُعْثَةِ فِيمَا لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِإِذْرَاكِهِ فَقَدْ ذَكَرُوا فِيهِ وَجُوهًا :
أَحَدُهَا : أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَبْقَى 51 خَائِفًا فَيَقُولُ 52 لَوْ اسْتَفْلَتْ بِالطَّاعَةِ كُنْتُ مُنْصَرِّفًا
فِي مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى 53 يَغْتَرِ إِذْنَهُ وَلَوْ لَمْ نَسْتَفِغْ بِهَا فَرَسًا مُبْدِيَةً وَعِنْدَ الْبُعْثَةِ
يَزُولُ هَذَا 52 الْخَوْفُ .

وَقَانِيهَا : أَنَّهُ لَيْسَ كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ قَبِيحًا عِنْدَنَا كَانَ قَبِيحًا فِي نَفْسِهِ ، فَإِنَّ النَّظَرَ
فِي وَجْهِ الْحُجُورِ قَبِيحٌ وَإِلَى وَجْهِ الْحَسَنَاءِ 54 حَسَنٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي السَّرْعِ .
وَقَالَتْهَا : أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَخْلُوقَةَ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا غَدَاءٌ 55 وَكَوَاءٌ وَمِنْهَا سُمْ
وَالْتَجَرِبَةُ لَا تَقْبِي بِمَعْرِفَتِهَا إِلَّا بَعْدَ طُولٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَيَقِيحًا خَطَرٌ فِي الْأَكْثَرِ .

وَفِي الْبُعْثَةِ قَائِدَةٌ 56 مَعْرِفَةُ طَبَائِعِهَا وَمَنَافِعِهَا وَمَقَاسِيدِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ 57 وَلَا
خَطَرٍ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّ الْإِنْسَانَ يَطْبَعُهُ يُرِيدُ الْإِجْتِمَاعَ وَهُوَ مَطْنَةٌ 58 التَّنَازُعِ ، وَالتَّنَازُعُ
يَفْضِي إِلَى التَّنَاقُلِ فَالْبُعْثَةُ بِشَرِيعَةٍ مُرَغَّبَةٍ فِي الطَّاعَاتِ وَزَاجِرَةٍ عَنِ 59 السُّبُتَاتِ
يَرْتَفِعُ بِهَا ذَلِكَ .

44- أ ، ب ، ج ، فوفا .

46- و ، الهواء .

48- أ ، م ، و ، نفسنا .

50- أ ، ب ، و ، القبح .

52- ساقط من م ، و .

54- م ، و ، الحسنى .

56- ساقط من م ، و .

58- و ، مضنة .

45- و ، محدتنا .

47- ب ، و ، ولائتك .

49- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

51- م ، و ، يبقا .

53- أ ، ب ، ج ، م ، و ، تعالى .

55- أ ، و ، غداء .

57- ب ، ج ، م ، و ، ضرار .

59- ج ، من .

وَحَامِئُهَا : أَنَّ الْعُقُولَ مُتَفَاوِتَةٌ وَالْكَمَالَ نَادِرٌ 60 وَالْأَسْرَارَ الْإِلَهِيَّةَ 61 عَزِيزَةٌ قَبَسْتَفَادَ بَعْدَ يَفْتَنِي 62 الْأَنْبِيَاءَ وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ عَلَيْهِمْ مَا لَا يَسْتَفَادُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وَسَادِسُهَا : الْهِدَايَةُ إِلَى الصَّنَاعَاتِ 63 النَّافِعَةِ قَالَ تَعَالَى فِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :

[وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ] (22) الْآيَةُ .

وَسَابِعُهَا : مَعْرِفَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي 64 الْحَيَاةِ مِنْ عِلْمِي الْأَخْلَاقِ وَالسِّيَاسَةِ . وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ (65 الصَّلَاةُ 65) وَالسَّلَامُ : [خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ] (23) .

وَتَامِيَّتُهَا : أَنَّ كُلَّ جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ وَفِي تِلْكَ الْأَنْوَاعِ وَاحِدٌ 66 وَهُوَ أَكْمَلُهَا .

وَكَذَلِكَ 67 الْأَنْوَاعُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَصْنَافِ وَالْأَصْنَافُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَشْخَاصِ وَالْأَشْخَاصُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْضَاءِ وَالْأَعْضَاءُ رُئُوسُهَا الْقُلُوبُ .

قَالَ إِنْسَانٌ لَأَبْدَ لَهُ مِنْ رَئِيسٍ 68 وَالرَّئِيسُ 69 إِمَّا أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ عَلَى الظَّاهِرِ (1/89) فَقَطُّ وَهُوَ السُّلْطَانُ أَوْ عَلَى الْبَاطِلِ 70 وَهُوَ الْعَالِمُ أَوْ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَهُوَ النَّبِيُّ . فَهَذِهِ بَعْضُ فَوَائِدِ الْبَيِّنَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ « وَأَنَّ مُحَمَّدًا 71 (72 رَسُولُ اللَّهِ 72) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ » .

هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْلُوفَةٌ عَلَى مَا وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ فَيَكُونُ الْإِيمَانُ بِهَا وَاجِبًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْإِسْمِ الْكَرِيمِ .

61- ب ، م ، و : الإلهية .

62- و : بعثت .

63- م ، و : الصناعة .

64- ج ، م ، و : من .

65- 1 : وكذا .

66- الواو زيادة من ب .

67- 1 : وكذا .

68- ج ، م ، و : الرئيس .

69- 1 : وكذا .

70- و : الباطل .

71- و : محمد .

72- (72) - زيادة من : ب ، م ، و .

60- 1 : ج ، و : نادر .

61- 1 : ج ، و : نادر .

62- 1 : ج ، و : من .

63- 1 : ج ، و : من .

64- 1 : ج ، و : من .

65- 1 : ج ، و : من .

66- 1 : ج ، و : من .

67- 1 : ج ، و : من .

68- 1 : ج ، و : من .

69- 1 : ج ، و : من .

70- 1 : ج ، و : من .

71- 1 : ج ، و : من .

72- 1 : ج ، و : من .

73- 1 : ج ، و : من .

74- 1 : ج ، و : من .

75- 1 : ج ، و : من .

76- 1 : ج ، و : من .

77- 1 : ج ، و : من .

78- 1 : ج ، و : من .

79- 1 : ج ، و : من .

80- 1 : ج ، و : من .

81- 1 : ج ، و : من .

82- 1 : ج ، و : من .

83- 1 : ج ، و : من .

84- 1 : ج ، و : من .

85- 1 : ج ، و : من .

86- 1 : ج ، و : من .

87- 1 : ج ، و : من .

88- 1 : ج ، و : من .

89- 1 : ج ، و : من .

90- 1 : ج ، و : من .

91- 1 : ج ، و : من .

92- 1 : ج ، و : من .

93- 1 : ج ، و : من .

94- 1 : ج ، و : من .

95- 1 : ج ، و : من .

96- 1 : ج ، و : من .

97- 1 : ج ، و : من .

98- 1 : ج ، و : من .

99- 1 : ج ، و : من .

100- 1 : ج ، و : من .

101- 1 : ج ، و : من .

102- 1 : ج ، و : من .

103- 1 : ج ، و : من .

104- 1 : ج ، و : من .

105- 1 : ج ، و : من .

106- 1 : ج ، و : من .

107- 1 : ج ، و : من .

108- 1 : ج ، و : من .

109- 1 : ج ، و : من .

110- 1 : ج ، و : من .

111- 1 : ج ، و : من .

112- 1 : ج ، و : من .

113- 1 : ج ، و : من .

114- 1 : ج ، و : من .

115- 1 : ج ، و : من .

116- 1 : ج ، و : من .

117- 1 : ج ، و : من .

118- 1 : ج ، و : من .

119- 1 : ج ، و : من .

120- 1 : ج ، و : من .

121- 1 : ج ، و : من .

122- 1 : ج ، و : من .

123- 1 : ج ، و : من .

124- 1 : ج ، و : من .

125- 1 : ج ، و : من .

126- 1 : ج ، و : من .

127- 1 : ج ، و : من .

128- 1 : ج ، و : من .

129- 1 : ج ، و : من .

130- 1 : ج ، و : من .

131- 1 : ج ، و : من .

132- 1 : ج ، و : من .

133- 1 : ج ، و : من .

134- 1 : ج ، و : من .

135- 1 : ج ، و : من .

136- 1 : ج ، و : من .

137- 1 : ج ، و : من .

138- 1 : ج ، و : من .

139- 1 : ج ، و : من .

140- 1 : ج ، و : من .

141- 1 : ج ، و : من .

142- 1 : ج ، و : من .

143- 1 : ج ، و : من .

144- 1 : ج ، و : من .

145- 1 : ج ، و : من .

146- 1 : ج ، و : من .

147- 1 : ج ، و : من .

148- 1 : ج ، و : من .

149- 1 : ج ، و : من .

150- 1 : ج ، و : من .

151- 1 : ج ، و : من .

152- 1 : ج ، و : من .

153- 1 : ج ، و : من .

154- 1 : ج ، و : من .

155- 1 : ج ، و : من .

156- 1 : ج ، و : من .

157- 1 : ج ، و : من .

158- 1 : ج ، و : من .

159- 1 : ج ، و : من .

160- 1 : ج ، و : من .

161- 1 : ج ، و : من .

162- 1 : ج ، و : من .

163- 1 : ج ، و : من .

164- 1 : ج ، و : من .

165- 1 : ج ، و : من .

166- 1 : ج ، و : من .

167- 1 : ج ، و : من .

168- 1 : ج ، و : من .

169- 1 : ج ، و : من .

170- 1 : ج ، و : من .

171- 1 : ج ، و : من .

172- 1 : ج ، و : من .

173- 1 : ج ، و : من .

174- 1 : ج ، و : من .

175- 1 : ج ، و : من .

176- 1 : ج ، و : من .

177- 1 : ج ، و : من .

178- 1 : ج ، و : من .

179- 1 : ج ، و : من .

180- 1 : ج ، و : من .

181- 1 : ج ، و : من .

182- 1 : ج ، و : من .

183- 1 : ج ، و : من .

184- 1 : ج ، و : من .

185- 1 : ج ، و : من .

186- 1 : ج ، و : من .

187- 1 : ج ، و : من .

188- 1 : ج ، و : من .

189- 1 : ج ، و : من .

190- 1 : ج ، و : من .

191- 1 : ج ، و : من .

192- 1 : ج ، و : من .

193- 1 : ج ، و : من .

194- 1 : ج ، و : من .

195- 1 : ج ، و : من .

196- 1 : ج ، و : من .

197- 1 : ج ، و : من .

198- 1 : ج ، و : من .

199- 1 : ج ، و : من .

200- 1 : ج ، و : من .

201- 1 : ج ، و : من .

202- 1 : ج ، و : من .

203- 1 : ج ، و : من .

204- 1 : ج ، و : من .

205- 1 : ج ، و : من .

206- 1 : ج ، و : من .

207- 1 : ج ، و : من .

208- 1 : ج ، و : من .

209- 1 : ج ، و : من .

210- 1 : ج ، و : من .

211- 1 : ج ، و : من .

212- 1 : ج ، و : من .

213- 1 : ج ، و : من .

214- 1 : ج ، و : من .

215- 1 : ج ، و : من .

216- 1 : ج ، و : من .

217- 1 : ج ، و : من .

218- 1 : ج ، و : من .

219- 1 : ج ، و : من .

220- 1 : ج ، و : من .

221- 1 : ج ، و : من .

222- 1 : ج ، و : من .

223- 1 : ج ، و : من .

224- 1 : ج ، و : من .

225- 1 : ج ، و : من .

226- 1 : ج ، و : من .

227- 1 : ج ، و : من .

228- 1 : ج ، و : من .

229- 1 : ج ، و : من .

230- 1 : ج ، و : من .

231- 1 : ج ، و : من .

232- 1 : ج ، و : من .

233- 1 : ج ، و : من .

234- 1 : ج ، و : من .

235- 1 : ج ، و : من .

236- 1 : ج ، و : من .

237- 1 : ج ، و : من .

238- 1 : ج ، و : من .

239- 1 : ج ، و : من .

240- 1 : ج ، و : من .

241- 1 : ج ، و : من .

242- 1 : ج ، و : من .

243- 1 : ج ، و : من .

244- 1 : ج ، و : من .

245- 1 : ج ، و : من .

246- 1 : ج ، و : من .

247- 1 : ج ، و : من .

248- 1 : ج ، و : من .

249- 1 : ج ، و : من .

250- 1 : ج ، و : من .

251- 1 : ج ، و : من .

252- 1 : ج ، و : من .

253- 1 : ج ، و : من .

254- 1 : ج ، و : من .

255- 1 : ج ، و : من .

256- 1 : ج ، و : من .

257- 1 : ج ، و : من .

258- 1 : ج ، و : من .

259- 1 : ج ، و : من .

260- 1 : ج ، و : من .

261- 1 : ج ، و : من .

262- 1 : ج ، و : من .

263- 1 : ج ، و : من .

264- 1 : ج ، و : من .

265- 1 : ج ، و : من .

266- 1 : ج ، و : من .

267- 1 : ج ، و : من .

وَمَعْنَى (24) الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْعِبَادِ فِيهِ
الدُّعَاءُ لَهُ يَتَضَاعَفُ الرَّحْمَةُ لَا مُطْلَقَ الرَّحْمَةِ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ قَدْ رَجَمَهُ وَإِنْ كَانَتْ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ 73 فِيهِ الْإِسْتِغْفَارُ .

وَإِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى 74 فِيهِ الرَّحْمَةُ .

فَقَوْلُ الْقَائِلِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . جُمْلَةٌ مِنْ فَعَلٍ وَفَاعِلٍ لَفْظُهَا لَفْظُ الْخَبَرِ
وَمَعْنَاهَا الدُّعَاءُ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي مَعْنَى التَّسْلِيمِ ثَلَاثَةً أَوْجُهُ .

أَحَدُهَا : السَّلَامَةُ لَكَ وَمَعَكَ . وَالثَّانِي : السَّلَامَةُ عَلَى حَقِيقَتِكَ ، وَرِعَايَتِكَ مِنْوَلٍ لَهُ
وَكَيْفَلٍ بِهِ فَيَكُونُ السَّلَامُ عَلَى هَذَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى .

وَالثَّالِثُ 75 : أَنَّهُ 76 يَمَعْنَى الْمُسَالَمَةِ وَالْإِقْبَادِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : [وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا] (25) ' (26) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْلِيُونَ 77 فِي لَفْظِ الصَّلَاةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكَةِ أَوْ مِنَ
الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ ؟

فَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ الرَّحْمَةُ .
وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ 78 فِيهِ الْإِسْتِغْفَارُ .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ لَفْظُ الصَّلَاةِ فِي الْمَعْنَيْنِ ، وَلَا مَعْنَى لِلْمَشْتَرَكِ إِلَّا ذَلِكَ .

وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالتَّوَاطُّعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاةِ إِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ تَعْظِيمٌ
(27) الْمَرْحُومِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ 78 فِيهِ تَعْظِيمُ الْمَدْعُو 79 لَهُ .

فَإِذَا الْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ التَّعْظِيمُ وَهُوَ مَفْهُومٌ كُلُّهُ (80) لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ (80) مِنْ
وُقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّوَاطُّعِ 81 إِلَّا ذَلِكَ .

73-1، ب، و؛ الملائكة . 74-1، ب، ج، م، و؛ تعالى .

75-1؛ الثاني . 76-1؛ ساقط من م، و . 77-1؛ م، و؛ الأصوليين . 78-1، ب، و؛ الملائكة .

79-1؛ المدعو ، (80/80) ب، ج ؛ لا يمتنع تصويرو .

81-1؛ للمتواطئ م، و؛ للمتواطئ .

(24)- قارن ذلك بما في شرح صفري الصفري للسنوسي / تأليف الشيخ سيحي ، الورقة (2 / 1) .

(25)- النساء 64 .

(26)- الشفا ج 2 من 138 ، 139 .

(27)- يقول النووي : إِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ عز وجل ور سوله فهي دعاء وترحم وليس فيه معنى التعظيم والتوقير .

انظر : شرح مسلم ج 4 ، ص 127 .

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ :

الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضُ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً مِنْ قَبْرِ تَحْدِيدِ يَوْقِتٍ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى 82 بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

وَحَمَلَ الْأَيُّمَةُ وَالْعُلَمَاءُ الْأَمْرَ عَلَى الْوُجُوبِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ . وَحَمَلَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ (28) أَنَّ مَحْمَلَ الْآيَةِ عَلَى النَّدْبِ وَادَّعَى 83 فِيهِ الْإِجْمَاعُ / (29) .

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ : / وَلَعَلَّهُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ / (30) .

وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهَا فَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى هَالِكٌ 84 فِي الْمَوْطِئِ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ (31) السَّاعِدِيِّ 85 أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ 86 ؟

فَقَالَ : (قُلُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَرْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ) 87 كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَرْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ 87 (كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَحِيدٌ) (32) . وَقَوْلُهُ : « رَسُولُ اللَّهِ » : الرَّسُولُ يَمَعْنِي الْمُرْسِلُ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مَأْخُودٌ مِنَ الْمُتَانِقَةِ . يُقَالُ جَاءَ النَّاسُ إِسْرَافًا إِذَا تَبَعَ 88 بَعْضُهُمْ (1/90) بَعْضًا فَلَمَّا أَلْزِمَ التَّبْلِيغُ وَالرَّمَتْ الْأُمَّةُ اتِّبَاعَهُ كَانَ يَذَلُّكَ 89 رَسُولًا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ .

وَقَوْلُهُ : « وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ » . خَتَمَ الْكِتَابَ طَبِيعُهُ وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَرُمَ الْكِتَابُ خَتَمُهُ) (33) .

وَخَتَمَتِ الْعَمَلُ قَرَعَتْ مِنْهُ . وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا : فَإِنَّ عَمَلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي تَفْضِيلِ

82- (أ) ب، ج، م، و؛ تعالى . 83- (أ) ب، ج، و؛ ادعاء . 84- (أ) ب، م؛ ملك .

85- ب؛ السامعي . 86- زيادة من ب، ج، م، و . (87/87) ساقط من ج .

88- (أ) ادع ، م، و؛ (أ) تابعوا . 89- م، و؛ ذلك .

(28)- محمد بن جرير أبو جعفر الطبري من أهل طبرستان كان كثير الطواف والعبادة ولد سنة 224 هـ

وتوفي سنة 310 هـ انظر الشفا ج 1 ص 182 هـ (2) .

(29)- الشفا ج 2 ص 140 هـ (30) - نفس المرجع .

(31)- هو عبد الرحمن بن عمرو بن سعد ، وقيل : المنذر بن سعد وهو خزرجي مدني له صحبة ، أخرج له الستة وأحمد في مسنده ، وتوفي في حدود الستين . انظر الشفا ج 2 ص 160 هـ (1)

(32) انظر ص 104 هـ (ب) .

(33)- انظر القرطبي / دار الكتب المصرية ج 13 ص 193 .

مَنْ فَضَّلَ بِالرِّسَالَةِ وَالتَّبُوءَةِ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : (إِنْ مِثْلِي وَمِثْلَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى 90 دَارًا فَأَكْمَلَهَا 91 وَأَحْسَنَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ فَصَارَ يُقَالُ مَا أَحْسَنَهَا لَوْ تَمَّتْ فَإِنَّا اللَّبَنَةُ الَّتِي تَمَّ بِهَا بِنَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَكَمَّلَ بِهَا جَسَالَهُمْ وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَأَنَا أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ فَضْلًا وَآخِرُهُمْ 92 بَعْنًا ، قَدْ خَتَمَ بَيْنَ حَدِيثِهِمْ فَلَا نَبِيَّ بَعْدِي) (34) .
وَقَدْ قُرِئَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ] (35) بِفَتْحِ النَّاءِ بِمَعْنَى أَنْتُمْ خَتَمُوا بِهِ فَهُوَ كَالْخَاتِمِ وَالطَّايِعِ . وَقُرِئَ يَكْسِرُ النَّاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَتَمَهُمْ أَيَّ جَاءَ آخِرُهُمْ .
وَقَوْلُهُ : « النَّبِيِّينَ » هُوَ جَمْعُ نَبِيٍّ (93) وَقَدْ يَكْسُرُ عَلَى أَفْعَلَاءٍ 193 ، (94) وَقَدْ 95 يَكْسُرُ عَلَى فَعْلَاءٍ (94) كَقَوْلِ السَّاعِرِ 36 :

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ (96) إِنَّكَ مَرَّسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى 97 السَّبِيلِ هَذَاكَ 98 فَجَمَعَهُ كَجَمْعِ الصَّحِيحِ اللَّامِ كَطَرِيفٍ وَطَرَفَاءٍ وَكَرِيمٍ وَكَرَمَاءَ ، وَذَلِكَ نَادِرٌ 99 فِي فَعِيلِ الْمَعْتَلِ اللَّامِ .

فَقُلْ : فِي إِثْبَاتِ رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمُرْسَلِينَ . اَعْلَمْ أَنَّ إِثْبَاتَ هَذَيْنِ الْمَطْلُوبَيْنِ بِالذَّلِيلِ وَإِنْ كَانَ يُسَبِّهُ الْأَسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ تَبْرُؤُ وَأَنَّ الْقَمَرَ مُضِيٌّ إِلَّا أَنَّ الْقَرَضَ فِي ذَلِكَ التَّبَرُّكُ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِمَّا دَلَّ عَلَى رِسَالَتِهِ وَأَفْضَلِيَّتِهِ . فَتَقُولُ وَيَا لَيْلَهُ التَّوْفِيقُ : الْكَلَامُ فِي 100 هَذَا الْفَصْلِ يَشْتَمِلُ عَلَى مَقْدِمَةٍ 101 وَثَلَاثِ مَسَائِلَ .
الْأُولَى : فِي إِثْبَاتِ رِسَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

90-أ، ج، م، و؛ بنا، 91-أ؛ فُكِّمَهَا .

92-أ، ب، م، و؛ دَاخِرُهُمْ . (93/93) - سَاقَطَ مِنْ ب .

94-زيادة من ب، ج، م، و، 95-سَاقَطَ مِنْ ب . 96-و؛ اِنْشَاءً . 97-سَاقَطَ مِنْ ج .

98-أ، ب، ج، م، و؛ هَذَاكَ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْمُقْتَضِبِ الْمَبْرَدِ ج 1 ص 162 ، 99-م، و؛ نَادِرٌ .

100-ب؛ عَلِيٍّ . 101-أ؛ ج؛ مَقْدِمَاتُ .

(34)- انظر صحيح البخاري / دار الفكر ج 4 ص 2 من 16 ب : خاتم النبيين [ص] ، صحيح مسلم / إبانة البحوث العلمية السعودية ، ج 4 ص 1791 ، ك : الفضائل ب : ذكر كونه [ص] خاتم النبيين ر : 23 .

، مسند الإمام أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 5 ص 137 . (35)- الأحزاب 40 .

(36)- العباس بن مرداس ، هذا البيت مطلع لقصيدة تنسب إليه قالها يوم حنين .

انظر : د . سامي مكي / دراسات في الأدب الإسلامي ، المكتب الإسلامي ، ص 67 ، ابن هشام / الروض الأثرف

ج 2 ص 295 ، ولسان العرب / بن منظور ج 1 ص 162 ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / المقتضب ج 1

ص 162 ، ج 2 ص 210 .

وَالثَّانِيَّةُ (102) فِي أَفْضَلِيَّتِهِ (102).

وَالثَّالِثَةُ 103 فِي تَسْبِيهِ وَذِكْرِ قَوَائِدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أَمَّا الْمَقْدِمَةُ فَهِيَ أَنَّ أَصْحَابَ التَّوَارِيخِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَلُّ مِنْهُمْ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا (37) كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ.

أُولَئِكَ أَدَمُ وَأَخْرَجَهُمْ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا الْمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ فَثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ. فَخَمْسَةٌ مِنْهُمْ أُولُوا الْعِزِّ الْمَذْكُورُونَ فِي الْقُرْآنِ: نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَخَمْسَةٌ مِنَ الْعَرَبِ: هُوْدٌ، وَصَالِحٌ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَسُعَيْبٌ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْمَسْأَلَةُ 104 الْأُولَى فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالْمَسْأَلَةُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 106 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مُوجُودًا (1/91) وَأَدَّي 107 الرِّسَالَةَ، وَظَهَرَتْ الْمُعْجِرَاتُ 108 عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ، وَتَدَخَّلَتْ 109 يَتَاهَا وَلَمْ يَجِدْ لَهُ مُعَارِضٌ (38).

وَكُلٌّ مِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ رَسُولٌ صَادِقٌ، يَتَّبِعُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا 110 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولٌ صَادِقٌ. وَقَدْ اشْتَمَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَرْبَعٍ 111 مُقَدِّمَاتٍ 112 يَجِبُ بَيَانُ

(102/102)- ساقط من :و، 103- ساقط من :و، 104- ب، م، و؛ المسئلة .

105- ب، ج؛ (-) و، 106- م، و؛ محمد،

107- ب، و؛ ادعا . 108- م، و؛ المعجزة .

109- ب، م، و؛ تحدا ، 110- م، و؛ محمد ،

111- ب، ج؛ أربعة . 112- م، و؛ مقدمات .

(37)- ذكره القاضي عياض من حديث أبي ذر رضي الله عنه ، انظر: الشفا ج 1 ص 489 .

(38)- بعد أن عرف القاضي عياض المعجزة بقوله : « اعلم أن معنى تسميتنا ما جاءت به الأنبياء » (معجزة) هو أن الخلق عجزوا عن الإتيان بمثلها) ، قال : وهي على ضربين : ضرب هو من نوع قدرة البشر فعجزوا عنه فتعجزهم عنه فعل الله دل على صدق نبية كصرهم عن تمنى الموت وتعجزهم عن الإتيان بمثل القرآن على رأي بعضهم (إشارة إلى القائلين بالصرقة مثل النظام وغيره) .

وضرب هو خارج عن قدرتهم ، فلم يقدروا على الإتيان بمثله كإحياء الموتى ، وقلب العصا حية ، واخراج ناقة من مسفرة ... وانشقاق القمر ، مما لا يمكن أن يفعله أحد إلا الله فيكون ذلك على يد النبي صلى الله عليه وسلم من فعل الله تعالى وتحديه من يكذبه أن يأتي بمثله تعجزله ... انظر: الشفا ج 1 ص 491 ، 492 .

كُلِّ مِنْهَا .

أَهَا الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى وَهِيَ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا (113) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (113) كَانَ مَوْجُودًا وَأَدْعَى 107 الرِّسَالَةَ . فَإِلْتِمَادُ عَلَى إِثْبَاتِهَا الْأَخْبَارُ التَّوَاتُرُ 114 .

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ هُوَ 115 أَنَّا إِذَا سَمِعْنَا أَهْلَ التَّوَاتُرِ فِي عَصْرَتَا قَالُوا : إِنَّا سَمِعْنَا أَهْلَ التَّوَاتُرِ فِي عَصْرَتَا إِلَى أَنْ يَصِلَ هَذَا الثَّقُلُ هَكَذَا إِلَى قَوْمٍ قَالُوا : إِنَّا شَاهَدْنَا 116 نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ (117) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (117) يَقُولُ : إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ أَفَادَنَا 118 هَذَا الْجَبَرُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا عَلَى مَا حَقَّقَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ .

فَعَلِمْنَا بِهَذَا الطَّرِيقِ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَوْجُودًا وَأَدْعَى 119 الرِّسَالَةَ .

وَأَهَا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ 120 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَهَرَتْ الْمُعْجَزَاتُ 121 عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ فَتَقَرَّرَ بِهَا أَنَّ نَقُولَ : قَدْ ظَهَرَتْ عَلَى يَدِ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ 122 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضُرُوبٌ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ وَأَنْوَاعٍ مِنَ الْآيَاتِ ، وَقَدْ أَلْفَ النَّاسُ فِيهَا 123 مُجَلَّدَاتٍ وَثُبُوتُ ذَلِكَ إِنَّمَا بِالتَّوَاتُرِ 124 اللَّفْظِيِّ وَإِنَّمَا بِالتَّوَاتُرِ 124 الْمَعْنَوِيِّ وَجَاءَتْ كُلُّهَا عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَهَا الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ وَهِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحَدَّى 125 بِالْمُعْجَزَاتِ . فَنَقُولُ : أَعْظَمُ مَا تَحَدَّى 125 بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَرَانُ ، فَإِنَّهُ تَحَدَّى 125 بِهِ الْعَرَبَ 126 الَّذِينَ هُمْ النِّهَايَةُ الْعُظْمَى 127 فِي الْفَصَاحَةِ وَالْعَابَةِ الْقُصْوَى 128 فِي الْبَلَاغَةِ . فَحَجَرُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ وَإِلْتِمَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ لَكُنْ آيَاتِهِ 129 فِي الْبَلَاغَةِ مِنْ مَلَفِهَا الْأَعْلَى .

وَقَدْ أَعْجَزَ مَصَانِيعُ الْبَلَاغَةِ 130 وَأَخْرَسَ شَقَائِقُ الْفَصَاحَةِ 131 . وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ

(113؛ 113) - زيادة من ج ٤ م ٥ .

114- 1 م ١ ، و : المتواترة . 115 - ساقط من م ٥ ، و . 116 - ب ج ٤ م ٤ ، و : شهدنا .

(117- 117) - ساقط من ب ج ٤ م ٥ ، وفي م ٤ ، و : محمد صلى الله عليه وسلم بن عبد الله .

118- 1 م ١ ، فادنى . 119- 1 ادعا . 120- 1 وله وإنه . 121- م ٤ ، و : المعجزة .

122- م ٤ ، و : محمد . 123- 1 ؛ فيهما . 124- م ٤ ، و : التواتر .

125- 1 م ١ ، و : تحط . 126- 1 م ١ ، و : للعرب .

127- ج ٤ م ١ ، و : العظما . 128- و : القصوا .

129- ب ج ٤ م ١ ، و : بآياته . 130- 1 ؛ البلغا .

131- 1 ؛ الفصا .

إِلَى حَقِيقَةِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْكَلَامِ : خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَالتَّنَافُرِ وَالتَّعْقِيبِ مَعَ فَصَاحَةِ كَلِمَاتِهِ . وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ هِيَ مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ .

وَالْمُرَادُ بِالْحَالِ الْأَمْرُ الدَّاعِي إِلَى التَّكْلِيمِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

فَمَكُونُ الْمَخَاطِبِ مَثَلًا مُنْكَرًا لِلْحَكِيمِ حَالٌ يَقْتَضِي تَأْكِيدَهُ ؛ قَالِحَالٌ هُوَ إِنْ افْتَضَى

132 الْمَقَامَ التَّأْكِيدَ كَانَ الْكَلَامُ مُؤَكِّدًا ، وَإِنْ افْتَضَى 132 الْإِطْلَاقَ كَانَ عَارِيًا عَنِ التَّأْكِيدِ .

وَهَكَذَا إِنْ افْتَضَى 132 حَذَفَ الْمُسَدِّ إِلَيْهِ حُذُفَ ، وَإِنْ افْتَضَى 132 ذِكْرَهُ ذُكِرَ ،

وَكَذَا الْمُسَدِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا عِلْمُ الْمَعَانِي .

وَالْبَلَاغَةُ لَهَا طَرَفَانِ : طَرَفٌ 133 أَعْلَى 134 وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ .

أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ أَنْ يَسْرِفَ الْكَلَامُ فِي بَلَاغَتِهِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ عَنْ طَوْقِ (1/92) التَّبَشِيرِ وَيُعْجزَهُمْ عَنْ مَعَارَضَتِهِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَيَبْشَارُكَ الْأَوَّلَ فِي الْإِعْجَارِ وَعَدَمِ الْمَعَارَضَةِ .

قَالَ سَعْدُ الدِّينِ (39) : / وَلَا يَخْفَى أَنَّ بَعْضَ آيَاتِ أَعْلَى 134 طَبَقَةٌ مِنْ بَعْضٍ وَإِنْ

كَانَ الْجَمِيعُ مُشْتَرَكًا فِي امْتِنَاعِ مَعَارَضَتِهِ / (40) .

قُلْتُ : ظَاهِرُهُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ كُلُّهُ مِنَ الطَّرَفِ الْأَعْلَى مِنَ الْبَلَاغَةِ .

(135) وَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ 136 : / كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الطَّرَفِ الْأَعْلَى مِنَ

الْبَلَاغَةِ (135) وَالْغَايَةِ الْقُصْوَى 137 مِنَ الْفَصَاحَةِ .

132- ب، ج، م، اقتضا . 133- زيادة من: ب، ج، م، و .

134- أ، ج، م، و، اعلا . (135-135) ساقط من ج .

136- ب، و، باخر . 137- م: القصوى .

(39) - (712-793هـ / 1312-1390م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفنيزاني سجد الدين من أسرة العربية والبيان والمنطق ولد بتفنازان (من بلاد خراسان) ثم أبعد إلى سمرقند فتنوفى فيها ... من ... توثيق المنطق - والطول في البلغة - وشرح العقائد النسفية - ومختصر شرح تلخيص المفتاح ... انظر: الاعلام ج7 من 219، دائرة المعارف الإسلامية م5 ص339، فهرس المؤلفين والعناوين / وضع أحمد المكناسي - دار الطباعة المغربية تطوان 1952، ص298، 299، كشف الظنون 1 من 515 وفيها أن وفاته سنة 792 هـ .

(40) - شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للعلامة السعد التفنيزاني الورقة (1/16) مخ . خ . ع . ر . 1671 ك .

وَأَمَّا الطَّرْفُ الْأَسْفَلُ مِنَ الْبَلَاغَةِ فَهُوَ مَا إِذَا غَيَّرَ الْكَلَامُ عَنْهُ إِلَى مَرْتَبَةٍ هِيَ أَدْنَى مِنْهُ اتَّخَذَ الْكَلَامُ عِنْدَ الْبَلَاغَةِ بِأَصَوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ .

وَيَبَيِّنُ الطَّرْفَيْنِ مَرَاتِبَ كَثِيرَةً بَعْضُهَا أَعْلَى 138 مِنْ بَعْضٍ / (41) .

وَهَلْ رُتِبَ الْبَلَاغَةُ مَتْنَاهِةً أَمْ لَا 139 ؟

الْحَقُّ أَنَّ 139 الْمَوْجُودَ مِنْهَا مَتْنَاهُ دُونَ التَّمْيِينِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ أَضَلَّ الْبَلَاغَةَ فِي الْقُرْآنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَا يُنْكِرُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِينٍ وَمَعْرِفَةٍ بِصَاحِبَةِ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ مَنْ تَتَبَعَهُ وَجَدَ فِيهِ فُنُونًا مِنْ إِقَادَةِ الْمَعْنَى الْكَثِيرِ بِاللَّفْظِ الْقَلِيلِ وَضُرُوبِ التَّكْيِيدِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالِإِسْتِعَارَةِ ، وَحُسْنِ الْمُعْطَالِغِ وَالْمُقَاطِعِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ، اللَّائِقِ 140 بِالْمَقَامِ وَتَعَزُّيهِ عَنِ اللَّفْظِ أَلْفَيْ الشَّاذِّ السَّارِدِ 141 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يَرَى الْمُتَصَفِّحُ 142 لَهُ 141 التَّمْيِيزَ نَوْعًا مِنْهَا إِلَّا وَجَدَهُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ .

وَمَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعْنَى وَالْبَيَانِ كَانَ أَعْرَفَ بِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ 143 النَّاسُ فِي وَجْهِ إِعْجَازِهِ وَقِيلَ : هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ النُّظْمِ الْفَرِيدِ فِي مَقَالِهِ 144 وَمُقَاطِعِهِ 145 وَقَوَاصِلِهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ .

وَقِيلَ : كَوْنُهُ فِي الدَّرَجَةِ الْعَالِيَةِ مِنَ الْبَلَاغَةِ الَّتِي كَمْ يَعْقِدُ مِنْهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَاجِظِ (42) .

وَقِيلَ عَنِ الْقَاضِي (43) هُوَ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ . وَقِيلَ : هُوَ إِخْبَارُهُ عَنِ الْغُيُوبِ نَحْوَ : [وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغُبُونَ] (44) . وَذَلِكَ كَثِيرٌ .

138- ج ، م ، و ؛ أعلا ، 139- ساقط من ؛ م ، و ،

140- ب ؛ الأليف ، 141- زيادة من ب ،

142- ج ، م ، و ؛ المتفصح ، 143- و ؛ أخلف ،

144- أ ؛ مطالعة ، 145- أ ؛ ومقاطعة ،

(41) انظر مختصر العلامة سعد الدين التفقازاني على تلخيص المفتاح للإمام الخطيب التزويني ج 1 ص 113 ط (1) سنة 1347 هـ مصر ،

(42) - سبق التعريف به ،

(43) - انظر ؛ الباقلائي / الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، ص 94 تحقيق عماد الدين أحمد حيدر / عالم الكتب ، الباقلائي / تهويد الأوائل وتلخيص الدلائل / مؤسسة الكتاب / بيروت ص 167 ،

(44) - الروم 1 ،

وَقِيلَ : عَدَمٌ اخْتِلَافِيهِ وَتَنَافُضُهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الطُّولِ : [وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا] (45) .

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ 146 الْقُرْآنَ وَجَدَهُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْعُلُومِ الْمُهَيَّسَةِ فِي الْيَدَيْنِ الْمَفْتُوحَةِ إِلَيْهَا فِي إِصْلَاحِ 147 السَّيْرِ وَالسَّرِيرَةِ ، وَالْمَبَاحِثِ الْإِلَهِيَّةِ 148 ، وَعُلُومِ الْأَخْلَاقِ ، وَسَرَّعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي النِّظَامِ كَالرَّوَاكِزِ الْمُقْضِيَةِ إِلَى حِفْظِ الْأَدْيَانِ وَالْأَبْدَانِ وَالْعُقُولِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَمْوَالِ ، وَمَا يَحْصُلُ الْفَرْصَ عَلَى أَقْرَبِ حَالٍ كَشَرَعِ الْبَيِّنَاتِ ، وَالْإِجَارَاتِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَتَفَاصِيلِ أَحْكَامِهَا وَسَرَّعَ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الْمُتَوَصِّلَةِ إِلَى مَحَبَّةِ الْمُتَعَبَّدِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (149) مُخْبِرًا عَنْ رَبِّهِ (149) : (1/93) (لَا يَزَالُ عَبْدِي 150 يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَائِلِ حَتَّى أُحِبُّهُ) (46) . الْحَدِيثُ .

وَعُلُومٌ تَصِفِيَّةٌ 151 الْبَاطِنِ كَالنَّظَائِرِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْعَجَبِ وَالْحَسَدِ وَالرِّبَاءِ 152 وَتَحْقِيقِ الْبَقِيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ 153 وَالتَّخْلِیِ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ وَالتَّخْلِیِ بِالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ ، وَعِلْمُ أَحْوَالِ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ مِنْ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ لِحُصُولِ الْإِعْتِبَارِ (154) وَالْإِعْظَامِ وَالْوُقُوفِ (154) عَلَى آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى 155 فَيَعْمَلُونَ أَنْ يَكُونَ إِعْجَازُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَعَ أَسْلُوبِهِ وَنُظْمِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الْمَقْدِمَةُ الرَّابِعَةُ وَهِيَ 156 أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ لِمُعْجَزَاتِهِ 157 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَارَضٌ . فَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ :

لَوْ وَجِدَ لَهُ مُعَارَضٌ لَنُقِلَ كَمَا نُقِلَ الْقُرْآنُ لِتَوْفِيرِ 158 الدَّوَاعِيِ عَلَى نَقْلِ مِثْلِ ذَلِكَ لَكِنَّهُ 159 لَمْ يَنْقُلْ فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِنَقْيِهِ .

لَا يَقَالُ : فَصَارَ هَذِهِ الدَّعْوَى 160 عَدَمُ عِلْمٍ وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَمِ .

-
- 146- ج : تَهْتَل .
 148- م ، و : الالاهية .
 150- ب ، ج ، م ، و : العبد . 151- و : نظيفة .
 152- 1 ، م ، و : والربا . 153- 1 : الاخلاق .
 (154-154) - م ، و : والتعاط والوقف . 155- 1 ، ب ، ج ، م ، و : تعالى .
 156- ج : وهو .
 158- م ، و : التوافر .
 160- م ، و : الدواعي .
-

لَا نَا نَقُولُ الْعَادَّةَ تَحِيلُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى تَقْلِبِهَا فَتَنْقَلِبُ كَمَا يَقُلُ الْقُرْآنُ وَأَيْضًا كَمَا يَقُلُ تَرْهَاتُ مَسْئِلَةً مِنَ الْكَلَامِ الرِّكَكِ الْيَدِي يَدُلُّ 161 تُظَنُّهُ عِنْدَ 162 أَذْنَى مُمَيِّزٍ عَلَى كَيْدٍ 163 الْآبِي بِهِ .
نَبَاذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ السَّقْدَمَاتُ لَزِمَ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ نَبِيْنَا 164 مُحَمَّدًا 165 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولًا صَادِقًا حَقًّا .

الْمَسْأَلَةُ 166 النَّاسِيَّةُ : فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ نَبِيْنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ .
فَنَقُولُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ .

أَمَّا الْمَعْقُولُ : فَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَامِلًا ؛
وَالْكَامِلُ لَا يَخْلُو 167 إِمَّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى تَكْسِيلِ غَيْرِهِ وَهُوَ الْوَلِيُّ أَوْ يَقْدِرَ عَلَى
تَكْمِيلِ 168 غَيْرِهِ وَهُوَ النَّبِيُّ .

وَالْكَمَالُ وَالتَّكْمِيلُ إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ 169 فِي الْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ (170) أَوْ فِي الْقُوَّةِ
الْعَمَلِيَّةِ (170) . (171) وَرَأْسُ الْكَمَالَاتِ فِي الْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى . وَرَأْسُ الْكَمَالَاتِ فِي الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ (171) مَلَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى . وَمَنْ كَانَتْ
دَرَجَتُهُ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ أَعْلَى 172 (173) كَانَتْ دَرَجَةُ وِلَايَتِهِ أَكْمَلُ 174 وَمَنْ
كَانَتْ دَرَجَتُهُ فِي تَكْمِيلِ 175 الْغَيْرِ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْتَبَتَيْنِ أَعْلَى (172، 173) كَانَتْ
دَرَجَةُ نَبَوِّهِ أَكْمَلُ .

وَلَمَّا حَصَلَ فِي 176 هَذَا الْاِثَرِ بِسَبَبِ نَبِيْنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ
مِمَّا ظَهَرَ بِسَبَبِ غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ سَيِّدَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَقُدْوَةَ
الْأَصْفِيَاءِ وَالْمُقَرَّبِينَ .

-
- 161- زيادة من ب، ج، د، و .
163- ساقط من و .
165- ج، و، د، محمد .
167- أ، ب، ج، د، و، لا يخلو .
169- ج، د، و، يعتبر .
(171-171) - ساقط من ج .
(173-173) - ساقط من ج .
175- د، و، تكمل .
- 162- و، على .
164- ساقط من ج .
166- أ، ب، ج، د، و، المسئلة .
168- د، و، تكمله .
(170-170) - ساقط من د، و .
172- ج، د، و، اعلا .
174- ب، (د)؛ من كانت درجة ولايته اكمل .
176- ساقط من ج .

وَهَذَا الدَّلِيلُ مُقْتَضِبٌ مِمَّا اخْتَجَّ بِهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ (47) وَالْإِقَامُ فَخْرُ الدِّينِ (48) عَلَى
إثْبَاتِ رِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 177 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَيْنَا نَحْنُ أَنَّهُ يُنْتِجُ مَا هُوَ
أَفْضَلُ مِنْ هَذَا الْمَطْلَبِ وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ (176 الصَّلَاةُ 178) وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ الرُّسُلِ
فَلِذَلِكَ تَمَسَّكْنَا بِهِ فِي مَطْلُوبِنَا .

قَالَ الْإِقَامُ / : وَهَذَا (1/94) الطَّرِيقُ (49) عِنْدِي أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ /
(50) يَعْنِي طَرِيقَ إِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ بِالْمُعْجَزَاتِ . قَالَ / : لَأَنَّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى
بُرْهَانِ 179 الْإِلْمِ (51) . يَعْنِي بُرْهَانَ الْإِلْمِ 180 الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ثُبُوتِ الشَّيْءِ
يَنْبُتُ سَبَبِهِ 181 .

كَالْإِسْتِدْلَالِ بِمِثْلِ النَّارِ الْخَشَبَةِ عَلَى وُجُودِ الْإِحْرَاقِ .
وَأَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى بُرْهَانِ الْإِنِّ 182 . يَعْنِي بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْآثَرِ عَلَى
الْمُؤَثِّرِ كَالْإِسْتِدْلَالِ 183 بِإِحْرَاقِ الْخَشَبَةِ عَلَى أَنَّهَا مَسْتَهْأَةُ النَّارِ .
وَلَاشَكَّ أَنَّ بُرْهَانَ الْإِلْمِ 180 أَقْوَى مِنْ بُرْهَانِ الْإِنِّ 182 لِأَنَّ الْأَوَّلَ يُشِيرُ بِالشَّيْءِ
وَيُبَيِّدُ 184 فَهَمَّ حَقِيقَتِيهِ ، وَالثَّانِي إِنْمَا يُشِيرُ بِهِ إِشْعَارًا جَمَلِيًّا 185 فَكَانَ الْأَوَّلُ
أَتَمَّ / (52) .

وَأَمَّا الْمَنْقُولُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ] (53) .
وَالْمَرْحُومُ بِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْحُومِ .
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ) (54) .

177- م ، و ؛ محمد ، (178-178) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 179- أ ؛ برهان اللام ، و ؛ برهان اللام .
180- أ ؛ اللام ، وفي و ، اللام ، 181- م ، و ؛ بسببه ، 182- م ، و ؛ الإني .
183- م ، و ؛ بالاستدلال ، 184- أ ؛ فيفهم ، و ؛ علم ، 185- أ ؛ جملا .

(47) - انظر كتاب الإقتصاد في الاعتقاد / الفزالي من 130 .
(48) - انظر ؛ من 151 من المحصل وبهامشه المعالم (مرجع سبق ذكره) .
(49) في شرح المعالم / شرف الدين ؛ (هذه الطريقة) - انظر الورقة (196 / ب) .
(50) في شرح المعالم / شرف الدين ؛ (الأول) . انظر الورقة (196 / ب) .
(51) - هذا البرهان يسمى عند الفقهاء (قياس العلة) ، وهو أقوى من البرهان
(الثاني) الذي ذكره ، والذي يسمى عند الفقهاء (بقياس الدلالة) ، انظر ؛ الورقة (33 / أ) من شرح محصل
المقاصد / أحمد المنجور .
(52) - بتصرف من شرح المعالم / شرف الدين . انظر ؛ الورقتين (196 / ب) ، (197 / أ) .
(53) - الانبياء 106 .
(54) - انظر ؛ مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر من 1 ، 281 ، سن ، بن ماجه / إحياء التراث العربي
ج 2 من 1440 . ك ؛ الزهد - ب ذكر الشفاعة ر ؛ 4308 .

وَقَدْ اتَّفَعِدَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا 186 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ (55).

وَقَدْ تَقَلَّتْ مُعْجَزَاتُهُ وَآيَاتُهُ 187 فَوُجِدَتْ أَكْثَرُ وَأَظْهَرُ مِنْ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِهِ 187. تَحَدَّى ذَلِكَ عَسَلَى أَفْخِيَالِيَّتِهِ وَكَذَا خَصَائِصِهِ كَعُمُومِ الرِّسَالَةِ وَالشَّفَاعَةِ وَالْإِسْرَاءِ 188 وَالرُّؤْيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَطُولَاتِ وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ نَخْصِيَ .

الْمَسْأَلَةُ 189 الثَّالِثَةُ: فِي ذِكْرِ نَسَبِ (56) النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ هِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادَاتِ .

بَلْ نَصَّ شَهَابُ الدِّينِ الْقُرَافِي فِي ذَخِيرَتِهِ (57): عَلَى أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ 190.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ نَسَبَنَا مُحَمَّدًا 191 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ :

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (58) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (59) بْنِ هَاشِمٍ (60) بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ

-
- 182- م، و؛ الأدنى ، 183- م، و؛ بالاستدلال ، 184- أ؛ يشرحهم ، و؛ علم ،
185- أ؛ جبيلا ، 186- م، و؛ محمد ، 187- أ، ب، ج، م، و؛ جاباته ،
188- و؛ والأسرى ، 189- أ، ب، ج، م، و؛ المسئلة ، 190- ب؛ بالاعتقادات ، 191- ساقط من ب ،
-

(55) : ذكر عياض عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرسول [ص] قال : (إن الله تعالى قسم الخلق قسمين ، فجعلني من خيرهم قسما ، فذلك قوله تعالى : أصحاب اليمين / وأصحاب الشمال ، فانا من أصحاب اليمين ، وأنا خير أصحاب اليمين ... انظر الشفا ج 1 ص 325 ،

(56) - عن هذا النسب الشريف انظر : ابن مريد / كتاب الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ص 4 ، ط 2 (2) بيروت 1399 هـ / 1979 م ، فهو أشرف نسب عرفته البشرية ، روى القاضي عياض بسنده عن وائلة بن الأصم (ت 83 هـ) رضي الله عنه ، أن رسول الله [ص] قال : (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل ، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة ، واصطفى من بني كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم) ، قال الترمذي : وهذا حديث صحيح ... انظر الشفا ج 1 ص 181 ، انظر مصيغ مسلم ج 4 ص 1782 ، ك : النضال ، ب : فضل نسب النبي [ص] ، 1 : دار الحديث القاهرة ، أحمد بن حنبل / المسند 4 ص 107 ، الأذكار / اشرح أصول اعتقاد أهل السنة 2 ج 4 ص 751 ، رقم 1399 .

وانظر كذلك عن بن نسيه [ص] ، وعن اسمه وصفاته ، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول / عبد الرحمن ابن علي ج 4 ص 266 - مؤسسة الحلبي - القاهرة ،
(57) - لم أتمش على هذا الكلام في مظانه .

(58) عبد الله بن عبد المطلب : والد سيد البشر ، توفي بالمدينة وهو ابن خمس وعشرين سنة انظر : أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس - دار الرشد 5 ص 2 (2) ، ص 8 ،

(59) اسمه : شيبة - انظر : سيرة ابن هشام ج 1 ص 1 مطبعة مصطفى الحلبي - مصر - 1355 هـ / 1936 م ، السهيلي / الروض الأنف ج 1 ص 5 ،

(60) - اسمه : عمرو بن عبد مناف ، واسم عبد مناف : المغيرة بن قصي - المرجع السابق ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 5 ، ص 6 هـ 4 .

قُصِيَ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ 192 بْنِ عَلَابٍ بْنِ قَهْرٍ (61) بْنِ مَالِكٍ 193 بْنِ النُّضَيْرِ (62) بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُرَيْمَةَ بْنِ مُعْرِكَةَ (63) بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُعَسَّرِ بْنِ زَرَّارِ بْنِ مَعْدَانَ (64) .
 قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بُنْ (*) رُشِدٌ فِي مَقَدِّمَاتِهِ / : رُوِيَ (65) عَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّسَبِ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَاخْتَلَفُوا 194 فِيمَا بَيْنَ عَدْنَانَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ 195 وَفِيمَا بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ (195) وَآدَمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا لَا يَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ 196 / (66) .
 أَهْمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْنُهُ (67) بِنْتُ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ 197 بْنِ كِلَابٍ ، قُرَشِيَّةٌ 198 تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِينَ سَنَةً وَقِيلَ ابْنُ 199 حَضِرٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً . وَحَمَلَتْ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَعْبِ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى . 200 .

-
- 192- م ، و ؛ لؤي ، 193- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ ملك ، 194- أ ؛ واختلف ، 195-196- م ، و ؛ لصحته ، 197- م ، و ؛ زهر ، 198- ج ، م ، و ؛ قريشية ، 199- ب ، أ ، و ؛ ساقط من ؛ ج ، و ، 200- ج ، م ، و ؛ الوسطا .

-
- (61) اسمه ؛ قريش ، واليه تنسب القتيبية ، وقيل بل فهو اسمه ، وقريش لقبه... السهيلي / الروض الانف ج 1 ص 5 هـ (ق) .
 (62) اسمه ؛ قيس ، ولقب بالنظر لنشارة وجهه ، نفس المرجع ؛ هـ (د) .
 (63) اسمه ؛ عامر ، هذا قول أبي إسحاق ، والصحيح عند الجمهور أن اسمه ؛ عمرو - نفس المرجع ص 2 هـ (أ) .
 (64) لقد ذكر ابن هشام هذا النسب الشريف حتى وصل إلى آدم عليه السلام... نفس المرجع ص 1 - 3 خرج ابن سعد / الطبقات ، ط ؛ بيروت ج 1 ص ؛ 55-56 .
 (65) الكلام نقله المؤلف بتصرف من الكتاب الجامع من المقدمات / أبو الوليد محمد بن رشد ، تحقيق ؛ المختار بن الطاهر التليي ، دار الفرقان ط (أ) (1405 هـ / 1985 م) ص 55 ، 56 ، وانظر جمهرة النسب / ابن الكلبي تحقيق عبد الستار ج 1 ص 65 .
 (66) - قال ابن هشام ؛ فرسول الله [ص] أشرف ولد آدم حسبا ، وأفضلهم نسبا من قبل أبيه وأمه [ص]... انظر ؛ السيرة ج 1 ص 115 .
 (67) انظر ؛ أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي ص 8 .
 (68) محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت 529 هـ / 1198 م بمرافق انظر شجرة النور الزكية ص 129 .

وَلَدَتْهُ يَسْكَةٌ فِي الدَّارِ الَّتِي كَانَتْ تَدْعَى 201 لِحَسَدِ بْنِ يُوسُفَ (68) ، (1/95)
 أَخِي الْحَجَّاجِ عَامَ الْفِيلِ ، قِيلَ : يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِاثْنَتَيْ 202 عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ
 رَمَضَانَ . وَقِيلَ : بَلْ 203 يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِلْيَلَتَيْنِ خَلَّتَا 204 مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ .
 وَقِيلَ : لَثَمَانِ خَلَوْنَ ، وَقِيلَ : لِاثْنَتَيْ 202 عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْهُ .
 ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ رَشْدٍ (69) قَالَ : / وَلَا خِلَافَ فِي 205 أَنَّهُ وَلِدَ عَامَ الْفِيلِ / (70) .
 سَرَضَعَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : تَوْبَةُ (71) جَارِيَةُ أَبِي لَهَبٍ (72) أَرْضَعَتْهُ مَعَ حَمْرَةَ
 (73) وَأَرْضَعَتْ مَعَهَا أَبَا سَلَمَةَ (74) بَنَ عَبْدِ الْأَسَدِ 206 .
 ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ حَلِيمَةَ (75) بِنْتُ أَبِي ذُوَيْبٍ السَّعْدِيَّةِ مِنْ بَنِي سَعْدٍ وَرَدَّتْهُ إِلَى أُمِّهِ
 بَعْدَ خَمْسِ سِنِينَ وَيَوْمَئِذٍ مِنْ هَوْلِهِ .

وَتُوفِّيَتْ أُمُّهُ وَهِيَ ابْنُ سَبْعٍ (76) سِنِينَ . وَمَاتَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ حَامِلٌ بِهِ . وَقِيلَ :
 تُوْفِي وَالنَّبِيُّ 207 عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنُ ثَمَانِيَةٍ وَ (208 عَشْرِينَ شَهْرًا 208) ،
 وَقِيلَ ابْنُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ (77) . وَقِيلَ : ابْنُ شَهْرَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِعَبْدِ اللَّهِ وَلَدٌ 209
 غَيْرَ رَسُولِ 210 أَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

-
- 201- ج ، تدعى ، 202- ا ، لثني ، 203- ساقط من ب ، ج ، 204- م ، و ، خلت ،
 205- ساقط من ب ، م ، و ، 206- ب ، الاسود ،
 207- ج ، م ، و ، صلى الله عليه وسلم ، (208-208) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ،
 209- م ، و ، ولدا ، 210- ب ، ج ، م ، و ، النبي .
-

(68) انظر : ابن سعد / الطبقات ج 5 ص 541 ، السويطي / الروض الانفا ج 1 ص 107 ، ابن رشد / الكتاب
 الجامع من البشعات ص 56 .

ومحمد هذا استعمله الحجاج على صنعاء فلم يزل واليا عليها إلى أن توفي سنة (91هـ/710م) انظر :
 الاعلام ج 7 ص 147 ، معجم الانسان والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي / زامباور ص 176 .

(69) - انظر الجامع من البشعات / تحقيق : د . المختار بن طاهر التليبي ص 60 .
 (70) - نفس المرجع السابق . (71) - تقدم ذكرها انظر ص 107 - هـ (x) .

(72) - تقدم ذكرها ص 107 - هـ (y) .

(73) - هو حمزة بن عبد المطلب بن هشام ، عم النبي [ص] ، وأحد مناديد قريش وساداتهم في الجاهلية
 والاسلام ، ولد ونشأ بمكة ، وكان اعز قريش واشهرها شكيمة ، وكان أول لواء عقده [ص] حمرة ، قتل
 يوم أحد ، قيل ولد قبل النبي [ص] بسنتين ، وقيل بربع ، واسلم في السنة الثانية من البعثة ... انظر
 : الإعانة في تمييز الصحابة / العسقلاني ج 1 ص 353، 354 ، الشافعي عياض ج 1 ص 691 هـ 5 .

(74) المخزومي - تزوج أم سلمة قبل النبي [ص] - انظر : / عياض ج 1 ص 286 هـ 10 ، أول من هاجر إلى
 الحبشة - شود ببرا مات بعدها بأشهر - انظر : / أوجز السير ... / أحمد بن فارس ص 26 هـ (1) .

(75) تقدم ذكرها انظر ص 107 - هـ (y) .

(76) انظر : زاد المعاد بن هدي خير العباد / ابن القيم : تحقيق : شعيب الانطوط ، مؤسسة الرسالة ط

(1) ج 1 ص 76 .

(77) - المرجع نفسه .

صَفَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ 211 وَالسَّلَامُ :

كَانَ رَبِيعَ السَّامَةِ بَيْنَ الْقَوْمِ ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِسِ وَلَا بِالْقَصِيرِ ، صَحَمَ الرَّأْسَ كَثِيرَ شَعْرِهِ رَجُلًا غَيْرَ سَبِطٍ جَعَدًا (78) غَيْرَ قَطِطٍ ، كَتَّ 212 اللَّحْيَةَ .

تَوَقَّى وَفِي عَتَقَتَيْهِ شَعْرَاتٌ يَبِضُّ أَرْهَرُ اللَّوْنِ (79) أَبْيَضُ مُشْرَبٍ (80) يَحْمَرَةُ 213 ، فِي وَجْهِهِ تَدْوِيرٌ . أَدْعَجَ (81) الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَهُمَا مُشْرَبُهُمَا حَمْرُهُ أَهْذَبَ

214 الْأَشْفَارَ ، تَشَّرَ 215 الْكَلْبَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، جَلِيلُ الْمَشَاشِ وَهُوَ رُؤُوسُ 216 الْعِظَامِ . ذُو مَسْرَبَةٍ 217 : وَهِيَ شَعْرَاتٌ تَصِلُ مِنَ الصَّخْرِ إِلَى السُّرَّةِ 218 .

إِذَا مَشَى 219 تَكَفَأَ 220 كَأَنَّمَا يَمْشِي فِي صَبَبٍ ، وَإِذَا التَفَتَ لَتَفَتَ مَعًا .

بَيْنَ كَيْفَتَيْهِ خَاتَمَ النَّبُوءَةِ (82) .

أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَأْسِ الْأَرَبِيِّينَ فَأَقَامَ بِسَكَّةَ (221 ثَلَاثَ عَشْرَةَ 221) سَنَةً وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا ، وَقِيلَ عَلَى ثَلَاثَ 222 وَأَرْبَعِينَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشَرَ سِنِينَ

وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا ، وَتَوَقَّى وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً ضَمَى يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ . هَذَا هُوَ 223 مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ .

قِيلَ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِلْإِجْتِمَاعِ عَلَى أَنَّ وَقُوفَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَعْرِفُهُ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَاسِعَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ عَشَرَ ؛ فَيَكُونُ أَوَّلُ ذِي

211- مقاطع من ج ، م ، 212- م ، و ؛ كثيف .

213- أ ؛ ب ، ج ، م ؛ حمزة ، والتصحيح من الجامع من المقدمات ابن رشد ص 87 .

214- أ ؛ اذهب ، م ، و ؛ اذهب . 215- أ ؛ شتن ، وفي م ، و ؛ شتى .

216- أ ؛ ب ، ج ، و ؛ روس . 217- ب ، ج ؛ مشربة .

218- م ، و ؛ الصرة . 219- أ ؛ ب ، ج ، م ؛ مشا .

220- م ، و ؛ تكف . (221، 222) م ، و ؛ ثلاثة عشر .

222- م ، و ؛ ثلاثة . 223- مقاطع من ج .

(78) - في الشفا ج 1 ص 315 ؛ ليس بسبط ولا جعد .

(79) - في الشفا ج 1 ص 315 ؛ ازهر اللون ؛ نيره . وقيل : أزهر حسن ومنه زهرة الحياة الدنيا .

(80) - في الشفا المربع السابق ص 316 ؛ ابيض مشرب اي فيه حمرة .

(81) - شديد سواد الحدقة ، انظر : الشفا ج 1 ص 316 ، السهيلي / الروض الأنف ج 1 ص 248 .

(82) - (اليزيد من حفته [من] انظر : القاضي عياض / الشفا ج 1 ص 305-320 .

الْبَحْثِ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو 224 هُوَ وَالْمَحْرَمُ وَصَفَرُ بَعْدَهُ 225 إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً أَوْ إِثْنَانٍ مِنْهَا كَامِلَيْنِ وَوَاحِدٌ نَاقِصٌ أَوْ بِالْعَكْسِ .

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لَا يَكُونُ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي عَشَرَ .
تَالصَّحِيحِ مَا يَقِيلُ عَنْ عِلْمَاءِ الْحِجَارِ أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ نِصْفَ
الشَّهْرِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ لِلْإِثْنَيْنِ 226 خَلَسَا مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَشْهَرَ
الْمَذْكُورَةَ كُلُّهَا نَاقِصَةٌ .

وَالْأَقْرَبُ مَا قِيلَ : إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ لَعَلَّهُ 227 تَوَالِي 227 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ عَلَى النِّقْصِ (1/96) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
تَزَوَّجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ (83) وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً وَقِيلَ
ابْنُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ (84) . وَقِيلَ : ابْنُ ثَلَاثِينَ وَهِيَ تَبَّتْ بَعْدَ زَوْجَيْنِ .

قِيلَ : كَانَ سِنُهَا ثَلَاثًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَقِيلَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَأَوَّلَادُهُ كُلُّهُمْ مِنْهَا إِلَّا
إِسْرَاعِيمَ (85) قِيَّامَهُ مِنْ مَسَارِيَةِ (86) الْفُطَيْطِيَّةِ . فَأَوَّلَادُهُ الْإِنَاثُ : زَيْنَبُ (87) ،
وَفَاطِمَةُ (88) وَرَقِيَّةُ (89) ، وَأُمُّ كُلثُومٍ (90) . أَكْبَرَهُنَّ : زَيْنَبُ ، ثُمَّ رَقِيَّةُ ، ثُمَّ أُمُّ
كُلثُومٍ 228 ، ثُمَّ فَاطِمَةُ . زَوَّجَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ 229 وَالسَّلَامُ رَقِيَّةَ ثُمَّ أُمُّ كُلثُومٍ مِنْ

224- (ب، ج، م، و؛ لا يخلو ، 225- ساقط من ج، م، و ،

226- و؛ ليلتين ، 227- و؛ توالا ، 228- (أ، و؛ أم كلثوم ، 229- ساقط من ج، م، و .

(83) - سبق ذكرها - انظر من 108 هـ 90 .

(84) - اختار ابن هشام هذا الرأي - انظر السيرة ج 1 من 198 .

(85) سبق التعريف به انظر من 103 هـ 91 .

(86) - سبق التعريف بها انظر من 109 هـ 92 .

(87) - هي أكبر بناته [ص] ، تزوجها أبو العاص بن الربيع ابن خالتها ، أسرى في بدر وأطلق [ص] ، أسلم سنة سبع من الهجرة فرد النبي [ص] عليه زينب ، توفيت سنة 8 هـ ،

- انظر : الشفا لمياض ج 1 2590 هـ 4 .

(88) - هي مريم بنت عمر بن أفضل نساء العالمين وهي الوحيدة التي عاشت بعد النبي [ص] من ابناؤه ، توفيت سنة 11 هـ ، انظر : الشفا / مياض ج 1 من 412 هـ 2 ، القوانين الفقهية / ابن جزي من 355 بدون رقم الطبعة .

(89) - (ت 2 هـ / 624 م) هاجرت مع عثمان بن عفان إلى الحبشة ، توفيت بالمدينة .
انظر : المنجد في اللغة والأعلام من 265 .

(90) - (ت 9 هـ / 630 م) تزوجها عثمان رضي الله عنه بعد وفاة اختها رقية ، انظر المنجد في اللغة والأعلام من 66 ، القوانين الفقهية / ابن جزي من 355 - بدون اسم الناشر ولا رقم الطبعة .

عَنْتَانِ (91) وَتَزَوَّجَ 230 عَلَى (92) فَاطِمَةَ .
وَأَوْلَادُهُ (93) الذَّكُورُ : الْقَاسِمُ (94) وَبِهِ كَانَ يَكْنَى 231 وَعَبْدُ اللَّهِ (95) وَالطَّيِّبُ
(96) وَالطَّاهِرُ .

وَفِيهَا عَدَا الْقَاسِمِ خِلَافٌ ، قَبِيلَ لَمْ يَلِدْ غَيْرَهُ ، وَقَبِيلَ : إِثْنَانِ ، وَقَبِيلٌ ثَلَاثَةٌ 232 .
أَزْوَاجُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُقَدِّمَاتِ (97) الْمُنْتَقَى عَلَيْهِ مِنْهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ :
خَدِيجَةُ ، ثُمَّ سُرَّةُ (98) ، ثُمَّ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ (99) ، ثُمَّ أُمُّ سَلَمَةَ (100) وَأَسْمُهَا
يَسَدٌ ، ثُمَّ خَلِصَةُ (101) بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، ثُمَّ زَيْنَبُ (102) بِنْتُ خُرَيْمَةَ الْهَلَالِيَّةِ

230- م ، و : وزوج ، 231- ب ، ج : يكنى .

232- م ، و : ثلاث .

(91) - ثالث الخلفاء الراشدين (ت 35 هـ / 656 م) جمع القرآن - قتل شهيدا بداره - انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 371 ، الشفا ج 1 ص 569 هـ (6) .

(92) - رابع الخلفاء الراشدين (ت 40 هـ / 661 م) ابن عم النبي [ص] وصهره - انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 377 الشفا ج 1 ص 54 هـ 4 .

(93) - جمهرة النسب / ابن الكلبي - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج - الكويت ج 1 ص 125 ، وأوجز السير لخير البشر / أحمد بن فارس الرازي تحقيق : محمد محمود حمدان دار الرشاد ، ص 17 .

(94) - قبيل هلك في الجاهلية - السيرة لابن هشام (190 / 1) - وقيل غير ذلك انظر : الرؤف للأنف / السهيلي (1 : 123) .

(95) - يقال : إن لقبه الطاهر - انظر : أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين الرازي ص 17 وفيه أنه هلك وهو يرشع .

(96) - لم يذكره بعض علماء السيرة - انظر أوجز السير لخير البشر ص 17 ، وذكر ابن حبيب / المصبر ص 53 أنه لقب لعبد الله .

(97) - انظر : كتاب الجامع من المقدمات ابن رشد تحقيق : المختار بن طاهر التليبي ط (1) - 1405 هـ / 1985 م ص 68 ، أوجز السير لخير البشر / أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي ص 23-27 .

(98) - بنت زمة (ت 54 هـ / 674 م) هي أول من تزوجها بعد وفاة خديجة - انظر : المرجع السابق ص 23 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 314 .

(99) بنت أبي بكر رضي الله عنه (ت 58 هـ / 678 م) تزوجها النبي [ص] وهي بنت مسن بن مينا بها وهي ابنة تسع سنين ولم يتزوج بكر غيرها - انظر الشفا / عياض ج 1 ص 146 هـ 5 ، المنجد ص 363 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 24 .

(100) - اعتزل نساء النبي [ص] وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة - انظر الشفا / عياض ج 1 ص 286 هـ 10 ، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 26 .

(101) - كانت قبل أن يتزوجها النبي [ص] عند حصن بن حذافة ، توفيت بالمدينة سنة 41 هـ انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 282 هـ 4 ، أوجز السير / أحمد فارس ص 24 .

(102) - (ت 4 هـ / 625 م) أم المساكين ، انظر : المرجع السابق ص 25 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 283 .

ثُمَّ زَيْنَبَ (103) بِنْتُ جَحْشِ ابْنَةِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ أُمَّ حَبِيبَةَ (104) أُخْتُ مَعَاوِيَةَ (105) بِنِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، ثُمَّ جُوَيْرِيَةَ 233 بِنْتُ الْحَارِثِ (106)، ثُمَّ صَفِيَّةَ (107) بِنْتُ حَبِيبٍ (108) بِنِ أَخْطَبَ، ثُمَّ مَيْمُونَةَ (109) بِنْتُ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ. تُوُفِّيَ مِنْهُمْ اِثْنَانِ فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
 وَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 234 عَنِ النَّسَبِ الْبَاقِي 235.
 سَرَارِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَارِيَةُ الْقُبَيْطِيَّةُ، وَرَبِيعَةُ (110)، وَجَارِيَتَانِ أُخْرَتَانِ.
 أَسْمَاؤُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
 رَوَى مَالِكٌ 236 فِي مَوَظَاهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
 (لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءَ 237: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي الَّذِي يَمْحُو

233- ج، م، و؛ جويرية.	234- م، و؛ علي.
235- ج؛ الباقي.	236- ب، ج، م؛ مالك.
237- أ؛ أسماء.	238- ب، ج، م؛ يمحوا.

- (103) - (الاسدية) (ت 20هـ / 641 م) كانت زوجة زيد بن حارثة وطاقتها فتزوجها النبي [ص] وهي أم المكم ، انظر: المنجد ص 283، الشفا / القاضي عياض ج 1 ص 566هـ 5، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 26.
 (104) - واسمها رملة، وقيل هند وهي من السابقات إلى الإسلام توفيت سنة 44هـ / 664 م ، انظر: الشفا ج 1 ص 421هـ 3، المنجد ص 66، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 25.
 (105) - (ت 60هـ / 680 م) حكم سوريا في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما عارض عليا رضي الله عنه ، وقاته في صفين سنة 37هـ / 657 م ... انظر: المنجد ص 536، الشفا / عياض ج 1 ص 359هـ (2) .
 (106) - ابن أبي ضرار من بني المصطلق من خزاعة - انظر: التوائين النخبة / ابن جزي ص 354، أوجز السير / أحمد ص 26.
 (107) - (ت 50هـ / 670 م) من سبي خيبر، أسلمت فاعتقها النبي [ص] ثم تزوجها ، انظر: الشفا / عياض ج 1 ص 394هـ (7)، المنجد ص 346، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 27.
 (108) من يهود بني النضير ومن رؤسائهم، من الأشداد المتاة ، أترك الإسلام وآذى المسلمين فأسروه يوم قريظة ثم قتلوه . انظر: الشفا / عياض ج 1 ص 690هـ (4) .
 (109) ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس توفيت بمكة سنة (51هـ / 671 م) الشفا ج 2 ص 350هـ 5، المنجد في اللغة والأعلام ص 565، أوجز السير / أحمد بن فارس ص 27 .
 (110) - هي ربيعة بنت عمرو بن خنافة ، كان النبي [ص] اصطفاها لنفسه من سبايا بني قريظة . انظر: أوجز السير / أحمد بن فارس ص 45، الاصابة 7 / 658، الطبقات الكبرى 8 / 129 .

اللَّهُ بِهِ الْكُفْرُ ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ (239) يُرِيدُ يَتَّبِعُونِي (240 ، 239) وَأَنَا الْعَاقِبُ وَالْعَاقِبُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ (111) .
وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : لِي فِي الْقُرْآنِ سَبْعَةُ أَسْمَاءَ : مُحَمَّدٌ ، وَأَحْمَدُ وَطَهٌ وَبِشْرٌ وَالنَّدْوِيُّ ، وَالْمَرْقِلُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ (112) .
فَإِنْ قُلْتُ : حَدِيثُ السُّوْطِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا أَسْمَاءَ لَهُ غَيْرُ الْخَمْسَةِ فَكَيْفَ يُشِيرُ الزِّيَادَةُ 241 .

قُلْتُ : السُّؤَالُ هُنَا كَالسُّؤَالِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ .
وَبَيَانُ الْجَوَابِ هُنَا هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءَ) . ثُمَّ فَسَّرَهَا كَقَوْلِكَ فِي فَلَانٍ ثَلَاثُ خِصَالٍ وَهِيَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنَّا لَمْ يَقْتَضِ 242 ذَلِكَ نَفْيَ مَا سِوَاهَا فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا يَتَّبِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَيْرُهَا .

تَحْيِيَّةُ : لَمَّا نَفِخَتْ رُوحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَسَدِهِ أُذِرَتْ 243 فِي ذَاتِهِ جَمِيعُ السُّبُوتِ وَالْوَلَايَاتِ .

بَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ كَمَا تَقَدَّمَ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ (113) وَالْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ فِي ضَمَنِ (97/أ) الرُّسُلِ وَهَذَا الْعَدَدُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَى عَدَدِ اسْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عُجِنَتْ

(239/239) - زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 240 - م ، و ؛ يتبعني .

241 - ب ؛ الزائد 242 - م ، و ؛ لم يقتضي .

243 - م ، و ؛ أدرج .

(111) - الموطأ / رواية يحيى بن يحيى الليثي من 708 دار النفائس ، البخاري / دار الفكر ج 4 م 2 من 162 ، ك ؛ المنتخب . ب ؛ ما جاء في أسماء رسول الله [ص] .

، مسند أحمد / دار صادر ج 4 ص 84 .

، مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية دار القرآن الكريم - الكويت ص 41 ، (م) .

، سنن الدارمي / دار إحياء السنة النبوية ، ك ؛ الرقاق ، ب ؛ أسماء النبي [ص] ج 2 ص 317 .

، الشفا بتعريف حقوق المصطفى / عياض ج 1 ص 444 .

(112) - الحديث ذكره القاضي عياض ونسبه للنقاش (أبو بكر محمد بن الحسن) عن رسول الله [ص] انظر ؛ الشفا ج 1 ص 450 .

(113) - وقيل : ثلاثمائة وأربعة عشر ، وقيل : ثلاثمائة وخمسة عشر - انظر شرح منكر الصنري للسروسي تأليف الشيخ سيحي الورقة 22 / ب .

فِيهِ جَمِيعُ شَرَائِعِ 244 الرُّسُلِ وَأَخْلَاقِهِمْ وَطَبَائِعِهِمُ الْكَرِيمَةِ .
 وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ : أَنَّ عَدَدَ حُرُوفِ إِسْمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ : أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا ، لِأَنَّ
 هَيْجَاءَ الْمِيمِ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ : مِيمٌ ، وَيَاءٌ ، وَمِيمٌ . وَالْحَاءُ حَرْفَانِ : حَاءٌ وَالِفٌ .
 وَالْيَمِيمَانِ الْمُضَعَّفَانِ 245 سِتَّةُ أَحْرَفٍ وَالذَّالُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ : ذَالٌ وَالِفٌ وَلَاَمٌ فَإِذَا
 عَدَدْتُ نَقَطَهَا حَصَلَ لَكَ ثَلَاثُ 246 مِائَةٍ وَأَرْبَعُ 247 عَشْرَةَ نَقْطَةً .
 وَذَلِكَ بِأَنَّ نَقْطَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمِيمَاتِ أَرْبَعُونَ ، فَالِسِتَّةُ نَقَطُهَا مِائَتَانِ وَأَرْبَعُونَ .
 وَنَقْطَ كُلِّ يَاءٍ مِنَ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ 248 عَشْرَةٌ ، فَالثَّلَاثَةُ نَقَطُهَا : ثَلَاثُونَ .
 ثُمَّ نَقْطَ اللَّامِ : ثَلَاثُونَ ، فَالْمَجْمُوعُ ثَلَاثُ مِائَةٍ .
 وَنَقْطَ الْحَاءِ : ثَمَانِيَةٌ ، وَالذَّالِ : أَرْبَعَةٌ . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَلْفَيْنِ نَقْطَةٌ وَاحِدَةٌ 249
 فَقَدْ كَمَلَ الْعَدَدُ الْمَذْكُورُ .

فَالثَّلَاثُ مِائَةٍ (250 وَالْثَلَاثُ عَشْرَةَ 250) عَدَدُ الرُّسُلِ الْجَامِعِينَ لِلنَّبِوَةِ .
 وَالرَّابِعَةُ عَشْرَ لِمَقَامِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ مُفَرَّقٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَوَّلِيَاءِ النَّابِعِينَ لِلْأَنْبِيَاءِ .
 وَشَبَّهَ ذَلِكَ أَبُو يَزِيدَ (114) الْبَسْطَامِيُّ بِزِقٍ مَمْلُوءٍ 251 عَسَلًا ،
 فَمَا فِي الزِقِ الرَّقِ فَهُوَ 252 كَمَقَامِ النَّبِوَةِ وَمَا رَشَّحَ فَهُوَ كَمَقَامِ الْوِلَايَةِ .
 قَالَ : بَعْضُ أَشْيَاخِنَا : وَلَا بَعَارِضَ هَذَا 253 يَقُولُهُ : خُصَّنَا بَعْرًا وَقَفَّ الْأَنْبِيَاءُ
 بِسَاحِلِهِ لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ 254 لَعَلُّوْا مِنْصِبِهِمْ قَطَعُوا الْبَحْرَ وَوَقَفُوا
 بِسَاحِلِهِ وَمَا قَطَعَهُ الْأَوَّلِيَاءُ بَلْ هُمْ فِيهِ 255 يَخُوضُونَ وَهُوَ تَأْوِيلُ حَسَنٍ .
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ 254 أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَقَفُوا بِسَاحِلِ السَّلَامَةِ لِنَتَّبِعَهُمْ فِيهِ
 عُسُومَ الْإِتِّتَاعِ لِكُونِهِ ظَاهِرًا 256 بَعْدَ أَنْ وَقَفُوا عَلَى جَمِيعِ أَسْرَارِهِ وَخَاصِّ
 الْخَوَاصِّ 257 فِي غَوَامِضِهِ وَلَمْ يَدْرِكُوا مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلَ إِذْ لَمْ 258 يَصِلُوا إِلَى

244- م ، و ؛ الشرائع . 245- ب ، ج ، و ؛ المضاعفان .

246- أ ؛ ثلاثمائة . 247- ب ، ج ، م ، و ؛ أربعة عشرة .

248- زيادة من ب ، ج ، م ، و . 249- ساقط من ج .

(250/250) - م ، و ؛ الثلاثة عشر . 251- ج ، م ، و ؛ مملوء .

252- أ ، ب ، ج ، هـ ، و . 253- ساقط من ؛ و .

(254/254) - ساقط من ج . 255- ساقط من م ، و .

256- م ، و ؛ ظاهر . 257- ج ، م ، و ؛ الخواص . 258- و ؛ إن لم .

كَرَّجَهُ الْأَنْبِيَاءُ وَمَا مَنَحَهُمُ اللَّهُ مِنْ إِفْصَالِهِ .
وَإِنْ قُلْنَا عَدَدَ الْمُرْسَلِينَ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ حَازَ عَدَدُهُمْ مَاخُودًا 259 مِنْ
(254) الْعَدَدِ كُلِّهِ .

وَنَسْتَنْبِطُ مِنْ نُونِ التَّنْوِينِ اللَّاحِقِ 260 يَا خَيْرَ الْأَسْمِ عِنْدَ إِعْرَابِهِ عَدَدَ (254)
الْأَوَّلِيَّاءِ وَأَوْتَادِ الْأَرْضِ تَفَعُّنَا اللَّهُ بِبَرَكَتِهِمْ .
وَهُمْ 261 أَرْبَعُونَ مِنَ الْأَوَّلِيَّاءِ ، وَسَبْعَةٌ مِنَ الْآبِدَالِ ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْتَادِ ، فَهُمْ
خَمْسُونَ عَلَى عَدَدِ نَقِطِ النُّونِ .

وَقِيلَ 262 بَلْ هُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنَ الصَّالِحِينَ وَسَبْعَةٌ مِنَ الْأَوَّلِيَّاءِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ
الْآبِدَالِ وَوَاحِدٌ يُسَمَّى الْفَوْثُ وَالْقُطْبُ .

إِذَا مَاتَ رَدُّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ . وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ رَدُّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ
السَّبْعَةِ . وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعَةِ رَدُّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعِينَ .

وَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعِينَ رَدُّ مَكَانَهُ وَاحِدٌ مِنْ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ . (263) وَاللَّهُ
أَعْلَمُ (263) .

ثُمَّ 264 قَالَ 265 « وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ 266 حَقٌّ ذَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ (1/98)
عَلَى صَدِّيقِهِ وَصَدِّيقِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ . وَهِيَ (115) أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ
بِالْحَدِيثِ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ » .

أَقُولُ : يَعْنِي 267 أَنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ مَا
أَخْبَرَ بِهِ جَمَلَةً وَتَفْصِيلًا لِذَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صَدِّيقِهِ . وَكَذَلِكَ يَجِبُ تَصْدِيقُ الْأَنْبِيَاءِ
وَالرُّسُلِ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرُوا بِهِ .

فَقَوْلُهُ « وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ » إِلَى آخِرِهِ . هُوَ فِي الْعَطْفِ وَالْإِعْرَابِ

259- م ، و : ماخوذ ،

260- م ، و : اللامعة ، 261- م ، و : وهي ،

262- ساقط من م ، و ، (263/263) - ساقط من م ، و ،

264- زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 265- ب : قوله ، 266- زيادة من م ، و ، 267- زيادة من ب ، ج ،

كَظَائِرِهِ وَجَمِيعٍ مِنْ أَلْفَافِ التَّوَكُّيدِ وَاخْتَصَّ هُوَ وَعَامَّةُ يَمُومَاتِهِمَا لِلْعَوَامِلِ
الْلَفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ بِخِلَافِ كُلِّ وَكَلَا وَكَلَّتَا فَإِنَّهَا أَكْثَرُ 268 هُوَ الْإِنْتِهَاءُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقَلَّ
مُؤَاظِنَتَا الْعَوَامِلِ الْلَفْظِيَّةِ . وَمَا مَوْصُولُهُ بِمَعْنَى الَّذِي وَهَاءُ مِلَّتْهَا وَالضَّمِيرُ
الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ هُوَ الْقَائِدُ .

وَقَوْلُهُ « حَقٌّ » هُوَ خَبَرٌ إِنَّ . وَالْحَقُّ يُطْلَقُ عَلَى الثَّابِتِ الْمَوْجُودِ وَهُوَ ضِدُّ الْبَاطِلِ
الْمَعْدُومِ .

وَيُطْلَقُ عَلَى الصِّدْقِ قَبْلَ قَوْلِ كَلَامٍ حَقٌّ أَيْ صِدْقٌ وَيُطْلَقُ بِمَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ فِي تَوْعِ
269 مَا يَتِمَلَّكُ .

وَالْمَعْنَيَانِ الْأَوَّلَانِ مُتَابِعَتَانِ هُنَا فَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ الرَّسُولُ بِالْوُجُودِ فَهُوَ ثَابِتٌ مَوْجُودٌ
وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ صِدْقٌ .

وَقَوْلُهُ « دَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ عَلَى صِدْقِهِ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ
270 لِحَقٍّ وَالرَّابِطُ 271 مَحْذُوفٌ أَيْ عَلَى صِدْقِهِ فِيهِ . وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي
الْمُعْجَزَةِ 272 لِيَتَعَرَّفَ الْحَقِيقَةُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَصِدْقُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ » (273) فَحَتَمَلُ 274 أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى
الْمَجْرُورِ الْمَتَّعِلِّقِ 275 بِدَلَّتِ 276 وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ،
وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ 277 عَلَيْهِ أَيْ وَصِدْقُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ (273) كَذَلِكَ ؛
أَيْ لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ . وَعَطْفُ الرُّسُلِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا 278 .

وَقَوْلُهُ « وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ » إِلَى آخِرِهِ . هَذَا تَعَرِيفٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمُعْجَزَةِ وَهِيَ
مَأْخُودَةٌ مِنَ الْأَعْجَازِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ أَعْجَزَ .

269-1 : مما ،

271-و : فالرابط .

(273) - ساقط من ج .

275-زيادة من ب ، ج ، و ،

277-1 : ما قبله ،

268-1 : كثير ، ب ، ج : أكثر ،

270-ساقط من ج ،

272-و : (3) للمعجزة ،

274-1 : يستعمل ،

276-و : بذات ،

278-م ، و : رسول .

وَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ : / أَتَى مَا خُوِّدَهُ مِنَ الْعَجَزِ (116) .
وَأَمَّا مَدْلُولُهَا فِي الإِصْطِلَاحِ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ : / هِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ
بِالتَّحْدِي مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ / (117) -
فَقَوْلُهُ : « أَمْرٌ » كَالْجَنَاسِ لِصِدْقِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْمُعْتَادِ ، وَعَلَى قِسْمِي الْمَعْجِزَةِ
وَهُمَا : الْإِتْيَانُ بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ ، وَالتَّسَيُّعُ مِنَ الْمُعْتَادِ .
وَيَقُولُهُ « خَارِقٌ لِلْعَادَةِ » خَرَجَ الْأُمُورُ الْمُعْتَادَةُ .
وَقَوْلُهُ : « مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي » هُوَ 279 عِبَارَةٌ عَنِ الْمُعَارِضَاتِ . تَحَدَّثَتْ فَلَبَّأَ إِذَا
مَا رَيْنُهُ 280 وَتَارَعَتْهُ الْعَلَبَةُ . وَهُوَ هُنَا 281 عِبَارَةٌ عَنْ (282 قَوْلٍ مِنْ يَأْتِي
بِالْمَعْجِزَةِ : لَا يَأْتِي أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا أَتَيْتَ 283 بِهِ .
وَيُقِيدُ 284 التَّحْدِي خَرَجَ 282 الْإِرْهَاضُ وَالْكَرَامَاتُ .
وَالْإِرْهَاضُ عِبَارَةٌ عَنْ 282 أَلْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى (1/99) بَعْثَةِ نَبِيٍّ قَبْلَ بَعْثَتِهِ ؛
كَالنُّورِ الَّذِي كَانَ يَظْهَرُ مِنْ جَبِينِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .
وَهُوَ مُسْتَقٌّ مِنَ الرِّضْصِ بِالْكَثِيرِ 282 وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أُسَاسِ الْحَاطِطِ فَلَمَّا كَانَ
الرِّضْصُ أُسَاسُ قَاعِدَةِ الْجِدَارِ كَانَ الْإِرْهَاضُ تَأْيِيسًا لِنَاعِدَةِ النُّبُوَّةِ (118) .
وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا الْكَادِبُ الَّذِي يَجِدُ 285 مَعْجِزَةً مَنْ مَضَى 286 حُجَّةً لِنَفْسِهِ .
وَخَرَجَ يَقُولُهُ « مَعَ 287 عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ » السَّخَرُ ، وَالسَّيْمِيَا 286 ، وَالطَّلَسَمَاتُ
، وَالْحَوَاضُ ، وَالْعَزَائِمُ لِأَنَّهَا تُكُونُ فِيهَا الْمَعَارِضَةُ . وَعِنْدَ تَحْقِيقِي هَذِهِ الْقِيُودِ ضَارَ
حَدُّ الْمَعْجِزَةِ مُنْطَبِقًا عَلَيْهَا .
وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَرِيطَتِهَا 290 وَوَجْهِ دَلَالَتِهَا وَالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَرَامَةِ وَالسَّخَرِ .
وَفِي ذَلِكَ أَبْحَاثٌ .

279- م ، و ؛ هي . 280- و ؛ ما رأيته . 281- زيادة من ب ، م ، و . (282/282) - ساقط من ج .
283- و ؛ ثبت . 284- أ ؛ يقول . 285- ب ، ج ؛ يتحدى بمعجزة . وفي م ، و ؛ ينحنا .
286- 1- أ ؛ ب ، ج ، م ؛ مضى . 287- ساقط من م ، و ، 288- م ، و ؛ والسيمية . 289- و ؛ حدد .
290- و ؛ نظرناها .

(116) - ذكر ذلك أيضا في غاية المرام في علم الكلام من 233 .
(117) - انظر الصفحة السابقة ، وانظر كذلك نص العقيدة ، شرح صغرى الصغرى للسنوسي / تأليف الشيخ
سبيح . الورقة 16/ب .
(118) - انظر تعريف الإرهاض في الورقة 17/أ من شرح صغرى الصغرى للسنوسي / تأليف الشيخ سبيح

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ : فِي الشَّرَاطِطِ (119) وَهِيَ سِتُّ 291:

الأولى : أَنْ تَكُونَ فِعْلُ اللَّهِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ لَا يَحْصُلُ بِمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِهِ 292 .

وَقَوْلُنَا 293 : أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ لِيَتَنَاوَلَ مَا إِذَا قَالَ مُعْجِزَتِي أَنْ أَضَعَ يَدَيَّ عَلَى رَأْسِي وَأَنْتُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَيْهِ فَعَلَّ وَعَجَزُوا ؛ فَإِنَّهُ مُعْجِزٌ .
وَمَنْ جَعَلَ التَّرْكَ وَجُودِيًّا أَوْ الْعَجَرَ كَذَلِكَ حَذَفَهُ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ خَارِفًا لِلْعَادَةِ إِذْ لَا إِعْجَازَ دُونَهُ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُعْجِزَةَ تَتَنَزَّلُ مِثْرَةَ التَّصَدِيقِ بِالْقَوْلِ ، وَمُعْتَادُ الْوُقُوعِ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْخَارِقِ مُعَيَّنًا مِنْ جِهَتِهِ اتِّفَاقًا .

الثَّالِثَةُ : سَلَامَتُهَا مِنْ مُعَارِضٍ لَهَا وَإِلَّا كَانَ النَّبِيُّ مُسَاوِيًا 294 لِغَيْرِهِ وَلَمْ تَتَنَزَّلْ مِثْرَةَ التَّصَدِيقِ . فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً فَشَرَطُ الْمُعَارِضِ مُمَاطَلَتَهُ 295 لَهَا .
وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ : / أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا إِشْتَرَطَ الْمُمَاطَلَةَ / (120) وَالَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي أَنَّ الْمُمَاطَلَةَ غَيْرُ مُشْتَرَطَةٍ وَهُوَ الْحَقُّ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا مَلَى يَدِ مَذْهَبِ النُّبُوَّةِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ تَصَدِيقٌ لَهُ .
وَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّصَرُّعُ بِالتَّحْدِيثِ أَمْ لَا يُشْتَرَطُ ؟

الْحَقُّ أَنَّهُ تَكْلِفِي قَرِائِنُ الْأَحْوَالِ مِثْلُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ كُنْتُ نَبِيًّا فَاظْهَرِ مُعْجِزَةً 296
فَفَعَلَ أَمَّا لَوْ ظَهَرَتْ آيَةٌ 297 مِنْ شَخْصٍ صَامِتٍ فِيهِ الْإِثْرَانِ (121) لَمْ تَكُنْ لَهُ مُعْجِزَةً 298 .

الخَامِسَةُ : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلدَّمْعَى 299 . فَلَوْ 300 قَالَ : مُعْجِزَتِي أَنْ أُحْيِيَ

291- م ، و ؛ ستة . 292- أ ، ب ، ج ؛ قبله .

293- م ، و ؛ وقوله . 294- ب ، و ؛ مساو .

295- ب ، ج ، م ، و ؛ مماتلته . 296- أ ، ب ، م ، و ؛ معجزا .

297- ب ، م ، و ؛ غايته . 298- أ ؛ المعجزة .

299- م ، و ؛ الدعوى . 300- ج ؛ فقال .

(119)- ذكر سيف الدين الأحمي هذه الشرائط مجملة ، انظر : غاية المرام في علم الكلام من 333 ، 334 .

(120)- لعله ذكر ذلك في كتابه : أخبار الأفكار .

(121)- انظر : الورقة (70/1) من شرح الرمشاد / تقي الدين .

مَيِّتًا ففَعَلَ خَارِفًا أَخْرَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ . فَلَوْ قَالَ : مُعْجَزَتِي أَنْ يَنْطَلِقَ هَذَا الصَّبُّ مِثْلًا فَقَالَ إِنَّهُ كَاذِبٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ صِدْقُهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ كَذِبُهُ .

تَعَمُّ لَوْ قَالَ : مُعْجَزَتِي أَنْ أُحْيِيَ هَذَا الْمَيِّتَ فَأَحْيَاهُ فَكَذَّبَهُ وَخَرَّ مِنْ حَيْثُهِ مَيِّتًا فَقُنِيلٌ 301 عَنِ الْقَاضِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُعْجَزَةٍ . وَالْحَقُّ أَنَّهَا آيَةٌ 302 « لِأَنَّ الْمُعْجَزَةَ إِحْيَاؤُهُ وَقَدْ حَصَلَ ، وَهُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مُخْتَارٌ فِي التَّصَدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِخِلَافِ الصَّبِّ وَتَحْوِيهِ .

أَمَّا لَوْ اسْتَمَرَّتْ (1/100) حَيَاتُهُ فَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَبَةَ (122) نَاقِلًا عَنِ الْأَمِيدِيِّ (123) : لَمْ يَفْدَحْ تَكْذِيبُهُ إِتِفَاقًا .

قُلْتُ : كَلَامُ صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ فِي الْمَسْأَلَةِ 303 مُشِيرٌ بِالْخِلَافِ .

قَالَ : لَوْ قَالَ مُعْجَزَتِي أَنْ أُحْيِيَ هَذَا الْمَيِّتَ فَأَحْيَاهُ فَكَذَّبَهُ ، فَفِيهِ احْتِمَالٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُعْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَزًا .

ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ هَذَا إِذَا 304 عَاشَ بَعْدَهُ زَمَانًا وَلَوْ خَرَّ مَيِّتًا فِي الْحَالِ بَنِي الْأَعْيَارُ 305 لِأَنَّهُ كَاذِبٌ أُحْيِيَ لِلتَّكْذِيبِ 306 .

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لَوْجُودِ 307 الْإِخْتِيَارِ .

السَّادِسَةُ : أَنْ لَا يَكُونَ مُتَسَقِّمًا 308 عَلَى الدَّمْعَى 309 بَلْ مُتَارِنًا لَهَا لِأَنَّ التَّصَدِيقَ قَبْلَ الدَّمْعَى 309 لَا يَعْقِلُ . فَلَوْ 310 قَالَ مُعْجَزَتِي مَا قَدْ طَوَّرَ عَلَى يَدَيَّ قَبْلَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِدْقِهِ وَيُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ ، فَلَوْ عَجَزَ كَانَ كَاذِبًا قَطْعًا .

فَإِنْ قَالَ هَذَا الصُّنْدُوقُ 311 فِيهِ كَذًا وَكَذَا وَقَدْ عَلِمْنَا خُلُوءَهُ وَاسْتَمَرَّ بَيْنَ أَيْدِينَا

301- و ؛ فنقول . 302- ب ، م ، و ؛ وإيَّته . 303- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة .

304- ساقط من ؛ و . 305- ساقط من م ، و .

306- م ، و ؛ لتكذيبه . 307- ب ، ج ، م ، و ؛ الوجه .

308- أ ؛ مقدمًا . 309- م ، و ؛ الدعوا .

310- م ، و ؛ فلان . 311- م ، و ؛ الصنق .

(122) - انظر : الشامل الورقة (66/ ب) .

(123) - قارن رأي الأمي بها ورد في كتابه : غاية المرام في علم الكلام ص 333 .

مِنْ عَلَيْهِ إِلَى فَتْحِهِ ، فَإِنْ ظَهَرَ كَمَا قَالَ فَهُوَ مُعْجَزٌ وَإِنْ حَارَ 312 خَلَقَهُ فِيهِ قَبْلَ
التَّحْدِي لَنْ الْمُعْجَزِ إِخْبَارُهُ عَنِ الْغَيْبِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا تَتَوَلَّوْنَ فِي كَلَامِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَهْدِ ، وَتَسَاقِطَ
الرُّطْبِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ النَّحْلَةِ التَّيَّاسَةِ ، وَمَا وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مِنْ تَسْلِيمِ الْحَجَرِ وَالْمُحَرِّ وَإِفْلَالِ الْعَمَامِ وَنَحْوِ 313 ذَلِكَ ؟
قُلْنَا : يَلِكُ كَرَامَاتُ 314 وَظُهُورُهَا عَلَى الْأَوَّلِيَاءِ جَائِزٌ .

وَالْأَوَّلِيَاءُ قَبْلَ بُرُوءِ تَوَهُمِ 315 لَا يَقْصُرُونَ عَنْ 316 قَرَجَةِ الْأَوَّلِيَاءِ .
وَأَمَّا مَا تُقَالُ عَنِ الْقَاضِي مِنْ أَنَّ عِيسَى كَانَ نَبِيًّا فِي صَبَاهُ لِقَوْلِهِ : [وَجَعَلَنِي
نَبِيًّا] (124) .

وَلَا يَكْتَفِي مِنَ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ أَنْ يَخْلُقَ فِي الْيَطْلُ مَا هُوَ شَرُّهُ الشُّرُوءُ مِنْ كَمَالِ
الْعَقْلِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَخْفَى بَعْدُهُ مَعَ 317 أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ (318) يَبْنِي
شَفِي 318 إِلَى أَوَانِهِ .

وَلَمْ يُظْهِرِ الدَّعْوَةَ 319 بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ إِلَى أَنْ تَكَامَلَتْ فِيهِ شَرَائِطُهَا .
وَقَوْلُهُ : [وَجَعَلَنِي نَبِيًّا] (124) . هُوَ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ يَبْنِي الْمَاءِ وَالطِّينِ) (125) .

هَذَا فِي الْمَتَقَدِّمِ 320 وَ 321 أَمَّا 322 فِي الْمَتَأَخَّرِ فَإِنَّمَا يَرْمِي 323 بَيْسِيرَ يَعْنَادُ
مِثْلَهُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا يَرْمِي مُتَطَوِّلٍ مِثْلَ (321) أَنْ يَقُولَ مُعْجَزِي أَنْ يَحْصُلَ كَذَا فِي
شَهْرِ كَذَا .

فَحَصَلَ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مُعْجَزٌ لَكِنْ 324 اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ كَلَالَتِهِ .

313- ج ، م ، و ؛ وغير ذلك .

315- أ ، م ، و ؛ نبوتهم .

317- ساقط من م ، و ، وفي ب ، ج ؛ من .

(318/319) - أ ؛ بنيت شفت ، وفي ب ؛ بنيت كلمة ،

319- م ؛ الدعوى ، وفي و ؛ الدعوا ، 320- و ؛ المقدم ،

(321/322) - ساقط من ج ، 322- ساقط من ب ،

323- أ ؛ برمان ، 324- ب ، د ؛ لاكن .

(124) - مريم 29 .

(125) - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة / الألباني المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ج 1 ص 4 ، ر 302 .

فَقِيلَ : إِنْ حَبَّرَهُ عَنِ الْغَيْبِ فَيَكُونُ مُقَارِنًا وَإِنْ انْتَفَى 325 التَّكْلِيفُ بِمُتَابَعَتِهِ
جَبْنَتْهُ لِأَنَّ شَرْطَهُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُعْجَزًا .

(326) وَقِيلَ : خُصُّوهُ ، فَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُتَأَخِّرَ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُعْجَزًا

(326) . فَلَوْ مَاتَ الْمُدَّعَى قَبْلَ ظَهْوَرِ الْمُعْجِزَةِ ثُمَّ ظَهَرَتْ 327 فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ .

(101/1) فَقَالَ سَيْفُ الدِّينِ : (126) / انْتَفَى الْقَاضِي مَعَ الْمُعْجِزَةِ عَلَى امْتِنَاعِهِ ؛

وَمُسْتَنَدُ الْقَاضِي فِيهِ أَنَّ تَجَوُّزَ ذَلِكَ يَقْضِي إِلَى رَفْعِ كَرَاهَاتِ الْأَوْلِيَاءِ ؛

فَإِنْ مَا مِنْ كَرَاهَةٍ تَظْهَرُ عَلَى يَدَوَّلِيٍّ إِلَّا وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ مُعْجِزَةً سَبِيءِ

سَابِقِ .

وَأَمَّا الْمُعْجِزَةُ فَقَدْ تَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ : بِأَنَّ التَّصْدِيقَ 328 وَالتَّكْذِيبَ (326) مِنْ

صِفَاتِ الْمَوْجُودِينَ الْأَحْيَاءِ وَالْمَيِّتِ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يَتَسَوَّرُ التَّصْدِيقُ لَهُ وَلَا 329

التَّكْذِيبُ (326) / .

قَالَ : (127) / وَالْحَقُّ فِي 330 ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ

إِلْحَاقِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِتَأْخِيرِ الْمَوْجُودِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْمُدَّعَى حَيًّا غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ مَعَ

ذَلِكَ شَرِيعَةً لَا يَكُونُ مَكْلَفًا بِهَا قَبْلَ ظَهْوَرِ الْمَوْجُودِ بِهِ وَيَكُونُ مَكْلَفًا بِهَا بَعْدَ

ظَهْوَرِهِ / .

الْبَحْثُ الثَّانِي : فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الصِّدْقِ 331 .

انْتَفَى الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ سَمْعِيَّةً لَتَوَقَّفِ السَّمْعُ عَلَى صِدْقِ

الرَّسُولِ الْمَتَوَقَّفِ عَلَى دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ دَلَالَتِهَا

عَقْلِيَّةً ، أَوْ عَادِيَّةً عَلَى قَوْلَيْنِ :

قَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / اخْتَلَفَ الْأَصُولِيُّونَ 332 فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ

قَالَ :

325- أ ، ب ، م ، و ؛ انتفا . (326 ، 326) - ساقط من ج .

327- م ، و ؛ ظهرو . 328- م ، و ؛ بالتصديق .

329- ساقط من ب . 330- م ، و ؛ من .

331- م ؛ الصائق . 332- م ، و ؛ الأصوليين .

(126) - سبق ذكره .

(127) - يعني سيف الدين .

إِنِّهَا تَنْتَزِلُ مَنَزِلَةَ التَّصْدِيقِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى 333 إِذَا خَلَقَ الْخَارِقَ عَلَى وَفْقِ
دَعْوَاهُ ، وَتَحَدَّى 334 بِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ 335 بِالْقَوْلِ صَدَقْتَ فَيَكُونُ هَدْلُهَا عَلَى
هَذَا الْقَوْلِ (128) حَبْرًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنِّهَا 336 تَدُلُّ عَلَى إِنِّشَاءِ الرِّسَالَةِ فَتَكُونُ تَشْبِيرًا : بَلِّغْ
رِسَالَتِي .

وَالْإِنِّشَاءُ لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَلَا التَّكْذِيبَ ؛ وَكِلَا التَّقْرِيرَيْنِ يَحْصِلُ السَّلْصُودُ مِنْ
صَدَقَ فِي دَعْوَى 337 الرِّسَالَةِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى : لِأَنَّهُ لَا يَدْعِي الرِّسَالَهَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ
اللَّهُ بِذَلِكَ فَتَكُونُ نُبُوءَتُهُ وَإِرْسَالُهُ سَائِقَيْنِ عَلَى تَحْدِيدِهِ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ .

ثُمَّ قَدْ رَوَا كَيْفِيَّةَ الدَّلَالَيْنِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنِّهَا تَدُلُّ عَقْلًا ؛ قَالُوا : لِأَنَّ فِي خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى 338 الْخَارِقِ عَلَى وَفْقِ
دَعْوَاهُ وَتَحْدِيدِهِ مَعَ الْمَجْرُوعِ عَنْ مَقَارَضِهِ وَتَحْصِيسِهِ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى
338 لِتَحْدِيدِهِ كَمَا يَدُلُّ اخْتِصَاصُ الْفِعْلِ السَّعْيِ عَلَى إِرَادَتِهِ تَعَالَى 338 لِذَلِكَ
بِالضَّرُورَةِ وَإِلَى هَذَا مِثْلُ 339 الْأَسَاطِ .

وَالْأُخْرَى الرَّجْحُ الثَّانِي : أَنَّ دَلَالَتَهَا عَادِيَّةً كَدَلَالَةِ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ الدَّالَّةِ عَلَى خَبْلِ
الْفَجْلِ وَخَوْبِ الْخَائِثِ . قَالُوا : فَإِنَّ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذَا الْوَجْهِ 341 الْخَارِقِ
عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمَفْرُوضِ 342 يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ بِالضَّرُورَةِ عَادَةً ؛

فَإِنَّ الْمَلِكَ 343 الْعَظِيمَ إِذَا حَصَرَ فِي الْمَحْفَلِ الْعَظِيمِ قِفَامَ 344 وَاحِدٍ وَقَالَ : أَيُّهَا
النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ هَذَا الْمَلِكِ إِلَيْكُمْ ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا السَّيِّدُ (1/102) إِنْ كُنْتُ صَادِقًا

333- (أ) ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى . 334- (أ) ج ، م ، و ؛ وتحدى .

335- ساقط من ؛ م ، و . 337- و ؛ دعوا .

338- (أ) ب ، ج ، م ؛ تعالى . 339- ب ؛ مال .

340- الواو ؛ زيادة من ؛ ب ، ج ، م ، و . 341- زيادة من ؛ م ، و .

342- ب ؛ المفروغ . 343- ب ، ج ؛ الملك .

344- و ؛ قام .

فِي كَلَامِي فَخَالِفَ عَادَتَكَ وَقَمَّ مِنْ سِرِيرِكَ .
وَكَانَتْ عَادَتُهُ لَا يَقُومُ مِنْ سِرِيرِهِ بِخُضْرٍ النَّاسِ فَإِذَا قَامَ ذَلِكَ الْمَلِكُ عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ
الْكَلَامِ عَرَفَ الْحَاضِرُونَ بِالضَّرُورَةِ كَوْنُ ذَلِكَ الْمُدْعِي صَادِقًا فِي دَعْوَاهُ (345) فَكَذَلِكَ
346 هَاهُنَا . وَهَذَا هُوَ 347 اخْتِيَارُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (129) ، (345) ، (130) .

تَنْبِيْهُ : مَنْ يَرَى 348 مِنْ السَّكَلِيِّينَ أَنَّ صِدْقَ الرَّسُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ
تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فَلَا يَحْتَاجُ فِي تَقْرِيرِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ عَلَى الصِّدْقِ إِلَى اثْبَاتِ كَوْنِهِ
تَعَالَى 349 صَادِقًا ؛ بَلْ يَسْتَدَلُّ عَلَى اثْبَاتِ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ بَعْدَ ثُبُوهِ .

وَأَمَّا مَنْ يَرَى 350 التَّوَقُّفَ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ 351 فِي تَقْرِيرِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ إِلَى اثْبَاتِ
الصِّدْقِ لِلَّهِ تَعَالَى 349 ؛ فَإِنَّ الْمُصَدِّقَ مَا لَمْ يَكُنْ صَادِقًا لَا يُنْبِئُ صِدْقَ مَنْ صَدَّقَهُ
وَلَا يُنْبِئُ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ السَّعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ النَّبِيِّ مُتَوَقَّفٌ 352 عَلَى الْعِلْمِ
بِصِدْقِ اللَّهِ تَعَالَى 349 فَلَوْ تَوَقَّفَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ اللَّهِ تَعَالَى 353 عَلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِ
الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَرَمَ الدَّوْرُ وَأَنَّهُ مَحَالٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا سَلَمَ أَنَّ دَلَالََةَ 354 تَصْدِيقِ اللَّهِ تَعَالَى 349 لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى 349 صَادِقًا لِأَنَّ قَوْلَهُ لِلشَّخْصِ أَنْتَ رَسُولِي
خَبَرٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، إِنْشَاءٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى اثْبَاتِ
الصِّدْقِ بِالذَّلِيلِ السَّعِيِّ .

قُلْتَ : لِأَنَّكَ أَنْ ذَلِكَ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيٍ مِنْ نَزَلِ الْمُعْجَزَةِ مَبْزُولَةً لِلْإِنْشَاءِ .
وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْبَتَّانِيَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ تَسَكَّوْا بِإِخْبَارِ الرَّسُولِ
عَلَى 355 اِسْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ ، وَقَوَاهُ بِقَوْلِهِ :
إِنَّا بَيِّنَا أَنَّ صِدْقَ الرَّسُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فَلَنْ لَا يَتَوَقَّفَ

(345،346) - ساقط من ج ، 346-أ ؛ فكذا ، 347-ساقط من و ؛

348-ج ، م ؛ و ؛ يرا ، 349-أ ؛ ب ؛ ج ؛ م ؛ و ؛ تعالى .

350-م ؛ و ؛ يرا ، 351-و ؛ محتاج .

352-أ ؛ يتوقف ، 353-ساقط من م ، و .

354-زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 355-أ ؛ علم .

عَلَى كَوْنِهِ صَادِقًا وَهِيَ 356 كَيْفِيَّةٌ مِنْ كَيْفِيَّاتِ كَوْنِهِ مَتَكَلِّمًا أَوَّلَى .
وَأَمَّا مَنْ يَرَى مَذَلُولَ الْمُعْجِزَةِ خَيْرًا فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى إِنْتِبَاهِ الصِّدِّيقِ بِالْدَّلِيلِ .
قَالَ صَاحِبُ الْأَسْرَارِ الثَّقَلَيْنَةِ : / قَدْ اسْتَكَلَّ عَلَيْهِ يَطْرُقُ مِنْهَا :
أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ فَهُوَ مُخْبِرٌ (357) عَنْ مَعْلُومِهِ ؛ فَلَوْ قَامَ بِهِ خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ الْعِلْمِ لَرِمَ
مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا حَدُوثُهُ فَيَكُونُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ ، أَوْ قَدَمُهُ 358 فَيَقُومُ بِالْمَحَلِّ ضِدَانٍ .
وَقِيَامُ الصِّدِّيقِ بِذَاتِ وَاحِدَةٍ مَحَالٌ .
وَمِنْهَا أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ فِي النَّفْسِ ؛
وَالْتَقْدِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا ، وَأَقْوَى طَرِيقَةٍ فِيهِ : هُوَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي كُلِّ خَبَرٍ يَقْدِرُهُ
لَا يُحِيلُ صِدِّيقَ الْبَارِي تَعَالَى 359 فِيهِ ، وَلَوْ جَارَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ لَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ
الصِّدِّيقُ .

قَالَ : وَهَذَا مُقْتَضِبٌ وَمِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى 359 فَهُوَ
وَاجِبٌ ، وَمَا جَارَ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ مَحَالٌ عَلَيْهِ .

الْبَحْثُ الثَّالِثُ : فِي التَّرْقِيقِ بَيْنَ الْمُعْجِزَةِ ، وَالْكَرَامَةِ ، وَالْيَسْخَرِ .
(1/103) أَمَّا الْمُعْجِزَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ (131) حَقِيقَتُهَا . وَأَمَّا الْكَرَامَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ
ظُهُورِ حَاقِرٍ لِفَعَادَةٍ عَلَى يَدِ عَبْدٍ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ لَيْسَ بِنَبِيِّ 360 لَا فِي الْحَالِ وَلَا
فِي الْمَمَالِ 361 .

نُخْرِجُ يَقُولُنَا عَلَى يَدِ عَبْدٍ ظَاهِرِ الصَّلَاحِ مَا يَسُوَّى الْمُعْجِزَةِ وَالْكَرَامَةِ وَالْإِرْعَاضَ ،
وَيَقُولُنَا 362 لَيْسَ بِنَبِيِّ 360 خَرَجَتْ الْمُعْجِزَةُ ، وَيَخْرُجُ يَقُولُنَا لَفِي الْحَالِ وَلَا
فِي الْمَمَالِ 361 الْإِرْعَاضُ .

وَأَمَّا الْيَسْخَرُ فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَلْبٍ صُورَةٍ إِلَى غَيْرِ صِفَتِهَا فِي

356- أ ؛ ب ، ج ؛ وهو ، 357 (357) - ساقط من ج .

358- أ ؛ أو قدومه ، 359- أ ؛ ب ، م ، و ؛ تعالى .

360- م ، و ؛ بنبي . 361- أ ؛ ب ، م ، و ؛ المثال .

362- م ، و ؛ وقولنا .

رَأَى الْعَيْنَ ، كَالَّذِي بَقِيَ صُورَةَ إِنْسَانٍ إِلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ أَوْ بِالْعَكْسِ .
وَعَرَفَهُ السَّيِّحُ ابْنَ عُرْفَةَ (132) يَقُولُهُ : / أَهْمُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَطَرُ الدَّوْنِ نَسَاطِ بِسَبَبِ
خَاصٍ بِهِ 363 / .

قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ . إِذْ يَرُدُّ عَلَى طَرْدِهِ الْكَرَامَةِ وَغَيْرِهَا كَالْيَسْبِيتِ وَالطَّلَسَمَاتِ
وَالْخَرَائِصِ قَتَامَلُهُ .

364 ثُمَّ قَالَ (364) : وَرَعَمَ الْقَرَّافِيُّ أَنَّهُ غَيْرُ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ ، وَغَرَابَتُهُ إِنَّمَا هِيَ بِجَهْلِ
أَسْبَابِهِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ كَصَنَعَةِ الْكَيْمِيَاءِ بَعِيدٌ 365 .

قُلْتُ : الصَّرَافُ 366 مَقَالَهُ 367 شَهَابُ الدِّينِ (133) ؛ لِأَنَّهُ كَوْنَ السَّيِّحِ خَارِقًا
368 لِلْعَادَةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : [يَخِيلُ إِلَيْهِ
مَنْ يَسْخَرُهُمْ وَأَنْهَا تَسْمِيلُ] (134) .

لَا يَحْسِبُ نَفْسُ الْأَمْرِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْخَارِقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَإِذَا عَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعْجَزَةِ وَالْكَرَامَةِ عَلِمَ 369 صَعْفُ (357) مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأُسْتَاذُ
(135) وَ 370 الْخَلِيسِيُّ (136)

فِي نَفْسِ الْكَرَامَةِ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتْ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ 371 عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ لَا
لَتَبَسَّتِ 372 الْكَرَامَةُ بِالْمُعْجَزَةِ 373 وَالنَّبِيُّ يَغْيِرُهُ لِيُصْوِرَ الْخَوَارِقَ عَنْهُمْ ؛ إِذْ
لَا تَسْلِمُ الْإِنْبَاسُ الْكَرَامَةَ بِالْمُعْجَزَةِ (373) لِمَوْضُوعِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا .

وَهَذَا يَنْخَرِطُ فِي هَذَا السِّلْكِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعْجَزَةِ 374 وَالْآيَةِ .
وَالْفَرْقُ هُوَ أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَإِنْ لَمْ يَتَّخِذْ 375 يَهَا

363- زيادة من ب، ج، د، و، (364، 364) - ساقط من ب .
364- ج، د، و؛ بعد . 366- ساقط من ب . 367- في أ، ب؛ قال . 368- في د، و؛ خارق .
369- ب، د، و؛ على . 370- ب، ج، د، و؛ الخليمي . 371- ب، ج، د، و؛ العادة .
372- د، و؛ لا التيسر . (373، 373) - ساقط من ج . 374- و؛ بين الآية والمعجزة .
375- د، و؛ لم يتخذ .

(132) - انظر الورقة (68ب) من الشامل لابن عرفة، (133) - القرافي . (134) - طه 65 .
(135) - من منفيه في نفي الكرامة - انظر طوابع الانوار من مطالع الانظار / البياضوي - تحقيق : عباس
سليمان - دار الجيل بيروت ص 219 .
(136) - لله أبو عبد الله الخليمي أحد الاشاعرة المعاصرين للبياضوي ، ذكره العسقلاني بقوله : الخليمي
القتبي صاحب التصانيف ، انظر تبصير المشبه بتحرير المفتبه - القسم الاول ص 448 ، ذكره البياضوي
في كتاب طوابع الانوار من مطالع الانظار - تحقيق عباس سليمان - دار الجيل بيروت ص 216 هـ 13 .

يَخْلَافُ الْمَعِجَرَةَ .

قَادًا تَقَرَّرَ عَمَّا : فَاعْلَمْ أَنَّ ظَهْوَرَ الْخَارِقِ لَا يَخْلُو 376 : إِمَّا أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ (373
الدَّعْوَى 377 أَوَّلًا !

فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِ فَلَا يَخْلُو 378 : إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَعْوَى 379 الرُّبُوبِيَّةِ أَوْ دَعْوَى 379
النَّبَوَةِ أَوْ دَعْوَى 379 الْإِلَهِيَّةِ أَوْ دَعْوَى 379 السَّيْرِ .

فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ . وَإِنْ لَمْ تَقْتَرِنِ (373) بِهِ دَعْوَى 379 فَذَلِكَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَالِحًا مَرَضِيًّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبِيثًا مُذِيبًا 380 .

قَالَ خَارِقُ الْأَوَّلُ هُوَ السَّيِّئُ بِالْكَرَامَةِ ، وَالثَّانِي يُسَمَّى بِالْإِسْتِدْرَاجِ .

فَأَمَّا دَعْوَى 381 الرُّبُوبِيَّةِ فَقَدْ اختلف 382 الْأُيُمَّةُ فِي ظَهْوَرَ الْخَارِقِ مَعَهَا ؛ فَمِنْهُمْ
مَنْ قَالَ : يَتَدَمَّ الْجَوَارِ أَصْلًا لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ 383 السَّعِجَرَةَ تَخُلُّ عَلَى صِدْقِ
الصَّادِقِ لِيَعْنِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى الضِّدِّ .

قَالُوا : وَمَا رَوَى فِي شَأْنِ الدَّجَالِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يَقْضَى بِمِثْلِهَا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْجَوَارِ (1/104) كَمَا نَقَلَ عَنْ فِرْعَوْنَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعِي الْأُلُوهَةَ
384 وَتَظْهَرُ الْخَوَارِقُ عَلَى يَدَيْهِ ، وَكَمَا نَقَلَ عَنْ 385 الدَّجَالِ .

وَأَمَّا دَعْوَى 381 النَّبَوَةِ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ صَادِقًا ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا .

فَالأَوَّلُ تَظْهَرُ الْمَعِجَرَةُ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ جَنَسٍ مَا يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ وَيَبْلُغُونَ فِيهِ
الْفَايَةَ الْقُصْرَى حَتَّى إِذَا سَاعَدُوا مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ حَدِّهِ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
كَالسَّيْرِ ، وَالْثَّانِي وَالْفُضَّاحَةِ فِي 386 زَمَانِ مُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ 387 أَجْمَعِينَ .

وَأَمَّا الرُّجْحُ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي دَعْوَاهُ فَإِمَّا أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى خَارِقًا
عَلَى يَدِ أَوْ يَقْدِرَ غَيْرُهُ عَلَى مُعَارَضَتِهِ وَإِلَّا كَانَ تَصْدِيقًا لِلْكَاذِبِ وَتُصَدِّقُ الْكَاذِبِ

376- أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و : لا يخلو .

378- أ ، ب ، د ، هـ ، و : فلا يخلو .

380- م : مدنيا .

382- م : اختلفت .

384- أ ، ب ، د ، هـ ، و : الإلهية .

386- أ : زمن .

377- و : الدعوا .

379- و : دعوا .

381- و : دعوا .

383- ساقط من : و .

385- و : على .

387- ساقط من ب ، ج ، د ، هـ ، و .

كاذِبٌ 388 .

وَالْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَى عَذَا ذَهَبَ الشَّيْخُ (137) ، وَقَالَ الْقَاضِي
وَالْأُسْتَاذُ إِلَى الْحَوَارِ (138) وَقَدْ بَتَى 389 تَقَى الدِّينَ (139) الْخِلَافَ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِي دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ .

وَقَالَ الشَّرِيفُ فِي تَرْجِمِ الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ 390 : / الصَّيْحُ عَدَمُ حَوَارٍ صُدُورِ 391
الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ (140) لَا عَلَى الْقَوْلِ (141) يَأْنِ دَلَالَتَهَا عَقْلِيَّةٌ وَلَا عَلَى
الْقَوْلِ بِأَنَّهَا 392 عَادِيَّةٌ (141) إِذَا الْمُعْجَزَةُ (142) لَبَسَتْ هِيَ (142)
مُجَرَّدُ خَرْقِ الْعَادَةِ فَتَقَدَّمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ 393 خَرْقِ الْعَادَةِ عَلَى يَدِ أَرْتَابِ
الصَّوَامِعِ مِنَ الْكُفَرَةِ اسْتِخْرَاجًا .

فَإِنْ أَرَادَ مَنْ قَالَ يَجُوزُ 394 وَقُوعُهَا عَلَى يَدِ الْكَذَّابِ مُجَرَّدُ خَرْقِ الْعَادَةِ فَلَا مَرَأَةَ
فِي ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ مُجَرَّدُ ذَلِكَ نَفْسَ الْمُعْجَزَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ مِنْ غَيْرِ تَحَدٍّ وَلَا دَعْوَى
395 لَمْ يَكُنْ مُعْجَزَةً وَإِنَّمَا الْمُعْجَزَةُ وَقُوعُ الْخَارِقِ بِشُرُوطِ .

وَقَالَ بَعْضُ الْمَحْقِقِينَ مَا تَخَيَّلَهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْأَدَلَّةَ 396 الْعَادِيَّةَ يَجُوزُ وَقُوعُهَا
عَلَى يَدِ الْكَاذِبِ إِنَّمَا تَخَيَّلَ ذَلِكَ مِنْ حَوَارِ تَخْلِفِ الْعِلْمَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَوَارِ تَخْلِفِ
الْعِلْمِ تَخْلِفُ الْمَدْلُولِ عَنْ دَلِيلِهِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْإِرْتِبَاطِ الْعَقْلِيِّ .

388- م ، و : كاذبا ، 389- أ : نزل ، وفي ج ، م ، و : بنا ،

390- ساقط من ب ، ج ، 391- ساقط من ج ،

392- م ، و : بان دلالتها ، 393- م ، و : يجوز ،

394- أ : بجواز ، 395- و : دعوا ،

396- م ، و : دلالة ،

(137) يعني : الأشعري ،

(138) انظر : تهذيب الأوائل وتلخيص الحقائق / الباقلائي ، تحقيق عماد الدين أحمد ، مؤسسة الكتب
الثقافية بيروت ص 172- 173 ،

(139) - قارن بما ورد في الورقة (1/71) من شرح الإرشاد ،

(140) - في الأصل : (الكتاب) - انظر : الورقة (8/48) من كتاب : شرح الأسرار العقلية / الشريف ، مبكر
وسليم رقم : 1463 خ ع ، ر - المصدر : خزانة ابن يوسف مراكش رقم 481 ،

((141)) ، ((141)) - في نفس المرحع السابق : بانها دلالة عادية ولا بانها دلالة عقلية ،

((142)) ، ((142)) - ساقط من الأصل ، انظر نفس المرحع السابق ،

أَمَّا الْمَسْأَلَةُ 409 الْأُولَى فَبَيِّنْ مَدْلُولِ الْعِصْمَةِ لُغَةً وَأَصْطِلَاحًا وَذَكِّرْ أَسْبَابَهَا وَأَفْسَادَهَا .

أَمَّا الْعِصْمَةُ فِي اللَّفْظِ فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَنْعِ .

يُقَالُ عَصَمَهُ الظَّالِمُ إِذَا مَنَعَهُ مِنَ الْجُوعِ . وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ إِذَا امْتَنَعْتُ 410 يُلْطِفُ بِهِ 411 مِنْ مَعْصِيَتِهِ ، فَالْعِصْمَةُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ 412 لِلْمَنْعِ مِمَّا يَضُرُّ دُونَ مَا يَنْعَى كَالْمَنْعِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَاتِ وَمِنْ الْمَعَاصِي وَالْكَثَرَاكِ 413 . وَأَمَّا مَدْلُولُهَا فِي الْأَصْطِلَاحِ : فَحِفْظٌ تَوْجِبُ الْحُكْمَ بِامْتِنَاعِ عِصْيَانِ مَوْصُوفِهَا . وَفِي تَقْيِيدِهِ بِالْكِبَرَةِ خِلَافٌ .

وَعَلَى أَصْلِ الْحُكْمِ مَلَكَ لَا يَصْدُرُ عَنْ صَاحِبِهَا عِصْيَانٌ .

وَفِي كَوْنِ الْعِصْمَةِ مُرْجَبَةً لِعَدَمِ تَمَكُّنِ مَوْصُوفِهَا مِنَ الْعِصْيَانِ وَتَمَكُّنِهِ قَوْلَانِ :

وَعَلَى الْأَوَّلِ فَبَيِّنْ كَوْنَ ذَلِكَ لِحَاصِيَّةٍ بَدِيئَةٍ أَوْ نَفْسِيَّةٍ أَوْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعِصْيَانِ مَعَ مَسَاوَاتِ الْغَيْرِ فِي الْبَدَنِ وَالنَّفْسِ قَوْلَانِ . وَرَدَّ الْقَوْلُ بِعَدَمِ التَّمَكُّنِ لِأَنَّهُ 414 يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِ الْمَعْصُومِ عَلَى عِصْيَانِهِ مَدَّةً .

وَأَمَّا أَسْبَابُهَا فَبَيِّنِ السَّخْصِلَ : / رَعَمُوا أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ :

حَاصِيَّةٌ لِلنَّفْسِ تَقْتَضِي مَلَكَ مَانِعَةً مِنَ السُّجُورِ .

وَتَانِيهَا : حُصُولُ الْعِلْمِ بِسَائِلِ الْمَعَاصِي 415 وَمَنَاقِبِ الطَّاعَاتِ .

وَتَالِثُهَا : تَأْكِيدُ 416 تِلْكَ 417 أَلْعُلُومِ 418 بِتَنَاقِيهِ الرُّوحِيِّ وَالْبَشَانِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

وَرَابِعُهَا : أَنَّهُ مَسْتَعْي فَصَحَّرَ عَنْهُ أَمْرٌ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأُولَى وَالنَّسِيَانِ لَمْ يَشْرَكَ مَهْمَلًا بَلْ يَصِيقُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِيهِ .

فَإِذَا اجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ 419 هَذِهِ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ كَانَ الشَّخْصُ مَعْصُومًا مِنْ (1/106) الْمَعَاصِي لَا مَحَالَةَ / (143) .

409- أ ؛ ب ؛ ج ؛ د ؛ و ؛ المسئلة .

411- م ؛ ن ؛ ي ؛ لطف .

413- م ؛ ن ؛ والكفر .

415- أ ؛ العلم .

417- زيادة من ب ؛ ج ؛ د ؛ و .

419- زيادة من م ؛ و .

410- و ؛ إذا امتنعت .

412- م ؛ و ؛ موضع .

414- ج ؛ فلانه . ب ؛ م ؛ و ؛ يانه .

416- و ؛ كيد .

418- أ ؛ العموم .

وَأَمَّا أَقْسَامُهَا فَثَلَاثَةٌ:

مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَارِفِ كَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ يَعْلَمُ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى 420 مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَمَا يَسْتَحْمِلُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ النَّقِصِ وَمَا يَجُوزُ فِي أَحْكَامِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَالثَّانِي: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَهْوَالِ كَاخْتِصَاصِ النَّبِيِّ بِالصِّدْقِ فِي الْمَقَالِ وَالْوَفَاءِ 421 بِالْعَهْدِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَالثَّالِثُ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ كَاخْتِصَاصِهِ بِفِعْلِ مَا حَسَنَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَمِيلَةِ 422.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فَمِنَ وَقْتِ وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ 423، وَطَرِيقِ الْوَجُوبِ.

إِعْلَمُ أَنَّ لِلْأَنْبِيَاءِ 424 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ حَالَتَيْنِ:

الْأُولَى: مَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ. وَالثَّانِيَّةُ 425 مَا بَعْدَهَا.

فَأَمَّا مَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ: فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ (144) وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا أَنْ يَصْدُرَ مِنَ النَّبِيِّ قَبْلَ النُّبُوَّةِ 426 مَعْصِيَةٌ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَانَتْ 427 كَبِيرَةً إِذْ لَا دَلَالََةَ لِلْمُعْجَزَةِ عَلَى عِصْمَتِهِ فِيمَا قَبْلَ ظُهُورِهَا عَلَى يَدِهِ.

وَذَهَبَ الْإِقْلَوْنَ إِلَى ائْتِنَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَهُوَ مُخْتَارُ الْقَاضِي عِيَاضَ عَلَى أَنَّهُ قَالَ: /

تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ كَالْمُمْتَنِعِ.. فَإِنَّ الْمَعَاصِي إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ تَقَرُّرِ الشَّرْعِ / (145).
إِذْ لَا يَعْلَمُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَعْصِيَةً إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ. وَأَمَّا بَعْدَ النُّبُوَّةِ فَقَالَ سَيِّفُ الْبَيْهَقِيِّ: / ائْتَفَقَ أَهْلُ الْمِلَالِ وَأَرْبَابُ الشَّرَائِعِ عَلَى وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْكُذِبِ عَمْدًا وَمِنْ كُلِّ مَا يَخْلُ بِصِدْقِهِمْ فِيمَا ذَلَّتِ الْمُعْجَزَةُ عَلَى هِدْيَتِهِمْ

420- أ، ب، ج، د، هـ، و: تعالى، 421- و: الوفاء،

422- م، و: الجولية، 423- أ، ب، ج، د، هـ، و: عليهم السلام،

424- و: الأنبياء، 425- م، و: الثاني،

426- أ، ب، ج، د، هـ، و: نبوته، 427- ما قاط من م، و،

(144) - منهم: القاضي أبو بكر الباقلاني، انظر سيف الدين الأمي / الأحكام في أصول الأحكام ص 242،

(145) - الشفا 2 ص 335،

فِيهِ مِنْ دَعْوَى 428 الرِّسَالَةِ وَالتَّيْلِيعِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .
 وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقِ الْغَلْطِ وَالْيَسْتِيَانِ . فَمَنْعَ مِنْهُ الْأُسْتَاذُ
 (146) وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَيْمَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُعْجِزَةَ دَالَّةٌ عَلَى الصِّدْقِ وَمِلَاذِمَةِ الْحَقِّ
 فَلَوْ تَصَوَّرَ الْخُلْفُ فِي ذَلِكَ لَكَانَ نَقْصًا 426 لِدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ .
 وَذَهَبَ الْقَاضِي (147) إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مَصْبِرًا مِنْهُ إِلَى أَنَّ 430 مَا كَانَ مِنَ
 الْيَسْتِيَانِ وَالْغَلْطِ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ التَّصْدِيقِ بِالْمُعْجِزَةِ / (148) .
 هَذَا حَاصِلُ مَا نَقَلَ سَيِّفُ الْيَدِينِ عَنِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ .
 وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاصُ : لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ سَهْوًا أَوْ غَلْطًا ؛ لَكِنَّ 431 عِنْدَ
 الْأُسْتَاذِ بِدَلِيلِ الْمُعْجِزَةِ وَعِنْدَ الْقَاضِي بِدَلِيلِ الشَّرْعِ / (149) .
 وَأَمَّا غَيْرُ الْكَذِبِ مِنَ الْمَعَاصِي الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ : فَأَلْجَأَتْ عَلَى عَصْمَتِهِمْ مِنْ
 تَعَمُّدِ الْكِبَايَرِ وَالصَّغَايِرِ الْمُؤَدِّيَةِ بِخَسَاسَةِ النَّفْسِ وَدَمَاءِ الْهَيْمَةِ كَالْتَهْلُيفِ بِحَبْنِ
 وَسِرْقَةِ نَافِهِ يَقُولُ كُلُّفَمَةٍ . ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْعِصْمَةِ هَلْ ذَلِكَ مُسْتَفَادٌ
 مِنَ الْعَقْلِ أَوْ النَّقْلِ ؟
 قَالَ سَيِّفُ الْيَدِينِ : / ذَهَبَ (1/107) الْقَاضِي وَالْمَحْقِقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ
 الْعِصْمَةَ فِيمَا وَرَاءَ التَّيْلِيعِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَقْلًا لِعَدَمِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا هُوَ
 مُسْتَفَادٌ مِنَ السَّمْعِ وَالْإِجْمَاعِ قَبْلَ ظُهُورِ الْمُخَالَفِينَ عَلَى ذَلِكَ .
 وَذَهَبَتْ 432 الْمُعْتَرِكَةُ إِلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَقْلًا مَصْبِرًا مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ 433 ضُدُّوهُ
 الْكِبَايَرُ مِنَ الْأَتْيَابِ وَمِمَّا يُوجِبُ سُقُوطَ 434 فُرْتِهِمْ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَبَلَرُ مِنْهُ
 إِفْسَادُ الْخَلَائِقِ وَتَرْكُ اسْتِصْلَاحِهِمْ وَهُوَ خِلَافُ 435 مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ ؛
 وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَائِدِ 436 أَصْلِهِمْ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيسِ .

428- و : دعوا ، 429- ؛ و : نقصا .

430- ساقط من م ؛ و ، 431- ب ؛ و : لافن .

432- م : ذهب ؛ و : هب ، 433- ساقط من ج .

434- م ؛ و : سقط ، 435- ساقط من ؛ و ، 436- و : فساد .

(146) - ذكر ذلك عنه الاممي - انظر : الاحكام في اصول الاحكام - دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان

1400 هـ / 1980 م ؛ ج 1 ص 243 .

(147) - المراجع نفسه .

(148) - انظر : الاحكام في اصول الاحكام الاممي ج 1 ص 243 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان 1400

هـ / 1980 م .

(149) - الشفا ج 2 ص 327 .

وَأَمَّا إِبْتِنَانُ ذَلِكَ بِسَبَابِنَا أَوْ غَلَطًا فَقَدْ نَقَلَ سَبَبُ الدِّينِ الْأَمِيدِي فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ الْإِسْقَانِ عَلَى الْجَوَارِ . وَهُوَ بَاطِلٌ ، إِذْ قَدْ نَقَلَ غَيْرُهُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ .

فَالْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ تَسَكُّوْا فِي الْمَنْعِ (437) يَدْلِيلُ السَّمْعِ ،

وَالْأَسْتَاذُ وَطَائِفَةُ كَثِيرَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمَعْتَرِ لِيَه (437) يَدْلِيلُ الْعَقْلِ .

وَأَمَّا الصَّفَائِرُ الَّتِي لَا خِصَّةَ فِيهَا : فَجَائِزَةٌ مِنْ غَيْرِ إِصْرَارٍ عَمْدًا أَوْ سَهْمًا خِلَافًا لِلْيَسِّيَّةِ مُطْلَقًا ، وَالْجَبَائِي 438 ، وَالنُّظَامُ (150) فِي الْعَمْدِ . كَذَا نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ

مِنَ الْأَيْمَةِ (151) .

كَذَا عَرَفْتُ 439 هَذَا فَتَقُولُ قَدْ اشْتَمَلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى خَمْسَةِ أَطْرَافٍ :

الْأَوَّلُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ وَهُوَ قَوْلُهُ « وَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ » إِلَى آخِرِهِ 440 .

يَعْنِي أَنَّهُ يُجِبُ عَلَى الْمَكْلَفِ الْإِيمَانَ بِعِصَّةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ ارْتِكَابِ الْكَبَائِرِ .

وَفِي مَعْنَى الْكَبَائِرِ الصَّفَائِرُ الْمَوْجِبَةُ لِلْحُكْمِ عَلَى فَاعِلِهَا بِالْخِصَّةِ وَدَنَاءَةِ الْهَمَّةِ وَكَذَلِكَ الْإِصْرَارُ عَلَى الصَّفَائِرِ الَّتِي لَا خِصَّةَ فِيهَا .

وَقَوْلُهُ : « قَبْلَ النَّبَوَّةِ وَبَعْدَهَا » ، إِشَارَةٌ 441 إِلَى وَقْتِ وَجُوبِ الْعِصْمَةِ .

(442) وَهَذَا هُوَ الطَّرَفُ الثَّانِي ، وَهُوَ 443 مَا يَتَعَلَّقُ بِوَقْتِ عِصْمَةِ (442) الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

فَأَمَّا عِصْمَتُهُمْ مِمَّا ذُكِرَ قَبْلَ النَّبَوَّةِ 444 فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ مَخْتَارُ الْقَاضِي عِيَاضُ (152) .

(437) ، (437) - ساقط من 1 م . 438-439 ب ، ج ، م ، و ؛ الجبائي ،

440-439 م ، و ؛ معرف ،

441-440 م ، و ؛ أشار ، (422،442) - ساقط من ج ،

444-441 زيادة من ، ب ، ج ، م ، و .

(150) - أبو إسحاق إبراهيم بن سيار (النظام) وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف ، ومنه أخذ الاعتزال وهو معدود من أتباع المعتزلة ودُوي النباهة فيهم ، توفي (251هـ/845م) تنسب إليه فرقة من المعتزلة تسمى (النظامية) ... انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 575 الفرق بين الفرق / البغدادي ص 131 ، هـ (2) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي ص 33 .

(151) - انظر : شرح العقائد النسفية للعلامة سعد الدين التفتازاني - تحقيق د . أحمد حجازي السفا - مكتبة الكليات الأزهرية - 1408 هـ / 1988 م ص 89 ،

(152) - الشَّاحِج 1 ص 335 ،

وَأَمَّا بَعْدَ النُّبُوءَةِ فَقَالَ التَّبْرِيزِيُّ (153) فِي شَرْحِ الْمَصْبَاحِ (154) الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنَ الْكِبَائِرِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا . وَقَوْلُهُ : « وَفِي تَبْلِيغِ 445 الْوَحْيِ » .

عَمْدًا هُوَ الطَّرْفُ الثَّلَاثُ : وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ عَنِ 446 اللَّهِ تَعَالَى 447 . وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى 448 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ التَّحْرِيفُ وَالتَّجْدِيلُ فِي ذَلِكَ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا . وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ : « وَفِي تَبْلِيغِ الْوَحْيِ » عَاطِفَةٌ لِلتَّحْرِيرِ بِغْيٍ عَلَى قَوْلِهِ : « مِنْ الْكِبَائِرِ » وَهَذَا يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْصُومُونَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ (أُنْ) ؛ وَبِهِ 449 يَتَعَلَّقُ الطَّرَفَانِ اللَّذَانِ هُمَا قَبْلُ وَبَعْدُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الطَّرْفُ الرَّابِعُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَتَوَى 450 وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَالْفَتَاوَى » . وَقَدْ حَصَلَ الْإِجْتِمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ (1/108) تَعَمُّدُ خِلَافِ الْحُكْمِ . وَنَقِلَ الْخِلَافُ فِي جَوَازِ السَّهْوِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ .

وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ لِقَوْلِهِ « الْفَتَاوَى » عَلَى لَفْظَةِ الْوَحْيِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : « تَبْلِيغِ » وَيَصِيرُ السُّعْنَى أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ فِي الْفَتَاوَى قَبَسَاوُلُ الْفَتَاوَى النَّاشِئَةِ عَنِ الْإِجْتِهَادِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الطَّرْفُ الْخَامِسُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِهِمْ وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَمِنَ الصَّغَائِرِ » إِلَى آخِرِهِ 451 .

فَأَمَّا : عَصَمَتِهِمْ بَعْدَ النُّبُوءَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ مُطْلَقًا أَيَّ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، فَقَالَ شَرْفُ الدِّينِ : /هُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا 452 وَالرَّوَافِضِ وَأَيَّ 453 الْهُدَيْلِ / (155) .

-
- 445- و : تبليغ ،
447- أ ، ب ، م ، و : تعالى ،
449- ساقط من : ج ،
451- في كل النسخ : ماخره ،
453- م ، و : أبو الهذيل ،
446- ب : على ،
448- ساقط من : و ،
450- م ، و : الفتوى ،
452- ج ، أ ، و ،
453- م ، و : أبو الهذيل ،
-

(153) - الشيخ الأوحد القدوة أبو عبد الله بن الشيخ صدر الدين الشافعي التبريزي قدم مصر وأمام مستغلا بالعلم وتحصيل الكتب ... كان زاهدا ... توفي 787 هـ ،
انظر : ص 577 من طبقات الأولياء لأبن الملقن ، ذيل تذكرة الحفاظ / ابن فهد ص 167 ،
(154) - لم انشر على هذا المؤلف ،
(155) - شرح المعالم الورقة (202 / 1) .

وَهَذَا هُوَ مُخْتَارُ الْمُصَنِّفِ وَالْقَاضِي عِيَّاضُ (156). وَنَقَلَ (157) وَحُوتِبُ عَصَمَتِهِمْ مِنْ مَوَاقِفِ الْمَكْرُوهِ .

قَالَ : / وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ الْأُيُمَى عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنَ الصَّغَائِرِ بِالْمَحْصِرِ إِلَى امْتِنَالِ أَعْمَالِهِمْ ، وَاتَّبَعَ آثَارَهُمْ وَسِيرَتَهُمْ مُطْلَقًا ، وَجَمَّهَرُ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ 454 وَالشَّافِعِيِّ (158) ، وَأَيُّ حَبِيقَةَ (159) ، مِنْ غَيْرِ التَّرْلَمِ قَرِيبَةٍ / (160) . فَلَوْ جَوَّزْنَا عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرَ لَمْ يَصَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ .

وَقَوْلُهُ : « خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَهَا عَلَيْهِمْ 455 سَهْوًا » . هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا الصَّغَائِرَ (455) سَهْوًا مِنْ غَيْرِ إِجْزَارٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُسْتَوْفًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا حُصُولُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى امْتِنَاعِ الصَّغَائِرِ مِنْهُمْ عَمْدًا ، وَقَدْ نَقَلَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْأَهْلِيَّ (161) الْجَوَّازِ عَنْ 456 الْأَكْثَرِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا . وَكَذَا الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ (162) .

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ : / أَمَّا الصَّغَائِرُ عَمْدًا فَجَوَّزَهَا الْجُمْهُورُ وَأَمَّا سَهْوًا فَجَائِزَةٌ وَإِتِّفَاقًا إِلَّا الصَّغَائِرُ 457 الْحَسِيْسَةُ / (163) . وَظَاهِرُ كَلَامِ نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْصَاوِيِّ فِي فُلُوْا إِلَيْهِ مَوْافِقُ لِيُظَاهِرَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ قِيَّاتُهُ قَالَ : / وَأَصْحَابُنَا مَنَعُوا الْكِبَائِرَ مُطْلَقًا ، وَجَوَّزُوا الصَّغَائِرَ سَهْوًا / (164) .

فَأَنْتَ تَرَى هَذَا الْجَمْعَ الْمُصَافَ الَّذِي يُفِيدُ بَيَظَاهِرِهِ الْعُمُومَ وَيَدُلُّ بِدَلِيلِ الْخُطَابِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَجَوَّزُوا 458 الصَّغَائِرَ عَمْدًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْإِتِّفَاقِ (459) وَالْكَهْ أَعْلَمُ (459) .

454- أ ، ب ، ج ، م ، ملك . (455 ، 455) - ساقط من و .

456- و ، على . 457- م ، و ؛ الامتياز .

458- م ، و ؛ لم يجوز . (459 ، 459) - زيادة من ب ، ج ، م ، و .

(156) - الشفا ج 2 ص 330 .

(157) - نفس المرجع السابق ص 332 .

(158) - انظر الفقه الأكبر لابي حنيفة و يليه الفقه الأكبر للشافعي ص 25 ط (3) مكتبة محمد علي هـ حبيح

وأولاده - مصر .

(159) - نفس المرجع السابق ص 4 . (160) - الشفا ج 2 ص 330 .

(161) - الشامل الورقة (67/6) . (162) - الشامل الورقة 67/1 .

(163) الموافق والمرامد / شرح السيد الشريف ص 367 .

(164) - شرح مطالع الانظار على متى طواع الانظار ص 209 .

وَقَوْلُهُ « يَخْلَافُ مَا قَبْلَهَا فِي السَّهْوِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ » .

لَمَّا كَانَ خَالَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَبْلَ نُبُوَّتِهِمْ مُخَالَفًا لِمَا تَعَدَّهَا فَلَا جَرَمَ جَارَ وَقُورُ الصَّغَائِرِ مِنْهُمْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ فِي السَّهْوِ لَا فِي الْعَمْدِ . وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ . وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَاضِي عِيَّاضٍ ؛ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْجَوَارِ عَنْ قُرْمٍ وَالْمَنْعَ عَنْ آخِرِينَ 460 : / وَالصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَنَزَّيْهِهِمْ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ ، وَعَصَمَتِهِمْ مِنْ كُلِّ مَا يُوْجِبُ الرِّيبَ / (165) .

وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ (109/1) الْمُتَكَلِّمِينَ قِيَامَهُمْ جَوْرًا ذَلِكَ مُطْلَقًا .

فَإِنْ قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يُعْطِي أَيْضًا بِقُوَّتِهِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى عَصَمَتِهِمْ مِنَ الْكِبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا فِي الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ ، وَقَدْ سَبَقَ مَا يَخَالَفُ ذَلِكَ .

قُلْتُ : هَذَا الظَّاهِرُ كَمَا ذَكَرْتُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمُظَاهِرِ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ (166) .

وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَبَيَّانُهُ : أَنْ نَقُولَ عَدَمُ الْإِمْتِنَاعِ الْعَقْلِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْإِمْتِنَاعِ الشَّرْعِيِّ ؛ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُمْتَنِعًا شَرْعًا غَيْرَ مُمْتَنِعٍ 461 عَقْلًا .

فَحَبِيبُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَعْدَمُ امْتِنَاعُ الْكَبِيرَةِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ مُقْلًا قَدْ لَا 462 يَقُولُ يَامْتِنَاعُهَا شَرْعًا وَيَكُونُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ بَعْدَ النُّبُوَّةِ دَالًّا عَلَى امْتِنَاعِ الْكَبِيرَةِ قَبْلَهَا ، وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تَنْبِيْهُ : الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ مِنْهَا كِبَائِرٌ وَصَغَائِرٌ . وَيُقَالُ عَنِ ابْنِ (167) عَبَّاسٍ خِلَافَهُ .

وَقَدْ اضْطَرَّتْ الْأُثْمَةُ فِي حَصْرِ الْكِبَائِرِ اضْطِرَابًا 463 كَثِيرًا . وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْكِبَائِرَ مَا سَوَّى الشَّرِكُ عَشْرُونَ : ثَمَانِيَّةٌ فِي الْقِيَمِ ، وَأَرْبَعَةٌ فِي الْقَلْبِ ، وَإِثْنَانِ فِي الْيَدَيْنِ ، وَإِثْنَانِ فِي الْقَرْحِ ، وَأَرْبَعَةٌ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ .

فَأَمَّا الْبَنَى فِي الْقِيَمِ : فَالْعَبَثَةُ ، وَالْيَمِيمَةُ ، وَإِيمَانُ الْعُمُوسِ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ ، وَشَرْبُ الْخَمْرِ ، وَأَكْلُ الرِّبَا ، وَأَكْلُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى 464 طُلَمًا .

460-1 ؛ ب ، م ، و ؛ آخِرِينَ . 461-م ، و ؛ مُمْتَنِعًا .

462-زيادة من ، ب . 463-م ؛ اضْطِرَاب .

464-ب ؛ ج ؛ الْيَتَمَى .

(165) - الشفا ج 2 من 335 . (166) - الشفا ج 2 من 257 .

(167) - انظر الشفا / القاضي عياض ج 2 من 329 .

وَالَّتِي فِي الْقَلْبِ : الرِّثَاءُ 465 ، وَالْكِبَرُ ، وَالْحَسَدُ ، وَالْعُجْبُ .
وَالَّتِي فِي الْيَدَيْنِ : الْبَطْلُشُ ، وَالسَّحَرُ . وَالَّتِي فِي الْفَرْجِ : الرِّثَاءُ وَاللُّوَاطِ .
وَالَّتِي فِي سَائِرِ الْبَدَنِ : الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ ، وَالْعُقُوقُ ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ ،
وَالْغَضَبُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ .

وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَفَقِيلَ 466 هِيَ : مَا لَا يُؤْذَنُ فِي ارْتِكَابِهِ وَلَا تَسْقُطُ الْعَدَالَةُ
وَالشَّهَادَةُ بِفِعْلِهِ مِثْلُ مَا يَصْخَرُ مِنَ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَرَجِ وَالْغَضَبِ 467 ثُمَّ يَنْدَمُ
عَلَى مَا صَدَرَ 468 مِنْهُ .

وَيَقُلُّ عَنِ الْقَاضِي (168) أَنَّهُ قَالَ : / هِيَ مَا نُهِيَ عَنْهُ نَهْيَ كَرَاهَةٍ كَالْأَكْلِ بِالشَّمَالِ
وَالِاسْتِنْجَاءِ 469 بِالْيَمِينِ ، وَخَلَعَ الْيَمِينَ قَبْلَ الشَّمَالِ ، وَفِي الْكَلْبِ عَلَى
الْعَكْسِ / .

وَقِيلَ هِيَ مُدِيمَاتُ الْمُحَرَّمَاتِ كَالنَّظَرِ ، وَالْقُبْلَةِ .
وَهِيَ الْمُسْتَشْنَاتُ مِنَ الْكِبَائِرِ وَالْفَوَاحِشِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى 470 [الَّذِينَ يَحْتَبِرُونَ
كَيْفَ يُؤْتِيهِمُ الْإِيمَانُ وَالْفَوَاحِشُ إِلَّا أَلَّامَهُمْ] (170) .

قَالَ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : / مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَشَبَّهَ بِاللَّيْمِ
(171) هَمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (إِنْ أَلَّهَ
عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّثَاءِ .

أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ . فَرِئَنِي 471 الْعَيْنِ النَّظَرُ . وَرِئَنِي 472 إِلْسَانِ النُّطْقِ
وَالنَّفْسُ تَتَمَنَّى 473 وَتَشْتَهِي .

(110/أ) وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ (172) فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَسْأَلُونَ رِثَاءَ
الْفَرْجِ مِنَ الصَّغَائِرِ .

465- ج ، م ، الرِّثَاءُ ، 466- زيادة من ب ،

467- ساقط من ب ، ج ، م ، و ، 468- ب : يصخر ،

469- ب ، ج ، و ، والاستنجاء ، 470- ب ، ج ، م ، و : تعالى ،

471- ب ، ج ، م ، و : فرنا ، 472- ب ، ج ، م ، و : وزنا ، 473- ج : تمننا ،

(168) - أبو بكر الباقلاني - سبق التعريف به ،

(170) - النجم 31 / ،

(171) - انظر عن تفسير اللام بالصغائر صحيح مسلم 4 م : ك : القدر ، ب : قدر على ابن آدم حظه من الرثاء ،

(172) - أخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة ، انظر صحيح مسلم 4 م ص 2046 - ك : القدر - ب : قدر على

ابن آدم حظه من الرثاء وغيره . رقم الحديث 20 .

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَالَ ابْنُ (173) الْفَاكَهَانِيُّ 474 فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ (174) :

/فَرْتَكِبُ

الْكُتَابُ مِنَ الذُّنُوبِ جَارٍ مَجْرَى دَاخِلِ الْحِمَى 475 ، وَفَرْتَكِبُ الصَّفَائِرَ حَارٍ
مَجْرَى التَّرَائِعِ حَوْلِ الْحِمَى 476 وَالْإِنْسَانَ مَنَهِيًا عَنِ الذُّنُوبِ مِنْهُ / (175) .

قُلْتُ : يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ 477 تَحْرِيمَ الْوَسَائِلِ لَا تَحْرِيمَ الْمَقَاصِدِ . وَيَعْنِي
مَعْفُورَةٌ بِإِحْتِنَابِ الْكِتَابِ .

وَهَلْ ذَلِكَ ظَنًّا أَوْ قَطْعًا ؟ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْجَمَاعَةِ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ .
وَفِي أَفْتِقَارِهَا إِلَى التَّوْبَةِ قَوْلَانِ .

وَأَمَّا الْكُتَابُ فَلَا خِلَافَ فِي أَفْتِقَارِهَا إِلَى التَّوْبَةِ وَهِيَ فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنِ
النَّدَمِ عَلَى مَا وَقَعَ بِهِ التَّفَرُّطُ مِنَ الْحُقُوقِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِيَّةٍ حَقًّا 478 مَعَ الْعَزْمِ أَنْ
لَا يَتَوَدَّ إِلَى مِثْلٍ مَا قَعَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عِنْدَ كَوْنِهِ أَهْلًا لِيُفْعِلُوهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . كَذَا
رَسَمَهَا سَيِّفُ الدِّينِ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ قَالَ : وَإِنَّمَا قُلْنَا 479 : إِنَّ النَّدَمَ تَوْبَةٌ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (النَّدَمُ تَوْبَةٌ) (176) وَإِنَّمَا قُلْنَا النَّدَمُ 480 عَلَى
مَا فَرَّقَ مِنَ الْحُقُوقِ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَدَّمَ (481) عَلَى مَا قَعَلَ مِمَّا لَيْسَ بِطَاعَةٍ (482) وَلَا
مَعْصِيَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَوْبَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنِيَّةٍ حَقًّا لِأَنَّهُ لَوْ شَرِبَ الْخَمَرَ

474- م ، و ، الفاكهاني 475- ج ، الحما .

476- زيادة من م ، و 477- م ، و ؛ مجرد .

478- زيادة من ب ، ج ، م ، و . 479- ج ، م ، و ؛ قلت .

480- زيادة من ب . 481(481) - ب ؛ (على فعل ما ليس طاعة) .

(173) - تاج الدين الفاكهاني (654-734 هـ / 1256 - 1334 م) عمر بن علي بن سالم مدقة النخعي
الاسكندري عالم بالنحو من أهل الاسكندرية ، له كتب منها : (التحرير والتجسير) في شرح رسالة ابن
ابي زيد القيرواني في الفقه المالكي ، والفاية القصوى في الكلام على آيات التقوى .. انظر : الزركلي /
الاعلام ، دار العلم للملايين / بيروت ج5 ص56 ط 4 ، كفاية الطالب الرباني لرسالة بن ابي زيد القيرواني
الصفي ج1 ص : 5 ط (1) - مصر 1325 هـ . (174) - لابن أبي زيد القيرواني .

(175) - انظر : الورقة (30/ب) من شرح ابن الفاكهاني للرسالة ، المسمى : التحرير والتجسير . مخ : خ .
م رقم 7800 .

(176) - مسند أحمد دار صادر للطباعة والنشر م1 ص 376 ، 423 ، م6 ص 264 .

482) وَحَصَلَ مِنْهُ تَأَلَّمٌ فِي جِسْمِهِ فَتَنَّدَمَ عَلَى مَا قَسَرَ مِنْهُ مِنْ سُورِ الْحَمِيرِ
(482) لِمَا أَقْصَى 483 إِلَيْهِ مِنَ الْأَلَمِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَوْبَةً .

وَإِنَّمَا قُلْنَا عَلَى أَنَّ 484 لَا يَغُودُ إِلَى مِثْلِ مَا قَعَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلشَّكْمِ
عَلَى مَا قَعَلَ . وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنْدَ كَوْنِهِ أَهْلًا لَهُ اخْتِرَازًا وَمَا إِذَا رَأَى نَمَّ حَبَّ أَوْ كَانَ فِي
شَرَفِ الْمَوْتِ فَإِنَّ الْعَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَبْرَ مُتَصَوِّرٍ لِعَدَمِ
تَصَوُّرِ الْفِعْلِ مِنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ إِذَا تَنَّدَمَ عَلَى مَا قَعَلَ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ بِاجْتِمَاعِ السَّلَفِ .

وَحُكْمُهَا الْوُجُوبُ عَلَى الْقَوْرِ 485 بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ .

وَهَلْ يُقْطَعُ بِقَبُولِهَا (486) عِنْدَ تَوْفُّ شُرُوطِهَا أَمْ لَا ؟

أَمَّا الْكَافِرُ فَاجْتَمَعُوا عَلَى الْقَطْعِ بِقَبُولِهَا (486) .

وَأَمَّا الْعَاصِي فَدَهَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْقَبُولَ طَيِّبٌ . وَدَهَبَ الشَّيْخُ (177) إِلَى
أَنَّهُ قَطِيئٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ قَالَ « وَآهَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَكِيَّةِ 488 عَلَى الْأَصَحِّ » .

أَقُولُ : دَهَبَ جَمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضَلُ مِنَ

الْمَلَكِيَّةِ 488 السُّلَيْبِيَّةِ وَالْعُلُوِّيَّةِ . وَهُوَ اخْتِيارُ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ فِي الْمَحْضِلِ

(178) . وَتَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي الطَّلَوِيِّ (179) . وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ .

وَمُقَابِلُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِتَفْضِيلِ كُلِّ 489 الْمَلَكِيَّةِ 488 عَلَى

الْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ وَالْمُعْتَزِلَةِ . وَاخْتَارَهُ 490 الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي

الْمَعَالِمِ (180) .

وَالْخِلَافُ عِنْدَ صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ (181) فِي الْمَلَكِيَّةِ 488 الْعُلُوِّيَّةِ دُونَ السُّلَيْبِيَّةِ

(482) - 482) - ساقط من ج . 483 - أ ، ب ، ج : أفضا .

484 - م ، و ، أ ، لا . 485 - و : الفرور .

(486) ، 486 - ساقط من ج . 487 - زيادة من ج ، م ، م .

488 - أ ، و : الملائكة . 492 - أ ، و : الملائكة .

489 - زيادة من م ، و . 490 - أ - اختيار .

(177) قارن بها ورد في المال والنحل / الشهر ستاني - تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 101

(178) - انظر المحصل ص 161 . (179) - انظر ص 212 من شرح مطالع الانظار على متن طلوع

الانوار (مرجع سابق) .

(180) - انظر : ص 106 من المعالم على هامش المحصل (سبق ذكره) .

(181) - انظر : المواقف والمرامد / عضد الدين ، شرح الشريفة / طبع بمطبعة الحاج محرم افندي

البوسنوي سنة 1286 هـ . ص 576 - المقصد الثامن في تفضيل الانبياء على الملائكة .

وَنَحْوُهُ لِلْإِسْلَامِ فَخَرَّ الدِّينَ فِي الْأَرْبَعِينَ (182).

فَإِنْ قُلْتُ : هَلْ 491 هَذَا الْخِلَافُ شَامِلٌ لِلنَّبِيِّاءِ (1/111) كُلِّهِمْ أَمْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِ سَيِّفِ الدِّينِ فِي أَجْكَارِ الْأَفْكَارِ الْأُولَى فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَنْ حُجِّجَ مَنْ قَالَ يَتَفَضَّلُ الْمَلَكُ 492 قَوْلَهُ تَعَالَى 493 فِي وَصْفِ جِبْرِيلَ [إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولِ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ] (183).

ثُمَّ وَصَفَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدًا 494 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ [وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمُنْجُونٍ] (184).

قَالُوا لَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ 495 مُسَاوِيًا 496 لِجِبْرِيلَ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ أَوْ أَفْضَلَ لَكَانَ الْأَقْتِصَارُ 497 فِي وَصْفِهِ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وَصْفِ جِبْرِيلَ يَمَّا وَصِفَ غُصَا 498 مِنْ مَنَصِبِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ أَنَّ الْآيَةَ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى أَنَّ جِبْرِيلَ أَفْضَلُ . فَإِنَّ غَايَتَهُ ذِكْرُ صِفَاتِ لِجِبْرِيلَ مُوجِبَةٍ لِفَضِيلَتِهِ 500 وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ 501 الْأَفْضَالِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا وَصِفَ بِهِ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 502 قَدْ وَصِفَ بِهِ جِبْرِيلُ وَرِيَادُهُ وَتَيْسُ الْأَمْرِ كَذَلِكَ .

فَأَنْتَ تَرَى كَيْفَ جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ صُورِ الْخِلَافِ . وَنَقَلَ 503 بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْقَيْدِ الْبَرْهَانِيَّةِ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ 504 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَاشْكَ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

-
- | | |
|--------------------------|--|
| 491- ساقط من ب، م، و، | 492- أ، و؛ الملائكة . |
| 493- أ، ب، م، و؛ تعالى . | 494- أ، و؛ محمد . |
| 495- م، و؛ محمدًا . | 496- و؛ مستويا . |
| 497- ج، م، و؛ اقتصار . | 498- م، و؛ يخطا . |
| 499- ج، م، و؛ عن ما . | 500- أ؛ التفضيلة، م؛ للفضيلة، و؛ للفضيلة . |
| 501- ساقط من م، و، | 502- أ؛ عليه الصلاة والسلام . |
| 503- أ؛ وقصد . | 504- ساقط من ب، ج، |
-

(182) - الورقة (179/1) من الأربعين للرازي مخ . خ غ رقم 908 ق .

(183) - التكويز 19 - 21 .

(184) - التكويز 22 .

تَمِيهِهُ: قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: قَدْ لَا يَتَحَقَّقُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمُكْتَمَاءِ فِي
الْأَفْصَالِيَّةِ، فَإِنَّ الْمُكْتَمَاءَ قَضَوْا بِأَفْصَالِيَّةِ الْمَلَكُوتِ 505 بِنَاءً عَلَى اهْتِقَادِهِمْ أَنَّهَا
جَوَاهِرٌ مُجَرَّدَةٌ لَيْسَ بِجِسْمَانِيَّةٍ. فَأَتَبَتُوا التَّرْجِيحَ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ
وَالْأَشْعَرِيَّةِ لَا تُوَافِقُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَلَكُوتَ 505 جَوَاهِرٌ مُجَرَّدَةٌ بَلْ تَزْعُمُ أَنَّهَا أَجْسَامٌ
لَطِيفَةٌ.

وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي الْقَمَطِ بِأَفْصَالِيَّةِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِإِعْتِقَادِ الْجَمَاعِ عَلَى ذَلِكَ.
وَلَا يَبْغِدُ التَّوَقُّفُ فِي التَّعْيِينَ فَإِنَّمَا يُعْرَفُ 506 يَنْصُلُ قَاطِعٍ وَالْمُحْجِجُ مِنَ
الطَّرَفَيْنِ ظَلِيلٌ.

وَلَعَلَّ مَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي هُوَ الْأَقْرَبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

505-م، و، الملائكة.

506-م، و، تعرف.

ثُمَّ 1 قَالَ «وَأَنَّ الْمَعَادَ الْبَدِيحَ حَقٌّ يَمَعْنَى جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ تَبَعْدُ نَفْسِهَا أَوْ 2 يَمَعْنَى إِعَادَتِهَا تَبَعْدُ إِعْدَامُهَا» .

أَقُولُ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 3 وَمَسَائِلُ 4 بَعْدَهَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ الْمُسْتَحِيلِ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى 5 .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 3 تَلْقُبُ بِمَسْأَلَةِ 3 الْمَعَادِ . وَتَوَبَّتِ الْمُسْتَكِلُّونَ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا بَعْدَهَا بِالْخُسْرِ وَالْجَزَاءِ .

ثُمَّ الْكَلَامُ فِيهَا يَنْتَبِيهِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ لِإِبْطَالِ مَا هَارَتْ 6 إِلَيْهِ الْقَلَابِيقَةُ مِنْ إِنْشَائِ الْمَعَادِ الرُّوحَانِيِّ دُونَ الْجِسْمَانِيِّ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ هُنَا أَلْفَاظًا 7 قَدْ خُتِلِفَ فِيهَا هَلْ هِيَ مُسْتَرَادِفَةٌ أَمْ مُتَبَايِنَةٌ ؟ وَهِيَ النَّفْسُ وَالرُّوحُ وَالْحَيَاةُ 8 . فَقِيلَ عَنِ الْقَلَابِيقَةِ (1) وَالْقَاصِي (2) أَنَّ النَّفْسَ وَالرُّوحَ مُرَادِفَانِ 9 لِلْحَيَاةِ وَالْحَيَاةُ 8 عَرَضٌ قَائِمٌ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ . وَقِيلَ إِنَّهَا مُتَبَايِنَةٌ وَهَذَا 10 مَذْهَبُ ابْنِ حَبِيبٍ (3) وَالْقَزَالِيِّ (4) . إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ يَرَى أَنَّ النَّفْسَ صُورَةً مُصَوَّرَةً لَهَا يَدَايِنُ وَرِجْلَايِنُ وَرَأْسٌ وَعَيْنَانِ وَهِيَ فِي دَاخِلِ الْبَدَنِ .

وَالرُّوحُ هُوَ النَّفْسُ الدَّاخِلُ وَالْخَارِجُ . وَالْقَزَالِيُّ يَرَى أَنَّ النَّفْسَ جَوْهَرًا مُجَرَّدًا 11 عَنِ الْمَادَّةِ وَلَوْ أَحَقَّقَهَا ، وَالرُّوحُ أَثَرٌ مِنْ أَثَرِهَا .

-
- 1- زيادة من ج، م، و .
 2- من و ؛ و .
 3- أ، ب، ج، م، و ؛ المسئلة .
 4- و ؛ وسائل .
 5- أ، ب، ج، م، و ؛ تعالى .
 6- و ؛ لفظا .
 7- ب، ج، م، و ؛ مترادفان .
 8- ب، م ؛ الحياة .
 9- ب، ج ؛ وهو .
 10- ب، ج ؛ وهو .
 11- م، و ؛ مجردة .
-

(1) - سبق التعريف به انظر من 96 هـ 63

(2) - قارن ذلك بما ورد في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / ابن الفاكهاني الورقة 42/1 هـ - ح - م / رقم 7800 .

(3) - هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي من ولد عباس بن مرداس الصحابي . وقيل ، عبد الملك ابن سليمان وهو فقيه نحوي طبيب مفسر محدث الا انه لم يكن له نقد ونظر تام في الحديث توفي سنة ثمان أو تسع وثمانين ومائتين . انظر الشفا ج 2 من 153 .

(4) - انظر : الاربعين في أصول الدين من 279 ط 2 ، 1344 هـ .
 احياء علوم الدين ج 3 من 3 / شركة مصطفى الحلبي واولاده - مصر 1359 هـ / 1939 م .

وَالْحَيَاةُ 12 عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ . ثُمَّ 13 أَعْلَمَ أَنَّ النَّاسَ أَحْدَثُوا فِي حَقِيقَةِ النَّفْسِ وَالرُّوحِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا حَتَّى أَنْ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَ 14 مِائَةِ قَوْلٍ .

وَتَلْخِيصُ بَعْضِ (15) تِلْكَ الْأَقْوَالِ (15) مِنْ كَلَامِ الْأَعْلَمِ فَخَرِ الدِّينِ أَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ مِنْ لَفْظِ النَّفْسِ أَوْ الرُّوحِ هُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ كُلُّ إِنْسَانٍ بِقَوْلِهِ : أَنَا (5) .

فَيَا هَا أَنْ يَكُونَ جِسْمًا أَوْ جِسْمَانِيًّا 16 أَوْ لَا جِسْمًا وَلَا جِسْمَانِيًّا . فَإِنْ كَانَ جِسْمًا فَذَلِكَ الْجِسْمُ إِمَّا أَنْ يُقَالَ هُوَ الْهَيْكَلُ الْمَحْسُوسُ أَوْ جِسْمٌ حَاصِلٌ فِي دَاخِلِهِ .

قَالَ قَوْلُ الْأَوَّلِ : هُوَ اخْتِيَارٌ طَائِفَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الْمُسْتَكْلِمِينَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَقُولُ ، وَالْمَنْقُولُ :

أَمَّا الْمَقُولُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا إِنِّي أَعْلَمُ بِبَدِيهِهِ 17 عَقْلِي إِنِّي الْآنَ 18 هُوَ عَيْنُ 19 مَا كُنْتُ مَوْجُودًا قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ، وَلَيْسَ هَذَا الْهَيْكَلُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَبَدَّلُ 20 تَارَةً بِالسَّمَنِ وَالْهَزَالِ 21 وَتَارَةً بِسَائِرِ أَنْوَاعِ 22 التَّحْلِيلَاتِ مِنَ الْعَرَقِ وَسَائِرِ الْفَضَلَاتِ .

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْهَيْكَلُ لَيْسَ هُوَ الْإِنْسَانُ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ، ثَبَتَ قَطْعًا أَنَّ الْإِنْسَانَ مُغَايِرٌ لِهَذَا الْهَيْكَلِ .

وَالثَّانِي إِنِّي أَعْلَمُ 23 بِالضَّرُورَةِ دَاتِي حَالٍ مَا أَكُونُ عَافِيًا عَنْ جَمِيعِ أَعْصَابِي الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ وَالْمَعْلُومِ مُغَايِرٌ لِمَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ الْمَعْلُومَةُ مُغَايِرَةً لِهَذِهِ الْجُثَّةِ الْمَقُولِ عَنْهَا .

13-1 : و ،

12-ب ، م ؛ الحياة ،

14-م ، و ؛ ثلاثة (15 ، 15) - ساقط من م ، و ،

16-و ؛ أو جسماني ،

17-م ، و ؛ برهة ،

18-ساقط من ب ،

19-ب ، ج ، م ، و ؛ غير ،

20-م ، و ؛ يتبد ،

21-و ؛ والهرل ،

22-ساقط من ج ، م ، و ،

23-م ، و ؛ علم ،

وَأَمَّا الْمَقُولُ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ .
 وَأَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَعْيَا
 عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ] (16) .
 قَدَلَّتْ آيَةُ عَلَيَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ (24) بَعْدَ قَتْلِهِ مَيِّتٌ ، وَالْجَسَدُ يُدَلُّ عَلَيَّ أَنَّ هَذَا الْجَسَدَ
 بَعْدَ قَتْلِهِ 25 مَيِّتٌ فَوَضَّحْتُ أَنَّ يَكُونُ (24) الْإِنْسَانُ مُقَابِلًا 26 لَهُذِهِ 27 الْجَنَّةِ .
 وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ :
 (إِذَا رُفِعَ 28 أَلْمِيَّتُ 29 فَوْقَ 30 نَعْشِهِ قَرَّرْتُ 31 رُوحَهُ فَرَّقَ نَعْشِيهِ وَتَقُولُ
 يَا أَهْلِي (32) لَا تَلْعَبْ بِكُمْ الدُّنْيَا كَمَا لَعَبْتُ بِي) (7) .
 قَدَلَّ 33 عَلَيَّ أَنَّ الرُّوحَ يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِ الْبَدَنِ ، وَهَذَا 34 دَلِيلُ الْمُقَابِلَةِ بَيْنَهُمَا .
 وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ 35 الْإِنْسَانَ جَسْمٌ فِي دَاخِلِ هَذَا الْهَيْكَلِ الْمَحْسُوسِ
 فَلَهُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَجُوهٌ .
 أَحَدُهَا : أَنَّهُ جَسْمٌ ، كَلِيفٌ ، هَوَائِيٌّ 36 ، حَيٌّ ذَرَكٌ ، يَنْسَبُهُ إِلَى الْقَلْبِ كِنْسَبِيَّةٍ
 الْقَلْبَ إِلَى جَدَلَةِ الْإِنْسَانِ .
 وَقَدْ أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى 37 الْعَادَةَ بِحَيَاةِ (1/113) الْجَسَمِ عِنْدَ مُنَاوَرَتِهِ لَهُ ،
 وَبِمَوْتِهِ عِنْدَ مُقَارَفَتِهِ لَهُ . وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (8) الْأَشْعَرِيِّ 38 .
 الثَّانِي : هُوَ أَنَّهُ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ سَارِيَّةٌ 39 فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ (9)
 النَّظَّامِ 38 .

(24، 24) - زيادة من ب، ج، م، و . 25- ب : القتل .

26- أ : معابر . 27- م، و : لهذا .

28- ب، ج، م، و : حمل . 29- ساقط من ج، م، و .

30- ب، ج، م، و : على . 31- أ : رفرفت .

32- أ، ب، ج : يا أهلي . 33- أ : يدل .

34- أ، ب، ج، و : وهو . 35- زيادة من ب، ج، م، و .

36- م، و : هوائي . 37- أ، ب، ج، م، و : تولى .

38- م، و : (3) و . 39- ب : سائرة .

(6) - آل عمران 169 . (7) - أخرجه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي الأندلسي في كتابه : التذكرة بأحوال الموتى والأخرة ، الورقة (1/22) مخ . ع . رقم 2069 .

(8) - ذكر ابن الفاكهاني هذا القول ونسبه للجويني ، وظاهر كلام أبي الحسن الأشعري ، انظر : شرح الرسالة الورقة 42 ب . (9) - قارن ذلك بما ورد في كتاب : الفرق بين الفرق للبغدادى ، ص : 135 / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ، وما ورد في شرح رسالة ابن زيد القيرواني / ابن الفاكهاني - الورقة 42 ب - مخ - ج - م - و ، رقم 7800 .

الثَّالِثُ : أَنَّ أَجْزَاءَ هَذَا الْبَدَنِ عَلَى قِسْمَيْنِ بَعْضُهَا أَجْزَاءُ أَصْلِيَّةٌ 40 بِأَقْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْعُمُرِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ 41 . وَبَعْضُهَا أَجْزَاءٌ عَارِضَةٌ تَزِيدُ وَتَنْقُصُ ، فَالْنَفْسُ الْمُسَارُ إِلَيْهَا يَقُولُهُ (أَنَا) هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ اخْتِيَارُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَالرَّابِعُ : قَوْلُ أَفَلَاطُون (10) أَنَّهَا أَجْزَاءٌ تَارِيَّةٌ سَارِيَّةٌ فِي هَذَا الْهَيْكَلِ .

وَالْخَامِسُ : قَوْلُ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ أَنَّ النَّفْسَ هِيَ الْهَوَاءُ 42 .

وَالسَّادِسُ : قَوْلُ بَعْضِهِمْ : أَنَّ النَّفْسَ هِيَ الْمَاءُ . وَقِيلَ : هِيَ الدَّمُ . وَقِيلَ : هِيَ الْأَخْلَاطُ الْأَرْبَعَةُ 43 .

الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ النَّفْسَ جُسْمَانِي : أَيُّ هُوَ عَرَضٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الْجِسْمِ وَكَذَا فِيهِ أَقْوَالٌ :

أَحَدُهَا : قَوْلُ الْقَاضِي (11) أَنَّهُ عَرَضٌ وَلَمْ يَعْينَهُ . وَثَانِيهَا : مِثَارَةٌ عَنْ يَحْيَى الْحَتَّابِ .

وَقَالَ ثَلَاثًا : عِبَارَةٌ عَنْ تَنَاسُبِ الْأَرْكَانِ . وَرَابِعُهَا : هِيَ (44 الْقَوَى الْقَصَالَةُ 44) فِي الْأَجْسَامِ . وَخَامِسُهَا : أَنَّهَا مِثَارَةٌ عَنِ التَّشْكِيلِ وَالتَّخْلِيلِ 45 الْخَاصِّ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : النَّفْسُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جُسْمَانِي ، يَعْني لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ . فَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفَلَسَافَةِ الْإِلَهِيَّةِ .

46 .

40- ب، ج، امبيلية . 41- م، و، التغيرات، 42- و، الهواء .

43- زيادة من ب، ج، م، و . (44، 44) م، و، القوة الفعلية .

45- م، و، التخليط، 46- أ، ب، م، و، اللاهيين .

(10)- (Platon) (427 - 347 ق م) : من مشاهير فلاسفة اليونان ، تلميذ سقراط ومعلم أرسطو ... أساس فلسفته (نظرية الأفكار) .. من مؤلفاته : (الجمهورية) ، (السياسة) ، (المحاورات) ، (النزاع) ... انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 58 / دار المشرق بيروت .

(11) - انظر : (42/ب) من شرح الرسالة لابن الفارابي مخ ، خ ، م رقم 7800 . حيث ذكر نسبة القاضي هذا القول لأكثر المتكلمين .

وَدَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ كَالسَّيِّخِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِ (12)، وَالسَّيِّخِ الْغَزَالِيِّ (13). قَالَ نَفْسٌ مِنْهُمْ جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ لَا مُتَحَيِّرَ، وَلَا حَالٍ فِي الْمُسْتَحَيِّرِ 47، وَلَيْسَ يَدَاخِلُ فِي الْبَدَنِ وَلَا خَارِجٌ مِنْهُ وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ (14).

فَإِذَا عَرَفْتَ مَا تَقَدَّمَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعُقَلَاءَ 48 قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْمَعَادِ. (49) فَقَالَ قَوْمٌ: أَنَّ الْمَعَادَ (49) لَيْسَ إِلَّا لِهَذَا 50 الْبَدَنِ. وَهُوَ قَوْلُ سُبَاةٍ 51 النَّفْسِ النَّاطِقَةِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْمَعَادَ لَيْسَ إِلَّا لِلنَّفْسِ 52 النَّاطِقَةِ وَهُمْ 53 الْفَلَاسِفَةُ. قَالُوا 54: جَوْهَرُ النَّفْسِ إِذَا عَرَفَ 55 ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَطَهَّرَ مِنَ السَّبِيلِ إِلَى (56) هَذِهِ الْجُسْمَانِيَّاتِ 56 فَإِنَّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَصِلُ إِلَى كَذَاتٍ 57 عَالِيَةٍ وَسَعَادَاتٍ 58 كَامِلَةٍ يُلْحَقُ بِهِ بِالْمَفَارِقَاتِ وَإِلَّا كَانَ مُعَذَّبًا بِعَظِيمِ شَوْقِهِ إِلَى الْجُسْمَانِيَّاتِ وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا لِقَائُ الْمَفَارِقَاتِ فَيَبْقَى كَمَنْ يُنْقَلُ عَنْ مَحَاوِرَ مَشْغُوقِهِ إِلَى مَوْضِعٍ شَدِيدِ الظُّلْمَةِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَعَادُ الرَّوْحَانِيُّ الَّذِي أَتَيْنَاهُ دُونَ الْمَعَادِ الْجُسْمَانِيِّ.

وَقَدْ كَفَرُوا بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ مُصَرِّحٌ بِإِعَادَةِ الْأَجْسَامِ وَرُجُوعِ الْأَرْوَاحِ إِلَيْهَا وَبِقَائِهَا 59 مُنَعَمَةً أَوْ مُعَذَّبَةً عَلَى (114/1) وَجْهِ الْإِرْدِوَاجِ كَمَا أَطْلَعَنَا مَعًا 60، (61) أَوْ عَصَبًا مَعًا 60، وَنَحْنُ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ النَّفْسَ تَكُونُ كَمَا بَعْدَ مَفَارِقَتِهَا 62 الْأَجْسَامَ حَقٌّ مِنَ النَّجِيمِ أَوْ 63 الْعَذَابِ فِي الْبَرَزَخِ؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ 64 هُوَ النَّجِيمُ 65 الْأَكْثَرُ وَلَا الْعَذَابُ الْأَكْثَرُ.

47- ب: ج: متحيز. 48- م: و: العقلاء. (49، 49) ساقط من ج. 50- ج: م: و: إلاغدا. 51- أ: فوات. 52- و: إلا النفس. 53- م: و: وهي. 54- أ: قالوا. 55- م: و: عرفت. (56، 56) - م: و: هذا الجسمانية. 57- ب: و: الذات. 58- أ: و: وسعادة. 59- أ: وبقياتها. (60، 60) ساقط من و. 61- أ: و. 62- أ: ب: مفارقة. 63- و: و. 64- زيادة من ب، ج، م: و. 65- م: و: النجم.

(12)، قارن ذلك بما ورد في ص 25 من تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين / (أبو القاسم الرافعي - بيروت) وأبو القاسم الرافعي هو الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصفهاني المعروف بالرافعي، أديب من الحكماء العلماء. من كتبه: الشريعة إلى مكارم الشريعة، كتاب في الاعتقاد الأخلاقي... توفي سنة 502 / 1108 م. انظر: المنجد في اللغة والأعلام ص 260، كشف الظنون ج 1 ص 36، مصنف المؤلفين ج 4 ص 59، الأعلام 2 م ص 255.

(13) - قارن ذلك بما ورد في إحياء علوم الدين ج 3 ص 3 / شركة مصطفى الباني الحلبي وأولاده / مصر. (14) - ذكر الرافعي هذه الأقوال كلها - انظر: التفسير الكبير ج 12 ص 36 - 37، (1) عند تفسيره للآية الكريمة [ويسألونك عن الروح] الأسراء 85، انظر: الأربعين الورقة (140/1-).

وَدَهَبَ قَدَمَاءُ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى نَفْيِ الْمَعَادِ عَنِ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا .

وَدَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ إِلَى أَنَّ الْمَعَادَ يَكُونُ لِلنَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا وَاحْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ وَمَا يَصِحُّ 66 أَنْ يُعَادَ .

فَأَمَّا الْمَعَادُ فَقَالَ الْمُصَنِّفُ : هُوَ بِمَعْنَى جَمْعِ الْأَجْزَاءِ بَعْدَ تَفْرِيقِهَا أَوْ بِمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ إِعْدَامِهَا .

بَعْنِي أَنَّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْرِقُ أَجْزَاءَ الْبَدَنِ ثُمَّ يَجْمَعُهَا بِقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فَيَعْلَمُ أَجْزَاءَ قَلْبٍ زَيْدٍ أَلَنِي تَفَرَّقَتْ فِي الْأَرْضِ وَيَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهَا .

وَلِهَذَا لَا تَجِدُ فِي الْعَالِمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ 67 فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ إِلَّا مَقْرُونَةً يَذْكُرُ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَالِمًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الْمَعَادِ بِالْوَجْهِ الثَّانِي .

وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعِدُّ الْبَدَنَ ثُمَّ يُعِيدُهُ بِعَبْنِيهِ ، وَيُرِدُّ الْحَيَاةَ 68 إِلَيْهِ . وَلَمْ يَقُلْ بِالْمَعَادِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا 69 الْأَشَاعِرَةُ بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ .

قَالَ الْإِمَامُ فُخْرُ الدِّينِ : / لَمْ تَخْبِتْ دَلِيلَ قَاطِعٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعِدُّ الْأَشْيَاءَ ثُمَّ يُعِيدُهَا / (15) .

بَعْنِي فَلَا تَنْتَعِبَنَّ الْإِعَادَةَ أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَمَّا مَا يَصِحُّ 70 أَنْ يُعَادَ فَأَلْبَحْوَاهُ 71 بِاتِّسَاقٍ 72 ، وَالْأَعْرَاضُ عَلَى رَأْيِ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ . وَدَهَبَتْ شِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ إِلَى مَنَعَ إِعَادَةِ الْأَعْرَاضِ ؛ قَالُوا 73 : لِأَنَّ

الْمَعَادَ مَعَادٌ 74 لِمَعْنَى ، فَلَوْ عَادَتْ الْأَعْرَاضُ لَعَادَتْ لِمَعْنَى وَيَلْزَمُ مِنْهُ قِيَامُ

الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ وَهُوَ مُكَالٌ .

فَلَمَّا : لَيْسَتْ الْإِعَادَةُ 75 صِفَةً لِلْمَعَادِ فَلَا يَلْزَمُ سَيِّءٌ 76 مِمَّا ذَكَرُوا .

67-1 ، ب ؛ ج ، د ، و : المسئلة ،

69- ساقط من ج ، و .

71- د ، و : الجوهر .

73- ساقط من ج ، د ، و .

75- و : (م) على .

66- ج ، د ، و : صح .

68- ب : الحيرة .

70- ج : صح .

72- ساقط من ج .

74- ساقط من ب .

76- د ، و : متيناً .

تَمَيُّمُهُ : اِجْتَلَبَ الْقَائِلُونَ بِإِعَادَةِ الْأَعْرَاضِ هَلْ تَصِحُّ إِعَادَتُهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا أَوْ تَتَفَيَّدُ 77 إِعَادَتُهَا بِمَحَلِّهَا .

وَهَذَا الْخِلَافُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اخْتِصَاصَهَا بِالْمَحَلِّ الْمَعْيَّنِ هَلْ هُوَ مِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْمَعْيَّنِ 78 أَوْ بِالْفَاعِلِ ؟

(79) وَمَالَ الْمُحَقِّقُونَ (79) إِلَى أَنَّهُ بِالْفَاعِلِ 80 الْمُسَخَّرِ ، فَتَصِحُّ إِعَادَتُهَا فِي مَحَلِّهَا وَفِي غَيْرِهِ . ثُمَّ 81 الْبَحْثُ فِي مَسْأَلَةِ 82 الْمَعَادِ بِتَعَلُّقِ بِطَرَفَيْنِ : الْأَوَّلُ فِي الْجَرَارِ ، وَالثَّانِي فِي الرَّفْعِ . أَمَّا الطَّرَفُ الْأَوَّلُ فَنَقُولُ قَدْ اجْتَضَبَ الْأَسْفَرِيَّةُ عَلَى الْجَوَارِ مِنَ الْمَقُولِ بِمَا أُرْسِدَ إِلَيْهِ الْمَقُولُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى [كَمَا يَدَّأَكُمْ تَعْوَدُونَ] (16) .

سَبَّهَ النَّشْأَةَ الثَّانِيَّةَ بِالنَّشْأَةِ الْأُولَى . فَإِنَّ كِلْتَا 83 النَّشَاتَيْنِ 84 (1/115) إِيجَادٌ وَاجْتِرَاعٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَوَى الزَّمَانِ . وَذَلِكَ 85 لِأَنَّهُ يَغْيَرُ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ ثُمَّ صَحَّةُ الْإِعَادَةِ إِنَّمَا تَسْتَدْعِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِمَّاكَانُ الْمَعَادِ فِي نَفْسِهِ وَإِمَّاكَانُ الْمُمَكِّنَاتِ هُوَ لِنَفْسِهَا أَوْ لِأَرَامِ نَفْسِهَا وَلَا يَزِمُ السَّلْسُلُ . وَمَا كَانَ لِلنَّفْسِ أَوْ لِأَرَامِ 86 النَّفْسِ لَا يَفَارِقُهَا قَالًا مَكَانٌ نَائِبٌ لَهَا .

الْأَمْرُ الثَّانِي : عَمُومُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ وَقَدْ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَارِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ سَبَبِهِ 87 الْمُتَكْرِرِينَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَالَ تَعَالَى : [وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَبِيٍّ خَلَفَهُ قَالَ مَنْ يُخَيِّئُ الْعِظْلَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] (17) ، (88) إِلَى آخِرِ السُّورَةِ : فَأَشَارَ إِلَى الْجَوَارِ

77- م ، و ؛ أو تستند ،

80- م ، و ؛ الفاعل ،

82- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ مسألة ،

84- ب ، م ، و ؛ النشأتين ،

86- ج ، م ، و ؛ أو لازم ،

(88،88) - ساقط من ب ، ج ،

77- م ، و ؛ أو تستند ،
(79 ، 79) - أ ؛ أو ميل المحققين ،

81- ب ؛ و ؛

83- أ ، ج ، م ، و ؛ تلي ،

85- م ، و ؛ ولذلك ،

87- م ، و ؛ شبهه ،

يَقُولُ: [قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ] (18)، (88).
تَمَّ أَشَارَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ شَبِّهِ 89 الْمُنْكَرِينَ .

وَمِنْ شَبِّهِمْ اسْتِيعَادَ جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ إِلَى بَدَنِ بَعْدَ اخْتِلَافِهَا بِغَيْرِهَا كَمَا قَالُوا: [لَا ذَا
يَمَنًا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ] (19) . وَرَدَّهَا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِهَا 90 كَمَا قَالَ
فِي هَذِهِ الْآيَةِ: [قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ] (20) . وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: [وَهُوَ
الْخَفِيُّ الْعَلِيمُ] (21) .

[لِي عَلَيْهِ وَقْدَرَتِهِ عَلَى الْجَمِيعِ . وَمِنْ شَبِّهِمْ أَنَّهَا انْصَارَتْ تُرَابًا فَقَدْ تَغَيَّرَ طَبْعُهَا
عَنْ مَلِكِ الْحَيَاةِ الَّتِي فِيهَا الْحَرَارَةُ وَالرُّطُوبَةُ . فَرَدَّ هَذَا الْإِسْتِيعَادَ 92، بِقَوْلِهِ:]
[الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا] (22)، (23) . وَمِنْ شَبِّهِمْ أَنَّ السَّعَادَةَ
93 الْجَسَمَانِيَّةَ بَاطِلٌ لِامْتِنَاعِ عَدَمِ السَّعَادَاتِ وَالْأَرْضِ .

فَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: [أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ
يَخْلُقَ مِنْهُمْ بَشَرًا] وَهُوَ الْخَفِيُّ الْعَلِيمُ [(24)، (25) .

وَأَمَّا الطَّرْفُ الثَّانِي فَقَالَ سَيِّفُ الْيَدَيْنِ / ذَهَبَ أَهْلُ الْحَقِّ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ
وَالْمُسْتَشْرِعِينَ إِلَى وَجُوبِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ . ثُمَّ اخْتَلَفَ 94 الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ
فَبَيْنَهُمْ مَنْ أَوْجَبَ إِعَادَةَ الْمُكَلَّفِينَ عَقْلًا كَالْمُسْتَعِزَّةِ بِنَاءً عَلَى أَصُولِهِمْ (26) فِي
وَجُوبِ الثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْعِقَابِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الْوَجُوبَ الْعَقْلِيَّ وَلَمْ يُوجِبْ مَا أَوْجَبَ إِعَادَتَهُ 95 بِغَيْرِ السَّمْعِ
كَالْإِسَاعِرَةِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ وَهُوَ الْحَقُّ .

أَمَّا إِسْكَارُ الْوَجُوبِ عَقْلًا (96) فَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِإِجَابِ ثَوَابِ
الطَّبِيعِ وَعِقَابِ الْعَاصِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَهُوَ بَاطِلٌ 97 بِمَا سَبَقَ .

89- م ، و ؛ شَبِّهِه .

91- ساقط من ج ، م ، و .

92- ج ، م ، و ؛ الاستعداد .

93- 1 ؛ معاد .

94- و ؛ اختلفت .

95- 1 ؛ إعادتهم .

97- ساقط من م ، و .

(18) - يس 78 . (19) - ق 3 . (20) - ق 4 . (21) - يس 80 . (22) - يس 79 .

(23) - تارن ذلك بما ورد في اللغ للاشمري صفحتي 84 ، 85 .

(24) - يس 80 . (25) - قارن ذلك بما ورد في التفسير الكبير للرازي ج 26 ص 109 ، 110 .

(26) - انظر : السبل والنحل في الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45 .

وَأَمَّا الرَّجُوبُ السَّعِيٌّ فَلَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْإِعَادَةِ عَقْلًا (96) فَإِذَا أَخْبَرَ الشَّارِعُ بِوُقُوعِهَا لَزِمَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِهَا .

وَدَلِيلُ وَرُودِ السَّيِّعِ بِذَلِكَ مَا تَعْلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ مِنَ النُّقْلِ الْمُسَوِّتِ عَنْ إِخْبَارِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ 98 وَالسَّلَامُ (99) بِالنَّعْدِ الْجَسَانِيِّ (99) . ثُمَّ الْآيَاتُ وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى وَفُوعِ حَشِيرِ الْأَجْسَادِ وَنَشِيرِهَا (116) قَدْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ كَثْرَةً لَا يَحِيطُ بِهَا كِتَابٌ وَلَا يُحْصِيهَا 100 خُطَابٌ 101 .

ثُمَّ قَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / وَكُلُّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى حَشِيرِ الْأَجْسَادِ وَنَشِيرِهَا مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ / (27) .

قُلْتُ 101 قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الظُّوَاهِرَ 102 إِذَا تَطَافَرَتْ مَعَ الْكَثْرَةِ تَنَزَّلَتْ 103 مَبْرَكَةُ النَّصِّ الَّذِي لَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ بِوَجْهِ فَلَا يَجُوزُ وَجُودُ دَلِيلٍ مُعَارِضٍ 104 إِلَّا عَلَى وَجْهِ النَّسْخِ ، وَأَنَّهُ فِي الْأَخْبَارِ مُحَالٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ 105 قَالَ « وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ مُنْعَمَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ 106 مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ » .

أَقُولُ : الْأَرْوَاحُ جَمْعُ رَوْحٍ (28) كَمَا أَنَّهُ جَمْعُ رِيحٍ قَالَ الشَّاعِرُ (29) :

فَقَفَ بِالذِّئَارِ الَّتِي لَمْ يَعْلَمْهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْيَدِيمُ .

وَالرُّوحُ 107 النَّفْسُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ . وَالرُّوحَانِيُّ مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ رَوْحًا يَلَا جَسَدًا . كَذَا قَالَ الرَّيْزِيُّ فِي مُحْتَصِرِ الْعَيْنِ . وَتَقَلَّ غَيْرُهُ (30) عَنِ اللُّغَةِ أَنَّ 108 الرُّوحَ هُوَ الْإِنْسَانُ 109 وَذَلِكَ أَصْلُهُ . وَمِنْهُ رَجُلٌ أَرْوَحٌ إِذَا كَانَ حَذَرٌ قَدِيمٌ مُنْبَسِطًا .

98- ساقط من ب، ج، م، و . (99، 99) - م، و ؛ بالمعناد البشائي .

101- ب، ج، م، و ؛ (3) و .

103- م، و ؛ تنزل .

105- زيادة من ج، م، و .

107- ب، ج، م، و ؛ (3) و .

109- م، و ؛ (3) وكذلك أصله .

98- ساقط من ب، ج، م، و .

100- ب ؛ ولا يحصرها .

102- ج ؛ الظاهر .

104- م، و ؛ معارضة .

106- ساقط من ج، م، و .

108- ساقط من ج .

(27)- لا يوجد هذا الكلام في كتابه غاية المرام في علم الكلام .

(28)- انظر ؛ المنجد في اللغة والأعلام ص 286 .

(29)- هو زهير بن ربيعة الملقب بابي سلمى (...) 13 ق هـ / 609 م) موسوعة الشعر العربي / مئذ 2 ص 309 ، والبيت من بحر البسيط .

(30)- منهم أبو بكر بن الطبيب الباقلي - انظر ؛ شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني / بن الساكاني ، الورقة 42/مخ - خ - م - رقم 7800 .

وَالْقَرَبَ تَقُولُ قَدَمُ رُوحًا إِذَا كَانَ فِيهَا انْبِسَاطٌ.
قَالُوا : وَسَيَتَبَّ الرِّيحُ رُوحًا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : طَهَرَ مِنْ شَأْنِ
الْقَرَبِ التَّعْيِيرُ 110 بِالرُّوحِ مِنَ الْأُمُورِ الشَّرِيفَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَهُوَ
مَوْقُوفٌ عَلَى السَّاعِ مِنْهُمْ .

وَكَمَا كَانَ الرُّوحُ أَشْرَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ عِوَرَ عَنْهُ 111 يَذَلِكُ اللَّفْظُ . إِذْ رُوحُ
الشَّيْءِ أَعْلَى 112 مَا فِيهِ . وَقَدْ سَمِيَ 113 اللَّهُ تَعَالَى جَبْرِيلَ رُوحًا فِي قَوْلِهِ :
[تَزِيلُ الرُّوحِ الْأَمِينُ] (31) .

وَسَمِيَ الثَّرَانُ رُوحًا فِي قَوْلِهِ : [وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّنْ آمَنَّا] (32) .
وَكَذَلِكَ هَبَسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَرُوحٌ 114 مِّنْهُ] (33) .
وَكَذَلِكَ الْإِنجِيلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ] (34) .

عَلَى قَوْلٍ ذَكَرَهُ الرَّمَضَانِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ (35) . وَالْمَقْصُودُ هُنَا هُوَ الرُّوحُ
الْمُخْتَصُّ بِالْإِنْسَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ .
قَوْلُهُ « وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ » إِلَى آخِرِهِ .

يَتَنَبَّى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَذَلِكُ وَاجِبٌ . وَالسَّعَادَةُ هِيَ الْجَنَّةُ وَنَجِيمُهَا وَرِضَى الرَّحْمَنِ .
كَذَا أَنَّ الشَّقَاوَةَ هِيَ النَّارُ وَعَذَابُهَا وَسُخْطُ الدَّيَّانِ .

فَالسَّعِيدُ مَنْ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ وَالشَّقِيُّ مَنْ وَجِبَتْ لَهُ
النَّارُ بِحُكْمِهِ 115 وَعَذَلِهِ . جَعَلْنَا اللَّهَ مِنَ السُّعْدَاءِ بِفَضْلِهِ وَلَا جَعَلْنَا مِنَ الْآسَفِيَاءِ
بِكُرْمِهِ وَسِعَةِ رَحْمَتِهِ .

110 - و : للتعبير .

111 - ساقط من ج .

112 - ج ، م ، و ؛ أعلا .

113 - م ؛ سما .

114 - ب ، ج ، م ، و ؛ بحكمته .

110 - و : للتعبير .

111 - ج ، م ، و ؛ أعلا .

112 - ج ، م ؛ سما .

113 - م ؛ سما .

114 - ب ، ج ، م ، و ؛ بحكمته .

(31) - الشعراء 193 ، (32) - الشورى 49 ،

(33) - النساء 170 ، (34) - البقرة 86 ،

(35) - عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان بن عطية المحاربي القرطابي أبو محمد : مفسر ، فقيه ،

اندلسي عارف بالاحكام والحديث ، له المحرر الوجيز في تفسير القرآن الكريم ، برنامج مخرج رقم 1301

ك . ولد سنة 481 هـ / 1088 م وتوفي سنة 542 هـ / 1148 م وقيل توفي سنة 541 هـ . انظر الاعلام

3 من 282 دار العلم للهاديين ، كشف الظنون عن 439 ، مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية - تحقيق

د . همدان زرزور عن : 90 .

وَقَوْلُهُ : ((نَافِئَةٌ مِّنْعَمَةٍ 116)) أَمَّا 117 بِقَاوُهَا فَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : /
طَرِيفُنَا 118 فِي بَقَاءِ النَّفْسِ إِبْطَاقُ 119 الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْأَوْلِيَاءُ
وَالْحُكَمَاءُ عَلَيْهِ / (36). يَعْنِي خِلَافًا لِلْقَلَائِفَةِ الْقَائِلِينَ بِاسْتِحَالَةِ الْفَنَاءِ عَقْلًا.
وَتَحَنُّنٌ يَقُولُ : كَوَلَا (117 / 1) إِبْخَارُ الشَّرْعِ بِذَلِكَ لَقَلْنَا بِجَوَارِ الْعَدَمِ عَلَيْهَا . قَالَ
عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : [وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا (120) فِي سَبِيلِ اللَّهِ (120) أَمْوَاتًا
121] (37) . الآية .

وَقَالَ تَقَالَى فِي (122 آلِ فِرْعَوْنَ 122) : [الْنَارُ يَرْضُونُ عَلَيْهَا (123) غُدُوًّا
وَقَعِيئًا (123)] (38) الآية .
وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (124) أَنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ (124) فِي
خَوَاصِلِ طَيْرٍ 125 خُضِرَ تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مُعَلَّقَةٍ فِي سَاقِ
الْعَرْشِ (39) .

وَصْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (إِنَّمَا سَمِعْتُ السُّوْمِينَ طَائِرٌ يُعَلِّقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ) (40) .
وَفِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ 125 أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ آدَمَ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا وَعَنْ
يَسِينِهِ أَسْوَدَةً وَعَنْ يَسَارِهِ 127 أَسْوَدَةً فَإِذَا نَظَرَ إِلَى يَمِينِهِ ضَجَّكَ وَإِذَا نَظَرَ إِلَى
يَسَارِهِ بَكَى (128) (41) .

وَالْأَسْوَدَةُ جَمْعُ سَوَادٍ وَسَوَادُ الْإِنْسَانِ شَكْلُهُ . وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ .
قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ : / ثُمَّ إِنَّ هَذَا يَتَأَكَّدُ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ .
فَالْأَوَّلُ : أَنَّ الْمَوَاطِنَةَ 129 عَلَى الْفِكْرِ يُفِيدُ كَمَالَ النَّفْسِ وَنُقْصَانَ الْبَدَنِ فَلَوْ
مَاتَتِ النَّفْسُ بِمَوْتِ الْبَدَنِ لَأَمْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْجُبُ لِنُقْصَانِ الْبَدَنِ سَبَبًا لِكَمَالِ
النَّفْسِ .

116- م ، و ؛ ناعمة . 117- ساقط من و . 118- و ؛ طريقا . 119- و ؛ لطباق .
(120 ، 120) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 121- زيادة من م ، و . (122 ، 122) - م ، و ؛ آل عمران .
(123 ، 123) - زيادة من م ، و . (124 ، 124) - م ، و ؛ (أرواح أهل الشهادة) . 125- ب ، ج ؛ طيور .
126- م ، و ؛ الأسرى . 127- م ، و ؛ شماله . 128- أ ؛ بكا . 129- م ؛ المواضبة .

(36)- الورقة (212 / ب) من شرح المعالم / شرف الدين . (37)- آل عمران 169 . (38)- غافر 46 .
(39)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج3 من 1502 ك ؛ الإمارة ب ؛ بيان أن أرواح
الشهداء في الجنة وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون . ر ؛ 121 .
(40)- موطأ الإمام مالك - رواية يحيى الليثي / إدارة النفائس من 159 ، (41)- صحيح البخاري / دار
التكرار ج 1 م 91 . ك ؛ الصلاة . ب ؛ كيف فرغت الصلاة ، صحيح مسلم / نشر إدارة الافتاء السعودية
ج 1 م 148 . ك ؛ الإيمان . ب ؛ الاسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم ر ؛ 263 ، مسند أحمد / دار
صادر للطباعة والنشر ج5 من 143 .

وَالثَّانِي: أَنَّ عِنْدَ النَّوْمِ يَضَعُفُ الْبَدَنُ وَتَقْوَى النَّفْسُ وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.
وَالثَّلَاثُ: أَنَّ عِنْدَ الْأَرْبَعِينَ يَزِيدُ كَمَالُ النَّفْسِ، وَيَقْوَى نَقْصَانُ الْبَدَنِ وَهُوَ يُدَلُّ
عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ عِنْدَ الرِّيَاضَاتِ 130 الشَّدِيدَةِ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ كَمَالَاتٌ عَظِيمَةٌ وَتَلُوحُّ
لَهَا الْأَنْوَارُ وَتَتَكَيَّفُ لَهَا الْمُصِيبَاتُ مَعَ أَنَّهُ يَضَعُفُ الْبَدَنُ جَدًّا وَكُلُّ مَا كَانَ ضَعْفُ
الْبَدَنِ أَكْمَلَ كَانَتْ قُوَّةُ النَّفْسِ أَكْمَلَ.

فَهَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتُ الْعَقْلِيَّةُ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى قَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْحُكَمَاءِ أَفَادَتْ الْجُزْمَ
بِثَبَاتِ النَّفْسِ (42).

وَأَمَّا كَوْنُهَا مَنَعَةً أَوْ مَعَذِبَةً فَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ
عُرِضَ عَلَيْهِ 131 مَقْعَدُهُ بِالْفِدَاةِ 132 وَالْعِشِيِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَيُقَالُ لَهُ عَذَا مَقْعَدِكَ حَتَّى
يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ» (43).

وَقَوْلُهُ: «إِلَى يَوْمِ الدِّينِ» 133 يَعْنِي إِلَى يَوْمِ الْجَزَاءِ.

وَالَّذِينَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجَزَاءُ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى [مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ] (44).

يَعْنِي يَوْمَ الْجَزَاءِ 134.

وَأَنشَدَ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِي 135 فِي كِتَابِ 136 الْإِعْتِقَادِ (45):

وَأَعْلَمُ وَأَقْنَى أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ نَدَانُ (46).

130- ب، ج، م، و؛ الرِّبَاةُ، 131- ساقط من و.

132- و؛ بِالْفِدَاتِ، (133، 133)- ساقط من و.

134- و؛ الْجَزَا، 135- زِيَادَةٌ مِنْ م، و، 136- ب؛ كَتَبَ.

(42)- انظر: مفتحي: (123، 124) من المعالم بهامش المحصل.

(43)- صحيح البخاري / دار الفكر ج4 ص2 م85، ك؛ بدء الخلق، ب؛ ما جاء في وصف الجنة، صحيح
مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج4 ص2199، ك؛ الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب؛ عرض مقعد
الميت من الجنة أو النار عليه، و؛ 65، 66، موطأ مالك / رواية يحيى الليثي / دار النفائس ص159،
ر؛ 566، مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر ج2 ص51، سنن النسائي / دار أحياء التراث العربي
ج4 ص107، سنن ابن ماجه ج2 ص1420، ر؛ 4270.

(44)- الناجحة 3، (45)- انظر: التمهيد ص345.

(46)- البيت منسوب في لسان العرب ج1 ص1044 لخبيل بن نوفل الكلبي قاله للحرث بن أبي شمر
الغساني () وكان قد اغتصبه بنه، انظر: التمهيد للباقلاني ص545، وفي الجواهر للشعالبي ج1
ص26 - مؤسسة العلم للطبعون: مطلع البيت هو: وأعلم يثينا أن - ملك زائل.

وَيُطْلَقَ وَيَرَادُ بِهِ الْمَلِكُ وَالسُّلْطَانُ .

قَالَ الْقَاضِي وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : [مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ] (47) .

يَعْنِي فِي مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ 137 قَالَ : « وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ لَا تَتَأَخَّرُ فِيهَا » .

أَقُولُ : الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ يَعُودُ عَلَى الْأَرْوَاحِ .

بَنِي أَنْ يَمَّا يَجِبُ 138 اخْتِصَارُهُ حُدُوثِ الْأَرْوَاحِ الْبَشَرِيَّةِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى خُدُوثِهَا أَمَّا عَلَى رَأْيِي مَنْ صَارَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهَا جِسْمٌ أَوْ

جِسْمَانِيٌّ فَوَاضِحٌ لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْجَوَاهِرِ وَ 139 الْأَعْرَاضِ (116 / 1) وَقَدْ

قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خُدُوثِهَا 140 .

وَأَمَّا عَلَى رَأْيِي مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا جَوْهَرٌ 141 لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جِسْمَانِيٍّ مِنَ الْقَائِلِينَ

بِخُدُوثِ الْعَالَمِ فَالدَّلِيلُ عِنْدَهُ عَلَى خُدُوثِهَا هُوَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ فِي ذَاتِهَا وَالْإِمْكَانُ دَلِيلٌ

عَلَى 142 الْخُدُوثِ .

أَوْ أَنَّهَا مُتَكَثِّرَةٌ 143 كَثْرَةً تَقْبِلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ . وَكُلُّ مُمَكِّنٍ كَذَلِكَ حَادِثٌ

فَالْأَرْوَاحُ حَادِثَةٌ .

قَائِدَةٌ : ذَكَرَ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ خِلَافًا فِي أَنَّ النَّفْسَ هَلْ تَعْدُثُ مَعَ الْبَدَنِ أَوْ قَبْلَهُ .

فَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ تَعْدَادِ 144 أَطْوَارِ الْبَدَنِ : [ثُمَّ أُنْشِئْهُ

خَلْقًا - آخَرَ] (48) .

وَالْمُرَادُ إِضَافَةُ 145 النَّفْسِ .

وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ بِالثَّانِي بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (خُلِقَ الْأَرْوَاحُ قَبْلَ الْإِنْسَانِ)

بِالْفَتْحِ عِلْمٌ (49) .

137- زيادة من ج ، م ، و . 138- م ، و ؛ يجب .

139- ب ، ج ؛ أو . 140- 1 ؛ حدثها .

141- م ، و ؛ جوهرية . 142- زيادة من ج ، م ، و .

143- ج ، م ، و ؛ مكثرة . 144- م ، و ؛ تعدد .

145- ب ؛ إضافة .

(47)- يوسف 76 ، (48)- المؤمنون 14 .

(49)- كشف الغطاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس / العجلوني- مؤسسة

الرسالة ج 1 ص 265 .

قَوْلُهُ « وَأَنْهَا حَادِثَةٌ » إِلَى آخِرِهِ 146 يَعْني أَنَّ الْإِيمَانَ يَذَلِكُ وَاجِبٌ .
 وَقَوْلُهُ « لَا تَنَاسَخُ فِيهَا » مَعْنَى التَّنَاسُخِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ وَهُمْ شَرِذْمَةٌ مِنَ
 الْفَلَسَافَةِ : هُوَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا انْقَلَعَتْ تَعْلُقُهَا عَنْ بَدَنِ صَحَّ تَعْلُقُهَا بِبَدَنِ آخَرَ 146 .
 فَإِنَّ كَانَتْ فِي الْبَدَنِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّفُوسِ الرُّكْبِيَّةِ الْفَاضِلَةِ تَعْلَقَتْ بِبَدَنِ كَرِيمٍ
 فَاجْتَلَبَ .

وَإِنْ كَانَتْ فِي الْبَدَنِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّفُوسِ الْجَاهِلَةِ الْخَبِيثَةِ تَعْلَقَتْ بِبَدَنِ هَمَّاسٍ
 لَهَا 147 . ثُمَّ مَوْلَاءُ فِرْقِ الْأَوَّلَى الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الْأَرْوَاحَ الْإِنْسَانِيَّةَ لَا تَتَنَقَّلُ إِلَّا
 بِالْإِذْنِ الْإِنْسَانِيَّةِ . ثُمَّ إِنَّمَا لَا تَرَالُ تَتَنَقَّلُ مِنْ بَدَنِ إِلَى بَدَنِ إِلَى أَنْ تَكْمَلَ فَتَصِيرُ
 ظَاهِرَةً عَنْ جَمِيعِ الْعَلَائِقِ الْجِسْمَانِيَّةِ وَحَبْنَدٍ تَخْلُصُ إِلَى عَالِمِ الْقُدْسِ وَالظَّاهِرَةِ .
 الثَّانِيَةُ : الَّذِينَ قَالُوا يَصَحُّ تَعْلُقُهَا بِأَبْدَانِ الْحَيَوَانِ .

(148) الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ يَصَحُّ تَعْلُقُهَا بِأَبْدَانِ 149 الْحَيَوَانِ (148 ، 150)
 وَبِالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ غَايَةُ الْعَذَابِ 151 .

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِنْطِلَالِ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْفَلَسَفَةِ أَنَّ نَقُولَ لَوْ صَحَّ التَّنَاسُخُ عَلَى
 النَّفُوسِ الْبَشِيرِيَّةِ لَكَانَ لِلْبَدَنِ الْوَاحِدِ نَفْسَانِ لَكِنْ 152 النَّالِي بَاطِلٌ قَالَهُ الْقَدُّمُ
 مِنْهُ .

أَمَّا التَّلَازِمَةُ فَلَكِنَّ الْبَدَنَ إِذَا حَدَثَ فَاصَتْ عَلَيْهِ نَفْسٌ مِنَ الْعَقْلِ الْفَيَاضِ وَعِنْدَهُمْ
 ضَرُورَةُ عُمُومِ الْقَيُّضِ وَوُجُودِ الْقَابِلِ الْمُسْتَعِدِّ كَمَا زَعَمُوا .

فَإِذَا حَدَثَ بَدَنٌ تَعْلُقَ بِهِ نَفْسٌ يَحْسِبُ الْقَيُّضُ لِمَا ذَكَرُوا قَلَوُ تَعْلَقَتْ بِهِ 153 نَفْسٌ
 أُخْرَى عَلَى وَجْهِ التَّنَاسُخِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْبَدَنِ الْوَاحِدِ نَفْسَانِ .

وَأَمَّا تَطْلُلُ النَّالِي فَبِالضَّرُورَةِ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَجِدُ نَفْسَهُ وَاحِدَةً . وَالْمُسْتَعِدُّ فِي
 نَتِيجِهِ أَنْ نَقُولَ لَوْ صَحَّ التَّنَاسُخُ عَلَى النَّفُوسِ لَزِمَ تَذَكُّرُهَا لِأَحْوَالِهَا فِي الْبَدَنِ
 الْآخِرِ كَمَا أَنَّ مَنْ مَارَسَ وَلَايَةَ بَلَدٍ سِنِينَ كَثِيرَةٍ فَإِنَّهُ 154 يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْسَاهَا
 وَاللَّزِمُ بَاطِلٌ قَالَهُ الْقَدُّمُ مِنْهُ .

146- أ، ب، ج، م، و : و آخِرُهُ .
 (148 ، 149) - ساقط من ج، م، و . 149- أ : بالابدان .
 150- زيادة من ب .
 151- أ : العدم .
 152- ب، و : لكن .
 153- ساقط من ج .
 154- م، و : فانها .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلَا يُمْرُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْأَرْوَاحَ لَمَّا كَانَتْ (119 / 1) حَادِثَةً اِمْتَنَعَ التَّنَاسُخُ فِيهَا وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَمَا بَيَّنَّ الْمَلَكَمَةُ ؟
قُلْتُ : بَيَّنَّهَا أَنَّ الْأَرْوَاحَ لَا يُمْكِنُ التَّنَاسُخُ فِيهَا إِلَّا إِذَا ثَبَتَ قَدَمُهَا فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِبَدَنِ قَبْلَ تَعَلُّقِهَا بِأَخَرٍ 155 أَمَّا إِذَا بَقِيَ قَدَمُهَا وَجَبَ حُدُوثُهَا فَلَا يُمْكِنُ التَّنَاسُخُ فِيهَا لِأَنَّهَا تَحْدُثُ مَعَ الْبَدَنِ أَوْ قَبْلَهُ لِبَدَنِ مَعَيْنٍ عِنْدَ اللَّهِ وَبَعْدَ مُفَارَقَتِهَا لَهُ تَصِيرُ إِلَى غُلِّيَّتَيْنِ أَوْ إِلَى سَجِيئَةٍ ثُمَّ تَعَادُ إِلَى الْآبِدَانِ كَمَا تَطُوقُ بِهِ الْخَبَرُ وَالْقُرْآنُ .

ثُمَّ تَجْزَى بِمَا كَسَبَتْ فِي دَارِ النَّجِيمِ أَوْ فِي دَارِ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ .
اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْ ذَلِكَ مِنَ السَّائِرِينَ وَاحْشُرْنَا وَوَالِدِينَا وَمَشَائِخَنَا وَأَصْحَابَنَا
وَالْمُسْلِمِينَ فِي زَمَرَةِ الْمُفْرِيِّينَ بِعَنَائَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ 156 وَحَسْبِ رَبِّ
الْقَالِمِينَ 157 .

ثُمَّ 158 قَالَ : « وَأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَذَابِهِ وَالصِّرَاطِ
وَالْبَسِيرَانِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَوَرَنِ الْأَعْمَالِ وَنُطْقِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوْضِ وَأَحْوَالِ الْجَنَّةِ
وَدَوْلِ نَجِسِهَا وَأَحْوَالِ النَّارِ وَدَوْلِ عَذَابِهَا حَقٌّ » .

أَقُولُ : الْمُعْتَمَدُ فِي وَجُوبِ اعْتِقَادِ 159 هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَنُظَائِرِهَا مِمَّا وَرَدَ عَنْ
صَاحِبِ الشَّرْعِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا هُوَ أَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ فِي نَفْسِهَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَرِصِ 160
وُجُودِهَا وَلَا مِنْ عَدَمِهَا مُحَالٌ لِذَاتِهَا .

وَلَمَّا أَخْبَرَ مَنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِ بِوُقُوعِهَا 161 وَجَبَ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ .
فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ مِمَّا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ 162 ثَوَابُ السَّعْدَاءِ وَعَذَابُ
الْأَشْقِيَاءِ فِي غَيْرِ مَا آتَتْ 163 فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ .
وَأَمَّا الصِّرَاطُ : فَالْكَلَامُ فِي مَدْلُولِهِ لَفْظٌ وَشَرْعًا وَفِي إِثْبَاتِهِ .

أَمَّا مَدْلُولُهُ لَفْظٌ : فَالطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْجِسْرُ . وَهُوَ الْمُرَادُ
هَاهُنَا .

155- 1 : بالآخر .

156- ب : العالمين .

158- زيادة من ج ، م ، و .

160- 1 : فضل .

162- ساقط من ج ، م ، و .

157- ب ، ج ، م : العالمين .

159- ساقط من ب ، ج ، م ، و .

161- و : بوقوعها .

163- 1 : ب ، ج ، م ، و : غاية .

وَهُوَ جَسَرٌ مَسْدُودٌ عَلَى مَتْنٍ جَهَنَّمَ أَرْقُ مِنْ الشَّعْرِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ تَشَبَّهَتْ عَلَيْهِ أَقْدَامُ السُّرَمِيِّينَ وَتَزُلُّ عَنْهُ أَقْدَامُ الْكَافِرِينَ . بَرَدُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ قِيَادًا تَوَافَوْا عَلَيْهِ قِيلَ 164 لِلْمَلَكَةِ 165 [وَ 166 قَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ] (50) .
وَأَمَّا إِثْبَاتُهُ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ الْأَمَّةُ .

أَمَّا الْكِتَابُ فَفَقَرَلَهُ تَعَالَى 166 [قَاعِدُوهُمْ 167] إِلَى صِرَاطِ الْجَمِيمِ [(51)] .
وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (لَا تَزَالُ قَدَمَا عَبْدٍ عَنِ 168 الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ 169 عَنْ أَرْبَعٍ 170 : عَنْ عُمُرِهِ حِينَئِذٍ 171 أَفْتَاهُ ؟ ! وَعَنْ جَسَدِهِ حِينَئِذٍ 171 أَبْلَاهُ ؟ ! وَعَنْ عِلْمِهِ مَا عَمِلَ فِيهِ 172 ؟ ! وَعَنْ مَالِهِ مِنْ آيِنٍ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ ؟) (52) .

وَمَرُوءِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَن يَشْفَعَ لَهُ ، فَقَالَ : (أَنَا فَاعِلٌ) . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (1 / 120) أَيْنَ أَطْلُبُكَ ؟ قَالَ :

(أَطْلُبُنِي عِنْدَ الصِّرَاطِ) قَالَ : قُلْتُ : 174 فَإِنْ لَمْ أَلْقَاكَ 175 عِنْدَ الصِّرَاطِ ؟ ! قَالَ : (فَأَطْلُبُنِي عِنْدَ الْمِيزَانِ) . قَالَ فَإِنْ لَمْ أَلْقَاكَ 175 عِنْدَ الْمِيزَانِ ؟ قَالَ : (فَأَطْلُبُنِي عِنْدَ الْحَوْضِ فَإِنِّي لَا أَخْطِي هَذِهِ الْمَوَاطِنَ 176 الثَّلَاثَةَ) (53) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ ، وَالْحَوْضِ . وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْحَوْضِ بَعْدَ الْمِيزَانِ .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / أَجْمَعَتِ 177 الْأَمَّةُ مِنَ السَّلَفِ قَبْلَ ظُهُورِ 178 الْمُخَالِفِينَ عَلَى إِثْبَاتِ الصِّرَاطِ بِهَذَا 179 الْقَعْنَى .

165- و : للملكة .

167- ب ، ج : المدهوم .

169- ا ، ب ، ج ، م ، و : يمشل .

171- زيادة من ب .

173- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

175- ا ، ب ، م : القك .

177- م ، و : اجتمعت .

179- م : بهي .

164- ا : قبل الملكة .

166- ا : فشقوهم .

168- ا ، و : على .

170- ب ، ج ، م : أربعة .

172- م : به .

174- ساقط من م ، و .

176- ا : البوائغ .

178- ج : (م) البيع .

(50)- الصافات 24 ، (51)- الصافات 23 .

(52)- صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 9 ص 253 ، أبواب مفة القيامة ، كشف الخفاء للعللوني / مؤسسة الرسالة ج 2 ص 197 ، ر : 2081 .

(53)- مسند احمد / دار صادر للطباعة والنشر ج 3 ص 178 .

تَتَبِعُهُ : مَا تَقَدَّمَ مِنْ صِفَاتِ 180 الصِّرَاطِ هُوَ الْمَعْتَقَدُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ كَمَا نَقَلَ
سَيِّفُ الدِّينِ ؛ وَنَقَلَ 181 ابْنُ 182 الْفَيْكَاهِي (54) فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ عَنْ شَهَابِ
الدِّينِ الْقُرَافِيِّ أَنَّهُ قَالَ (55) : لَمْ يَصِحَّ فِي الصِّرَاطِ أَنَّهُ أَرَقُّ مِنَ الشَّعِيرِ ، وَأَخَذَ
مَنْ السَّيِّفِ شَيْءٌ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَرِيضٌ وَفِيهِ طَرِيقَانِ يُمْنَى وَيُسْرَى ؛ فَأَهْلُ
السَّعَادَةِ يَسْلُكُ بِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَأَهْلُ الشَّقَاوَةِ يَسْلُكُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ .

وَفِيهِ طَاقَاتٌ : كُلُّ 182 طَاقَةٍ 182 تَنْفُذُ إِلَى طَبَقَةٍ مِنْ طَبَاقِ جَهَنَّمَ ، وَجَهَنَّمَ بَيْنَ
الْخَلَائِفِ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ ، وَالْجِسْرِ عَلَى شِقِّهَا 183 مَنصُوبٌ 184 فَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ
الْجَنَّةَ حَتَّى يَغْبِرَ 185 عَلَى 186 جَهَنَّمَ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ 187 عَزَّ وَجَلَّ :

[وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا] (56) . عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ / .

وَأَمَّا الْمِيزَانُ : فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ آلَاءِ اللَّهِ الَّتِي يُوزَنُ بِهَا . وَفِيلٌ : هُوَ
الْعَدْلُ .

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ : فَهُوَ ذُو الْكَفَتَيْنِ 188 وَاللِّسَانِ . (188 وَكُتِبَتْهُ كَطَبَاقِ 188)
السَّسْرَاتِ 190 وَالْأَرْضِ إِحْدَاهُمَا مِنْ نُورٍ وَالْآخَرَى مِنْ ظُلْمَةٍ ، وَصُورُهُ (191
مَتَأَقِيلُ الدَّرِّ) (191) تَحْقِيقًا لِلْعَدْلِ ! فَتَوْضَعُ الْحَسَنَاتُ فِي كَفَّةِ النُّورِ وَالسَّيِّئَاتُ
فِي كَفَّةِ الظُّلْمَةِ .

قَالَ بَعْضُ أَصْيَاحِنَا : لَا بَدَّ مِنَ الصُّوُجِ فِي الْوَزْنِ ! وَمِثْلُهُ نَقَلَ ابْنُ الْفَيْكَاهِي فِي
شَرْحِ الرِّسَالَةِ (57) عَنِ الْقَزَالِيِّ (58) .

181- م : يُوقَال .

180- ب ، ج : صَفَةٌ .

183- م ، و : مِثْلُهَا .

182- سَاقِطٌ مِنْ م ، و .

185- و : يُعْرَضُ .

184- ج : مُضْرُوبٌ .

187- ب ، ج ، م ، و : قَوْلُهُ تَعَالَى .

186- زِيَادَةُ مِنْ ب ، ج ، م ، و .

(189 ، 189) - ج : كُتِبَتْهُ كَطَبَاقِ م ، و : وَكُتِبَتْ كَطَبَاقِ .

188- أ : ذُو الْكَفَّةِ .

190- أ ، ب ، ج ، م : السَّمَوَاتُ . (191 ، 191) - و : مَنَاقِلُ الدَّرِّ .

(54)- سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ مِنْ 374 هـ (173) .

(55)- الْوَرَقَةُ (38 / أ) مِنْ شَرْحِ الرِّسَالَةِ لِابْنِ الْفَيْكَاهِي مِنْ رَقْمِ 7800 خ م ر .

(56)- مَرْمِمْ 71 .

(57)- شَرْحُ الرِّسَالَةِ الْمُسَمَّى (التَّحْرِيرُ وَالتَّحْيِيلُ) الْوَرَقَةُ (36 / ب) .

(58)- تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِنْجَابِهِ : الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ .
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ] (59) إِلَى
غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ التَّوْرَةِ فِيهِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَمَا رَوَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالْمِيزَانِ فَيُوتَى بِأَيِّ أَمٍّ
فَيَرْقُبُ بَيْنَ كَفَّتَيْ الْمِيزَانِ ، فَإِنْ ثَقَلَ مِيزَانُهُ نَادَى الْمَلَكُ بِصَوْتٍ يُسْمِعُ الْخَلَائِقَ
سَمِعَهُ ثَلَاثَ سَعَادَةٍ لَا يَسْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا ؛ وَإِنْ خَفِيَ مِيزَانُهُ : نَادَى بِصَوْتٍ يُسْمِعُ
الْخَلَائِقَ ثَلَاثَ شَقَاوَةٍ لَا يَسَعِدُ بَعْدَهَا أَبَدًا (60) .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ : / أَمَّا الْمِيزَانُ فَقَدْ أَثْبَتَهُ الْأَشَاعِرَةُ وَالسَّلَفُ
وَأَكْثَرُ السَّيْلَمِيِّينَ / (61) .

وَأَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ : فَقَالَ سَيِّفُ الدِّينِ (62) الْأَمْدِيُّ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ : /
اتَّفَقَ سَلَفُ الْأَمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْخِلَافِ وَأَكْثَرُهُمْ بَعْدَ ظُهُورِهِ عَلَى إِنْجَابِ (1 / 121)
إِحْيَاءِ الْمَوْتَى فِي قُبُورِهِمْ وَمَسْأَلَةِ 192 الْمَلَائِكَةِ وَتَسْمِيَةِ أَحَدِهِمَا مُنْكَرًا وَالْآخَرَ
نَكِيرًا ، وَعَلَى إِنْجَابِ عَذَابِ الْقَبْرِ لِلْمُجْرِمِينَ وَالْكَافِرِينَ / .

وَيَقُولُ 193 حَاجِبُ السَّوَاقِفِ (63) : الْإِتْفَاقُ عَلَى ثُبُوتِهِ لِلْكَافِرِ 194 وَالْفَاسِقِ .
وَأَمَّا وَزْنُ الْأَعْمَالِ فَالْمُسْرَادُ يَدِّ صَحَائِفِهَا إِذِ الْأَعْمَالُ أَعْرَاضٌ وَالْأَعْرَاضُ لَا بَقَاءَ
195 لَهَا ؛ وَيَنْبَغِي بَقَاءُ فَلَا تُوصَفُ بِثِقَلٍ وَلَا بِخِفَةٍ .

192- أ ، و ؛ ومسايلة . 193- أ ؛ وقال ،

194- ساقط من ج ، م ، و . 195- و ؛ والثناء ،

(59) - الانبياء 47 / يقول القرطبي في تفسير هذه الآية : الموازين جمع ميزان ، فقيل : إنه يدل بظاهره على أن لكل مكلف ميزانا توزن به أعماله ، فتوضع المصنات في كفة ، والميسئات في كفة ، وقيل يجوز أن يكون هناك موازين للعمل الواحد يوزن بكل ميزان صنف من أعماله ، ويمكن أن يكون ميزان واحد عبر عنه بلفظ الجمع ، انظر : الجامع لأحكام القرآن ج 11 ص 293 / مطبعة دار الكتب المصرية 1357 هـ / 1938 م ، فتح الباري شرح صحيح البخاري / المسقاتني ج 13 ص 537 ، وفيه تفسير القسط بالعدل ص 538 .

(60) - أخرجه القرطبي عن اللالكائي الحافظ أبو القاسم عن أنس يرفعه ... انظر الجامع لأحكام القرآن ج 11 ص 293 وأخرجه عنه عن حذيفة رضي الله عنه قال : (صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام) ، نفس المرجع ،

(61) - انظر : غاية المرام في علم الكلام ص 301 .

(62) - سبق ذكره .

(63) - المواقيت والبراهد / شرح الشريف ص 590 .

وَلَمَّا سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ وَرَنِ الْأَعْمَالِ فَاجَابَ :
[إِنَّمَا تَوَزَّرَ الصَّحْفُ] (64) .

وَأَمَّا تَقْلُقُ الْجَرَاحِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى 196 : [يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ] (65) الْآيَةُ .

وَأَمَّا الْحَوْضُ : فَالْكَلَامُ فِيهِ 197 فِي مَدْلُولِهِ لَفَةً ، وَشَرَعًا ، وَفِي إِبْتِنَائِهِ .
أَمَّا مَدْلُولُهُ لَفَةً : فَحَوْضُ الْمَاءِ . وَالْحَوْضُ بِالتَّشْدِيدِ كَالْحَوْضِ يَجْعَلُ لِلنَّخْلَةِ
تَشْرِبَ مِنْهُ .

وَأَمَّا مَدْلُولُهُ فِي 198 الشَّرْعَ فَحَوْضُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ
أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ ، حَصَاهُ الْبِقَابُوتُ الْأَحْمَرُ وَالزَّرْبُجُ الْأَخْضَرُ . هَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ
وَأَهْلَى مِنَ الْقَيْسِ ، عَلَيْهِ كَيْزَانٌ كَعْدِدُ نُجُومِ السَّمَاءِ ، لَهُ مِيزَانَانِ يُصَبَّانِ فِيهِ مِنَ
الْكُوثَرِ 199 مَن شَرِبَ مِنْهُ شُرْبَةً وَاحِدَةً لَمْ يَطْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا (66) .

وَأَمَّا إِبْتِنَائُهُ فَالْكَذِيبُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ 200 أَهْلِ السُّنَّةِ .
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى 201 : [إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ (202) فَصَلِّ لِرَبِّكَ (202)]
وَأَنْتَ 203 [(67) . وَالْكُوثَرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأَحَادِيثُ : الْأَوَّلُ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

196- (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ؛ تعلق ، 197- ساقط من ج ، و ،

198- و ؛ بالشرع ، 201- (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ؛ تعلق ،

200- (ج ، د ، هـ ، و ؛ والإجماع من أهل السنة ، 203- زيادة من المصحف ،

(202) ، 202- (زيادة من م ، و ،

(64)- قال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : [والوزن يومئذ الحق] الأعراف 7 ، والمراد بالوزن وزن
أعمال العباد بالميزان ، قال ابن عمر : توزن صحائف أعمال العباد ، وهذا هو الصحيح ، وهو الذي ورد
به الخبر . انظر : التذكرة للقرطبي ، الورقة 106 م ب م ع ، خ ، ع ، ر ، رقم 2069 د ، انظر : الجامع
لاحكام القرآن ج 13 م 164 ، فتح الباري ج 19 م 539 وفيه ترجيح أن الذي يوزن هو الأعمال ،
والظاهر أن الماع هو ما رجحه القرطبي وهو موافق لرأي المؤلف . انظر كذلك : التذكرة للقرطبي
والورقة وقد ذكر الفزالي هذا الحديث بدون سند انظر : كتاب الاقتصاد في الاعتقاد م 137 / دار
الكتب العلمية ط (1) 1409 هـ 1988 م ،

(65)- النور 24 ،

(66)- حديث وصف الحوض رواه البخاري في صحيحه ج 8 م 119 ك ؛ ما جاء في الرقاق ، ب ؛ الحوض /
طبع بالمطبعة الكبرى الاميرية بولاق - مصر ، مسلم في صحيحه ج 4 م 1793 ك ؛ الفضائل ، ب ؛
اثبات حوض نبينا محمد [ص] ، انظر : م ؛ 11 من هذه الرسالة .

(67)- الكوثر 1 ، 2 ،

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ (68) : ا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ 204 دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا
إِنْ سَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاجِفُونَ وَوَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْتَا إِخْوَانَنَا .

قَالُوا : أَوْ لَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ! قَالَ بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ
لَمْ يَأْتُوا 205 بَعْدَ قَالُوا : وَكَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ 206 بَعْدَ مِنْ أَصْنِكَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتَ كَرَأْنَ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ عُرْضٌ مُحْكَلَةٌ (69) بَيْنَ ظَهْرِ 207 خَيْلٍ دَعَمَ
(70) بِهِمْ (71) أَلَا يَتَّيَرُ خَيْلَهُ ؟ ! قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ
غُرًّا مُحْكَلِينَ مِنْ أَثَرِ (72) الْوُضُوءِ ، وَأَنَا فَتَرَطُّهُمْ (73) عَلَى الْحَوْضِ ، أَلَا
كَيْدًا دَانَ رَجَالٌ عَنْ حَوْصِي كَمَا يَدَاؤُ الْبَعِيرِ الضَّالُّ أَتَادِيهِمْ : (208 أَلَا هَلَمْ (75)
أَلَا هَلَمْ 208) . فَيَقَالُ : إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا (76) بَعْدَكَ ؟ فَأَقُولُ : سَحَقًا سَحَقًا) .

الثَّانِي : رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّ لِي حَوْضًا يَتَّبِعُ تَيْبَتِ الْمَقْدِسِ إِلَى
الْكَبَةِ ، آتِيحٌ مِنَ اللَّبَنِ فِيهِ عَدَدُ الْكَوَائِبِ آتِيحٌ وَلِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضٌ وَكُلُّ نَبِيٍّ
يَدْعُو 209 أُمَّتَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ فِتْنًا مِنَ النَّاسِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ

204- م ، و ؛ (3) أهل ، 205- م ، و ؛ الذين يأتون بعدنا . 206- م ، و ؛ من يأتي ،
207- زيادة من ج ، م ، و ، وفي نص الحديث : ظهري . (208 ، 209) - ب ؛ (ألا هلموا ألا هلموا)
وفي صحيح مسلم شرح النووي : ألا هلم ، انظر ص 139 . 209- 1 ، ب ؛ ج ، م ، و ؛ يدعوا .

(68) - صحيح البخاري / دار الشكر ج 8 ص 87 ، ك ؛ الفتن ، صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية
السعودية ج 1 ص 218 ، ك ؛ الطهارة ، ب ؛ استحباب إطالة الغرة ، ر ؛ 39 ، موطن مالك / دار النفائس ص
29 ، ك ؛ الطهارة ، ر ؛ 75 ،

(69) - قال أهل اللغة : الغرة بياض جهة الفرس ، والتحصيل بياض في يدها ورجليها . قال العلماء :
سمى النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحصيل تشبيها بكرة الفرس والله أعلم ،
انظر النووي / شرح صحيح مسلم ج 3 ص 135 ،

(70) - جمع أدهم وهو الأسود والنهضة السوداء - انظر : نفس المرجع السابق ص 139 ،

(71) - قيل : الأسود أيضا وقيل البهم الذي لا يخالط لونه لونا سواه ... نفس المرجع ،

(72) - سقطت من بعض روايات الحديث ، انظر : نفس المرجع السابق ،

(73) - قال الهروي وغيره معناه أنا أقدمهم على الموض - نفس المرجع السابق ،

(74) - ورد في الحديث : أئود الناس ، ألا ليذا من رجال ، وهو بمعنى الطرد والمنع - نفس المرجع ص
136 ، (75) - وردت في رواية بخون التكرار - نفس المرجع ص 139 ،

(76) - يقول النووي (ت 676 هـ / 277 م) في شرح مسلم ج 3 ص 136 ، 137 هذا ما اختلف العلماء في
البراءة على أقوال أحدها أن المراد به المنافقون والمرتدون فيجوز أن يحشروا بالفترة والتحصيل
بيناديه النبي [ص] للسميحية التي عليهم فيقال ليس هؤلاء هما وعدت بهم أن هؤلاء بدلوا بعدك أي لم
يموتوا على ما ظنهم من [إسلامهم] ، والثاني أن المراد من كان في زمن النبي [ص] ثم ارتد بعده .. والثالث

أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد ، وأصحاب البعد ... وقال الأمام الحافظ
أبو عمرو بن عبد البر أن من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض كالخوارق والروافض وسائر
أصحاب الأهواء ...

الْعَصَابَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرِدُّ عَلَيْهِ الرَّجُلَانِ وَالرَّجُلُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِدُّ عَلَيْهِ أَحَدٌ ؛
فَيَسْأَلُ اللَّهُمَّ فَدَبَّلَتْ (210) اللَّهُمَّ فَدَبَّلَتْ (210) (77) .

الثَّالِثُ : رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ (211) السَّلَامُ : (حَوْضِي مَسِيرَةَ شَهْرٍ (122/ 1) فَأَوْهُ
أَيُّضًا مِنَ اللَّيْلِ (211) وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَكَيْسَرَانُهُ
(78) كَجُورِ السَّمَاءِ مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ (212) (79) .

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا الْجَمَاعُ فَقَدْ نَقَلَهُ شَرَفُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ (80) .

تَنْبِيهِ : اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْحَوْضِ هَلْ هُوَ قَبْلَ الصِّرَاطِ أَوْ بَعْدَهُ ؟ وَأَكْثَرُهُمْ
عَلَى أَنَّهُ قَبْلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : « وَأَحْوَالُ الْجَنَّةِ » إِلَى آخِرِهِ 213 :

بَعْنِي : أَنَّ أَحْوَالَ الْجَنَّةِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ لِأَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ
وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ وَفُوعِهَا فَوَجَبَ التَّصَدِّيقُ بِذَلِكَ ؛

فَإِنَّ وَجُودَ رِيَاضِ نَزْمَةٍ وَحَدَائِقِ رَائِقَةٍ تَحْرِي فِيهَا الْإِنْبَهَارُ وَتُوجَدُ عِنْدَهَا الشَّارُ
وَيَطُورُ فِيهَا 214 الْيُونْدَانُ وَالْفِلْسَانُ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ ، فَذَلِكَ

دَلِيلٌ عَلَى 215 إِمْكَانِهِ فِي الْآخِرَةِ . وَكَذَا وَجُودُ 216 وَإِذْ فِيهِ الْيَسِيرَانُ الْمُسْتَعِيرَةُ

217 وَالسَّلَاسِلُ وَالْأَغْلَالُ يَعْدَبُ 218 بِهَا النَّاسُ لَيْسَ مِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ
وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ وَفُوعِهَا فَيَجِبُ أَنَّ

(210، 210) - ساقط من م ، و . (211، 211) - ساقط من ج ،

212- م ، و ؛ لم يظهر ، 213- 1 ب ، ج ، م ، و ؛ أخره ،

214- ب ؛ بها ، 215- ساقط من م ، و ،

216- ب ، ج ، م ، و ؛ وجد ، 217- م ، و ؛ السرعة ،

218- و ؛ يعذب ،

(77) - رواه ابن ماجه في سننه / دار إحياء التراث العربي من 1438 ، ك ؛ الزهد ، ب ؛ ذكر الحوض ؛ و ؛ 4301 .

(78) - الأباريق وقيل الآنية ، انظر فتح الباري ج 11 ص 472 ، المنجد في اللغة والأعلام ص 703 .

(79) - رواه البزار في صحيحه / دار الفكر ج 7 م 4 ص ك ؛ الرقائق ، ب ؛ الحوض ، فتح الباري شرح صحيح البزار / المستطاني ج 11 ص 463 ، 6579 باب في الحوض ، مسلم في صحيحه / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 4 ص 1793 ، ك ؛ الفضائل ، ب ؛ إنبات حوض نبينا محمد [ص] ، ر ؛ 27 .

(80) - لعله أراد شرح المعالم . الورقة (218 / ب) .

يَكُونُ وَقُرْعَهَا 219 حَقًّا وَأَصْلُ الْجَنَّةِ الْبَسْتَانُ .
 وَفِيلٌ هِيَ مِنَ الشَّجَرِ الْمَتَكَاتِفِ الْمُخَلِّلِ 220 يَالْتِفَافِ أَغْصَانِهِ وَهَذَا لَا يَنَافِي
 الْأَوَّلَ . وَتَطْلُقُ عَلَى دَارِ الثَّوَابِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْجَنَانِ .
 وَسَمَّيْتُ يَالْجَنَّةَ الَّتِي هِيَ الْجَنَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ جَنَّةٍ إِذَا سَتَرَهُ كَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا سَتَرَةٌ
 وَاحِدَةٌ لِمَرْطِلِ الْبَقَافِ أَغْصَانِهَا .
 وَالتَّرَكِيبُ دَائِرٌ فِي هَذِهِ الْمَسَادَةِ عَلَى مَعْنَى السِّتْرِ . وَمِنْهُ الْجُنُونُ وَالْجِنُّ
 وَالْجِنُّ .
 وَالنَّارُ مُؤَنَّثَةٌ وَاللَّهْبُ مَنقُوعَةٌ عَنْ وَائِدٍ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالنَّكْسِيرِ فَقَدْ
 صَغُرَتْ عَلَى نُوبِيَّةٍ وَكُسِّرَتْ عَلَى بِنَرَانٍ وَنُورٌ فِي الْكَثَرَةِ وَفِي الْقِلَّةِ 221 نِيرُهُ
 وَأَنْوَرُ 222 .

قَالَ الشَّاعِرُ (81) : فَلَمَّا فَدَدْتُ 223 الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطِفْتُ 224
 مَصَابِيحُ شُبَّتْ 225 يَالْعِشِيِّ (82) وَأَنْوَرُ 222 .
 وَقَالَ آخَرُ (83) : شَهِدْتُ وَدَعَوَانَا أُمَيْمَةُ أُنَنَّا
 بَنُو 226 الْحَرْبِ نُصْلَاهَا إِذَا سَبَّ نُورَهَا .

وَتَنَعَ عَلَى النَّارِ الْجَيْشِيَّةَ كَنَارِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
 وَهِيَ جِسْمٌ لَطِيفٌ حَارٌّ 227 مُحْرِقٌ . وَالنُّورُ ضَوْءُهَا وَضَوْءُ كُلِّ نَبِيٍّ ، وَهُوَ تَقْيِصُ
 الظُّلُمَةِ ، وَتَطْلُقُ مَجَارًا 228 عَلَى نَارٍ مَعْنَوِيَّةٍ كَنَارِ الْخَوْفِ وَنَارِ الْمَحَبَّةِ .
 وَتَطْلُقُ مَجَارًا أَيْضًا عَلَى دَارِ عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى 229 لِاشْتِمَالِ ذَلِكَ الدَّارِ عَلَى النَّارِ
 آمَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا . وَ 230 قَوْلُهُ « وَدَوَامُ نَعِيمِهَا » إِلَى آخِرِهِ .
 يَعْنِي أَنَّ ثَوَابَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعَذَابَ أَهْلِ النَّارِ دَائِمٌ لِانْهَائِهِ لَهُ لَأَنَّ دَوَامَ ذَلِكَ مُسْكِنٌ
 يَكُونُ خَلْقُ أَهْلِهِ .

219- ساقط من ب ، 220- ج ، م ، و ؛ المظل ، 221- م ، و ؛ اللغة ، 222- أ ، ج ؛ أنوار ،
 223- م ، و ؛ اشتدا ، 224- ب ؛ وأطفت ، و ؛ وأطفت ، 225- ب ؛ سبت ،
 226- ج ، م ، و ؛ بنوا ، 227- ساقط من ج ، 228- م ، و ؛ مجاز ، 229- زيادة من ب ، ج ، م ، و ،
 230- ب ؛ (*) و .

(81)- البيت من رافية عمر بن أبي ربيعة .
 انظر : ج 2 من 205 من المقتضب للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ت 295 هـ) .
 (82)- وقيل : بالفاء . انظر المرجع السابق .
 (83)- هو حاتم الطائي (... نحو 15 ق . هـ) انظر : موسوعة الشعر العربي / شركة خياط للكتب والنشر
 ط 1 من 510 ، والبيت من بحر الطويل .

وَإِذَا كَانَ الدَّوَامُ مَمَكِنًا وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مُصَرِّحَةٍ بِالْطُّلُودِ الدَّائِمِ (123 / 1) فِي التَّعْيِيمِ الْمُقِيمِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ لِلْكَافِرِينَ فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

وَيَبْطُلُ قَوْلُ أَبِي الْهَذِيلِ (231) بِأَنَّ ذَلِكَ (231) يَنْتَهِي 232 إِلَى سُكُونٍ دَائِمٍ يُوْجِبُ اللَّذَّةَ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَالْأَلَمَ لِأَهْلِ النَّارِ (84).

وَقَوْلُ (85) جَهَنَّمَ بَيْنَ صَفْوَانٍ بِأَنَّ النَّوَابِ وَالْعِقَابَ يَنْقَطِعُ. وَاحْتَجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَمِّيَّةَ أَعْدَادِ أَنْفُسِهِمْ كَانَ جَاهِلًا 223 وَإِنْ عِلِمَ أَعْدَادُهَا كَانَتْ مُتَنَاهِيَّةً. وَرَدَّ بِأَنَّهُ يَعْلَمُهَا غَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الْبَارِي تَعَالَى يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَهَابُهُ 234 لَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ التَّجْهِيلِ 235.

ثُمَّ 236 قَالَ: «وَأَمَّا مَخْلُوقَتَانِ 237 مَمَكِنَتَانِ وَوُفُوعُ ذَلِكَ مَقْلُوعٌ بِوَيْحَرِ الصَّادِقِ».

أَقُولُ: يَتَنَبَّهُ أَنَّ مِنْ جَسَلَةِ مَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِوُجُودِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ مَخْلُوقَتَيْنِ 238 الْآنَ، لِأَنَّ خَلْقَهُمَا الْآنَ مَمَكِنٌ لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرْضِ وَقُوعِهِ مُحَالٌ.

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهَ تَعَالَى 239 عَنْهُمَا بِمَا يَفْتَضِي وَجُودَهُمَا، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. فَجَبَّ اللَّطْفُ بِوُجُودِهِمَا الْآنَ خِلَافًا لِأَبِي هَاشِمٍ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ مِنَ الْمُعْتَرِكةِ (86).

لَنَا عَلَى الْمَطْلُوبِ وَجْهَانِ:

- (231/231) - زيادة من ب، ج، م، و، 232-م: ينته. و: نيته،
233-أ، ب، ج: جهلا، وفي: وحاصلا، 234-أ، و: يتناهى،
235-ساقط من ب، وفي أ: التجليل، 236-زيادة من ج، م، و،
237-و: مخلوقتان، 238-ج، م، و: مخلوقتان،
239-أ، ب، ج، م، و: تعالى.

(84) - عن مذهب أبي الهذيل هذا، انظر: الفرق بين الفرق البغدادية ص 122، 123.

(85) - عن قول جهم هذا، انظر: نفس المراجع السابق.

(86) - انظر طوابع الأثوار / البيضاوي ص 224.

والشامي عبد الجبار هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار والمهذابي (أبو الحسين)، قاض أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، ولي القضاء بالرق، ومات فيها، له تصانيف كثيرة منها: تزييد القرآن عن المعتزلة، والألمالي، وشرح الأصول الخمسة، والمعنى في أبواب التوحيد والعدل ... توفي سنة 415هـ / 1025 م، انظر: الأعلام ط 4 - ج 3 ص 273، المنجد في اللغة والأعلام ص 431.

الْأُولَ : قَوْلُهُ تَعَالَى 239 فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ [وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ] (87) . فَقَدْ اخْتَبَرَ عَنْ إِعْدَادِهَا وَتَهْيِئَتِهَا لِلْمُتَّقِينَ بِلَفْظِ الْمَاضِي فَتَكُونُ الْآنَ وَاقِعَةً وَإِلَّا لَرِمَ الْخَلْفُ وَأَنَّهُ مُعَالٌ .

الثَّانِي : إِخْبَارُهُ 240 عَنْ إِسْكَانِ آدَمَ فِي الْجَنَّةِ وَإِخْرَاجِهِ وَندَ أَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ . وَذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْلُوقَةٌ .

وَأَمَّا خَلْقُ النَّارِ فَتَقُولُ (241) إِنَّ ثَبَتَ (241) وَجُودَ 242 الْجَنَّةِ ثَبَتَ وَجُودِ النَّارِ لَكِنْ 243 الْمُسَدَّمُ حَقٌّ فَالْتَّالِي مِثْلُهُ .

أَمَّا السَّلَامَةُ فَلِعَدَمِ الْفَائِلِ بِالْفَرْقِ . وَأَمَّا النَّبَاتِيَّةُ فَجَلِيَّةٌ . وَمِنْ السَّمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى [(244) فَاتَّقُوا 244 النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ] (88) . وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ مِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى .

وَ 245 قَالَ الْمَتَكِرُونَ مَا ذَكَّرْتُمْ وَإِنْ كُلٌّ عَلَى وَجْهِهِمَا لَكِنْ 246 مَعَنَا 247 مَا يَدُلُّ عَلَى عَذَابِهِمَا وَذَلِكَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ لَوْ كَانَتَا مَخْلُوقَتَيْنِ فِيمَا 248 أَنْ يَكُونَا فِي هَذَا الْعَالَمِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ أَوْ فِي عَالَمٍ آخَرَ .

فَبِإِنْ كَانَتَا 249 فِي هَذَا الْعَالَمِ فِيمَا أَنْ يَكُونَا فِي عَالَمِ الْإِفْلَاقِ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ حُصُولَ الْحَدَائِقِ الَّتِي تَجْرِي فِيهَا الْأَنْهَارُ وَالْوَادِي الَّذِي فِيهِ الْخَيْرَانُ فِي الْإِفْلَاقِ يَتَنَفَّسُ خَرَقَهَا وَمَخَالَطَتَهَا الْأَجْسَامَ الْقَائِدَةَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْفَلَكَ لَا يَقْبَلُ الْخَرَقَ وَلَا يَخَالِطُ الْقَائِدَاتِ كَمَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ .

وَأَمَّا فِي عَالَمِ الْعَنَاصِيرِ أَعْنِي مَا دُونَ فَلَكَ الْقَمَرِ (1/24) وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ . إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ (250) لَكَانَ الْحَشَرُ أَيْضًا فِي هَذَا الْعَالَمِ حَبْسًا وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ (250) لَكَانَ الْحَشَرُ تَنَاسُخًا ، لِأَنَّ التَّنَاسُخَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ النَّفْسِ فِي هَذَا الْعَالَمِ بِيَدَنِ نَعْدَ أَنْ قَارَضَتْ بَدَنًا 251 آخَرَ وَالتَّنَاسُخُ بَاطِلٌ .

(241، 241) - ساقط من م ، و .
 243- ب ، و ؛ لأن .
 245- زيادة من م ، و .
 247- ج ، م ؛ معنى .
 249- ج ، م ؛ و ؛ كانا .
 251- م ، و ؛ بدن .
 242- م ، و ؛ وجد .
 244- ب ، ج ، و ؛ وانها .
 246- ب ، و ؛ لأن .
 248- أ ؛ فإنها .
 (250، 250) - ساقط من ج .

وَلِنْ كَانَتْ فِي عَالَمٍ آخَرَ قَبَائِلُ أَيْضًا ، لِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ كُرِّيَ 252 كَمَا لَاحَ فِي مَوْضِعِهِ (89) وَهُوَ أَنَّ الْأَفْلَاقَ وَكِلَيْتَاتِ الْعُنَاصِرِ لِبَسَاطَتِهَا كَذَلِكَ فَلَوْ فُرِصَ عَالَمٌ 253 آخَرَ لَكَانَ كُرِّيًّا 254 أَيْضًا وَيَتَمَحَدَّدَانِ بِجِسْمٍ كُرِّيٍّ 252 بَسِيطٍ كَمَا تَبَيَّنَ فِي إِثْبَاتِ حُدُودِ 256 جِهَاتِ هَذَا الْعَالَمِ وَجَمِيعُهُ يَحْصُلُ بَيْنَهُمَا الْخَلَاءُ إِمَّا لِعَدَمِ 257 تَمَاسُّهِمَا 258 أَوْ لِتَمَاسُّهِمَا (258) عَلَى نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا لَاحَ فِي الْهَنْدَسِيَّةِ . وَهُوَ أَنَّ الْكُرِّيَّيْنِ 259 التَّمَاسُّكَيْنِ إِنَّمَا يَتَمَاسَّانِ عَلَى نَقْطَةٍ .
لَكِنْ 260 الْقُرُولُ بِالْخَلَاءِ بَاطِلٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ 261 فَكَذَا 262 مَا أَدَّى إِلَيْهِ .

فَلَمَّا فِي الْجَوَابِ عَنْهُ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجَنَّةُ فِي الْأَفْلَاقِ ؟
قَوْلُهُمْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ يَلْزَمُ الْخَرَقُ وَهُوَ يَسْتَحِيلُ 263 عَلَى الْأَفْلَاقِ .
فَلَمَّا مَمْنُوعٌ وَلَيْشَ نَتَلَسَّأُ بِحِفْظِهِ فَلَا نَسِيلُ طَرْدِهِ فِي جَمِيعِ الْأَفْلَاقِ إِذْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى مُحَدَّدِ 264 الْجِهَاتِ الَّذِي سَمَّاهُ الشَّرْعُ بِالْعَرْشِ 265 دُونَ سَائِرِ الْأَفْلَاقِ وَتَحْتَ لَا نَقُولُ بَلَّا 266 الْجَنَّةُ فِي الْعَرْشِ حَتَّى يَلْزِمُنَا خَرَقُهُ بَلْ نَقُولُ الْجَنَّةُ فَوْقَ 267 السَّمَاءِ السَّابِعَةِ تَحْتَ الْعَرْشِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى 268 : [عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى] عِنْدَهَا جَنَّةُ النَّارِ (90) .

وَالسِّدْرَةُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ . وَسُمِّيَتْ بِالْمُنْتَهَى لِأَنَّ أَوْهَامَ الْخَلَائِقِ 269 تَنْتَهِي إِلَيْهَا وَلَا تَتَعَدَّاهَا 270 . وَقَدْ صَحَّ فِي الْأَثَرِ أَنَّ الدَّرَجَةَ السُّفْلَى مِنَ الْجَنَّةِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْآيَةُ شَاهِدَةٌ لِهَذَا الْأَثَرِ . وَقَدْ وَرَدَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
(سَقَفُ الْجَنَّةِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ) (91) .

- | | | |
|------------------------------------|----------------------------------|----------------------------|
| 252- م ، و ؛ كوري . | 253- ب ؛ علم . | 254- م ، و ؛ كوريا . |
| 255- ب ، ج ، م ، و ؛ تنجذال . | 256- ب ، ج ، م ؛ همد ، أ ؛ عدد . | 257- و ؛ أما العدم . |
| 258(259)- زيادة من ب ، ج ، م ، و . | 259- م ، و ؛ الكوترين . | 260- ب ، و ؛ لائن . |
| 261- أ ؛ موشين . | 262- أ ؛ وكذا . | 263- م ، و ؛ يستحيل . |
| 264- أ ؛ مجرد . | 265- م ، و ؛ العرش . | 266- ج ؛ بالجنة . |
| 268- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى . | 269- أ ؛ الخلق . | 270- م ، و ؛ ولا تتعداها . |

(89)- انظر من 223 من هذه الرسالة . (90)- النجم 14 ، 15 .
(91)- لم أوقف عليه بهذا اللفظ ولكن ورد بلفظ : (ومن فوقها يكون العرش) .
انظر : صحيح الترمذي ج 10 ص 7 / مطبعة الصاوي . ك ؛ ابواب صفة الجنة . ب ؛ ما جاء في صفة درجات الجنة ؛ انظر : تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول / عبد الرحمن بن علي ؛ ج 4 ص 147 .

وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَاحَاةِ مَعَ الْفَلَاسَةِ : الْجَنَّةُ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا الْعَالَمِ . وَقَوْلُهُمْ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَلِمَ الْخَلَاءُ وَهُوَ بَاطِلٌ .

قُلْنَا : بَطْلَانُ الْخَلَاءِ مَمْنُوعٌ وَكَذَا بَسَاطَةُ كُلِّ مُحِيطٍ وَاسْتَلْزَامُهُ كُرْبَةً 271 الشَّكْلِ ، وَلَيْزَنَ سَلَمَتَا ذَلِكَ فَلَمْ لَا يَمُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَالَمُ وَذَلِكَ 272 مَرَكُوزَيْنِ فِي تَحْنٍ 273 كَرَّةٍ أَعْظَمَ مِنْهَا (92) .

قَالُوا لَوْ كَانَتِ الْجَنَّةُ مَوْجُودَةً لَكَانَتْ دَائِمَةً 274 لِقَوْلِهِ تَعَالَى 275 :

[أَكْلُهُمْ دَائِمٌ] (93) . وَلَيْسَتْ دَائِمَةً 275 لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (94) قُلْنَا : الْمَلَامَةُ مَمْنُوعَةٌ وَمَا ذَكَرْتُمْ فِي بَيَانِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى [أَكْلُهَا دَائِمٌ] (93) الْمُرَادُ بِالْأَكْلِ إِنْسَا هُوَ الْمَأْكُولُ وَهُوَ تَمَرُ الْجَنَّةِ بِاتِّسَاقِ الْمَفْسِيرِينَ وَذَلِكَ غَيْرُ دَائِمٍ ضَرُورَةً فَتَأْيِيهِ عِنْدَ أَكْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَهُ ، فَتَعَيَّنَ 276 حَمْلُ دَوْلِ الْأَكْلِ عَلَى مَا يَتَبَدَّدُ (1/125) مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ وَذَلِكَ لَا يَنَافِي عَدَمَ الْجَنَّةِ . سَلَمَتَا الْمَلَامَةِ وَلَيْكِنْ 277 لَا نَسْلِمُ الثَّانِيَةَ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : [كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (95) . لَا نَسْلِمُ فِيهِ الْعُسُومَ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَى الْمُتَطَلُّوبِ . سَلَمَتَا الْعُسُومِ لَفَةً غَيْرَ أَنَّ الْمُرَادَ يَقُولُهُ تَعَالَى 278 :

[كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] (95) .

كُلُّ شَيْءٍ مَيِّتٌ عَلَى مَا قَالَهُ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ثُمَّ 279 قَالَ « وَأَنْ وَعِيدَ أَهْلَ الْكِبَائِرِ مُنْقَطِعٌ وَأَنْ وَعِيدَ الْكُفَرَةِ 280 دَائِمٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعَانِدٍ 281 » .

أَقُولُ : يَعْنِي أَنَّ وَعِيدَ الْمُؤْمِنِينَ 282 الْمُرْتَكِبِينَ لِلْكِبَائِرِ الَّذِينَ مَاتُوا وَلَمْ يُوَفَّقُوا إِلَى التَّوْبَةِ وَلَمْ يَغْفِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مُنْقَطِعٌ . أَيْ غَيْرُ دَائِمٍ لَهُمْ .

- | | |
|--|-------------------------------------|
| 271- أ : كَلِمَةٌ ، م ، و ؛ كُورِيَّةٌ . | 272- أ : وَثَاكٌ . |
| 273- م ، و ؛ تَحْنٌ . | 274- م ، و ؛ دَائِمًا . |
| 275- ب ، ج ، م ؛ دَائِمٌ . | 276- و ؛ فَيَعْنِي . |
| 277- ب ، و ؛ وَلَافٍ . | 278- زِيَادَةٌ مِنْ ب ، ج ، م ، و . |
| 279- زِيَادَةٌ مِنْ ج ، م ، و . | 280- و ؛ الْكَفَارَةُ . |
| 281- م ، و ؛ مَعَانِدًا . | 282- أ ؛ الْمَذْنِبِي . |

(92)- نفس الرد الذي ذكره البيضاوي - انظر : طوابع الأنوار ص 224 . (93)- الرد 36 ، (94)- التلخيص 88 . (95)- التلخيص 88 .

فَلَا يُخْلَدُ مُسْلِمٌ فِي النَّارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ (96).
وَأَمَّا وَعَيْدُ الْكُفَّارِ فَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ مَخْلُودُونَ 283 فِي النَّارِ أَبَدًا فَلَا
بِهَيَاةٍ لَهُمْ فِيهَا وَلَا عَايَةٍ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي عَثَرِ مَا آتَى .
وَسَوَاءٌ كَانَ كُفْرُهُمْ عَيْنًا وَهُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ ظُهُورِ الْحَقِّ لَهُمْ أَوَّلًا وَهُمْ الَّذِينَ
نَظَرُوا وَاجْتَهَدُوا فَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا 284 . لِجَهْلِهِمْ وَجُوبِ
النَّظَرِ .

فَإِنْ قُلْتُ : قَوْلُ نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي طَوَالِغِهِ (97) : / يَرْجَى عَفْوُ الْكَافِرِ
السَّالِغِ فِي اجْتِهَادِهِ الطَّالِبِ لِلْهُدَى 258 بِفَضْلِهِ (98) وَلُطْفِهِ / وَقَوْلُ
السَّيِّفِ فِي مَخْتَصَرِهِ : / قَالَ الْجَاوِظُ (99) : لَا إِثْمَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ 286 وَزَادَ
الْعَنْبَرِيُّ : كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْعَقَلِيَّاتِ مُصِيبٌ (100) . يَنْقِصُ مَا ذَكَرْتُ 287 مِنْ
الْإِجْمَاعِ 288 فِي الْكَافِرِ الْمُجْتَهِدِ (288) .

قُلْتُ : أَمَّا تَجْوِيزُ الْعَفْوِ عَنِ الْكَافِرِ الْمُجْتَهِدِ فَخِلَافٌ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ وَقَوْلُ
289 الْجَاوِظِ وَالْعَنْبَرِيِّ خِلَافُ الشَّرِيعَةِ . إِذِ الشَّرِيعَةُ جَاءَتْ 290 بِالدِّمِّ عَلَى
الْكُفْرِ وَالْعِقَابِ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فِي الدُّنْيَا وَالْوَعْدِ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ .
وَلَمْ يَغْدِرِ الشَّرِيعُ أَحَدًا مِنَ الْكُفَّارِ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَعَبْدِهِ . وَتَبَتِ
الْإِجْمَاعُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ فَالْمُخَالَفُ مَحْجُوجٌ بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ مِنْ قَبْلِهِ فَلَا
يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ . وَمَا ذَكَرَهُ نَاصِرُ الدِّينِ كَمْ يَسْلَمُ لَهُ وَتَارَعَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ فِي
ذَلِكَ وَهُوَ جَدِيرٌ بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ .

283- أ ، ب ، ج ، خالدون ، 284- وينظر .

284- أ ، م ، و ؛ البدي ، 286- ج ، م ، و ؛ المجتهدين .

287- م ، و ؛ ذكره ، 288 ، 288- ساقط من م ، و ،

289- و ؛ وقال ، 290- ساقط من ب ، ج .

(96)- انظر البغدادي : الفرق بين الطرق / تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ص 348 ،

(97)- انظر : ص 223 من شرح مطالع الانظار على متى طوابع الاثوار (مرجع سبق ذكره) .

(98)- في كل النسخ ؛ من فضله . ولعل الصواب ما أتيت . انظر : نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

(99)- في منتهى الوصول والأمل (4) والعنبري .

(100)- الكلام مثله المؤلف من كتاب منتهى الوصول ... ص 211 (بتصرف) .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمَكْلَفَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا فَإِنْ كَانَ مُطِيعًا قَالَهُ تَعَالَى
 291 يُثَبِّتُهُ عَلَى جِهَةِ التَّفْضِيلِ 292 عِنْدَنَا وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا أَوْ
 عَبْرُ كَافِرٍ ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَهُوَ أَتْيَدُّ الْخُلُودِ فِي النَّارِ .
 وَأَمَّا الْعَاصِي الَّذِي لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَانَتْ مَعْصِيَتُهُ كَبِيرَةً 293 وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ
 فَاخْتَلَفَ فِيهِ 294 مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ . وَالثَّانِي : مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ .
 فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَاخْتَلَفَ فِيهِ 294 عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهُمَا : قَوْلُ أَهْلِ (126 / 1)
 السُّنَّةِ أَنَّ 294 مَرْتَبُ الْكَبِيرَةِ أَوْ 295 الْمُدَاوِمِ عَلَى الصَّغِيرَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 يَسْمَى مُؤْمِنًا فَاسِقًا . قَالُوا : وَ 294 مَنْ فَعَلَ صَغِيرَةً وَاحِدَةً يَسْمَى مُؤْمِنًا
 عَاصِيًا . وَالثَّانِي لِلْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ لَا يَسْمَى مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا بَلْ هُوَ فَاسِقٌ (101) .
 وَالثَّلَاثُ لِلْخَوَارِجِ أَنَّهُ كَافِرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى 296 : [وَمَنْ كَفَرَ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ] (102) . وَالرَّابِعُ لِلْأَزْوَاقِ (103) قَالُوا : هُوَ مُشْرِكٌ
 297 . وَالْخَامِسُ لِلرِّيَاضِيَةِ (104) قَالُوا هُوَ كَافِرٌ الْبَيْعَةِ . وَالسَّادِسُ لِأَبِي
 الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ مُنَافِقٌ . وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ
 مَذَاهِبٍ : أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الشَّرْجِيَّةِ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ . وَقَانِيهَا : قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ
 وَالْخَوَارِجِ أَنَّهُ يُقَطَّعُ بِعِقَابِهِ (105) .

291- ساقط من م ، و . 292- و التفضيل . 293- أ ؛ كثيرة .

294- ساقط من م ، و ، 295- م ، و ؛ و ، 296- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ و ، 297- م ، و ؛ مشترك .

(101)- انظر قولهم هذا في الطرق بين الطرق / البغدادي ص 115 ، (102)- المائدة 46 ،
 (103)- طائفة من الخوارج ، اتباع نافع بن الأزرق (ت 65 هـ / 685 م) قتل في وقعة دولاب أيام خلافة
 عبد الله بن الزبير ، انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 569 ، المال والنمل / الشهرستاني - تحقيق
 عبد الوكيل - مؤسسة الحلبي - ج 1 ص 118 ،
 وقد أكثرتهم الأمة ببيع منها ؛ أن دار محاسنهم دار كفر ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وانكارهم
 الرجم ، وعدم قاضهم الحر على قائف الرجل المحصن وقطعهم يد السارق في القليل والكثير ، ... وقد قالوا
 في أصحاب الذنوب أنهم مشتركون ، انظر الفرق بين الفرق / البغدادي تحقيق محمد سمي الدين عبد
 الحميد / المكتبة العصرية ص 84 ، 85 ، 91 ،

(104)- طائفة من الشيعة تقول بإمامة زيد بن علي بن أبي طالب في أيام خروجه ، وكان ذلك في زمن
 هشام بن عبد الملك (أبو الوليد) الخليفة الأموي توفي سنة 125 هـ) انظر الفرق بين الفرق ص 22 ،
 المنجد ص 282 ،

(105)- انظر المال والنمل / أشهر تستاني / تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ج 1 ص 45 .

وَنَالِيهَا : قَوْلُ مَنْ لَمْ يَنْقَطْ لَا يَلْعَنُوا وَلَا يَلْعَابُ ، بَلْ 298 هُوَ فِي الْمَشِيئَةِ
وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ . أَمَّا بَعْدَ 299 تَقْرِيرِ الْمَذَاهِبِ فَالذَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ
الْمُرْجَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الذُّنُوبَ الصَّادِرَةَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ صَحَرَةً بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْمُرْجَةِ
وغيرهم وَمَا هَذَا سَأَلَهُ 300 فَلَا يَمْنَحُ مِنَ التَّوَاذُعِ عَلَيْهِ وَاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِهِ
وَنَالِيهَا 301 : أَنَّهُ مُلَاحَظٌ مَذْمُومٌ عَلَى التَّعَصُّبِ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّوْمِ مِنَ الْعُقُوبَةِ إِذْ
لَا مَتْنٌ لِلْعُقُوبَةِ إِلَّا مَا يَنْتَضِرُّ بِهِ الْإِنْسَانُ 302 ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّوْمَ وَالذَّمَّ 303
مِمَّا يَنْتَضِرُّ بِهِ كُلُّ عَاقِلٍ فَكَانَ عُقُوبَةً .

قَالُوا مَا ذَكَرْتُمُوهُ وَإِنْ كُلٌّ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ غَيْرَ أَنَّهُ مُعَارِضٌ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ
بِمَا يُدَلُّ عَلَى عَدَمِهِ وَذَلِكَ مِنْ وَجُوهٍ .

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : [كَلِمَاتٍ أَلْفِي فِيهَا فَوُجَّ سَأَلَهُمْ خَزَنَتَهَا] (106) الْآيَةُ .
فَذَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مُكَذِّبٌ يَأْتِيهَا اللَّهُ تَعَالَى 304 ؛ وَالسُّؤْمُنُ غَيْرُ
مُكَذِّبٍ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ .

وَنَالِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ
وَتَوَلَّى] (107) . وَالسُّؤْمُنُ غَيْرُ مُكَذِّبٍ فَلَا يَكُونُ مُعَذَّبًا .

وَنَالِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [قُلْ لِيَسِيَدي 305 الَّذِينَ اسْتَرْفَعُوا 306 عَلَى
أَنْفُسِهِمْ] (108) الْآيَةُ . حَصَّنَ مِنْهَا الْكَافِرُ وَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْعُمُومِ .

وَرَابِعُهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى 304 : [وَإِنْ رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ] (109)
وَهُوَ يَعْنِي 307 كُلَّ ظَالِمٍ سِوَا تَابٍ أَوْ لَمْ يَتُبْ . حَصَّنَ مِنْهَا 308 الْكَافِرُ وَبَقِيَتْ
عَامَّةٌ فَيَسَا عَدَاؤُهُ .

298- 1 : وهو .
300- م : و ؛ شكنه .
302- ب : الإنسان .
304- 1 ، ب ، ج ، م : و ؛ تعالى .
(306، 306)- زيادة من : و .
308- ساقط من : م ؛ و .

(106)- الملك 3
(108)- الزمر 50 .

(107)- طه 47 .
(109)- الرعد 7 .

وَحَامِسُهَا : أَنَّ الْإِيمَانَ أَقْوَى مِنَ الْكُفْرِ فَلَمَّا لَمْ يَنْفَعْ مَعَ الْكُفْرِ شَيْءٌ مِنْ الطَّاعَاتِ وَجَبَ 308 أَنْ لَا يَضُرَّ مَعَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي .

وَمِنْ السُّنَّةِ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 309 أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ رَضِيَ 310 وَإِنْ سَرَقَ) (110) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ 311 إِلَّا مُؤْمِنٌ .

وَالْجَوَابُ : هُوَ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ أَنْ لَوْ ثَبَتَ الصُّمُومُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النُّصُوصِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ . وَيَتَقَدَّرُ التَّسْلِيمُ يَجِبُ اعْتِقَادُ الْفُخْصِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا جَمْعًا (127 / 1) بَيْنَ الْأَدْلَةِ .

وَأَيْضًا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَدْلَةِ تَعَارُضُهُ أَدْلَةٌ أُخْرَى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَيَسْلَمُ الدَّلِيلُ .
أَمَّا الْكِتَابُ 312 فَآيَاتُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [إِنَّمَا مَن تَيَّاتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ] (111) .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى 313 : [فَأَمَّا مَن طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ 314 الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ النَّارُ] (112) .

وَالآيَاتُ فِي هَذَا النَّوعِ كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ غَسَبَ شَجَرًا مِنْ أَرْضِ طَوْقِهِ اللَّيْلَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) (113) . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ .
وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِنُفُوذِ الْوَعِيدِ وَهُمْ الْمُفْتِرِزَةُ (114)
فَالْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ .

309-1 ، ب : عليه السلام ، 310-1 ، ب ، ج : زنا

311- ساقط من م ، و ، 312- ساقط من و ،

313- زيادة من ب ، ج ، 314- ب ، ج ، م : الحيوة .

(110) - أخرجه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 8 ص 496 ، ك : التوحيد ب :

كلام الرب مع جبريل . (111) - طه 73 ، (112) - النازعات 37 ، 38 ،

(113) - رواه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 4 ص 74 ، ك : بدء الخلق ، ب : ماجاء في سبع أراضٍ ،

مسلم في صحيحه / انارة البحوث العلمية السعودية ج 3 ص 1230 ، ك : المسافة ،

ب : تحريم الظلم ونصب الأرض وغيرها . و : 138 ، 139 .

(114) - انظر الابانة عن اصول الديانة / الاشعري - تحقيق : د . فؤيد حسين ص 17 من نص الكتاب .

أَمَّا الْمَقْصُولُ : فَهُوَ أَنْ نَقُولَ : الْعَفْوُ وَالصَّفْحُ عَنْ مَسْتَحِقِّ الْعُقُوبَةِ مَجْمُودٌ عِنْدَ الْمُقْلَاءِ 315 ، وَمَعْدُودٌ فِي الْمَكَارِمِ وَالْمَعَالِي وَصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْمَدْحِ وَلِذَلِكَ نَدَبَ الشَّرْعُ إِلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى 316 : [وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَضَحَّحُوا وَتَغْفِرُوا قِيلَ لِلَّهِ غَفُورٌ رَحِيمٌ] (115) .

وَمَا هَذَا شَأْنُهُ فَكَيْفَ يَكُونُ مَسْتَنِعًا .

(317) وَأَمَّا الْمَقْصُولُ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَالْإِجْمَاعُ .

أَمَّا الْكِتَابُ (317) فَأَيَّاتُ وَنَهَايُ قَوْلُهُ تَعَالَى 316 : [وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ] (116) وَقَوْلُهُ : [أَوْ يُوبِقْهُمْ يَمَّا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ] (117) .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مِنْ أَسْمَائِهِ الْعَفْوُ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ .

فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعَفْوِ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِسْقَاطِ الْعِقَابِ وَمِنْهَا الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى 316 غَافِرًا وَغُفُورًا وَغَفَّارًا .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَحَسَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ (شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ مِنْ أُمَّتِي) (118) وَعَنْهُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى 318 : (وَهَرَّتِي وَجَلَّيْ لَأُخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (119) .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ وَإِذَا بَطَلَ قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ وَقَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ تَعَيَّنَ الثَّالِثُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِنُفُوذِ الْوَعِيدِ الْمُنْكَرُونَ لِلْعَفْوِ بِأَنَّ 319 قَالُوا هَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ الدَّلِيلِ عَلَى الْعَفْوِ وَالْغُفْرِانِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَصْحَابِ الْكِبَايِرِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ مُقَارَضٍ

315-1، و؛ القلا ، 316-1، ب، ج، م، و؛ تلي . (317، 317)- ماقطن ج .

318-1، ب، ج، م، و؛ تلي . 319-م، و؛ أن .

(115)- الثناين 14 ، (116)- الشورى 23 ، (117)- الشورى 31 .

(118)- مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر 3 ص 213 ، صحيح الترميني / مطبعة الصاوي ج 9 ص 266 ك ؛ القيامة ، ب ؛ ما جاء في الشفاعة ، سنن ابن ماجه / دار أحياء التراث العربي ج 2 ص 1441 ، ك ؛ الزهد ، ب ؛ نكر الشفاعة ،

(119)- صحيح مسلم / ادارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 184 ، ك ؛ الايمان ، ب ؛ أدنى أهل الجنة منزلة ر ؛ 2326 .

بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَيْضِ وَذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .
 أَمَّا الْكِتَابُ 320 فَآيَاتٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى 318 : [وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
 فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا] (120) . وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ جَزَاءَهُ 321 ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَصِلَ
 إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [مَنْ 322 يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ] (121) .
 وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَنْ يَعْصِ 323 إِلَهَ وَرَسُولَهُ 324 وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ 324]
 نُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا] (122) .
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : [وَمَنْ يَعْصِ 323 إِلَهَ وَرَسُولَهُ قِيْلَ لَهُ تَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا
 أَبَدًا 324] (123) .
 وَمِنْهَا مَا حَكَاهُ 326 اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِ الْمَرْجُوعَةِ : [وَقَالُوا (128 / 1) لَنْ
 نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً] (124) . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَذَّبَهُمْ بِقَوْلِهِ [قُلْ اتَّخَذْتُمْ
 عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَكُمْ] (124) .
 ثُمَّ ذَكَرَ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فَقَالَ 327 : [بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ
 خِطْبَتُنَا فَذُوقْ لِقَاءَ أَصْحَابِ الْبَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] (125) .
 وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (بَيْنَ الْعَبْدِ وَ 328 بَيْنَ الشَّرِكِ أَوْ 329 الْكُفْرِ
 تَرْكُ الصَّلَاةِ) (126) . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (330 وَلَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يُسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يُسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (127) .

320- ساقط من و .

321- أ : جزاؤه .

322- ح : (3) و .

(324 ، 324) ساقط من م و ، و .

323- م : و ؛ يعصى .

324- ج : خلنا .

326- أ : حكى .

327- و : فقللى .

328- ب : أوز .

329- أ : و .

330- زيادة من ب ، م و ، و .

(120)- النساء 92 . (121)- النساء 122 .

(122)- النساء 14 . (123)- الجن 23 .

(124)- البقرة 79 . (125)- البقرة 80 .

(126)- صحيح مسلم إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 88 ، ك : الإيمان ب : بيان الطلاق اسم الكفر

على من ترك الصلاة ، و : 134 .

(127)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 76 ، ك : الإيمان ب : بيان نقصان الإيمان

: 100 ، صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 10 ص 91 ، ك : الإيمان ب : ما جاء لا يزني الزاني وهو

سرم .

وَالْجَوَابُ : أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعَارِضِ بِآيَاتِ الْوَعِيدِ 331 لِآيَاتِ الْوَعِيدِ فَقَدْ أَجَابَ آيُسْنَا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ :

الْأَوَّلُ : لَا نَسْلَمُ أَنْ صِفَةَ 332 مَنْ فِيمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ لِلْعُسُومِ . وَاللَّيْلُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ صِفَةَ 332 مَنْ جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَارَةً لِلْعُسُومِ وَتَارَةً لِلْعُسُومِ وَالْمَسَارِ وَالْإِسْتِرَاكُ خِلَافَ الْأَصْلِ فَتَجْعَلُ حَقِيقَتَهُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَرَكِ ذَنْبًا لِلْمُخْذُورِينَ وَإِذَا 333 كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ .

سَلَّمْنَا أَنَّهَا لِلْعُسُومِ وَكَيْفَ 334 إِفَادَتُهَا لِلْعُسُومِ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا ، الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ وَالثَّانِي مَسْلُومٌ . سَلَّمْنَا أَنَّهَا تَفِيدُ الْعُسُومَ إِفَادَةً قَطْعِيَّةً كَيْفَ 335 لَا يَبُحُّ الْأَسْتِدْلَالُ بِهَا إِلَّا أَلَّا يُوْجَدَ شَيْءٌ 331 مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ فَلَمْ قُلْتُمْ : إِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَخْصَصٌ وَعَدَمُ الْوُجُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ 337 . سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَخْصَصٌ وَكَيْفَ 334 عُمُومَاتِ الْوَعِيدِ (338 رَاجِعَةٌ عَلَى عُمُومَاتِ الْوَعِيدِ وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ .

أَحَدُهَا أَنَّ عُمُومَاتِ 339) الْوَعِيدِ 338 أَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُ أَرْجَحُ ؛
وَالثَّانِي أَنَّ آيَاتِ 340 الْوَعِيدِ خَاصَّةٌ بِحُلِّ الشَّرَاحِ وَآيَاتِ الْوَعِيدِ مَتَنَوَلَةٌ لِمَحَلِّ الشَّرَاحِ بِعُمُومِهَا وَالْخَاصُّ مَقْدَمٌ عَلَى الْعَامِّ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ آيَاتِ الْوَعِيدِ دَالَّةٌ عَلَى الرَّحْمَةِ وَآيَاتِ 340 الْوَعِيدِ دَالَّةٌ عَلَى الْقَضَبِ وَالرَّحْمَةِ أَرْجَحُ إِذْ هِيَ أَسْبَقُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاكِيًا عَنْ رَبِّهِ : (رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي) (128) . وَقَدْ قَالَ بَحْيِيُّ بْنُ مَعَاذٍ (129) : / : إِلَهِي 341 إِذَا

332- م ، و ؛ صفة .

334- ب ، م ؛ لاغز .

336- م ، و ؛ المخصوصات .

(338-338) ساقط من ج .

340- أ ؛ نهاية .

331- ساقط من م ، و .

333- ب ؛ وإذا .

335- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

337- ب ، ج ، م ، و ؛ الوجود .

339- ب ؛ عيانات .

341- أ ؛ إلهي ، م ، و ؛ إلهي .

(128)- مسند أحمد بن حنبل / دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 397 .

(129)- يحيى ابن معاذ ، أبو زكرياء الرازي الواعظ ... روى عنه الفرياء من أهل الري ، وهيتان ، وخراسان أحاديث مسندة قليلة . وكان قد اختلف عن الري وسكن نيسابور إلى أن مات بها . توفي سنة 258 هـ .

اسطر : تاريخ بغداد ج 14 ص 208 .

طبقات الصوفية / لأبي عبد الرحمن السلمي (ت 412 هـ) تحقيق : نور الدين ص 107 دار الكتاب العربي - مصر ، الأندلس / الزركلي م 8 ص 172 .

كَانَ تَرْجِيحُ سَاعِيهِ يَهْدِمُ كَثْرَ سَبْعِينَ سَنَةً فَمَوْجِدٌ سَبْعِينَ سَنَةً كَيْفَ لَا يَهْدِمُ مُنْجِيَّةً سَامِيَةً. إِلَهِي 342 لَمَّا كَانَ الْكُفْرُ لَا يَنْفَعُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَ مُسْتَمْسِكِي الْعَدْلِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَضُرُّ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّقَاصِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا أَقْلَ مِنْ رَجَاءِ الْغُفْرِ (130).

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَسْتَدِلُّونَ بِهَا فِي هَذَا الْقَضِئِ فَالْجَوَابُ عَنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : التَّأْوِيلُ ، وَالثَّانِي : الْمَعَارِضَةُ .

فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَإِنَّ بَقَالَ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الشَّرِكِ أَوْ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ) (131) حَرَجٌ مَخْرُجُ التَّغْلِيظِ . أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى مَنْ تَرَكَهَا جَزَاءً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لَا يَزِنِي الرَّائِي 343 حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (132) .

فَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ (129/1) عَمْرٍ (133) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ 344 إِنْكَارُهُ

وَتَغْلِيظُ الرَّاوِ فِيهِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ (لَا يَزِنِي مُؤْمِنٌ)

وَلَا يَسْرِقُ مُؤْمِنٌ) . وَعَلَى تَسْلِيمِ يَحْتَمِلُ وَجْهًا مِنَ التَّأْوِيلِ .

أَحَدُهَا 344 : لَا يَزِنِي حِينَ يَزِنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ أَيْ كَامِلُ الْإِيمَانِ .

وَالثَّانِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَحِلٌّ لِذَلِكَ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ مَعْنَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ أَيْ آمِنٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ . وَهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ تَدْفَعُ

قَوْلَ الْخَوَارِجِ إِنَّهُ كَافِرٌ ، وَقَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ (134) إِنَّ الْقَاسِقَ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا .

342- أ، م، اللهي، و، الإلهي . 343- زيادة من ب، ج، م، و .

344- ساقط من م، و .

(130)- لم أعرش على هذا القول في بعض من مضامنه .

(131)- انظر : الأمامش (126) السابق .

(132)- صحيح مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ج 1 ص 76 . ك : الإيمان ب : شصان لإيمان ر : 100 . صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي ج 10 ك : الإيمان ب : ما جاء لا يزني الزاني وهو مسيس

(133)- عمر بن الخطاب (23 هـ / 644 م) أمير المؤمنين كناه صلى الله عليه وسلم (بأبي حفص) ،

وسماه (بالبارقي) ، أسلم في ذي الحجة ست من البعثة ، توفي شهيدا بيد (أبي لؤلؤة عبد البكير بن

شعبة) ومدة خلافته عشر سنين وستة أشهر . انظر : الشفا / عياض ج 1 ص 113 هـ ، البنجد في اللغة

والاعتقاد قسم الاثلام ص 379 ، خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم / الزمخشري - تحقيق . د .

بهيجة باقر المصني ص 51 المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد 1388 هـ /

1968 م .

344- تارن ذلك بها في الشرق بين الشرق / البغدادي ص 115 .

ثُمَّ قَالَ : « وَأَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْدِيقِ الرَّسْلِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ وَحُجَّتِهِمْ يَوْمَ عَلَى الْأَصَحِّ » .

أَقُولُ : لَمَّا قَرَعَ الْمُصَنِّفُ 2 مِنْ ذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ الْمُشْتَبِلِ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي أَقْصَالِ اللُّغَاتِ 3 ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ كَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَبَعْضِ أَحْكَاسِهِمَا . فَقَالَ « وَأَنَّ الْإِيمَانَ » إِلَى آخِرِهِ 4 .

يَعْنِي أَنَّ مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادَهُ كَوْنُ الْإِيمَانِ عِبَارَةً عَمَّا 5 ذُكِرَ . وَمَعْنَى التَّصْدِيقِ هُوَ قَوْلُ فِي النَّفْسِ يَتَضَمَّنُ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ الْمُعْتَقَدِ . وَلَا يَرَاغُ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ فِي أَهْلِ اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّصْدِيقِ (1) لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ : فَكَانَ يَوْمَ يَكْدَا أَيَّ يَصْدُقُ بِهِ . قِيَادًا فَبِلَ فُلَانٍ يَوْمَ بِالْحَشِيرِ وَالنَّسْرِ لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ مُصَدِّقٌ بِذَلِكَ وَمُعْتَرِفٌ بِهِ . وَنُقِلَ عَنِ الْحَلِيمِيِّ (2) أَنَّهُ قَالَ : الْإِيمَانُ (1/130) مُسْتَقٌ مِنَ الْأَمْنِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْخَوْفِ . وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَذَهَبَ الْأَشْعَرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا 6 ذَكَرَهُ 7 الْمُصَنِّفُ : وَهُوَ تَصْدِيقُ الرَّسْلِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ وَحُجَّتِهِمْ بِهِ .

فَقَوْلُهُ : « تَصْدِيقٌ » جِنْسٌ ، وَتَقْيِيدُهُ : بِالرَّسْلِ مُخْرَجٌ لِتَصْدِيقِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى بِالْإِيمَانِ فِي الْعُرُوفِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِنْ 9 سَمِيَ بِذَلِكَ فِي الْعُرُوفِ اللَّغَوِيَّةِ . وَالتَّصَدَّرَ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَإِنْ قُدِّرَ بِأَنْ وَفَعَلَ الْقَائِلُ فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ تَصَبُّ . وَإِنْ قُدِّرَ بِأَنْ وَفَعَلَ الْمَفْعُولُ ، فَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ . وَتَنَلَّهْرُ قَائِدُهُ ذَلِكَ فِي السَّابِقِ 10 ؛ فَلَوْ قُلْتُ : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ فَلَكَ أَنْ تَقُولَ التَّيَبُّبَيْنِ وَاللَّيْجَانِ بِالتَّصَبُّ وَالرَّفْعِ .

فَالْتَّصَبُ عَلَى التَّحَلُّ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى تَفْدِيرِ أَنَّ 11 أَكَلَ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ ، وَالْبَرُّ عَلَى اللَّفْظِ . وَيَسْتَحِقُّ التَّوَجُّهُ الثَّانِي عِنْدَ بَعْضِ السَّخَرِيِّينَ .

- | | |
|--------------------------|-----------------------------|
| 1- زيادة من ج ، م ، و . | 2- م ، و ؛ المؤلف . |
| 3- ج 1 ، م ، و ؛ تعالى . | 4- ج 1 ، م ، و ؛ باخره . |
| 5- ج 4 ، م ، و ؛ بن ما . | 6- ج 4 ، م ، و ؛ بن ما . |
| 7- ب ؛ ذكر المصنف . | 8- م ، و ؛ وتقييد بالرسول . |
| 9- 1 ؛ وإنما . | 10- و ؛ بالتابع . |
| 11- 1 ؛ أن وكل . | |

(1) - انظر : غاية المرام ص 309 .

(2) - سبق نحوه .

وَفِي الْحَبْرِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ الْأَقْبَرِ وَذِي 12 الطَّلَيْتَيْنِ (14) (5) .

وَقَوْلُهُ : « فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ 13 مَعِيْنَهُمْ بِهِ » .

يُرِيدُ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً كَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَوُجُوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَشْهُورَةِ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَبْرِ الْمَتَوَاتِرِ .

وَتَلْفِيدُ الرَّسْمِ بِهِ مَخْرَجٌ لِمَا لَا يَكُونُ بِهَذَا الْحَبْرِ كَالَّذِي تَبَيَّنَ بِاخْتَارِ الْأَحَادِ ، أَوْ بِالِاجْتِهَادِ ، ثُمَّ إِدْخَالُ لَفْظِهِ (كُلُّ) فِي هَذَا الرَّسْمِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ 14 صَالِحَةٍ فِي تَعْرِيفِ الْمَلْعُونَةِ فَهِيَ هُنَا لِتَأْكِيدِ الْعُصُومِ إِذْ هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظَةِ (مَا) قَمَرُ 15 أَتَكَرَّرَ قَرْدًا وَاحِدًا مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْعَالَمِ 16 سَلِبَ عَنْهُ وَصْفُ الْإِيمَانِ . وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ هَذَا الْعُصُومِ لِامْتِنَاعِ تَخْصِيصِ هَذَا الْعَالَمِ الْمُؤَكَّدِ .

فَيَأْنِ قُلْتُ : قَوْلُ الْمُسْتَشْفِ فِي أُصُولِهِ 17 : / وَفِي إِنْكَارِ حُكْمِ الْجَمَاعَةِ الْقَطْعِيِّ 18 ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ أَنْ تَحَوُّ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسَ يُكْفَرُ / (6) . يَخَالِفُ مَا ذَكَرْتُ لِاقْتِصَائِهِ وَجُودَ قَوْلٍ يَتَعَدَّى تَكْثِيرَ مَنْ أَمَرَ الْعِبَادَاتِ وَهِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ .

قُلْتُ : كَلَامُهُ مَقْصَرٌ لِاقْتِصَائِهِ مَا ذَكَرْتُ ، وَقَدْ تَقَلَّ فِي فُرُوعِهِ الْإِتْفَاقُ ، وَتَقَلَّ

12- أ ، ب ، ج ، م ، و ؛ ذو . 13- ساقط من م ، و .

14- ساقط من ب ، ج ، م ، و . 15- أ ؛ كمن .

16- أ ؛ ب ؛ العالم . 17- م ، و ؛ أصله .

18- م ، و ؛ أميلة .

(4)- الطلبيتين - منى الطنفة ج : طفى ؛ ضرب من الحيات الخبيثة ... انظر ؛ المنجد في اللغة والاعتماد ص 468 .

(5)- أخرجه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 4 م 2 ص 98 - ك ؛ بدء الخلق ، ب ؛ خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ، مسلم في صحيحه / طبعة إدارة البحوث العلمية السعودية ، ج 4 ص 1752 . ك ؛ السلام ، ب ؛ قتل الحيات وغيرها ، ر ؛ 127 ، 128 ، 129

، مالك في الموطأ ص 692 ، ر ؛ 1784

، أحمد في مسنده / دار صادر للطباعة والنشر م 1 ص 121

، الترمذي في صحيحه / المطبعة المصرية بالأزهر ج 6 ص 276 ، ب ؛ ما جاء في قتل الحيات ، ر ؛ 1 ،

(6)- تارن ذلك بما ورد في منتهى الوصول ولأمل في علمي الأصول والجدل / ابن الساجب ص 64 ، دار الكتب العلمية / بيروت ط (1) .

عَبْرَةُ الْاجْتِسَاعِ عَلَى كُفْرِ جَاهِدٍ وَجُوبِ الصَّلَاةِ. وَكَيِّنَ 19 ظَاهِرَ كَلَامِ الْإِمَامِ
الْمُتَارِخِيِّ (7) فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَّةِ مِنْ شَرْحِ التَّلْقِينِ دِرَافِقُ مَا نَقَلَ النَّصِّفُ
وَتَقْلَهُ: / أَمَّا الْعُلُومُ الْفِيهِئَةُ فَلِنَّ الْقَلْبَ مِنْهَا كَالْوَكَايِ الَّتِي بَيَّنَّ 20 عَلَيْهَا
الْإِسْلَامَ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ فَالْمَخَالِفُ كَافِرٌ إِنْ كَذَّبَ فِيهَا مَنْ
جَاءَ بِهَا مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ 21 لِيُنبِئَهُ 22 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُخْتَلِفُ لَهُ
كَافِرٌ وَإِنْ صَدَّقَ مَنْ جَاءَ بِهَا لِيُكَنِّهَ 23 نَارَ عِ فِي وَجُوبِهَا فَقَدْ أَكْثَرَ 24 الْعُلُومُ
الضَّرُورِيَّةَ 25، (1/131) وَبَايَعَتْ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَيْمٌ كَالْحَالِ فِي مَا يَنْبَغِي الزَّكَاةَ
فِي خِلَافَةِ التَّصْديقِ، وَتَأْوِيلُ مَنْ تَأَوَّلَ مِنْهُمْ 26 أَنَّ وَجُوبَهَا سَقَطَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
27: [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً 28] (8). فَلَمْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ بِالْأَخْذِ. وَمَا يَسَوَاهُ مِنَ
الْفِيهِئَةِ الْكُفْرُ وَالْإِتْمُ سَاقِطَانِ فِيهِ. هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ
/ (9).

وَقَوْلُهُ: « عَلَى الْأَصَحِّ » إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ: هُوَ التَّصْديقُ
بِالْقَلْبِ وَالْإِشْرَارُ بِاللِّسَانِ وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ.

وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ عَنِ السَّلَفِ (10) وَرَدَّهُ، وَرَدَّ مَذْهَبَ الْمُعْتَرِكَةِ (29) بِمَا
حَاصِلُهُ أَنَّ يُقَالُ: / لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الطَّاعَاتُ نَفْسُ مَسْمَى الْإِيمَانِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْمُعْتَرِكَةُ (29) أَوْ جُزْءٌ لَمْ يَمَسَّ الْإِيمَانَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ لَكَانَ تَقْيِيدُ

20-1: بينى م، و: بينا .

21-ب: إنكاره م، وإنكاره . 22-ب، ج: (م) عليه السلام م، و: (م) محمد .

23-ب، ج، و: لكنه . 24-ساقط من ج، م، و .

25-م، و: الضرورة . 26-أ: منه .

27-أ، ب، ج، م، و: تعالى . 28-زيادة من ج، م، و .

(29-29) ساقط من ج .

(7)-هو: محمد بن علي بن علي بن عمر التميمي المازري، يكنى أبا عبد الله ويعرف بالإمام أمله من
ماز مدينة في جزيرة صقلية له: شرح البرهان للجويني، وشرح التلخيص ...، توفي عام 536 هـ وعمره
ثلاث وثمانون سنة .

انظر: لبع الأدلة تحقيق، فوقية حسين ص 59 هـ (1)، وأب خلكان . وفيات الأعيان / القاهرة ج 2 ص 287
(2) الشفا ج 2 ص 379 هـ (1) .

(3)-التوبة 104 .

(3)-

(10)-انظر الورقة (248 / أ) شرح المعالم .

الْإِيمَانِ بِالطَّاعَةِ تَكَرَّرًا 30 ، وَبِالْمُعَاصِيَةِ تَقْصًا ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ قَالَتْقَدَّمُ مِثْلَهُ .
أَمَّا السَّرِيَّةُ فَمُطَاهَرَةٌ 31 ، وَأَمَّا اتِّقَاءُ التَّالِي 32 فَلِأَنَّهُ كَوْنٌ كَانَ تَكَرُّرًا أَوْ تَقْصًا
كَمَا قَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى بِالطَّاعَةِ وَالتَّعَاصِيَةِ لِكُنْهَ 33 قَدْ قَبَّهَ بِهِمَا .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَحَيْثُ قَالَ تَعَالَى : [الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ] (11) .
وَأَمَّا الثَّانِي : فَحَيْثُ قَالَ : [الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ] (12) .
قَالَ السَّيْرِيُّ (13) فِي سَرَحِ الصُّبْحِ (14) : / فِي هَذَا الْأَخِيرِ نَظَرٌ لَا يَحْتَدِمُ
إِذْ يُكَابِ الْمُحَرَّمَاتِ لَيْسَ تَقْصًا لِلْإِيمَانِ حَيْثُذُ / .

قُلْتُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِالآيَةِ 34 إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَفْهُومِ حَيْثُ اقْتَضَتْ بِدَلِيلِ
الْخِطَابِ صِفَةَ الْإِيمَانِ مَعَ مَلَائِسَةِ الظُّلْمِ فَلَا تَرِدُ النَّظَرُ . نَعَمْ يَأْتِي النَّظَرُ مِنْ
وَحْدٍ آخَرَ وَذَلِكَ لَمَّا تَرَكْتَ آيَةَ عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِ شَيْ 35 ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ
وَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ ! فَقَالَ : (إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ
اللَّهُ 36 تَعَالَى : [إِنَّ السُّرَّكَ لَنُظْلَمٌ عَظِيمٌ] (15) (16) .

تَنْبِيهِ : إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِيمَانِ الْحَقِيقِيَّ إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ فَقَدْ يُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى
37 التَّطْلُقِ بِاللِّسَانِ ، وَالتَّعَمُّلِ بِالْأَرْكَانِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا مِنْ بَابٍ : إِطْلَاقِ اسْمِ الشَّرْطِ
عَلَى التَّشْرُوطِ ، لِأَنَّ التَّصَدِيقَ شَرْطُ 38 فِي التَّطْلُقِ وَالتَّعَمُّلِ ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ
إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ ، لِأَنَّ التَّصَدِيقَ : سَبَبٌ فِي التَّطْلُقِ وَالتَّعَمُّلِ . فَإِذَا
عَرَفْتَ هَذَا : تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُخَالِفُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْإِيمَانِ عَلَى
الْأَعْمَالِ وَيَزْعُمُ أَنَّ ذَلِكَ يَطْرُقُ بِالْحَقِيقَةِ مَتَنُوعٌ وَإِلَّا لَزِمَ الْإِسْتِزَاكُ وَالْأَهْلُ عُدَّةُ
فَيَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَطْرُقُ بِطَرِيقِ التَّجَارِ لِيُضَوِّحَ الْأَدْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ
حَقِيقَةٌ فِي مَطْلَقِ التَّصَدِيقِ .

30- ساقط من ج . 31- م ، و ؛ فطاهر .

32- م ، و ؛ التالى . 33- ب ، و ؛ لاكنه .

34- م ، و ؛ بالادلة . 35- ج ، م ؛ شد .

36- ساقط من ج ، م ، و . 37- م ، و ؛ عند .

38- ج ، م ، و ؛ بسبب .

(11)- الرعد 30 . (12)- الانعام 83 . (13)- سبقت ترجمته . (14)-

(15)- لقمان 12 .

(16)- أخرجه البخاري في صحيحه م 1 ج 1 ص 26 . ك : الايمان . ب : ظلم دون ظلم ، المكتبة الثقافية / بيروت ، مسلم في صحيحه ج 1 / نشر إدارة البحوث والافتاء والدعوة السعودية ص 114 . ك : الايمان / ب : صدق الايمان وإخلاصه . رقم الحديث 197 .

قَالَ قُلْتُ : كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ (39) عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ ، فَلَا أَصْلَ أَيْضًا عَدَمُ الْمَجَارِ ، وَقَدْ أُطْلِقَ اللَّفْظُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ وَالْأَصْلُ (39) فِي الْإِطْلَاقِ : الْحَقِيقَةُ (17) .
قُلْتُ : مَا ذَكَرْتَهُ حَسَنًا إِلَّا أَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ (132 / 1) الْفِقْهِ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا دَارَ بَيْنَ الْمَجَارِ وَالْإِشْتِرَاكِ فَحَمَلُهُ عَلَى الْمَجَارِ خَيْرٌ (18) مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ لِكَثْرَةِ مَقَاسِدِهِ 40 وَقَلَّتِهَا فِي الْمَجَارِ وَكَثُرَتْهُ 41 وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُخَالَفُ تَقْرِيرًا وَجُوبًا * ، فَلَا يُطِيلُ 42 يَذْكُرُهُ هُنَا .
وَقَدْ احْتَجَّ الْأَمْدِيُّ (19) فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ بِمَا حَاصِلُهُ :
/ أَنْ يُقَالَ : لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْإِيمَانِ فِي اللَّفْظِ هُوَ التَّصَدِيقُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ (43) أَيْضًا ذَلِكَ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ لَوْجِهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ (43) غَيْرَ مَعْنَاهُ فِي اللَّفْظِ لَمَا خَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَرَبَ بِلِسَانِهِمْ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ] (20) .

وَقَانِيهَا : أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فَلَوْ كَانَ مَنقُولًا عَنْ مَوْضِعِهِ 44 الْغَوِيُّ لَيَبْنِيهِ اللَّهُ تَعَالَى لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَيَبْنِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلأُمَّةِ تَبَانًا ظَاهِرًا ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكُنْ لِقَبْلِ الْإِيمَانِ ثَقُلَ الْقُرْآنُ أَلَيْسَ وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهَا وَمَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَا 45 شَتَرَكَ النَّاسُ فِي الْعِلْمِ بِهِ كَمَا يَشْتَرِكُونَ فِي الْعِلْمِ بِأَمْتَالِهِ .
وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ نَفْسُ 46 مَعْنَاهُ فِي اللَّفْظِ / (21) اِنْتَهَى 47 . لَا يُقَالَ : لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ هُوَ التَّصَدِيقُ لَكَانَ إِيْمَانُ

(39) ، (39) - ساقط من و . 40- ب ، ج ، م ، و ؛ + وقتله .

41- أ ، و الكثرة . 42- أ ، ب ، ج ؛ تطول .

x - لعلها ؛ وجوبا ، 43) ، (43- ساقط من ؛ و .

44- أ ، ب ، ج ؛ موضوعه . 45- أ ؛ ما ،

46- ساقط من ؛ م ، و . 47- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

(17)- قارن ذلك بما ورد في مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول / الشريف التلمساني حقه عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1403هـ / 1983 م ص 62 .

(18)- المرجع نفسه .

(19)- سبق التعريف به .

(20)- إبراهيم 5 .

(21)- لم أطلع حتى الآن على هذا المرجع .

النَّبِيِّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَإِيمَانِ الْعَامِيِّ الْعَبِيِّ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ وَاحِدٌ فَلَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَزِيدُ. لِأَنَّا نَقُولُ التَّصَدِيقُ الْوَاحِدُ بِالشَّيْءِ وَإِنْ اسْتَحْصَلَ فِيهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ مِمَّا، غَيْرَ أَنَّ الْإِيمَانَ عَرْضٌ وَالْعَرْضُ مُتَجَدِّدٌ وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَا يَتَّبِعُ الشُّكُوكُ بَيْنَ إِيمَانِ النَّبِيِّ وَإِيمَانِ الْوَاحِدِ مِمَّا يَسَبِّبُ كَثْرَةَ تَحُلُّ الْغُفْلَةِ بَيْنَ أَعْدَادِ الْإِيمَانِ الْمُسْتَجِدِّ لِلْوَاحِدِ مِمَّا وَلَا كَذَلِكَ إِيمَانُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ 48 السَّلَامُ. أَوْ يَسَبِّبُ مَا يَعْزِضُ كُنَا مِنَ الشُّبُهَةِ وَالتَّشْكِكَاتِ الَّتِي يُفْتَنُّ فِي دَفْعِهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ بِالنَّظَرِ السَّدِيدِ وَالِاسْتِدْلَالِ النَّامِ بِخِلَافِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ رَسَمَ الْمُصَيِّفُ هُنَا الْإِيمَانَ بِهَذَا الرَّسْمِ وَقَدْ رَسَمَهُ فِيمَا سَلَفَ بغيره.

قُلْتُ: فَسَرَّ الْإِيمَانَ هُنَا بِأَخْصٍ مِمَّا فَسَّرَهُ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرَسِمَ الْكُفْرَ بِمَا رَسَمَهُ بِهِ، تَوَقَّفَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ بِالرَّسْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا دُونَ الْأَوَّلِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ 49 قَالَ: «وَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْأَصَحِّ».

أَقُولُ: لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الْمُصَيِّفِ عِبَارَةً عَنْ تَصَدِيقِ الرُّسُلِ 50 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيئُهُمْ 51 بِهِ إِمْتِنَاعٌ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ قَابِلًا لِلزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ 52 (133 / 1) الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ (22) وَمِثْلُهُ يَقُولُ الشَّيْخُ أَبُو عَرَفَةَ عَنِ السَّامِلِ لِلْإِمَامِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ لَا يَزِيدُ عَلَى الْعِلْمِ التَّفَرُّيِّ فَلَا 53 يَتَضَرَّرُ عِلْمُ آيَتَيْنِ مِنْ عِلْمٍ وَلَمَّا أَنَّ 54 كَانَ عِنْدَ الْمُفْتَرِكَةِ إِيمَانًا 55 لِلْعِبَادَاتِ فَلَا يَزِمُ كَانَ قَابِلًا لِلنَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ 56.

وَكَذَلِكَ السَّلَفُ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِثْرَارِ وَالْعَمَلِ وَالْإِعْتِسَادِ 57. قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ: / وَالْحَقُّ لِقَوِيَّ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرَقِ نَصْرٌ.

48- ب: صلى الله عليه وسلم. 49- زيادة من ج، م، و. 50- {، ب، ج: الرسول عليه السلام.

51- {، ب، ج: مجيئه. 52- ساقط من ج، م، و.

53- ب، ج، م، و: ولا. 54- زيادة من ج، م، و.

55- {، اسماء. 56- ج، م، و: الزيادات.

57- 1: والإحصاءات.

والتَّوْفِيقِي أَنْ (23) الْأَعْمَالُ مِنْ ثَمَرَاتِ التَّصَدِيقِ فَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَلَا النُّقْصَانَ كَانَ مَقْصُوفًا إِلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ .

وَمَا دَلَّ عَلَى كَوْنِهِ قَابِلًا لِهَذَا مَقْصُوفٌ 58 إِلَى الْإِيمَانِ الْكَامِلِ (24) .

وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ فِي كَلَامِ السَّنَنِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَنْ قَالَ يَأْنِ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى الْعَقْلَ يَلْزَمُكَ دَاخِلًا فِي مَسْمُومِ الْإِيمَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُقَابِلُ لِلْأَصَحِّ فِي تَفْسِيرِ الْإِيمَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ يَأْنِ 59 يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَيُسَبَّحُ إِلَى مَا لَكَ 60 .

تَنْبِيهِ : قَالَ سَيِّدُ الدِّينِ : / أَمَّا الْإِيمَانُ هَلْ يَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ ؟ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ فِيمَنْ مَنْ قَالَ يَأْنِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ وَقَالَ :

أَمَّا إِيمَانُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَوْجَبَ اتِّصَافَهُ بِكَوْنِهِ مُوَبِّدًا لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَأَمَّا إِيمَانُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ 61 فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ . وَأَمَّا إِيمَانُ مَنْ هَدَاهُمْ فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ .

وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِيمَانَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَإِلَّا كَانَ مَا يَنْصِفُ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ حَادِثًا وَالرَّبُّ تَعَالَى لَيْسَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ .

وَأَمَّا إِيمَانُ غَيْرِهِ ، فَتَمَّ فُسْرُ الْإِيمَانِ بِالطَّاعَةِ فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ لِإِمْكَانِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي الطَّاعَاتِ . وَمَنْ فَسَّرَهُ بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ تَصَدِيقِ أَوْ 62 غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ مِنْ حَيْثُ هُوَ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى كَثْرَةِ أَعْدَادِ أَشْخَاصِ تِلْكَ الْخَصْلَةِ . وَ63 قَالَ سَاحِبُ الْمَوَاقِفِ (25) : / الْحَقُّ أَنَّ التَّصَدِيقَ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ لَوْ جُهِتَ (26) :

الْأَوَّلُ : الْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ ، قَوْلُكُمْ : الْوَاجِبُ الْيَقِينُ (64) وَالتَّفَاوُتُ لِاخْتِمَالِ

58- ب ، ج : مصروف ، م ؛ مصروفا ، 59- م ، و : لانه .

60- أ ، ب ، ج : ملك . 61- أ ، و : الملائكة .

62- م ، و : و ، 63- الواو : زيادة من ب ، ج ، م ، و .

(64 ، 64) - ساقط من : و .

و(23) - اى البرقع السابق : (24) يقال .

(24) - الكلام ينضم من المحصل من 175 .

(25) - فى المواقف والمرامد / شرح السيد الشريف من 596 : (26) و .

(26) - فى البرقع السابق : بوجهين .

النَّبِيِّ (27) وَهُوَ وَلَوْ يَأْتِدُ وَجْهِي الْيَقِينَ (27) (64) .
 قُلْنَا : لَأَسْلَمَ أَنَّ التَّفَاوُتَ بِذَلِكَ 65 ثُمَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ إِيْسَانُ النَّبِيِّ وَأَحَادُ
 الْأُمَّةِ سَوَاءً 66 وَلَا تَه 67 بِإِطْلٍ إِجْمَاعًا وَلِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [وَكَيْنَ
 لَيْسَ مِنْ قَلْبِي] (28) .

وَالظَّاهِرُ 68 أَنَّ الظَّنَّ الْغَالِبَ الَّذِي لَا يَنْطَرُ مَعَهُ إِحْتِمَالُ النِّقِیْضِ بِالْبَالِ حُكْمُهُ
 حُكْمُ الْيَقِينِ .

الثَّانِي : النَّصِیْدِيقُ النَّفِیْسِيُّ فِي أَفْرَادِ مَا عَلِمَ مَحِیْثُهُ بِهِ جَزءٌ 69 مِنَ الْإِيْمَانِ
 يَثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُهُ عَلَى تَصْدِیْقِهِ بِالْأَخْرِ . وَالنَّصُوصُ دَالَةٌ عَلَى قَبُولِهِ 70

(134 / أ) لَهَا .

وَقَالَ شَرْفُ الدِّينِ : / يُمْكِنُ حَمْلُ الزِّيَادَةِ وَالنِّقْصَانِ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ التَّصْدِیْقَ لَا
 تَفَاوُتَ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : كَثَرَةُ الْمُتَعَلِّقَاتِ فَمَنْ زَادَ عِلْمُهُ بِحَقَائِقِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَأَسْكَنَاهُ كَانَ أَعْرَفَ بِاللَّهِ وَأَكْثَرَ إِيْمَانًا وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : [وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ
 سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أُنْزِلَتْ زَادَتْهُ هُدًى إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَأَتْهُمْ إِيْمَانًا]
 (29) .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنِّي لَا أَعْرِفُكُمْ بِاللَّهِ) (30) .
 الثَّانِي : يَرْسُوخُهُ 71 فِي الْقَلْبِ وَيَدْرَأُ أَمْنًا لَهُ وَقِلَّةُ تَخِيلٍ 72 أَصْدَادُهُ
 73 كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَصْفِ أَبِي بَكْرٍ (31) : (مَا سَبَقَكُمْ بِكَثْرَةِ
 صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ وَإِنَّمَا سَبَقَكُمْ بِشَيْءٍ وَفَرَفِي صَدْرِي) (32) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ / (33) .

65- ساقط من : و ،
 66- م ؛ و ؛ سوا ،
 67- أ ؛ ب ؛ ج ؛ وانه ،
 68- زيادة من ب ؛ ج ؛ م ؛ و ،
 69- ج ؛ م ؛ اجزا ؛ وفي و ؛ جزئه ،
 70- ب ؛ ج ؛ م ؛ و ؛ قوله ،
 71- أ ؛ برسنه ،
 72- 1 ؛ تخلل ،
 73- م ؛ أشواكه ، وفي و ؛ الطوازه ،

(27) ، (27) - ساقط من الأصل (المرجع السابق) ،
 (28) - البقرة 259 ،
 (29) - التوبة 125 ،
 (30) - مسند أحمد / دار صادر للطباعة والنشر م 5 من 434 ،
 (31) - سبق ذكره ،
 (32) - كشف الغطاء للمجلوني مؤسسة الرسالة ج 2 ص 248 ، ر ؛ 2228 ،
 (33) - الكلام تله المؤلف بتصرف لطيف من كتاب شرح المعالم الورقة (225 / ب) .

تَمَّ 74 قَالَ : « وَأَنَّ الْكُفْرَ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْكَارِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرُّسُلِ بِهِ عَلَى الْأَمْعِ . فَلَا يَكْفُرُ أَحَدٌ (75 مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يَذْنِبُ 75) » .

أَقُولُ : مَدْلُولُ الْكُفْرِ لُغَةً : السِّرُّ وَالْغَيْبِيَّةُ (34) . فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْأَجْسَامِ مَجَارٍ فِي السَّمَاوِي فَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ (76 الْحَقِيقِيَّةِ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ السَّجَارِيِّ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِيهِمَا مَتَا وَيَكُونُ مَجَارًا عَلَى مَا حَقَّقَ فِي أَصُولِ الْبُشَيْرِيِّينَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [أَعَجَبَ الْكُفَّارُ تَبَاهُهُ] (35) .

الْمَرَادُ بِالْكَفَّارِ الزَّرَاعِ . سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْتُرُونَ الْبَذَرَ عِنْدَ حِرَائَتِهِ . وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي تَسْمِيَةُ الْكُفَّارَةِ كُفَّارَةً لِأَنَّهَا تَغْطِي الْأَثَمَ وَتَسْتُرُهُ . وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّالِثِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ 77 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَسْمُهَا) (36) ؛ فَدَسَنَ الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ تَغْطِيَةً لِلْبُصَاقِ حَسًّا وَتَغْطِيَةً (78 لِلْخَطِيئَةِ مَعْنَى 78) .

وَقَدْ يُطْلَقُ الْكُفْرُ لُغَةً عَلَى ضِدِّ الْإِيمَانِ فَيَقَالُ لِمَنْ كَذَبَ بِشَيْءٍ : كَفَرَ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ : آمَنَ بِهِ .

وَأَمَّا مَدْلُولُ الْكُفْرِ فِي الْعَرَفِ الشَّرْعِيِّ فَقَالَ الْمَصْنُفُ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْكَارِ مَا حُلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرُّسُلِ بِهِ .

فَقَوْلُهُ : إِنْكَارٌ جَدُّسٌ وَإِصَافُهُ 79 إِلَى مَا بَعْدَهُ تَخْرِجُ إِنْكَارَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَيَبْلَى مَا حُلِمَ . وَهُوَ فِسْخَانٌ عَقْلِيٌّ وَقَلْبِيٌّ .

وَالْتَفِيلُ فِسْخَانٌ 80 مُتَوَاتِرٌ وَأَعَادُ . وَيَقُولُهُ بِالضَّرُورَةِ خَرَجَ مَا ثَبَتَ بِنَقْلِ الْأَحَادِ وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْإِجْتِهَادِيَّةِ وَمَا أَثَرَكُهُ الْعَقْلُ يَغْيِرُ الضَّرُورَةَ .

هَذَا إِنْ فَسَّرْنَا 81 الْعِلْمَ هُنَا بِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْ مَصْدُوقِهِ ، فَيَصْدُقُ عَلَى الظَّنِّ وَالْإِلَّا فَلَا تَدْخُلُ الظَّنِّيَّاتُ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهَا .

(75 ، 75) - م ، و ؛ يذنب من أهل القبلة .

77 - ب ، ج ، م ، و ؛ عليه السلام .

(78 ، 78) - م ؛ لخطيئة معنا . و ؛ لخطيئة معنوية . 79 - م ، و ؛ وإضافة .

81 - و ؛ إن يسرنا .

74 - زيادة من ج ، م ، و .

(76 ، 76) - ساقط من و .

(78 ، 78) - م ؛ لخطيئة معنوية . و ؛ لإضافة .

80 - ساقط من و .

(34) - نفس التعريف الذي ذكره الأحمي ، انظر من 310 ؛ غاية المرام ، (35) - الحديث 19 .

(36) - منبع مسلم / إدارة البحوث العلمية السعودية ، ج 1 ص 390 ، ك ؛ المساجد ، ب ؛ النهي عن

البصاق في المسجد ، ر ؛ 55 ، 56 .

، مستند أحمد / دار صادر م 3 ص 173 .

وَحَرَجَ بِقَوْلِهِ مَجِيءُ الرُّسُلِ ، مَا عَلِمَ بِضُرُورَةٍ 82 أَلْفَلَّ فَقَطْ كَالْأَحْكَامِ الْهِنْدِيَّةِ
وَبَشَّيْهَا وَبَرَدَ عَلَى عَكْسِ الرَّسْمِ مِنْ 83 لَيْسَ يُتَكَبَّرُ وَلَا مُصَدِّقٌ .
وَسَبَّابِي الْكَلَامِ فِيهِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَوْلُهُ : « عَلَى الْأَصَحِّ » . إِيْشَارَةٌ إِلَى مَنْ رَسَمَ الْكُفْرَ بِغَيْرِ هَذَا الرَّسْمِ
(1/135) وَقَدْ عَرَفُوهُ بِتَعْرِيفَاتٍ كَثِيرَةٍ حَاصِلُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِ
الْإِيْمَانِ .

فَيَنْ قَالَ : الْإِيْمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ ؛ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْجَهْلِ .

وَمَنْ قَالَ : الْإِيْمَانُ هُوَ الطَّاعَةُ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ الْمَعْصِيَةُ .

وَمَنْ قَالَ : الْإِيْمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ ؛ قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ تَرْكُ الْإِقْرَارِ .

وَرَدَّ سَيِّفُ الدِّينِ (37) : يَلْزُومُ كُفْرٌ مَنْ صَدَّقَ بِاللَّهِ بِقَلْبِهِ وَمَا جَاءَتْ 84 بِهِ رُسُلُهُ
وَلَمْ يَسْتَطِيعِ التَّصَرُّعَ بِالْإِقْرَارِ لَفْظًا (38) . قَالَ : وَهُوَ خِلَافُ قَاعِدَةِ الدِّينِ وَإِجْمَاعِ
السَّلَافِ .

تَقَبَّلَ : نَقَلَ الشَّافِعِيُّ عِيَّاضَ (39) قَوْلَيْنِ فِي إِسْمَانِهِ وَكُفْرِهِ إِلَّا أَنَّ الشَّاهِرَ مِنْهُمَا
الْأَوَّلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَمَنْ قَالَ : هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِالْإِيْمَانِ ، وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ ، وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ ؛ قَالَ :
الْكُفْرُ هُوَ الْإِخْلَافُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ .

وَمَنْ قَالَ هُوَ التَّصَدِّيقُ قَالَ الْكُفْرُ هُوَ التَّكْذِيبُ .

وَمَنْ أَنَّ رَبَّ سَيِّفِ الدِّينِ هَذِهِ 85 الرُّسُومَ 86 قَالَ :

وَالْأَقْرَبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ الْكُفْرُ عِبَارَةٌ عَنْما يَمْتَنِعُ التَّصَدِّيقُ بِهِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ مِنْ

87 مُشَابَهَةِ السَّلَافِ فِي شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ وَذَلِكَ كَالْقَضَاءِ

88 وَالْإِمَامَةِ وَخُصُورِ السَّاعِدِ وَقِسْمَةِ الْغَنِيْمَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ 89 وَالِدَفْنِ

82- و : ضرورة ، ب : ما ، ج : ضرورة .

84- م : و ؛ ب : ج ؛ م : و ؛ هـ : هـ .

86- ب : ج ؛ م : و ؛ الرِّسْمُ . 87- ب : عن .

88- م : أ ؛ م : و ؛ كَالْقَضَاءِ . 89- و : الجنائز .

(37)- سبق التعريف به .

(38)- عارن ذلك بما ورد في غاية المرام ص 310 .

(39)- الشافعي ج 2 ص 13 ، 14 .

فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَصَحَّةُ الْعِبَادَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ - وَاعْتَرَضَهُ
السَّيِّحُ ابْنُ عَرَفَةَ (40) / بَأَنَّهُ أَخْفَى 90 مِنَ الْمَعْرِفِ أَوْ مَسْأُولُهُ / (41).

قَالَ / وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عَدَمُ التَّصَدِيقِ بِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً أَوْ قِيلَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
غَالِبًا كَقَتْلِ النَّبِيِّ 91 وَإِلْقَاءِ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ 92 عَمْدًا.

قَالَ : وَفِي الْمَحْصِلِ (42) : هُوَ إِنْكَارُ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَخْبِئُ الرُّسُلِ بِهِ 93
وَعَرَاهُ الْأَمْدِيُّ لِلْفَرَزِيِّ 94 ، وَأَبْطَلَهُ يَمَنْ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا مُكَذِّبٍ بِمَا جَاءَ بِهِ
الرُّسُولُ ، فَإِنَّهُ كَأَفْزَرِ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ بِمُكَذِّبٍ 95 ، وَأَبْطَلَالُ الْكُفَّارِ وَمَجَابِيهِمْ
قِيَابَهُمْ 96 كُفَّارٌ (43).

قُلْتُ : ذَكَرَ الْأَمْدِيُّ فِي أَبْكَارِ الْأَفْكَارِ (44) :

أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ
رَسُولُهُ ، قَالَ : الْكُفْرُ هُوَ التَّكْذِيبُ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ .

قَالَ : وَهَذَا هُوَ اخْتِبَارُ الْإِمَامِ (45) وَالْفَرَزِيِّ / .

وَلَا يَخْفَى أَنَّ رَسْمَ الْمَحْصِلِ أَخْصَرَ مِنَ الرَّسْمِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ عَنِ الْفَرَزِيِّ لَيْكُنْ
96 تَرْيِيفُ رَسْمِ الْفَرَزِيِّ يَلْزِمُ مِنْهُ تَرْيِيفُ رَسْمِ الْمَحْصِلِ إِذْ كُلُّ مَا انْتَفَى الْإِمَامُ
إِنْتَفَى الْأَخْصَرُ . ثُمَّ قَالَ (46) مُعْتَرِضًا عَلَى 99 الْأَمْدِيِّ :

/ إِنْ أَرَادَ يَمَنْ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا مُكَذِّبٍ أَنَّهُ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ 100 فَقَدْ تَصَدَّقَ بِهِ
تَكْذِيبًا وَمَنْعَ سَلِيمًا عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ 101 مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ 102 مَنَعَ
تَكْفِيرَهُ حَسَبًا نَحَسَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ
رُسُلًا] (47) .

90- ج : أيضا . 91- م ، و : النبي . 92- م ، و : القدرات . 93- ساقط من و .

94- 1 : إلى الفرزالي . 95- م ، و : بمكذِّب . 96- ج ، م ، و : إنهم . 97- ج ، م ، و : جاء .

98- ب ، و : لأن . 99- ب ، ج ، م ، و : عن . 100- م ، و : الدعوى . 101- زيادة من ب ، ج ، م ، و .

102- م ، و : الدعوى .

90- سبق التعريف به .

91- الورقة (72 / ب) من الشامل لابن عرفة .

92- المحصل من 174 . 93- الشامل لابن عرفة الورقة (72 / ب) . 94- هذا المرجع لم اعثر عليه
حتى الآن .

95- في المحصل من 174 .

96- ا : معرفة في الشامل ، الورقة (72 / ب) .

97- الاسراء ، 15 .

وَفِي أَوْلَادِ الْكُفَّارِ وَمَجَانِينِهِمْ خِلَافٌ مَشْهُورٌ (48). خُلْتُ مَقْتَضَى مَا رَسَمَ بِهِ
الْكُفْرُ وَهُوَ قَوْلُهُ «عَدَمُ التَّصَدِيقِ». إِلَى آخِرِهِ، أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ (136 / أ)
الدَّعْوَةُ كَاشِرٌ، لَا تَقْتَضِيهِ أَنَّ التَّقَابِلَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ
103 لَا تَقَابُلُ الصِّدِّيقِينَ كَمَا يَقْتَضِيهِ رَسْمُ الْغَزَالِيِّ وَالْمُسْتَصِلِ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُ
أَشْيَاخِي يَتَكَلَّمُ قَوْلَيْنِ 104 فِي تَقَابُلِ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ هَلْ هُوَ تَقَابُلُ الصِّدِّيقِينَ، أَوْ
تَقَابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ 103 وَيَتَّبِعُنِي 105 عَلَيْهِمَا كُفْرٌ 106 مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ.
وَقَوْلُهُ: «فَلَا يُكْفِرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ».
قَدْ أَدْنَتْ أَلْفَاءُ 107 يَتَسَبَّبُ مَا بَعْدَهَا عَنْ مَا قَبْلَهَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُفْرَ إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنْ مَا ذَكَرَهُ، وَمَعْنَاهُ انْكَارُ شَيْءٍ عُلِمَ 108
بِالتَّوَاتُرِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ 109 الْخَمْسِ وَصَوْمِ
شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ لَا يُكْفِرُ أَحَدٌ مِنْ
أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ وَلَا بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ إِذَا صَدَقُوا
مَنْ جَاءَ بِهَا وَلَمْ يَنْكُرُوا أَحْكَامَهَا وَلَا يَمَّا يَنْكُرُهُ سَائِرُ الْفِرَقِ الْإِثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ
فِرْقَةً لَكِنْ مَا يَنْكُرُونَهُ 110 غَيْرُ مَعْلُومٍ ضَرُورَةٌ بَلْ نَظَرًا.

وَفِي السَّعَالِمِ: / الْمَخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُكْفِرُ (49) أَهْلُ الْقِبْلَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ.
(50) يَعْنِي لَا يَجْزِدُ كُفْرُهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ بِقَاطِعٍ 111
سَمِعِي قَالَ الْإِمَامُ (50) وَيَذَلُّ عَلَيْهِ النَّصُّ وَ 112 الْمَعْقُولُ:
أَمَّا النَّصُّ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (51): (مَنْ هَلَكَ 113 صَلَاتَنَا وَآكَلَ ذَبِيحَتَنَا

103- م، و؛ الملائكة.

104- م، و؛ قولان.

105- ب؛ ويبنى.

106- ساقط من م، و.

107- ب، م؛ الفا.

110- ج؛ ينكروه، م، و؛ ينكروه.

112- الواو؛ ساقط من م، و.

108- ساقط من م، و.

109- ب؛ الصلاة.

111- ب، ج، م، و؛ يقطع.

113- ب، م، و؛ احلا.

(48)- الشامل لابن عرفة، الورقة (72 / ب).

(49)- في المعالم ص 152؛ (4)؛ أحد من.

(50)، (50) - لعله من كلام لمصنف.

(51)- رواه البخاري في صحيحه / دار الفكر ج 1 م 102، ك؛ الصلاة ب؛ فضل استقبال القبلة،

أحمد في مسنده ج 3 ص 225.

وَاسْتَقْبَلَ بَعَثَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ دِمَّةٌ لِلَّهِ وَدِمَّةٌ 108 رَسُولُهُ فَلَا تَخْفَرُوا
(52) اللَّهُ فِي دِمَّتِهِ .

وَأَمَّا الْمَسْئُولُ : فَهُوَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ لَوْ كَانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ 114 الْإِيمَانِ
لَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَحْكُمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِيمَانِ أَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهُ
115 عَنْهَا ؛ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ 116 بَلْ كَانَ يَحْكُمُ بِإِيمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ
117 عَنْ 118 هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا (53) .

وَلَمَّا ذَكَرَ سَيْبُكَ الدِّينَ الْفَرَقَ الصَّالَةَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ : (افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى
اَثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَاسْتَفْتَرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ 119 وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي
النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْفِرْقَةِ الْوَاحِدَةِ ؟ ! قَالَ : (120) مَنْ
كَانَ عَلَى 120) مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي (54) .

قَالَ : هَذِهِ الْفِرْقَةُ هِيَ (121) الْمُسْتَوْجِبَةُ لِلنَّارِ بِنَحْوِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَعِيَ 121) اثنان 122 وَسَبْعُونَ فِرْقَةً : عَشْرُونَ مُنْتَزِلَةً وَاثْنَانِ 122
وَعَشْرُونَ شَيْعَةً ، وَعَشْرُونَ : خَوَارِجٌ ، وَخَمْسَةٌ : مُرْجِيَّةٌ ، وَثَلَاثٌ 123 تَجَارِيَةٌ

114- و : لصحت . 115- أ ، ب ، ج ، م ، و : يستله .

116- أ ، ب ، ج ، م ، و : ذلك . 117- أ ، ب ، م ، و : يستلهم .

118- و : من . 119- م : ثلاثة .

(120 ، 120) - زيادة من م ، و . (121 ، 121) - ساقط من م ، و .

122- و : اثنين . 123- و : ثلاثة .

(52)- أي لا تنقضوا عبده ... انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 188 .

(53)- انظر : المعالم بياض المحصل للرازي ص 152 ، 153 (مرجع سبق ذكره) .

(54)- أخرجه أحمد في مسنده / دار صادر للطباعة والنشر م 2 ص 332 ، الترمذي في صحيحه / مطبعة
الساوي ج 10 ص 109 . ك : الإيمان . ب : ما جاء في افتراق هذه الأمة ، ابن ماج في مننه / دار احياء
التراث العربي ج 2 ص 1321 . ك : الفتن . ب : افتراق الأمم . ر : 3991 ، عبد القاهر البغدادي في الفرق
بين الفرق / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ص 5 ، 6 ، وقد ذكر البغدادي
الحديث بصيغ مختلفة وبإسانيد عدة - انظر من 7 المرجع السابق . كما ذكره الرازي بصيغ مختلفة -
انظر : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، وعبد المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين
والمشركين تأليف طه عبد الرؤوف سعد ، مصطفى الوارثي ص 13 .

124 (55) (125) وَوَاحِدَةً جَبْرِیَّةً (125) وَوَاحِدَةً مُشَبَّهَةً (56) وَمَا يَسُوءُ ذَلِكَ مِنْ أَرْبَابِ الْبَدْعِ رَاجِعٌ إِلَى بَعْضِهَا . وَالنَّاجِيَةُ : هِيَ الثَّالِثَةُ وَالسَّبْعُونَ 126 ؛ وَهِيَ الَّتِي مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ ؛ وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ / (57) .

قِيَانٌ قِيلَ : قِيَادًا كَانَ حُكْمُ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ (137 / 1) الْهَالِكَةِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ فَمَا حُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا ؟ !
تَلْنَا : اِخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ فِي ذَلِكَ : فَقُلَّ عَنِ السَّيِّحِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (56) ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ أَيْمَةِ الْفُقَهَاءِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَيْسَى حَنِيفَةَ أَنَّ مَخَالِفِي 127 الْحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُسْلِمُونَ (59) حَتَّى يُقْلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ (128) أَنَّهُ قَالَ (128) : لَا أَرُدُّ شَهَادَةَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ غَيْرِ الْفُطَيَّانِيَّةِ (60) ؛ فَإِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ جَوَازَ الشَّهَادَةِ لِأَوْلِيَائِهِمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ رُورًا (61) .
و 129 مِنَ النَّاسِ 130 مَنَ قَالَ يَتَكْفِرُهُمْ (62) .

وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ فِي فُرُوعِهِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ فِي بَطْلَانِ صَلَاةٍ مَن صَلَّى 131 خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ وَبَنَاهَا عَلَى الْخِلَافِ فِي كُفْرِهِمْ أَوْ فُسُقِهِمْ وَتَسَبَّ الْقَوْلَيْنِ لِمَالِكٍ 132 ،

124- ب ، ج ، م ، و ؛ مناسبة . (125 ، 125) - زيادة من ب ، ج ، م ، و . 126- ج ؛ والسبعين .

127- ج ؛ مخالفو . (128 ، 128) - ساقط من م ، و . 129- الواو ؛ زيادة من م ، و .

130- م ، و ؛ المسلمون . 131- ا ، م ، و ؛ صلا . 132- ب ، ج ، م ؛ ملك . 133- ساقط من ج .

(55)- هم اتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار (ت 220 هـ / 835 م) من المعتزلة تلميذ بشر المريسي خالف المعتزلة في أشياء ، ووافق أهل السنة في أشياء ، وللنجارية فرق أشهرها ثلاثة هي : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستحركة من الزعفرانية انظر : المنجد في اللغة والأعلام ص 571 ، الفرق بين الشرق / البغدادي ص 207 ، 209 .

(56)- ذكر البغدادي أن المشبهة صنفان : صنف شهروا ذات الباري بذات غيره ، وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل واحد من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى ، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة ، ومن مشبهة الذات : فرقة السيئة (اتباع عبد الله بن سبأ) التي قال لعلی (ر ج) أنت الإله حقا ، فنشأ على إلى المذاهب ، ولما أحرق على (ر ج) قوما من اتباعه ، قالوا له : أنت علينا أنك إلذان النار لا يذب بها إلا الله ... انظر الفرق بين الشرق / البغدادي ص 225 .

(57)- لم يذكر سيف الدين ذلك في كتابه نهاية المرام ، ولعله في مولفه أبنار الأكار . (58)- نقل ذلك الشافعي مباح ، انظر : الشفا ج 2 ص 595 ، (59)- انظر : الفقه الأكبر لابن حنيفة ويليده الفقه الأكبر للشافعي ص 4 ، 5 ط (3) مكتبة محمد علي صبيح وأولاده مصر .

(60)- هم اتباع أبي الخطاب الأسدي محمد بن أبي زينب ، كان مولى لبني أسد (ت سنة 143 هـ) هذه الشريعة كانت تقول : إن الإمامة كانت في أولاد علي إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة - انظر : الفرق بين الشرق / البغدادي ص 247 .

(61)- نقل عنهم هذا الاعتقاد - البغدادي - انظر : نفس المرجع السابق .

(62)- ذكر البغدادي بأنهم كفار وأنهم مارقون من الدين - انظر المرجع السابق ص 248

وَالسَّاعِي وَالْقَائِي. وَظَاهِرُ 133 الْمَدُونَةُ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ.

قَالَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجِهَادِ : /وَيَسْتَتَابُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ (63) وَخَيْرُهُمْ قِيَانُ تَابِرٍ وَالْأَفْتُلَا / (64) وَخَوَّهُ قَوْلُهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ : وَلَا يَكْفِي عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ / (65).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ حَذَائِقِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَدَمُ التَّكْفِيرِ. وَقَدْ كَفَّرَ النَّزَّالِيُّ الْفَلَاسِفَةَ بِإِنْكَارِهِمْ حَشَرَ الْأَجْسَادِ وَعِلْمَ آلِهِ الْجُرَيْيَاتِ 144 وَحُدُوثِ الْعَالَمِ. وَالْأَقْرَبُ تَكْفِيرُ الْمُجَسِّمِ.

وَظَاهِرُ قَوْلِ عَزِّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (66) فِي قَوَاعِدِهِ : / أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ لِمَنْ يَفْسِرُ قَهْمَ التَّوَلَّى بِرَّ عَمَّا تَتَى الْجَسْمِيَّةُ / وَكَفَّرَ مَذْمِي الْحُلُولِ لِقَلَّةِ عُرُوضِهِ لِلدَّهَانِ وَالْأَوْهَامِ (67) / وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ أَعْلَمُ (68).

144- أ، ب، م، و : الجزريات .

(63)- القائلون بالقدر ضد الجبرية ، حيث يقولون بأن كل عبد من عباد الله تعالى خالق لفعله متمكن من عمله أو تركه بإرادته ، وأول من تكلم في القدر هو معبد بن خالد الجهني البصري (ت 80 هـ / 699 م) انظر المنجد في اللغة والأعلام ص 612 ، الفرق بين الفرق / البغدادي ص 18 ، 19 .

(64)- المدونة / دار صادر - بيروت م 2 ص 47 .

(65)- ذكر ذلك ردا على سؤال حول موتى القدرية والإباضية ... انظر المدونة ج 1 ص 182 الطبعة الأولى / مكتبة السعادة مصر .

(66)- (577-660 هـ / 1181 - 1262 م) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين الملقب بسلطان العلماء ، فقيه شافعي ، بلغ رتبة الإجتهد من كتبه : التفسير الكبير ، قواعد الشريعة ، التفرق بين الإسلام والإيمان .

انظر : الأعلام ج 4 ص 21 ، المنجد في اللغة والأعلام - قسم الأعلام ص 11 .

(67)- فإرن ذلك بما ورد في قواعد الأحكام في مصالح الأنام راجع وعلق عليه عبد الرؤوف سعد حنار البيل / بيروت ج 1 ص 200 .

(68)- يقول عبد الفاهر البغدادي : وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الأسماء أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يرد بالفرق المذمومة التي (هي من) أهل النار فرق القشاة الذين اختلصوا ذو فرخ الفتنة مع اتقاقهم على أصوله ... وإنما فصل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضاللة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد ، أو في الوعد والوعيد ... انظر الفرق بين الفرق ص 9 ، 10 ، 11 .

تَمَّ 1 قَالَ : « وَأَنْ نَصَّبَ الْإِمَامَ وَاجِبٌ عَلَى الْخَلْقِ لَا عَلَى الْخَالِي » .
 أَقُولُ التَّبَتُّ فِي الْإِمَامِ 2 يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ 3 وَأَرْبَعَةِ أَطْرَافٍ .
 أَمَّا الْمَسْأَلَةُ 4 فَفِي 5 مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ وَالْإِمَامِ لَفَةً وَشَرْعًا .
 أَمَّا مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ 6 لَفَةً فَفِي عِبَارَةٍ (7) عَنْ التَّقْدِيمِ ، وَأَمَّا الْإِمَامُ فَهُوَ السُّبْعُ .
 وَأَمَّا الْإِمَامِيَّةُ فِي الشَّرْعِ فَفِي عِبَارَةٍ (7) عَنْ رِيَاسَةِ فِي الدِّينِ وَالْزُّنْيَا عَامَّةً
 لِشَخْصَيْنِ وَاجِدَ غَيْرِ نَبِيِّ 8 فَخَرَجَ بِعَامَّةِ الْقَضَاءِ وَتَحْوُهُ ، وَيَشْفِصُ كُلَّ الْأَمَّةِ 9
 إِذَا عَزَلَتْ الْإِمَامَ لِقِسْقِهِ . وَأَمَّا الْإِمَامُ فِي الشَّرْعِ فَهُوَ الشَّخْصُ الَّذِي يَقْتَدِي 10 بِهِ
 فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ .

وَأَمَّا الْأَطْرَافُ : فَالْأَطْرَفُ الْأَوَّلُ فِي حُكْمِ الْإِمَامِيَّةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ 11
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا . وَصَاحِبُ الْخِلَافِ (12) أَنْ يُقَالَ (12) نَصَّبَ الْإِمَامَ إِمَامًا أَنْ يَكُونَ
 وَاجِبًا أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ . وَالْفَائِلُونَ (1) بِالْوُجُوبِ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرَيْنِ : الْأَوَّلُ فِي
 طَرِيقِ مَقَرِّفَةِ الْوُجُوبِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :
 أَحَدُهَا أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ (2) وَثَانِيهَا
 أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ 13 بِالْعَقْلِ دُونَ السَّمْعِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ
 وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ (3) .

وَالثَّالِثُهَا (4) أَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ (138 / 1) مَعًا وَهُوَ مَذْهَبُ 2
 الْجَائِظِ وَالْكُفَيْيِّ (5) وَآيِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ .

- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| 1- زيادة من ج ، م ، و . | 2- الإمامة . |
| 3- 1 ، ب ، ج ، م ، و ؛ بمسئلة . | 4- 1 ، ب ، ج ، م ، و ؛ المسئلة . |
| 5- ج ، م ، و ؛ فيها . | 6- ج ، م ، و ؛ فيها . |
| 7- 7 ، 7 - ساقط من و . | 8- م ، و ؛ يقبض . |
| 9- ج ؛ الإمامة . | 10- م ، و ؛ يقبض . |
| 12 ، 12 - ساقط من ج . | 13- ساقط من م ، و . |

- (1) - وهم ؛ جمهور أصحاب الحديث من الأشعرية والفقهاء وجماعة الشيعة والمعتزلة وأكثر الخوارج -
 انظر ؛ نهاية الاقدام في علم الكلام / الشهرستاني - مكتبة المثنى - بغداد ص 478 .
 (2) - ذكره ؛ سيف الدين وعزاه لأهل الحق ؛ انظر ص 364 غاية المرام .
 وأهل الحق ؛ تنسب عنده الأشاعرة ، وجمهور المعتزلة وأكثر الزيدية - انظر ؛ نفس المرجع هامش (2) .
 (3) - مخر سيف الدين ذلك الرأي ونسبه لطوائف الشيعة . انظر ؛ غاية المرام ص 364 .
 (4) - اسطر ؛ المعالم للرازي بهامش المحصل ص 154 .
 ذكر الشهرستاني هذا القول ونسبه للشيعة - انظر ؛ نهاية الاقدام ص 484 .
 (5) - لم يذكره الرازي ضمن أصحاب هذا القول - انظر ؛ المعالم ص 154 .

الثَّانِي: أَنَّ (14) إِقَاعَةَ الْأَمَامِ (14) هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 15 أَوْ عَلَى الْخَلْقِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ 16 هِيَ الَّتِي تَعْرِضُ لَهَا الْمُصَنِّفُ وَفِي أَجْلِهَا تَكَلَّمَ الْمُتَكَلِّمُونَ (17) فِي إِقَاعَةِ (17) فِي 13 آخِرِ كُتُبِهِمْ. وَإِلَّا فَهِيَ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ لَا مِنْ أَصْلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَذَعَبَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ 18 وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْخَلْقِ.

وَذَعَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 15 عَمَّا يَسْأَلُونَ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِتَقْيِ الْوُجُوبِ فَهَمَّ ثَلَاثُ 19 فِرَقٍ.

الْأُولَى 20 الَّتِي قَالَتْ تَحِبُّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَحِبُّ عِنْدَ ظُهُورِ الْيَقِينِ وَالْخَوْفِ.

وَأَمَّا عِنْدَ ظُهُورِ الْأَمْنِ وَالْعَدْلِ فَلَا، وَهُوَ مَذْهَبُ (6) الْأَحْمَدِ (7) وَمَنْ تَابَعَهُ.

و 21 الثَّانِيَّةُ الَّتِي قَالَتْ يَعْكِسُ مَا قَالَتْ 22 الْأُولَى وَاعْتَمَدُوا بِأَنَّ قَالُوا أَرَبَمَا

كَانَ تَحِبُّ الْإِمَامَ زِيَادَةً لِلْيَقِينِ وَتَمَرُّدَ بَعْضِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَطِيِّ (8)

وَأَصْحَابِهِ.

و 21 الثَّالِثَةُ الَّتِي قَالَتْ لَا يَحِبُّ تَحِبُّ الْإِمَامَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فَإِنْ فَعَلَهُ

قَوْلُ جَارٍ وَإِنْ تَرَكَهُ جَارٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْخَوَارِجِ. هَذَا تَقْرِيرُ الْمَذَاهِبِ فِي

الْمَسْأَلَةِ 23. وَقَدْ اخْتَصِمَتْ 24 الْأَشْعَرِيَّةُ عَلَى وَجُوبِ إِقَاعَةِ يَتَأَنَّ تَوَاتُرَ مِنْ إِجْمَاعِ

الْمُسْلِمِينَ فِي 25 الصَّحْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ وَفَاةِ 26 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عَلَى امْتِنَاعِ حُلُوِّ الْوَقْتِ عَنْ 27 خَلِيفَةٍ حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ (9) رَضِيَ اللَّهُ

(14، 14) - م؛ و؛ إقامته. 15-1، ب؛ ج؛ م؛ و؛ تعالى. 16-1، ب؛ ج؛ م؛ و؛ المسئلة.

(17، 17) - ساقط من ب. 18-م؛ و؛ الأشعرية. 19-م؛ و؛ ثلاثة. 20-م؛ و؛ الأول.

21-زيادة من م؛ و. 22-ب؛ ج؛ م؛ و؛ مقالة. 23-1، ب؛ ج؛ م؛ و؛ المسئلة.

24-م؛ و؛ ائتمج. 25-1، و. 26-ج؛ م؛ و؛ وفاته. 27-ج؛ و؛ من.

(9) - انظر من 3 من الأحكام السلطانية / أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب.

مطبعة البون / مصر / سنة 1298 هـ.

نشر الشهرستاني هذا القول ونسبه للجدات من الخوارج وجماعة من القرية مثل أبي بكر الاسم انظر :

نهاية التقدّم في علم الكلام من 481.

(7) - سبب التعريف به.

(8) - سبق التعريف به.

(9) - عبد الله بن عثمان بن عامر القرشي التيمي، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (سبق

التعريف به).

عَنْهُ فِي حُلَّتَيْهِ الْمَشْهُورَةِ بَعْدَ وَقَاةِ 26 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَلَا مَنْ
كَانَ يُعْبِدُ مَحْصَدًا فَإِنَّ مَحْصَدًا قَدْ مَاتَ وَمَنْ كَانَ يُعْبِدُ اللَّهَ فَلِإِنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ .
وَتَلَا 29 قَوْلَهُ تَعَالَى 30 : [وَمَا مَحْصَدُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ]
(10) أَلَا وَإِنْ مَحْصَدًا قَدْ مَضَى 31 سَبِيلَهُ وَلَا يَدُلُّ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ قَلْبِهِ يَوْمَ يَنْسِفُهُ
فَنُلْكُوا وَهَاتُوا رَأْيَكُمْ رَجَيْكُمْ اللَّهُ (11) . فَاتَّأَذَّ النَّاسُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ : صَدَقَتْ
يَا أَبَا بَكْرٍ ، وَبَادَرُوا وَأَذَّ عَنْ كُلِّ إِلَى قَوْلِهِ ، وَلَمْ (32) يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ جَرَى 33 النَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ (34 ، 32) . وَلَمْ يَزَلِ
النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا مِنْ إِقَامَةِ الْأُيُومَةِ 35 . (12) .
إِمَّا يَجْتَمِعُ مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ يَفْجُرُ 36 وَصِيَّةٌ أَوْ يَهْمَا جَمِيعًا . (13)
وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ بِالْعَقْلِ أَوْ 37 إِنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى 30 فَلَمْ يَقُلْ
ذَلِكَ إِلَّا مِنْ (38) جِهَةِ التَّحْسِينِ (38) وَالتَّفْيِيحِ الْقَلِيلَيْنِ . وَقَدْ سَبَقَ الدَّلِيلُ
عَلَى 39 إِبْطَالِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

فَإِذَا انْهَدَمَتْ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ تَطَلَّ جَمِيعُ مَا يُبْنَى 40 عَلَيْهَا مِنَ الْقَوَائِدِ .
وَأَمَّا الطَّرَفُ الثَّانِي (41) فَلَيْسَ بِشَرْطٍ (41) إِلَّا مَآئِمَةً إِذَا ثَبَتَ (14) أَنَّ الْإِمَامَةَ
وَاجِبَةٌ بِالسَّمْعِ فَهِيَ مِنْ قُرُوضِ الْكِفَايَةِ إِنْ قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَقَطَتْ عَنِ الْبَاقِينَ

-
- 28-1 - عليه السلام ، 29-1 ، ب ، و طي ،
30-1 ، ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى . 31-1 ، ج ، ح ، و ؛ وفي م ، و ؛ أقدميا .
(32 ، 32) - ساقط من ج . 33-1 ، م ، و ؛ جرا .
34-1 ، و ؛ طريقهم ، 35-1 ، و ؛ أئمة ،
36-1 ، الواو ؛ ساقطة من جميع النسخ ، والتصحيح من نهاية الأقدام / الشهرستاني من 460 ،
37-1 ، م ، و ؛ و . (38 ، 38) - و ؛ جبهة التمسح ،
39-1 ، ساقطة من م ، و . 40-1 ، ج ، م ، و ؛ وبيننا ،
(41 ، 41) - ج ؛ في شروط . م ، و ؛ في شرط .

(10) - آل عمران 144 .

- (11) - انظر صحيح البخاري / دار الفکر ج 5 م 3 ، 143 ، الكامل في التاريخ / ابن الأثير ج 2 م 219
- دار الكتاب العربي - بيروت ،
(12) - هنا الكاظم ذكره الأحمدي في كتابه ؛ غاية المرام من 364 مع اختلاف طيفين .
(13) - انظر ؛ الشهرستاني / نهاية الأقدام في علم الكلام من 480 ، 479 ،
(14) - قارن تلك بها ورد في كتاب الأحكام السلطانية / ابن حبيب من 4 .

وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بِهَا أَحَدٌ خَرَجَ 42 بِتَرْكِهَا قَرِيبَانِ (139 / 1) أَحَدُهُمَا أَهْلُ 43 الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَالثَّانِي كُلُّ مَنْ يَصْلُحُ لِلإِمَامَةِ. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ شُرُوطٌ. أَمَّا شُرُوطُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فَثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: الْعَدَالَةُ الْخَامِعَةُ لِشُرُوطِهَا.

وَالثَّانِي: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَنْ يَسْتَحِقُّ الإِمَامَةَ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُسْتَبْرَةِ فِي الْإِمَامِ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ. وَالثَّالِثُ: الرَّأْيُ الْمُوَافِقُ إِلَى اخْتِيَارِ مَنْ مَوْافِقٌ لِلإِمَامَةِ 44 أَصْلَحُ.

وَأَمَّا شُرُوطُ (15) الْإِمَامِ الْمُسْتَبْرَةِ فِي الْإِمَامَةِ الْخَبَرِيَّةِ فَهِيَ عَشْرَةٌ. بَيَّنَّا مِنْهَا عَبرَ مُنْتَسَبَةٍ. وَأَرْبَعَةٌ مِنْهَا مُكْتَسَبَةٌ.

فَأَمَّا السَّنَةُ الْغَيْرُ الْمَكْتَسَبَةِ فَهِيَ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحَرِّيَّةُ وَالذُّكُورِيَّةُ وَالْقُرْبَشِيَّةُ وَسَلَامَةُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَأَمَّا الْمَكْتَسَبَةُ فَهِيَ: النَّجْدَةُ وَالْيَقَايَةِ وَالْعِلْمُ وَالزُّورُ (16). ثُمَّ إِذَا تَبَيَّنَتِ الْإِمَامَةُ لِلإِمَامِ يَتَوَفَّرُ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ (17) يُلْزَمُهُ مِنْ أُمُورِ الرَّعِيَةِ عَشْرَةٌ أَشْيَاءٌ.

أَحَدُهَا: حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أَصُولِهِ الْمُسْتَبْرَةِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَإِنْ فَلَهَرُ هُبْتِدَعٌ أَقَمْتَهُ لِيَتَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا.

وَالثَّانِي: تَنْفِيذُ الْأَحْكَامِ وَقَطْعُ الْفِتَنِ حَتَّى لَا تَقْوَى 45 ظَالِمٌ وَلَا يَضْعُفَ مَظْلُومٌ. وَالثَّالِثُ: حِمَايَةُ النَّبِيِّ وَالذَّبُّ 46 عَنِ الْحَرِيمِ وَعَنْ جَمِيعِ مَا يَنْتَقِي

-
- 42- أ: خرج ، 43- و: لأهل ،
44- م: للإمامة ، 45- أ: يقوم ،
46- و: والدب ،

(15)- أجمل سيف الدين هذه الشروط في كتابه: غاية المرام في علم المرام من 383 ،
(16)- وقد رأت الشيعة شروطاً أخرى: وهو أن يكون من بني هاشم، معصوماً، عالماً بالغيب، ويذكر أن الرعية يخالفون بقية الشيعة في قولهم بالعصمة والنص - انظر من 189 من مختصر التلخيص الاثنى عشرية / شاه عبد العزيز - تعريب غلام محمد - اختصار محمد شكر - استانبول - تركيا ، وقد رد سيف الدين على آراء الشيعة - انظر: غاية المرام من 384 ، وللإطلاع على شروط الشيعة انظر: البلال والنحل 1 / 195 ، مختصر التلخيص الاثنى عشرية / شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي - نقله من الفارسية إلى العربية سنة 1227 هـ الشيخ الحافظ غلام محمد محي الدين واختصره السيد محمود شكر الألوسي - طبع باستانبول / تركيا ،

(17)- أجمل ابن حبيب في كتابه الاحكام السلطانية من 4 ، 5 هذه الشروط في مبيعة شروط .

لِيَتَصَرَّفَ النَّاسُ فِي مَعَايِشِهِمْ .

وَالرَّابِعُ : إِقَامَةُ الْحُدُودِ لِيَتَصَانَ مَحَارِمُ اللَّهِ عَنْ الْإِنْتِهَاكِ .

وَالْخَامِسُ : تَحْجِيزُ الشُّعُورِ بِالْقُوَّةِ حَتَّى لَا يَطْلُقَ الْعَدُوَّ بَيِّنَةً الْإِسْلَامِ .

وَالسَّادِسُ : جِهَادُ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يَسْلَمَ أَوْ يَدْخُلَ تَحْتَ الدَّمَقِ .

وَالسَّابِعُ : جِهَادُ الْفُجَاءِ 47 وَالْمُسَدِّقَةِ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ ذَلِكَ 48 مِنْ

غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا عَنُفٍ .

وَالثَّامِنُ : تَقْدِيرُ الْعَطَاءِ 49 وَمَا يُسْتَحَقُّ فِي بَيْتِ الْكَمَالِ (50 مِنْ غَيْرِ 50)

تَبْذِيرٍ وَلَا تَقْصِيرٍ وَدَفْعُهُ فِي وَقْتِهِ 51 لَا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ .

وَالْحَادِثُ : اسْتِنَابَةُ الْأُمْتَاءِ عَلَى الْأَمْوَالِ وَتَقْلِيدُ النُّصَحَاءِ 52 فِيمَا يَكُونُ

إِلَيْهِمْ 53 مِنَ الْأَعْمَالِ لِيَكُونَ الْأَعْمَالُ بِالنُّصَحَاءِ 52 مَخْبُوطَةً وَالْأَمْوَالُ بِالْأَمْنَاءِ

مَحْفُوظَةً .

وَالْعَاشِرُ : أَنْ يَبَاشِرَ بِنُفُوسِهِ الْأُمُورَ السُّوءَةَ وَيَتَطَهَّرَ الْأَحْوَالُ لِيَتِمَّ بِذَلِكَ سِيَاسَةُ

الْأُمُورِ وَلَا يَحُولَ عَلَى التَّوْفِيقِ مُطْلَقًا فَقَدْ يَخُونُ الْأَمِينُ وَيَغْشَى النَّاصِعُ .

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍّ مُؤْتِيكَ 54 نَصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ مُنْفَعُهُ يَلْبِيبُ (16) .

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ فَهِيَ تَبْيَانُ الْوُجُوهِ 55 الَّتِي تَتَعَقَّدُ بِهَا الْإِمَامَةُ وَقَدْ سَبَقَتْ

إِلَيْهِ الْإِسَارَةُ قَالَ تَتَبَّعُ الدِّينَ 56 ؛ / إِنْ تَقَفَّ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنْ

التَّنْجِيسِ وَالْإِخْتِيَارِ وَالْدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 57 وَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ مَعَ

اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ كَوْنُ وَجَدِ التَّنْجِيسِ (58 مِنْ الرَّسُولِ 58) عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى

شَخْصٍ ، أَوْ مِنْ الْأَكْلَامِ ثَبَتَ كَوْنُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِمَامًا .

ثُمَّ اخْتَلَفُوا (140 / 1) فِي ذَلِكَ فَكَذَّهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ (19) وَأَكْثَرُ طَوَائِفِ الشَّيْعَةِ

47- م ، و ؛ الفى ، 48- زيادة من ب ، ج ، م ، و ، 49- م ، و ؛ العطا ، 50- ساقط من ج ،

51- م ، و ؛ (+) و ، 52- م ، و ؛ النصحا ، 53- ب ؛ إليه ،

54- م ، و ؛ بستك ، 55- م ، و ؛ الوجه ، 56- ساقط من و ،

57- ب ، ج ، م ، و ؛ تعالى ، 58- ساقط من و ،

(18)- البيت ينسب لإبي الأسود الدؤلى .

انظر ا ص 388 من كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع لإبي محمد القاسم السجلاسي
تقديم وتحقيق علال الفازي / مكتبة المعارف ، والبيت من بحر الطويل .

(19)- سبق التعريف بهم .

إِلَى أَنَّهُ لَا طَرِيقَ غَيْرَ التَّنْصِيفِ (20) مِنَ الرَّسُولِ 59 أَوْ مِنَ الْإِمَامِ .
وَدَهَبَتْ 60 الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَرِ لَةَ إِلَى أَنَّهُ الْإِخْتِيَارُ أَيْضًا طَرِيقٌ فِي إِنْتَابِ 61 كَوْنِ
الْإِمَامِ إِمَامًا . وَدَهَبَتْ 62 الْجَارُودِيَّةُ (21) إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْحَسَنِ
وَالْحُسَيْنِ شُورَى ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 63 وَكَانَ عَلِيًّا فَاقِصْلًا
فَقُتِرَ إِمَامًا (22) .

وَقَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا وَالْمُعْتَرِ لَةُ وَالْإِمَامِيَّةُ عَلَى إِبْطَالِ هَذَا الطَّرِيقِ غَيْرِ الْجَبَائِثِ
64 . وَالْمُعْتَمِدُ لِأَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا :

قَدْ ثَبَتَ أَنَّ نَتَبَ الْإِمَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاجِبٌ شَرْعًا ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ
عَلَى (65) أَنَّ طَرِيقَ إِنْتَابِ 66 كَوْنِ الْإِمَامِ إِمَامًا لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّصِّ وَالْإِخْتِيَارِ ،
وَالدَّعْوَةِ .

وَالْقَوْلُ بِالتَّنْصِيفِ وَالِدَّعْوَةِ 67 مَمْتَنِعٌ فَيَبْقَى 68 الْقَوْلُ بِالْإِخْتِيَارِ وَإِلَّا كَانَ
إِجْتِمَاعُ الْأُمَمِ عَلَى (65) الْحَصْرِ فِي الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ خَطَأً وَهُوَ مُسْتَنَعٌ وَبَيَانُ 66 أَنَّ
الْقَوْلَ بِالدَّعْوَةِ يَمْتَنِعُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ أَوْ 69 الْحُسَيْنِ إِنْثَانِ
70 عَلِيَّيْنِ فَاقِصْلَانِ يَدْعُوَانِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى 71 فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ (72) فِي بِلَدٍ وَاحِدٍ
(72) فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةَ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا (73) أَوَّلًا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
الْأَوَّلُ مَحَالٌ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ (73) .

وَالثَّانِي : أَيْضًا مَحَالٌ لِعَدَمِ الْأَوَّلِيَّةِ 74 ، فَلَمْ يَبْقَ 75 إِلَّا الثَّلَاثُ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .
وَأَمَّا أَنَّ 76 الْقَوْلَ بِالتَّنْصِيفِ بَاطِلٌ فَلِأَنَّهُ لَوْ نَصَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ

-
- 59- و : الرسل ،
61- ساقط من ج ،
63- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ،
(65-66) ساقط من ج ،
67- م ، و : الدعوا ،
69- ج ، م ، و : و ،
71- أ ، ب ، ج ، م ، و : تعالى ، (72-73) ساقط من م ، و ،
73- م ، و : تقديم وتأخير في العبارات ، 74- ب ، ج ، م ، و : الأولية
75- م ، و : يبقئ ،
76- ساقط من م ، و ،

20- ذكر سيف الدين قولهم بالتنصيف على إمامة علي رضي الله عنه ، ثم رد على ذلك ، انظر ص 374 ،
375 من غاية المرام في علم الكلام . وسياقي رد المؤلف على ذلك .
(21)- طائفة من الزيدية اتبعوا أبي الجارود (زيد ابن أبي زياد) وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه
وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم وزعموا أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي ...
انظر : البغدادي / الشرق بين الشرق تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية ، ص 30 ،
(22)- المرجع نفسه ص 31 .

لَمْ يَخْلُ إِذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّنْصِيسُ بِمَشْهَدٍ جَمَاعَةٍ يُتَصَوَّرُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّعُ عَلَى
الْمَخْطِئِ، أَوْ لَا يُتَصَوَّرُ ؟ !

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ : فَلَا حُجَّةَ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْخُصُومِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي :
وَهُوَ أَنَّ التَّنْصِيسَ كَانَ بِمَشْهَدٍ جَمَاعَةٍ تَقْرَأُ 77 الْحُجَّةَ بِسِتْلِهِمْ فَأَلْعَادَةُ تَحِيلُ
تَوَاطُّعُ 78 الْكُلِّ عَلَى عَدَمِ تَقْلِيهِ وَإِلَّا كَانُوا مَخْطِئِينَ بِكُتْمَانِ نَصِّ الرَّسُولِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَهُوَ مُحَالٌ مُخَالِفٌ لِلْفَرِضِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّنْصِيسَ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ عَظَائِمِ الْأُمُورِ ؛ فَلَوْ جَرَى التَّنْصِيسُ
بِمَشْهَدِ الْجَمَاعَةِ الْمَقْرُوضَةِ لَكَانَتْ الْعَادَةُ تَحِيلُ عَدَمَ تَقْلِيهِ كَمَا لَوْ جَرَى بِمَشْهَدِ
الْحَمِيعِ أَوْ أَهْلِ 79 الْجَمَاعَةِ قَتْلُ مَلِكٍ فَإِنَّ الْعَادَةَ تَحِيلُ أَلَّا يَنْقَلِبُوا ، وَلَوْ نَقَلَبُوا
فَمَا أَنْ يَنْقَلِبُوا وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ ! وَالْأَوَّلُ يَكُونُ كَذِبًا ؛ لِأَنَّ انْفِرَادَهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ .
وَالثَّانِي : يُوجِبُ شِبَاعَهُ فِيمَا 80 بَيْنَ النَّاسِ وَلَمْ يَنْبَغِ . وَأَمَّا الطَّرْفُ الرَّابِعُ :
فَفِي ذِكْرِ مَا يَجِبُ بِهِ خُلُقُ الْإِمَامِ .

قَالَ عَلَمَانَا (23) : الَّذِي يَجِبُ بِهِ خُلُقُ الْإِمَامِ شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا : يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ ،
وَالثَّانِي : يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ (81 فِي بَدَنِهِ 81) .

فَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ فَشَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا : مَتَّقُ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي مُخْتَلَفٌ فِيهِ .
وَالْمَتَّقُ عَلَيْهِ شَيْئَانِ : أَحَدُهُمَا الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَالثَّانِي تَرْكُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ
وَالدُّعَاءِ إِلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَمُسُوفُهُ . وَهُوَ (141 / 1) عَلَى
شَرِيحَتَيْنِ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ الْجَوَارِحِ مِنْ ارْتِكَابِ الْمُحْظُورَاتِ 82 كَشُرْبِ الْخَمْرِ
وَعَصَبِ الْأَمْوَالِ وَتَضْيِيعِ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ .
وَأَمَّا الثَّانِي مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْفُسُوقِ بِالْإِعْتِقَادِ بِالتَّوْبِيلِ لَشَبَهَةِ 83 .

فَدَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ 84 إِلَى أَنَّ فَسْقَهُ يُوجِبُ خَلْعَهُ . وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ
الثَّبَّتِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : لَا يَخْلَعُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَلَا يَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ بَلْ يَجِبُ

77- ب : ج ، م ، و ؛ تقوى ، 78- ب : توأما ، م ، و ؛ توأطع ،

79- م ، و ؛ أهل ، 80- ساقط من م ، و ،

81، 81- ساقط من م ، و ، 82- 1 : (م) من ،

83- و ؛ رشيده ، 84- ساقط من م ، و ،

وَعَظْلُهُ وَتَخَوُّبُهُ وَتَرْكُ طَاعَتِهِ فِيمَا إِلَيْهِ يَدْعُو 85 مِنَ الْمَعَاصِي .
 وَاحْتَجُوا عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (صَلُّوا وَرَاءَ كُلِّ نَبِيٍّ وَكَافِرٍ) (24) .
 وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا مَا لَمْ يَأْمُرْ بِإِثْمٍ فَإِذَا 86 أَمَرَ بِهِ فَلَا
 سَبْعَ وَلَا طَاعَةَ) (25) .
 وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أُطِيعُوا وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكُمْ وَضَرَبُوا ظَهْرَكُمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ
 وَاتَّارَا الزَّكَاةَ) (26) .
 وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي وَلَايَةِ السُّلْطَانِ الْمُنْغَلِبِ إِذَا اسْتَبَعِ النَّاسُ يَشْكُوهُ * .
 فَفِيلٌ وَلَايَتُهُ مُنْعَفِدَةٌ وَأَحْكَامُهُ نَافِذَةٌ وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ .
 (87) وَفِيلٌ وَلَايَتُهُ غَيْرُ مُنْعَفِدَةٍ وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ 87 لِأَنَّهُ مُخَالَفَتُهُ تَوْدِي إِلَى الْهَرَجِ
 وَالْفِتْنَةِ .
 وَاخْتَلَفَ فِي أَحْكَامِهِ هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ 88 أَوْ لَا ؟ عَلَى قَرَأَتَيْنِ وَالْمُسْتَأْذَنُ أَنَّهُ نَافِذَةٌ
 88 .
 وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى تَقْصِي فِي الْبَدَنِ (89 فَلَا بُدَّ 89) أَنْ يَكُونَ سَالِمَ الْحَوَاسِ
 فَإِنْ فَاقِدَهَا لَا يَتِمُّكَ 90 مِنْ تَدْبِيرِ نَفْسِهِ فَكَيْفَ يَتَدَبَّرُ غَيْرَهُ .
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَمَّا الْخَرَسُ 91 وَالصَّمَمُ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُمَا يَمْتَنِعَانِ مِنْ ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ .
 وَاخْتَلَفَ هَلْ يَمْتَنِعَانِ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ أَمْ لَا ؟
 فَقَالَ قَوْمٌ : يَخْرُجُ الْإِمَامُ بِهِمَا أَوْ 92 يَأْخُذُهُمَا عَنِ الْإِقَامَةِ قِيَاسًا عَلَى ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ
 وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يَخْرُجُ بِهِمَا لِقِيَامِ الْإِشَارَةِ مَقَامَهُمَا .
 وَقَالَ قَوْمٌ : إِنْ كَانَ يَحْسُنُ الْكِتَابَةَ لَمْ يَخْرُجْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

85- (ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، ي ، ك) ، 86- م ، و ؛ فإداء ،

(87 ، 88) - ماقط من ج . 88- ا ، و ؛ نافذة .

(89 ، 90) - ساقط من و . 90- م ، و ؛ لا يمكن .

91- (ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ؛ الخرس . 92- ج ؛ لا .

ب - كذا في كل النسخ ولعل الصواب هو : شوكته .

(24) - انظر : كُتُبُ الْخِطَابِ لِلْعُلُوْنِي / مؤسسة الرسالة ج 2 ص 37 .

(25) - أخرجه مسلم في صحيحه ج 3 ص 1468 . ك : الإجارة . ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية . ر :
 38 .

وإن ما جاء في سننه ج 2 ص 956 . ك : الجهاد . ب : لاطاعة في معصية . ر : 2864 .

(26) - أخرجه مسلم في صحيحه ج 3 ص 1476 . ك : الإجارة . ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند
 ظهور الفتن . ر : 52 .

نَمْ 1 قَالَ : « وَيَقَالَ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ » .
 أَقُولُ : الْفِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ 2 لَفْظٌ لِأَنَّهُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْجَوَارِ كَمَا يَقُلُ عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَجَمِيعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَيْسَ ذَلِكَ مَحْمُولًا
 3 عَنْهُمْ عَلَى الشَّكِّ فِي الْحَالِ بَلْ فِي الْعَاقِبَةِ (1) ، (4) لِأَنَّ الْإِيمَانَ الْمُسْتَفْعَ بِهِ
 الْإِنْفِاعُ (4) الْخَاصُّ مَوْ 1 الْبَاقِي عِنْدَ الْمَوْتِ وَكُلُّ وَاحِدٍ يَشْكُ فِي ذَلِكَ ، جَعَلَنَا
 اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ تَائِلِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا . وَخَتَمَ لَنَا بِالْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا .
 وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَيَّ الْمَنَعِ كَمَا يَقُلُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ فَيَحْمِلُ 5 ذَلِكَ 1 عَلَى
 الشَّكِّ فِي الْحَالِ وَلَا يَتَرَاوَعُ فِيهِ . وَقَدْ نَقَلَ شَرَفُ الدِّينِ عَنِ الْحَسَنِ (2) الْبَصْرِيِّ
 أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا أَتَقُولُ أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : إِنْ أَرَدْتَ بِالْإِيمَانِ مَا يَحِلُّ
 دَيْبِيحَتِي 6 وَتَجَوُّزُ 7 بِهِ مِنْهَا كَحَتِي 8 فَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا . وَإِنْ أَرَدْتَ مَا يُحْكَمُ لِي بِهِ
 مِنَ النَّجَاسَةِ 9 (142 / 1) مِنَ النَّارِ فَأَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (3) . وَهَذَا كَمَا
 أَشَرْنَا إِلَيْهِ .

- 1- زيادة من ج ، م ، و .
 2- 1 ؛ ميسول .
 3- (44) - م ، و ؛ (لا إيمان المشفع به الشافعي) .
 4- م ، و ؛ فيقتل .
 5- 6 - م ، و ؛ دبحتي .
 6- 7 ؛ ويؤجز .
 7- 8 ؛ هناكمي .
 8- 9 ، م ، و ؛ النجاسات .

(1) - انظر : الله الأكبر للشافعي ص 26 ، ط (م) مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر .
 (2) - سبق ذكره انظر ص 142 هـ 123 .
 (3) - نقل شرف الدين هذا الكلام في شرح المعالم للرازي - انظر : الورقة 225 / ب .

وَقَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ فِي الْمَعَالِمِ :
 /لَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ 10 عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَجْمُوعُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ (4) : وَهِيَ الْإِعْتِقَادُ
 وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ كَانَ حُصُولُ الشَّكِّ فِي الْعَمَلِ يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي أَجْزَاءِ هَذِهِ
 الْكَاثِمَةِ فَيُضَيِّحُ الشَّكُّ فِي حُصُولِ الْإِيمَانِ / (5).
 وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنِ الْإِعْتِقَادِ الْمَجْرَدِ (6) لَمْ
 يَكُنِ الشَّكُّ فِي الْعَمَلِ 11 مُوجِبًا لِرُفُوعِ الشَّكِّ فِي الْإِيمَانِ .
 فَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ خِلَافٌ فِي الْمَعْنَى
 قَالَ النَّسَبِيُّ (12) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (12) ابْنُ عَرَفَةَ : / عَرِضَ الْأَوَّلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ حُدُوسٍ (7) وَاتَّبَاعِهِ ، وَالثَّانِي لِابْنِ سُبُحُونَ (8) وَاتَّبَاعِهِ ، وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا
 مِمَّا دَلَّاهُ وَتَشَبَّهَاتُ .
 نَسَبَ 14 الْأَوَّلُونَ الْآخَرِينَ لِلْإِسْنَاءِ وَالْآخَرُونَ الْأَوَّلِينَ لِلشَّكِّ / (9) .

- 10- ج : النظر
 (12:12) زيادة من ب، و
 11- ساقط من د، و
 13- ا، ب، ج : عري .
 14- و : بسبب .

- (4) انظر : الفقه الأكبر للشافعي ص 26، ط (5)
 مكتبة مسجد علي صبيح وأولاده مصر .
 (5) - انظر : ص 148، 149 من المحلل للرازي وبهامشه
 المصالح - المطبعة الحسينية المصرية 1323 هـ
 (6) انظر : الفقه الأكبر لابي حنيفة ص 5 ط (5) مكتبة محمد عابر صبيح - وأولاده وبليبه الفقه الأكبر
 للشافعي .
 (7) - محمد بن ابراهيم ابن عبدحوس كان حافظا لمذاهب مالك بن أنس والرواة من أصحابه ، إماما متقدما
 عزيز الإستنباط ، جيد القريحة ، وله كتاب سماه المجموعة للفقه على مذاهب مالك وأصحابه
 وكان ناسكا عابدا متواضعا .. توفي سنة 258 هـ ...
 انظر : طبقات علماء إفريقية / محمد بن الحارث بن أسد الحسني - دار الكتاب اللبناني - بيروت ج 4
 ص 133 .
 (8) - محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي فقيه مالكي منظر ، كثير التصانيف توفي بالساحل ونقل
 إلى القيروان فوفى فيها سنة 256 هـ ، وكان مولده سنة 202 هـ ، انظر الشفا / عياض : تمثيق مجموعة
 من العلماء ج 1 ص 709 هـ 10 .
 (9) - الكلام نقله المؤلف من الشامل لابن عرفة انظر : الورقة (172 / ب) مخ ، خ ، ع ، ر رقم 1 ك .

تَنْبِيْهِ : قَالَ الشَّيْخُ (15) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (15) بَيْنَ عَرَفَةَ : / ظَاهِرُ نَقْلِ الْفَخْرِ
وَعَبَّاسٍ أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَقْيِيدِ أَنَا مُؤَمَّنٌ بِإِنْ شَاءَ اللَّهِ ، وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ الْمَالِكِيِّ
(10) فِي تَقْيِيدِهِ 16 يَعْنِيهِ اللَّهُ / (11) . قَالَ : / ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ 17
الْحَاسِنِيِّ (12) أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ بَابَ دَارِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ وَقَفَّ اخْتِلَافِيهِ مَعَ ابْنِ
سُخْرِيٍّ ، فَصَرَخَ إِلَيْهِ فَقَالَ مَا مَذْعَبُكَ فِي الْإِيمَانِ (15) فَقَالَ أَنَا مُؤَمَّنٌ /
فَقَالَ عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ لَا أَقْطَعُ بِذَلِكَ بِنَفْسِي 18 - لَا تَنِي لَا أَزِي مَا يَجْتَمِعُ لِي بِهِ .
فَبَصَقَ الرَّجُلُ فِي وَجْهِ ابْنِ عَبْدِوَيْسٍ فَعَمِيَ الرَّجُلُ فِي وَقْتِهِ . وَأَشَارَ أَبُو مَنْصُورٍ
(13) فِي مَقْصِدِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ فِي هَذَا لِإِجْمَاعِ 19 عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ لِمَنْ
يَأْتِيهِ مِنْ أَهْلِ الْحَنَةِ إِلَّا نَيْصٌ / (14) . قَالَ الشَّيْخُ : / أَوْ إِجْمَاعٍ كَقَوْلِ ابْنِ رُشِيدٍ
فِي عَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (15) ، (16) .
ثُمَّ قَالَ (17) / وَفِي جَوَازِ قَوْلِ الْأَسَّاسِ فِي غَيْرِهِ مَوْ مُؤَمَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ مُطْلَقًا أَوْ
يَقْيِدُ إِنْ كَانَتْ سِرِّيَّتُهُ مِثْلَ عَلَانِيَتِهِ نَقْلًا 20 :
عَبَّاسٌ مَعَ (18) ابْنِ الْيَتْبَانِ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَوِيِّينَ وَابْنِ أَبِي زَيْدٍ مَعَ أَكْثَرِهِمْ /
(19) .

(15، 15) - زيادة من ب، م، و . 16 - في م، و ؛ تنبيد .

17 - ب، ج ؛ (م) ب . 18 - ب، ج ؛ لنسبي

19 - ب، ج، م، و ؛ الإجماع . 20 - ساقط من ج . ولعلها : نقلان

(10) -

(11) - انظر : الشامل الورقة (72/ب) .

(12) - هو : أبو الحسن بن محمد بن خلف المصافري ، ولد سنة 324 هـ وكان ضريرا ،

وكتبه في نهاية الصحة ، خطها له ثقات أممابه مؤسب (لأب) بلدة بالمغرب بين سفاقس وطرابلس ،

ولم يكن منها ولكنه عرف بعلمه ، ولد سنة 324 هـ / 336 هـ ، توفي في ربيع الآخر سنة 403 هـ بمدينة

التيبروان - انظر : القاضي عباس / الشفا ج 1 ص 76 هـ (2) ، الزركلي / الأعلام ، ط (4) ج 4 ص : 326 ،

(3) - لعله عبد القاهر بن طاهر البغدادي أبو منصور (ت 429 هـ / 1038 م) - فقيه شافعي كبير ، وعالم

من أئمة الأصول - نشأ في بغداد ومات في أسفرائين ... من كتبه : أصول الدين ، تفسير القرآن ، الإيمان

وأصوله . انظر : الأعلام ط 4 ج 4 ص : 48

، المنجد في اللغة والأعلام ، ص : 367

(14) - انظر : الشامل لأن معرفة الورقة (72/ب)

(15) - ابن مروان (61 - 101 هـ / 681 - 720 م) الخليفة الأموي «ثرشى» وهو تابعي جليل وأمام

عظيم ، وسادس الخلفاء على ما قيل ، بلغ من العمر الثمانين مدة ولايته سنتان وخمسة أشهر وأيام .

انظر الشفا ج 2 ص 30 هـ (1) ، المنجد في اللغة والأعلام ص 379 .

(16) - الشامل الورقة (73 / 1) .

(17) - الضمير يعود إلى ابن عرفة . (18) - في الشامل : عن . ولعله هو الصواب .

(19) - الشامل الورقة (73/ب) .

ثُمَّ ١ قَالَ : ((وَلَا يَجِبُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ شُبُهَةِ أَهْلِ الضَّلَالِ إِلَّا عَلَى مَنْ تَمَكَّنَ فِي النَّظَرِ وَفِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ تَمَكُّنًا يَقْوَى 2 بِهِ عَلَى دَفْعِهَا وَهُوَ فَرْضٌ كِفَايَةٌ)) .
أَقُولُ : يُعْنِي أَنَّ مَنَاطِرَةَ أَهْلِ الْأَعْوَاءِ وَالْبِدْعِ وَإِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِمْ وَحَلِّ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ مِنْ جِهَتِهِمْ غَيْرٌ وَاجِبٌ وَجُوبُ السَّيِّئَاتِ بَلْ هِيَ مِنْ ضُرُوفِ الْكِفَايَاتِ فَكَمَا يَجِبُ الدَّبُّ 3 عَنِ الدِّينِ وَقَتْلُ مَنْ بَسَطَ يَدَهُ كَذَلِكَ يَجِبُ الدَّبُّ 3 عَنْهُ وَزَجَرُ 4 مَنْ بَسَطَ لِسَانَهُ .

فَمَنْ مَنَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى 5 قُوَّةَ النَّظَرِ بِحُصُولِ مَلَكَتِهِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ تَقْتَضِرُ بِهَا عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ وَالْبَرَاهِينِ وَيُدْفَعُ بِهَا مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكُوكِ وَشُبُهَاتِ الْمُبْطِلِينَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِتَنْصَرَةِ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ 6 وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ غَيْرُهُ مِنَ الْمُحْصِيَلِينَ وَإِلَّا فَالْخُطَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمِيعِ فَلَا يُسْقِطُهُ إِلَّا الْقِيَامُ (١/١٤٣) مَنْ يُظَنُّ أَنَّ الدِّينَ بِقِيَامِهِ مَنِيْعٌ وَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ تِلْكَ الْمَلَكَتُ فَلَا يَلْقَى بِنَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ .

قَالَ صَاحِبُ الْجَوَاهِرِ : / أَمَّا الْقِيَامُ بِدَفْعِ شُبُهَةِ الْمُبْطِلِينَ فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ 7 إِلَّا مَنْ طَالَعَ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ وَحَفِظَ الْكَثِيرَ مِنْهَا وَفَهِمَ مَقَاصِدَهَا وَأَحْكَامَهَا وَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَيْمَةِ فَأَوْضَهُمْ فِيهَا وَرَاجِعَهُمْ فِي الْأَقَاطِهَا وَأَغْرَضَهَا وَبَلَغَ دَرَجَةَ الْإِمَامَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ بِصَحْبَةِ الْأَيْمَةِ الَّذِينَ أَرْشَدُوهُ لِلصَّوَابِ وَخَذَرُوهُ مِنَ الْخَطَا 8 وَالضَّلَالِ حَتَّى تَبَتَّ أَلَمَقُ فِي نَفْسِهِ ثُبُوتًا قَوِيًّا فَيَكُونُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ الشُّبُهَاتِ حَيْثُ ذُرْفُ كِفَايَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى أَمْنَالِهِ .

وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَرُّضُ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ رَمَبَا ضَعُفَ عَنْ رَدِّ تِلْكَ الشُّبُهَةِ فَتَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ مِنْهَا 9 مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهَا فَيَكُونُ قَدْ تَسَبَّبَ فِي هَلَاكِهِ . نَسْأَلُ
10 اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ الْعِصْمَةَ وَالْهِدَايَةَ وَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ إِلَى نَهَايَةٍ .

١- زيادة من ب، م، و .

٢- ج، م، و : بقوا .

٣- و : وجبر .

٤- ب، ج : العالمين .

٥- م، و : الخطاء .

٦- ١٠ ب، ج، م، و : سئل

١- زيادة من ب، م، و .

٢- و : الدب .

٣- ١، ب، ج، م، و : تعالى .

٤- ساقط من و .

٥- زيادة من ب، ج، م، و

[رَبَّنَا لَا تَزِدْنَا بِرَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ] (1) .
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا 11 مُحَمَّدٍ 12 وَآلِهِ 13 (14) الطَّاهِرِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمْ
تَسْلِيمًا 14 (15) .

(16) كَمَلْ كِتَابُ بُغْيَةِ الْعَلَاءِ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ
سَيِّدِي أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ زَكْرِيَّ التِّلْمِسَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ
الْمُسْتَسْقِ بِرَبِّهِمْ خِزَانَةِ مَوْلَانَا السُّلْطَانِ الْمُعْظِمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ابْنِ مَوْلَانَا أَمِيرِ
الْمُسْلِمِينَ الْمُتَحَادِّ فِي سَبِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مَوْلَانَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَوْلَانَا أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ الْعَلَاءِ يَأْكُلُهُ مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ الشَّيْخُ الشَّرِيفُ الْحَسَنِيُّ قُدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ
أَمِينٌ 16 () .

عَلَى يَدِ 17 حُوزِيمِ آلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ : سَالِمٌ (2) بَنُ أَحْمَدَ الْكُرْمِيِّ تَعَمَّدهُ اللَّهُ
بِلُطْفِهِ وَفَرَّغَ مِنْهُ جَسَادِي الْأَوَّلَى عَامٌ : إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ .

11- ج، م، و ؛ (3) ونبينا ومولانا ، 12- ج ؛ (3) الكريم، و ؛ (4) خاتم النبيين وإمام المرسلين،

13- ج، م، و ؛ (4) ساقط من ج، م، و .

15- ج، م، و ؛ (3) : عدد مذكوره الذاكرون وعدد ماغفل عن ذكره النافلون وعلى أزواجه وذريته الطاهرين ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين واجعلنا يارب لسننهم من التابعين ولا حول ولا قوة إلا باللهم العلي العظيم .

16- ساقط من ج، م، و .

17- في نهاية نسخة م : انتهى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا محمد محمد الصالح الأمين صلاة وتسليما دائمي الإتصال إلى يوم الدين وعلى آله أزواجه وذريته وأصحابه الهادين المهتدين على يد عبيد الله وأموحهم إلى عفوهم محمد محمد محمود غفر الله له ولوالديه وكاسبه وأسلافه ولجميع المسلمين بسعة رحمة رب العالمين مبيحة يوم السبت شهر ربيع النجوي عام اثنان (٢٠) ألف سنة (هـ) . - وفي نهاية نسخة ج : انتهى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقع الشراخ من نسخته مسيحة جمعة ثمانية وعشرين من شهر الله جمادى الأخيرة عام ألف على يد أحمد بن محمد ابن عبد الله بن يخلق بن موسى وفقه الله وغفر لهم بمحروسة لمطة بلدتا منجبت أمنها الله من البليات وماضيا عن طوارق الحذتان ، لنفسه ثم لمن شاء الله .

- في ب : على يد العبد الفقير المذنب الراجي رحمة مولاه وغفران ذنوبه وذنوب والديه وذنوب المسلمين أجمعين عبد الله بن إبراهيم بن الحاج ... كتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده وكان الفراغ منه مضوية يوم الخميس الخامس من شوال عام خمس وتسعين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين .

(1) - البقرة 285 .

(2) - لم اعثر له على ترجمة .

(144/1) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاصْلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ. (2) الْمَسْدُودُ إِلَيْهِ شَيْءٌ 3 عَقِيدَةُ الْإِيمَانِ مِنَ الْمَعَاجِبِ رَحْمَةُ اللَّهِ (2) :

يَجِبُ عَلَى الْمَكْلُفِ سَرْعًا أَنْ يَكُونَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ : فِي التَّوْحِيدِ وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَفِي تَصْدِيقِ رُسُلِهِ . فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَلَا يُظَلِّمُ لَهُ فِي صِفَةِ مِنْ صِفَاتِهِ الْإِلَهِيَّةِ 4 ، وَلَا قِسِمَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ 5 .

وَأَنَّ مُحَمَّدًا (2) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (2) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ . وَأَنَّ كَلِمًا أَخْبَرِيَهُ وَعَنْهُ يَدُوقُ وَأَنَّ الْإِيمَانَ (2) هُوَ التَّصْدِيقُ (2) وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ النَّبِيعِ لِلْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ 6 هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ . وَلَا يَكْفِي التَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَدُ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ النَّبِيعِ لِلْمَعْرِفَةِ عَنْ مَسْتَنَدٍ جَسَدِيٍّ ، بِثُبُوتِ الصَّانِعِ وَوُجُودِهِ وَوُجُوبِ وَجُودِهِ وَثُبُوتِ قِدَمِهِ وَعَدَمِ تَزْكِيئِهِ وَعَدَمِ تَحْيِيئَتِهِ وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِي الْمُنَحْيَرِ وَعَدَمِ إِتْحَادِهِ بِغَيْرِهِ وَعَدَمِ حُلُولِهِ فِيهِ وَإِسْتِحْصَالِهِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ وَإِسْتِحْصَالِهِ فَيْتَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ وَإِسْتِحْصَالِهِ الْأَلَمَ 7 وَالذَّكَاءَ 8 عَلَيْهِ . وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمَقْدُورَاتِ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ عَالِمٌ بِكُلِّ الْمَعْلُومَاتِ يَعْلَمُ 9 قَائِمٌ بِذَاتِهِ .

مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ بِإِرَادَةٍ (10) قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ (10) . سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ ، يَصِفَتَيْنِ قَائِمَتَيْنِ بِذَاتِهِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا . مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ نَفْسِيٍّ قَدِيمٍ قَائِمٌ بِذَاتِهِ وَاجِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ .

وَالْحَبِيرُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهَا (11) بَاقٍ بِنِقَاءِ يَوْمٍ بِهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَبِذَاتِهِ عِنْدَ الْقَاضِي وَهُوَ الْأَصَحُّ (11) وَلَا تُعْرَفُ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ . وَأَنَّ رُؤْيَتَهُ صَحِيحَةٌ وَإِقْعَةٌ : وَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْبَدَنِ وَالْوَجْهِ وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى رَأْيٍ . وَبِصِفَةِ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَكَانِ عَلَى رَأْيٍ . وَبِصِفَةِ الشَّيْءِ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ

1- ساقط من : م ٤٩١ خ .

خ : نسخة من العقيدة ، موجودة ضمن مجموع بالخزانة العامة رقم 1755 • (2) - زيادة من م .

3- نص العقيدة كله ساقط من ب ، ج .

4- : الإلهية . وهو ساقط من : خ .

5- م : فعله . 6- م : وقال

7- : الألف . 8- خ : والذات .

9- خ : (4) قديم . (10) - ساقط من : خ

(11) - زيادة من : م .

عَلَى رَأْيٍ . وَبِالْقَدَمِ غَيْرِ الْبَقَاءِ عَلَى رَأْيٍ . وَبِالْعَلَمِيَّةِ وَالْفَادِرِيَّةِ وَالْمُرِيدِيَّةِ
وَالنَّبِيَّةِ عِنْدَ مُنْتَهَى 12 الْأَحْوَالِ . (13) وَيُعْلَمُ مُتَعَدِّدَةً عَلَى رَأْيٍ 13 .

وَبِالْكَرْحِيَّةِ وَبِالرَّحَى وَالْكَرْمِ غَيْرِ الْإِرَادَةِ عَلَى رَأْيٍ . وَالصَّيْحُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى
هَذِهِ الصِّفَاتِ إِثْبَاتًا وَلَا نَقْيًا .

وَأَنَّهُ وَاحِدٌ بِصِفَاتِهِ 14 . وَأَنَّهُ لَا تَأْتِيرُ لِقُدْرَةِ الْقُدِّيِّ فِي مَقْدُورَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِذْرَاكَ كَوْنِ الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ (1/145) مُتَعَلِّقُ الْمَوَازِنَةِ
الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَا تَحْسِينَ وَلَا تَقْيِيحَ عَقْلًا . وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَيِّئٌ وَلَا يَفْعَلُ شَيْئًا
لِغَرَضٍ .

وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ عِلَّةٌ لَا سِتِّخَاقِ النَّوَابِ وَالْتَفْطِيمِ 15 .
وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ . وَأَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ
بِهِ حَقٌّ ، ذَلِكَ الْمُسَجَّرَةُ عَلَى صِدْقِهِ وَصِدْقِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ . وَهِيَ أَمْرٌ
خَارِقٌ لِلْعَادَةِ ، مَقْرُونٌ بِالنَّبِيِّ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارَضَةِ . وَأَنَّهُمْ مَقْرُونُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ
قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَفِي تَبْلِيغِ الرُّوحِ وَالْفَتَاوِي .

وَمِنَ الصَّنَائِرِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ جَوَزَ مَا عَلَيْهِمْ سَهْوًا يَخْلَافُ 16 مَا
قَبْلَهَا فِي السَّهْوِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ . وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَكِيَّةِ 17 عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ التَّمَادُّمَ الْبَدِيَّ حَقٌّ ، يَمَعْنَى : جَمْعُ الْأَجْزَاءِ بَعْدَ تَغْيِيرِهَا أَوْ يَمَعْنَى إِعَادَتِهَا بَعْدَ
إِعْدَامِهَا .

وَأَنَّ أَرْوَاحَ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ مُنَعَتَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ 18
بَاقِيَةٌ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ لَا تَنَاسَخُ فِيهَا .

وَأَنَّ سَائِرَ السَّمْعِيَّاتِ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى 19 وَعَذَابِهِ وَالصَّرَاطِ وَالْبِيزَانِ
وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَوزْنِ الْأَعْمَالِ وَنُطْقِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوْضِ 20 وَأَحْوَالِ الْجَنَّةِ وَكَوَامِ
تَعْيِيسِهَا وَأَحْوَالِ النَّارِ وَكَوَامِ عَذَابِهَا حَقٌّ 21 وَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مُمَكِّنَتَانِ وَوُقُوعُ
ذَلِكَ (22) مُطْلُوعٌ بِهِ بِخَبَرِ الصَّادِقِ (22) .

12- في م : مثبت

13- (13) - ساقط من م

14- أ : بمنات

15- في خ : والعقاب

16- أ : م : بخلف

17- أ : م : بالملك

18- م : الشقاء

19- أ : م : تعالى . وهو ساقط من م

20- خ : (د) والشقاعة

21- زيادة من م ، خ

22- (22/22) - ساقط من خ

وَأَنَّ وَعِيدَ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مَنْقَطِعٌ وَوَعِيدَ الْكَفَرَةِ دَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَايِدٍ .
وَأَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي كُلِّ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيبُهُمْ بِهِ عَلَى
الْأَصَحِّ .

وَأَنَّهُ لَا يَرِيدُ وَلَا يَنْقُصُ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَأَنَّ الْكَفَرَ عِبَارَةٌ عَنْ إِكْثَارِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ فَجَاءَ الرَّسُولُ بِهِ عَلَى الْأَصَحِّ .
ثَلَاثُ أَهْلِ السَّبِيلَةِ يَذَنِبُ .

وَأَنَّ نَصَبَ الْإِمَامِ وَاجِبٌ عَلَى الْخَلْقِ لَا عَلَى الْخَالِقِ .

وَيُقَالُ : أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَلَى الْأَصَحِّ .

وَلَا يَجِبُ الْقِيَامُ بِدَفْعِ شُبُهَةِ أَهْلِ الضَّلَالِ إِلَّا عَلَى مَنْ تَمَكَّنَ فِي النَّظَرِ 23 فِي عُلُومِ
السِّيَرِيَّةِ تَمَكَّنًا يَقْوَى بِهِ عَلَى دَفْعِهَا وَهُوَ قَرَضٌ كِفَايَةٌ (24) إِنْ شَاءَ اللَّهُ (24) ،
25 اِنْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (25) . 26

23-1 : (+) و

(24+24) - زيادة من م

(25+25) - ساقط من م خ

26 خ : كملت العقيدة بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه ومنه

الفهارس

1 - فهرسة الآيات القرآنية الكريمة

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
1	[إيمان الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون... فأنصرنا على القوم الكافرين]	285، 286	البقرة
186	[أوئك كتب في قلوبهم الأيمن]	21	المجادلة
186	[إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان]	106	النحل
187-416	[الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم]	83	الأنعام
187	[إن الدين عند الله الإسلام]	19	آل عمران
194	[أياماً معدودات]	183	البقرة
195	[إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر... إلآيات لقوم يعقلون]	163	البقرة
218	[السميع العليم]	136	البقرة
218	[أسمع وأرى]	45	طه
231	[أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد]	15	فاطر
246	[ألم نشرح لك صدرك]	1	الشرح
251	[إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني]	13	طه
276، 279، 280، 95	[الرحمن على العرش استوى]	4	طه
291، 98	[إذا ذهب كل إله بما خلق]	92	المؤمنون
308	[اعملوا ما شئتم]	39	فصلت
101، 313	[أفلم يسيروا في الأرض...]	44	الحج
328	[الله يصطفي من الملائكة رسلاً]		
	[ومن الناس]	73	الحج
373	[الذين يجتنبون كبائر الإثم]	31	النجم
376	[إنه لقول رسول كريم...]	19 - 21	التكوير
385	[إذا متنا وكنا تراباً ذلك رجوع بعيد]	3	ق

يس	79	385	[أَلَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا]
		385	[أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ
يس	80		عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ...]
غافر	46	388	[النَّارِ يَرْضَوْنَ عَلَيْهَا غَدَا وَعَشِيَا ...]
الكوثر	2 ، 1	396	[إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ...]
الفتح	1	46	[إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ...]
الرعد	36	403	[أَكُلُّهَا دَائِمٌ]
طه	47	406	[إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ ...]
		407	[إِنَّهُمْ مِنْ بَنَاتِ رَبِّهِمْ مَجْرُمَاتٌ
طه	73		فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ جَهَنَّمَ]
الشورى	31	408	[أَوْ يُوَبِّقُنَّ بِمَا كَسَبُوا ...]
الرعد	30	416	[الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ]
لقمان	12	416	[إِنْ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ]
الحديد	19	421	[أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ]
			(ب)
البقرة	80	469	[بَلَىٰ مِنْ كَسْبِ سَيِّئَةٍ ...]
			(ت)
القمر	14	282	[تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ...]
			(ث)
البقرة	28	279	[ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ...]
المؤمنون	14	390، 115	[ثُمَّ أَنشَأْنَا لَهُ خَلْقًا آخَرَ ...]
			(ح)
يس	38	197	[حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ]

(خ)

الزمر	59	[خالق كل شيء ...]	305 ، 308 ، 100
البقرة	6	[ختم الله على قلوبهم ...]	308
الاعراف	199	[خذ العفو ...]	332
التوبة	104	[...خذ من أموالهم صدقة ...]	415

(د)

مريم	1	[ذكر رحمت ربك عبده زكرياء ...]	182
------	---	----------------------------------	-----

(ر)

الاعراف	88	[ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق]	174
الشعراء	23	[رب السموات والارض وما بينهما ...]	242، 90
البقرة	285	[ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا ...]	440

(س)

يس	57	[سلم قولاً من رب رحيم]	173
الاسراء	1	[سبحان الذي أسرني بعيداً ليلاً]	183 ، 182
البقرة	180	[سميع عليم ...]	218

(ع)

الرعد	10	[علم الغيب والشهادة الكبير المتعال]	141
الزمل	18	[علم أن لن تحصوه]	177
النجم	15 ، 14	[عند سدرة المنتهى ...]	402

(ف)

الحج	34	[... فإذا وجبت جنوبها ...]	153
الذاريات	36 ، 35	[فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين-]	188
الاعراف	143	[فسوف تريني ...]	264

البقرة	78	[فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم]	307
الكهف	29	[فمن شاء فليؤمن ...]	308
الصفات	23	[فاعذوهم إلى صراط الجحيم ...]	393، 119
البقرة	23	[فانتقوا النار ...]	401، 118
النازعات	38 ، 37	[فأما من طغى ...]	407

(ق)

الاخلاص	1	[قل هو الله أحد ...]	172 هـ
الحجرات	14	[قالت الاعراب ءامنا ...]	188
الاعراف	143	[قال رب أرني أنظر إليك ...]	262
		[قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ...]	385
يس	78	[قد علمنا ما تنقص الأرض منهم]	385
ق	4	[قل يعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ...]	406
الزمر	50	[قل اتخذتم عند الله عهدا ..]	409
البقرة	79		

(ك)

الذاريات	17	[كانوا قليلا من الليل ما يهجعون]	217 هـ
المطففين	15	[كلما إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون]	266
الاسراء	20	[كلما نمد هؤلاء ...]	311
الاعراف	28	[كما بدأكم تعودون ...]	384
القصص	88	[كل شيء هالك إلا وجهه]	403
الملك	8	[كلما ألقى فيها فوجا]	406

(ل)

الأنبياء	23	[لا يسئلك عما يفعل وهم يسئلون ...]	102 ، 101، 326، 320
الزمر	60	[لرمقاليد السموات والأرض ...]	218 هـ، 172
مريم	42	[لم تعبد ما لا يسمع ...]	88

المائدة	75	[لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ..]	234,89
يونس	26	[للذين أحسنوا الحسنى وزيادة]	265
الانعام	104	[لا تدركه الأبصار ...]	269,94
الأعراف	143	[لن تربيني]	274,269,94
الأنبياء	22	[لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ...]	291,96
الشورى	9	[ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ..]	294,99
التكوير	28	[لمن شاء منكم أن يستقيم ...]	300
النساء	164	[ليلا يكون للناس على الله حجة]	330

(م)

الانعام	92	[ما أنزل الله على بشر من شيء ..]	272
الملك	3	[ما ترى في خلق الرحمن من تفلوت ...]	307
الاسراء	18	[من كان يريد العاجلة ..]	311
الفاطحة	3	[ملك يوم الدين ...]	389
يوسف	76	[ما كان لياخذ أخاه ...]	390
النساء	122	[من يعمل سوءا يجز به ..]	409

(ن)

الشعراء	193	[نزل به الروح الامين ...]	387
---------	-----	-----------------------------	-----

(هـ)

غافر	65	[هو الحي لا إله إلا هو ...]	172
------	----	-------------------------------	-----

(و)

		[ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ...]	165,79
يس	78 ، 77	[وضرب لنا مثلا ونسي خلقه ...]	384,114
الاسراء	15	[وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ...]	423,319,156,101,77

البقرة .	30	[وعلم آدم الاسماء كلها ...]	170
الفتح	4	[ولله جنود السموات والأرض ..]	172
		4 [ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطلغوت]	
النحل	36		
الذاريات	56	[وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ...]	182، 82
الأنفال	41	[وما أنزلنا على عبدنا ...]	182
الجن	19	[وإنهم لما قام عبد الله يدعوه ...]	182
يوسف .	17	[وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صدقين ..]	185، 83
الحجرات	14	[ولما يدخل الايمان في قلوبكم ...]	186
الحجرات	9	[وإن طائفتان من المومنين اقتتلوا ...]	187
البينة	5	[وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين ...]	187
آل عمران .	84	[ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ...]	187
الأنعام	84	[وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم ..]	218
طه	107	[ولا يحيطون به علماً ...]	243، 90
العنكبوت .	69	[والذين جاءوا فينا لنهدينهم سبيلنا ...]	246
الكهف .	64	[وعلمناه من لدنا علماً ...]	247
		264، 126، 93 [وجوه يومئذ ناضرة ...]	274، 267
البقرة	94	[ولن يتمنوه أبداً ...]	274، 94
الرحمن	25	[ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ...]	280، 95
طه	39	[ولتصنع على عيني ...]	280
التكوير	29	[وما تشاءون إلا أن يشاء الله ...]	300
الصفات	96	[والله خلقكم وما تعملون ...]	304، 100
الأنفال	17	[وما رميت إذ رميت ...]	305
الإسراء	19	[ومن أراد الآخرة ...]	311
		[وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي، إلا إذا تمنى ...]	328
الأنبياء	79	[وعلمناه صنعة لبوس لكم ...]	332
النساء	64	[ويسلموا تسليماً ...]	333
الأحزاب	40	[وخاتم النبيئين ...]	335

الروم	1	339 [وغم من بعد غلبهم سيفلبون ...]
		340 [ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
النساء	81	اختلفا كثيرا ...]
الانبياء	106	342، 104 [وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ...]
مريم .	29	357 [وجعلني نبيًا ...]
التكوير .	22	376 [وما صلحكم بمجنون ...]
		388، 380، 115 [ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل
آل عمران	169	الله أمواتا ...]
يس	80	385 [وهو الخلق العليم ...]
الاسراء	85	382 [ويسئلونك عن الروح ...]
الفتح	4	[ولله جنود السموات والارض ...]
الشورى	49	387 [وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ...]
النساء	170	387 [وروح منه ...]
البقرة	86	387 [وأيدناه بروح القدس ...]
الصافات	24	393 [وقفوهم إنهم مسئولون ...]
مريم	71	394 [وإن منكم إلا وادها ...]
الانبياء	47	395، 117 [ونضع الموازين القسط ...]
الأعراف	7	396 [والوزن يومئذ الحق ...]
آل عمران	133	401، 118 [وحنة عرضها السموات والارض ...]
المائدة	46	405 [ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفرون ..]
الرعد	7	406 [وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ...]
التغابن	14	406 [وإن تعفوا وتصفحوا ...]
الشورى	23	406، 119 [وهو الذي يقبل التوبة ...]
النساء	92	409 [ومن يقتل موهنا متعمدا ...]
النساء	14	409 [ومن يعص الله ورسوله ...]
البقرة	79	409 [وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة ...]
ابراهيم	5	417 [وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ...]
البقرة	259	420 [وتكن ليطمئن قلبي ...]

- 420 [وإذا ما أنزلت سورة ...] 125 التوبة
- 430 [وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ...] 144 آل عمران
- 6٦ هـ [يريدون أن يبدلوا كلم الله ...] 15 الفتح
- 176 [يوتى الحكمة من يشاء ...] 268 البقرة
- 186 [يأتيا الذين ءامنوا كتب عليكم القصص ...] 177 البقرة
- 280 [يد الله فوق أيديهم ...] 10 الفتح
- 282 [يحسرتني على ما فرطت في جنب الله ...] 53 الزمر
- 362 [يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ...] 65 طه
- 396، 117 [يوم تشهد عليهم السنتهم ...] 24 النور

2- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث
(١)	
342، 116	أنا سيد ولد آدم ولا فخر
153	إذا وجب المريض فلا تبكين بأكية .
80 هـ	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
180، 81	إن لله أربعة آلاف اسم
180	إن لله تسعة وتسعين اسما
183	أنا عبد لا أكل متكئا
183	أنا سيد ولد آدم
186	الحج عرفة
374	الندم توبة
187	ألم تسمعوا قول لقمان لابنه
217	اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع
420	إني لأعرفكم بالله
266	الحسنى هي الجنة
267	إذا دخل أهل الجنة الجنة
267	أدنى أهل الجنة منزلة
305، 100	إن الله تعالى خلق الخير وخلق له أهلا
313، 101	إن في الجسد مضغة
320 هـ	إذا كان يوم القيامة جمع الناس في صعيد واحد
320	القدرية خصماء الله في القدر
320 هـ	إن مجوس هذه الامة المكذبون بأقدار الله
335	إن مثلي ومثل الأنبياء قبلي
343 هـ	إن الله تعالى قسم الخلق قسمين

- 343 هـ إن الله اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل ...
- 373 إن الله عز وجل كتب على ابن آدم حفظه من الزنا
- 380 إذا رفع الميت على نعشه
- 388، 115 أن أرواح الشهداء في حواصل طيور خضر
- 388 إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة
- 115، 389 إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده بالعداة
- 116، 393 اطلبني عند الصراط
- 117، 395 إن لله تعالى ملكا موكلا بالميزان
- 396 إنما توزن الصحف
- 397 السلام عليكم دار قوم مؤمنين
- 397 إن لي حوضا
- 412 أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا نشرك بالله شيئا
- 412 أتانى جبريل عليه السلام فسارني
- 414 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الأتر وذوي الطفيلين
- 416 إنما هو كما قال الله تعالى [إن الشرك لظلم عظيم]
- 421 البصاق في المسجد خطيئة .
- 425 افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ...
- 435 اسمعوا وأطيعوا ما لم يأمر بآثم .
- 435 أطلعهم وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك .
- (ب)
- 411 بين العبد وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة
- (ح)
- 117، 398 حوضي مسيرة شهر
- (ح)
- 116، 390 خلق الأراح قبل الأجسام بألفي عام
- 412 خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد
- (ر)
- 410 رحمتي سبقت غضبي

(س)

409، سقف الجنة عرش الرحمن

(ش)

408، 119 شفاعةي لأهل الكبائر من أمتي

(ض)

435 صلوا وراء كل بر وفاجر

(ق)

334، 104 قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه
305 قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن

(ك)

76، 153 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
334 كرم الكتاب ختمه
357 كنت نبياً وأدم بين الماء والطين

(ل)

67 لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله
340 لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل
349 لي خمسة أسماء
350 لي في القرآن سبعة أسماء
388 لقي آدم في سماء الدنيا
393 لا تزال قدما عبد عن الصراط يوم القيامة
411 لا يزني الزاني حتى يزني وهو مؤمن

(م)

305 ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
320 مجوس أمتي الذين يقولون لا قدر
407 من قال لا إله إلا الله دخل الجنة
407 من غصب شبرا من أرض طوقه الله به يوم القيامة
412 من شهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله حرم الله عليه النار
420 ما سبقكم بكثرة صوم ولا صلاة

من صلى صلاتنا	424
الندم توبة	186

(هـ)

هل تضارون في رؤية الشمس .	266، 127، 93
---------------------------	--------------

(و)

وعزتي وجلالي	408
ولا يزنني الزاني حين يزنني وهو مؤمن	409
- طرف من خطبة ابي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم :	
ألا من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ومن كان يعبد إلهه محمد فإنه حي لا يموت .	430

3- فهرست الشواهد الشعرية (الترتيب حسب الصفحات)

الصفحة	القائل	البحر	القافية
59	أحمد بن زكي	الرجز	فئة
59	"	"	سه
59	"	"	مسهلا
59	"	"	معنيا
61-60	"	"	أحمد
61-60	"	"	الختام
61-60	"	"	والصالحين
63	"	"	قائما
63	"	"	حزبه
63	"	"	إفضاله
63	"	"	ابن زكي
64	"	"	عسير
64	"	"	أنتما
167		الطويل	أماجدا
167	الكميت	الخفيف	الطعام
168		البسيط	نجليها
168		الطويل	سالم
168	رؤية بن العجاج	الخفيف	تحيرفيك
169	رؤية بن العجاج	الكامل	من تأله
170	"	الطويل	اليد
217	عمرو بن معد يكرب	الوافر	مجموع
217		الطويل	ما أقول
246		الطويل	فتفهم
276	الأخطل	الرجز	مهرق

276	الطويل	وطائر
284	مجزوء الكامل	نظير
284	"	فقير
327	عمرو بن معد يكرب	الظراب
335	العباس بن مرداس	مداكا
386	زغير بن أبي سلمى	والديم
389	خويلد بن نوفل الكلابي	تدان
399	عمر بن أبي ربيعة	وأثور
399	حاتم الطائي	نورها
432	أبو الأسود الدؤلي	بلييب

4- فهرست الطوائف والمذاهب

(أ)

الإباضية 447هـ

الأزارقة 405

الاسماعيلية 429، 428، 122، 121

الأشعرية 150، 142، 122، 121، 120، 119، 114، 113، 96، 95، 92، 88، 73، 68
 170هـ، 215، 223، 224، 245، 251، 268، 272، 275، 276، 277، 308، 312،
 367، 375، 377، 385، 395، 413، 426، 428، 429، 433.

الإمامية 433، 432، 429، 428، 122، 121

أهل الحق 404، 383، 330، 325، 322، 320، 224، 114، 113، 112، 88، 76، 68

أهل السنة

306، 292، 249، 221، 171، 155، 152، 120، 116، 113، 101، 94، 91، 83، 80، 68
 314، 316، 322، 323، 369، 372، 383، 404، 405، 406، 408، 415،
 431.

(ث)

(ت)

(ب)

البراهمة 330، 103 التناسخية 330، 103 الثنوية 291، 290، 98

البهشية 261

(ج)

الجارودية 433

الجبرية 304، 301، 299، 99

(ح)

الحشوية 249هـ

الحكماء 377، 375، 113

(خ)

الخطابية 426

الخوارج 429، 425، 411، 405، 249، 122، 92

(ر)

الرافضة 249،92

(ز)

الزبدية 405

(س)

السالمية 249

السلف 415،404،395،375،275،268،117،95

(ش)

الشيعة 432،431،369،233،226،224،89،88 هـ

(ص)

الصابية 330،103

(ف)

الفتهاء 322،66،

الفلاسفة

،283،249،245،233،232،228،224،121،113،103،102،96،88،86

،403،391،388،383،382،381،378،329،328،298،297،285

(ق)

القدرية 320،

(ك)

الكرامية 328،249،238،170،102،83 هـ

الكعبية 121 هـ

(م)

المجوس 320 هـ

المرجئة 408،406،405،118

المشبهة 426

المعتزلة

،118،114،113،105،103،101،100،99،94،92،90،89،88،83،80،79،76،75

121،120،119

24،239،238،233،226،224،171هـ،170،166،156،155،152،151،150،148،
 31،314،311،306،304،301،299،298،297،277،272،269،268،262،249،5
 38،375،374،369،368،367،358،330،329،324،323،322،320،318،316،5
 433،429،418،415،411،408،407،405،400،5

(ن)

النجارية 425

النصارى 234،226،165،89،78،23،22

(ي)

اليهود 272،165،85،78،66،23،22

5- مسرد الأماكن

الأندلس 169،29،27،26،20هـ

إيخ 74هـ

بجاية 28

بغداد 131

بيت المقدس 66

تافنجينينت 133

تطوان 65

تلمسان

4،42،41،38،37،30،29،28،27،26،25،23،22،21،20،18،17،16،15،14،13،5

221،130،70،66،65،57،53،52،50،7هـ

توات 66،30،29

تونس 221،66،52،27،15،13هـ

جبل بيدر 55

الجزائر 221،50هـ

الحجاز 347،52

الرباط 137،134،133،131،65،63،5

سلا 63، 64،

سيدي البديلي 42،

طرابلس الغرب 57،

طنجة 64 هـ

العباد 16، 38، 45، 53،

العراق 148، 276،

فارس 74 هـ

فاس 5، 13، 27، 28، 30، 52، 57، 59، 65 هـ، 131، 137، 221 هـ

القاهرة 28،

المدينة 53 هـ، 108، 346،

مراكش 169 هـ

مصر 52

مكة 108، 345، 346،

وهران 16

6- فهرس الأعلام (مرتبة حسب الترتيب الأبجدي)

أ- فهرست أعلام الحراسة

الاسم الصفحة

(ابن)

ابن أبي زيد القيرواني 31

ابن باديس 55

ابن الحاجب 73،58،54،43،32،31،9،

ابن حجر العسقلاني 29

ابن زاغو 26هـ،28،32،35،38،39،40،43،44،45،46،48،50،51،52،69،

ابن سعد 54،29

ابن عرفة 54،31

ابن عسكر 45،

ابن عطاء الله 57،33

ابن غازي 57،54

ابن القاسم 43

ابن مرزوق الحفيد 54،52،29،28

ابن مرزوق حفيد الحفيد 57،

ابن مرزوق (الكفيف) العجيسي 57،29

ابن مريم 52

(أبو)

أبو إسحاق بن أبي بكر التلمساني الوشقي 33

أبو تاشفين عبدالرحمن الأول 19هـ،26هـ

أبو الحسن المريني 26هـ

أبو حمو موسى الأول 26،19

أبو حمو موسى الثاني 27،

أبو زكريا يحيى المازوني 52،51

أبو زيان 27هـ

أبو زيد عبدالرحمن بن محمد 26 هـ

أبو العباس أحمد العاقل 7، 8، 15، 16، 17، 27، 41، 42، 46، 72

أبو العباس أحمد بن يحيى الوشيري 30، 65، 66،

أبو عبدالله محمد بن الحسن 45

أبو عبدالله محمد المتوكل 7، 15، 16، 17، 18،

أبو عبدالله محمد بن زكري الفاسي 6، 65،

أبو عثمان النودي 56

أبو عمرو عثمان بن محمد بن عزوز 17

أبو فارس عبدالعزيز (عزوز) 15

أبو الفضل عبدالرحمن بن عضد الدين الإيجي 74

أبو مدين شعيب الأندلسي 16، 44،

أبو موسى عيسى ابن الإمام 26 هـ،

أبو يحيى بن أبي حمو الثاني 16

أبو يحيى الشريف 51

أبو يعقوب المريني (السلطان) 14

(أ)

أحمد بابا التنبكتي 52

أحمد بن الحاج المناوي 35، 41، 54، 55، 57،

أحمد زروق الفاسي 56،

أحمد بن زكري 5، 13،

18، 23، 25، 26، 27، 28 هـ، 29، 34 هـ، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46،

47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 63، 65، 66، 67، 69، 70

أحمد بن يوسف القسنطيني 52

أحمد بن يوسف الهواري 25 هـ

أصبع 43

(ب)

البخاري 32

بروسليير (Brousseland) 38، 39، 40، 42

البوصيري (محمد بن سعيد) 55،33،

(ت)

التنسي 18 هـ، 34 هـ، 51، 52، 53، 54، 56، 57،

(ج)

الجويني 64،32

(ح)

الحباك 56،28

الحسن بن مخلوف ابركان 16

الحسين بن محمد الشريف الورثيلاني 60

الحضيكي 56،45

الخطوي أبو عبدالله 27

الحوضي التلمسي 30

الخوفي 33

(خ)

الخرار محمد بن محمد 32 هـ

الخليل بن إسحاق 31

الخونجي 32

(ر)

رسول الله صلى الله عليه وسلم 73،60،33،

الرصاع 56

(ز)

الرمخشري 32

(س)

سحنون 31

السخاوي 56،38

سعيد العقباني 52،51،32،28

السنهوري 56

السنوسي 25 هـ، 29، 32، 33 هـ، 39، 40، 41، 47، 53، 54، 55، 56، 57، 66،

سيف الدين الأهدى 6

(ش)

الشاطبي 32هـ

شقران المغراوي 40

(ع)

عبدالباسط خليل 18

عبدالرحمن الثعالبي 32، 56،

عبدالرحمن بن عبدالله اليعقوبي 55

عبدالصمد بن التهامي جنون 64

عبدالله مسعود بن عبدالمتنفي 60

علي بن أحمد الحريشي 63

عمرو بن سليمان السياف 25هـ

عنان بن أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبدالحق 26هـ

عياض 33

(ع)

الغزالي 32

(ف)

فخر الدين الرازي 32

(ق)

قاسم بن سعيد القتيبي 52، 72هـ،

قاسم بن هاشم الزروالي البرهمي 63

القرافي 54

القلشاني 53

القصادي 18، 28، 51، 52

(م)

محمد بن إبراهيم التمارتي 59

محمد أبو الفضل الشدالي 28، 56

محمد بن بلال المديوني 55

محمد بن العباس 57

محمد بن محمد بن العباس (أبو عبدالله) 33هـ، 38، 44، 45، 46، 48، 53، 54، 57

محمد بن هبة الله الزياتي 56

مسلم 32

المغيلي 25هـ، 29، 32، 66

المنجور 59، 62

(ن)

النوروي يحيى 32هـ

الهراري (أبو عبدالله) 28

(ي)

يغمراسن بن زيان أبو يحيى 13هـ، 19

ب : فهرست أعلام التحقيق

العلم الصفحة

(١)

أبو بكر الصديق 123، 122 هـ، 420، 429،

أبو بكر الباقلاني

298، 297، 284، 277، 276، 256، 242، 239، 238، 223 هـ، 170، 162، 128، 95، 90

389، 378، 377، 373، 369، 368، 364، 358، 355، 339، 308، 304، 301، 300، 299

441، 390

أبو بكر بن فورك 220، 155

أبو جهل 212،

أبو الاسود الدؤلي 432 هـ،

أبو الحسن بن القاسي 438

أبو الحسين البصري 428، 405، 305، 304، 298، 297، 277، 245

أبو حميد الساعدي 334،

أبو حنيفة 437، 436، 426، 371، 314، 166، 155، 148، 147، 120، 101، 79

أبو الخطاب الأسدي 426 هـ،

أبو زيد البلخي 166،

أبو زيد سعيد بن أوس 217 هـ،

أبو سلمة بن عبد الأسد 345 هـ،

أبو سليمان الخطابي 166

أبو سهل الصعلوكي 277، 96

أبو طالب 344

أبو العباس أحمد المرسي 183

أبو العباس أحمد العاقل 141، 130

أبو العز مظهر (تقي الدين) 364، 300، 298، 161، 80

أبو عبدالله بن عرفة 438، 437، 371، 362، 356، 322، 131

أبو علي الجبائي 433، 369، 329، 316، 302، 152، 75

أبو عمرو عثمان بن الحاجب 279، 142، 134، 131، 73

أبو الفضل بن الإمام 278،

أبو الفضل عضد الدين الإيجي 74، 145، 152، 210، 215،

أبو القاسم الراغب 382،

أبو لهيب 107، 345،

أبو منصور 438،

أبو هاشم 155، 238، 261، 302، 329،

أبو الهذيل 309، 400،

أبو هريرة 180، 396،

أحمد بن حنبل 127،

أحمد بن محمد بن زكري 113، 130، 131، 133، 134، 141، 210 هـ،

أحمد بن محمد بن عبد الله بن يخلف بن موسى 133

الحسين بن محمد النجار 426 هـ

الأخطل 276 هـ

الأسفرائيني 95، 147، 155، 275، 276، 283، 297، 298، 299، 300، 301، 304، 362،

364، 368، 369،

إسماعيل عليه السلام 104، 336، 344،

الأشعري 75، 90، 95، 96، 120، 127، 128، 146، 148، 150، 152، 155، 171، 214،

219، 221، 238، 253، 256، 260، 275، 277، 278، 279، 281، 282، 296، 298، 299،

300، 304، 305، 306، 313، 364، 375، 380، 426، 441،

الأصم 122، 429،

أفلاطون 381

إلياس 107، 344،

إمام الحرمين 90، 96، 138، 146، 147، 155، 239، 242، 276 هـ، 278، 280، 282، 284،

285، 295، 297، 299، 300، 302، 304، 305، 313، 360،

أم حبيبة 349،

أم سلمة 348

أم كلثوم 347،

أمرؤ القيس 170 هـ،

أنس بن مالك 393

(ب)

إبراهيم (أبو الأنبياء) 420،344،336،218،104،88

إبراهيم (ابنه صلى الله عليه وسلم) 347،108

بشر 216

البلخي 162،78،

(ت)

ابن التبان 438،

تاج الدين بن عطاء الله 182

تقي الدين أحمد بن تيمية 160هـ

التبريزي 416،370،

(ث)

الشوري 279،

ثوية 345،107،

(ج)

الجاحظ 428،404،339،121،105

جيريل 376،

جيرير 276هـ،

جهم بن صفوان 400

جويرية بنت الحارث 349

(ح)

ابن حبيب 376،

حاتم الطائي 399،

الحجاج 345،

الحسن بن علي 433

الحسن بن الفضل 166

الحسن المصري 124

الحسين بن علي 433

حفصة بنت عمر بن الخطاب 348،

خليفة بنت أبي ذؤيب 345، 107،

الطليبي 413، 362،

حمزة 345

حيي بن أخطب 349

(خ)

خديجة بنت خويلد 346، 347، 106،

خزيمة 344

الخضر 247

الخليل 312، 165

خويلد بنت نوفل الكلبي 389

(د)

آدم عليه السلام 401، 388، 344، 335، 245، 183، 106،

داود عليه السلام 332،

الدجال 363،

(ر)

ابن رشد 438، 345، 344

الرازي 81، 79، 80، 128، 131، 164، 165، 170، هـ 213، 228، 232، 238، 239، 240،

323، 322، 310، 300، 297، هـ 291، 281، 277، 264، 256، 253، 245، 243، 242،

438، 437، 424، 423، 418، 415، 388، 383، 376، 342،

رؤية بن العجاج 168 هـ 169 هـ 170 هـ

رسول الله صلى الله عليه وسلم

132، 122، 120، 116، 113، 108، 107، 106، 105، 104، 103، 100، 93، 82، 76، 75،

333، 332، 313، 266، 245، 183، 182، 181، هـ 180، هـ 169، 153، 151، 150، 145،

353، 350، 349، 347، 346، 345، 344، 343، 342، 341، 340، 337، 336، 335، 334،

412، 410، 409، 408، 397، 396، 393، 389، 388، 379، 376، 373، 363، 360، 357،

431، 435، 433، 430، 425، 424، 421، 420، 418، 415، 414،

رقية 347

ريحانة 349

(ز)

الزبيدي 386، 149،

ركرياء عليه السلام

الرمخشري 387، 328،

زهرة 344، 107،

زهير بن أبي سلمى 386 هـ

زينب بنت جحش 349،

زينب بنت خزيمة 348،

زينب بنت رسول الله (ص) 347،

(س)

ابن سحنون 438، 437،

سالم بن أحمد التكرمي 132

سعد الدين 338

سهل التستري 149 هـ

السهيلي 169

سودة 348،

سيبويه 166

سيف الدين الأمدي 117، 128، 153، 210، 213، 221، 227، 234، 238، 242،

249، 253، 260، 282، 289، 322، 329، 354، 356، 358، 367، 368، 369، 374، 376،

386، 393، 395، 417، 419، 422، 423، 432، 425،

(ش)

الشافعي 79، 120، 148، 155، 166، 313، 371، 426، 436، 437،

الشريف 221، 297،

شرف الدين (ابن التلمساني) 117، 219، 220، 231، 239، 272، 282، 291، 299،

300، 311، 370، 398، 420، 436،

شرحبيل 327

شعيب 104، 336،

شهاب الدين القرافي 147، 148، 343، 362، 394،

شهاب الدين الاصميهاني 219

الشيخ سيدي بن المختار 153 هـ، 172 هـ

(ص)

صالح عليه السلام 104، 336،

صفية بنت حبي بن أخطب 349،

(ض)

ضرار 242،

ضياء الدين 339

(ط)

الظاهر ابنه صلى الله عليه وسلم 348

الطبري 334

الطيب ابنه صلى الله عليه وسلم 348

(ع)

ابن عبدوس 438

ابن عطية 387

عائشة أم المؤمنين 348

عبادة بن الصامت 412

عبدالله بن ابراهيم بن الحاج 121

العباس بن مرداس 335 هـ

عبدالله ابنه صلى الله عليه وسلم 348

عبدالله والده صلى الله عليه وسلم 343، 344، 345،

عبدالله بن سعيد 91، 95، 96، 221، 249، 261، 278، 279، 281، 306، 436،

عبدالله بن عباس 80، 167، 372، 373، 403،

عبدالمطلب 107، 343،

عبدمناف 107، 343، 344،

عشان بن عفان 75 هـ، 92 هـ، 348

عدنان 344

عزالدين بن عبدالسلام 427

علي بن أبي طالب 92هـ، 348هـ،

عمر بن الخطاب 411

عمر بن عبدالعزيز 438

عمر بن أبي ربيعة 399هـ.

عمرو بن عبيد 148

عمرو بن معد يكرب 216، 327هـ

العنبري 404

عيسى عليه السلام 82، 104، 181، 336، 357، 363،

(غ)

غالب 344

الغزالي

80، 121، 166، 170، 172، 212، 242، 342، 378، 382، 394، 423، 424،

(ف)

ابن الفاكهاني 374، 394

فاطمة بنت رسول الله (ص) 347، 348

الفراء 78، 164

الفرزدق 276هـ

فرعون 90،

فهر 107، 344،

الشهري 322

(ق)

قاسم بن سعيد العقباني 50، 72، 280،

ابن القصار 147

القاسم بن (ص) 348

القاضي ابو بكر بن العربي 214، 216، 220،

القاضي عبدالجبار 400

- القاضي عياض 103، 151، 328، 333، 334، 336، 337 هـ، 368، 369، 372، 422،
437، 438،
الشرطي 122، 429
قصي 107، 261، 344
النفال 466
القلاسي 96، 261، 218، 378،
(ك)
الكاتب 283، 310، 323
كعب 107، 344،
الكبي 121، 428،
كلاب 107، 344
الكميت 167 هـ،
كنانة 107، 344،
(ل)
لؤي 107، 344،
لقمان 189
(م)
أمينة 107، 344
ابن المالكي 438
مارية التبطية 108، 347، 349
المازري 415
مالك 107، 344
مالك بن أنس 101، 147، 148، 149، 155، 313، 314، 334، 349، 371، 419، 426
المبرد 399 هـ
محمد بن يوسف 345
السحاسبي 100، 313
محمّد خليل الهراس 160 هـ، 167 هـ
محمد بن عبدوس 437

- السلطان محمد بن السلطان الغالب بالله محمد 132
 محمد محمد محمود 134
 محمد بن المختار السعيد اليدالي الديباني 141
 معركة 344، 107
 مرة 344، 107
 مسجلة 341
 مضر 344، 107
 معاوية بن أبي سفيان 349،
 معبد بن خالد الجهني 427هـ
 معد 344، 107
 المنجور 133
 المقوقس 108
 موسى عليه السلام 181، 104، 94، 90، 82، 243، 262، 274، 336، 363،
 ميمونة بنت الحارث 349،
 (ن)
 ناصر الدين البيضاوي 404، 375، 371، 283، 97
 نافع بن الأزرق 405هـ
 نزار 344، 107
 نصير الدين الطوسي 302
 النظام 380، 369
 النضر 344، 107
 نوح عليه السلام 336، 104
 النووي 397هـ
 (هـ)
 ابن هرمز 149،
 هاشم 107
 هشام بن عبد الملك 405هـ
 هود عليه السلام 336، 104

(و)

و عقب 344:107

(5)

یختیی بن ثابت 281

یختیی بن معاذ 410

7- فهرسة المراجع

أ - مراجع الدراسة

- أبو عمرو موسى الزباني / د. حاجيات. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع / الجزائر
- الإعلام بمن حل مراكز وأغامت من الإعلام / عباس بن ابراهيم المراكشي. ط (1) 1355 هـ / 1936 م
- الإعلام / الزركلي دار العلم للملايين ببيروت
- الامام بن يوسف السنوسي وعلم التوحيد / جمال الدين بوقلي حسن. المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر
- الامام بن يوسف السنوسي وشرحه لكتابه في المنطق / تحقيق اسعيد طليوان
- الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيانية / حساني مختار. رسالة الدكتوراه، السنة الجامعية 1985 - 1986 جامعة الجزائر
- البداية والنهاية / ابن كثير - مطبعة السعادة - مصر
- البستان / ابن مريم طبع بالمطبعة الشافعية 1326 هـ / 1908 م
- بعية الرواد / يحيى بن خلدون - تحقيق : ا. بيل
- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب / ابن زكري . مخبر : 2123 د
- تاريخ الجزائر في القديم والحديث / تقديم وتصحيح محمد الميلي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1396 هـ / 1976 م
- تاريخ بني زيان ملوك تلمسان / التنسي - تحقيق محمود بوعباد
- تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر الهجري (16 - 20 م) / سعد الله - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر
- تاريخ الدوليين (الموحدية والحفصية) / الزركشي - تونس 1289 هـ .
- التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13 - 16 م) / بشاري لطيفة - جامعة الجزائر 1406 - 1407 هـ 1986 - 1987 م .
- صريف الخلف برجال السلف / الحفناوي - تحقيق : محمد أبو الاجفان - بيروت 1982 م .
- تلمسان عبر العصور / أبو عمرو الطمار المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر

- الجزائر بين الماضي والحاضر / آيف لأكوس - ترجمة اسطنبول رايح
الجزائر في التاريخ / عبد الحميد حاجيات وآخرون - الجزائر
جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري / بوعبيد
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع / الجزائر
دائرة المعارف / البستاني - بيروت 1960
دراسات في تاريخ المغرب والأندلس / د. احمد مختار العبادي ط (1) 1966 م
درة البحال / ابن القاضي - تحقيق : د. محمد الاحمدي أبو النور - دار التراث ،
المكتبة العتيقة - تونس
دوحة الناشر لابن عسكر - فاس - طبعة حجرية
رحلة القلصادي / أبو الحسن علي القلصادي - دراسة وتحقيق : محمد أبو
الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع 1978 م.
الرسالة / الامام الشافعي - تحقيق احمد محمد شاكر - مكتبة التراث - القاهرة
1979 م.
Revue Africaine / Brosselard . 5 Année , N 27 , Mai 1861
زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ / محمد بن الأعرج الحسني مخ ، خ ، م ، ر . رقم
170
شجرة النور الزكية / مخلوف - طبعة جديدة 1349 هـ .
شرح محصل المقاصد / مؤلف مجهول مخ ، خ ، م ، ر . رقم : 8224
شرف الطالب في أسنى المطالب / أحمد بن القنفذ - تحقيق : محمد حجي -
الرباط 1396 هـ / 1976 م
الشفاء بتعريف حقوق المصطفى / القاضي عياض . تحقيق : محمد أمين قره علي
وآخرون - مؤسسة علوم القرآن . دار الفحاء - عمان . ط (2)
صحيح مسلم . تحقيق : محمد قزّاد عبد الباقي - دار الحديث القاهرة . ط (1)
1412 هـ / 1991 م
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / السخاوي منشورات : دار مكتبة الحياة -
بيروت - لبنان
طبقات الحضيكي مخ ، خ ، ع ، ر رقم D1124
طبقات المفسرين / الداودي ط (1)

طبقات الشافعية / السبكي ط (1)

طبقات النعميين / الزبيدي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر

ظهر الاسلام / احمد أمين مطبعة لجنة التأليف القاهرة 1364 هـ / 1945 م
العصر / ابن خلدون - المطبعة المصرية ببولاق - 1284 هـ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري / بن حجر - تحقيق : عبدالله بن باز وآخرون - الرياض 1379 هـ .

فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات / الكتاني - دار الغرب الاسلامي بيروت

فهرست المنجور - تحقيق محمد حجي - الرباط - دار المغرب - 1976 م .
فهرست مخطوطات الخزانة العامة بالرباط / علوش عبدالرحمن

قبائل المغرب / عبدالوهاب منصور المطبعة الملكية 1388 هـ / 1968 م
كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر - ترجمة اسطنبول رايح

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مكتبة المثنى - بغداد
كفاية المحتاج / أحمد بابا التنبكتي - طبعة حجرية

- اللائح السندسية في الفضائل السندسية

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة / الجويني - تحقيق : فوقية حسين - عالم الكتب - بيروت

مجلة الثقافة / وزارة الثقافة بالجزائر س : 15 ، ع : 90 صفر / ربيع الاول
1406 هـ / 1985 م

محصل المقاصد / ابن زكري مخ ، ع ، ر ، رقم D1066

مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي / د . عبدالله شريط - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 م .

المختصر في أخبار البشر / أبو الفداء - القاهرة 1325 هـ .

مسند الامام أحمد دار صادر للطباعة والنشر - بيروت

مصباح الأرواح / المغيلي - تحقيق رايح بونار - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

معجم المؤلفين / كحالة - دمشق 1376 هـ - 1957 م .

المعجم العربي الاساسي - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معجم أعلام الجزائر / عادل نويهض - المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت

معرفة القراء الكبار / الذهبي
المعيار المغرب / الونشريسي - نشر وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
المغربية 1401 هـ / 1981 م.

مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية . تحقيق : عدنان زرور - دار القرآن
الكريم

المقدمة / ابن خلدون . منشورات دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر 1956 م.
المنجد في اللغة والأعلام - دار المشرق - بيروت . ط (29)
الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية / بنعبدالله - وزارة الاوقاف
والشؤون الاسلامية - المغرب 1395 هـ / 1971 م.

- Les Manuscrits Arabes de l'escorial T3 Paris 1928 .

نظم الدر والعقبان في شرف بني زيان وذكر ملوكهم الأعيان . مخ،خ،ع،ر رقم
444

نفع الطيب / المقرئ دار صادر - بيروت

نبيل الابتهاج / احمد بابا

وفيات الونشريسي / احمد - تحقيق : محمد حجي الرباط 1396 هـ / 1976 م.
وفيات الأعيان / ابن خلكان - القاهرة

ب- مراجع التحقيق

1 - المخطوط منها

(١)

أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية / الشريف - مخ،خ،ع،ر رقم
1463 (فيلم)

الاربعين / الرازي مخ،خ،ع،ر رقم : 908 ق

الآند الأقصى / أبو بكر بن العربي مخ،خ،ع،ر رقم : 4 ق

الآند الأقصى / أبو بكر العربي مخ،خ،ع،م،ر رقم : 11966

الإنصاف فيسا يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به / الباقلاني - تحقيق : احمد حيدر
عالم الكتب ، بيروت

(ب)

البرهان / الجويني مخ،خ،ع،ر رقم : 1832 D

(ب)

الذكر في أحوال الموتى والأخرة / القرطبي مخ،خ،ع،ر رقم : 2069

(ج)

الجيش والكمين لقتال من كفر عامة المسلمين / محمد شقرون مخ،خ،ع،ر
رقم 2775 د .

(د)

الذخيرة / القرافي مخ،خ،ع،ر رقم 1536 (فيلم)

(ش)

الشامل / ابن عرفة مخ،خ،ع،ر رقم : 1 ك

شرح الارشاد للجويني / تقي الدين مخ،خ،ع،ر رقم 80 ق .

شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان / السعد التفتازاني مخ،خ،ع،ر رقم
1617 ك

شرح الخاتمة في التصوف / محمد بن المختار بن سعيد اليدالي الديلمي مخ
بحوزتي .

شرح رسالة ابن ابي زيد القيرواني / ابن الفاكهاني مخ،خ،ع،ر رقم 7800

شرح صفى الصفرى للسنوسي / الشيخ سيدي مخ (بحوزتي)

شرح عقيدة ابن الحاجب / ابن زكري ، مخ،خ،ع،ر (1) رقم 742 ، مخ،خ،ع،ر رقم
2123 ، مخ،م، رقم 2256

شرح المحصل للرازي / الكاتبي مخ،خ،ع،ر رقم : 1757 د

شرح محصل المقاصد لابن زكري / المنجور مخ ، ع،ر رقم : 2647 ك

شرح المعالم للرازي / شرف الدين مخ،خ،ع،ر رقم : 230 ق

المحصول في علم الأصول / ابن العربي مخ،خ،ع،ر ميكرو فيلم رقم 1175

2- المطبوع منها

(١)

الإبانة عن أصول الديانة / الأشعري - تحقيق :

د. فوقيية حسين - دار الأنصار - القاهرة ط (1) 1397 هـ / 1977 م

ابن تيمية السلفي نقده لمسالك المتكلمين / محمود خليل هراس - مكتبة
الطحاوية - طنطا . ط (3)

الاحكام السلطانية / ابن حبيب - مطبعة الوطن - مصر - 1298 هـ .

الاحكام في أصول الاحكام / الأمدى - دار الكتب العلمية - بيروت - 1400 هـ /
1980 مإحياء علوم الدين / الغزالي - شركة مصطفى البابي - مصر . 1359 هـ / 1939 م
الأربعين في أصول الدين / الغزالي - ط (2) 1344 هـالإرشاد / الجويني - تحقيق محمد بن يوسف موسى - مكتبة الخانجي - مصر
إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / القسطلاني - القاهرة 1304 هـ

الاسماء والصفات / البيهقي - دار احياء التراث العربي

الاشتقاق / ابن دريد - تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - ط (2) - بيروت -
1399 هـ / 1979 م

الاصابة في تمييز الصحابة / العسقلاني - القاهرة 1328 هـ

الأصمعيات / أبو سعيد عبدالملك - تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر - دار
العارف - القاهرة 1955 م .اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي ومعه : المرشد الامين الى
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين . تأليف : طه عبدالرؤوف سعد ، مصطفى
الحواري - القاهرة - مكتبة الكليات الازهرية 1398 هـ .

الأعلام / الزركلي - دار العلم للملايين - ط (4)

الأغاني / أبو الفرج الاصبهاني - تحقيق لجنة من الأدباء - تونس 1983 م .

الاقتصاد في الاعتقاد / الغزالي ط (1)

أنس الفقير وعز الحقيير ابن قنفذ القسنطيني - نشر وتصحيح محمد الفاسي .

السررر الجامعي للبحث العلمي

الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به / الباقلاني - تحقيق : احمد حيدر

- عالم الكتب

(ب)

البداية والنهاية ابن كثير - مطبعة السعادة - مصر
 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي - تحقيق : محمد أبو
 الفضل - القاهرة 1964 م

(ت)

تاريخ الأدب / هنا الفاخوري - المطبعة البوليسية . ط (12)
 تاريخ بغداد / البغدادى - مطبوع على أصل دار الكتب المصرية
 تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / حسن ابراهيم حسن ط
 (7) 1964 - مكتبة النهضة المصرية
 - تاريخ الجزائر العام / الجيلالي - دار الثقافة - بيروت
 تبیین كذب المفتری / ابن عساكر - بيروت 1979 م
 تخريج أحاديث شرح المؤلف للسيوطي - تحقيق صبحي السامرائي - عالم الكتب
 / بيروت .

تذكرة الحفاظ / الذهبي - دار احياء التراث العربي
 التفسير الكبير للرازي - المطبعة البهية - مصر
 تفسير الفاتحة / الرازي
 تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتین / أبو القاسم الراغب - بيروت
 تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل / الباقلاني - تحقيق : عماد الدين احمد حيدر -
 مؤسسة الكتب الثقافية
 التمهيد / للباقلاني - تصحيح الأب رتشر د - المكتبة الشرقية - بيروت .
 التنوير في إسقاط التدبير / ابن عطاء الله - ط (2) - 1367 هـ / 1948 م
 تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات .

(شرح شواهد الكشف) / محيي الدين أفندي . بدون رقم الطبعة ولا تاريخها
 تبسير الرصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول / تأليف عبدالرحمن بن علي
 المعروف بابن الربيع الشيباني - مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع - القاهرة
 الثمر الداني (شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني) / جمع الشيخ صالح
 عبدالسميع الآبي الأزهرى - مطبعة ومكتبة المنار - تونس

الجامع من المقدمات / ابن رشد - تحقيق : المختار بن طاهر التليلي - دار

الفرقان - ط (1) 1405 هـ / 1985 م

جامع البيان في تفسير القرآن / الطبري - دار المعرفه

جمهرة اللغة / ابن دريد - مؤسسة الحلبي وشركائه

جمهرة النسب / ابن الكلبي - تحقيق عبدالستار أحمد فراج - الكويت - 1403 هـ

/ 1983 م

(ح)

الحل السندسية في الأخبار والآثار الاندلسية / أرسلان - دار مكتبة الحياة -

بيروت

(ج)

خزانة الأدب / البغدادى - تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي -

القاهرة

خصائص العشرة الكرام البررة رضي الله عنهم / الزمخشري - تحقيق : د .

بهيجة باقر الحسني - المؤسسة العامة للطباعة والطباعة - بغداد 1388 هـ /

1968 م .

(د)

دائرة المعارف الاسلامية - ترجمة مجموعة من العلماء - طبعت بتاريخ جمادى

الثانية 1352 هـ اكتوبر 1933 م .

دراسات في الأدب الاسلامي / د . سامي مكي - المكتب الاسلامي

(د)

ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي / شمس الدين أبي المحاسن - محمد بن علي - دار

إحياء التراث العربي - بيروت

(ر)

الروض الألف / السهيلي - القاهرة 1914 م

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين / النووي - بفون رقم الطبعة وبدون

اسم الناشر .

(ز)

زاد المساد في معدي خير العباد / ابن القيم . تحقيق : شعيب الأيووط - مؤسسة

الرسالة - ط (1)

(س)

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة / الألباني -

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر

سنن أبي داود - مطبعة مصطفى محمد

سنن ابن ماجه - دار احياء التراث العربي

سنن الدارمي - دار احياء السنة النبوية

سنن النسائي - شرح السيوطي - دار احياء التراث العربي

سيرة ابن هشام - مطبعة مصطفى الباني الحلبي - 1355 هـ / 1936 م

سير أعلام النبلاء / الذهبي - تحقيق صلاح الدين - القاهرة .

(ش)

الشافعي - حياته - عصره - آراؤه، فقهه / محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي

شجرة النور الركية / مخلوف - دار الكتاب العربي - طبعة جديدة

شرح أسماء الله الحسنى / الرازي - تعليق طه عبدالرؤف - دار الكتاب العربي

شرح أصول اعتقاد أهل السنة / اللالكائي - تحقيق أحمد سعد حمدان - الرياض

1985 م

شرح التلخيص في علوم البلاغة للقزويني / محمد هاشم دويدري - منشورات دار

الحكمة

شرح تجريد أصول أقليدس / الطوسي - فاس 1293 هـ .

شرح تنقيح الفصول / القرافي - تحقيق : طه عبدالرؤف ط (1)

شرح العقائد النسقية للعلامة سعد الدين التفتازاني - تحقيق د . احمد حجازي -

مكتبة الكليات الأزهرية 1408 هـ / 1988 م . ص 89

شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية / محمد خليل هراس - مكتبة التراث

الإسلامي - القاهرة

شرح العقيدة الطحاوية / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط (1)

1398 هـ / 1978 م بيروت

شرح مسلم / النووي

شرح المفصل للزمخشري / موقف الدين يعيش - إدارة الطباعة المنيرية .

شرح مطالع الانتظار لأبي الشتاء شمس الدين على متن طوابع الانوار للبيضاوي
- ط (1) 1323 هـ .

شرح السواقف والسرائد / الشريف - مطبعة الحاج مكرم أفندي - 1286 هـ .

شمر الأختل / تحقيق : د . فخر الدين قياده

الشفاء بتعريف حقوق المصطفى / عياض - تحقيق : محمد أمين قره علي ، أسامة

الرفاعي- دار الفيحاء - ط (2) - 1407 هـ - 1986 م

(ص)

صحيح البخاري / دار الفكر

صحيح الترمذي / مطبعة الصاوي

صحيح مسلم / نشر ادارة البحوث العلمية والافتاء والدموة - السعودية

(ط)

الطبري / دار المعرفة - بيروت

الطبقات / ابن سعد - دار صار - بيروت

طبقات الأولياء / ابن الملقى - مكتبة : الخانجي - القاهرة

طبقات الشافعية / السبكي - ط (1) - المطبعة الحسينية - مصر

طبقات النخوين للزبيدي / تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعارف -

مصر

طبقات الحنابلة / أبو الحسين محمد بن أبي يعلى مطبعة السنة المحمدية -

القاهرة

طبقات الصوفية / لأبي عبدالرحمن السلمي - تحقيق : نور الدين - دار الكتاب

العربي - مصر

(ع)

العقد الفريد - تحقيق محمد سعيد العربان - القاهرة 1940 م

(غ)

غاية المرام في علم الكلام / الأمدي - تحقيق : حسن محمود مبدللطيف -

القاهرة - 1391 هـ / 1971 م

(ف)

فتح الباري شرح صحيح البخاري / العسقلاني - تحقيق عبدالله بن باز وآخرون

- الرياض 1379 هـ .

الفرق بين الفرق / البغدادي - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة
العصرية - بيروت - 1411 هـ / 1990 م

خرفان القرآن بين صفات الخالق وصفات الاكوان / سلامة - بيروت - دار إحياء
التراث العربي .

الفقه الأكبر في التوحيد لأبي حنيفة وولييه الفقه الأكبر للشافعي - مكتبة محمد
علي صبيح - مصر - ط (3)

الفهرس / ابن النديم - مكتبة خياط

فهرس المؤلفين والعناوين /؛ احمد المكناسي - تطوان - 1952 م .

(ق)

القرطبي - دار الكتب المصرية - 1357 هـ / 1938 م

القصد المجرد في معرفة الاسم المفرد / ابن عطاء الله الاسكندري . ط (1)

1348 هـ / 1930 م

قواعد الاحكام في مصالح الانام / عز الدين بن عبدالسلام - راجعه وعلق عليه

عبدالرؤوف سعد - دار الجيل - بيروت

القوانين الفقهية / ابن جزى - طبعة جديدة - بدون تاريخ الطبع

(ك)

الكامل في التاريخ / ابن الأثير - دار الكتاب العربي - بيروت

الكشاف / الزمخشري - مطبعة الاستقامة - القاهرة . ط (2)

كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس /

العجلوني - مؤسسة الرسالة

كشف الظنون / حاجي خليفة - مكتبة المثنى - بغداد

كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد للطوسي / جمال الدين الحسن بن يوسف -

ط (1) . مؤسسة الأعلمي للطبوعات

كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني / الصعيدي - ط (1) -

مصر - 1325 هـ .

(ل)

لسان العرب / ابن منظور - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت 1375 هـ 1956

- لسان الميزان / العسقلاني - مؤسسة الأعلمي - بيروت

اللمع في الرد على أهل الزيف والبدع / الأشعري - تقديم وتحقيق : الشيخ

عبدالعزیز عز الدين السيروان - دار لبنان للطباعة والنشر - ط (1) 1408 هـ /

1987م

لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة / الجويني - تقديم وتحقيق : د.

فوقية حسين - عالم الكتب - ط (2) 1407 هـ - 1987م

(م)

المباحث المشرقية في علم الالهيات ... / الرازي - دائرة المعارف النظامية -

الهند - ط (1)

المحصل وبهامشه المعالم للرازي - مطبعة الحسينية - مصر مختصر التحفة

الاثني عشرية / شاه عبدالعزيز - تعريب غلام محمد - استانبول - تركيا -

مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني - ط (1) 1347 هـ .

المدينة الكبرى / مالك - دار صادر - بيروت

مسند احمد - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت

المصحف الشريف - رواية ورش - دار المصحف - القاهرة

معاني القرآن / عالم الكتب

المعجم العربي الحديث / د خليل - مكتبة لاروس

معجم المؤلفين / رضا كحالة - دمشق 1376 هـ - 1957م

معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي / رامبارو - مطبعة جامعة

فؤال الاول 1951م .

معجم محدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى / بنعبدالله

المعيار / الونشريسي - نشر وزارة الاوقاف المغربية 1401 هـ / 1981م .

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / احمد بن مصطفى -

بيروت - 1405 هـ / 1985م

مقالات الاسلاميين / الاشعري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - القاهرة

1950 م

المقتضب / المبرد - تحقيق : محمد عبدالحق - عالم الكتب

مقدمة في أصول التفسير / ابن تيمية - تحقيق : عدنان زرزور - ط (1) 1391 هـ

/ 1971م - دار القرآن الكريم - الكويت

المقصود الأسنى / الغزالي - تحقيق : د. فضله شحادة - دار المشرق - بيروت
الملل والنحل / الشهرستاني - تحقيق : عبدالعزيز محمد الوكيل - مؤسسة
الحلبي

مناهج الأدلة / ابن رشد - تحقيق : محمود قاسم - ط (3)

منتهى الوصول والامل في علمي الاصول والجدل / ابن الحاجب - دار الكتب

العلمية - بيروت - ط(1) 1405 هـ / 1985م

المنجد في اللغة والأعلام - دار المشرق - بيروت - ط (29)

المنزغ البديع في تجنيس استاليب البديع / السجلماسي - تحقيق : د. العازي -
مكتبة المعارف

موسوعة الشعر العربي / صفدن - شركة خياط للكتب والنشر

موطأ مالك - رواية يحيى الليثي - دار النفائس

(ن)

النبوات لابن تيمية - دار الفكر - بيروت

النبوات وما يتعلق بها / الرازي - تحقيق : د. احمد حجازي - دار الكليات

الأزهرية 1406 هـ / 1986م

نص مراجعات كلامية بين السنوسي والمغيلي / مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم

الانسانية - فاس - ع : 3 ، س 1988م . ص : 192

نهاية الاقدام في علم الكلام / الشهرستاني - مكتبة المثنى - بغداد

(هـ)

عذية العارفين / البغدادي - استانبول - 1951م

(و)

وفيات الاميان / ابن خلكان - القاهرة

8- فهرسة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : الدراسة	3
التمهيد	4
الفصل الأول : عصر المؤلف	12
المبحث الأول : الحالة السياسية	13
المطلب الأول : أهم الملوك الذين عاصروا المؤلف	13
المطلب الثاني : نظام الحكم	19
المبحث الثاني : الحالة الاقتصادية	21
المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية	22
المبحث الرابع : الحالة الدينية والفكرية	24
المطلب الأول : الحالة الدينية	24
المطلب الثاني : الحالة الفكرية	25
الفصل الثاني : التعريف بالمؤلف	37
المبحث الأول : شخصيته	37
المطلب الأول : اسمه ونسبه	37
المطلب الثاني : مكان وتاريخ المولد - تاريخ الوفاة - قبره	37
المبحث الثاني : حياته	42
المطلب الأول : نشأته وأطوار حياته	42
المطلب الثاني : حياته العلمية	50
- شيوخه وإجازاتهم له	50
- تلاميذه وإجازاته له	54
- تراثه	58
الباب الثاني : التحقيق	71
الفصل الأول : تصحيح نسبة الكتاب ودراسته	72
المبحث الأول : تصحيح نسبة الكتاب	72
المبحث الثاني : دراسة الكتاب	73

الفصل الثاني : أهمية الكتاب وأصوله العقدية ومنهج المؤلف

126.....	وتاريخ التأليف
126	المبحث الأول : أهمية الكتاب وأصوله العقدية
128	المبحث الثاني : منهج المؤلف
130	المبحث الثالث : تاريخ التأليف
130.....	الفصل الثالث : وصف نسخ الكتاب - تقنية التحقيق نص الكتاب
130	المبحث الأول : وصف نسخ الكتاب
136	المبحث الثاني : تقنية التحقيق
138	المبحث الثالث : نص الكتاب المحقق
141	مقدمة المؤلف
153	الباب الأول : في بيان أول ما يجب على المكلف
185	الباب الثاني : الإيمان
193	الباب الثالث : ثبوت الصانع وصفاته
246.....	الباب الرابع : رؤية الباري تعالى
275.....	الباب الخامس : الكلام على الصفات السمعية
283.....	الباب السادس : الكلام على وحدانية الله
296	الباب السابع : إرادة الله وإرادة العبد
327.....	الباب الثامن : النبوات
378	الباب التاسع : الحشر والجزاء
413.....	الباب العاشر : الأسماء والأحكام الشرعية
428	الباب الحادي عشر : الإمامة
436.....	الباب الثاني عشر : الاستثناء في الإيمان
439	الباب الثالث عشر : حكم دفع شبه أهل الضلال
441	- نص عقيدة ابن الحاجب
444	الفهارس